
صلاح الدين الزعبلأوي

دراسات في النحو

رقم الكأاب في المكتبة الشاملة: ٢١٢٠
الطابع الزمني: ١٣-٤٥-٠٨-١٠-٠٣-٢٠٢١
المكتبة الشاملة رابط الكأاب

٥	١	النحاة والقياس
٢١	٢	النحاة والمفعولات
٤٤	٣	ما جاء على مفعلة
٥٥	٤	جمع المصادر
٦٥	٥	المفاعلة عند النحاة
٧٧	٦	النحاة ومصادر الأفعال
٩٤	٧	الفعل تعريفه وأقسامه وأبوابه
١٠٨	٨	الفعل تعريفه وأقسامه وأبوابه وشأنه في التعبير
١١٨	٩	القياس في الجموع
١٣٧	١٠	القياس وصيغ المبالغة "توطئة في القياس"
١٥١	١١	التفاعل والمفاعلة عند النحاة
١٦١	١٢	الجملة الفعلية والجملة الإسمية
١٧٤	١٣	الجموع إذا اعتل مفردا
١٨٧	١٤	الشرط والقسم وواو الحال عند النحاة وفي كلام البلغاء
١٩٦	١٥	اسم الفاعل والموازنة بينه وبين الصفة المشبهة
٢١٥	١٦	الأدوات النحوية
٢٢٧	١٧	الاشتقاق الكبير والقلب
٢٤٢	١٨	الاشتقاق
٢٥٥	١٩	أسماء المصادر
٢٦٣	٢٠	تدرج المعاني
٢٧٣	٢١	مسائل صرفية

عن الكتاب

الكتاب: دراسات في النحو
المؤلف: صلاح الدين الزعبلأوي
مصدر الكتاب: موقع اتحاد كتآب العرب
[الكتاب مرقم آليا]

عن المؤلف
صلاح الدين الزعبلاني

١ النحاة والقياس

النحاة والقياس

كان على أئمة اللغة أن يعوا اللغة المحكية عن العرب ممن يحتج بهم من الفصحاء ويوثق بهم من الرواة فيستوعبوها في لوح محفوظ يؤديها كما وعوها، لا يفوتهم منها ذكر، أو يضيق عن ضبطها حفظ. في من يحتج لكل منهم:

وقد اجتمعت كلمتهم على الاحتجاج بأشعار الجاهليين، وتلاقت آراؤهم وتضافرت على الاستشهاد بأشعار المخضرمين الذين أدركوا الجاهلية والإسلام، وقد أسماوا الجاهليين أصحاب الطبقة الأولى، والمخضرمين أصحاب الطبقة الثانية.

أما الإسلاميون المتقدمون كجبر والفرزدق فالأكثر على صحة الاستدلال بأشعارهم أيضاً، وقد أسموهم أصحاب الطبقة الثالثة. ولو أن من الأئمة من لحن الفرزدق وخطأ الكُميت وذا الرمة كأبي عمرو بن العلاء وابن أبي اسحاق الحضرمي والحسن البصري. وأما المولدون والمحدثون كبشار وأبي نواس، وهم أصحاب الطبقة الرابعة فقد أخذ الأكثرين بعدم الاعتداد بأشعارهم. قالوا إنما استشهد سيبيويه والأخفش بشعر بشار اتقاء لهجوه. واتسع جار الله الزمخشري فرأى الاستشهاد بكلام من يوثق بعريته كأبي تمام، قال: "وهذا وإن كان محدثاً لا يُستشهد بشعره في اللغة فهو من علماء العربية، فاجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه". وترخص الرضي فحذا حذوه واستن بسنته، على ما فصله البغدادي في خزائنه (١/٦-٧) . ونهج نهجها أحمد شهاب الدين الخفاجي في شرح درة الغواص إذ قال: "اجعل ما يقوله المتنبي بمنزلة ما يرويه". ويم هذا السميت ابن السيد البطليوسي في الاقتضاب إذ أورد في الاستشهاد على صحة إضافة (آل) إلى الضمير قول المتنبي:

والله يسعد كل يوم جدّه ويزيد من أعدائه في آله

وقال: "أبو الطيب وإن كان ممن لا يحتج به في اللغة، فإن في بيته هذا حجة من جهة أخرى، وذلك أن الناس عُنوا بانتقاد شعره، كان في عصره جماعة من اللغويين كابن خالويه وابن جني وغيرهما، وما رأيت منهم أحداً أنكر عليه إضافة آل إلى المضمرة. وكذلك جميع من تكلم في شعره من الكُتاب والشعراء. كالواحدي وابن عباد الحاتمي وابن وكيع، ولا أعلم لأحد منهم اعتراضاً على هذا البيت".

وليس غرضنا هنا أن نبسط الرأي من يحتج بأقوالهم، وإنما وطأنا بهذا لنقول انه كان على أئمة اللغة أن يجمعوا المحكية عن العرب من هؤلاء الفصحاء حرصاً على الإحاطة بها، وخوفاً على سلامتها من أن تعبث بها الأهواء ويتسرب إليها الفساد فتبعد عن نقاوتها وتبأى عن صفائها. استحكام بنيان اللغة:

وأئمة اللغة لم يعوا اللغة المحكية حتى كان قد استحكم بنيانها واستوت كأكل ما تكون اللغة، وأدق ما يكون نسجها في ملابسة اللفظ للمعنى. وقد أصبح الثلاثي وحدة الكلمة وجرت عليه صنوف من الاشتقاق والتصريف والتقليب دارت حول جامع معنوي، فاغتنت المادة اللغوية ثم اكتمل نماؤها بتولد الرباعي من الثلاثي وهكذا. وأضحت العربية ذات فقه خاص واضح واشتقاق ثابت مطرد. وقد سادت لغة قريش ما أسماه بالهجات الشمالية فكانت اللسان المبين الذي نزل به القرآن. بل كان القرآن حين اعتمد لغة قريش سبباً إلى الأخذ بالوضع اللغوي الأرقى فهذه السبيل للانتهاء باللغة إلى مستقرها الكامل. وقد اعتد القرآن آية البيان العربي فكان النبراس الذي يُستضاء به والإمام الذي يُنحى نحوه ويُتلى تلوّه، فجزوا على مناجاه واستنوا بسنته وطبعوا على غراره. تدوين اللغة المحكية:

ولا يظن ظان أن أئمة اللغة قد عمدوا إلى وعي اللغة المحكية وحفظها ساذجة وقشها محطوبة، على حد تعبير ابن جني في الخصائص (٢/١٢٥) فهم قد تأتوا لهذه اللغة وتلفظوا في جمعها وضمها وملاءمة ذات بينها، كما هو خاص اللغة وسرها. فكان ثمة منهج الخليل في معجم العين، وقد أخذ أخذه ابن سيده في المحكم وابن دريد في الجمهرة. وكان منهج ابن فارس في كتابه مقاييس اللغة، وكان أسبق

الأئمة إليه غير مدافع. وقد بدت اللغة بمنهجه هذا في أكل صورة من التهذيب والتلاؤم والتصنيف، وقد ائتم بهديه الصاحب ابن عباد في المحيط فكان تلميذ ابن فارس، وجرى في محاكاته الزمخشري في أساسه. وثمة منهج الجوهري في صحاحه وقد تجلّى فيه حذقه اللغوي وبراعته الصرفية، وحذا حذوه الصبغاني في العباب وابن منظور في اللسان والفيروزآبادي في القاموس.. استقرأ اللغة والكشف عن نظمها:

ثم أتى النحاة فاطلعوا على ما انتهى إليهم من كلام العرب. وقد كان عليهم أن يأخذوا بتأمله وتدبره، ويعمدوا إلى تقسيمه وتصنيفه، ويمضوا في تتبعه واستقرائه ذلك ليستشفوا النظم التي صيغت بها اللغة المحكية ويكشفوا عن سنن ما جرت به السنة العرب على السليقة وطاعت به قرائحهم على السجية.

وهكذا عكف النحاة على اللغة ينعمون فيها النظر، يسبرون غورها ويعجمون عودها فاستبطنوا دخائلها واستجلوا غوامضها. أحصوا مسائلها واستقروا دقائقها. فما جرى من كلام العرب على سنن استنبطوا حكمه وحملوا غير المنقول على المنقول منه وجعلوه قياساً لنظائره. ومضوا يعللون هذا القياس ويسببونه. فإذا سُمع شيء ياباه قياسهم هذا اتسعوا له، وأخذوا به إذا اشتهر وشاع. فإذا ندر أغفلوه وأوجبوا فيه القياس، حملاً له على أمثاله، وتأصيلاً لما استنوه من حدود وقوانين. وقد عقب البغدادي فيما حكاه المزهري (١/٣٧) على هذا فقال: "اعلم أن اللغوي شأنه أن ينقل ما نطقت به العرب ولا يتعداه. وأما النحوي فشأنه أن يتصرف فيما ينقله اللغوي ويقيس عليه".

ما يتدارك من اللغة بالقياس:

قال ابن جني في الخصائص (٢/٤٢): "لكن القوم بحكمتهم وزنوا كلام العرب فوجدوه على ضربين: أحدهما ما لا بد من تقبله كهيئته، لا بوصية فيه ولا تنبيه عليه، نحو صحراء ودار وما تقدم، ومنه ما وجدوه يتدارك بالقياس وتخف الكلفة في علمه على الناس فقننوه وفصلوه إذ قدروا على تداركه من هذا الوجه القريب، المغني عن المذهب الحزن البعيد". وأوضح ذلك فقال: كأن يسمع سامع ضؤل ولا يسمع مضارعه فإنه يقول فيه يضؤل، وإن لم يسمع ذلك، ولا يحتاج إلى أن يتوقف إلى أن يسمعه. لأنه لو كان محتاجاً إلى ذلك لما كان لهذه الحدود والقوانين التي وضعها المتقدمون وعمل بها المتأخرون معنى يفاد ولا غرض ينتحيه الاعتماد، وكان القوم قد جاؤوا بجميع المواضي والمضارعات وأسماء الفاعلين والمفعولين والمصادر وأسماء الأزمنة والأمكنة".

البصرية وأصولهم

الأصل الذي جرى عليه النحاة في استنباط أحكامهم أخذهم بالأكثر والأغلب، وترك ما عداه. ففي طبقات النحويين لأبي بكر الزبيدي (ت ٣٧٩هـ) أن ابن نوفل روى عن أبيه أنه سأل أبا عمرو ابن العلاء (ت ١٥٤هـ) "أخبرني عما وضعت مما سميتة عربية، أيدخل فيه كلام العرب كله؟ فقال: لا. فقلت: كيف تصنع فيما خالفتك فيه العرب وهم حجة؟ فقال: أحمل على الأكثر، وأسمي ما خالفتني لغات".

رأس البصرية وأول من وضع أصول النحو:

ويبدو عند التحقيق أن أول من وضع أصول النحو وقياسه هو عبد الله بن أبي اسحاق الحضرمي (ت ١١٧هـ). ذلك أن سيبويه قد سمي في كتابه من روى عنهم أصول النحو من الأئمة ولم يتجاوز الحضرمي إلى إمام قبله، فالحضرمي على هذا هو رأس البصرية.

وقد حكى السيوطي في المزهري (٢/٢٤٦): "وأبو الأسود الدؤلي أول من نقط المصحف.. قال أبو حاتم.. وأما فيما روينا عن الخليل فإنه ذكر أن أربع أصحاب أبي الأسود عنبسة الفيل، وأن ميموناً الأقرن أخذ عنه" وأردف: "ثم توفي وليس في أصحابه أحد مثل عبد الله بن أبي اسحاق الحضرمي. وكان يقال عبد الله أعلم أهل البصرة وأتقلمهم، ففرع النحو وقاسه وتكلم في الهمز حتى عمل كتاباً مما أملاه. وكان رئيس الناس وواحدهم".

وهكذا كان الحضرمي أقدم من انتهج القياس وارتاح إليه وأخذ بالأكثر والأغلب. ففي طبقات الزبيدي (٢٥): (قال ابن سلام: عبد الله بن أبي اسحاق الحضرمي كان أول من بعج النحو ومدد القياس وشرح العلال). ونحو من ذلك ما جاء في نزهة الألباء (٢٣) لأبي البركات كمال الدين بن الأنباري، إذ قال: (انه أول من علل النحو).

أما أبو الأسود الدؤلي ظالم بن عمرو (٦٩هـ) فلم تكن خطته تعدو (نقط المصحف) ، أي الاهتداء إلى ما اتخذ رمزاً للشكل في الرفع والنصب والجر صوتاً للسان من اللحن. وليس هذا بالأمر اليسير الذي يُستهان بجذواه فيما عاد منه على اللغة من جزيل الفائدة وموفر العائدة فقد كان (الشكل) أرفق على العربية نفعاً وأرجى عاقبة من أي شيء آخر. وقد وفق الأستاذ أحمد أمين، رحمه الله، حين أشار في (ضحى الإسلام) إلى ذلك، وأيده فيه الأستاذ سعيد الأفغاني في كتابه (أصول النحو) حين قال: "والشكل أعود على حفظ النصوص من حدود النحو: ولعله أعظم خدمة قدمت للعربية حتى الآن".
شكل المصحف وإعجابه:

وقد أجمل الأستاذ محمد عبد العظيم الزرقاوي في كتابه (مناهل العرفان) الحديث عن ذلك من بعض كتب السلف كمراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي وتاريخ ابن عساكر، فقال: "واتفق المؤرخون على أن العرب في عهدهم الأول لم يكونوا يعرفون شكل الحروف والكلمات فضلاً عن أن يشكّلوها... ولكن حين دخلت الإسلام أمم جديدة.. بدأت العجمة تحيف على لغة القرآن. بل قيل ان أبا الأسود الدؤلي سمع قارئاً يقرأ قوله تعالى: (واعلموا أن الله بريء من المشركين ورسوله (فقرأها بجر اللام من كلمة رسوله، فأفزع هذا اللحن الشنيع أبا الأسود وقال: عز وجل الله أن يبرأ من رسوله. ثم ذهب إلى زياد والي البصرة وقال له: قد أجبته إلى ما سألت، وكان زياد قد سأله أن يجعل للناس علامات يعرفون بها كتاب الله، فنباطاً في الجواب حتى راعه هذا الحادث. وهنا جدّ جدّه وانتهى به اجتهاده إلى أن جعل علامة الفتحة نقطة فوق الحرف، وجعل علامة الكسرة نقطة أسفله، وجعل علامة الضمة نقطة بين أجزاء الحرف، وجعل علامة السكون نقطتين... ودامت الحال على هذا حتى جاء عبد الملك بن مروان فرأى بنافذ بصيرته أن يميّز ذوات الحروف من بعضها وأن يتخذ سبيله إلى ذلك التمييز بالإعجام والنقط... وهناك اضطر أن يستبدل بالشكل الأول الذي هو النقط، شكلاً جديداً هو ما نعرفه اليوم من علامات الفتحة والكسرة والضمة والسكون...".

وهكذا فقد تم نقط الحروف لتمييز بعضها من بعض، وهو ما يسمى بالإعجام، على ما هو المشهور، في عهد عبد الملك بن مروان، ونُدب له إمامان هما نصر بن عاصم الليثي (ت ٩٠هـ) ويحيى بن يعمر العدواني (ت ١٢٩هـ) وقد تلهذا لأبي الأسود الدؤلي وتلقيا عنه وأحاطا بالأمر خُبراً ووسعاه علماً، فأعجما المصحف الشريف أول مرة ونقطا الحروف فكان لهذه الخطة في إزالة الإشكال واللبس في قراءة القرآن، أثر أي أثر.

وقيل إن نصرًا قرأ القرآن على أبي الأسود، كما في نزهة الألباء لابن الأنباري ومعجم ياقوت، وكان أبو الأسود من القراء، وتلقى عن نصر أبو عمرو بن العلاء فوفّق في رسم النحو لما لم يوفّق له أستاذه، وتلقى عن يحيى بن يعمر أبو اسحاق الحضرمي فأصاب في تأصيل النحو ما لم يصب شيخه.

ومهما يكن من أمر فإن الدؤلي لم يعتمد إلى تأصيل الأصول النحوية وتقعيد قواعدها ولو تعلق اسمه بالنحو شكلاً وموضوعاً على ما ذكر ابن الأنباري في نزهة الألباء والقفطي في إنباه الرواة، وكذلك تلميذاه نصر الليثي ويحيى العدواني ولم يكونا أوفر منه حظاً في هذا المضمار. فقد روى سيبويه في كتابه هذه الأصول عن الخليل والأخفش الأكبر وعن عيسى بن عمر وأبي عمرو بن العلاء ويونس بن حبيب وعن عبد الله بن أبي اسحاق الحضرمي لكنه لم يتجاوز الحضرمي إلى إمام قبله فلم يرو عن أبي الأسود الدؤلي، أو عاصم الليثي أو يحيى العدواني.

أئمة البصرية:

خلف الحضرمي أئمة أخذوا بالأكثر والأغلب وعولوا على القياس كعيسى بن عمر الثقفني (١٤٩هـ) فقد أسس أصول كتابه (الجامع) على الأكثر، وأسمى ما شذ عن الأكثر لغات، وكذا فعل في كتابه (الإكمال) وهما من مراجع كتاب سيبويه.

وهكذا فعل أبو عمرو زبّان بن العلاء (١٥٤هـ) كما تقدم، وهو أحد القراء السبعة، ويونس بن حبيب (١٨٢هـ) ، وقد أخذ عنه سيبويه خاصة أصول النحو، كما أخذ عنه الكسائي والقراء، وغيرهم، وكان إماماً في نقد الشعر وفي النحو واللغة.

وخلف هذين الخليل بن أحمد الفراهيدي (١٧٥هـ) وهو بحق عميد النحاة، قال الزبيدي الإشبيلي الأندلسي في كتابه (مختصر كتاب العين): "فهو الذي بسط النحو ومدّ أطنابه وسبّب علله وفتق معانيه وأوضح المجاج فيه حتى بلغ أقصى حدوده. ثم لم يرض أن يؤلف فيه حرفاً أو يرسم فيه رسماً. واكتفى في ذلك بما أوحى إلى سيبويه من علمه، ولقّنه من دقائق نظره ونتائج فكره ولطائف حكمته، فحمل ذلك عنه وتقلده، وألّف فيه الكتاب الذي أعجز من تقدم وامتنع على من تأخر بعده". وقال ابن الأنباري في نزهة الألباء: "وهو الذي بلغ الغاية في تصحيح القياس واستخراج مسائل النحو وتعليقه". وقد شئت أعمال الخليل حقاً عن عبقرية نادرة إذ اختط للنحو نهجاً سليماً فكان فيه بعيد الغور فسيح الخطوة، وألّف أول معجم في العربية وهو (كتاب العين) فكان معجماً فريداً رتب فيه المواد على الحروف بحسب مخارجها، وقد التزم نهجه الأزهري في تهذيبه وابن عباد في محيطه والقالبي في بارعه.

ورصد الخليل الأصوات اللغوية وصفاتها فكان له فيها رأي متقدم حصيف. وتعلق بموسيقا الشعر فانفرد بوضع العروض واتخذ لأوزان القصيد ستة عشر بحراً كشف فيها عن حذق في الفن ولطافة في الحس. وقال السكاكي في (مفتاحه) في سبق الخليل هذا: "لا يظن أحد الفضول عندهم في هذا الباب من ضمّ زيادة.. فضلاً عن الإمام الخليل بن أحمد، ذلك البحر الزاخر مخترع هذا النوع، وعلى الأئمة المغتربين منه من العلماء المتقدمين / ٢٧٥". فلم يشارك الخليل في ميدان من ميادين العلم إلا كانت له القدم الفارعة فبدا فيه أسبق العلماء غير مدافع وأفضلهم غير معارض. وكان أبو محمد التوجي يقول: (اجتمعنا بمكة- أدباء كل أفق- فتذاكرنا أمر العلماء حتى جرى ذكر الخليل، فلم يبق أحد إلا قال: الخليل أذكى العرب، وهو مفتاح العلوم) (المزهر- ٢/٢٤٩).

وجاء الأخفش الأكبر أبو الخطاب عبد الحميد بن عبد المجيد (١٧٧هـ) وقد روى عنه سيبويه ولم يذكر أحد أنه كان صاحب قياس أو تعليل، فإذا جاء باستدلال ذهني كان أدنى إلى خصوص اللغة، واتخذ وجهاً من وجوه الاعراب كان ألصق بسلامة المعنى. وجاء سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان (١٨٠هـ) فطلع على الملبأ بكتاب فذ سيد المنهج، مطرد التنسيق، جامع، غزير المادة، يعول فيه على الأكثر والأغلب. يهيج طريق القياس والتعليل ويعلم البحث فيهما كما يعلم النحو. وقد اختلف سيبويه إلى مجلس أستاذه الخليل في البصرة، وطلاب العلم فيه كثر يزحم بعضهم بعضاً، وقد أقبل على أستاذه يطيل الاستماع إليه والتلقي عنه ويتلطف لما يعي فيتضلع منه ويستجلي غوامضه فيقلب فيه الرأي ويصرف الفكر، وقد لفت سيبويه نظر أستاذه بذكائه وفطنته فكان محل عنايته وموضع اختصاصه، وقد قال له يوماً (مرحباً بزائر لا يمل) وما كان يقوله لسواه.

استوفى سيبويه ما أملى عليه أستاذه رواية ورأياً وتعليقاً وشرحاً ففاضل ووازن وأحكم الرأي فأدى فأحسن التأدية. كان صادقاً فيما أداه. تلقى سيبويه أصول النحو عن (يونس بن حبيب) خاصة كما استوعبه عن الخليل. قال يونس حين قرأ كتابه سيبويه: "يجب أن يكون هذا الرجل قد صدق عن الخليل في جميع ما حكاه، كما صدق فيما حكاه عني".

أخذ سيبويه بالأكثر والأغلب، ففاس عليه، دون القليل أو الشاذ، وقال في باب (أي) من كتابه (١/٣٩٨): "فلا ينبغي لك أن تقيس على الشاذ المنكر في القياس". وقال في باب (بناء الأفعال المتعدية- ٢/٢١٤): "فإنما هذا الأقل نوادر تحفظ عن العرب ولا يقاس عليها ولكن الأكثر يقاس عليه". وقال في باب (ما لحقته الزوائد من الأفعال المتعلة- ٢/٣٦٢): "ولا ينكر أن يجعلوها معتلة في هذا الذي استثنينا لأن الاعتلال هو الكثير المطرد"، ونظير ذلك كثير في الكتاب.

وجاء الأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة (٢١٥هـ)، وقد ارتحل إلى بغداد فأدناه الكسائي من مجلسه وعهد إليه بتأديب أولاده. وقد اختلفت آراء الأئمة في الأخفش الأوسط وتفرقت كلمتهم بل تضاربت مذاهبهم، لكن من الثابت أنه خالف البصرية في مسائل كثيرة ووافق الكوفية في شيء من الأصول كالاعداد بالقراءات الشاذة والقياس على القليل فامتدحه الكوفية حتى اعتده بعضهم سيد علماء العربية. ولا شك أنه كان من كبار الحفاظ النقلة، ولو كان يتكسب بعلمه.

وجاء قطرب محمد بن أحمد (٢٠٦هـ) فاشتهر بكتاب (العلل في النحو) كما اشتهر بكتبه (الاشتقاق والأضداد ومعاني القرآن)، وقد أخذ النحو عن سيبويه. ثم جاء المازني أبو عثمان (٢٤٨هـ) واشتهر بكتابه (علل النحو والتصريف) وكان يتخذ المذهب البصري وفتي

به. قال: "دخلت بغداد فألقيت علي مسائل فكنت أجيب فيها على مذهبي ويخطئوني على مذاهبهم" أي الكوفيون. واستمر منهج النحو قائماً على النظر العقلي والاستدلال الذهني في المذهب البصري، على يد الإمام المبرد أبي العباس بن أبي يزيد (٢٨٥هـ) لكنه غلا في التعليل والقياس بل نحا بهما نحو المنطق والفلسفة، على أنه لم يغادر ما كان عليه الأوائل من مراعاة المعنى. وقد أكثر الانتقال إلى بغداد، قاعدة الخلافة، من البصرة، فزدهم فيها مجلسه وعقدت بينه وبين ثعلب الإمام الكوفي مناظرات بدا فيها صاحب منطق وجدل، إلى بيان وإحاطة بكتاب سيبويه، ولو خالفه في مسائل كثيرة، وإلى حذق في فنون الأدب. وقد ألف (المقتضب والكامل) واعتد كتاب (الكامل) أحد كتب الأدب الرئيسة إلى جانب أدب الكاتب لابن قتيبة والبيان والتبيين للجاحظ والنوادر لأبي علي القالي البغدادي.

وتلهد للمبرد الزجاج أبو اسحاق (٣١١هـ) صاحب الاشتقاق والأمالي، وقد حاول أن يناظر أستاذه المبرد مرة فردت عليه حججه. قال الزجاج: "لما قدم المبرد بغداد جئت لأنظره وكنت أقرأ على أبي العباس ثعلب، فعزمت على اعناته. فلما فاتحته أجنبي بالحجة، وطالني بالعلة، والزمني إلزامات لم أهتد إليها" كما جاء في (نزهة الألباء / ٢٩٠). وهكذا كان أستاذه الأول ثعلب إمام الكوفيين وأستاذه الثاني المبرد. وقد أعجب الزجاج بالمبرد فترك ثعلب إليه، وانتقلت إليه رياسة البصرية بعد المبرد. لكنه انفرد من المذهبين بآراء خاصة عد بها مؤسس المذهب البغدادي.

وتلهد للمبرد ابن السراج أبو بكر (٣١٦هـ) وقد ألف (الأصول). و انتهت إليه رياسة النحو بعد الزجاج وخالف البصريين في مسائل كثيرة. وقد صادق الفيلسوف الفارابي فكان قوي الصلة به فتلهد له في المنطق، كما تلهد الفارابي لصاحبه في النحو. وأخذ عن هؤلاء أبو سعيد السيرافي (٣٦٨هـ) وله شرح الكتاب. وقد أحاط بالمذهب البصري كما أحاط بالمذهب الكوفي، واستعان بالمنطق والحجاج، على دعم أصول النحو ولكن لم يتجاوز ذلك إلى الأخذ بأساليب المتكلمين والمناطقة فتصدى لمناظرة متى بن يونس القنائي، في مجلس الوزير أبي الفتح بن الفرات، ومن حوله أعلام الفكر كالحالدي وابن الإخشيد والكندي.. تصدى لابن يونس يدفع حججه ويدحض أدلته حين حاول هذا إخضاع هذه الأصول النحوية للحجاج العقلي. وقد نبه السيرافي على استبعاد المنطق وعلته النظرية، كما نبه على وجوب تعلق النحو باللفظ والمعنى جميعاً.

وأخذ عن هؤلاء أبو الحسن بن عيسى الرماني (٣٨٤هـ) وقد عرف بإلمامه بكثير من العلوم، فقد كان عالماً في علم الكلام، إذ كان متكلماً على طريقة المعتزلة، وكان عالماً في النحو، وعالماً في الأدب، وفي علوم القرآن. فله شرح (معاني القرآن) للزجاج، وله (تفسير القرآن) وقد امتدحه الصحاح بن عباد وأثنى عليه. نحا الرماني نحو المنطق في التعليل فمزج النحو بالمنطق حتى قال أبو علي الفارسي: "إن كان النحو ما يقوله الرماني فليس معناه شيء، وإن كان النحو ما نقوله فليس معه شيء"، فكان للرماني النحو المفلسف. وقد تلهد له أبو حيان التوحيدي، في علم الكلام خاصة، فأشاد به فقال انه لم ير مثله قط عالماً بالنحو وغزارة في الكلام وبصراً بالمقالات واستخراجاً للعويس وإيضاحاً للمشكل، مع تأله وتنزه ودين ويقين وفصاحة وبقاهة وشفافة ونظافة، كما ذكر ياقوت في معجمه. ثم تألق نجم أبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (٣٧٧هـ) وذاع صيته، وقد قصد بغداد حاضرة الخلافة ولم يناهز العشرين من عمره، فلقني بها من أعلام البصرية الزجاج أبو اسحاق والسراج أبو بكر تلميذي المبرد، فاختلف إلى حلقتيهما وقرأ الكتاب عليهما. وقد نزع الفارسي إلى الزجاج خاصة فسلك طريقته في منهجه العلمي ووطئ مواقع قدمه.

كان أبو علي شديد العناية بدراسة الأصوات، وما يتصل بفقته اللغة من تصريف واشتقاق، وقد أفصح عن ذلك جلياً تلميذه أبو الفتح عثمان بن جني، وكان شديد الاهتمام بالقياس، فقد ابتغى له كل سبب والتمس إليه كل مساع وقلب فيه وجوه الرأي. وقد حبسه ذلك أن يمهر في الرواية اللغوية ويتمكن فيتوفر حظه منها، كما فعل أصحابه منذ عهد المبرد. فقد كان السيرافي أروى منه. قال أبو علي: "لأن أخطئ في مائة مسألة لغوية ولا أخطئ في واحدة قياسية" وقال: "لأن أخطئ في خمسين مسألة مما بابة الرواية أهون علي من أن أخطئ في مسألة واحدة قياسية". وكان كصاحبه الرماني عالماً في علم الكلام على طريقة المعتزلة. وعلت شهرته حتى قيل انه فاق المبرد.

قال أبو طالب العبدى: "لم يكن بين أبي علي وبين سيويه أحد أبصر بالنحو من أبي علي". واشتهر من مؤلفاته (الإيضاح في النحو) و (التكلمة) و (مختصر عوامل الإعراب) . ومن أنبغ تلاميذ أبي علي أبو الفتح عثمان بن جني، وقد لقيه حين مرّ بجامع الموصل، فأعجب ابن جني بأستاذه وأكبره ولزمه بعد ذلك، وكان يقول: "أنا غلام أبي علي الفارسي في النحو" وقال في أبي علي: "وقد انتزع من علل النحو ثلث ما وقع منه لسائر النحويين".

وخلف الفارسي أبو الفتح عثمان بن جني (٣٩٢هـ) . وقد استفاضت شهرته فسبق أقرانه وشأهم فبلغ الذروة في الأصالة وبعد الغور. كان ابن جني يختلف إلى مسجد الموصل فيتلقي فيه مبادئ علوم العربية وقد تلمذ فيه لأحمد بن محمد الموصلي . ولم يكد يبلغ الخامسة عشرة حتى شوهد يتصدر حلقة المسجد، وكان يختلف إليه صغار طلبة العلم . وبينما هو كذلك إذا بأبي علي يلقاه في المسجد فيستوقفه نبوغ الصبي وحديثه وما انطوى عليه من فصاحة لسان وقوة منطق فيقول له: "تزيبت يا بني وأنت حصرم". وقد قاد هذا ابن جني إلى أن يتلمذ لأبي علي ويستمر اتصاله به في صحبة علمية امتدت نحو أربعين عاماً.

يخلف ابن جني أستاذه فيتصدر للتدريس في بغداد ويزدحم مجلسه بطلاب العلم فيصبح مرجعهم بعد أبي علي.

أدرك ابن جني الشأو في البراعة والعمق في كل ما ألف من كتبه لا سيما سر صناعة الإعراب والخصائص والمحتسب وكان إماماً مقدماً في القياس يحث عليه ويرغب فيه ويرهف العزم على الأخذ به وبالتلطف والحجة.

سلك ابن جني مسلك أستاذه أبي علي الفارسي وكان أعلق بأصول المنطق والفقه، وقد أداه النظر الثاقب والرأي النضيج إلى فرائد وطرائف في اللغة وفقهها. ماز العلة النحوية من الفقهية والكلامية وجعل اتكاء النحوية على رهافة الحس وبداهة الطبع، ورأى أنها ليست في سمت الكلامية لكنها أقرب إليها من الفقهية (الخصائص - علل العربية - ج ١) .

دافع ابن جني عن علل النحويين ورد على من اعتقد فسادها وادعى ضعفها، وقد وفق في إنكار العلل الثواني وعللة العلل فارتضى منها ما جاء تقيماً للعللة الأولى وشرحاً لها..

وفي الجملة تناول ابن جني لغة العرب أصواتاً وحروفاً وبحث كيانها نشوءً واستواءً، بالحدس تارة والاستدلال الذهني تارة أخرى، وعالج أصول نحوها بالتلطف والحجة جميعاً متعمقاً متبسطاً (فلن تجد شيئاً مما علل به القوم وجوه الإعراب إلا والنفس تقبله والحس منطق على الاعتراف به.. وأن علل النحو إنما يفزع في التحاكم بها إلى بديهية الطبع) . وراز بنية ألفاظها صرفاً واشتقاقاً، وبحث قياسها وأوغل في البحث واتسع فيه. وكان له في كل ذلك القول المحكم والرأي النجيج.

ثم عُرف من أئمة القياس بعد أبي علي الفارسي وأبي الفتح ابن جني، جار الله أبو القاسم محمد بن عمر الزمخشري صاحب الكشاف والمفصل (٥٣٨هـ) . وقد كان من كبار المعتزلة وبدا ذلك جلياً في اتخاذه المنطق أداة لتعليل أحكامه وسلماً لتسيب قياسه، سواء في كشافه أو مفصله. وابن الشجري هبة الله أبو السعادات العلوي صاحب الأمالي (٥٤٢هـ) وأبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن الأنباري (٥٧٧هـ) وهو صاحب المصنفات النفيسة، لا سيما الإعراب في جدل الإعراب، والإنصاف في مسائل الخلاف (بين البصريين والكوفيين) ، ولمع الأدلة في أصول النحو، وأسرار العربية. وقد اقتاس في تأليفه بأصول الفقه كما اقتاس بأصول الجدل وعلم الكلام فأحكم النسب بين النحو وعلوم الفقه والكلام فيما نهج، ثم العكبري محب الدين أبو البقاء عبد الله بن الحسين (٦١٦هـ) صاحب الباب وإعراب القرآن. وتفسيره. وقد ألّف (مسائل الخلاف بين الكوفيين والبصريين) ، وقد جاءت نتف منه في كتب الخلف ككتاب الأشباه والنظائر في النحو للإمام جلال الدين السيوطي (٩١١هـ) .

الكوفية وأصولهم

إذا كان البصريون قد عنوا بالقياس كما قدمنا وفصلنا ومضوا في ذلك وأوغلوا حتى تجاوزوا طبيعة اللغة وخصوصها، فقد كان للكوفيين أصولهم وقياسهم وعللهم، فهم لم يقتصروا على الوصف دون الاستدلال والاعتلال كما سيأتي تفصيله.
رأس الكوفية:

ولكن إذا كان الحضرمي (١١٧هـ) هو رأس البصرية فمن هو رأس الكوفية؟ أقول اختلف في هذا فقل ان بعض أئمة البصرة قد هجروها إلى الكوفة وأقاموا بها، وكان أشهر هؤلاء جعفر الرؤاسي محمد بن أبي سارة (١٩٠هـ) . عاش في البصرة وأخذ أصول النحو عن الإمام البصري عيسى بن عمر الثقفي ثم انتقل إلى الكوفة فكان أول من وضع كتاباً في النحو من أهل الكوفة. وإذا قال سيبويه في كتابه (قال الكوفي) فقد عنى الرؤاسي. وهكذا يمكن أن يعدّ الرؤاسي رأس الكوفية، ويكون المذهب الكوفي قد عرف بعد نحو قرن من المذهب البصري. وقد يضم إلى الرؤاسي عمه معاذ بن مسلم الهراء مبدع علم التصريف، وشيخ الكسائي والفراء، وقد عُمر طويلاً (١٨٩هـ) ، قال الفيروزبادي في البلغة: "أبو جعفر الرؤاسي أستاذ أهل الكوفة في العربية".
أعلام الكوفية:

وقد أخذ عن جعفر الرؤاسي وتلمذ له الكسائي أبو الحسن علي بن حمزة (١٨٩هـ) وهو إمام الكوفية كما كان الخليل إمام البصرية. وقد أخذ عن الرؤاسي وتلمذ له الفراء أبو زكريا يحيى بن زياد (٢٠٧هـ) وتلمذ للكسائي بعده بل احتذاه ونهج نهجه وغدا علم الكوفية. وقد كان الكسائي والفراء قطبا الكوفية، قد أخذوا أصول النحو عن الإمام البصري يونس بن حبيب، وهكذا نهل الرؤاسي والكسائي والفراء جميعاً من معين البصرة.

نهج الكسائي حدود المذهب الكوفي في التعويل على النقل خلافاً للبصرية في اعتمادها على النظر العقلي لكنه لم يهمل القياس على كل حال. وشايح الفراء الكسائي فيما استن من أصول فاستمسك بالرواية وأبى للنحوي أن ينهج نهج المتكلمين والمناطقة المتفلسفين. وكان القرآن مادته الأولى في روايته فبدا في تفسيره ألصق ما يكون بواقع اللغة أميناً على خصوصها وطبيعتها، وقد تجلّى ذلك في كتابه الأول (معاني القرآن) إذ نهج فيه نهجاً جديداً نأى به عن الغيبيات ونكّب عن اعتماد أي تقدير أو تأويل يضيّق النص عن احتمالها. ولا يعني هذا أن الفراء لم يُعن بتعليل أو قياس، فالذي أباه هو القياس على الشاهد الواحد، ونكّب عن الأخذ بالقراءات الشاذة مخالفاً في ذلك من تقدمه من الكوفيين ووافق في ذلك البصريين.

وجاء ثعلب أبو العباس أحمد بن يحيى (٢٠٠-٢٩١هـ) فأقبل على كتب الفراء يقف على أغراضها ويحصي مسائلها ويوغل في بحثها. وما لبث أن يم نهج الفراء مردداً لأقواله محتجاً بآرائه مخلصاً نهجه، غير عابئ بالتعليل. وكان يقول (طلبت العربية واللغة في سنة ست عشرة ومائتين، وابتدأت بالنظر في حدود الفراء وسني ثمان عشرة سنة وبلغت نحساً وعشرين ولم يبق شيء من كتب الفراء في هذا الوقت إلا قد حفظته) . وقد تلمذ ثعلب لسلمة بن عاصم الضبي وكان هذا قد حضر مجلس الفراء وأعجب به أيما إعجاب فأغرى به ثعلباً، وكان سلمة يقول: "لولا الفراء لما كانت اللغة لأنه حصلها وضبطها، ولولا الفراء لسقطت العربية لأنها كانت تتنازع، ويدعيها كل من أراد، ويتكلم الناس على مقادير عقولهم وقرائحهم فتذهب" ولم يعرف عن ثعلب أنه حاول فلسفة اللغة أو منطقة النحو، كما حاول البصريون وخصمه منهم، وهو المبرد. ويعزى إلى ثعلب الفضل في إشاعة المذهب الكوفي والتبشير به، كما يعزى إلى المبرد دعوته إلى البصرية وبراعته في الإغراء بها.

الآخذون بما رحح لديهم من أصول البصرية والكوفية ومسائلهما

وهناك أئمة لم ينهجوا نهج البصرية ويسلكوا طريقها فيقتاسوا بها، أو ينهجوا سبل الكوفية ويأتموا بهديها فيتسموا باسمها، وإنما أدهم البحث والتأمل والفحص إلى مواقة كل منهما في بعض الأصول والمسائل ومخالفتهما لها في أخرى، ومن هؤلاء أبو القاسم عبد الرحمن بن اسحاق الزجاجي (٣٣٧هـ) وقد أخذ أصول النحو عن الزجاج أبي اسحاق، والطبري أبي جعفر، وابن كيسان أبي الحسن، وابن الخياط أبي بكر، وأبي موسى الحامض، وابن السراج أبي بكر، وابن الأنباري أبي بكر وسواهم، ومنهم البصري ومنهم الكوفي، ومنهم من هو بين بين، فتلقى الزجاجي علم البصرة كما تلقى علم الكوفة وأعجب بالزجاج كما أعجب بأستاذه المبرد فكان إلى البصرية أميل، لكنه لم يتعصب لأحد المذهبين فيحاكي بغير دليل أو يتابع بغير حجة، فقد كان يقول بما يملي عليه علمه ويشهد به يقينه فيكون منه على بينة. وهكذا مزج الزجاجي نحو البصريين بنحو الكوفيين واستعار مصطلحات الجانبين، فبدا بغدادية النزعة. فجماعة البغداديين هؤلاء هم

الأئمة الذين اتخذوا طريقتهم في اختيار الأجود من مسائل المذهبين على ما رأوه، كما فعل الزجاج في كتابه (إعراب القرآن ومعانيه) ولا يزال مخطوطاً، والزجاجي في كتابه (الإيضاح) . ولم يستنوا نهجاً فرداً دون نهج البصريين أو الكوفيين.

عمد الزجاجي إلى التأليف فكان محكم الحدود، وعلى ذلك كتابه (الجل) وقد اتم بالبيان والوضوح لفاء قريب المنال سهل الأسلوب متسني التحصيل. وقد اشتهر الكتاب وتعددت شروحه وشاعته. وثمة كتاب (الإيضاح في علل النحو) ، وقد بحث فيه القياس والعلل والخلاف بين البصريين والكوفيين، وجعل العلة تعليمية وقياسية وجدلية نظرية، وقصد بالتعليمية ما أريد به تعليم النحو كقولك رفع الفاعل لأنه فاعل ونصب المفعول لأنه مفعول، وقصد بالقياسية تعليل الحكم في حمل المقيس على المقيس عليه كقولك في (إن وأخواتها) انها نصبت الفعل لمشابتها الفعل المتعدي ذا المفعول الواحد، فأشبه اسمها المنصوب المفعول به لفظاً، وأشبه خبرها المرفوع الفاعل لفظاً. أما العلة الجدلية النظرية فقد ذهب بها إلى ما وراء ذلك كسؤالك لم رفع الفاعل ونُصب المفعول؟ وجوابك رفع الفاعل لأن الضم ثقيل ونُصب المفعول لأن الفتح خفيف، والمفعول كثير في كلام العرب فكان أولى بالخفة فاستحق الفتح، والفاعل قليل فهو أجدر بالضم، وإذا كان الزجاجي قد عني ببحث العلة فقد اهتم فيها غالباً بما أفاد أصول النحو واللغة كالعلة التعليمية والقياسية، ولم يُعن بالعلل الجدلية فيغلو فيها غلو الأنباري أبي البركات، ويمزج النحو بالمنطق. وإذا كان كتاب (الإيضاح) هذا نموذجاً بيناً لاتصال هذين العلمين، فقد كان اتصالاً لم تختلط فيه الحدود أو تلتبس فيه السمات. وقد كان ابن كيسان (٢٩٩هـ) بصرياً كوفياً، وهو بالبصرية أعلق، وكان أبو موسى الحامض (٣٠٥هـ) كوفياً بصرياً وهو إلى الكوفية أدنى..

القياس حدوده والحاجة إليه

القياس هو حمل الفرع على الأصل لعله جامعة بينهما بإعطاء المقيس حكم المقيس عليه. وقد تشعبت آراء الأئمة عامة في الأخذ به في مسائل كثيرة. ففهم من اشتد فنهج له حدوداً ضيقة لا يعدوها، ومنهم من تعلق به وتحوّض فيه، فجرى فيه بغير عنان. وإذا كان لا بد من التوجه إلى القياس ما سمحت به طرائق العربية فذلك أنه المعول عليه في نماء اللغة وارتقائها والسبيل إلى تسني ما تعسر فعزّ مناله من نادها وشاردها لتكفي اللغة ما تُستكفى وتؤدي ما تُستأدى، مسيرة لشؤون العصر ومستحدثاته. وقد عبر عن ذلك الأستاذ محمد الخضر حسين، رحمه الله، في كتابه (دراسات في اللغة العربية) فقال: "والعلوم تندفق تدفق السيل، ومقتضيات المدنية تتجدد تجدد النهار والليل. وكل من المعاني العلمية والمرافق الحيوية يحتاج إلى أسماء تلتئم مع سائر الألفاظ العربية التام الدرر النقية في أسلاكها"، وقال: "فالقياس طريق يسهل به القيام على اللغة، ووسيلة تمكن الإنسان من النطق بآلاف من الكلم والجل دون أن تفرع سمعه من قبل، أو يحتاج في الوثوق من صحة عربيتها إلى كتب اللغة أو الدواوين الجامعة لمثور العرب ومنظومها".

لكن ما نعينه بالقياس هنا هو قياس التصريف والاشتقاق، وقياس النقل والمجاز وما يستتبع ذلك من تدرج المعاني. أما قياس النحو الذي يراد به الاستدلال الذهني لاستنباط القواعد وتعليلها، وهو مدار علم النحو عند الأئمة، فلا بد من التنكب عن الغلو فيه. ذلك أن في تحكيم المقاييس العقلية في كثير من مسائل ما يضيّق واسعاً ويمنع سائغاً، بل يحظر صحيحاً فصيحاً. فطرائق العربية لا تقاس بمقاييس عقلية كما تقاس مسائل المنطق وقضايا الفلسفة وعلم الكلام. وليس الوجه أن يقال: "النحو كله قياس" كما قال أبو البركات ابن الأنباري في كتابه (لمع الأدلة/ ٩٥) ، في الرد على من أنكر القياس، وأضاف: "إذا بطل أن يكون النحو رواية ونقلًا وجب أن يكون قياساً وعقلاً". فاعتقاد ما للقياس من شأن في نشأة النحو واستنباط أحكامه ورسم حدوده وتقعيد قواعده، لا يمنع من التنبيه على أن النحو ليس كله قياساً، وإنما هو قياس من جهة ورواية ونقل قد يستعصيان على القياس وينبجان عنه من جهة أخرى.

ولا شك أن المستحب من القياس هو الذي اعتمد لوضع القاعدة واستنباط الحكم فأفاد في تهذيب اللغة وتشذيبها، والذي اتخذ لتعليل الظاهرة اللغوية فكان وسيلة إلى وعي نظم اللغة وتعليمها فاعتمد على ما أسموه (العلة التعليمية) و (العلة القياسية) .

تصنيف العلل:

فالعلة التعليمية، كما أسلفنا قبل، أن تقول هذا مرفوع لأنه فاعل، وذاك منصوب لأنه مفعول به. والعلة القياسية هي التي تقوم على

اشترك المقيس والمقيس عليه فيما تصوروا أنه علة موجبة للحكم فيهما. وقد تشعبت الآراء في تحديد العلة القياسية باختلاف وجهات النظر والاعتبار. فقد تجاذب الحكم الواحد علتان أو أكثر فينبى على قياسين أو أكثر كما يتأتى حكمان متضادان في المسألة الواحدة فتقتضيهما علتان مختلفتان فينبى كل منهما على قياس. فمثال الأول (المبتدأ) فقد يعتل لرفعه بالابتداء، أو يعتل له بالخبر أو بما يعود عليه من ذكره. ومثال الثاني (ما) التيمية والحجازية، فقد اعتلوا ل (ما) التيمية العاطلة بشبهها ب (هل) في عدم اختصاصها بالدخول على الاسم أو الفعل، وإفادة كل منهما معنى في الكلام هو النفي في (ما) والاستفهام في (هل) ، فحرت (ما) في الإهمال مجرى (هل) . واعتلوا ل (ما) الحجازية العاملة بشبهها بليس في نفي الحال والدخول على الجملة الاسمية فعملت عملها. وهكذا اعتل للإعمال والإهمال في مسألة واحدة، فكان كل منهما على قياس. ومن ثم ذهب كثير من المجددين في النحو إلى إنعام النظر في هذه العلة والعمل على الاهتداء إلى الأشمل منها في الحكم، والأظهر في التعليل والألصق بالعربية.

والقياس الذي استند فيه إلى إحدى العلتين التعليمية والقياسية إنما يجانس طبيعة اللغة وخصوصها، دون القياس الذي اعتمد فيه على ما أسموه (العلة الجدلية النظرية) فتحا نحو الفلسفة واتسم بسمتها وغدا صناعة بل رياضة عقلية ونشاطاً ذهنياً فجعل التعليل أصلاً وغاية، لا وسيلة وحاجة، وبين القياسين من التفاوت والتباين، ما لا خفاء به ولا لبس.

فإذا قلت (إن) تشبه الفعل لفظاً لأنها ثلاثية، ومعنى لأنها تفيد التأكيد، فإذا خفت ذهب شبه اللفظ فقل عملها، فقولك هذا تعليل جدلي نظري، ليس وراءه محصول. العناية بالمعنى:

ولا شك أن المعول عليه من التعليل ما قرن فيه صحة الحكم النحوي بسلامة المعنى، وتحقيق المراد منه، دون التعلق بما تقتاد إليه براعة الصناعة ويؤدي إليه الافتتان بها، من الإغراب في الجدل والتأويل. فلا جرم أن النحو يتجاوز البحث في أواخر الكلم وعلامات الإغراب.

ذلك أن فضيلة الكلام في الأصل إنما ترجع إلى معناه قبل ألفاظه. قال ابن جني في الخصائص: (فإذا رأيت العرب قد أصلحوا ألفاظهم وحسنوها وحموا حواشيها وهذبوها، وصقلوا غروبها وأرهفوها، فلا ترين أن العناية إذ ذاك إنما هي بالألفاظ بل هي عندنا خدمة منهم للمعاني وتنويه وتشريف، ونظير ذلك إصلاح الوعاء وتحسينه وتزكيته) وإذا عدنا إلى الإمام عبد القاهر الجرجاني (٤٧١هـ) في كتابه (دلائل الإعجاز) ألفتنا أنه يؤمن بأن نظم الحروف من الكلمة لا يتم بمراعاة معنى في النفس وإنما يجري بمجرد تواليها في النطق وضم بعضها إلى بعض، أما نظم الكلام في التعبير فإنه لا يتم بتواليه كيفما اتفق، وإنما يتم، باقتفاء آثار المعاني فيترتب على حسب ترتيبها في النفس. فالأصل إذاً أن تعمل الفكر فتتوخى الترتيب في المعاني، فإذا كان لك ذلك أتبعها الألفاظ وقفوت بها آثارها. ومتى فرغت من ترتيب المعاني في نفسك لم تحتج إلى أن تستأنف الفكر في ترتيب الألفاظ، بل تجدها تترتب لك فتساوق بحكم أنها خدوم للمعاني وتبع لها. وقد أكد الجرجاني هذا المعنى فقال: "فلا نرى كلاماً قد وصف بصحة نظام أو فساده، أو وصف بمزية أو فضل فيه، إلا وأنت تجد مرجع تلك الصحة، وذلك الفساد، وتلك المزية، وذلك الفضل إلى معاني النحو وأحكامه، ووجدته يدخل في أصل من أصوله ويتصل بباب من أبوابه". ومن ثم كان خطأ كثير من الأئمة في الغلو بالعناية اللفظية وقصر اهتمامهم على ضبط أواخر الكلم.

ولا ريب أن صواب الرأي أن يهتج في النحو نهج الجرجاني، وأن ينأى به إلى ذلك عن أي تعقيد ينبو عن روح اللغة، وأي تعليل يباعد بينه وبين غرضه.

البصرية والكوفية والقياس

قلنا إن البصريين قد عنوا بالقياس ومضوا فيه وأوغلوا حتى تجاوز متأخروهم طبيعة اللغة وخصوصها، وان للكوفيين أصولهم وعلمهم وقياسهم، وانهم لم يقتصروا على الوصف دون الاستدلال والاعتلال، فقد أخذ الكسائي بالقياس فقال:

إنما النحو قياس يتبع وبه في كل أمر ينتفع

وأشيد بمنزلة الفراء في التعليل والقياس، وقد خالف الكسائي في كثير مما ذهب إليه ووافق البصرية في إنكار القياس على الشاهد الواحد وإنكار القراءات الشاذة. وكان يحتج بقراءة الكسائي وحزمة وابن مسعود، ولا يصد عن قراءة الأمصار الأخرى كقراءة أهل

البصرة والمدينة ومكة والشام.
نهج الكوفية:

وهكذا اعتمد الكوفيون على السماع والقياس، كما فعل البصريون. وكان أوائلهم أعنى بالسماع منهم بالقياس وأشد حرصاً على الوصف منهم على التعليل، كما كان أوائل البصريين أنفسهم. وإذا كان الكوفيون لم يدركوا شأو البصريين في الأخذ بالقياس، وكانوا أدنى إلى القصد منهم إلى الإيغال في هذا المضمار فليس صحيحاً أنهم عولوا على كل مسموع كما يُفهم مما جاء في (الإنصاف في شرح مسائل الخلاف) وصاحبه أبو البركات وهو من أئمة البصرية. ولو صح أن الكوفيين يعملون بكل شاذ وقيسون عليه، لما استقام لهم أصل أو حكم أو قياس. ولست أشابع أو أجاري الأستاذ أحمد أمين، رحمه الله، فيما جاء به في كتابه ضحى الإسلام (٢/٢٥٩) حين قال: "أما الكوفيون فلم يروا هذا المسلك ورأوا أن يحترموا كل ما جاء عن العرب ويجيزوا للناس أن يستعملوا استعمالهم، ولو كان الاستعمال لا ينطبق على القواعد العامة. بل يجعلون الشذوذ أساساً لوضع قاعدة عامة". أقول إني لأستكثر هذا القول ولو شد منه ما قال بعض الأئمة في الكسائي خاصة في هذا الصدد. قال ابن درستويه (٣٤٧هـ) في (بغية الوعاة.. ١٦٤/٢): "كان الكسائي يسمع الشاذ الذي لا يجوز إلا في الضرورة فيجعله أصلاً ويقيس عليه فأفسد بذلك النحو". وقصارى ما في الأمر أن الكوفيين إذا اعتمدوا مسموعاً وقاسوا عليه فقد اعتدوه لغة يحسن الأخذ بها لأنها لغة قوم من العرب لا يرقى الشك إلى فصاحتها ولو قلت، لكنهم لا يعولون على كل مسموع فقد تحير الكسائي والقراء من فصيح الشعر شواهد ليست أدنى منزلة من شواهد

سيبويه، ولها من طابع الفصاحة وميسم البداوة ما لا خفاء به، وقد شاعت فيما ألفه المتأخرون من النحاة.

قال الدكتور مهدي المخزومي في كلامه على الكوفيين: "إذا سمعوا لفظاً في شعر أو نادر كلام جعلوه أصلاً وبوبوا عليه كأنهم يشعرون بأن ما يقوله الأعرابي أو الأعرابية إنما يمثل بيئة لغوية لا يصح إغفالها، حرصاً منهم على أن تكون الأصول خاضعة في شكلها النهائي للأمثلة المستعملة المسموعة، بإمعانهم في التتبع اللغوي، واستبعادهم أساليب المنطق ومجافاتهم التأويلات التي يخالفها الظاهر" (ص/٤٥٠-٤٥١). وقوله مستقيم، لكن الكوفيين إذا اعتمدوا مسموعاً فقد وثقوا بفصاحته، فهم أغنى بالاستعمال منهم بالقياس. والكوفية قد تجيز استعمالاً يند عن قواعد البصرية ويشرد عليها، ولكنها لا تقر استعمالاً يخرج عن قواعدها هي. وقد يكون في ضوابط البصرية ما يمنع مسموعاً، وفي ضوابط الكوفية ما لا يعافه أو يضيق عنه. ومثال هذا أن البصريين قد منعوا العطف على الضمير المجرور إلا أن يعاد الجار، لأن اتصال الجار بالضمير أشد من اتصال الفعل بالفاعل، فيقال مررت بك ويزيد ولا يقال مررت بك ويزيد. وخالفهم في ذلك الكوفيون فأجازوا العطف ها هنا، أعيد الجار أو لم يعد، وأوردوا على ذلك النصوص القاطعة. ومنها قوله تعالى: (واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام ((النساء/١)) بعطف (الأرحام، على الضمير المجرور في (به) ، كما جاء في بعض القراءات السبع، وقد جاء في الأصل بالنصب معطوفاً على اسم الله. وردّ البصريون حجة الكوفيين في جر الأرحام عطفاً على الضمير وقالوا إنما جرّوا القسم لا بواو العطف، أو جرّوا القسم مقدرة، وحجة البصريين في الوجهين متكلفة ضعيفة، وقد ورد النهي عن الحلف بالأرحام. وقد جاء العطف على الضمير المجرور كثيراً في الشعر، قال الشاعر:

اليوم قُربت تهجونا وتشتمنا فاذهب وما بك والأيام من عجب

وجاء في التنزيل: (وصدُّ عن سبيل الله وكُفِّرْ به والمسجد الحرام وإخراجُ أهله منه أكبر عند الله ((البقرة/ ٢١٧)) بجر المسجد، فقيل إنه جرُّ لأنه معطوف على الضمير المجرور، وردّه البصريون، وقدروا الآية: (وكفِّرْ به وصدُّ عن المسجد الحرام (وعلقوا الجرار بعامل محذوف دل عليه الصد.

الموازنة بين المذهبين:

فذهب الكوفية أكثر تشعباً وأوسع رواية، ومذهب البصرية أوسع قياساً وأضيق رواية على أن اتساع القياس البصري المبني على العلل العقلية قد يمنع السائق ويضيق عن المسموع، كما رأينا. وهذا ما دعا المتأخرين من النحاة ألا يجروا على منهاجهم أو يأخذوا أخذهم.

فقد حكى عن أبي عمرو بن العلاء أنه رد بعض القراءات القرآنية لخروجها عن قراءة الجمهور، وكذلك فعل المازني أبو عثمان والمبرد أبو العباس والزجاج أبو اسحاق. وقد نزع المتأخرون إلى مخالفتهم فارتضوا القراءات جميعاً واقتاسوا بها، واتخذوا منها موضعاً لاستقراءهم واستنباط أصولهم، شاعت لغتها أم لم تشع ولا ريب أن في صحة القياس على ما ترد به الآيات الكريمة ثراء لأساليب القول في اللغة فوق ثرائها، وإغناء لمذاهب الكلام فوق اتساعها وتشعبها واستيعابها. وآي القرآن، بأي قراءة قرئت محصنة من نظر الناقد والمعارض، مرتفعة عن مقام المتعقب والمستدرك. أما اعتذارهم بأن العرب لم تقصد إلى القياس على الشاذ منها بحسب مذهبهم النحوي، فليس بشيء.

وما دامت القراءات كلها على اختلافها كلام الله فمن قرأ حرفاً من هذه الحروف فقد أصاب شاكلة الصواب أياً كان ذلك الحرف، ولا يجوز منع أحد من القراءة بأي حرف، ذلك أن الوجوه التي أنزل الله بها القرآن تنتظم كل وجه قرأ به النبي (وأقرأه أصحابه). قال أبو حيان الأندلسي في البحر المحيط (٢/٣٦٣): "والقراءات لا تجيء على ما علمه البصريون ونقلوه" وقال (٤/٢٧١): "هؤلاء النحاة يسيئون الظن بالقراءة ولا يجوز لهم ذلك" وقال (٤/٢٧١): "ولسنا متعبدين بأقوال نحاة البصرة وإنما نتبع الدليل". وقال أبو عمرو الداني في جامع البيان: "وأئمة القراء لا تعتمد في شيء من حروف القرآن على الأفضى في اللغة والأقبس في العربية، بل على الأثبت في الأثر والأصح في النقل. والرواية إذا ثبتت لا يردها قياس عربية ولا فشو لغة". وقال الشيخ عبد العظيم الزرقاني في كتابه (مناهل العرفان/ ٤١٥): "فإذا ثبتت قرآنية القرآن بالرواية المقبولة، كان القرآن هو الحكم على علماء النحو وما قعدوا من قواعد، ووجب أن يرجعوا هم بقواعدهم إليه، لا أن يرجع نحن بالقرآن إلى قواعدهم المخالفة لنحكمها فيه، وإلا كان ذلك عكساً للآية، وإهمالاً للأصل في وجوب الرعاية".

وهكذا تحلل ابن مالك وابن هشام فيما اجتهدا فيه، من حدود البصرية في كثير من الأحيان، ولو تهيأ للنحو من الأئمة من استنوا بهذه السنة ونهجوا هذا السبيل فتمنعوا على المتابعة والمشابهة، وفازوا من التعبد بمذهب مخصوص، ونجوا مما لا تحتمله طبيعة اللغة أو أباه خصوصاً من الجدل، وعنوا بنحو الكوفية كلها أوغلت البصرية في التعليل فتكبت الجادة، وعولوا على القرآن وآثروا ما جاء فيه على كل مروى، أقول لو تهيأ للنحو أمثال هؤلاء لكان خطة سديدة سوية في التجديد والإحياء.

القاعدة عند النحاة أنه إذا ورد السماع بطل القياس. قال ابن جني في الخصائص (١/١٠٣ - ط/ ١٩١٣ م): "واعلم أن الشيء إذا اطرده في الاستعمال وشد عن القياس، فلا بد من اتباع السماع الوارد به فيه نفسه". وقال (١/١٣١): "واعلم أنك إذا أدك القياس إلى شيء، ثم سمعت العرب قد نطقت فيه بشيء آخر على قياس غيره، فدع ما كنت عليه، إلى ما هم عليه...". فما مرد التعويل على السماع في الأصل؟ أقول لا شك أن مرد التعويل على السماع في الأصل هو الحرص على ضبط اللغة وضمان سلامتها، مذ كان يعمل الأئمة على حصرها وتدوينها. ولكن مهما اشتد الداعي إلى العناية بالسماع وتعلقه والكلف به والتمكن منه، فينبغي ألا يكون الحرص عليه حائلاً دون ما يمكن أن يلتمس فيه علة جامعة فيبنى عليه قياس، في كل ما تدعو إليه حاجة التعبير والاصطلاح فتأذن به طرائق النقل والمجاز وسبل التصريف والاشتقاق. وهذا ما أخذ به مجمع اللغة العربية القاهري وإذا كان ابن فارس لم يجز قياساً لم يقسه الأوائل ولا قولاً لم يقله العرب، رعاية للأصل وتعلقاً به وحيطة له، فقد يتفق أن يقتاد الاستقراء إلى قياس لم ينه عليه الأئمة، أو يتفق أن تتجاوز ملكة الأدباء المتمكنين هذا الحد بعفو الخاطر إذا أُلجأت إلى ذلك حاجة في الاستعمال، أو دفعت إليه قوة الأداء فتصطفي اللفظ الذي يقع موقعه المرتجى ويصير إلى مستقره المطمئن. والقريحة المطبوعة إنما تتدفق بمثلها قصد إحكام الأداء، ولو خالف الأصل المعروف. فانظر إلى ما قال أبو محمد عبد الله بن سنان الخفاجي المتوفى (٤٦٦ هـ)، في كتابه (سر الفصاحة/ ٦٢): "وقد يكون التأليف المختار في اللفظة على جهة الاشتقاق، فيحسن أيضاً كل ذلك". وأوضح مذهبه فقال: "ومثال لذلك مما يختار قول أبي القاسم الحسين بن علي المغربي في بعض رسائله: ورعوا هشيماً تأنفت روضه، فإن تأنفت، كلمة لاخفاء بحسنها لوقوعها الموقع الذي ذكرته". وليس في اللغة: تأنفت، ولعل المغربي قد تصور تنزه

فأتى بتأنف، طبعاً وسلاسة. قال ابن القوطية في كتابه (الأفعال): "وأنت من الشيء أنفاً وأنفة: غضبت، وأيضاً تنزهت عنه". وأورد الخفاجي مثلاً آخر فقال: "وكذلك قول أبي الطيب المتنبي: إذا سارت الأحداج فوق نباته تفواح مسك الغانيات ورنده فإن تفواح كلمة في نهاية الحسن. وقد قيل ان أبا الطيب أول من نطق بها على هذا المثال، وأن وزير كافور الأخشيدي سمع شاعراً نظمها بعد أبي الطيب، فقال: أخذتموها".

وهكذا حكي عن المغربي قوله (تأنف) وعن المتنبي قوله (تفواح)، ولم يسمعا أو يكونا على قياس معروف لكنهما وقعا موقعهما المختار في الأداء، ولم يخرجوا في الاشتقاق عما ألف عن العرب قوله في أفعال أخرى. أفليس يتأتى أن يدخل هذان اللفظان في قياس لو ابتغينا لصيغتهما مثل هذا القياس، بحث وتلطف واستقراء. فالسماعي قد يصير قياساً إذا استخرجت له بالاستقراء قاعدة يعرف بها. وإلا كان قيدياً يحجر اللغة عن التوالد والانبساط ويقصر خطاها عن الاستجابة والمؤاتاة. ولا خفاء بأن سبل التصريف وضوابط الاشتقاق لا يشوبها من سرف التعليل في ذكر الأسباب ومسبباتها ما يشوب القياس في قواعد النحو. ومن ثم لم يفضّ التعويل عليها إلى شيء مما آل إليه الانحراف في قياس النحو وتعليله، من التأني باللغة عن خصوصها وتحيف طبيعتها والانزواء بها عن سبيل المعاني إلى الافتتان بصناعة الإعراب، حتى انقبض الأعراب عن أن يكون دليل المعاني وسبيل الإبانة والإفصاح.

ولكن ما الحكم عند النحاة إذا اجتمع في اللفظة أو المسألة سماع وقياس؟

ما الحكم إذا سمع في اللفظة أو المسألة استعمال على غير قياس فهل يمتنع الأخذ فيه بالقياس إلى جانب السماع؟ أقول لا يكاد الأئمة يجمعون في ذلك على رأي، وقد تباينت مذاهبهم فكان لكل جماعة منهم وجهة في كل مسألة. مثال ذلك ما اتخذ الأئمة من أقيسة لمصادر الثلاثي، بناء على الأكثر والأغلب.

قال الأشمولي في شرحه على الألفية (٣/١٢٢): "فعل بفتح الفاء وإسكان العين هو قياس مصدر المتعدي من ذي ثلاثة سواء كان مفتوح العين كردّ رداً وأكل أكلاً وضرب ضرباً، أو مكسورها كفهم فهماً وأمن أمناً وشرب شرباً ولقم لقمماً" وأردف: "والمراد بالقياس هنا أنه إذا ورد شيء ولم يعلم كيف تكلموا بمصدره فإنك تقيسه على هذا، لا أنك تقيس مع وجود السماع، قال ذلك سيبويه والأخفش" وعقب على ذلك الإمام الصبان فقال: "ومذهب الفراء إلى أنه يجوز القياس عليه، وإن سُمع غيره".

وحكى السيوطي في الهمع فقال: "لا تدرك مصادر الأفعال الثلاثية إلا بالسماع، فلا يقاس على فعل ولو عدم السماع". وهكذا تشعبت آراء الأئمة في مصدر الثلاثي إلى مذاهب ثلاثة مذهب يمنع القياس ولو لم يكن سماع، وآخر يأخذ بالقياس ولو كان سماع، وعليه الإمام الزمخشري، وثالث لا يأخذ بالقياس حتى يمتنع السماع. وقد أجازوا للشاعر غالباً أن يقيس، ولكن في ضرورة. ومثال آخر هو جمع التكسير فإذا سمع لمفرد جمع على غير قياس امتنع النطق بقياسه، إلا أن يأتي به شاعر في ضرورة، هذا هو الأكثر. قال ابن جني (١/١٣٢): "وأعددت ما كان قياسك أداك إليه لشاعر مولد أو لساجع أو لضرورة لأنه على قياس كلامهم، بذلك وصّى أبو الحسن".

وقد سُمع عن العرب (استصوب واستحوذ) والقياس أن يأتي بالإعلال على (استصاب واستحاذ) فهل أخذ الأئمة بهذا القياس إلى جانب السماع. أقول ذهب جماعة إلى صحة (استحاذ واستصاب) لأن العرب لم تأت باستفعل بغير إعلال من فعل ثلاثي إلا نطقت به معتلاً، أو لأن الأكثر كذلك، ومن هؤلاء سيبويه، وهكذا فعلوا في مسائل كثيرة، لكن ذلك لم يطرد عنهم.

وقد جاء في اللسان (مادة بدا): (إذا أمكن في الشيء المنسوب أن يكون قياساً وشاذاً، كان حمله على القياس أولى، لأن القياس أشيع وأوسع). وجاء عن بعض العلماء قولهم: إذا عارض في النسب القياس السماع، جاز القياس والسماع، فلك على هذا أن تقول ثقفي وثقيفي.

القياس والظاهرية

الظاهرية مذهب فقهي دعا إليه في القرن الثالث الهجري أبو سليمان داود بن علي بن خلف الأصبهاني (٢٠٢-٢٧٠هـ). وهو إمام

أهل الظاهر في المشرق. وقد جاء مذهبه رداً على أصحاب القياس الذين جعلوا (القياس) رابع الأصول المعروفة في الفقه، وهي الكتاب والسنة والإجماع.

أنكر داود القياس جملة، وجعل أصول الأحكام الكتاب والسنة والإجماع وحدها دون القياس والاجتهاد بخالف بذلك ما مضى عليه عمل الصحابة. وقد اشتد في الأخذ بجرفية النصوص ومنع التقليد وجعل لكل فاهم للعربية أن يتكلم في الدين بظاهر القرآن والسنة. وقد شاع مذهبه هذا في الأندلس، وتولى الدعوة إليه والاحتجاج له والمنافعة عنه في القرن الخامس الهجري الإمام أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي (٣٨٤-٤٥٦هـ)، وقد تلقى أصول الفقه الظاهري على أستاذه أبي الخيار مسعود بن سليمان بن مفلت (٤٢٦هـ) فرأى الاعتماد على الكتاب والسنة والإجماع وخالف مدرسة الرأي في رفضه القياس وإنكاره التقليد، معتقداً أن القرآن إنما يجب أن يُحمل على ظاهره، ولا يحال عن ظاهره البتة، اللهم إلا أن يأتي نص أو إجماع أو ضرورة حس على أن شيئاً منه ليس على ظاهره، وأنه نقل من ظاهره إلى معنى آخر. فالانقياد حينئذ واجب لما يوحيه ذلك النص والإجماع والضرورة. وقد جاء تفصيل ذلك في كتب ابن حزم الأندلسي لا سيما كتاب (ابطال القياس والرأي والاستحسان والتقليد والتعليل) وكتاب (مسائل أصول الفقه) وكتاب (كشف الالتباس ما بين الظاهرية وأصحاب القياس).

القياس وابن مضاء

عاش ابن مضاء أحمد بن عبد الرحمن في القرن السادس الهجري (٥١٢-٥٩٢هـ) فبدا أنه اتخذ مذهبه في أصول النحو على مثال مذهبه الظاهري في أصول الفقه، فأنكر القياس كما أنكرته الظاهرية وعلل على النص كما عولت، ذلك في كتابه الشهير (الرد على النحاة). وليس هذا بدءاً إذا عرفنا أن ابن مضاء كان قاضي القضاة في دولة الموحدين، وقد كان هؤلاء أصحاب رسالة تدعو إلى العودة إلى أصول الدين في الكتاب والسنة، قبل أن يكونوا أصحاب سياسة، وكان مؤسس دولتهم أبا عبد الله بن تومرت الملقب بالمهدي. وأن يعقوب بن يوسف خليفة الموحدين يومئذ، وهو علم من أعلام الفقه، قد أمر بحرق كتب المذاهب الأربعة وحمل الناس على الظاهر من القرآن والحديث، كما أمر سلطان المرابطين علي بن تاشفين يوماً بإحراق كتاب الإمام الغزالي (إحياء علوم الدين). قال الدكتور شوقي ضيف في كتابه (المدخل إلى الرد على النحاة): (إن العصر الذي ألف فيه كتاب الرد على النحاة كان عصر ثورة على المشرق وأوضاعه، في الفقه وفروعه. وقد كانت دولة الموحدين، منذ أول الأمر، تدعو إلى هذه الثورة، حتى إذا كان يعقوب رأيناها يأمر بحرق كتب المذاهب الأربعة، يريد أن يرد فقه المشرق على المشرق. وقد تبعه ابن مضاء القرطبي قاضي القضاة في دولته فألف كتاب- الرد على النحاة- يريد أن يرد به نحو المشرق. أو بعبارة أدق يريد أن يرد بعض أصول النحو، وأن يخلصه من كثرة الفروع فيه وكثرة التأويل، مستنفاً في ذلك بسنة أميره يعقوب، إذ كان يُعجب مثله، على ما يظهر، بمذهب الظاهرية، فذهب يحاول تطبيقه على النحو). ولا بد لنا حين نذكر يعقوب بن يوسف هذا، الذي لقب بالمنصور، من أن ننمى عليه أمراً أتى فيه سواة ليست بأيسر السوات، وأن نحمد له أمراً جليلاً ركب مراقبه واضطلع بأعبائه فكان فيه بعيد المهمة نافذ العزم. أما أمره المنمى عليه فهو موقفه من السلطان الأيوبي صلاح الدين يوم بعث إليه هذا، وقد فاز بيت المقدس ودانت له مصر وبلاد الشام جميعاً وشمالى العراق (ت ٥٨٩هـ)، بعث إليه ينشد محالفته لمحاربة ملوك أوربة، فآكرم يعقوب وفادة الرسول لكنه لم يجبه إلى ما سأل أو ينزل على مقترحه فيليبى مبتغاه، قالوا كان ذلك لإنكار يعقوب أن يلقبه صلاح الدين في خطابه بسلطان الموحدين ولا يدعوه بأمر المؤمنين (رواية ابن خلكان - ٢/٤٣٢).

وأما أمره المحمود له فهو نصره المبين بعد ذلك في موقعة الأرك (٥٩١هـ) في الأندلس، فقد كان ذلك نصراً للعرب وضععوا به أركان أعدائهم وزلزلوا أقدامهم وكادوا فيه يقضون على مملكة قشتالة.

ولكن هل أنكر ابن مضاء العلة والقياس جملة؟

أقول ليس ثمة إمام قد عاف العلة والقياس جملة، بصرياً كان أم كوفياً، وإنما اختلف نصيب كل إمام من الاقتباس بهما وفوراً أو نزوراً، إذ يتسنى من ذلك في أصول النحو ما لا يتسنى في أصول الفقه. ذلك أن في علل النحو من فسحة النظر ما لا تتسع له علل الفقه أحياناً كثيرة، كأن يكون البحث في علة مناسك الحج وترتيبها، وفرائض الصلاة وعدد ركعاتها فنجد مرد وجوبها إلى ثبوت

الأمر بها بحكم الشريعة، أي بالنص، ولا نظير لذلك في النحو. قال ابن جني في الخصائص (٥٢/ط-١٩١٣م): "فأول ذلك أنا لسنا ندعي أن علل العربية في سمت العلل الكلامية البتة. بل ندعي أنها أقرب إليها من العلل الفقهيّة" وهو يفرق بين الإجماع في اللغة والإجماع في الفقه، فيرى الإجماع في اللغة غير ملزم للمعارض، على حين يلزمه الإجماع في الفقه البتة. لكن على الإمام في اللغة إذا شاء مخالفة الجماعة والخروج عما اتفقت عليه كلمة اللغويين واتحدت أن (يناهض هؤلاء إتقاناً ويثابتهم عرفاناً ولا يخلد إلى سانح خاطره ولا إلى نزوة من نزوات تفكره، فإذا فعل ذلك سُدَّ رأيه وشُيخ خاطره- الخصائص: ١/١٩٧) .

ثار ابن مضاء على النحاة وعاف مذهبهم في (العامل) لغلوهم في التعليل واستبعد الجدل النظري والحجاج الفلسفي وكل ما ينأى باللغة عن طبيعتها ويخرف عن خصوصها، وليس هو أول من انتهج هذا النهج وذهب هذا المذهب. ذلك أنه قد عول على النص وأغفل القياس من هذه الجهة، لكنه قد أخذ ولا شك بنمط من القياس. فهو قد أقر (العلّة) وأبى (علّة العلة) أو العلل الثواني والثالث، كما أنكرها ابن جني وعافها الزجاجي نفسه. وإقرار (العلّة) يدعو إلى البحث عن العلة الجامعة والتماس القياس الذي لا بد منه، وإلا فكيف يمكن أن تنهض لغة لا يعمل قياس في رسم ضوابطها وشرح حدودها، ويمهد لها سبيل التوليد والنماء ومذاهب الاتساع والارتقاء.

ذهب الدكتور طه حسين، رحمه الله، إلى أن ابن مضاء (لم يفكر بالإصلاح بمقدار ما فكر في هدم النحو) كما جاء في مجلة المجمع القاهري (ج/٤) ، وخالفه الدكتور مازن المبارك في كتابه (النحو العربي) فقال: "أما رأي الدكتور طه حسين فهو مجحف في حق ابن مضاء، وبعيد عن جادة العدل. ثم هو قبل ذلك كله حكم غريب. أو لم يناد ابن مضاء بما ينادي به- إحياء النحو- اليوم من إلغاء نظرية العامل واعتبار حركات الإعراب دلائل على المعاني، فكيف يكون هداماً أكثر منه مصلحاً في رأي من يرى في محاولة الأستاذ إبراهيم مصطفى إحياء للنحو ويصر على أن تحمل هذا الاسم؟".

أقول عاب ابن مضاء ما كان للنحاة من أصول، ولم يرقم أصولاً جديدة تحل محلها وتغني مغانها.. والذي فعله أنه نهج السبيل لاتخاذ هذه الأصول ووجه الفكر بلوغ القصد وتحقيق الغاية، بل شرع في اعتماد هذه الأصول فقال (١٠٧) : "فإن قيل أنت قد أبطلت أن يكون في الكلام عامل ومعمول، فأرنا كيف يتأتى ذلك مع الوصول إلى غاية النحو؟ قلت أورد هذا في أبواب تدل على ما سواها.. وقد شرعت في كتاب يشتمل على أبواب النحو كلها فإن قضى الله بإكماله.. وإلا فيستدل بهذه الأبواب على غيرها". ولكن أين كتابه الذي حاول به اعتماد هذه الأصول كما يقول الدكتور محمد خير الحلواني في كتابه (أصول النحو العربي) ؟

النحو عند المتأخرين

تألق النحو أول ما تألق في البصرة قبل أكثر من اثني عشر قرناً ثم تبعها الكوفة بعد أن تهلذت لها فكان لها سماتها ورواسمها. وقد مدتا بغداد بمعيها فبزغ في النحو نجم بغداد وهبت رياحها. ثم حذت مصر هذا الخذو فتلذت للعراق وبعثت بوافديها إليها منذ أواخر القرن الثاني للهجرة، ومن هؤلاء آل المصادري وأولهم الوليد بن محمد التميمي المصادري الذي لقي الخليل في البصرة وأخذ عنه، وابنه أبو الحسن بن الوليد الذي انتسخ كتاب سيبويه في بغداد، وقابل ما انتسخ بما احتفظ به المبرد من الكتاب، وعاد بالنسخة إلى مصر ليقرئها طلابه.

ووفد أبو العباس المصادري ابن أبي الحسن إلى بغداد ليلقي بها أبا اسحاق الزجاج في أواخر القرن الثالث الهجري وأخذ عنه، وخلفه أخوه أبو القاسم في إقراء كتاب سيبويه وكان دون أخيه في العلم.

وتبع هؤلاء أبو علي الدينوري (ت ٢٨٩) وقد أقام بمصر زمناً ثم قصد البصرة فلقى بها المازني وأخذ عنه كتاب سيبويه، ثم قصد بغداد وتلذذ لثعلب فأخذ عنه نحو الكوفية ثم مال إلى المبرد فسحر ببيانه، وعاد بعد هذه الرحلة إلى مصر لينذع فيها نحو البصريين ويشيعه.. ابن هشام:

وقد استمر المصريون يتلذذون لشيوخهم في العراق ويشرحون كتبهم حتى ظهر فيهم ابن هشام أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف، وكان مصري المولد والنشأة (٧٠٨-٧٦١هـ) وقد قرع صيته الأسماع وفشا ذكره على الألسنة حتى قيل انه كان أنحى علماء عصره. عرف ابن هشام بكتابه الشهير (مغني اللبيب عن كتب الأعراب) وهو كتاب جليل جامع غزير المادة، انتهى المؤلف في تأليفه نهجاً

جديداً، قال ابن خلدون في مقدمته: "وصل إلينا بالمغرب لهذه العصور ديوان منسوب إلى جمال الدين بن هشام من علماءها، استوفى فيه أحكام الإعراب مجملة ومفصلة، وتكلم على الحروف والمفردات والجمل، وحذف ما في الصناعة من المتكرر في أكثر أبوابها، وسمّاه بالمغني في الإعراب. وأشار إلى نكت إعراب القرآن كلها وضبطها بأبواب وفصول وقواعد انتظمت سائرهما، فوقفنا منه على علم جم يشهد بعلو قدره في هذه الصناعة ووفور بضاعته منها". أقول إذا قيس نهج ابن هشام في ترتيب الكلام على الأدوات إلى ما عرف في عصره من ذلك عد ذلك نهجاً فريداً. لكنه لو قرن منها ما تشابه في الدلالة والعمل بدل أن يضم ما تدانى أوائله منها في اللفظ لكان ذلك أولى بعصرنا.

كان ابن هشام عالماً في النحو واللغة والأدب، كما كان عالماً في الفقه، ولم يعرف أنه مال في النحو إلى مذهب خاص، فقد أخذ بالقياس والعلّة النحوية وكان يختار في كل مسألة ما ربح لديه فيها. ولم يخضع النحو لأصول الفقه كما اعتاد بعض النحويين في عصره. ولم يلزم الإجماع النحوي كما فعل الفقهاء في أصولهم، وتمسك به المتأخرون من النحاة كالسيوطي وأبي البقاء العكبري. وله جملة من الكتب منها الإعراب عن قواعد الأعراب وشدور الذهب وشرحه وقطر الندى وشرحه ...

السيوطي:

واشتهر من متأخري المصريين الإمام جلال الدين السيوطي (٤٨٩-٩١١) . ولد بأسبوط وتولى التدريس والفتيا وتفرغ للتأليف فأغنى المكتبة العربية وبلغت مؤلفاته المئات في علوم القرآن والحديث والفقه العربية. ومن كتبه في العربية (الاقتراح في أصول النحو) وقد جمع فيه ما تفرق في مصادر كثيرة ورتبه في الأبواب والفصول والتراجم ترتيب أصول الفقه، كما قال ونهج في تأليفه نهج الفقيه فوقف عند الإجماع، ولم يفتنه، على كل حال أن يخص العلل النحوية ببحث مشبع وشرح مسهب. ثم كتّاب (الأشباه والنظائر) وهو كتاب غزير المادة جليل المباحث، وقد قال في خطبته: "قصدت أن أسلك بالعربية سبيل الفقه فيما صنفه المتأخرون فيه وألّفوه من كتب الأشباه والنظائر". وقد اهتم فيه ببسط الآراء النظرية والعلل الجدلية. ثم كتّاب (همع الهوامع في جمع الجوامع) وقد عُني فيه بالشواهد وأكثر من النقول وأجمل فيه ما تناثر في أمهات الكتب النحوية. وأظهر ما في كتب الإمام السيوطي على ضخامتها الجمع والترتيب والتبويب مع استيعاب للأصول وإحاطة بالفروع واستقصاء للمسائل، وقد دل بذلك على سعة اطلاعه ودقة إحصائه مع أمانة في النقل ورد للرأي إلى أصحابه.

نحاة الأندلس

كان نحاة الأندلس يقتفون في الغالب أثر نحاة المشرق ويأتمون بهديهم ويتعلقون بهم تعلق الفرع بالأصل ويتطلعون إليهم تطع التلميذ إلى أستاذه. وكثيراً ما كان يرتحل علماء الأندلس إلى المشرق لينهلوا من موارده ويعودوا إلى موطنهم ليقرئوا ما قرؤوه. ومن هؤلاء عبد الملك بن حبيب ومنذر بن سعيد البلوطي وابن الفرضي وأبو الوليد الباجي. وقد كان يحدث العكس فقد دأب حكام الأندلس على استخدام كبار علماء المشرق في اللغة والأدب. ومن أظهر من وفد إلى الأندلس من هؤلاء أبو علي القالي صاحب كتاب الأمالي (٢٨٨-٣٥٦هـ) . فقد ولد بأرمينية ونشأ فيها وقصد بغداد ينهل فيها اللغة والأدب ثم يم شطر الغرب أقصى الغرب ليتولى التدريس في الأندلس. وقد أفاد المغرب من موقعه بين المشرق والأندلس فكان محط العلماء الوافدين إلى الأندلس والآيين إلى المشرق، وكثيرون هم الذين تعلقوا بالمغرب فجعلوها وطناً لهم.

وقد شهدت الأندلس كثيراً من أهل اللغة كأبي موسى الهروي وقد كان لغويّاً فقيهاً، ارتحل إلى المشرق فلقني مالكاً من الفقهاء والأصمعي وأبا زيد الأنصاري من علماء اللغة. كما ارتحل جودي بن عثمان الموزوري فعاد بنحو الكوفيين، ولقي من أعلامهم الكسائي والفراء. وقام ثابت بن عبد العزيز السرقسطي وابنه قاسم بزيارة المشرق فحملا إلى الأندلس معجم العين للخليل بن أحمد، وقد قام باختصاره من علماء الأندلس أبو بكر الزبيدي (٣٧٩هـ) .

وقد تجلت محاكاة الأندلسيين للمشرقيين في كثير مما ألفوا. وهذا العقد الفريد ومؤلفه الأندلسي ابن عبد ربه، فقد قال الصاحب بن عباد حين ظفر بالكتاب: (هذه بضاعتنا ردت إليها) .

وقد أخذ ابن بسام على جماعته هذه المحاكاة فقال: "إن أهل هذا الأفق أبوا إلا متابعة أهل المشرق، يرجعون إلى أخبارهم المعتادة رجوع الحديث إلى قتاده، حتى لو نعت بتلك الآفاق غراب أو طن بأقصى الشام والعراق ذباب، لجثوا على هذا صنماً وتلوا ذلك كتاباً محكماً فغاظني منهم ذلك- الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة ١ / ٢"

وقد استمرت الحال على هذا المنوال حتى القرن الخامس الهجري، حين شاع في الأندلس مذهب الظاهرية في أصول الفقه، وكان قد نشأ في المشرق خلال القرن الثالث الهجري وإمامه أبو سليمان الأصفهاني. قام المذهب على رفض القياس وإنكار التقليد، وتولى الدعوة إليه والاحتجاج له في الأندلس الإمام أبو محمد علي بن سعيد بن حزم الأندلسي (٣٤٨-٤٥٦هـ). وكان ابن حزم هذا يتمنى لو كان مشرقياً حين يقول:

أنا الشمس في جو العلوم منيرة ولكن عيبي أن مطلي الغرب

وتلا ذلك نبوغ ابن مضاء في القرن السادس الهجري، وقد اتخذ مذهبه في أصول النحو على مثال مذهبه الظاهري في أصول الفقه، فأنكر القياس وعلل على النص في كتابه (الرد على النحاة) كما تقدم تفصيل ذلك، وكان عصره عصر الثورة على المشرق ومذاهبه. ابن مالك:

ومن أشهر نحاة الأندلس المبتكرين في القرن السابع الهجري الإمام محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني ولد في بلدة جيان بالأندلس وقرأ العربية على ثابت بن محمد جيان الكلاعي، كما قرأها على ابن يعيش شارح (المفصل). وقد انتقل إلى دمشق وتوفي فيها. (٦٠١-٦٧٢هـ) وابن مالك هذا هو صاحب الألفية المشهورة باسمه، وقد كثر شراحها وكان من أبرز هؤلاء ابنه بدر الدين محمد بن مالك (٦٨٦هـ)، وقد عُرف بحذقه للمنطق فجاء شرحه مشوباً بالنهج المنطقي، فاخط ذلك لسائر شراح الألفية وحملهم على جادته. وإذا كان نحاة الأندلس قد نادوا بصحة استنباط القواعد اعتماداً على الحديث النبوي منذ دعا إلى ذلك الإمام ابن حزم الأندلسي في القرن السادس وتبعه في ذلك السهيلي وابن خروف، فقد كان ابن مالك أكثرهم حماسة لهذا الرأي وأشدهم استمساكاً به، وقد جرى على الاستشهاد بالحديث في كثير من الأحكام التي خالف فيها الجمهور وقد كان من أنصار هذا المذهب الجوهري وابن جني وابن فارس وابن سيده وابن بري. وهو لم يميل إلى بصرية أو كوفية وإنما اختار في كل مسألة ما هداه إليه اجتهاده بالحجة. أبو حيان:

وقد تألق بعد ذلك نجم أبي حيان الأندلسي الغرناطي المولد والمنشأ (٦٥٤-٧٥٤هـ) وله من الكتب سفره الضخم في التفسير وهو (البحر المحيط)، وله (شرح التسهيل) ومختصره (ارتشاف الضراب) وإذا كان أبو حيان قد بدا ذا أسلوب منطقي في تعريفه للحدود وتحليلها فقد ابتعد عن الغلو في التعليل. وإذا كان قد استمسك بالنص وعاف من التأويل ما كان متكلفاً فإنه لم يدع القياس بل عول عليه في أحكامه. وقد حمله استمساكه بالنص على اهتمامه بالقراءات القرآنية جميعاً واشتغاله بها، وعاب على النحاة تردددهم في التعويل عليها وقال: "ولسنا متعبدين بأقوال نحاة البصرة- البحر المحيط - ٤/٢٧١"، كما عاب عليهم المفاضلة فيما بينها (٢/٢٦٥) وقال: "القراءات لا تبيء على ما علمه البصريون ونقلوه- ٢/٢٦٣".

ولا يمكن الحديث، على كل حال، عن نحو أندلسي بسماوات خاصة ورواسم فريدة، على إحاطة النحاة الأندلسيين وجدوى ما رقدوا به النحو من جدة في البحث والاجتهاد فإنهم لم يتفردوا فيه بخط عام يميزه من نحو المشرق عامة بعد ابن مضاء.

يتبين بهذا كله أنه لا بد من التعويل على القياس، والأخذ بالعلة والاقتصار منها على ما دعوه بالعلة التعليمية والعلة القياسية، فلا نغلو في التعليل ونمضي فيه حتى نخضع اللغة لأصول المنطق والفلسفة ونهج الجدل والحجاج، فنأى بها عن خصوصها وطبيعتها. قال الزجاجي في (إيضاح علل النحو): "قد عرّفناك أن الأشياء تستحق المرتبة والتقديم والتأخير على ضروب فتحكم لكل واحد بما يستحقه، وإن كانت لم توجد إلا مجتمعة. فنقول ان الجسم الأسود قبل السواد، ونحن لم نر الجسم خالياً من السواد الذي هو فيه، ولا رأينا السواد قط عارياً عن الجسم، بل لا يجوز رؤيته لأن المرئيات إنما هي الأجسام الملونة، ولا ندرك الألوان خالية من الأجسام..". فما حاجة النحو إلى جدل لفظي لا درك فيه، وبحث فلسفي لا غناء له في صنعة نحو أو بيان. وقال نحوي في تعليل أن (هل) إما أن تباشر

الفعل كقولك: (هل قدم زيد) أو تباشراً سماً لا يقع في تعليل حيزه فعل. تقول: (هل زيد قادم) ولا تقول: (هل زيد قدم) ، قال: (إن هل إذا لم تر الفعل في حيزها حنت إليه لسابق الألفة فلم ترض حينئذ إلا بمعانقته) فما حاجة النحو إلى مثل هذا العبث والتخييل وهل يجديه ذلك نفعاً أو يسوق إليه بياناً أو يوجب له حسناً؟

ولا مناص من أن يفسح للسمع ويوسع له، ولو خالف القياس، فقد يستدعيه الاستعمال وتقتضيه حاجة التعبير. ذلك أن كثيراً من الشاذ المتأول إنما يثبت الأصل الذي انزوى عنه وينبه على أن مجانبته لهذا الأصل وانفراده عنه بالحكم، إنما كان لداع في التعبير أوجه الاستعمال، على ألا يعتمد هذا الشاذ لترسي فيه قدم قياس يبطل الأصل الثابت.

مثال ذلك مجيء السماع بجمع المصيبة على المصائب والقياس المصيبات، فقد كان ذلك لعله رعوها. ذلك أنهم أنزلوا (المصيبة) وهي صفة في الأصل منزلة الأسماء، فحملهم ذلك أن يجمعوها جمع الأسماء على (مصائب) . وهكذا جاء السماع بجمع (المسن) على صيغة اسم الفاعل، من الآدميين أو غيرهم، على (المسان) بفتح الميم وتشديد النون. وذلك لعله موجبة، فقد اشتهر استعمال (المسن) منقطعاً عن موصوفه فأنزل منزلة الأسماء فكان من شأن ذلك تكسيره تكسيروها. ونحو ذلك جمعهم مخزية على مخاز ومدينة على مداين ومدائن ومطيحة على مطاوح والمصحف على المصاحف والموسى على الموسى.

وهكذا (الخضراء) فهي في الأصل صفة للبقلة لكنها استعملت الأسماء، فليل (ليس في الخضراوات صدقة) أي في البقول فجمعت جمع الأسماء دون الصفات. وكذلك القول في (نكباء ونكباوات) وهي الريح التي تكبت عن الرياح الأربع، وفي (دكاء ودكاوات) للأرض إذا انبسطت فأشبهت الراية.

والقياس في استفعال) إذا اعتلت عينه أن يُعل أي قلب حرف علته (واواً أو ياء) ألفاً. نقول استجاب واستمات واستكان، وشذ قولهم: (استجوب) لأنهم أرادوا أن ينهوا على اشتقاقه من (الجواب) كما اشتق (استتيس واستفيل) من التيس والفيل. وقالوا: (أغيم) من الغيم و (أعوه) من العاهة.

وقالوا في (مفعلة) المشتقة من الاسم: شراب مطيبة بفتح الياء ودواء مبولة بفتح الواو، أي يدعو إلى الطيب والبول، وأرض مفيأة ومثورة يكثر بها الثور والفيء. ولو اشتقت (مفعلة) من الفعل لجاءت بالإعلال أي قلب حرف علتها (الواو أو الياء) ألفاً كالمقالة والمقامة والمنامة والمنارة والمثابة، وهو الأصل والقياس، ذلك فرقاً بين مفعلة الاسمية ومفعلة الفعلية.

ولا معدل عن أن نأى بالنحو أن يكون علماً يعرف به أحوال الكلم أعراباً وبناء فيقتصر البحث فيه على أواخر الكلمات ويشوبه من جفاف القواعد ما لا يترقق فيه ماء بيان أو تشرق به دياجة كلام. فالقريب المختار أن يكون علم النحو قسم علم المعاني فيغدو كل تمة الآخر. قال ابن كمال باشا في رسالته: (ويشارك النحوي صاحب المعاني في البحث عن المركبات إلا أن النحوي يبحث عنها من جهة هيئتها التركيبية صحة وفساداً، ودلالة تلك الهيئات على معانيها الوضعية على وجه السداد، وصاحب المعاني يبحث عنها من جهة حسن النظم المعبر عنه بالفصاحة في التركيب وقبحه.. فما يبحث عنه في علم النحو من جهة الصحة والفساد، يبحث عنه في علم المعاني من جهة الحسن والقبح، وهذا معنى كون علم المعاني تمام علم النحو).

ونختتم فصلنا هذا بما جاء به الإمام السيد في شرح المفتاح، إذ قال: "البحث في اللغة أما عن المفردات من حيث جواهرها وموادها وهيئاتها، فعلم اللغة، أو من حيث صورها وهيئاتها فقط فعلم الصرف، أو من حيث انتساب بعضها إلى بعض بالأصالة والفرعية فعلم الاشتقاق، وأما عن المركبات فباعتبار هيئاتها التركيبية وتأديتها لمعانيها الأصلية فعلم النحو، وأما باعتبار تأديتها لمعان مغايرة لأصل المعنى فعلم المعاني، وأما باعتبار كيفية تلك الإفادة في مراتب الوضوح فعلم البيان".

لاشك في أنّ على الباحثين أن يكشفوا عما يقع من هفوات العلماء ويتفق من زلاتهم، وأن يتداركوا ما فاتهم بحثه فأغفلوه، وهل يُعقب السكوت عن الخطأ إلا جهلاً أو تُلحح المشايعة فيه إلا شراً. على أن عليهم أن يأخذوا فيما يبحثون بسبب وثيق، فلا يخطئوا السبيل إلى الحق ولا ينوا عن مزاوله الصبر واستنفاذ الوسع في التماسه. وأن يحسنوا التحقيق والتثبت فيما يعيرون فلا يعجلوا بالحكم قبل استيفاء الحجة فيتجه من نكدهم غض أو انتهاك لمن حبسوا أنفسهم على اللغة فصدقت نياتهم في تحري الصواب وابتغاء الحق.

من ذلك ما شُغف به الدكتور مصطفى جواد، عضو المجمع العلمي العراقي، رحمه الله، من تتبع للنحاة، فيما تناوله من مباحث لغوية بارعة في كتابه (دراسات في فلسفة النحو والصرف). وإذا كان له في هذا المضمار طرائف تبعث على النظر وفرائد تُغري بالتأمل والتدبر فإن له منازع تشف عن حيف لفضل هؤلاء وانتقاص لعظم شأنهم فيما قدّموه، وعلو مرتبتهم فيما أسلفوه.

فكيف يدرك النقد غرضه إذا صار أمره إلى أن تحيّف على الحق فلم يعلق منه بسبب، ومال عن القصد فلم يحطّ منه بطائل.

أسماء المفعولات

عقد الدكتور جواد في كتابه الذي أشرنا إليه فصلاً فيما أسماه (أسماء المفعولات لمحاول التفريق بين المفعول المطلق من جهة، وبين سائر المفعولات كالمفعول به والمفعول فيه والمفعول لأجله والمفعول معه، من جهة أخرى. فالمفعول المطلق هو المفعول الحقيقي، أما ما عداه فليس مفعولاً حقيقياً في واقع الأمر وجوهره، فالمفعول به هو (المفعول به فعل) أي الذي فعل. والمفعول فيه هو (المفعول فيه فعل). وإذا أشرنا شرح ما عناه والكشف عنه والتمثيل له قلنا: إذا قلت: ضربت ضرباً فقد أحدثت الضرب فعلاً، في (ضرباً) مفعول حقيقي. أما إذا قلنا: ضربت الباب، فأنت لم تحدث الباب الذي أسميته مفعولاً، وإنما أحدثت الضرب بالباب. وكذلك قولك: أكلت في السوق، فأنت لم تحدث السوق في قولك هذا، والسوق هو المفعول، وإنما أوقعت الأكل فيه. ونظير هذا قولك سعت طلباً للرزق فإنك لم توقع الطلب وقد جعلته مفعولاً وإنما أوقعت سعيك من أجل الطلب، وهكذا.

المفعول المطلق عند الدكتور جواد

ذكر الدكتور جواد أن المفعول الحقيقي قد سُميَ (مطلقاً) لخلوّه من كل قيد، على حين قيد كل مفعول سواه بصلة من الصلات، ف (به) و (فيه) و (لأجله) و (معه) هي هذه الصلات، وما أتى به الأستاذ جواد منسّق سديد، واضح القصد، بين الدلالة والغرض، وقد بسط رأيه هذا، وأردف (وإذا كان تطبيق الرأي على واقع العربية صحيحاً، لم يجوز لمعترض أن يقول لي: هذا لم يقل به العلماء. فالقواعد النحوية لم تنشأ مجموعة ولم يبتدعها الجمهور في زمن واحد، بل نشأت بالتدرّج، وابتدعها نحويون مختلفون في أزمان مختلفة باستقراء كلام العرب وما جاء على مثال كلامهم..). وتابع حديثه فقال (ومن أثبت من علماء النحو المجتهدين رأيه بالدليل المبين، فإنه من الخطل والحسد والبلادة أن يقال له: هذا لم يقل به أحد غيرك، فهو مجتهد، وبالاجتهاد تمت تلك الجمهرة من القواعد... وإنما يجوز للمعترض أن يبطله باستدلال آخر يدعمه بالبراهين النيرة والشواهد الكافية). وأقوال الأستاذ هذه، محكمة أيضاً، ماثلة الأغراض، لا قلق فيها ولا اضطراب، وهو في ذلك دقيق البحث، بعيد البحث، بعيد الغور، سليم الحجة.

ولكن ما الذي يعنيه ظاهر رأيه هذا وواضح قوله في الكشف عنه، ألا يعينان أن النحاة قد أغفلوا ذلك وتجاوزوه. فلم يفتنوا له أن يلتفتوا إليه، وأنه قد استدرك عليهم ما فاتهم وغاب عنهم فلو يحفلوا به أو يأبهوا له؟ ومؤدى ذلك أنه تفرد بما ساقه من الآراء والأدلة فأتى بما تفتح العين على مثله، ونزع إلى ما لم يسبق إلى شيء منه.

فهل خفي على النحاة حقاً أن يميزوا (المفعول المطلق) من سائر المفعولات، وأن يخصّوه بحكم، أو يفردوه بوصف وحال؟
المفعول المطلق عند النحاة

إن ما قاله الأستاذ جواد في التفريق بين (المفعول المطلق) وسائر المفعولات، قد قاله النحاة جملة وتفصيلاً، بل مضوا في شرحه وتبيانها وأفاضوا في الحديث عنه وأسهبوا، وبسطوا القول فيه بسطاً.

ما ذهب إليه ابن هشام في هذه المسألة:

قال ابن هشام في إعراب قول تعالى (واعملوا صالحاً - المؤمنون / ٢٣) (على ما حكاه السيوطي في الأشباه والنظائر (٤ / ٤١) : (إن صالحاً ليس مفعولاً به، بل هو إما نعتٌ لمصدرٍ محذوفٍ، كما يقول أكثر المعربين في أمثاله، وإما حال كما هو المنقول عن سيبويه، ويكون التقدير واعملوه صالحاً، والضمير للمصدر ...) وتابع قوله: (وبيان ذلك أمور أحدها أن الفعل المتعدي هو الذي يكون له مفعول به. والمفعول به هو محل فعل الفاعل، وإن شئت قلت: الذي يقع عليه فعل الفاعل.. وهذا المفعول به هو الذي بنى النحاة له اسم مفعول كمضروب ومأكول ومشروب. فزيد المضروب والخبز المأكول والماء المشروب، هي محل تلك الأفعال، وليست مفعولة، وإنما هي مفعول بها، ومن ضرورة قولنا مفعول به أن يكون المفعول غيره. ومعنى قول النحاة مفعول به: أنه مفعول به شيء من الأحداث، والمفعول هو ذلك الحدث الواقع به، وهو المصدر، وسماه النحاة مفعولاً مطلقاً، بمعنى أن سواه من المفاعيل مفعول مقيد. فإنك تقول: مفعول به، ومفعول فيه، ومفعول له، ومفعول معه، وليس فيها مفعول نفسه إلى المصدر فهو المفعول المطلق، أي المجرد عن القيود، وهو الصادر عن الفاعل نفس فعله ...) .

ثم قال: (ولك فعل لم يبين منه اسم مفعول لم يقل عنه إنه متعد، بل هو لازم، وإن كان له مفعول حقيقي وهو ... المفعول المطلق فهو مصدر وليس مفعولاً به ...) .

واستطرد ابن هشام في إيضاحه فقال: (وأما سيبويه، رحمه الله، وهو إمام الصنعة فأطلق على المفعول به أنه مفعول، ولم أر في كلامه (مفعول به) لأنه قال: باب الفاعل الذي لم يتعد فعله إلى مفعول، وباب الفاعل الذي تعداه فعله إلى مفعول. وذكر في الأول ذهب وجلس، وفي الثاني: ضرب عبد الله زيدا) . أقول: إن إمام الصنعة لم يفتنه أن يقول للمفعول به (مفعول به) ، وإذا كان قد أطلق (المفعول) على (المفعول به) في تسمية الباب اختصاراً، فيما ذكره ابن هشام، فقد صرح به في الشرح، وإذا قال (١ / ١٤) : (وذلك قولك ضَرَبَ عبد الله زيدا، فعبد الله ارتفع ها هنا ... وانتصب زيد لأنه مفعول به تعدى إليه فعل الفاعل ..) وإطلاق (المفعول) على (المفعول به) اختصاراً وتخفيفاً، على جهة الاصطلاح، مستفيض في كلام النحاة عامة. وقد أشار إلى ذلك ابن هشام نفسه، في مغنى اللبيب، إذ قال (٢ / ١٧٧) : (وجرى اصطلاحهم على أنه إذا قيل مفعول وأطلق، لم يرد إلا المفعول به، لما كان أكثر المفاعيل دوراً في الكلام، خفضوا اسمه) وأردف (وإنما كان حق ذلك ألا يصدق، إلا على المفعول المطلق، ولكنهم لا يطلقون على ذلك المفعول ألا مقيداً بقيد الإطلاق) .

تسمية المفعول المطلق بالحقيقي عند ابن هشام:

وختم ابن هشام كلامه فقال: (وتسمية الأول، أي المفعول المطلق، مفعولاً حقيقة وتسمية الثاني مفعولاً اصطلاحاً، أو على حذف الجار والمجرور، وإرادة أنه مفعول به) وأردف (ولا يرد على عبارة سيبويه شيء مما ذكرناه في تسمية معنى المصدر فعلاً حقيقياً، ولا في تسمية المصدر مفعولاً مطلقاً...) .

معارضة ما جاء به الدكتور جواد بما تقدم من كلام ابن هشام:

أقول يتبين بما قدمناه من كلام ابن هشام أن الأستاذ جواد لم يصب فيما جاء به طريفاً، أو يضيف فيما تناوله جديداً، وإن طلبت كلامه والتمسته فيما بسطه ابن هشام ذلك على نفسه وهداك إلى موضعه. فهو لم يزد على أن أورد صدىً مما أسهب ابن هشام بل النحاة في تفصيله وبسط أطرافه. ومن العجب العاجب أن الأستاذ قد عدد مراجعه التي استقى منه فصول كتابه أو عوّل عليها فيما عرض له من مباحث لجعل (الأشباه والنظائر) في عدادها. فكيف يصرح بجدة بحثه وسبقه إليه وتفرد به، وقد حكينا ما حكيناه من تفصيل المسألة فيما جاء به هذا الكتاب من كلام ابن هشام؟ وما الذي قدمه الأستاذ هذا في توفير حق النحاة فيما بسطوه من أصول هذا العلم ومسائله، وتقرير فضلهم فيما اهتموا إليه من دقائقه وفرائده بالتلطف والتدبر، يقبلون وجوه الرأي ويصرفون الفكر ويوالون البحث ويستفرغون الوسع، في كل ما عرض لهم من أحكام اللغة، وهو أمر أظهر وأيسر وأعرف من أن يؤتى بمثال له، وشاهد عليه. كلام ابن هشام في شذور الذهب:

قد أوضح ابن هشام رأيه في (التفريق بين المفعول المطلق وسائر المفاعيل) في كتابه (شذور الذهب) ، فقال: وسمي مطلقاً لأنه يقع عليه اسم المفعول بلا قيد: تقول ضربت ضرباً فالضرب مفعول لأنه نفس الشيء الذي فعلته، بخلاف قولك: ضربت زيداً، فإن زيداً ليس الشيء الذي فعلته، ولكنك فعلت به فعلاً، وهو الضرب، فلذلك سمي مفعولاً به، وكذلك سائر المفاعيل..) .
كلام ابن يعيش في شرح المفصل:

ليس ابن هشام فريداً فيما ذهب إليه من تمييز المفعول المطلق بحد، أو تخصيصه بتعريف ووصفه بالحقيقي. فقد قال ابن يعيش في شرح المفصل: (أعلم أن المصدر هو المفعول الحقيقي لأن الفاعل يحدثه ويخرجه من العدم إلى الوجود، وصيغة الفعل تدل عليه، والأفعال كلها متعدية إليه. وليس كذلك غيره من المفعولين..) . وقال أيضاً: (إذا قلت قام زيد وفعل زيد قياماً، وليس كانا في المعنى سواء، ألا ترى أن القائل إذا قال من فعل هذا القيام فتقول زيد فعله، والمفعول به ليس كذلك. ألا ترى أنك إذا قلت ضربت زيداً لم يصح تعبيره بأن تقول: فعلت زيداً، لأن زيداً ليس مما تفعله أنت، وإنما أحلت الضرب به) .
كلام الرضي في شرح الكافية لابن الحاجب:

قال الرضي في شرح الكافية: (.. قدم المفعول المطلق لأنه المفعول الحقيقي الذي أوجده فاعل الفعل المذكور وفعله.. أما المفعول به نحو ضربت زيداً، والمفعول فيه نحو ضربت يوم الجمعة، فليسا مما فعله فاعل الفعل المذكور وأوجده، وكذا المفعول معه..) .
وكذلك فعل الجامي في شرح الكافية أيضاً، إذ قال (المفعول المطلق سمي به لصحته إطلاق صيغة المفعول عليه من غير تقييده بالباء أو في أو مع أو اللام، بخلاف المفاعيل الأربعة الباقية، فإنه لا يصح إطلاق صيغة المفعول عليها إلى يعد تقييدها بواحدة منها فيقال: المفعول به أو فيه أو معه أو له، وهو أي المفعول المطلق اسم ما فعله فاعل فعل ...) .
ما جاء في بعض المظان الأخرى:

وقد جاء في شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك: (وسمي مفعولاً مطلقاً لصدق - المفعول - عليه، غير مقيد بحرف جر ونحوه، بخلاف غيره من المفعولات فإنه لا يقع على اسم المفعول إلا مقيداً كالمفعول به والمفعول فيه والمفعول معه والمفعول له) .
وقال الشيخ خالد الأزهري في شرح الأزهرية: (المفعول المطلق، أي الذي يصدق عليه قولنا مفعول صدقاً، غير مقيد بحرف جار أو ظرف) .

وقال الشيخ حسن العطار، في تعليقه عليه: (وإنما سمي المصدر، مفعولاً مطلقاً لأنه المفعول حقيقة، وإطلاقهم على المفعول به إنه مفعول بغير تقييد، عرف اصطلاحياً. وإلا فزيداً من ضربت زيداً ليس بمفعول لك حقيقة، بل المفعول لك: الضرب، إما زيد فمفعول به الضرب ...) . ونظائر هذا وذلك في معظم الأمهات اللغوية.
عودة إلى كلام الدكتور جواد، والتعليق عليه:

وقال الأستاذ جواد في فصل آخر: (ولم يبق من المفاعيل ما نسميه مفعولاً حقيقياً أصلياً إلا المفعول المطلق، لأن قولك فتحت الباب فتحاً يدل على أنك أحدثت الفتح وفعلته وأتيت، فهو مفعول حقيقي أصلي، لا حاجة به إلى القيد اللفظي من قيود المفاعيل الأخرى: به ومعه ولأجله وفيه، وقد وصفه النحاة بذلك) .

أقول ما دام النحاة قد وصفوا المصدر بأنه المفعول المطلق، وأضافوا أنه الحقيقي، وقد رأيت كيف فصلوا القول في الداعي لهذا الوصف، والعلة لهذه التسمية، والموجب للفصل بينه وبين سائر المفعولات من هذه الجهة، فأين موضع السبق والتفرد، ومحل الطرافة والطرارة والبداهة فيما استرسل فيه الأستاذ وأسهب؟!
التعدية الحقيقية والتعدية اللفظية عند الدكتور جواد.

ومما نحن بسبيله كلام الدكتور جواد على التعدية الحقيقية واللفظية، فقد ذهب إلى أن من الأفعال المتعدية ما يتعدى حقيقة، ومنها ما يتعدى لفظاً، إذ قال: (فالتعدي الحقيقي هو صدور الفعل من الفاعل ووقوعه على غيره. أعني الفاعل يصدر فعله من نفسه على غيره الذي هو المفعول به. فإذا قلت أكلت الطعام.. فالطعام مفعول به بتعد حقيقي، وقولهم سفه نفسه وغبن رأيه ورشد أمره، وإنما

هي متعدية تعدياً لفظياً، وذلك بدلالة جواز قولك سفهت نفسه وغبن رأيه ورشد أمره.. برفع هذه الأسماء على الفاعلية، فمن المحال أن يكون المفعول به الحقيقي فاعلاً ومفعولاً في جملة واحدة) . قال هذا ولم يحاول تعريف ما أسماه بالمفعول اللفظي . ولنتستوف ما ذكره الأستاذ في كتابه (دراسات في فلسفة النحو والصرف) حول هذه التعدية، لنتتهي من ذلك إلى الكشف والتحقيق . قال الأستاذ في موضع آخر: (تكلمنا سابقاً على التعدية اللفظية والتعدية الحقيقية، والمفعول به اللفظي والمفعول به الحقيقي . وذكرنا من الأدلة ما هو واضح كل ذي عقل سليم، عالم بهذا العلم . وذكرنا أن ذلك مما لم يعرفه علماء النحو لأنهم لم يفكروا فيه، وإنما كان وكدهم أن يعينوا المنصوب ويميزوه من غيره، لأن المهم عندهم الإعراب الذي به تضبط صحة الكلام، وبه يعرف اللحن والخطأ فيه) . وقال: (وقد أضفنا صفة الأصلي المفعول المطلق لثلاثا يلتبس بالمفعول به الحقيقي، وإن كان مقيداً بالجار والمجرور . فالمفعول به الحقيقي هو مفعول لفظي كائناً ما كان بالنسبة إلى المفعول المطلق) .

ثم تطرق الأستاذ من هذا إلى الخلاف بينه وبين الشيخ رؤوف جمال الدين، فقال: (وقد ادعى الشيخ رؤوف في مناقشاته أن النحوي المشهور بأبي الفتح عثمان بن جني تكلم على المفعول الحقيقي الأصلي والمفعول اللفظي ... وهجم بعد ذلك على كلام ابن جني على العامل المعنوي والعامل اللفظي ... وأين الكلام على العامل اللفظي والعامل المعنوي من الكلام على المفعول به والمفعول المطلق ..) . ما حدّ المفعول الحقيقي والمفعول اللفظي

المفعول به عند النحاة هو ما يقع عليه فعل الفاعل، كما ذكر ابن الحاجب في كافيته، والأقرب في حده، كما ذكر الإمام الرضي في شرحه، أن يقال هو ما يصح أن يعبر عنه باسم مفعول غير مقيد، مصوغ من فعله، فإذا قلت (أكلت الطعام) كما مثل الأستاذ جواد، فالطعام مفعول به لأن فعل الآكل قد وقع عليه فعلاً، وحده أنك تصوغ من (أكل) اسم مفعول غير مقيد تعبر به عن (الطعام) فتقول (الطعام مأكول) ، فأقول اسم مفعول غير مقيد بجار . ف (أكل) فعل متعد لأنه يباشر مفعوله، وقد وقع حدثه عليه .

فإذا قلت (مررت بخالد) نخالد ليس مفعولاً به، لأنه ليس محلاً للحدث إذ لم يتجاوز فيه الفعل فاعله إلى غيره، فلا مساخ للتعبير عنه باسم مفعول غير مقيد . فأنت لا تقول في وصفه (خالد ممرور) وإنما تقول (خالد ممرور به) فتصفه باسم مفعول مقيد بجار . ف (مرّ) فعل لازم لأن الحدث فيه لم يتجاوز فاعله، وإنما يتوصل إلى صلته بحرف الجر .

وإذا كنت قد استدلت بقولك (الطعام مأكول) بأن (أكل) فعل متعد، فقد استدلت بامتناع قولك (خالد ممرور) بأن (مرّ) فعل غير متعد . على أن هناك أفعالاً لازمة غير متعدية قد حذف الجار من صلتها فباشرت ما حقه أن يكون مجروراً ونصبته على الاتساع، فيما أسماه (الحذف والإيصال) فما القول في منصوبها هذا؟ إنه ليس مفعولاً به لأن الفعل لم يتجاوز به فاعله ليقع عليه في الأصل . فإذا حذف فيه الجار اتساعاً فهو على تقدير وجوده، لأن المعنى عليه، كما يقول ابن يعيش في شرح المفصل . فهو منصوب ولكنه على نية الجر، وقد سماه الأستاذ جواد المفعول به اللفظي . فالمفعول به اللفظي عنده، هو الاسم الذي يباشره الفعل اللازم دون أن يقع عليه فعل الفاعل، بحذف الجار منه اتساعاً .

فإذا قلت (جئت فلاناً) ففلان عند الأستاذ، مفعول به لفظي لأن الفعل قد باشره دون أن يقع عليه حدثه، بعد أن حذف الجار منه، على الاتساع . وقد يكون للفعل مفعول به على الأصل يباشره ويقع عليه فعله، إلى جانب ما أسماه الأستاذ بالمفعول به اللفظي كقولك (كلت لك الطعام) على نية الجر، فهو المفعول به اللفظي، لأن الكلام على تقدير (كلت لك الطعام) .

وإذا كان العرب قد حذفوا الجار على الاتساع سماعاً، في الفعل اللازم، أي الذي يتعدى بالحرف عامة، فاسمي هذا (الحذف والإيصال) كقولك (جئت فلاناً) ، فإنهم حذفوا الجار على الاتساع أيضاً قبل الأمكنة المختصة، خاصة، واسمي هذا عند كثرة النحاة (نزع الخافض) كقولك (جئت البيت) فما قول النحاة فيما نصب بعد حذف الجار منه على الاتساع، هنا وهناك، والأمر فيهما سواء؟

قال الأستاذ جواد: (تكلمنا سابقاً على التعدية اللفظية والتعدية الحقيقية، والمفعول به اللفظي والمفعول به الحقيقي .. وذكرنا من ذلك ما

لم يعرفه علماء النحو لأنهم لم يفكروا فيه، وإنما كان وكدهم أن يعينوا المنصوب ويميزوه (٠). فهل غفل النحاة حقاً وشغلوا عن فارق ما بين المفعول به الذي يباشره الفعل المتعدي أصلاً لوقوع فعل الفاعل عليه، والاسم المنصوب الذي لا يباشره الفعل اللازم إلا بعد حذف الجار اتساعاً لانتفاء وقوع فعل الفاعل عليه؟ هل عرف النحاة المفعول الحقيقي والمفعول اللفظي؟

إذا كان الأستاذ جواد قد أتى بالأدلة على سداد التفريق جملة بين المفعولين المذكورين، فإن علينا، كما يبدو، أن نستظهر بالحجج على أنه كان فيما شرح وبسط وأفاض، أدنى إلى الاحتذاء منه إلى الابتداء، وأن النحاة قد تطرقوا إلى بحث الخلاف بين هذين الموضعين وعرضوا له وأوسعوه بحثاً ودرساً، وأن في دعوى الأستاذ إجحافاً بحق هؤلاء وانتهاكاً. سيبيويه والتعدية اللفظية والمعنوية:

هذا إمام الصناعة سيبيويه قد عرض في كتابه (١ / ١٠٨) لما أسماه (استعمال الفعل في اللفظ لا في المعنى) فذكر أن العرب تنسج في الكلام فتوجز وتختصر بالحذف فتستعمل الفعل في اللفظ دون المعنى. ومما مثل به لذلك قول عامر بن الطفيل: (ولأبغينكم قنا وعوارضاً) .

فأصل الكلام (ولأبغينكم بقنا ...) قال سيبيويه: (ولكنه حذف وأوصل الفعل). فالضمير المتصل في (أبغينكم) منصوب على الأصل بوقوع فعل الفاعل عليه فهو مفعول به حقاً.

أما (قنا) فليس منصوباً على الأصل، إذ ليس الفعل هاهنا مما يتجاوز فاعله إلى سواه بالإضافة إلى (قنا) لينصبه ويوقع حدثه عليه. وهو لم يعمل، إلى ذلك، في المعنى، وإنما عمل في اللفظ، لأن المعنى على الجر واللفظ على النصب. قال سيبيويه في تعليل استعمال الفعل في اللفظ دون المعنى (١ / ٨٢): (لأن قنا وعوارض مكانان، وإنما يريد بقنا وعوارض، ولكن الشاعر شبهه بدخلت البيت). قال الشارح: (الشاهد فيها نصب قنا وعوارض على إسقاط الجر ضرورة. لأنهما مكانان مختصان لا ينتصبان انتصاب الظرف وهما بمنزلة ذهبت الشام). أقول لو عمل الفعل في المعنى لقل (لأبغينكم بقنا) لكنه عمل في اللفظ فقال (لأبغينكم قنا). فسيبيويه إذاً قد جعل عمل الفعل بنصب الاسم بعد حذف الجار اتساعاً، عملاً في اللفظ لا في المعنى، من حيث كان على تقدير وجود الجار، والمعنى على هذا، كما يقول ابن يعيش.

أم الأستاذ جواد فقد جعل (تعدية) الفعل بعد حذف الجار اتساعاً في مثل قولك (سفه نفسه) تعدية باللفظ أيضاً، فهذا كلامه: (وقولهم سفه نفسه وغبن رأيه ورشد أمره ... إنما هي متعدية لفظياً). وإذا كان سيبيويه قد رأى أن عمل الفعل فيما أورده عمل في اللفظ لا في المعنى، أفلا يوحي كلامه هذا بأن أدنى شيء يسمى به ما نصب بعد حذف الجار (المفعول في اللفظ) و (المفعول اللفظي)، أو ليس هذا ما فعله الدكتور جواد؟

وقد يسأل سائل لماذا ذكر سيبيويه أن الفعل، فيما نحن بسبيله، قد عمل في اللفظ ولم يقل إن الفعل قد تعدى إلى اللفظ كما فعل جواد؟ أقول في الجواب عن أن الأفعال التي مثل بها سيبيويه لازمة حيناً متعدية حيناً آخر، فإذا قيل (تعدى) أوجب في الأصل أن يكون الفعل متعدياً، وإذا قال (عمل) فإنه قد شمل بقوله اللازم والمتعدي على السواء. وهكذا فإن الفعل فيما حكاه سيبيويه هاهنا، لا يمكن أن يتجاوز فاعله إلى غيره من حيث الأصل ليتعدى، وإنما يمكن أن يعمل، وقد عمل في اللفظ بعد حذف الجار، وقد كان يعمل في المعنى، لو لم يحذف. فالمنصوب بعد حذف الجار ليس مفعولاً به البتة. أما الأستاذ جواد فقد جاء بـ (سفه) على أنه فعل لا يتعدى، فكيف يتأتى أن يكون له في الأصل مفعول به لفظياً كان أو حقيقياً، وإنما يمكن أن يقال إنه يعمل في اللفظ دون المعنى. فإذا قلت (سفه نفسه) فقد عمل في اللفظ، وإذا قلت (سفه في نفسه) على الأصل، فقد عمل في المعنى.

ولكن هل في أمثلة سيبيويه ما يصح أن يكون مفعولاً به في اللفظ؟ أقول قد أورد سيبيويه قول تعالى (واسأل القرية التي كنا فيها والعير التي أقبلنا فيها يوسف / ٨٢) (وقال: (إنما يريد أهل القرية، فاختصر

وعمل الفعل في القرية، كما كان عاملاً في الأهل لو كان هاهنا) ، ف (اسأل) قد عمل في (القرية) وتعدى إليها، ولكن في اللفظ، لأن المسؤول هو أهل القرية لا القرية، ولو قيل (واسأل أهل القرية) لكان عمل الفعل في (أهل) وتعدى إليها، على المعنى والأصل، (القرية) إذاً مفعول به للفعل المتعدي، باللفظ. و (أهل) لو قيلت لكانت مفعولاً به على المعنى والأصل. ومما مثل به سيبويه لاستعمال الفعل في اللفظ لا في المعنى قول ساعدة (كما عَسَل الطريق الثعلب) وكثرة النحاة على أن نصب (الطريق) وهو من الظروف المختصة إنما كان اتساعاً، على نزع الخافض. أما سيبويه فقد رأى أن (عَسَل) قد عمل في اللفظ، لا في المعنى، فنصوبه وهو الطريق منصوب في اللفظ لا في المعنى أيضاً، لأنه على نية الجر، ولو قيل (عَسَل في الطريق الثعلب) لكان عمل الفعل في المعنى. الرضي والتمييز بين المفعول به، والملحق بالمفعول به:

قد ميز الرضي، في شرح الكافية بين ما ينصب بفعل يباشر المفعول فيقع حدثه عليه، كما فعل جواد، وبين ما ينصب بفعل لا يباشر المفعول لقصوره عن تجاوز فاعله إلى سواه، وإنما يعمل فيه نصباً بعد حذف الجار، على الاتساع، فسمى الأول مفعولاً به وجعل حده أن يوصف باسم مفعول يصاغ من فعله، غير مقيد بجار كما مرّ، وسمى الآخر ملحقاً بالمفعول به. فإذا قلت (جئت فلاناً) ففلان مجيء إليه، فهو ملحق بالمفعول به.

ومن أمثلة الرضي (بَغَيْتَ زيداً شراً) ف (زيداً) ليس مفعولاً به، لقولك في الأصل (بَغَيْتَ لزيد الشر) ، فزيد مبني له، فهو ملحق بالمفعول به، أما الشر فمفعول به لوقوع فعل الفاعل عليه، لأن الشر هو المبني دون زيد.

وقد ساق الرضي قول القائل (كلت زيدا طعاماً) كما أورده الدكتور جواد. فزيد مكمل له فهو ملحق بالمفعول به عند الرضي، ومفعول به لفظي عند جواد، لأن الأصل كلت لزيد طعاماً. أما المفعول به فهو الطعام لوقوع فعل الفاعل عليه عند الرضي لأنه هو المكمل دون زيد. وقد أسماه جواد المفعول به الحقيقي، وأتى فيه بما تشبهه كلام الرضي. وقد تجنب الرضي نفسه، كما رأينا، أن يسمي (منصوباً) لم يتعد إلى الفعل لقصوره عن تجاوز فاعله (مفعولاً به) خلافاً لجواد، فقال: إنه ملحق بالمفعول به. كيف ماز النحاة النصب بإسقاط الجار من النصب بفعل متعد:

ماز النحاة ما نصب بفعل لازم بحذف الجار فقالوا إنه منصوب (بنزع الخافض) أو إسقاطه، كما مرّ. وجعل جماعة ما كان من الأفعال على هذا النحو قسماً على حدة. فهناك فعل متعد بنفسه وهو ما أسماه بالمتعدي، وفعل متعد بالحرف، وهو ما دعوه باللازم أو القاصر. فإذا حذف الجار من هذا، على الاتساع، جاء المجرور منصوباً فأشبهه المنصوب بفعل متعد، وليس هو كذلك وهو ما نحن بسبيله. قال ابن يعيش في شرح المفصل حول قول القائل (أمرتك بالخير) بنصب الخير، وهو من الأفعال التي تنصب بحذف الجار وأصله (أمرتك بالخير) قال: (لأن الفعل لا يتعدى إلا بحرف الجر، فإذا ظهر حرف الجر كان الأصل، وإذا لم يذكر كان على تقدير وجوده واللفظ به، لأن المعنى عليه، واللفظ محوج إليه) .

وقال ابن الأنباري في كتابه (أسرار العربية / ١٨٠) : (وذهب الأكثر أن - دخلت - فعل لازم. وقد كان الأصل فيه أن يستعمل مع حرف الجر، إلا أنه حذف حرف الجر اتساعاً على ما بينا، وهذا هو الصحيح) . ونحن إذا أردنا إيضاح قولهم (منصوب على نزع الخافض) أو (منصوب على الحذف والإيصال) قلنا إن الاسم الذي ينصب بإسقاط الجار ليس مفعولاً به، إذ امتنع أن يقع عليه فعل الفاعل، على حد ابن الحاجب، أو يوصف باسم مفعول تام صيغ من فعله، على حد الرضي. فالأصل فيه هو الجر، وإذا طرأ عليه، بالاتساع، ما أبدل من جره نصباً باللفظ فقد ظل على معنى الجر، كما أوضح ابن يعيش. ولذا قال سيبويه أن الفعل هاهنا قد عمل في اللفظ لا في المعنى، فهو منصوب لفظاً، مجرور معنى.

معارضة ما تقدم من كلام النحاة بما جاء به الدكتور جواد في المسألة:

أقول إذا عارضنا ما بسطناه من أقوال النحاة في التمييز بين المنصوب بمباشرة الفعل إياه ووقوع حدثه عليه، والمنصوب بحذف الجار، بما تقدم من كلام جواد، تبين لنا مبلغ ما أخطأ به صاحبنا بل ما أسرف به على نفسه، حين أنكّر على هؤلاء ما محصوه واستجلوا غوامضه، وما تقصوه واستقروا دقائقه في هذا الباب. وإلا فهل يصح أن يسترسل فيقول في غير تحفظ أو احتياط: (إن ذلك مما لم يعرفه علماء

النحو لأنهم لم يفكروا فيه، وإنما كان وكدهم أن يعينوا المنصوب ويميزوه من غيره، لأن المهم عندهم الإعراب..؟
أفليس في قوله هذا انتهاك وأجحاف، بل غرض وتفريط؟
(سَفَهَ نَفْسَهُ)

ودعوى جواد بإغفال النحاة الكشف عن حقيقته
جاء في التنزيل العزيز (... إلا من سَفِهَ نَفْسَهُ - البقرة / ١٣٠) (نخرَّجه كثرة النحاة على أن (سَفِهَ) فعل لازم، و (نفسه) منصوب لفظاً، على معنى الجر. فأخذ هذا الدكتور جواد وقال: (نفسه) : مفعول به لفظي لا حقيقي.
وقد طال كلام الأئمة على (سَفِهَ نَفْسَهُ) لا ليبينوا أن (نفسه) في الآية قد جاء على النصب، كما ذهب إليه جواد، فهذا واضح لكل ذي عينين، ولكن ليدركوا علة هذا النصب والمعنى الذي استوجبه واقتضاه. وقد ساقوا في هذا وجوهاً كثيرة؛ منها أنه منصوب على حذف الجار، كما أسلفنا، أو منصوب لأنه مفعول به حقاً فسفه فعل متعد كجهل، ومعنى الآية (إلا من جهل نفسه) ومنها أنه منصوب على التفسير أي التمييز، وأنكره البصريون لاشتراطهم التنكر فيه، أو أنه على تضمين (سَفِهَ) اللازم معنى فعل متعد. وقد جاء كل هذا في التهذيب للأزهري. وأضاف أبو حيان في سفره الضخم البحر المحيط فقال (أو أنه شبيه بالمفعول به) . قال صاحب المصباح: (وسَفِهَ يَسْفُه بالضم، فإن ضمن معنى التعدي كسر، وقيل سَفِهَ زيدٌ رأيه بالنصب، والأصل سفه رأي زيد، لكن لما أسند الفعل إلى الشخص نُصِبَ ما كان فاعلاً، ومثله ضقت به ذرعاً ورشدت أمرك، والأصل ضاق به ذرعه ورشد أمره. ونصبه قيل على التمييز ولا معرفة في معنى النكرة، وقيل على التشبيه بالمفعول، وقيل على نزع الخافض، والأصل رشدت في أمرك لأن التمييز عند البصريين، لا يكون إلا نكرة محضة) .

فما الذي يعنيه كل هذا ويُعرب عنه؟ أليس يسفر عن أن النحاة قد توفروا على بحث هذه الأفعال، وعكفوا على تدبرها والتلطف في الكشف عن تصرفها، وأن آراءهم قد اختلفت اختلاف ما تصوّروه من تشعب معانيها، وأنه عناهم من أمرها فوق ما عنى الأستاذ جواداً، ولو أنهم لم يقصروا اهتمامهم على تحول المعنى، وإنما غادروه إلى ما اتخذوه من أساليب الصناعة في تمثيل الكثير من وجوه إعرابها وصور تخريجها؟

ويقول الأستاذ جواد (وقولهم سَفِهَ نَفْسَهُ وَغَبَنَ رأيه ورشد أمره، وإنما هي متعدية تعدياً لفظياً، وذلك بدلالة جواز قولك: سَفِهَتْ نَفْسَهُ وَغَبَنَ رأيه ورشد أمره، برفع هذه الأسماء على الفاعلية، فمن المحال أن يكون المفعول به الحقيقي فاعلاً ومفعولاً في جملة واحدة) .
أقول ليس الإشكال في الأمر أن تقول على اللزوم: (سَفِهَتْ نَفْسَهُ) أو (سَفِهَ فِي نَفْسِهِ) ، ثم تقول على التعدي: (سفه نفسه) ، ويستقيم الوجهان، إذ يصح أن يكون الفعل لازماً في لغة، ومتعدياً في لغة أخرى، وليس هما في جملة واحدة، بل كلٌّ في جملة على حدة.

وليس الإشكال في الأمر أن تعدل بـ (سفهت نفسه) إلى (سَفِهَ نَفْسَهُ) باللفظ والمعنى جميعاً، لأن عدوك هذا قد آل بـ (نفسه) إلى أن يكون مفعولاً به على وجه، أو تمييزاً على وجه آخر قال الجوهري في الصحاح (وقولهم سفه نفسه وغبن رأيه.. كان الأصل سفهت نفس زيد... فلها حَوَّلَ الفعل إلى الرجل انتصب ما بعده بوقوع الفعل عليه، لأنه صار في معنى سَفِهَ نَفْسَهُ بالتشديد، هذا قول البصريين والكسائي... وقال الفراء، لما حَوَّلَ الفعل من النفس إلى صاحبها خرج ما بعده مفسراً ليدل على أن السَفِهَ فيه، وكان حكمه أن يكون سَفِهَ زيد نفساً، لأن المفسر لا يكون إلا نكرة، ولكنه ترك على إضافته ونصب كنصب النكرة تشبيهاً بها..) .

أقول بل الإشكال في الأمر أن تعدل بـ (سفهت نفسه) أو (سَفِهَ فِي نَفْسِهِ) إلى (سَفِهَ نَفْسَهُ) باللفظ دون المعنى، وهو ما نحن بسبيل بحثه وتحريره، فـ (نفسه) هاهنا إما مفعول باللفظ، أي منصوب على إسقاط الخافض، أو ملحق بالمفعول به، أو شبيه به، وليس مفعولاً به على كل حال.

وفيما تقدم من قول الجوهري (لأنه صار في معنى سَفِهَ نَفْسَهُ بالتشديد، هذا قول البصريين) نظر، ذلك أن معنى (سفه نفسه) عند البصريين: (سَفِهَ نَفْسَهُ) بالتشديد أو (سفه في نفسه) بالتخفيف، على ما جاء في شرح الكافية للرضي.

(ألبس فلاناً جبّة)
وقول جواد فيه.

اختتم الدكتور جواد كلامه على المفعول به الحقيقي، واللفظي بمثال آخر. على أنه لم يأت هنا بمفعول عدل به عن الجر إلى النصب، وهو على معنى الجر، كما فعل أول مرة، وإنما أتى بمفعول عمل فيه الفعل نصباً لكنه لم يجر على معناه فلم يقع حادثه الواحد، فاسماه (المفعول اللفظي) أيضاً. وقد أشار إلى أنه إذا تعدد المفعول به للفعل الواحد، فالمفعول به الحقيقي واحد. قال الأستاذ: (لأن فلسفة التعدي لا تجيز وجود مفعولين مختلفين لفعل واحد، والمفعول الثاني والمفعول الثالث، هما من المفاعيل اللفظية، لا الحقيقية، كما ذكرنا). وعاد، كما هو شأنه، يؤكد أن ذلك لم يخطر على بال أو يسبح في فكر، إذا أردف: (وهو بحث لم يطرقه علماء النحو من قبل). وفي الجواب عن هذا أقول إن النحاة لم يذكروا الذي ذكره الأستاذ بألفاظه، لكنهم عنوه وقصدوه صراحة، فيما أثر عنهم وخلف في مطولاتهم.

قال الأستاذ جواد (نحو ألبس فلاناً جبّة، واستدفع الله السوء، فالمفعول به الحقيقي، فيهما هو المفعول به الأول، إن كان ترتيبهما أصلياً. ففلان ولفظ الجلالة مفعولان حقيقيان لوقوع الإلباس، لا اللبس، على فلان جبّة، ولوقوع الاستدفاع لا الدفاع، على لفظ الجلالة. ألا ترى أنك تقول: لبس فلان جبّة، ودفع الله السوء، فهما فاعلان في الأصل، ولهما مفعولان حقيقيان. فلها دخل على أفعالهما ما ينسخ عنهما الفاعلية، بقيت لهما المفعولية، فهي حقيقية لهما لفظية لغيرهما).

ولنأخذ المثال الأول: (ألبس فلاناً جبّة) ففلان هو المفعول به الحقيقي، وجبّة هو اللفظي، على حد تعبير الأستاذ. وقد أورد الإمام الرضي نظيراً لهذا المثال فقال (كسوت زيداً جبّة) (وجعل زيداً المفعول به الظاهر لفعل (كسا)، لأن زيداً هو (المكسو)، وإنما هو (المكتسى)، و (جبّة) على هذا مفعول فعل هو مطاوع ل (كسا)، وهو (اكتسى). وإذا كان (جبّة) ليس مفعولاً ل (كسا) في المعنى، لأن فعل الفاعل لم يقع عليه، فإذا كان (كسا) لا يبق إلا أن تقول إنه مفعول (كسا) في اللفظ دون المعنى، لأن المعنى على (اكتسى)، وهو الفعل المقدر.

ذلك أن الرضي قد جعل ضابط (المفعول به)، في الأصل، أن يوصف باسم المفعول المصوغ من فعله دون قيد، لهذا اعتدّ المفعول في قولك (قربت زيداً وجئت زيداً وبعثت زيداً.. وأمثالها) ملحقاً بالمفعول به، لأنه على حذف الجار في الأصل. فإذا أردت وصف (زيد) فيها قلت (مقروب منه ومجيء إليه ومبيع منه) لا (مقروب ومجيء ومبيع). فإذا عرفت هذا فانظر إلى ما قاله الرضي: (باب كسوت وأعطيت متعد إلى مفعولين حقيقة، لكن أولهما مفعول هذا الفعل الظاهر، إذ زيد في قولك: كسوت زيداً جبّة، وأعطيت زيداً جبّة، مكسو ومعطى. وثانيهما مفعول مطاوع هذا الفعل، إذ الجبّة مكتساة ومعطاة أي مأخوذة..) فما الذي يعنيه هذا؟ ألا يعني أن فعل الفاعل قد وقع على المفعول الأول وهو (زيد)، وأن الثاني قد وقع عليه حدث الفعل المطاوع في المعنى.

وقد اتخذ الرضي ضابطه في تمييزه المفعول به فقال: (إذ زيد في قولك كسوت زيداً جبّة وأعطيت زيداً جبّة، مكسو ومعطى) أي المفعول به ل (كسا وأعطى) لوقوع فعل الكسوة والإعطاء عليه، دون الاكتساء والعطاء. أو ليس هذا ما أراده الأستاذ جواد حين قال (لوقوع الإلباس لا اللبس على فلان)؟ أما (جبّة) وهو المفعول الثاني فقد وقع عليه حدث الفعل المطاوع في المعنى دون الفعل الأصلي. قال الرضي: (إذ الجبّة مكتساة ومعطاة أي مأخوذة) فهو إذاً في معناه مفعول به (لاكتسى وعطا) دون (كسا وأعطى) لوقوع فعل الاكتساء والإعطاء عليه، دون فعل (الكسوة والإعطاء). وإذا كان المفعول الثاني وهو (جبّة) مفعولاً به في المعنى للفعل المطاوع فهو، إذاً مفعول في اللفظ للفعل الظاهر لأنه هو الذي عمل فيه، لفظاً لا معنى. أفرايت أن النحاة قد بحثوا ما بحثه جواد ولم يوردوا ألفاظه ويتخذوا مصطلحاته.

هل ورد اصطلاح (المفعول به لفظاً) صراحة عند النحاة؟
وما الذي عنوه بهذه التسمية

أقول قد ورد عنهم ذلك، لكنهم عَنَوْا به شيئاً آخر. أنهم أرادوا بهذه التسمية مفعولاً به قد ثبتت له المفعولية معنى بوقوع الفعل عليه، ولفظاً بنصبه، خلافاً لم ذهب إليه جواد.

فقد جاء في كتاب (شرح البناء) لمحمد الكفوي، في الكلام على أفعال المشاركة أن قولك (ضارب زيد عمراً) دل (صريحاً) على صدور الضرب من زيد على وجه (الغالبية) ووقوعه على عمرو، كما دل (ضمنياً) على صدوره من عمرو على وجه (المغلوية) ووقوعه على زيد. فيكون كل واحد منهما فاعلاً ومفعولاً، لكن (الغالب) يكون فاعلاً (لفظاً)، والمفعول به مفعول به (لفظاً)، وبالعكس معنى لا لفظاً (ص / ١٦) .

وهذا يعني أن جماعة من النحاة ذهبوا في (ضارب زيداً عمراً) إلى اعتداد (زيد) فاعلاً لفظاً (أي لفظاً ومعنى)، واعتداد (عمرو) مفعولاً به (لفظاً)، أي (لفظاً ومعنى) وجعل (زيد) مفعولاً به معنى أو ضمناً، و (عمرو) فاعلاً معنى أو ضمناً. والذي أصارهم إلى هذه التسمية أنهم لا يعتدون الفاعل فاعلاً ما لم يكن فاعلاً بمعناه، والمفعول به مفعولاً به ما لم يكن مفعولاً به بمعناه أيضاً. فإذا قالوا هو فاعل لفظاً فقد قصدوا أنه فاعل معنى ولفظاً، أو قالوا هو مفعول به لفظاً عنوا أنه مفعول به معنى ولفظاً. أما إذا كان الاسم فاعلاً معنى أو ضمناً ولم يرفع، أو مفعولاً به معنى أو ضمناً ولم ينصب، فقد وصفوه بالفاعل معنى أو ضمناً، والمفعول به معنى أو ضمناً، ويبدو الاصطلاح معاكساً لما عول عليه جواد.

إجفاف جواد بحق ابن جني

بقي أن نشير إلى أن الأستاذ جواد لم يحف بحق النحاة بعامة وحسب، بل ندد بابن جني بخاصة وتنقصه بكلام لم يرزق حظه من التثبت فلم يخل من استطالة واجتراء. ونحن لا نقول أن اتباع الأئمة في مثل هذا الباب أسوخ وأسلم، لأنهم (أهل هذا الشأن وأرباب هذه الصناعة) . ولكننا نرى أن حسن الظن بهؤلاء وبأمثال ابن جني من أصحاب التحقيق، قبل التصدي لتخطئهم أليق وأجدى، وأن تبين كلامهم واستشفاف مراميه ومغازيه، قبل التسويء عليهم أجدى وأحجى وأعدل. فقد رأيت فيما فصلناه أن النحاة قد أتوا، فيما عرض له الأستاذ جواد، بما أتى به وسبقوه إليه بالنص واللفظ بعضاً، وبالمعنى والقصد، دون الاصطلاح، بعضاً آخر.

قال الأستاذ جواد في كلامه على ابن جني: (قال ابن جني: ألا تراك إذا قلت ضَرَبَ سعيدُ جعفرًا، فإن ضرب لم تعمل في الحقيقة شيئاً، وهل نحصل من قولك ضَرَبَ إلى على اللفظ بالضاد والراء والباء، على صورة فعل، فهذا هو الصوت. والصوت مما لا يجوز أن يكون منسوباً إليه الفعل) وعلق جواد على كلام ابن جني هذا بقوله: (وكان ابن جني واسع الخيال يتلعب بالكلام تلعباً، فنقول له: إذا كان الفعل ضرب مكتوباً أو ملفوظاً، وقد نصب جعفرًا، فهل هو صوت؟ فلو لا وجود ضَرَبَ لم تنصب جعفرًا، فضرب إذن هو سبب نصبه. أما أن سعيداً هو الذي ضرب جعفرًا فلا ينكره أحد، ولكن بيان ذلك احتاج إلى ذكر العمل الذي هو ترجمان الحركات.. فنسب الضرب إلى ضرب، ونسب ضَرَبَ إلى فاعل فعله، فالفاعل وجد بوجود الفعل، ووجد الفعل بوجود الفاعل، وإنما كانت نسبة الضرب إلى الفعل لأنه نتيجة له ومن جنسه، ولأنه قد يستغنى عن الفاعل فيقال: ضَرَبَ جعفر، ولا يستغنى عن الفعل البتة) . تفسير ابن جني للعامل اللفظي والمعنوي:

أقول قد عقد ابن جني في كتابه الخصائص (١ / ١١٤) باباً على ما سماه (مقاييس العربية) وذكر أنها ضربان لفظي ومعنوي. وقد قصد بهذا ما قاله النحاة في بحث العامل من أنه عامل لفظي وعامل معنوي. فالعامل، كما في الأمهات، ما أوجب إعراب الكلمة أي جعل آخرها على وجه مخصوص، وما يتقوم به المعنى الذي يستوجب هذا الإعراب. فإذا كان العامل يتمثل ب (اللفظ) كالفعل في قولك (قام زيد) فقد اسمي لفظاً، وإذا كان لا يتمثل باللفظ كعنى الابتداء في قولك (زيد كريم) أو وقوع فعل المضارع موقع الاسم في قولك (مررت بامرأة تبكي) أي باكية، فقد اسمي معنوياً، وأكثر البصريين على أن العامل المعنوي لا يكون في غير هذين الموضعين، وقد أضاف الكوفيون ما أسموه ب (الخللاف) فاعتدوا عامل النصب في الظرف إذا كان خبراً، وفي الفعل المضارع بعد فاء السببية أو واو المعية، عاملاً معنوياً أيضاً.

يعرض ابن جني لتسمية العامل ويوضح ما عناه النحاة بقولهم (لفظي) فيقول: ليس العامل اللفظي ما عمل بلفظه، ف (ضرب) في قولك (ضرب سعيد جعفرًا) عامل لفظي، لكنه لا يعمل بلفظه، وإنما يعمل بمعناه، واللفظ مصاحب لهذا المعنى. ف (ضرب) الحاصلة بلفظك (الضاد والراء والباء) على صورة (فعل) لم تعمل في الحقيقة شيئاً لأنك إذا قصدت بها اللفظ كان الصوت، ولا شأن للصوت في العمل. ويتحصل من هذا أن (ضرب) التي تعمل إنما تعمل، في واقع الأمر، بمعناها لا بلفظها، ولو أسييت عاملاً لفظياً، لأن مراد النحاة من قولهم (العامل اللفظي) العامل الذي يصحبه اللفظ، و (العامل المعنوي) العامل الذي لا يصحبه اللفظ، وكلام ابن جني هذا واضح، ظاهر الاستقامة.

وقد أبرز النحاة هذا القصد حين قالوا (العامل، لفظياً كان أو معنوياً، ما به يتقوم، أي يحصل المعنى المقتضي للإعراب، ففي (جاءني زيد) جاء عامل، إذ به حصل معنى الفاعلية في زيد.. وفي (رأيت زيداً) رأيت: عامل، إذ به حصل معنى المفعولية في زيد.. وفي (مررت بزيد) الباء: عامل إذ به حصل معنى الإضافة في زيد، كما جاء في شرح الكافية للجامي. وهكذا اسمي العامل في الجمل الثلاث لفظياً لأنه تمثل بألفاظ (جاء ورأى والباء). لكن هذا العامل لم يعمل بلفظه وإنما عمل بمعناه. أي بما أحدثه من أثر معناه في المعمول حتى أصبح هذا فاعلاً أو مفعولاً به أو غير ذلك.

نظرية العامل في النحو:

ولسنا هنا بسبيل نقد (نظرية العامل). فقد جاء في العدد الثالث من مجلة اللسان العربي للعام (١٩٦٥) لهيلاذ (ص / ١٤٣): (ابن جني هو أول من أنكر العامل في كتابه الخصائص حيث قال: وأما في الحقيقة ومحصول الحديث فالحركات من الرفع والنصب والجر والجزم، إنما هي للمتكلم نفسه، لا لشيء غيره.. ثم قال: إن ضرب انتهت بمجرد النطق بها، فلا يمكن أن تكون عاملاً في زيد أو عمرو... وذهب ابن مضاء قاضي قضاة قرطبة في عهد الموحدين على هذا النحو في كتابه الرد على النحاة). وهو وجهه، وإنما نحن بصدد بيان ما عناه النحاة بقولهم لفظي ومعنوي، وما أراده ابن جني في الكشف عما قصدوا إليه، أو يجب أن يقصدوا إليه، في هذه التسمية. فالإعراب أثر يجلبه العامل، وهو لفظي ومعنوي، فاللفظي الذي يتمثل باللفظ المذكوراً أو مقدرًا، والمعنوي الذي لا يتمثل باللفظ.

ونذكر هنا ما قام بين أبي عبد الله الجرمي وأبي زياد الفراء حين سأل هذا عن (زيد منطلق) لم رفع زيد؟ فقال الجرمي: رفع بالابتداء، وقال الفراء: فأظهره، قال: هو معنى لا يظهر، قال فثله، قال: لا يتمثل. قال الفراء: ما رأيت كالיום عاملاً لا يظهر ولا يتمثل. وأصحاب الفراء يرفعون المبتدأ بالخبر خلافاً للبصريين الذين يرفعون بمعنى الابتداء، أي بعامل معنوي لا يظهر ولا يتمثل.

قال ابن جني: (وإنما قال النحويون: عامل لفظي وعامل معنوي ليروك أن بعض العمل يأتي مسبباً عن لفظ يصحبه، كمررت بزيد، وليت عمراً قائم، وبعضه يأتي عارياً من مصاحبة لفظ يتعلق به كرفع المبتدأ بالابتداء، ورفع الفعل بوقوعه موقع الاسم)، وأكد ذلك بقوله (اعلم أن القياس اللفظي إذا تأملته، لم تجده عارياً من اشتمال المعنى عليه). ونظير ذلك كلام الشيخ أمين السمرجلاني في القطوف الدانية، إذ قال (العامل اللفظي ما يكون للسان فيه حظ.. والعامل المعنوي ما لا يكون للسان فيه حظ..). والكلام في كل ذلك واضح مبين. فأين هذا من رد الأستاذ جواد وقوله: (فالعامل وجد بوجود الفعل، ووجد بوجود الفاعل، وإنما كانت نسبة الضرب إلى الفعل لأنه نتيجة له، ومن جنسه..) بل أين هذا الذي بسطه ابن جني وأوضحناه من قول الأستاذ: (وكان ابن جني واسع الخيال يتلعب بالكلام تلعباً)؟

النحاة وحروف الجرّ - صلاح الدين الزعلابي

هذا بحث طريف، حاجة الكتاب إليه ماسة ملحّة، وهم إذا أصابوا فيه خطأ وظفروا منه بطائل وتعلقوا بسبب وثيق، كان لهم من ذلك مادة قوية في ممارسة الكتابة وإتقانها، وعون وظهير في تصريف المعاني وتوجيه دلالاتها، وسوقها متناسقة متناظمة، دون لبس أو خلل. وقد جاء للمتقدمين وكثير من المحدثين المتأخرين من هذا النمط ما لا يدافع في حسنه. وإذا هم أخلوا بالأصل المعول عليه في استعمال هذه الحروف وعبثوا بضوابطها فجروا على غير العرف العربي في تصريفها أسخفوا بالكتابة وانحطوا بها إلى ركافة العامة، فطال

الخطب في ذلك وعسر واستوسع الوهي وكثر، وكان لنا منه أمثلة غثة باردة هي أشبه شيء بالثياب المتداعية كلما حيصت من جانب تهتكت من آخر.

ولا بد في بلوغ الغاية في هذا المطلب من أعمال الفكر وتدقيق النظر، وبذل الطوق في تحصيل ما يتصل بجوانب البحث، إذ لا مجال لتحقيق المراد منه بأهون سعي وأقرب طلب. وليس القائل في هذا بعلمه واجتهاده كلقائل بظنه وتقليده.

وقد عقدت في كتابي (مسالك القول في النقد اللغوي) فصلاً سابغاً أفضت فيه بعض الإفاضة في استيفاء طرف من الأصول في هذا الباب، ورأيت أن أذكرك هنا ما جمعت يدي عليه من دقائق، فيما اتفق لي بعد ذلك من تحقيق، واعترض من تخيص واستقراء. ولو شئت لأوردت منه شيئاً كثيراً تضيق عنه هذه الأوراق. ضوابط في استعمال الحروف:

قال أبو نزار المعروف بملك النحاة، على ما حكاه الإمام السيوطي في الأشباه والنظائر (٣ / ١٧٦) ، وأبو نزار هذا الإمام بارع من فقهاء الشافعية، ذو نظم ونثر، له مصنفات في النحو والصرف والقراءات والفقهاء والأصول وديوان شعر (مولده ببغداد ووفاته في دمشق ٥٦٨ هـ) قال: (إن الفعل قد يتعدى بعدة من حروف الجر على مقدار المعنى اللغوي المراد من وقوع الفعل، لأن هذه المعاني كامنة في الفعل، وإنما يثيرها ويظهرها حروف الجر) وأردف (وذلك أنك إذا قلت خرجت فأردت أن تبين ابتداء خروجك قلت خرجت من الدار، فإن أردت أن تبين أن خروجك مقارن لاستعلائك قلت خرجت على الدابة، فإن أردت المجاوزة للمكان قلت خرجت عن الدار، وإن أردت الصحبة قلت خرجت بسلاحي فقد وضح بهذا أنه ليس يلزم في كل ألا يتعدى إلا بحرف واحد) .

فثبت بهذا أن الفعل يصرف في وجوه عدة بقدر من حروف الجر أطرده تصريفها فيها. وقد أحاطت كتب اللغة بوجوده تصريف كل حرف فاستعمل فيها، على جهة القياس والاطراد. تقول في تصريف (أجاب) : (أجبت في الكتاب، وبالكتاب، وأجبت عنك، وعلى ورقة بيضاء، ولأمر مهم، وعن الأسئلة، من أولها إلى آخرها) . كما أحاطت المعجمات بتصريف الأفعال في معانيها فنصت على تعديتها بحروف لا يتحكم بها قياس ظاهر، كقولك (أعنتك على عدوك، وتدرت على العمل، وحزنت عليه وغضبت، وحسدتك على كذا، وتوفرت على صاحبي، وارتحت إليه، واعتذرت إليه، وأنست به ورغبت على كذا، وتوفرت على صاحبي، وارتحت إليه، واعتذرت إليه، وأنست به ورغبت فيه) وهكذا. فإذا جمعت القياس في استعمال هذه الحروف على ما نصت عليه كتب اللغة عامة، إلى السماع فيما نصت عليه المعجمات خاصة، أقول إذا ضمنت يدك على هذا وذاك، كان لا بد من أن تلاحظ أن تصريف الفعل بحرف من الحروف إنما يفرده بمعنى لا يؤديه تصريفه حرف آخر، وإن دانه أحياناً، لأن لكل حرف وجهة يختص بها دون سواه. لكل حرف وجهة خاصة:

يقول أبو البقاء الكفوي في كليته فيما نحن بسبيله (الفعل المتعدي بالحروف المتعددة لا بد من أن يكون له مع كل حرف معنى زائد على معنى الحرف الآخر، وهذا بحسب اختلاف معاني الحروف. فإن ظهر اختلاف الحرفين ظهر الفرق نحو رغبت فيه وعنه، وعدلت إليه وعنه، وملت إليه وعنه، وسعيت إليه وبه. وإن تقارب معاني الأدوات عسر الفرق، نحو قصدت إليه وله، وهديت إلى كذا ولكذا. فالنحاة يجعلون أحد الحرفين بمعنى الآخر. أما فقهاء أهل العربية فلا يرتضون هذه الطريقة بل يجعلون للفعل معنى مع الحرف ومعنى مع غيره، فينظرون إلى الحرف وما يستدعي من الأفعال، وهذه طريقة إمام الصناعة: سيويه) . وأبو البقاء من تعلم تبسطاً في العربية واستبحاراً وإيغالاً في البحث، وسعة إطلاع.

ويفسر ما جاء به أبو البقاء من تمييز وجهات الحروف ولو تدانى بعضها وتعاقب على معنى، قول البيضاوي في تفسير قوله تعالى ?قل هل من شركائكم من يهدي إلى الحق، قل الله يهدي للحق - يونس / ٣٥?:) وهدى كما يتعدى بالى لتضمينه معنى الانتهاء، يُعدى باللام للدلالة على أن المنتهى غاية الهداية، وأنها لم توجه نحوه على سبيل الاتفاق، ولذا عُدِّي بها ما أسند إلى الله) . والموضع الذي عُدِّي فيه الهداية باللام في التنزيل هو ما صح أن يكون المهدي إليه فيه غاية الهداية حقاً، كالإيمان، والتي هي أقوم. ونور الله، والحق، وهكذا.. اللام وإلى:

فالقريب المختار، بل الأصل على هذا، هو التفريق في الأداء بين (اللام وإلى) ، وإذا كان بعض الأئمة قد قال بتعاقبهما حيناً، كما فعل

الأخفش والزجاج والزخشي وأبو حيان، أو ذهب إلى تعاقبهما قياساً، كما فعل الإمام الملقب بذلك لتقاربهما وتمثيلهما في كثير من المواضع. قال الملقب في كتابه (رصف المباني في شرح حروف المعاني) . (والموضع الخامس أن تكون اللام بمعنى إلى، وذلك قياس، لأن إلى يقرب معناها من اللام، وكذلك لفظها) ، ثم استدرك فقال: (وإن كان بينهما فرق من حيث أن إلى لانتهاؤ الغاية، واللام عارية عنها) وأردف: (فاستعمال أحدهما في موضع الآخر جائز) وأنت تعلم أن إغناء أحد الحرفين عن الآخر لا يعني أنهما على معنى. وهذا ما حمل أبا البقاء أن يقول: (ثم أن فعل الهداية، متى عُدِّي بالي تضمن الإيصال إلى الغاية المطلوبة فأتى بحرف الغاية. ومتى عُدِّي باللام تضمن التخصيص بالشيء المطلوب) .

القول في تعدية (اعتذر)

الاعتذار كما لا يخفى هو الإتيان بالعدر وطلب قبوله. قال صاحب المفردات: (واعذرت إليه أتيت بعدر) ، والعدر كما جاء في اللسان، (الحجة التي تعتذر بها) أي تحتج. ففي الألفاظ الكناية لعبد الرحمن بن عيسى الهمداني (اعتذر وتعذر إذا احتج) ، فإذا أنت أدليت بعدرك إلى صاحبك وطلبت قبول العذر قلت (اعتذرت إلى فلان) . ولا تستطيع أن تقول (اعتذرت عن فلان) حتى يكون اعتذارك نيابة عنه. قال المرزوقي في شرح الحماسة (١١٧) : (حتى أن بعضهم اعتذر عن مات علي فراشه فقال:

أبا قرآنٍ مِتَّ على مِثَالٍ
بِحَمْدٍ من سِنَانِكَ لا بَدَمٍ
والمثال: الفراش.

أما إذا أردت الكشف عن سبب اعتذارك وما حملك عليه، فأنت تقول (اعتذرت إليه تقصيري) هذا هو الأصل، وعليه نص المعاجم، ولكن هل تقول (اعتذرت إليه عن تقصيري) ؟ أقول ما دمت تقصد بقولك (عن تقصيري) ذكر (سبب الاعتذار وعلته) وما حملك عليه، فالكلام سائغ مستقيم. وقد مررت به المعاجم وجرت عليه السنة الأئمة. قال الفيومي في المصباح: (واعذار إلي: طلب قبول معذرتي، واعتذر عن فعله، أظهر عذره) . وجاء في الإفصاح، والإفصاح خلاصة المخصص لابن سيده وبعض المظان المعتمدة (العدر ما أدليت به من حجة لإسقاط الملامة.. عذر فلاناً فيما صنع يعذره عذراً ومعذرة، وأعذره: رفع اللوم عنه، واعتذر إليه: طلب قبوله معذرتي، واعتذر عن فعله ومنه: أظهر عذره / ٢٥٥) .

أما استعمال الأئمة له فقول ابن جني في الخصائص (١ / ٤١٥) : (ويؤكده لك أننا نعتذر لهم عن مجيئهم بلفظ المنصوب في التثنية على لفظ الجرور) ، أي نعتذر عن فعلهم هذا. وكذلك قول المرزوقي في شرح الحماسة (١٢٦) : (كلاعتذار عن الأخذ بالفضل عليهم، وترك الصفح عنهم) . وما جاء في المثل السائر لنصر الله بن الأثير الجزري (٤٦٣) : (فإن هذا من أحسن ما يجيء في باب الاعتذار عن الذنب) . ما جاء في اللسان (في عسق) : (هذا قول ابن سيده، والعجب من كونه لم يعتذر عن سائر كلماته) . وقد كرر هذا فقال: (ومن الممكن أن يكون ابن سيده، رحمه الله، ترك الاعتذار عن كلماته.. وعن لفظة: شاني... واعتذر عن لفظة عَسَقِي) . واتفق في الأشباه والنظائر - ٤ / ١٦) من كلام الإمام جمال الدين بن هشام الأنصاري ما عُدِّي به (اعتذر) ب (عن) غير مرة ونحو هذا كثير في كلامهم. مواضع استعمال (عن) :

ولكن لم كان النص في المعاجم على تعدية الفعل ب (من) غالباً دون (عن) ؟ فأنت تقول (قد تسبب هذا عن هذا) . قال الفيومي: (وهذا مسبب عن هذا) وقد تكرر ذلك في كلام ابن جني في الخصائص (٣ / ١٦٠) ، كما تقول (اعتلت بمرضي عن غيابي، أي احتججت بهذه العلة. قال الفيومي (واعتل إذا تمسك بحجة، ذكر بمعناه الفارابي) . وقال ابن جني (٣ / ٢٠٦) : (واعتل لهذا القول بأن ما قبلها ساكن) .

قال الأستاذ محمد علي النجار في كتابه (لغويات / ١٤٢) ، (لقد استعملت العلة أيضاً في العذر، ويعتذر به الإنسان عن لوم يوجه إليه في التصدير في بعض الأمر) . وقال: (ومما يؤنس لما نحن فيه أنه ورد الاعتلال في ذكر العلة، ويقول الفارابي، على ما في المصباح:

اعتلّ إذا تمسك بحجته، وقال أبو قيس بن الأسلت:

وتعتل عن إتيانهم فتعذر
وتكرمها جاراتها فيزرنها
ولكنها منهم تحيا وتخضر
وليس بها أن تستين بجارة

فقوله: تعتل عن إتيانهم أي تعذر بذكر وجه تخلفها عن زيارتهم فظهر أن التعلل في معنى ذكر العلة، له وجهه الصحيح) .

وقد ذكر النحاة من معاني (عن) المطردة: (التعليل) ، قاله صاحب المغني (١ / ١٢٧) ومثّل له بقول تعالى ؟وما كان استغفار إبراهيم لأبيه إلا عن موعدة - التوبة / ١١٥. وفي الهمع للسيوطي (٢ / ٢٩) ما في المغني. وفي شروح الألفية وغيرها من الأمهات نحو من ذلك وانظر إلى ما جاء في أمالي المرتضى حول تخريج قوله تعالى ؟نفخ عليهم السقف من فوقهم - النحل / ٢٦؟ قال المرتضى (١ / ٣٥١) : (قيل في ذلك أجوبة أولها أن يكون على معنى عن فيكون - نفخ عنهم السقف من فوقهم - أي خرّ عن كفرهم وبحودهم بالله تعالى وآياته، كما يقول القائل: اشتكى فلان عن دواء شربه، وعلى دواء شربه، فيكون على وعن، بمعنى من أجل الدواء) !. وإذا صح هذا فلم لا نقول (اعتذرت إليه لغيابي) واللام فيه للتعليل أيضاً؟ والجواب عن ذلك: نقوله، وقد أجريت اللام في مجراها ووضعت موضعها، والكلام صحيح لا شين فيه. ففي محاضرات الأدباء للراغب (٤٥٠) : (المعتذر لتركه الصلاة) ومعناه (المعتذر بسبب تركه الصلاة) . وقد تكرر ذلك في المحاضرات فجاء فيه (٢٨٦) : (المعتذر للقصر) و (الممدوح بالخفة والمعتذر للنحافة) ، وعلى هذا القول (اعتذرت لغيابي يوم الجمعة) . وهو مستقيم. المانعون لقول القائل (اعتذر عن التقصير) :

منع الدكتور مصطفى جواد عضو المجمع العلمي العراقي، رحمه الله في كتابه (دراسات في فلسفة النحو) قول القائل (اعتذر عن التقصير والذنب) وجعل صوابه (من التقصير والذنب) ، وأتى بشواهد من نصوص المعاجم وكلام الأئمة، بحجّ التعديّة ب (من) . وقال: (وإنما تستعمل عن مع اعتذر ومصدره لإفادة معنى النيابة، يقال: اعتذر زيد عن عمرو من الذنب الذي جناه أو من تقصيره..) . أما ما جاء في المصباح (واعتذر عن فعله: أظهر عذره) فقد ذهب جواد إلى أنه محرف. أقول في الجواب عن ذلك أن صاحب المصباح لم ينفرد بهذه التعديّة كما رأيت، وليس ثمة ما يوجب الارتياب بنصه، وأما قول جواد (وإنما تستعمل عن لإفادة معنى النيابة) فهو صحيح، ولكن إذا دخلت (عن) على (من) وجب عليه الاعتذار) لا على (سبب الاعتذار وعلته) وهذا واضح وقد أشرنا إليه. المميزون لقول القائل (اعتذر عن التقصير) :

جاء في المعجم الوسيط، معجم المجمع القاهري: (ويقال اعتذار من ذنبه وعن فعله) ، فهل أراد أن يخص الذنب ب (من) ، والفعل ب (عن) ؟ أقول إذا أراد ذلك فلا وجه له البتة، وإذا لم يعن ذلك فما الذي حمّله على أن يحكي بالحرف عبارة الجوهري (الاعتذار من الذنب) ويضم إليها عبارة المصباح (واعتذر عن فعله) فيجمع بينهما ويوهم أن (من) في استعمال الفعل غير (عن) ؟ وقد كان الأمثل أن يطبع على غرار الإفصاح فيقول (واعتذر عن فعله ومنه) أو (واعتذر من ذنبه وعنه) .

وعرض الأستاذ محمد العدناني لتعديّة (اعتذر) في معجمه (الأخطاء اللغوية الشائعة) فأقر تعديّة الفعل بمن وعن لذكر العلة، لكنه عطف الأمر على (إنابة حرف مكان حرف) وليس ثمة (إنابة) ، وإنما أجري كل حرف من الحرفين المذكورين في مجراه ووضع موضعه. ثم أنكّر قول القائل (يعذر) بالضم كينصّر، وجعل صوابه (يعذر) بالكسر كيضرب، قال (ويقولون: يعذر فلا صديقه فيما صنع، بالضم، والصواب يعذر صديقه بالكسر..) .

أقول: جاء الفعل على (يعذر) كيضرب، وعلى (يعذر) كينصّر. قال ابن سيده في المخصص (١٣ / ٨١) : (عذرته أعذره عذراً ومعدرة بالفتح حكاهما سيويوه..) فضم الذاًل في (أعذره) وكسرها: وقال ابن منظور في اللسان (وعذره يعذره فيما صنع عذراً..) فأنت الذاًل في المضارع الفعل مضمومة ومكسورة أيضاً. فقول الكتاب (يعذره) بالضم صحيح كما رأيت ولا وجه فيه للتخطئة.

تعديّة (اعتذر) بعلي:

أقول إذا كان (اعتذر) قد جاء بمعنى (احتجّ) كما ذكره الهمذاني في الألفاظ الكناية فقال (اعتذر وتعذر إذا احتجّ) وكان (العدر) ك (الحجة) على ما جاء في اللسان (العدر: الحجة التي تعتذر بها) فقد اتفق أن عدّي (اعتذر) ب (على) كما يُعدى (احتجّ) فأنت تقول: (اعتذرت على فلان بعذر) كما تقول (احتججت عليه بحجة) فانظر إلى قول منصور بن مشحاج:

فما اعتذرت إيلي عليه ولا نفسي

ومختبطٍ قد جاء، أو ذي قرابةٍ

قال المرزوقي في شرح الحماسة (١٦٧٥): (فلا نفسي احتجرت عنه بمنع ولا إيلي اعتذرت عليه بعذر، كأن عذر الإبل تأخرها عن مباءتها، أو ذكر وقوع آفة فيها أو تسلط جذب عليها، واحتجاز النفس: بخلها بها وإقامة المعاذير الكاذبة دونها وما يجري هذا المجرى).
وأصل الاختباط في الورق تقول اختبطت الورق إذا نفضته من الشجر، وكما يستعار الورق فيكنّى به عن المال يستعار الخبط فيكنّى به عن طلبه.

القول في تعديّه (كشّف)

قال الدكتور مصطفى جواد في كتابه (دراسات في فلسفة النحو والصرف..). ينتقد على كاتب بعض كلامه: (وكشف كنوزها.. ونظامها البديع، وقد أراد الكشف عن كنوزها. ومن العجب أنه قال قبيل ذلك: وكشف فيه عن سعة إطلاع، فسوى بين كشف عنه وكشفه).

أقول أراد الأستاذ جواد أن (كشفه) غير (كشف عنه). فالكشف إنما يكون (للساتر) وهو الغطاء أو ما يقوم مقامه، فالغطاء هو المكشوف. أما المكشوف عنه فهو (المستور) أو ما ينوب منابه. قال (والأصل كشف الغطاء أو الستار أو الحجاب) وأردف (والجملة) الثانية - أي كشف عنه - أريد بها إزاحة ما يستر، عن الشيء المستور حسب) ، فما صواب المسألة؟
الأصل في معنى (كشف عنه):

لا خفاء بأن الأصل في الكشف هو إزاحة الغطاء أو الستار ورفعته عن المستور. تقول (كشف الخمار عن الوجه) و (كشف الغطاء عما وراءه). قال صاحب العين (الكشف رفعك عن الشيء ما يواريه ويغطيه). فتعدية الفعل إلى (الغطاء) أو (الحجاب) إنما يكون نفسه، وإلى (المستور أو المحجوب) ب (عن).

وقد يطبق الغطاء على الإنسان فيغمره ويثقل عليه ويشدد، كالهم إذا غشي الإنسان فاحتواه، بل عظم عليه وشق، فتقول فيه: (جلوت الهمّ عنه وسرّيته، بل كشفت عنه سوء أو الضر أو العذاب، وعلى هذا الحدّأي التنزيل: ?لئن كشفت عنا الرجز - الأعراف / ١٣٣?
و?فلما كشفنا عنه ضرّه - يونس / ١٢? و?كشفنا عنهم العذاب يونس / ٣٨?.

وقد يلمّ بالإنسان ما يجب عنه النظر كشاغل من غمرة فيذهب ببصره كل مذهب، وقد فسّر به قوله تعالى: ?لقد كنت في غفلة من هذا فكشفنا عنك غطاءك فبصرك اليوم حديد - ق / ٢٢?. قال الإمام البيضاوي: (الغطاء الحاجب لأمر المعاد وهو الغفلة والانهماك.. وقيل الخطاب للنبي صلى الله عليه وسلم، والمعنى كنت في غفلة من أمور الديانة، فكشفنا عنك غطاء الغفلة بالوحي القرآن، وبصرك اليوم حديد ترى ما لا يرون وتعلم ما لا يعلمون).

ومما قيل على حد (كشف الغطاء) قول أبي علي المرزوقي في شرح الحماسة (١٠٦٠): (ثم كشفت الغمة وأثبتّ الحجة بكلام فصيح لا يلتبس) أي رفعت الغمة عنه وأزحتها) وقوله (١٠٩١): (فتركت بعدها دواهي وخطوباً عظيمة هي في أعطيتها لم تظهر ولم يكشف عنها)، أي لم يكشف عنها غطاؤها، وقوله (١٠٩٣): (فتذكر معايبهم وتكشف عن مستور مخازيهم ومجهول مقابحهم ومسايهم) أي تكشف عنها ما كان يحجبها، وقوله (٧٦٠): (تندم على ما قصر فيه من النظر والفحص والكشف عن عقبي الأمر). وقول الخفاجي صاحب سرّ الفصاحة (٣١): (وذلك أليق بالمتكلمين الذين هم أصحاب التحقيق، والكشف عن أسرار المعلومات وغوامض الأشياء) أي كشف الغطاء عما طوي عن فهم الناس.

الأصل في معنى (كشفه) :
أقول إذا اتفق قول صاحب العين (الكشف رفعك عن الشيء ما يواريه ويغطيه) كما حكاه ابن سيده في المخصص (١٣ / ١٤٤) ، فقد أردف: (وكشفت الأمر أكشفه كشفاً: أظهرته) . وحكى ابن سيده عن أبي زيد أيضاً (جلوت الأمر وجلّيته وجلّيت عنه: كشفته وأظهرته، وقد انجلى وتجلّى) . وقال ابن منظور في اللسان: (وكشف الأمر يكشفه كشفاً: أظهره) . وهذا يعني أن للفعل منحي آخر يتعدى فيه بنفسه إلى (المجهول أو الخفي) ، تقول: (كشفت الأمر إذا جلوته وأظهرته) . فإذا كان (كشفت الغطاء عن المجهول) هو الأصل، فكيف تفرّع عليه هذا؟.

أقول: الأصل قولك (كشفت الحجاب عن المجهول) ، ولك أن تقول: (كشفت حجاب المجهول) ، فإذا عرفت أن (الحجاب) يلازم (المجهول) ، واعتذرت بهذا فاستغنيت عنه بذكر (المجهول) حذف المضاف فقلت (كشفت المجهول إذا أظهرته) . وأكثر ما يكون الاستغناء عن (الحجاب) أي المضاف ها هنا، إذا كان الحاجب دون المجهول هو الغموض والخفاء والجهل والضياع، فيكون معنى كشف المجهول هو الاهتداء إليه وإظهاره. وحذف المضاف في القرآن والشعر، وفصيح الكلام في عدد الرمل سعة، أستغفر الله وربما حذف العرب المضاف بعد المضاف مكرراً أنساً بالحال ودلالة على موضوع الكلام، كما قال أبو الفتح (المحتسب - ١ / ١٨٨) فعلى هذا القول ابن جني في المحتسب (١ / ٢٣٩) : (وكشفت هذا الموضوع يوماً لبعض ما كان له مذهب في المشاغبة) . وقول جرّيبة الفقعسي:

من العار أوجههم كالحُم
هم كشفوا عيبة العائنين

قال المرزوقي في شرح الحماسة (٧٧٤) : (وقولهم هم كشفوا عيبة العائنين ... أي أظهروا من عيب من كان يطلب عيبيهم، ما كان خافياً.. فكأنهم كشفوا عيبيهم المنطوية على عيوبهم فأسودّت وجوههم بما غشينا من العار، حتى صارت كالحُم) . والعيبة هنا موطن العيوب ومودعه. وانظر إلى قول أبي الحنّاء: (شرح الحماسة / ٩٢٣)
ولا يكشف الفتيان غير التجارب
وجربت ما جربت منه فسّرني
أي يكشف دخيلتهم.

وهذا قول المرزوقي (٥٢٠) : (وهذا المعنى قد كشف غيره) أي أظهره وجلاه. وقول الخفاجي صاحب سر الفصاحة (٣٠) : (ويكشف هذا المعنى للمتأمل أن العرب) وقوله (وكشف هذا.. ما أريد) وقوله (٧١) : (فالعلم بها واضح وكشفها جلي) . فلا بأس بعد هذا بأن تقول: (كشفت كنوزها.. ونظامها البديع) إذا اهتديت إلى هذه الكنوز فأظهرتها، وإلى هذا النظام مجلّوته؟ ولا وجه لظن جواد على قائله بأن الغطاء هو المكشوف، وأن المستور هو المكشوف عنه. ذلك بأن قول الأئمة صريح بأن كشف الأمر: إظهاره وجلاؤه، وإذا ذهبت تحرّجه على الأصل قلت: إن الكنوز ها هنا هي المجهول، وأنت تكشف حجاب المجهول، على الأصل، وتكشف المجهول أي الكنوز على حذف المضاف كما مر بك.

وقد بسط - الدكتور جواد رأيه الذي ذكرنا، في كتاب آخر له، هو (قل ولا تقل) فنع قول القائل (كشفت الأمر الخفي) أول الأمر. ثم عدل عن التلحين إلى الإيثار فقال: (فالفصح أن يقال الكشف عن الأمر الخفي) وكان قد بدأ قوله (قل كشف عن الأمر الخفي خفاءه، ولا تقل: كشف الأمر الخفي) . أقول لا وجه، بل لا مساغ البتة لما ذهب إليه الأستاذ، وإلا فما معنى قول الأئمة بل إطباقهم على أنك (إذا كشفت الأمر) فقد أظهرته، أو يخرج الأمر عن أن يكون (أمراً) إذا كان خفياً؟ وإذا كان لا يصح أن يكون المكشوف غير غطاء وحجاب أو خفاء أو قناع، كما ذهب إليه جواد، فكيف أطرد عن الفصحاء الأثبات قولهم (كشف فلان عورة جاره) ؟ فانظر إلى قول الجاحظ في كتابه (حجج النبوة) : (ولو كان كل كشف هتكاً، وكل امتحان تجسساً، لكان القاضي أهتك الناس لسرّ وأشد الناس كشفاً لعورة) ، وقوله: (لا من طريق الاعتساف، ولا من طريق كشف العورة) فليس المكشوف

فيه كما رأيت، غطاء، أو ما يشاكله أو يغني مُغناة.

فرق ما بين كشفه وكشف عنه:

أقول لا شك أن استعمال (عن) على الأصل أدل على أبرز ما قام دون (المجهول) من حجاب حائل، واتفق من غطاء ساتر، كما هو حال (الكنوز) حين تخفى وتخبأ وتطوى، لذا كان قولك (كشفت عن الكنوز) أليق بالمراد. وهذا ما أوحى به المرزوقي حين قال: (فتذكر معايبهم وتكشف عن مستور مخازيهم ومجهول مقابحهم ومساوئهم) ، وما أراده إذ قال: (من النظر والفحص والكشف عن عقبي الأمر) فهذه للكشف بالنظر والفحص وما أفصح عنه بقوله (١١٣٦) : " وما يظهر من معادن الذهب صبيحة مطرة تكشف عن عروق الذهب". بل هذا ما قصده الخفاجي بقوله (وذلك أليق بالمتكلمين أصحاب التحقيق والكشف عن أسرار المعلومات وغوامض الأشياء، إذ لو لم يكن هؤلاء أصحاب تدبر وتأمل وتحقيق ما ظفروا بالكشف عن هذه الأسرار والغوامض. خلاصة القول في تعديّة (كشف) :

والخلاصة أنك تقول على الأصل كشفت الغطاء عن المستور، فإذا حذف المفعول لظهوره قلت كشفت عن المستور، ويغلب هذا حين يكون المستور خفياً. كما تقول كشفت غطاء المستور فإذا حذف المضاف قلت كشفت المستور، ولا يشترط في هذا أن يكون المستور خفياً. ولكن هل تقول كشفت عن الغطاء وتريد أنك كشفت عن الغطاء ما واره، أي انصرفت عنه إلى ما وراءه؟ أقول الأصل أن تقول مثلاً: كشفت المرأة وجهها، فإذا اعتادت أن تخفيه قلت كشفت المرأة عن وجهها وتقول كشفت المرأة قناعها عن وجه مضيء، على الأصل، وكشفت عن قناعها وجهاً مضيئاً إذا أظهرت وجهها المضيء، فتكون (عن) هنا (للمجاورة) ، أي كشفت الوجه المضيء منصرفاً عن القناع إلى ما واره أو ما وراءه. وقد جاء في رسائل الجاحظ (رسالته في الشارب والمشروب، ورسالته في بني أمية) :

(كشفت عن القناع) . وفي مقدمة المرزوقي في شرح الحماسة قوله (والكشف عن قناع المعنى بلفظ هو في الاختيار أولى / ٦) . القول في تعديّة (قسم)

أخذ الدكتور مصطفى جواد على الشيخ رؤوف جمال الدين قوله: (الفعل ينقسم إلى قسمين متعدي ولازم) ، وجعل صوابه (ينقسم على قسمين) . فقال في كتابه (دراسات في فلسفة النحو والصرف) : (فن استعمل من النحويين - قسم إلى كذا - بدلاً من - قسم على كذا - فهو مجوج بما ذكره هو نفسه من معاني إلى، وبما استعمله الفصحاء كالجاحظ وغيره) . وقد استظهر الأستاذ بعبارته الجاحظ في كتابه (الحيوان) : (وبعض الناس يقسم الجن على قسمين) ، وقول ابن حزم الأندلسي في نسب الأنصار (زيد بطن ضخم ينقسم على بطون) ، ووقل أبي علي الأنصاري في بعض كتبه (كنفس قُسمت على جسمين) .

أقول لم يزد الأستاذ فيما قرر وجزم، على أن سرد ما سرد، ولم يورد على قوله البينة ليكون رأيه هو الأسد وحكمه هو الأحمى. بل لم يفصح عما ذكر النحاة من معاني (إلى) . ولك ما عمد إليه أنه حكى ما اتفق للجاحظ وابن حزم وأبي علي الأنصاري أن قالوه فأجروا فيه تعديّة الفعل ب (على) . ونحن لو حكينا من كلام الأئمة الفحول ما عدوا فيه الفعل ب (إلى) لما أفتعه سفر بجملته، فما صواب المسألة ووجه الكلام فيما نزع إليه الأستاذ؟.

تعديّة (قسم) وما اشتق منه بعدة من حروف الجر، منها على وإلى:

قال ابن منظور في اللسان: (القسم مصدر قسم الشيء يقسمه قسماً فانقسم. وقسمه جزأه، وهي القسمة. والقسم بالكسر النصيب والحظ والجمع الأقسام) .

وقال (والقسام بالتشديد الذي يقسم الدور والأرض بين الشركاء فيها) ، وقال: (والقسامة بالضم الصدقة لأنها تقسم على الضعفاء) . وقال الراغب في مفرداته: (القسم الإفراز يقال قسّمته كذا قسماً وقسمة، وقسمة الميراث وقسمة الغنيمة تفريقهما على أربابهما) . والذي يتبين من هذا أنك إذا أردت أن (تقسم) المال مثلاً على جماعة فتجعل لكل فرد نصيباً قلت: (قسمت المال بين هؤلاء) أو (قسمت المال على هؤلاء) . أي فرقته بينهم. قال الجاحظ في كتابه (حجج النبوة) : (يجعل فضله مقسماً بين جميع الأولياء) . وقال

في كتابه (التربيع والتدوير) : (أو الدول بينهما مقسومة وعليهما موقوفة) . وقال فيه: (وزعم آخرون أن الخير والشر عليهما مقسومان) وقد تقول (قسّمته فيهم) . ففي محاضرات الأدباء للراغب (٣ / ٢٩٤) :

في الناس طراً لَمْ الحسن في الناس) .

لو قسّم الله جزءاً من محاسنه

وقال عمرو بن الورد:

وأحسو قراح الماء والماء بارد

أقسّم جسمي في جسومٍ كثيرة

قال ابن السكيت: (قوله: أقسّم جسمي، الجسم ها هنا طعامه، يقول أقسّم ما أريد أن أطعمه في محايج قومي، ومن يلزمني حقه والضيفان. وأحسو قراح الماء، والماء القراح الذي لا يخالطه لبن ولا غيره، والماء البارد أي في الشتاء / ٥٢) .

على أن لك أن تعدّي الفعل ب (إلى) أيضاً إذا أردت معناها، كأن تروم بيان الأجزاء التي انتهت إليها القسمة. فانظر إلى قول الإمام أبي حيان في البحر المحيط: (واقتراق الناس إلى ثلاث فرق) . ولو أحلت (الانقسام) محل (الاقتراق) لكان الكلام (وانقسام الناس إلى ثلاثة أقسام) . وتأويله: أنهم قد انتهوا في افتراقهم أو انقسامهم إلى ثلاث شعب. و (إلى) ها هنا لانتهاء الغاية، وهو رأس معانيها وملاكه، فإذا قلت (قسمت كتابي إلى ثلاثة أبواب) أردت أن الكتاب قد انتهى بهذه القسمة أو صار إلى هذه الأبواب الثلاثة، وكله صحيح على تأويله وبابه. وانظر إلى ما قاله ثعلب في تفسير قوله تعالى ?انطلقوا إلى ظلٍ ذي ثلاث شعب - المرسلات / ٣٠?: (يقال أن النار يوم القيامة تنفرق ثلاث فرق، فكلها ذهبوا أن يخرجوا إلى موضع ردتهم) . على ما جاء في التاج، وقد جاء ذلك في اللسان فزاد في روايته (إلى) أي (تنفرق إلى ثلاث فرق) .

وإذا قلت (قسمت الكتاب قسمين) أو (شطين) . كان انتصاب (قسمين) على المصدر. ولك أن تنصبه حالاً مقدراً فيه (قسمت الكتاب متفرقاً) . فإذا صح هذا وأمكن مثل هذا التقدير، قلت: قسمت الكتاب إلى قسمين) على معنى (قسّمته متفرقاً إلى قسمين) . فانظر إلى قول المرزوقي في شرح الحماسة (٨٢٦) حول قول الشاعر (قسمننا بذاك الدهر شطين بيننا) : (وانتصب شطين على المصدر كأنه قال قسمننا الدهر قسمين. ويجوز أن يكون حالاً على معنى قسمنناه مختلفاً فوقع الاسم موقع الصفة لما تضمن معناه، كما تقول طرحت متاعي بعضه فوق بعض كأنك قلت متفرقاً، والمراد جعلنا أوقات الدهر بيننا وبين أعدائنا مقسومة قسمين) . وتأمل قول المرزوقي في شرح الحماسة (١١٩١) حول بيت يزيد بن الحكم:

والناس مبتنّيانٍ محمود البنايةِ أو ذميمٌ

: (ومعنى البيت أن أفعال عقلاء الناس لا تخلو من أن تكون مما يستحق به حمد أو ذم، فهم يبنون مبانيهم ويؤسسون مكاسبهم على أحد هذين الركنين، وذلك لأن الأفعال تابعة للأغراض، وغرض العاقل إليهما ينقسم) . فتأويل قوله هذا أن غرض العاقل ينتهي في قسمته أو يصير إليهما، أي إلى هذين الركنين. وأردف المرزوقي: (فانظر ماذا تجلب على نفسك ما تبغيه من فلكك وتدخره من كسبك) . وقال على هذا الغرار (١٣١٦) : (وإذا تأملت حوادث الدهر وجدتها لا تنقسم إلا إلى قسمته، لأنها لا تخلو أن تكون محبوبة أو مكروهة، أو واقعة أو منتظرة، أو مخوفة أو مرجوة) . وهذا قول ابن جني في سر الصناعة (١ / ٦٩) : (وللحروف انقسام آخر إلى الشدة والرخاوة وما بينهما) ، وقوله (١ / ٧١) : (وللحروف قسمة أخرى إلى الأصل والزيادة) . وقوله في الخصاص (٣ / ٦٧) : (وذلك كأن تقسم نحو مروان إلى ما يحتمل حاله من التمثيل له فتقول: لا يخلو من أن يكون فعلاً أو مفعلاً أو فعولاً) . ونحو ذلك قول صاحب سر الفصاحة (٢٤) : (وللحروف انقسام إلى الصحة والاعتلال والزيادة والسكون والحركة وغير ذلك) .

أقول: ومن هنا إطباق العلماء والنحاة والكتاب قديماً على هذه التعديّة. فقد جاء في مقدمة كتاب كليله ودمنة (وينبغي للنظر في هذا الكتاب أن يعلم أنه ينقسم إلى أربعة أغراض: أحدها ما قصد فيه إلى وضعه على ألسنة البهائم) . قال هذا لأن الكتاب في الأصل جملة

مسائل تُبحث وأغراض تُشرح وقال الجاحظ في بعض رسائله (الخاصة): (وقد تنقسم المودة إلى ثلاث منازل: منها ما يكون عن اهتزاز الأريحية وطبع الحرية..)، وقال صاحب الكليات أبو البقاء (٤١١): (لسان العرب ينقسم إلى ما لا يقاس... وإلى ما يطرد فيه القياس، وأن ما يجري فيه قياس مقرون بالسماع).
الأصل في تعدية (قسم) بعلى:

والأصل في استعمال (على) مع الفعل ها هنا، أن يكون (المقسوم) غير (المقسوم) عليه كما في قولك (قسمت الغنيمة على أربابها) أو (قسمت الصدقة على الضعفاء). فالغنيمة غير الأرباب والصدقة غير الضعفاء. ومن ذلك قول المرزوقي في مقدمة شرح الحماسة (وكان اللفظ مقسوماً على رتب المعاني، قد جعل الأخص للأخص، والأخص للأخص).

والأصل في أعمال (إلى) إن يكون (المقسوم إليه) هو (المقسوم) نفسه، كما في قولك (انقسم الناس إلى ثلاثة أصناف)، أي انتهوا في القسمة أو آلوا إلى هذه الأصناف. ولكن يصح أن تحلّ (على) محلّ (إلى) فتقول (قسمت كتابي على ثلاثة أبواب) أي فرقت ما فيه وجزأته ثلاثة أجزاء فجعلت كل جزء من الأجزاء في باب من الأبواب وخصصته به، كأن الباب غير الكتاب. ولا يصحّ أن تحلّ (إلى) محلّ (على) في مثل قولك (قسمت الميراث على الورثة) لأن فحواه أنك قسمت الميراث أنصبّة كعدد الورثين وجعلت لكل نصيبه، ولا يمكن أن تؤدي (إلى) هذا المؤدى لأنها مجرد الإشارة إلى ما آلت إليه القسمة من أجزاء، فاستعمال (على) هو المراد من قسمة الميراث دون (إلى) وهو ألصق بالمعنى وأوفى بالغرض.

وهكذا ما مرّ بك من قول الجاحظ (كنفس قُسمت على جسمين) فإن معناه (كنفس شُطرت بين جسمين) فكان لكل جسم من هذه النفس شطر ونصيب. وهذا موضع (على) لا موضع (إلى)، ولو قلت: (كنفس قُسمت إلى قسمين) لم يستقم المعنى الذي أردت.

متى تصح تعدية (قسم) بإلى، ومتى تصح بعلى:

كلما صح قولك (قسمت الشيء قسمين أو ثلاثة) وهو أصل التعبير، على حدّ ما جاء في الحديث (ستفترق أمتي ثلاثاً وسبعين فرقة)، جاز قولك (قسمته إلى قسمين أو ثلاثة) أو (قسمته على قسمين أو ثلاثة). وكلها ساغ أن تقول (قسمت الشيء بينهما، أو بين هذه الأشياء أو بين هؤلاء) كقول علي عليه السلام في نهج البلاغة (٢ / ١٨٥) (فقسم بينهم معايشهم) وهو أصل التعبير عن هذا المعنى، استقام قولك (قسمت الشيء عليهما أو على هذه الأشياء أو على هؤلاء) ولم يُغنِ قولك (قسمت الشيء إليهما أو إليها أو إليهم).
شواهد تبرز الغرض من تعدية الأفعال بإلى، كما عدّي (قسم):

من أمثلة ما عدّي بـ (إلى) لانتها الغاية، كما عدّي (قسم)، أي لانتها فاعل الفعل أو ما ينوب منابه إلى غاية، تعدية (سهل) وأبدل وقلب وتقلّب وانقلب وانفصل..). تقول (سهل الشيء إلى كذا) أي سهله فانتهى بالتسهيل إليه، و (أبدله إلى كذا) أي أبدله فانتهى بالإبدال إليه، كما كان (قسمه إلى كذا) بمعنى (قسمه فانتهى بالقسمة إلى كذا)..

قال صاحب المصباح في مقدمته (وإن وقعت الهمزة عيناً وانكسر ما قبلها جعلت مكان الياء لأنها - تسهل إليها - نحو البئر والذئب). وقال ابن جني (٢ / ٩): (وأبدل إلى الهمز حرفاً لاحظ في الهمز له، بضدّ ما يجب لأنه لو التقت همرتان عن وجوب صنعة للزم تغيير إحداهما)، وأردف (فكيف يقلب إلى الهمز قلباً ساذجاً عن غير صنعة ما لاحظ له من الهمز).

وقال ابن جني في سر صناعة الإعراب (٣ / ٢٣١): (قد قدمنا في كتابنا الخصائص صدرها صالحاً من - تقلب الأصل الواحد والمادة إلى صور مختلفة يخطمها - يريد ينتظمها ويقودها - كلها معنى واحد، ووسمناه باب الاشتقاق الأكبر).

وجاء في نهج البلاغة (٢ / ٥٨) وليكن من أبناء الآخرة فإنه منها قديم، واليها ينقلب). ولا ننس أن (انقلب) قد عدّي بإلى غير مرة، في أي الذكر الحكيم، حين جاء بمعنى (رجع).

وجاء في محاضرات الأدباء للراغب (٣ / ٢١١): (وكتب الصابئ عن عز الدولة إلى أبي تغلب، وقد نقل ابنته إليه: قد وجهت الوديعة، وإنما نقلت من وطن إلى سكن، ومن مغرس إلى مغرس. وهي مني انفصلت إليك وثمرة من جني قلبي حصلت لديك).

وهو جليّ بين.

القول في معنى (تعرض له)

مذهب جواد في استعمال (تعرض له) وحجته:

قطع الدكتور مصطفى جواد في كتابه (قل ولا تقل) أن قولك (تعرض له) يتم على رغبة الفاعل في الفعل، والمفعول إن وجد، فيمتنع على هذا أن تقول (تعرض فلان للتعذيب) أو نحو ذلك، إذ لا يستقيم أن يكون المتعرض راغباً في (التعذيب) أو ما يشاكله من معاناة ومقاساة، وأن صواب التعبير أن تقول (عُرِّض للتعذيب).

قال الأستاذ جواد: (وإن من الأغلاط ما ارتكبه أدباء كبراء كالدكتور طه حسين وعباس محمود العقاد وتابعهما عليه مقلدوهم غير عالمين بها لأنهما قدوتهم وموضع ثقتهما. فالفعل الشائع اليوم في أقوال الكتّاب: تعرض، وانحطاً في استعماله إنما ظهر في كتاب الأيام، فقي الصفحة.. منه قول الكاتب وكان ذكاؤه واضحاً وإتقانه للغة بيناً. وحسن تصرفه فيه لا يتعرض للشك.. وفي الصفحة.. قوله: وكان الأزهر قد تعرض لألوان مختلفة من النظام).

وقد استشهد بما جاء في المقاييس لأحمد بن فارس: (تعرض لي بما أكره..) والصحاح ومختاره: (وتعرض لفلان: تصدى له..) والمصباح: (وتعرض للمعروف وتعرضه يتعدى بنفسه وبالطرف إذا تصدى لذكره)، واللسان: (انطلق فلان يتعرض بجملة للسوق إذا عرضه على البيع.. والعرب تقول: عرض لي الشيء وأعرض وتعرض واعترض بمعنى واحد).

القول فيما أتى به جواد من نصوص وشواهد:

أقول ليس فيما بسط الأستاذ جواد من النصوص والشواهد ما يوجب أن يكون (المتعرض) راغباً فيما تعرض له، لكنه يكون طالباً له مبتغياً إياه، وقد يطلب المرء شيئاً ولا يرغب فيه. وإذا كان (تعرض له كتصدي) فالطلب والابتغاء شرط في التعرض. ومن هذا قولك (تعرضت لمعروفه) إذا طلبته. ولكنه قيل أيضاً (تعرض فلان للتلف) و (تعرض للخزي) و (تعرض للهلاك) كما ثبت اطراده عن الفصحاء فما وجهه؟.

أقول: (تعرض) كما قال ابن منظور ك (عَرَضَ واعترض). فالأصل ألاّ نتعرض للتلف أو تعرض له أو تعترضه، وإنما الوجه أن يتعرض لك فيبتغيك، أو يعرض لك أو يعترضك. فإذا قلت (تعرض للمكروه) أو (للتعذيب) فهو كما يبدو، على القلب، لا على الأصل، لأنه بمعنى تعرض لك المكروه أو التعذيب مجازاً، فأصبحت له عرضة وغرضاً. وقد اتفق بهذا أن يكون المتعرض مبتغياً في اللفظ، وهو المتبغى والهدف في المعنى، وأن يكون (تعرض له) ك (عُرِّض له). وحين بدأ للأستاذ جواد هذا ودلّ عليه نص صريح نكر النص وعاف الدليل، وقال (وقد تركت نصاً واحداً ورد في الصحاح ومختاره يخالف واقع اللغة، وإني ذاكره بعد إيراد شواهد واقع اللغة، أي استعمال تعرض في كتب الأدب وكتب التاريخ). أما نص الصحاح ومختاره فهو (وعرضت فلاناً لكذا فتعرض هو له) أي غدا هدفاً له.

وثمة نص آخر أتى به الأستاذ جواد، على أنه حجة له، وهو حجة عليه. قال ابن منظور: (والعرب تقول عرض لي الشيء وأعرض وتعرض واعترض بمعنى واحد).

فإذا كان (تعرض له) ك (أعرض له)، فما الذي يعنيه قولك، على المجاز، (أعرض فلان للمكروه)؟ إنه يعني أنه أبدى (عرضه) بالضم للمكروه فأمكنه منه، كأعور الشيء إذا أبدى عورته. فالمعرض أو المعور هو الذي أمكن آخر من عرضه بالضم أو عورته فغدا له هدفاً وغرضاً. ففي الأساس: (أعرض لك الصيد فأرمه، وهو معرض لك) وفيه (وقد أعور لك الصيد وأعورك: أمكنك) فغدا هدفاً لك. هذا إذا كان الشيء هو المعرض أو المعور، فإذا كان المرء كما مثلنا هو المعرض أو المعور غدا هو الغرض والهدف. فقولك؟ أعرض فلان للمكروه) معناه أمكن المكروه من نفسه وكذا المتعرض فقولك (تعرض فلان للتلف) مثلاً مؤداه أنه أمكن التلف من نفسه فغدا غرضاً له. وهذا ما عناه الكتّاب حين جرت أقلامهم به، ونطقت السنة الأئمة على منهاجه وطبعت على غراره.

أمثلة من كلام الفصحاء تشهد بصحة ما أنكروه جواد:

وهذه طائفة من أقوال أصحاب البيان وفصحاء القوم تشهد بأن ما ذكره الأستاذ جواد، على أنه مخالف لواقع اللغة، إنما هو من طرائق اللغة وأساليب، بل تقيم الدليل على سداد ما ذهبنا إليه وتنسخ عنه كل شك. فقد جاء في نهج البلاغة (٢ / ١٥١) : (فكم خصمك بنعمة، وتدارككم برحمة. أعورتكم له فستركم، وتعرضتم لأخذه فأمهلكم) . قال الشارح: (أعورتكم له أي ظهرت عوراتكم وعيوبكم، وتعرضتم لأخذه أي يأخذكم بالعقاب) . ففحواه إذاً: أبديتم عوراتكم فستركم وعرضتم أنفسكم لعقابه فأمهلكم) .

وفي كلية ودمنة: (إذا اجتمع عليه هذان الصنّفان فقد تعرّض للهلاك - باب الأسد وابن آوى) وفيه (والرجل الأرمد العين إذا استقبل بها الريح، تعرّض لأن تزداد رمداً - باب الملك والطائر) وقال أبو حيان التوحيدي في كتابه (أخلاق الوزيرين) : (والله، للخروج من الطارف والتليد أسهل من التعرّض لهذا القول والصبر عليه وقلة الاكتراث به / ٩٠) قال هذا، في البيهقي هجاء شاعرٍ هجاء مرّاً.

وقال المرزوقي في شرح الحماسة (٧٨٩) : (حتى كان يترك السفر واكتساب الأحدث بما يمتن فيه، ويتعرض من أجله للتلف) . قال فيه (٧٣٨) : (أما تخافون أن يحق عليكم العذاب إذا استهنتم بالوعيد.. وتعرضتم لسخط الله عز وجل، في تجاوز مأموره) . وقال (٨٠) : (وأما قتل، وهو بالحرّ أجدر من التعرض لما يُخزیه ويكسبه الذل) . وقال (٨١٦) : (وابتذاله النفس وتعرضه للحتف) ، والحتف: الهلاك.

وقال ابن جني في الخصائص (٤٧٠) : (وإنما وجب أن يرتب هذا العمل هذا الترتيب من قبل أنك لما كرهت الواو هنا لما تتعرض له من الكسرة والياء) ، وقال في المحتسب (١ / ١٧٩) : (والفضلة متعرضة للحذف والبذلة) . وقال فيه (١ / ٢٤٣) : (إن الفعلة واحدة من جنسها، والواحد معرض للتثنية والجمع) ، فأريت كيف جعل (متعرضة) من تعرض له. ك (معرضة) من عرض له، فأزلهما في المعنى منزلة واحدة. خلاصة القول في معنى (تعرض له) :

فاستبان بما تقدم أن (تعرض له) ك (عرض له) أو (أعرض له) ، من قولك عرضته لكذا فتعرض له، فيكون (تعرض) هذا من قبيل (تفعل) الذي يدل على المطاوعة نحو حدّرتَه فتحذرتَه ونهّته فتنبّه وعزّيته فتعزّى، وقد أنكروه الأستاذ جواد بلا بينه وأباه بلا سلطان. ويأتي (تعرض له) بهذا المعنى كلما ابتغاك الشيء فجعلك عرضاً له، نحو قولك (تركت السفر الطويل مخافة التعرض للمرض) . أما إذا ابتغيت الشيء وعزمت على طلبه كان (تعرض له) ك (تصدى له) . ويكون (تعرض) هذا من قبيل (تفعل) الذي يدل على تكلف الفاعل بإصرار كتعب وتقصّي وتحري، وذلك كقولك (ينبغي للمرء أن يتعرض لأسباب المرض فيعالجها ويحاول أن يتقيها) .

وليست المفارقة أن تأتي صيغة (تفعل) للتكلف حيناً والمطاوعة حيناً آخر، ولكن المفارقة أن يجتمع لفعل واحد بهذه الصيغة وهو (تعرض) ، التكلف والمطاوعة جميعاً. والذي عندي أن الأصل فيه التكلف وهو المعنى الغالب لتفعل. أما المطاوعة فقد كانت فرعاً عليه. فالأصل ألا تتعرض للتلف إذا عنيت به أنك أبديت عرضك له وأمكنته منه، وإنما الوجه أن يتعرض لك أن يبتغيك ويعرض لك ويعترضك، فإذا قلت (تعرضت للتلف) وأردت المعنى الأول فهو على القلب لا على الأصل. وشبيه بهذا ما مثل به المبرد للقلب من كلام العرب في كتابه (الكامل) وهو قولهم (المرأة تنوء بها عجيزتها) أي ثقّلها، وقولهم (وهي تنوء بعجيزتها) أي تنهض بها مثقلة. على أنه إذا كان الأصل ألاّ يبتغي المرء ما يتفق منه معاناة أو نصب أو يتعرض فيتصدى لما يجلب عليه العناء والشقاء، فقد يطلب المرء المشقة نفسها، بل يركب أكثاف الشدائد ليحقق بذلك غاية ويبلغ منية. فانظر إلى قول الجاحظ في كتاب الحيوان حول ما قاسى من نصب وعانى من صعد ولقي من برح في تأليف كتابه واستتمام فصوله، (لأنني كنت لا أفرغ فيه إلى تلفظ الأشعار وتبع الأمثال واستخراج الآي من القرآن، والحجج من الرواية، مع تفرّق هذه الأمور في الكتب، وتباعد ما بين الأشكال. فإن وجدت فيه خلا

من اضطراب لفظ ومن سوء تأليف.. فلا تتكرر بعد أن صورت عندك حالي التي ابتدأت عليها كتابي، ولولا ما أرجو من عون الله على إتمامه.. لما تعرضت لهذا المكره). . فليس التعرض ها هنا على معنى إبداء عرضه للمكره وتعرض صفحته له لتلقي أثره واحتمال بوائقه، وإنما هو على معنى التصدي والابتغاء.

وعندي أن من هذا القبيل قول زاهر التيمي:

للموت غير مُعَرِّد حَيَّاد

ومحشُّ حربٍ مُقَدِّمٍ متعرِّض

خوف الردى وقعاغع الإيعاد

كالليث لا يثنيه عن إقدامه

خوف المنية نجدة الأيجاد

مذلِّ بمهجته إذا ما كذبت

قال المرزوقي (٦٨٣) : (يريد أنه يقدم ولا يُججم ... هو في بأسه وإقدامه مثل الليث لا يصرفه عن الوجه الذي يؤمه، والأمر الذي يهيمه ما يستشعره الجبان من خوف الموت وقععة الوعيد) ، وأردف (وقوله: مذلِّ بمهجته، كأنه يطول تعرضه للشدائد ويدوم ابتذاله لما يجب صونه من كرائم النفس، فعل من ضجر بمهجته فاستقتل واستطاب الموت فتعجل. ويقال مذلِّ بسرّه: إذا باح به) . القول في تعدية (تعرض) هل يكون بـ (إلى) كما كان باللام؟

جاء في كتاب (تذكرة الكاتب) للأستاذ أسعد خليل داغر، رحمه الله: (ويعدون الفعل تعرض بإلى فيقولون - لم يفكروا أن يتعرضوا إلى أحد - وهو بهذا المعنى إنما يتعدى باللام تقول- تعرض له وطلبه) . فأنكر بذلك تعدية (تعرض) بإلى، وليس هذا صحيحاً. فإذا قلت (تعرض إلى فلان) فقد قصدت أن تعرضك إنما تناول فلاناً بطلبه وابتغائه. وإذا قلت (تعرض لفلان) فقد أردت أن تعرضك بالطلب والابتغاء إنما انتهى وصار إليه. فقد جاء في كتاب لطائف اللطف لأبي منصور النيسابوري الثعالبي المتوفى (٤٢٩ هـ) : (معن بن زائدة تعرض إليه رجل فقال: احملني أيها الأمير، فقال: أعطوه جملاً وفرساً وبغلاً وحملاً وجارية، وقال: لو علمت أن الله تعالى خلق مركوباً سوى ما ذكرناه لأمرنا لك به) . فقال (تعرض إليه رجل) وعدى الفعل بإلى خلافاً لما ذهب إليه الأستاذ داغر. ونحو من ذلك ما جاء في النهاية لابن الأثير: (وفي حديث الوليد بن يزيد عبد الملك: أفقر بعد مسلمة الصيد لمن رمى أي أمكن الصيد من فقاره لراميه. أراد أن عمه مسلمة كان كثير الغزويحي بيضة الإسلام ويتولى سداد الثغور، فلها مات اختل ذلك وأمكن الإسلام لمن يتعرض إليه، فقال: أفقرك الصيد، فارمه أي أمكنك من نفسه - مادة فقر) . القول في تعدية (أجاب) (أجاب)

ومما نحن على سمته تعدية (أجاب) ومصدره (الإجابة) واسم مصدره (الجواب) . ففي شرح مجمع الأمثال (يقال أجاب إجابة وجابة وجواباً وجيبة) . وتعدية الفعل في الأصل تكون بـ (عن) ، فاستعمال الفعل بـ (على) دون (عن) لحن إذا أريد بـ (على) ما يُراد بـ (عن) من الإجابة عن السؤال أو ما يقوم مقامه. لكن تصرف الفعل بـ (عن) لا يمنع تعديته بغيره من الحروف الجارة التي حُدَّت معانيها المطردة في الأمهات، إذا اتسعت لها معاني الفعل. فأنت تقول مثلاً (أجبت في الكتاب) على الظرفية، و (بالكتاب) على الاستعانة والظرفية أيضاً، و (أجبت عنه) على البدلية، و (على ورقة بيضاء) على الاستعلاء الحسي، و (أجبت لأمر مهم) على التعليل، و (أجبت عن الأسئلة من أولها إلى آخرها) على ابتداء الغاية وانتهائها.

وإذا أردت بالفعل أو مصدره أن يترتب على أمر من الأمور أو يُبنى عليه فعدولك بالتعدية إلى (على) سائغ مستقيم، كقولك (وإنما أجبتكم عن أسئلتكم، على ما جاء في كتابكم) أو (إنما جوابي عن أسئلتكم، على ما جاء في كتابكم) . وتحذف إن شئت (عن أسئلتكم) لظهور الغرض، استغناء بما في الكتاب من ترتب الجواب الذي يقتضي (على) إذا أردت أن ينصرف الذهن إلى هذا فتقول: وإنما أجبتكم، على ما جاء في كتابكم، و (إنما جوابي، على ما جاء فيه) فيكون كلامك صحيحاً، إذا اتويت فيه هذه الجهة.

فانظر إلى ما جاء في أمالي المرتضى (١ / ٤٩٠) : (فإن قيل كيف يجوز أن يقول: السجن أحب إلي مما يدعونني إليه يوسف / ٣٣، وهو لا يجب ما دعونه جملة... قلنا قد تستعمل هذه اللفظة في مثل هذا الموضع، وإن لم يكن في معناها اشتراك، على الحقيقة. وإنما يسوغ ذلك على أحد الوجهين دون الآخر، من حيث كان المخير بين الشئين لا يخير بينهما إلا وهما مرادان أو مما يصح أن يريدهما... والمجيب على هذا، متى قال كذا أحب إلي من كذا، كان مجيباً على ما يقتضيه موضوع التخيير، وإن لم يكن الأمران يشتركان في تناول محبته). فتقدير قوله (والمجيب على هذا متى قال...) والمجيب بناء على هذا متى قال، وقوله (كان مجيباً على ما يقتضيه..) كان مجيباً جواباً مترتباً على ما يقتضيه..

وقد جاء في الأشباه والنظائر (٣ / ٢٥٧) : (فتقول الجواب عليه من وجهين) أي الجواب المترتب عليه، إنما يكون من وجهين. وجاء في الخصاص لابن جني (٢ / ٢٦٦) : (ومن ذلك قولك في جواب من قال لك: الحسن أو الحسين أفضل، أم ابن الحنفية؟ الحسن، أو قولك الحسين، وهذا تطوع من المجيب بما لا يلزم.. ذلك أن جوابه على ظاهر سؤاله، أن يقول له: أحدهما. ألا ترى أنه لما قال له: الحسن أو الحسين أفضل أم ابن الحنفية، فكأنه قال أحدهما أفضل أم ابن الحنفية؟ فجوابه، على ظاهر سؤاله، أن يقول أحدهما). فما تعليل قوله (جوابه على ظاهر سؤاله) أقول أنه على تقدير جوابه المبني على ظاهر سؤاله. وقد أردف ابن جني: (ونظير قوله في الجواب على اللفظ..) أي في الجواب المحمول على اللفظ، و (على) في كل ذلك للاستعلاء مجازاً. تعدياً (أجاب) بعن وعلى ومعناه مع كل منهما:

ومن هنا كان الطعن على تعدياً (أجاب) بغير (عن) دون تدبر معناه وما هو عليه من تقدير الكلام، مجازفة في القول، وحكم لا تناط به ثقة ولا يُخلد إليه بيقين.

ونحو من ذلك قول الدكتور مصطفى جواد في كتابه (وهذا جواب على الكتاب. وذلك لأن المسموع عن العرب، والمذكور في كتب العربية: أجاب عن السؤال، لا أجاب عليه، ولأن معنى الفعل، أجاب، يستوجب استعمال - أجاب، يستوجب استعمال - عن - لإفادة الإزاحة والكشف والإبانة والقطع والخرق، ولا يصلح معه استعمال - على - التي هي للظرفية الاستعلائية. قال ابن مكرم الأنصاري: الإجابة رجع للكلام، تقول فيه: أجا به عن سؤاله، وقد أجاب إجابة وإجاباً وجواباً وجابة).

كما كان إطلاق القول في جواز استعمال (أجاب على) محل (أجاب عن) غير صحيح، وعلى نحو من هذا ما جاء به الأستاذ صبحي البصام فيما استدركه على كتاب (قل ولا تقل)، قال: (قلت يجوز أن تقول أجاب عن السؤال، وهو أصل، وأن تقول: أجاب على السؤال، وفي السؤال، وكلاهما فرع. وأنا باسط الكلام على ذلك ها هنا بعض البسط)، ثم أتى بشواهد من كلام البلغاء، فيها تعدياً (أجاب) بعن، وشواهد أخرى فيها تعديته بعلى، وذهب إلى أن (على) قد حلت فيها محل (عن) وأدت معناها، كما حلت (على) محل (عن) في قولك (رضي عليه) و (رحمى على القوس) و (ذهب علي) مما اعتاد النحاة أن يذكروه في الأمثلة التي أدت فيها (على) مؤدى (عن).

أقول المعنى المطرد لعلى هو الاستعلاء حساً نحو قوله تعالى؟ وعليها وعلى الفلك تحملون - المؤمنون / ٢٢؟ أو معنى نحو قوله تعالى؟ فضلنا بعضهم على بعض - البقرة / ٢٥٣؟. أما ما ذكره النحاة من المواضع التي فيها (على) محل (عن) فينبغي أن تقتصر على الأمثلة المحكية وما شابهها، ولو جاز استعمال (على) لكل المعاني المذكورة، في كل موضع، لصح قولك (نبت على فلان). بمعنى قولك نبت عنه، وهذا محال. في كل موضع، لصح قولك (نبت على فلان). بمعنى قولك نبت عنه، وهذا محال. فانظر إلى ما جاء في المغني لابن هشام (على أن البصريين ومن تابعهم يرون في الأماكن التي ادّعت فيها النيابة أن الحرف باق على معناه، وأن العامل ضمّن معنى عامل يتعدى بذلك الحرف لأن التجوز في الفعل أسهل منه في الحرف - ٢ / ١٧٣) وفي (الهمع) للإمام السيوطي (والبصريون قالوا لو كان لعلى هذه المعاني لوقعت موقع هذه الحروف فكنت تقول وليت عليه أنه عنه. وكتبت على القلم أي به، وجاء زيد على عمرو أي معه، والدرهم على الصندوق أي فيه، وأخذت على الكيس أي منه) وأردف: (وأولوا ما تقدم على الضمين ونحوه فضمن نبتلو معنى تقول، ورضي معنى عطف... واكألوا معنى حكموا في الكيل..). ذلك أن للفعل مع كل حروف وجهة خاصة قد تداني وجهته

مع حرف آخر، لكنها لا تطابقها ولا توقعها. وهذا ما أكده أبو نزار ملك النحاة حين قال: (إن الفعل يتعدى بعدة من حروف الجر على مقدار المعنى اللغوي المراد من وقوع الفعل، لأن هذه المعاني كامنة في الفعل وإنما يثيرها ويظهرها حروف الجر) وأردف (وذلك إذا قلت خرجت فأردت أن تبين ابتداء خروجك قلت خرجت من الدار، فإن أردت أن تبين أن خروجك مقارن لاستلائك قلت خرجت على الدابة، فإن أردت المجاوزة للمكان قلت خرجت عن الدار ...) فأتى لكل حرف بمعناه الذي خص به، وأوضح هذا صاحب الكليات فقال (الفعل المتعدي بالحروف المتعدية لا بد أن يكون له مع كل حرف معنى

زائد على معنى الحرف الآخر، وهذا بحسب اختلاف الحروف. فإن ظهر اختلاف الحرفين ظهر الفرق ..) وأردف (وإن تقارب معاني الأدوات عسر الفرق نحو قصدت إليه وله وهديت إلى كذا ولكذا، فالنحاة يجعلون أحد الحرفين بمعنى الآخر، أما فقهاء أهل العربية فلا يرتضون هذه الطريقة بل يجعلون للفعل معنى مع الحرف ومعنى مع غيره ..) . فقد يغنى قولك (أجاب على) عن قولك (أجاب عنه) حيناً لكن إغناء أحد الحرفين عن الآخر لا يعني البتة أنهما على معنى واحد، كما بسطنا الكلام عليه في أمثلتنا السابقة. وفي كتاب الفروق اللغوية لأبي هلال العسكري (قال المحققون من أهل العربية أن حروف الجر لا تتعاقب حتى قال ابن درستويه: في جواز تعاقبها أبطال حقيقة اللغة وإفساد الحكمة فيها والقول بخلاف ما يوجب العقل والقياس) .

بعض ما تعدى بعن وعلى ومعناه مع كل منهما:

تقول (سكت عن الكلام) إذا امتنعت منه و (سكت عن الأمر) إذا أغفلته وتجاوزت وتغاضيت عنه مجازاً، لكنك إذا قلت (سكت عليه) فقد أردت شيئاً آخر.

قال الشاعر:

تمام العمى طول السكوت على الجهل
ليس العمى طول السؤال وإنما

أقول قد ضُمِّن السكوت هنا معنى الصبر، وبينهما اشتراك في المعنى. فإذا قلت (سكت على الجهل) كان معناه: سكت عن الجهل صابراً عليه.

وتقول (نمت عنه) إذا نمت حقاً كما جاء في الحديث (تمام عن العجين) فإذا أردت المجاز فيه كان معناه غفلت عنه. ففي نهج البلاغة (١ / ٧٨) : (لا ينام عنكم وأنتم في غفلة ساهون) لكنك تقول (نمت عليه) كما جاء في نهج البلاغة (٣ / ٧٨) (ينام الرجل على الثكل ولا ينام على الحرب) . قال الرضي (ومعنى ذلك أنه يصبر على قتل الأولاد ولا يصبر على سلب الأموال) ، والحرب بالتحريك سلب الأموال.

وتقول (خرج عن القانون) إذا حاد عنه و (خرج على القانون) إذا تمرد عليه وتصدى لمخالفته، كقولك (خرج على السلطان أو الإمام أو الخليفة) .

وتقول (نبا عنه) إذا حاد ورجع و (نبا عليه) إذا اشتد عليه ولم ينقد، ذلك نحو ما جاء في نهج البلاغة (٣ / ١٠١) : (يرأف بالضعفاء وينبو على الأقوياء) .

وهكذا قولك (شرد عنه وعليه) و (نشر عنه وعليه) و (صبر عنه وعليه) .

وقصاري ما هناك أنه قد صح بما قدمنا أنه لا يميزك في اختيار الحرف لتصريف الفعل العودة إلى المعجمات لتقع على الحرف الذي خص به الفعل في معنى من المعاني، أو إلى كتب اللغة لتقف على المعاني المطردة لكل حرف، بل لا بد أن تحظى بنصيب من الدراية وتضرب بسهم من الفقه، بمطالعة كتب الأدب نثره وشعره وطول مدارستها، فلاشك في أنها ستطلعك على ما يطرفك في هذا الباب، وتسبق بك إلى الحكم على ما يفضي إليه الفعل من معنى مع كل حرف.

هذا بحث طريف إذا أنت طلبته حفزت الحاجة إلى أن تتقّب عنه في الأمّات من المظان، وتستعين بالصبر في كل ما تزاوله أو تراوده من أمره. وأول ما يلزمك أن تتقصّى القول فيه فتضم أطرافه وتجمع متفرّقه، فتوسع له في قلبك وتجعله منك على بال. ثمّ تتعهد هذا بنظرك فتتعرف قرابة ما بينه وبين شبيهه. فإذا فعلت ذلك كنت على جادة الطريق فتسنى لك كثير مما يسعفك في هذا المجال، وجم مما يغنيك في هذا الباب.

وأفضل ما يمكن أن نمهد به، لإيضاح ما جاء على مفعلة، وتعرّف وجوهه، أن نقسم الكلام فيه إلى مفعلة الفعل، ومفعلة الاسم. ونقصد بمفعلة الفعل كل ما جاء على هذه الصيغة متصلاً بالفعل كالمصدر واسم المكان. ونعني بمفعلة الاسم ما جاء على هذه الزنة، غير مبني على الفعل، كمفعلة الدالة على كثر الأعيان، ومفعلة التي يراد بها الاسم خاصة.

مفعلة الفعل: المصدر الميميعد المصدر الميمي من مفعلة الفعل المفتوحة العين، إذا لحقت به التاء. ذلك أن المصدر الميمي تفتح عينه أبداً ما لم يكن من المثال الواوي الصحيح اللام، الذي تحذف فاء مضارعه، فإنه تكسر عينه. فإذا لحقت به التاء كان كالموعظة والموهبة بكسر العين. فمن مفعلة المفتوحة العين: المسألة والمسرة والمودة والمحبة والمهمة من سأل وسرّ وودّ وحب وهمّ. ومنها المشاركة والمقالة والمخافة والمهابة والمساءة من شار وقال وخاف وهاب وساء. ومفعلة هذه متصلة بالفعل مبنية عليه. وربما أتت مكسورة العين على غير قياس كمغفرة ومحمدة ومعرفة ومقدرة ومعذرة ومرجعة ومرثية بياء مخففة، أو مضمومة العين كمكرمة ومأدبة، فيبني الكسر هاهنا على الشذوذ، كما يبني الضم على الندور. قال الشيخ أحمد الحملاوي في كتابه (شذا العرف في فن الصرف): (ويصاغ المصدر الميمي من الثلاثي، على وزن مفعّل بفتح العين وسكون الفاء نحو منصر ومضرب، ما لم يكن مثلاً صحيح اللام وتحذف فاءه في المضارع كوعد، فإنه يكون على زنة مفعّل بكسر العين كموعد وموضع. وشذ من الأول المرجع والمصير والمعرفة والمقدرة، والقياس فيها الفتح، وقد ورد الثلاثة الأولى بالكسر، والآخر مثلاً. فالشذوذ في حالتي الكسر والضم). وهو خلاصة ما جاء في المصباح مبسوطاً مفصلاً.

وقد قيل بندرة مفعلة بالضم، إذ ليس له مفعّل بغير تاء في الأصل. قال سيبويه في الكتاب (٢/ ٢٤٧): (وأما ما كان يفعل منه مضموماً فهو بمنزلة ما كان يفعل مفتوحاً ولم يبنوه على مثال يفعل لأنه ليس في الكلام مفعّل. فلما لم يكن إلى ذلك سبيل وكان مصيره إلى إحدى الحركتين ألزموه أحصهما، وذلك قولك قتل يقتل وهذا المقتل، وقالوا يقوم وهذا المقام، وقالوا أكره مقال الناس وملاهم. وقالوا الملامة والمقالة فأنتوا. وقالوا المدعاة والمأدبة إنما يريدون الدعاء إلى الطعام). وقال الجوهري في صحاحه (قال الكسائي: المكرم والمكرمة، قال ولم يحجّ على مفعّل للمذكر إلا حرفان نادران لا يقاس عليهما: مكرم ومعون. قال الفراء هو جمع لمكرمة ومعونة. وعندني أن مفعّل ليس من أبنية الكلام). وقال ابن جني في المحتسب (١/ ١٤٤): (وأما -إلى ميسرة - فغريب، ذلك أنه ليس في الأسماء شيء على مفعّل بغير تاء).

مفعلة الفعل: اسم المكان

ومن مفعلة الفعل اسم المكان إذا لحقت به التاء. والأصل في اسم المكان أن يكون على مفعّل بفتح الميم والعين، وسكون ما بينهما، إذا كان المضارع مضموم العين، أو مفتوحها، أو معتل اللام مطلقاً، كمنصر ومذهب ومرقي ومسقى ومرضى ومخاف وموقى، وعلى مفعّل بكسر العين إذا كانت عين مضارعة مكسورة، أو كان مثلاً مطلقاً في غير معتل اللام، كجلس ومبيع وموعد وميسر وموجل وقيل إن صحت الواو في المضارع، كوجل يوجل فهو من القياس الأول، كما أوجزه الحملاوي. وهكذا تكون مفعلة هاهنا بفتح العين أو بكسرها. وذلك كمشابة ومحارة ومدرسة ومدبغة ومصبغة ومزرعة بفتح العين من ثاب وحاد ودرس ودبغ وصبغ وزرع. وكتيبة ومضلة ومنزلة ومحلة بالكسر، من تاه وضلّ ونزل وحل. وربما جاء بالكسر ما كان قياسه الفتح إذ قالوا المظنة بالفتح على القياس، وبالكسر على غيره. كما جاء العكس فقالوا المضلة بالكسر على القياس، وبالفتح على غيره.

هذا وقد قاد كثرة ما جاء على مفعلة من أسماء المكان، قاد مجمع اللغة العربية بالقاهرة، إلى الأخذ بقياسه، إذ جاء في مجلة المجمع

(٢/١٨٨) : (بناء على ما رجعت إليه اللجنة من كتاب سيويه، وما ورد من الأمثلة التي بلغت ستة وعشرين ومائة، وما أقره المجمع من قياسية صيغة مفعلة للمكان الذي يكثر فيه الشيء، تجيز اللجنة قياس ما لم يرد عن العرب، على ما ورد من حقوق التاء باسم المكان من مصدر الفعل الثلاثي) .
مفعلة الاسم: مفعلة الأعيان

وأما مفعلة الاسم فهي مفعلة التي صيغت لكثرة الأعيان أو خصت بمسمى غير اسم المكان أو المصدر. فقد قالوا في مفعلة الأعيان مما جاء على ثلاثة أحرف: مأسدة ومسبعة للأرض التي تكثر فيها الأسود والسباع. كما قالوا معقرة من العقرب ومثعلة من الثعلب، لما زادت أحرفه على ثلاثة وهو ثلاثي الأصول. ومفعلة هذه لا تتصل بالفعل كما اتصلت مفعلة المصدر واسم المكان، وإنما تبنى على اسم عين كالأسد والسبع والعقرب والثعلب. وقالوا من ذلك مثورة من الثور، ومطارة من الطير، وملازة من اللوز، ومجازة من الجوز. وقد أقر مجمع اللغة العربية بالقاهرة قياس مفعلة للمكان الذي يكثر فيه الشيء، وجعل صوغه من أسماء الأعيان دون أسماء المعاني. فقد جاء في مجلة المجمع (٢/٣٥) : (تصاغ قياساً من أسماء الأعيان الثلاثية الأصول للمكان الذي تكثر فيه هذه الأعيان، سواء أكانت من الحيوان أم من النبات أم من الجماد) . ومما يسند هذا القياس قول الإمام مظهر الدين صاحب شرح المفصل المسمى المكمل ونصه (اعلم أنهم إذا أرادوا أن يذكروا كثرة حصول شيء بمكان وضعوا له مفعلة بفتح الميم والعين مع لزوم التاء إياها. وهذا قياس مطرد في كل اسم ثلاثي) . وكذا قول ابن سيده في المخصص (١٦/١٧٤) : (ومكان موعلة كثير الوعول، ومغدره كثير الغدر وهي الوعول المسنة، مطرد عند أبي الحسن) .

ومما يمكن حمله على إجازة القياس قول سيويه في الكتاب (٢/٢٤٩) : (هذا باب ما يكون مفعلة لازمة لها الهاء والفتحة، وذلك إذا أردت أن تكثر الشيء بالمكان، وذلك قولك أرض مسبعة ومأسدة ومذأبة. وليس في كل شيء يقال، إلا أن تقيس شيئاً وتعلم أن العرب لم تتكلم به) . قال الشيخ محمد الخضر حسين في كتابه القياس: (الظاهر من عبارة سيويه إجازة القياس على ما تكلم به العرب من هذه الصيغة) . وكلام الشيخ هو الوجه. فقد أشار سيويه بكلامه هذا إلى أن العرب لم تقل في كل شيء مفعلة للتعبير عن كثرته في المكان، إلا أن تقيس ما لم تتكلم به على ما تكلمت به، فتكون لك مفعلة في كل شيء. ولو أبي سيويه القياس في هذا لما قال (إلا أن تقيس) .

وإذا قالت العرب مما جاءت أحرفه على ثلاثة مأسدة ومسبعة فقد قالت مما زادت أحرفه على ثلاثة لكنه ثلاثي الأصول (مبطخة) للأرض التي يكثر فيها البطيخ. وعلى ذلك ما جاء في الكتاب (٢/٢٤٩) : (ومن قال ثعالة قال مثعلة، ومحياة ومفعاة: فيها أفاع وحيات، ومقثأة من القثاء) . قال الجوهري في صحاحه: (وأما قولهم أرض مثعلة فهو من ثعالة. ويجوز أيضاً أن يكون من ثعلب، كما قالوا معقرة لأرض كثيرة العقارب) .

فقولك مثعلة من ثعلب مبني على أن هذا ثلاثي الأصول، كذلك معقرة من عقرب. قال صاحب التاج: (أرض معقرة كأنه رد العقرب إلى ثلاثة أحرف، ثم بنى عليه) .

هذا وقد استعار العرب للمكان الذي يكثر فيه الشيء مما كان رباعي الأصول صيغة اسم الفاعل. فقد قال الرضي في شرح الشافية (١/١٨٨) : (ولم يأتوا بمثل هذا من الراعي فما فوقه نحو الضفدع والثعلب، بل استغنوا عنه بقولهم كثير الثعالب، أو تقول مكان مثعلب ومعقرب ومضفدع ومطحلب بكسر اللام الأولى على أنها اسم فاعل. قال ليبيد:

يُمن أحداً بلبني أو أجا:
مُضفدعات كلها مطحلبة

على أن سيويه قد أورد الصيغة على اسم المفعول، بفتح اللام. فقد جاء في الكتاب (٢/٢٤٩) : (ولم يجيئوا بنظير هذا -أي مفعلة- فيما جاوز ثلاثة أصول نحو الضفدع والثعلب، كراهية أن يثقل عليهم، ولأنهم قد استغنوا بأن يقولوا كثيرة الثعالب ونحو ذلك وإنما اختصوا بها بنات الثلاثة لخفتها. ولو قلت من بنات الأربعة على قولك مأسدة لقلت: مثعلبة، لأن ما جاوز الثلاثة يكون نظير المفعول

منه بمنزلة المفعول، وقالوا: أرض مُثَعَبَةٌ ومُعَقَّرَةٌ) .
 هذا وأكثر نصوص المعاجم على كسر اللام، كما جاء في الصحاح والمصباح. قال الجوهري: (وأرض مثعبة بكسر اللام ذات ثعالب)
 . وقال الفيومي (وأرض معقربة اسم فاعل، ذات عقارب، كما يُقال مثعبة ومضفدعة ونحو ذلك) .
 أما صاحب القاموس فقد قال (وأرض مثعلة: كثيرتها) . وقال (وأرض معقربة ومعقرة: كثيرتها) قال الشيخ محمد الخضر حسين
 عضو المجمع القاهري في مجلة المجمع (٢/٥٣) : (وذكرهما صاحب القاموس ولم يقيدهما بفتح أو كسر فاحتمل كلامه الروايتين) .
 والصحيح أن صاحب القاموس قد عنى الكسر دون الفتح. إذ جاء عقب قوله (وأرض معقربة ومعقرة كثيرتها) ، قوله: (والمعقرب
 بفتح الراء المعوج المعطوف) . فدل هذا أنه أراد بما سبق ذكره الكسر. قال صاحب التاج في شرح ما جاء في القاموس (والمعقرب
 بفتح الراء.. ولا يخفى أن هذا الضبط الأخير يقيده ويفيد أن الذي سبق بكسر الراء كما هو عادته في كثير من عباراته) .
 هذا وأردف الشيخ الخضر كلامه فقال (ورجح الدماميني في شرح التسهيل رواية سيوييه فقال: ينبغي أن يقرأ بالفتح، فإن سيوييه
 أثبت من غيره، وإن كان أبو زيد أستاذه قد حكى الكسر) . أقول لا بُدَّ من الأخذ بالروايتين الكسر والفتح، على كل حال.

المُعَلَّةُ
 أسمى الأب أنستاس ماري الكرمل (دائرة المعارف) بـ (المعلمة) على صيغة المفعلة فأخذ عليه الدكتور مصطفى جواد في كتابه (المباحث
 اللغوية في العراق) أن المعلمة من الصيغ التي تدل على المكان الذي يكثر فيه الشيء.. ومفعلة هذه اشتقتها العرب للأشياء الجماد وأشباهها،
 لا للمعنويات والمجردات، وأنها للمخلوقات دون المصنوعات فرد الأب الكرمل أن المعلمة قد تكون بكسر الميم كـ (معلمة) ، فقال
 الدكتور جواد: (المقلبة للأقلام مادية، وكسر الميم من المعلمة، ذكرنا فيه أنه مخالف لروح اللغة العربية أيضاً، لأن اسم الآلة للماديات
 أيضاً) . ثم قال: (وكان عليه أن يستشهد بالمظنة فهي أقرب إلى المعنويات، لكنها لم تستعمل قديماً لغير الماديات. قال الجوهري في
 الصحاح: ومظنة الشيء أي موضعه ومألفه الذي يظن كونه فيه، والجمع المظان أهـ. فهم قد اشتقوا المظنة من فعل معنوي، ولكنهم
 استعملوها للأشياء المادية على الأصل. أما دائرة المعارف فهي عندي الاسم الصحيح) . فما صواب المسألة؟

المسألة عندي أن المفعلة بفتح العين التي جعلها العرب لأسماء العين دون أسماء المعاني، هي المفعلة التي صيغت للموضع الذي يكثر فيه
 الشيء الذي هو اسم عين. أما المفعلة التي هي اسم مكان قد لحقت به التاء، بفتح العين أو كسرهما، فلا مانع البتة أن تكون للمعاني،
 لأنها اسم مكان للحدث أيأ كان. فالمعلمة بفتح الميم واللام اسم مكان صيغ من مصدر الفعل. وقد لحقت به التاء كالمدرسة. قال
 صاحب المصباح (ودرست العلم درساً من باب قتل ودراسة قرأته، والمدرسة بفتح الميم موضع الدرس) . فالمعلمة قياساً موضع العلم
 أو وعاءه كالمدرسة موضع الدرس. وقد بنيت على علم كما بنيت المدرسة على درس. والمظنة نفسها اسم مكان لحقت به التاء أيضاً
 وليست هي مفعلة المكان الذي يكثر فيه الشيء أو مفعلة الأعيان. لذلك صحَّ أن تكون للمعنى. ويؤيد كونها كذلك كلام الجوهري
 الذي استشهد به الناقد. وإذا كان الجوهري قد أورد المظنة بكسر الظاء ومن حقها الفتح لأنها اسم مكان من ظن يظن كنصر ينصر،
 فذلك أنها قد أتت هنا على غير قياس كما أتى المسكن والمطلع بالكسر، والفتح الذي هو القياس جاز فيها جميعاً. قال الزمخشري في
 المفصل (وقد يدخل على بعضها-أي أسماء المكان- تاء التأنيث كالمزلة والمظنة) . فقال ابن يعيش في شرحه (وقد أنثوا هذه الأسماء
 كأنهم أرادوا البقعة فقالوا المزلة لموضع الزلل، وكسروه لأن المضارع منه مكسور. وقالوا المظنة لموضع الظن ومألفه، وهو مفتوح لأن
 من ظن يظن بالضم) وقال ابن الأثير في النهاية حول حديث (طلبت الدنيا من مظان حلالها) : (المظان جمع مظنة بكسر الظاء، وهي
 موضع الشيء، مفعلة من الظن بمعنى العلم. وكان القياس فيه فتح الظاء، وإنما كسرت لأجل الهاء.. أي التاء، من أسماء المكان،
 اتفق فيه الكسر ولو كان قياسه الفتح. وقد يتفق فيه الفتح وقياسه الكسر. فالمزلة بالكسر اسم مكان من زل يزل زللاً، وقد جاء فيه
 الفتح أيضاً. والمضلة اسم مكان من ضل يضل
 ضلالاً، وقد جاء بالكسر لمناسبة المضارع، وصحَّ فيه الفتح أيضاً.

أما قول الدكتور جواد: (إنهم اشتقوا المظنة من فعل معنوي ولكنهم استعملوها للأشياء المادية على الأصل) فغريب. ذلك أنه استظهر بقول الجوهري (مظنة الشيء موضعه ومألفه الذي يُظن كونه فيه، والجمع المظان) . وليس في كلام الجوهري ما يشير إلى أن المظنة قد حُصت بما هو مادي محسوس. فانظر إلى ما رواه الجوهري من قول النابغة:

فإن يك عامر قد قال جهلاً فإن مظنة الجهل الشباب

إذ جعل الشاعر الشباب موضعاً لما يغلب فيه الجهل. والجهل اسم معنى لا اسم ذات. وقال الزمخشري في الأساس: (وهو مظنة للخبير، وهو من مظانه) . والخير اسم معنى لا ذات أيضاً. وقد مرَّ بك ما جاء في الحديث (طلبت الدنيا من مظان حلالها) ، وليس الحلال اسم ذات.

والخلاصة أن الفارق بين مفعلة التي يبني على اسم العين، ويدل على مكان كثرته، وهو بفتح العين أبداً، وبين مفعلة التي يبني على المصدر أو فعله، ويدل على مكان الحدث، وهو بالفتح أو بالكسر. ولا يمنع مفعلة التي يدل على مكان الحدث أن يتضمن تكرار وقوع الحدث أو المبالغة فيه. قال صاحب الكليات (٤١١) : (وقد تدخل على بعض أسماء المكان تاء التأنيث، إما للمبالغة أو لإرادة البقعة. وذلك مقصور على السماع، نحو المظنة والمقبرة) .

مفعلة الاسم: مفعلة اسم المصدر

ويدخل في مفعلة الاسم ما لم يجر على الفعل من المصادر، وهو ما أسماه اسم المصدر، ومن ذلك (المشورة) من الإشارة، و (المثوبة) من الثواب، فقد جاء في اللسان (وقال الليث: المشورة مفعلة اشتق من الإشارة ويقال مشورة) ومشورة هذه بضم الشين وسكون الواو، ومشورة الأولى بإسكان الشين وفتح الواو. وقال صاحب المصباح: (واستشرته راجعته لأرى رأيه فيه فأشار عليّ بكذا: أراني ما عنده فيه المصلحة، فكانت إشارة حسنة، والاسم المشورة وفيها لغتان: سكون الشيء وفتح الواو: والثانية بضم الشين وسكون الواو، وزان معونة) . وإذا كان بعض الأئمة قد ذهب إلى أن المشورة من شور الدابة أو شور العسل، فإنهم لم يقصدوا إلى أنه مصدر ل (شرت العسل أشوره شوراً ومشاركة) .

وقد ذكر صاحب المصباح (والاسم المشورة وفيها لغتان) ، ثم أردف: (وهي من أشار الدابة إذا عرضها في المشوار. ويقال من شرت العسل، وشبه حسن النصيحة بشرب العسل) . أقول لو كان المشورة مصدر شار لقليل (شار العسل شوراً ومشاركة ومشورة) . قال صاحب المفردات (والمشورة استخراج الرأي بمراجعة البعض إلى البعض من قولهم شرت العسل أي اتخذته من موضعه واستخرجته منه) . فإذا كان المصدر من حيث لفظه، هو الجاري على فعله كالأفعال من أفعال، والتفعيل من فعل، والانفعال من انفعال، فإن اسم المصدر يخالفه في عدم جريانه على الفعل الذي يجري عليه المصدر.

هذا وقد فرق الشيخ ظاهر خير الله الشويري في رسالته (المفعلة) بين المشورة بضم الشين والمشورة بإسكانها، فجعل الأول اسماً، والثاني من مبالغة المصدر. وحقبة الأمر أن كلا اللفظين اسم مصدر، وقد جاء بمعنى، فالمشورة بالضم مفعلة بضم العين، وقد نقلت حركتها إلى ما قبلها بالإعلال، أما المشورة بإسكان الشين فهي مفعلة بفتح العين، وقد جاء بالتصحيح ولم يعل، وسنبين علة عدم التصحيح فيه. أما المثوبة فهي اسم مصدر كالثواب. قال ابن الأثير في النهاية (يقال أثابه يثيبه إثابة، والاسم الثواب) . وقال الجوهري: (والثواب جزاء الطاعة وكذلك المثوبة) . وقد جاءت بضم الثاء وإسكان الواو على مفعلة بضم العين في الأصل، كما جاء بإسكان الثاء وفتح الواو على مفعلة بفتح العين. ففي التنزيل (المثوبة من عند الله خير لو كانوا يعلمون) (البقرة/ ١٠٤) . قال الإمام البيضاوي (وقرئ المثوبة بإسكان الثاء كمشورة) . هذا وقد تنزل المشورة أو المثوبة منزلة المصدر حيناً، لكنهما اسمان للمصدر لعدم جريانهما على الفعل، وهو ما يعيننا في هذا المقام.

مفعلة الاسم: اسم الموضع واسم الأداة

ومما جاء من مفعلة الاسم، ما سمي به الموضع أو الأداة، ولم يبن على الفعل.

فقد جاء (المفياة) وليس هو مصدراً، ولا اسم مكان، وإنما هو اسم لموضع التفيؤ كما ذكر الرضي، إذ قال في شرح الشافية (١/١٨٣)

: (والمشركة والمفياة، من ذوات الزوائد، إذ هما موضعان للتشريق والتفويض). وقال في موضع آخر (وكذا المشركة اسم موضع خاص، لا لكل موضع يتشريق فيه من الأرض، وكذا المقناة والمفياة). وقد أتت المفياة بضم الياء، كما أتت بالفتح، على ما حكاه الأزهري عن الليث، فيما أورده ابن منظور في اللسان، وكذلك المقناة.

وجاء (المضربة) بفتح الراء وكسرها لآلة الضرب وأداته على غير قياس. قالوا إنها جعلت اسماً لهذا المسمى، ولم يذهب بها مذهب الفعل. قال سيوييه في الكتاب (٢/ ٢٤٨): (مضربة السيف جعلوه اسماً للحديدة. وبعض العرب يقول مضربة كما يقول مقبرة ومشربة، فالكسر من مضربة كالضم من مقبرة. وقال الرضي في شرح الشافية: (والظاهر هو أن مضربة السيف آلة الضرب، لا موضعه، غيرت عمّا هو قياس بناء الآلة، لكونها غير مذهب بها مذهب الفعل).
مفعلة الاسم: مفعلة السبب

يلحق بمفعلة الاسم مفعلة السبب، وهي المفعلة الدالة على إفادة السبب أو الباعث على الأمر أو الداعي إليه. وقد جاء في الحديث: [الولد مجبنة مبخلة]. قال صاحب النهاية: (وهو مفعلة من البخل ومظنة له، أي يحمل أبويه على البخل ويدعوها إليه فيبخلان بالمال لأجله). وجاء في كتاب النوادر لأبي مسحل الأعرابي (٣٦٤): (من أقوال العرب: الولد مجبنة مبخلة ومحزنة). وفي المخصص لابن سيده (١٦/١٧٤): (أبو عبيد في الحديث: الولد مجبنة مجهولة مبخلة). فما الحكم في مجبنة ومبخلة ومجتهلة ومحزنة؟ أتعتمد مصادر قد أتت على مفعلة؟ أقول الحق أنها مفعلة السبب، وليست مفعلة المصادر. ذلك أنك لو أنزلت المصادر منزلتها في الحديث فقلت: الولد جبن وبخل وحزن، أفكان هذا يغني مغناه ويؤدي مؤداه، وأنت تقصد به ما يبينه من أن الولد يحمل على الجبن والبخل والحزن، ويدعو إليها ويبعث عليها، وليس هو الحزن والبخل والجبن؟ فالمبخلة من (البخل) لا من (بخل). فانظر إلى ما جاء في خزنة الأدب للبغدادي (١/٣٣٦): (ومخبثة بفتح الميم من الخبث. يقال خبث الشيء خبثاً من باب قرب، خلاف طاب. والاسم الخبثاءة. ومفعلة صيغة سبب الفعل، والحامل عليه، والداعي إليه، كقوله: [الولد مجبنة مبخلة]، أي سبب يجعل والده جباناً، لم يشهد الحروب، ليربيه. ويجعله بخيلاً يجمع المال ويتركه لولده من بعده. ومثله كثير في العربية. ولم يتكلم التصريف على هذه الصيغة. قال الخطيب التبريزي في شرح المعلقات: يقال طعام مطيبة للنفس، ومخبثة لها، وشراب مبولّة).

جدوى التفريق بين مفعلة الفعل ومفعلة الاسم
رب معترض يقول: وما جدوى القول أن هذه مفعلة الفعل لأنها اتصلت به وبنيت عليه، وإن هذه مفعلة الاسم لأنها جاءت على خلاف ذلك. أقول إن القسمة تفيد في إيضاح دلالة المفعلة من جهة، كما تفيد في الحكم بوجود إعلال ما جاء منها معتل العين أو جواز تصحيحه.

ذلك أن العلماء قد اشترطوا للإعلال في أمثاله، موازنة الفعل. واعتدوا (مفعلاً) بالفتح من هذا القبيل، لأنه على وزن (يفعل). وكذلك (مُفعل) بضم الميم فهو على وزن (يفعل). ولهذا قالوا المقام والمقام بفتح الميم وضمها، بالإعلال. وأصلها المقوم بفتح الميم والواو، والمقوم بضم الميم وفتح الواو. وقد أعلاً بنقل حركة المعتل إلى الساكن الصحيح قبله، وقلبه حرفاً يجانس هذه الحركة. ونظير ذلك (المقامة والمقامة) بفتح الميم الأولى وضمها.

وأما المفعل بفتح الميم وكسر العين، فقد أعلّ كما أعلّ (يفعل) بكسر العين، كقولك المسير والمعيشة، وكذلك المفعل بضم العين كيف فعل بضمها، وهكذا.

على أنهم لم يروا مفعلاً بكسر الميم وفتح العين موازناً للفعل، لأن أصله مفعال، وهذا غير موازن للفعل. لذلك قالوا مخيط بكسر الميم وفتح الياء ومخياط بكسر الميم، بالتصحيح فيهما. وكذلك لو لحقت بهما التاء. وانظر إلى ما قاله سيوييه في الكتاب (٢/٣٦٤): (وتجري مفعل بفتح الميم والعين مجرى بفعل فيهما، فتعتل كما اعتل فعلهما الذي هو على مثالهما. كما قالوا مخافة فأجروها مجرى يخاف ويهاب.. وذلك قولهم مقام ومقال ومثابة ومنارة.. وكذلك مفعل بفتح الميم وكسر العين، يجري مجرى يفعل بكسر العين. وذلك قولك المبيض والمسير. وكذلك قولك مفعلة بفتح الميم وضم العين، وذلك المعونة والمشورة والمثوبة. يدلك على أنها ليست بمفعولة أن

المصدر لا يكون مفعولة وأما مفعلة بفتح الميم وضم العين من بنات الياء فإنما يجيء على مثال مفعلة بكسر العين.. فمعيشة يصلح أن تكون مفعلة بضم العين ومفعلة بكسرها. وأما مفعلة بضم الميم وفتح العين فهو على يفعل بضم الياء وفتح العين، وذلك قولهم مقام ومباع بضم الميم فيهما..).

وقد خرج عن الأصل فلم يعل كثير من الألفاظ على هذه الزنة. قال الرضي في شرح الشافية (٣/١٠٤) : (وقد شدّ مما وجب إعلاله قياساً: المشورة والمصيصة، بفتح الميم وحرف العلة فيهما وسكون ما بينهما، وقولهم الفكاهة مقودة، بفتح الميم والواو وسكون القاف، إلى الأذى). فهل ثمة تفسير لما حمل على الشذوذ في هذا الباب؟
المفعلة وإعلال عينها

قال المبرد فيما حكاه الرضي في شرح الشافية (٣/١٠٥) : (المزيد فيه الموازن للفعل إنما يعل إذا أفاد معنى الفعل كالمقام بفتح الميم فإنه موضع يقام فيه، وكذا المقام بضم الميم، موضع يفعل فيه الإقامة). فالمبرد قد أضاف إلى شرط موازنة الفعل في وجوب الإعلال، أن يتصل (مفعلة) بالفعل وليشتق منه ويفيد معناه. فقد اعتد الرضي (مدين ومريم) شاذين لأنهما لم يُعلا، واعتدهما المبرد على القياس لأنهما لم يتصلا بالفعل فيشتقا منه ويفيدا معناه. قال الأستاذ أحمد الحلاوي في (شذا العرف في فن الصرف) : (وأما مدين ومريم فشاذان، والقياس مدان ومرام، وعند المبرد لا شذوذ لأنه يشترط في مفعلة أن يكون من الأسماء المتصلة بالأفعال). وسترى أن ما حمله الرضي على الشذوذ ك (المشورة والمصيصة والمقودة) بإسكان الشين والصاد والقاف، ليس من الألفاظ المتصلة بالأفعال، ولذا كان فيها التصحيح وقد أشار الرضي نفسه إلى شرط الاتصال بالفعل هذا فقال في شرح الشافية (١/١٧٠) : (والأسماء المتصلة بالأفعال تابعة لها في الإعلال). فكل ما اتصل من (مفعلة) بالفعل كالمصدر واسم المكان فأفاد معناه وجب فيه الإعلال، كما وجب في فعله، وكل ما لم يبين على الفعل ليؤدي معناه لم يجب فيه الإعلال فجاز فيه التصحيح. ولكن ما مفعلة التي لا تتصل بالفعل فيجوز فيها التصحيح؟
المفعلة وتصحيح عينها

يجوز تصحيح العين في مفعلة المعتلة العين إذا كانت مفعلة الأعيان التي تدل على كثرة الشيء في المكان، ومفعلة الاسم التي خصت بمسمى فلم تجر على فعل، ومفعلة السبب الدالة على إفادة السبب أو الباعث على الأمر أو الداعي إليه. فإذا كان شرط وجوب الإعلال فيما اعتلت عينه من مفعلة أن يتصل بالفعل ويبنى عليه كالمصدر واسم المكان واسم الزمان ليعلّ إعلاله، فإن ما كان من مفعلة على خلاف ذلك كمفعلة الأعيان ومفعلة الاسم ومفعلة السبب، لم يجب فيه الإعلال لفوات شرطه، فجاز فيه التصحيح.
مفعلة الأعيان بين التصحيح والإعلال

تبين بالاستقراء أن ما جاء معتل العين من (مفعلة) الأعيان، قد أعلّ حيناً وصحح حيناً آخر. فقد قالوا مما أعلوه (متانة ومخانة ومتانة) للمكان الذي يكثر فيه التين والخوخ والتوت. وقالوا مما صححوه (مشورة) بفتح الواو للمكان الذي يكثر فيه الثور. وهم لم يتجنّبوا اللبس فيما أوردوه فعلاً، فقد حكوا (مجازة) للمكان الذي يكثر فيه الجوز، والمجازة اسم مكان لحقت به التاء من (جاز) أيضاً. وكان ما أعل من مفعلة الأعيان كان على توهم أنه اسم مكان متصل بالفعل. قال صاحب اللسان: (وأرض ملازة فيها أشجار اللوز) و (أرض مجازة فيها أشجار الجوز)، ونظيره كثير.

وقد استبعد الشيخ ظاهر خير الله الشويري صاحب رسالة (المفعلة) المتانة للأرض التي يكثر فيها التين، وجعل الصواب (المتينة) بفتح الياء، على التصحيح قال (وقول بعضهم في المتينة متانة ذهول). أقول قد حكمت الأمهات المتانة كما حكمت الملازة والمجازة، ولا يجوز حمل ذلك كله على الذهول. ويؤيد ما ذهبنا إليه أنه إذا كان الاتصال بالفعل شرطاً لوجوب الإعلال، فإن فواته في مثل المتانة والملازة والمجازة يتيح التصحيح ولا يمنع الإعلال، وقد رأيت أن الاستقراء يشهد بهذا ويدعمه.

هذا ولا شك أن الأليق والأجدر بمفعلة الأعيان هذه إذا اعتلت بها العين أن تصحح لتدل على أصل مبنها فتقول (ملوزة ومجوزة ومتينة) بإسكان اللام والجيم والتاء، للمكان الذي يكثر فيها اللوز والجوز والتين، كما قالوا (مشورة) للمكان الذي يكثر فيه الثور، وهو

أنهى للبس وأدل على الأصل . فلو قيل (أرض مفعلة) بالإعلال أشكال المقصود منه . فإذا قلت أرض مفعلة بإسكان الفاء أو أرض مفعلة بإسكان الفاء أيضاً، على التصحيح علمت أن الأول من القول، والثاني من الفيل، دون لبس .
مفعلة السبب والتصحيح

وقد جاء من مفعلة السبب (مقودة ومبولة ومنومة ومطيبة) بإسكان القاف والباء والنون والطاء وفتح ما بعدها، فكانت على التصحيح .
وعلة ذلك أنها لم تن على الأفعال، فقد قصد بها ما يبعث على (القول والبول والنوم والطيب) فهي مشتقة من هذه، لا من الفعل .
ولكن هل جاء من مفعلة السبب ما أعلت عينه؟

أقول جاء مقودة في قولهم (الفكاهة مقودة إلى الأذى) فكانت على التصحيح لأنها مفعلة السبب، فإذا أعلت أصبحت (مقادة) .
وجاء (منومة) في قولهم (كثرة الأكل منومة) فكانت على التصحيح لأنها مفعلة السبب . فإذا أعلت أصبحت (منامة) . والمنامة في الأصل اسم مكان لحقت به التاء، ثم استعير لثوب النوم . قال الجوهري في الصحاح (المنامة ثوب ينام فيه، وهو القטיפفة . وربما سماها الدكان منامة) . وفي حديث علي عليه السلام: (دخل رسول الله (وأنا على المنامة) قال صاحب النهاية (هي هاهنا الدكان التي ينام عليها . وفي غير هذا القטיפفة، والميم الأولى زائدة) . فالمنامة إذن للموضع الذي ينام فيه أو عليه، أو جعلت للثوب الذي ينام فيه وقياس اسم المكان أن يعل إعلال الفعل لأنه مبني عليه . فالمثية للمكان الذي يتاه فيه، والمخارة للمكان الذي يحار فيه، والمخاضة للذي يخاض فيه، وقد جاءت على الإعلال جميعاً، خلافاً لمفعلة السبب . ومن ثم كان الأصل في هذه التصحيح دون الإعلال .
مفعلة الاسم والتصحيح

ومما جاء على مفعلة بالتصحيح: المفيأة، وليس هو مصدرراً ولا اسم مكان، وإنما هو اسم خاص لموضع التفيؤ، كما ذكر الرضي . فقد قال في شرح الشافية (١/١٨٣) : (والمشرقة والمقيأة من ذوات الزوائد، إذ هما موضعان للتشرق والتفيؤ فيشذان عن هذا الوجه أيضاً . ولهذا لم تعل المفيأة، أو لأنه لم يذهب بها مذهب الفعل كما يجيء) . وقال في موضع آخر: (وكذا المشرقة اسم موضع خاص، لا لكل موضع يتشرق فيه من الأرض . وكذا المقناة والمقيأة) . وختم كلامه في هذا الباب فقال: (لكن كل ما ثبت اختصاصه ببعض الأشياء، دون بعض، وخروجه عن طريقة الفعل، فهو العذر في خروجه عن القياس، كما ذكرنا) . وفي الإصحاح لابن السكيت أن المشرقة بفتح الراد وضمها وأضاف الفراء الكسر، وأن المقناة بفتح النون وضمها كالمقيأة . أقول وكذا الحكم فيما قال الرضي بشذوذه لأنه جاء على التصحيح، فالعذر فيه أنه ليس على طريقة الفعل ليعل إعلاله . قال الرضي في شرح الشافية (٣/١٠٤) : (وقد شدّ مما وجب إعلاله قياساً، المشورة والمصيصة بفتح الميم، وقولهم الفكاهة مقودة إلى الأذى) . ف (المشورة) بإسكان الشين اسم وليست مصدرراً، وكذلك (المثوبة) بإسكان التاء، وهما اسمان لم يجريا على الفعل . وقد جاء في شرح درة الغواص لشهاب الدين الخفاجي (قال ابن بري أصل مثوبة بفتح فضم، مثوبة بفتح فسكون فضم، على وزن مفعلة بضم العين، وقد قرأ بها مجاهد . وضم الشين والتاء فيهما -أي في المشورة والمثوبة- هو القياس . وقد حكى أهل اللغة فيهما الإسكان أيضاً تنبيهاً على أصله قولان أحدهما على وزن مفعولة وأصلها مثووبة . وهو من المصادر التي جاءت على وزن مفعول . والثاني أنها مفعلة بضم الواو، نقلت ضمتها لما قبلها . ويقال مثوبة بسكون التاء وفتح الواو، وكان من حقها الإعلال وأن يقال مثابة كمقامة، إلا أنهم صححوها كما صححو الإعلال . وقيل مثوبة كمشورة) .
وخلاصة الأمر أن الحريري صاحب درة الغواص أنكر المشورة بإسكان الشين وفتح الواو والراء، فجاء رد الخفاجي فأثبت المشورة بفتح الواو والمشورة بإسكانها، والمثوبة بفتح الواو والمثوبة بإسكانها . وقد اعتد ابن بري أن الأصل فيهما هو مفعلة بضم العين أي مثوبة ومشورة بإسكان التاء والشين وضم الواو، فاستنقل الضم على الواو ونقل إلى ما قبل وأسكنت الواو . فضم التاء والشين هو القياس، وإسكانها هو الشذوذ . على أن المثوبة المضمومة التاء ووزنها مفعلة بضم العين، خرجت على زنة أخرى هي مفعولة وقيل إنها بهذا التخریج مصدر وقد أنكره سيبويه كما رأيت . وأكثر الأئمة أنها اسم على مفعلة بضم العين، أما مثوبة بإسكان التاء وفتح الواو، وقد جاءت على التصحيح ولم تعل، فإنها اسم لا محالة .
المفعلة بين الإعلال والتصحيح

تبين مما تقدم جميعاً أن الأصل في مفعلة المعتلة العين هو الإعلال، كمشورة ومثوبة بضم الشين والثاء فيهما، على مفعلة بضم العين، أو مثابة ومشاركة بفتحهما، على مفعلة بفتح العين. وقد أعلّ الأول بنقل حركة الواو إلى ما قبلها، وأعلّ الثاني بنقل حركة الواو ثم قلبها ألفاً لتجانس الفتح قبلها.

أما ما أتوا به من مفعلة بفتح العين على غير الإعلال كمشورة ومثوبة بإسكان الشين والثاء فيهما فقد خرجوا به عن بابه، ونهبوا بذلك على أصله. وهذا الذي أبقوه على التصحيح تنبيهاً على أصله هو ما لم يتصل بالفعل كالمشورة والمثوبة بإسكان الشين والثاء والمطيبة والمبولة والمقودة بإسكان الطاء والباء والقاف، وهي من مفعلة السبب، وكالمثورة بإسكان الثاء من الثور، وهي من مفعلة الأعيان، كالمفياة من مفعلة الاسم. أما ما جرى من مفعلة على الفعل كالمصادر وأسماء المكان والزمان فلا بد فيها من الإعلال.

العدول بمفعلة عن الإعلال إلى التصحيح

قلنا إن العدول بمفعلة المعتلة العين من الإعلال إلى التصحيح مرده إلى بناء مفعلة. فإذا بنيت على اسم جاز فيها التصحيح، وإذا بنيت على فعل فلا مناص فيها من الإعلال.

وذهب الشيخ ظاهر خير الله الشويري في (رسالة المفعلة) إلى أن المشورة بإسكان الشين قد أتت على التصحيح (دفعاً للالتباس بالمشاركة)، وأنها مصدر أريد به المبالغة. أقول لو كانت المشورة بإسكان الشين مصدراً لوجب فيها الإعلال لا محالة لاتصالها بالفعل. ولم أر من نص على أنها مصدر البتة. وهم لم يراعوا في مسألة الإعلال بمفعلة الامتناع عن اللبس. فقد أوردوا المجازة للمكان الذي يكثر فيه الجوز بالإعلال كالملازمة للمكان الذي يكثر فيه اللوز، ولم يخشوا اللبس بين المجازة هذه والمجازة اسم المكان من جاز، وقد لحقت به الثاء. قال الزمخشري (وأرض مجازة كثيرة الجوز)، وقال في موضع آخر وهو مجاز القوم ومجازتهم وعبرنا مجازة النهر، وهي الجسر بل هذه هي المشاركة التي مثل بها الشيخ ظاهر الشويري. فالمشاركة هي الأرض التي تُجتنى أي تُزرع، فهي اسم مكان لحقت به الثاء، والمشاركة مصدر من قولك شرت العسل شوراً ومشاراً ومشاركة إذا اجتنبته. فقد جاء (المشاركة) اسم المكان والمصدر بالإعلال على القياس، ولم يصححوا واحداً منهما لمنع اللبس بينهما. ومن ثم كان الأصل في مفعلة المعتلة العين أن تعلق. وقد أوجبوا ذلك فيما اتصل منها بالفعل كالمصدر واسم المكان والزمان، ولم يوجبوه فيما لم يتصل منها بالفعل كالمشورة والمثوبة والمطيبة والمقودة والمنومة بإسكان الفاء فيها، وفتح ما بعدها، وقد جاءت مصححة. فالمثوبة بإسكان الثاء مصححة لبنائها على اسم. فإذا أعلت كانت (المثابة) والمثابة اسم مكان لحقت به الثاء فهو من ثاب إذا رجع. قال صاحب المصباح (وثاب يثوب ثوباً وثؤوباً إذا رجع. وقد قيل للمكان الذي يرجع إليه الناس مثابة) وقال صاحب النهاية (المثابات جمع مثابة، وهي المنزل لأن أهله يثوبون إليه: يرجعون. ومنه قوله تعالى: (وإذا جعلنا البيت مثابة للناس) أي مرجعاً ومجمعاً (أما المثوبة بضم الثاء فقد أتت بالإعلال أيضاً لكنها على مفعلة بضم العين.

المصييدة بإسكان الصاد وفتح الياء

جاء في الصحاح (المصيد والمصييدة) بكسر فسكون ففتح، فيكون على مفعول ومفعلة بكسر الميم وفتح العين. وما كان على هذه الزنة فقياسه التصحيح. وقد جاء (المصييدة) بفتح فكسر كالمعيشة، وهو على الإعلال البتة لأنه على مفعلة بكسر العين. وأما المصييدة بإسكان الصاد وفتح الياء فقد جاءت على التصحيح كما ذكر الرضي، ولكن ما سر تصحيحها خلافاً للأصل؟ المصييدة بإسكان الصاد وفتح الياء ليست موضعاً. لأن الموضع يصاغ من صاد يصيد على مفعول بكسر العين فيكون المصيد بكسر الصاد. وهو ليس من المصادر أيضاً لأن المصدر منه على مفعول بفتح العين أي المصدر بالإعلال. قال ابن السكيت في إصلاح المنطق (٢٤٧): (وإذا كان الفعل من ذوات الثلاثة من نحو كال يكل وأشباهه فإن الاسم منه - أي اسم المكان أو الزمان - مكسور، والمصدر مفتوح. ومن ذلك مال يميل وميلاً وممالاً، يذهب بالكسر إلى الأسماء وبالفتح إلى المصدر. ولو فتحتهما جميعاً أو كسرتهما في المصدر والاسم لجاز. تقول العرب المعاش والمعيش والمعاب والمعيب والمسار والمسير).

فالمصييدة بإسكان الصاد وفتح الياء ليست مصدراً، ولو كانت كذلك لأعلت كالمعاش والمعاب والمسار على الأصل فما هي إذا؟ قال صاحب اللسان: (المصييدة بفتح فكسر، والمصييدة بكسر فسكون ففتح، والمصييدة بفتح فسكون ففتح، كلة: التي يصاد بها. وهي

من نبات اليباء المعتلة، وجمعها مصيد) فتبين بهذا أن المصيدة بإسكان الصاد وفتح اليباء، اسم جعل لما يصاد به، وجاء المصيد بإسكان الصاد وفتح اليباء أيضاً بالتذكير، وقد صيغ على التصحيح ولم يجرى على الفعل. ولو جرى على الفعل واشتقا اشتقاق اسم الآلة لكانا على المصيدة والمصيد بكسر فسكون ففتح، فجاء على التصحيح أيضاً، لأن زنة اسم الآلة لا تعلق. فسر التصحيح في المصيدة بفتح فسكون بناؤها على الاسم وعدم جريانها على الفعل. ولو أعلت لقليل المصادة.

وإذا كان المصيدة بفتح اليباء قد أتت شاذة من حيث خروجها عن الإعلال، وقد قال الرضي بشذوذها، فإنها مقيسة لفوات ما يوجب الإعلال وهو الاتصال بالفعل. ما عدل به عن الإعلال عامة

نحا الشيخ ظاهر خير الله إلى ما نحونا إليه عامة، ولو تبين ما خلص إليه وما اعتمدناه. وهو لم يعول على ما قاله الأئمة في هذا الباب أو يستظهر بما نصوا عليه. قال الشيخ في رسالته: (جاء ماء مسودة، والمأيمية والمشيجة والمضيعة دون إعلال. وذلك لأن المشتقات الجوفاء ما كان منها مبنياً من فعل على المعنى المصدرى يعلّ بحسب القواعد. وما كان منها مبنياً من اسم غير مصدر لإفادة معنى آخر مع إفادة المصدر لا يعل. ولذلك يعلّ أراحه يريحه، واستجابه يستجيبه، لأنهما من الراحة والإجابة، ولا يعلّ أروح اللحم مثلاً يروح، واستجوبه يستجوبه لأنهما من الرائحة والجواب. ومن ثم لم يعلّ المسودة لأنها مبنية من السواد بضم السين وهو داء للغنم. والمأيمية من الأيم، والمشيجة من الشيخ، والمضيعة بفتح اليباء من الضيعة بفتح فسكون، وأما من الضياع فهي مضيعة بفتح فكسر. يقال تركه بدار مضيعة بفتح فكسر، وأصلها مضيعة بكسر اليباء فأعلت بالنقل. ومن ثم إذا بنيت المفعلة من الثوم والبول والنيل والتين، يقال فيها: مثومة ومفولة ومثيلة ومثينة، بفتح فسكون، وفول بعضهم متانة عن عدم تحقيق). وإن لنا في شرح ما قاله الشيخ والتعليق عليه ما يلي: الأول: إن شرط الاتصال بالفعل في (مفعلة) إنما جعل لما يجب فيه الإعلال، فإذا تخلف هذا الشرط، جاز التصحيح ولم يجب، كما بينا فيما تقدم نصاً وشاهداً. فما سُمع من مفعلة المعتلة العين بالإعلال ك (متانة ومتانة ومجازة وملازة) ، وهي من التين والتوت والجوز واللوز، يتقبل ويعمل به، ولو كان المختار هو التصحيح.

الثاني: إن (المأيمية) بفتح فسكون ففتح، من مفعلة السبب. ففي الأساس (الحرب مأيمية ميمية) أي تؤول بالنساء إلى أن يصبحن أيامي، والأولاد يتامى. وقد أشار الشيخ إلى هذا في موضع آخر. وفي المخصص لابن سيده (١٦/١٧٤) : (أبو عبيد: في الحديث الولد مجبنة مجهولة مبخلّة. والحرب مأيمية وميمية) أي يقتل فيها الرجال فتثيم النساء، ويثيم الأولاد.

الثالث: جاء في القاموس والصحاح أن المشيجة بإسكان الشين من جموع الشيخ. وفي المصباح (والمشيخة اسم جمع للشيخ وجمعها مشايخ) . وقد ورد في الأساس والقاموس بالإعلال بكسر الشين، وبالتصحيح بإسكانها. فالمشيخة بفتح اليباء مفعلة جاءت على التصحيح فما سرّ تصحيحها؟

قال الشيخ في موضع آخر (وقد استفيد من صنيع القاموس أنه يصح في المشيجة اعتباران: كونها من مفعلة السبب، أي الفعل أو الصفة التي توصل إلى الشيخية، فتكون بفتح العين، وكونها من مفعلة التأثر والانفعال كما يجيء فتكون بكسر العين) . فهو قد علل تصحيح المشيجة المفتوحة اليباء بأنها مفعلة السبب. أقول لو صحّ هذا لقليل مثلاً (المصائب مشيجة) أي تؤول بصاحبها إلى الشيخوخة، كما قيل (كثرة الأكل منومة) بفتح الواو، أي تؤول بالأكل إلى النوم وتحمل عليه. ولم يسمع المشيجة بهذا المعنى. وإنما قيل (هم مشيجة) أي شيوخ فأين هذا المعنى من ذلك. فعلة تصحيح المشيجة بفتح اليباء أنها اسم لم يبن على فعل كمصدر أو اسم مكان، وكل اسم على هذا جاز فيه التصحيح.

أما تخرّيج قولهم (هم مشيجة) وليست مشيجة من الجموع في الأصل، فقد يكون (هم أهل مشيجة) والحذف هاهنا مجاز. فالمشيخة اسم من الشيخوخة. وأما قولهم (هم ميمية) والميمية كما مر مفعلة للسبب، فيمكن أن يكون مجازاً أيضاً، لذكر السبب وهو الميمية وإرادة المسبب، بفتح الباء المشددة الأولى، وهو (الأيام) ، كما في قولك: رعينا غيثاً: أي نباتاً سببه الغيث.

الرابع: قول الشيخ: (ولا يُعلُّ أروح اللحم يُروحُ، واستجوبه يستوجه، لأنهما من الراحة والإجابة) ، لا يمكن أن يجري على إطلاقه. وعندني أن كل ما صحح فقد أريد به الدلالة على اسم يتصل به. فاسودت المرأة بمعنى ولدت غلاماً أسود لوحظ فيه سواد الولد فاتصل به، وأخوصت النخلة من الخوص بضم الخاء وهو ورق النخل، وأشوكت النخلة من الشرك، وأحول الغلام إذا أتى عليه الحول بفتح الحاء، وأعوه القوم بفتح الواو إذا أصابت ما شيتهم عاهة، وأغيمت السماء بفتح الياء إذا غشيها الغيم، وأغيل فلان ولده بفتح الياء من الغيل بفتح الغين. على أنه قيل أعاه بالإعلال بمعنى أعوه، وأغام بمعنى أغيم وأغال بمعنى أغيل وأساد بمعنى أسود.

الخامس: ماء مسودة بفتح فسكون ففتح هو مفعلة للسبب، أي يؤول بصاحبه إلى السواد بضم السين، والسواد اسم الداء. والكلام في هذا واضح. أما المضیعة بإسكان الضاد وفتح الياء فقد جعلها الشيخ من الضیعة، على حين جعل المضیعة بكسر الضاد وسكون الياء من الضیاع. ومذهبه في هذا غريب. ذلك أن الضیعة والضیاع سنان فني اللسان (والضیعة في الأصل المرة من الضیاع، والضیعة والضیاع: الإهمال) . والضاد فيها جميعاً بالفتح. وفي اللسان أيضاً (ضاع الشيء ضيعة وضياعاً) . فما الفرق إذاً بين (المضیعة) بكسر الضاد، و (المضیعة) بإسكان الضاد وفتح الياء؟ الذي عليه الأمهات أن المضیعة بالكسر مفعلة من الضیاع؟ أي أنها اسم منه. ولذا قيل (هو بدار مضیعة) بكسر الضاد أي بدار ضیاع، كما ذكر التاج وقد اعتقد الأستاذ عبد الرحمن تاج، عضو مجمع اللغة العربية بالقاهرة (المضیعة) بكسر الضاد اسم مكان لحقت به التاء، كما جاء في مجلة المجمع القاهري للدورة الثالثة والثلاثين. وعندني أن قولهم (بدار مضیعة) بكسر الضاد. يمنع أن يكون مضیعة هذه اسم مكان. وقد فسّر التاج (دار مضیعة) ب (دار ضیاع) وقال صاحب النهاية (مضیعة: مفعلة من الضیاع وقد قيل تركهم بيعة بفتح الضاد، ومضیعة: بكسر الضاد) كما أورده المرزوقي في شرح الحماسة (٧٥) . فيكون الباء للظرفية المجازية، والضیعة اسم معنى كالضیاع، وقد عطف المضیعة بكسر الضاد عليها فلم يبق في المضیعة هذه محل لاسم مكان. أما المضیعة بإسكان الضاد وفتح الياء، فهو مفعلة للسبب، كما يتبين من قولهم (بلدكم منساة العلم ومضیعة العالم) على ما جاء في الأساس. ومعناه أن بلدكم يؤول بالعلم إلى النسيان، وبالعلم إلى الضیاع، وهو يدعو إلى ذلك ويبعث عليه فيكون سبباً له.

على أنه جاء في التاج (ويقال هو بدار مضیعة كمعيشة، وعليه اقتصر الجوهري، ومضیعة مثل مهلكة، أي بدار ضیاع، مفعلة من الضیاع، وهو الإطراح والهوان) . ويدل هذا أن من الأئمة من جعل (المضیعة) بكسر الضاد و (المضیعة) بإسكانها، سواء فعطف الأخيرة على الأولى، خلافاً للجوهري، فقد جاء في اللسان (وتركهم بضيعة ومضیعة بكسر الضاد، ومضیعة بإسكان الضاد) . والأرجح عندي أن (المضیعة) بإسكان الضاد مفعلة للسبب. وإذا كان قد جاء عطفها على المضیعة بكسر الضاد في حكاية، فإنه لم يبيح في حكاية الجوهري، والجوهري كما يقول ابن بري: أنحى اللغويين. وليس يمتنع على كل حال أن تأتي (المضیعة) بالإسكان على حالين في الأصل. فقد جاء (المأدبة) بفتح الدال بمعنى الطعام أو الدعوة، لكنه فسّر في حديث (أن القرآن مأدبة الله ففعلوها مأدبته ما استطعتم) بأنها مفعلة من الأدب. قال المرتضى في أماليه (١/٧٥٤) : (وقال غيره: المأدبة بفتح الدال مفعلة من الأدب، ومعناه أن الله تعالى أنزل القرآن أدباً للخلق وتقويماً لهم) . أي أنه أنزل القرآن من أجل تأديبهم وتقويمهم. وفي الكامل للبرد (٢/٧٣) إشارة إلى جواز هذا التخريج إذ قال (وكلاهما في العربية جائز) .

مجمع اللغة العربية القاهري ومفعلة

ومما يجدر بنا ذكره والتنبيه عليه أن مجمع اللغة العربية القاهري، قد أقر قياس مفعلة الأعيان، ولم يكشف عن رأيه في معتل العين منها، هل يجري فيه الإعلال، كما يجري فيما اتصل بالفعل من مصدر أو اسم مكان أو زمان. وقد تنبه لهذا الأستاذ عباس حسن عضو المجمع فقال: المجمع لم يبين رأيه في ذلك فكان قراره:

(القاعدة في صوغ مفعلة مما وسطه حرف علة، هي الإعلال فيقال في مثل توت، وخوخ وتين: متاة ومخاخة ومتانة. لكن وردت ألفاظ كثيرة بالتصحيح لا الإعلال مثل مثوبة ومشورة ومصيدة ومبولة، بفتح الواو وإسكان ما قبلها. ويرى النحاة أن الاحتفاظ بالأصل يلجأ إليه أحياناً. ولا شك أن بقاء الكلمة من غير إعلال أبين في الدلالة على المعنى. والإعلال في هذا الباب غير مستحكم.

وقد نقل عن أبي زيد النحوي إجازة التصحيح في أفعل واستفعل.. وإذا أُجيز التصحيح في الأفعال، فالإجازة في الأسماء مقبولة، لأن الأسماء في هذا الباب محمولة على الأفعال). وأنت ترى أنك إذا حاولت الاعتماد على هذا القرار المتردد فأتاك الانتهاء منه إلى يقين. فكلّ جائز، ولا تمييز بين مفعلة وأخرى. قال الأستاذ عباس حسن: (وإني ألحظ في هذا القرار غموضاً وتعارضاً يتطلب التجلية والتوفيق. والقرار ينص على أن القاعدة هي الإعلال، لكنه يعود بعد ذلك فيقول: وردت ألفاظ كثيرة في اللغة بالتصحيح لا بالإعلال، فما مراد الكثرة؟ وما المراد من قول التقرير إذا أُجيز التصحيح في الأفعال، فالإجازة في الأسماء مقبولة: فهل اطرده التصحيح في الأفعال حتى يحمل عليه الأسماء فيه..). وينتهي الأستاذ حسن إلى القول: (ويدور بخلدني أن القرار لو اقتصر على سرد القاعدة التي جاءت في صدره وزاد عليها إباحة التصحيح في حالة واحدة، وهي أن يخفى معنى الكلمة بالإعلال أو يلتبس بغيره. ولا نجاة من الخفاء واللبس، إلا بالتصحيح. لو فعل هذا لكان سليماً من الغموض، بعيداً من التعارض، مسليماً بعض المذاهب اللغوية) فما الرأي في هذا كله؟

أقول لا وجه لما جاء في قرار المجمع من إطلاق إجازة التصحيح في كل ما اعتلت عينه من مفعلة، وكسر قاعدة انتظمت صياغة ما لا يحصى من الألفاظ بالإعلال. بل لا وجه لاعتماد قول من أباح التصحيح في أفعل واستفعل، وإغفال ما يضبط صوغ ما لا يعد ولا يحصى من الأفعال. ولو أُجيز إفساد قاعدة بما شدد عنها لأبطلت القواعد جميعاً. ولم يعدل الأئمة عن الإعلال إلى التصحيح، إلا علوه فكان ذلك إرساء للأصل وتوكيداً للقاعدة. فانظر إلى ما جاء في كتاب التصريف لابن جني: (وما صحّ من ذلك لأنه في معنى ما تجب صحته قولهم عور وحول، صحّ لأنه في معنى أعور وأحول. وكذلك صيد البعير يصح لأنه في معنى أصيد. وكذلك اعتنوا واعتوروا واهتوشوا واجتوروا، لأنه في معنى ما لا بد من صحته لسكون ما قبله، وهو تعاونوا وتعاوروا وتهاوشوا وتجاوروا، فجعل التصحيح أمانة للمعنى).

وعندي أن ما جاء فيه التصحيح قد أتوا به كذلك لأمر اتنوه. ذلك أن كل ما صحح قد أريد به الدلالة على اسم يتصل به، كما رأيت. فقد جاء التصحيح مثلاً فيما يبني من استفعل على الاسم خاصة كاستتيتت الشاة واستنوق الجمل واستفيل. قال الرضي (وأبو زيد جوز التصحيح في باب الأفعال والاستفعال مطلقاً قياساً، إذا لم يكن لهما فعل ثلاثي). كما جاء التصحيح في استفعل وأفعل إذا أريد بهما الاسم لتأكيد معناه، كاستحوذ من الحوذ أو الاحوذا، واستصوب من الصوب أو الصواب واستجوب من الجواب.. ونظير ذلك أغيل من الغيل، وأغيم من الغيم، وأعوه من العاهة، وأقول من القول، وأخوص وأشوك. وجاء في كتاب الصرف للإمام بدر الدين محمود بن أحمد العيني المتوفى (٨٥٥ هـ): (وقوله لا يعل مثل ما أقوله لأنه تعجب، وهو شبه الأسماء في عدم تصرفه، يعني لا يتصرف لفظ التعجب إلى المضارع والأمر والنهي، فلها شبه الاسم صححت واوه وياؤه، كما صححت واو دلو وياء ظي. ولا يعل أيضاً قولك أغيلت المرأة إذا أرضعت ولدها في حال حملها، واستحوذ أي استولى وغلب، وكذلك استصوب، أي وجد الشيء صواباً، واستروح أي وجد الراحة والراحة، وأطيب أي جعلت الشيء طيباً، وذلك حتى يدللن على الأصل..).

أما تعليق إجازة التصحيح على خوف اللبس، كما ذهب إليه الأستاذ عباس حسن، فلا مسأخ لقبوله على إطلاقه، بلا حد ولا ضابط، في كل مفعلة. والرأي عندي أن يكون الأصل عامة هو الإعلال في كل ما بني من مفعلة على الفعل، إذا كان معتل العين، كمصدر أو اسم مكان أو زمان، كما قرر النحاة، ودل عليه الاستقراء. وأن يجاز التصحيح فيما جاء على خلافه غير متصل بالفعل، لأن الإعلال ليس شرطاً فيه، كما رأيت. ثم يوجب التصحيح في هذا وحده، كلما خيف اللبس، وفي هذا بيان.

اتسعت في المصدر ودلالته وجمعه، أقوال النحاة، وتشعبت في ذلك مذاهبهم، فدعت الضرورة في قليل من كلام النحاة، إلى النظر والتدبير، وفي كثير منه إلى التبيين والإيضاح.

قال صاحب المصباح، في (قصد) حول ما اشترطه النحاة لجمع المصدر: وبعض الفقهاء جمع القصد على قصود، وقال النحاة المصدر المؤكد لا يثنى ولا يجمع لأنه جنس، والجنس يدل بلفظه على ما دل عليه الجمع. فإن كان المصدر عدداً كالضربات أو نوعاً كالعلوم والأعمال، جاز ذلك لأنها وحدات وأنواع جمعت، فتقول ضربت ضربين، وعملت علمين، فيثنى لاختلاف النوعين، لأن ضرباً يخالف ضرباً في كثيره وقلته، وعلماً يخالف علماً، في معلومة ومتعلقه كعلم الفقه وعلم النحو. كما تقول عندي تمر، لذا اختلفت الأنواع.. وكذلك الظن يجمع على ظنون لاختلاف أنواعه، لأن ظناً يكون خيراً وظناً يكون شراً.

وقال ابن جني في صدد اعتلاله لاختيار سيبويه لفظ (الكلم) على (الكلام) في قوله (هذا باب ما الكلم من العربية) ، قال ابن جني في الخصائص (١ / ٢٣) : (وذلك أن الكلام اسم من كلم بمنزلة السلام من سلم، وهما بمعنى التكليم والتسليم، وهما المصدران الجاريان على كلم وسلم. فلها كان الكلام مصدرًا يصلح لما يصلح له الجنس، ولا يختص بالعدد دون غيره، عدل عنه إلى الكلم الذي هو جمع كلمة، بمنزلة سلمة وسلم.. ذلك أنه أراد تفسير ثلاثة أشياء مخصوصة، وهي الاسم والفعل والحرف، فجاء بما يخص الجمع وهو الكلم، وترك ما لا يخص وهو الكلام. فأما قول مزاحم العقيلي.. الكلام الطرائف، فوصفه بالجمع، فإنما ذلك وصف على المعنى) . وقال (١ / ٢٥) : (وهذا طريق المصدر لما كان جنساً لفعله، ألا ترى أنه إذا قام قومة واحدة فقد كان منه قيام، وإذا قام قومتين فقد كان منه قيام، وإذا قام مائة قومة فقد كان منه قيام. فالكلام إذاً إنما هو جنس للجمل التوام مفردا ومثناها ومجموعها. كما أن القيام جنس للقومات مفردا ومثناها ومجموعها. فنظير القومة الواحدة من القيام، الجملة الواحدة من الكلام، وهذا جلي) هذا وقد سمي سيبويه (المصدر) فعلاً وحدثاً.

فما وجه الرأي في هذا كله؟

أقول المصدر جنس لفعله كما ذكر ابن جني، فهو يدل إذاً على الحدث من حيث تعلقه بفاعله، ولكن على وجه العموم والإبهام. فإذا صح هذا فالمصدر لا يثنى ولا يجمع، لأنه يتناول الجنس والجنس يدل على القليل والكثير فحسب، بل لدلالته على الحدث المتعلق بفاعله من حيث هو حدث أيضاً، قال صاحب الكليات (٣٢٥) : (وعدم ثنيتيه وجمعه، أي المصدر، لا لكونه اسم جنس، بل لكونه دالاً على الماهية، من حيث هي هي، وإلا كان الأصل في اسم الجنس ألا يثنى ولا يجمع، ولم يقل به أحد) ! أقول ليس الأمر على ما ذكره أبو البقاء الكفوي، ذلك أن الأصل اسم الجنس ألا يجمع لأنه يدل على القليل والكثير، لكنه إذا جمع فقد عدل بدلالته هذه. فالتمراسم جنس، فإذا جمعت على (تمر) فذلك لاختلاف أنواعه، وبذلك يكون قد جذب من الجنس ودلالته العامة وشموله، إلى النوع ودلالته المحددة وخصوصه، فأمكن جمعه قال صاحب المصباح (لأن الجنس لا يجمع في الحقيقة، وإنما تجمع أصنافه. والجمع يكون في الأعيان كالزبدان، وفي أسماء الجنس إذا اختلفت أنواعها كالأرطاب والأعشاب والألبان واللحوم، وفي المعاني المختلفة كالعلوم والظنون) . فالمصدر إذاً حدٌ بما ذكرناه فلا سبيل إلى جمعه البتة سماعاً أو قياساً، لكنه إذا عدل به عما وضع له، كأن يخرج به عن دلالته الجنسية، أو حدثه المتعلق بالفاعل، جاز جمعه في الأصل، قياساً على الأسماء عامة. وسترى أن كل ما جمعه من المصادر وتألوا له بالسمع واختلاف الأنواع، هو من قبيل ما خرجوا به عن جنسه أو حدثه العام الصادر عن الفاعل. فليس جمعه إذاً على الشذوذ أو الندرة كما ذهب بعضهم، وإنما لما زال عنه عارض المنع من الجمع عاد له حكمه الذي يقتضيه حال الأسماء في الأصل.

فكلام الأئمة مثلاً على أن مصدر الوحدة ومصدر الهئية يثنان ويجمعان. وأنت إذا قلت (جلت جولة) و (مشيت مشية الفزع) لم تر في (الجولة والمشية) ما يدل على جنس الفعل عامة بعد أن حد بالوحدة أو خص بالهئية، ولو دل على الحدث. فلا شذوذ على هذا في اطراد جمعهما. قال ابن جني (فنظير القومة الواحدة من القيام، الجملة الواحدة من الكلام، وهذا جلي) .

وكلام الأئمة على أن (العقول والألباب والحلوم والعلوم والظنون) مصادر قد جمعت لاختلاف الأنواع. وهي على التحقيق أسماء

ليس لها من مصدريتها إلا اللفظ. ذلك أنه قال عدل بها عما للمصدر من دلالة على جنس الفعل وحدثه المتعلق بالفاعل. قال صاحب المصباح (ثم أطلق العقل الذي هو مصدر على الحجا واللب). وقال صاحب المفردات (والعقل يقال للقوة المتهيئة لقبول العلم). وقال ابن القوطية: (ولب لباً ولبابة: عقل). فدل هذا على أن (اللب) في الأصل مصدر. وقال صاحب المفردات (اللب العقل الخالص من الشوائب، سمي بذلك لكونه خالص ما في الإنسان من معانيه كاللباب واللب من الشيء). فدل هذا على أن (اللب) قد حيد به عن مصدريته إلى مجرد الاسمية.

وقال ابن القوطية: (حلمُ حلماء عَقَل). وقال ابن منظور (الحلم بالكسر الأناة والعقل وجمعه أحلام وحلوم). وروى ابن منظور عن صاحب المحكم أن (الظن) يكون اسماً ومصدراً وأن الذي يُجمع على (الظنون) هو الاسم لا المصدر. وأشار إلى نحو من هذا صاحب المصباح حين قال: (الجمع يكون في الأعيان كالزئبدن... وفي المعاني المختلفة كالعلوم والظنون) فنبه بهذا على أن العلم والظن إذا جمعا فقد عريا من الحدث وجنسه، إذ أصبحا محض اسمين للمعنى. ف (العلم) مصدر (علم) هذا هو الأصل لكنه ليس مصدرًا حين يجمع، وهذا ما أراد الشيخ مصطفى الغلابي أن يلحظه في كتابه (جامع الدروس العربية ٢ / ٤١٤) حيث قال: (فالمصدر قد يراد به الاسم، لا حدوث الفعل، كما تقول العلم نور، فإن لم يرد به الحدث فلا يعمل).

لبس شيء مما يجمع، وأصله المصدر، باقياً على مصدريته أقول ليس شيء مما يجمع كالعقول والألباب والحلوم والعلوم والظنون، قد أريد به الحدث البتة. فليس هو مصدرًا بحال من الأحوال، وإن كان أصله كذلك. قال صاحب المصباح في الاعتلال لجمع (العلم): (إن ضرباً يخالف ضرباً في كثرته، وعلماً يخالف علماً في معلومه ومتعلقه، كعلم الفقه وعلم النحو). والصحيح أنه ليس في (العلم) من قولك (علم الفقه وعلم النحو) ما يدل على الحدث. بل ليس فيه ما يصدق على الجنس أيضاً. ومن ثم جاز جمعه جمع الأسماء. وكل ما جمعته من ذلك فقد جذبته إلى الاسمية وخرجت به عن المصدرية.

قال الجرجاني فيما حكاه المصباح (ولا يجمع المبهم إلا إذا أريد به الفرق بين النوع والجنس، وأغلب ما يكون فيما ينجذب إلى الاسمية نحو العلم والظن، ولا يطرد). والغلبة التي أشار إليها الجرجاني قياس لا ينكسر. وتصحيح قوله أن كل ما جمع فقد انجذب إلى الاسمية. وعلى ذلك قول صاحب المصباح: (وإن لم يُسمع عللوا أن المصدر باق على مصدريته) وليس قول الأئمة فيما جمع أنه مصدر إلا على الاعتداد بالأصل. وإلا فليس المصدر مصدرًا بلفظه وحسب، وإنما هو مصدر بدلالته، ودلالته التي تتناول جنس الفعل وحدثه العام المبهم الصادر عن فاعله، فإذا تخلفت عنه الدلالة، تخلف معها ما تقتضيه من امتناع جمعه، فجمع.

التضاعف والأثناء:
وانظر إلى ما قاله ابن يعيش في قول الزمخشري من خطبة المفصل: (ثم إنهم في تضاعيف ذلك يحدون فضلها)، قال: "التضاعيف جمع تضعيف، وهو مصدر ضعفته إذا أردت مثله أو أكثر). وقال (وإنما جمع، والمصدر لا يثنى ولا يجمع، لأنه أراد أنواعاً من التضعيف مختلفة، كما يقال العلوم والأشغال). فانظر كيف جعل (التضعيف) مصدرًا فذكر بهذا حاله الأولى، على شهرته في انفكاكه عنها، وغلبة اسم الذات عليه. فالتضاعيف هي الغضون والأثناء. قال صاحب الأساس (وكل شيء ثني بعضه على بعض أطواقاً، فكل طاق من ذلك ثني، بكسر الثاء، حتى يقال أثناء الحية لمطاويها). وقال الجوهري (والثني واحد أثناء الشيء، أي تضاعيفه... والثني من الوادي والجبل منعطفه، وثني الحبل ما ثنيت). وقال المرزوقي في شرح ديوان الحماسة (٥١٤): (ويقال ثنيت الشيء ثنياً ثم يسمى المثني ثنياً، بكسر الثاء، وما ثني به هو أيضاً ثنياً).

هذا وإذا قلنا إن المصدر قد ينتهي به الاستعمال إلى الاسم، اسم الذات أو اسم المعنى، فلا بد من التنبيه على أن اسم الذات في الأصل أعرق في النشوء وأسبق، من المصدر الدال على حدث الفعل وجنسه، من حيث التوالد اللغوي وتكامله. الأصوات والصلوات والزكوات:

والصوت مصدر صات يصوت كالقول مصدر قال يقول. فإذا جمع على أصوات كان اسماً. ومن النحاة من يقول إنه مصدر لكنه يردف أنه خرج بالتسمية عن حكم المصادر.

قال ابن سيده في المخصص (١٣ / ٨٥ - ٨٦) : (إذا كانت الصلاة مصدرًا وقع على الجميع والمفرد على لفظ واحد كقوله: صوت الحمير، فإذا اختلف جاز أن يجمع لاختلاف ضروبه، كما قال جلّ وعزّ: إن أنكر الأصوات) . وأضاف: وإذا جمعت المصادر نحو قوله: إن أنكر الأصوات، فإنك تجمع ما صار بالتسمية، كالخارج عن حكم المصادر، أجدرو. فهذا قول من جمع نحو قوله حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى) . أقول الصوت هنا هو ما يحدثه الشيء إذا صات وجمعه أصوات أي أنه الأثر الذي حصل بالحدث ومن ثم كان اسماً خارجاً عن حكم المصدر. وإذا قلت (له صوت صوت حمام) فصوت الأول ليس هو حدث الفعل بل أثره المسموع، ومن ثم كان العمل في (صوت) الثاني لفعل مقدر، لا ل (صوت) الأول.

وكذا (الصلاة) إذا جمعت على (الصلوات) . قال ابن سيده (فالتسمية به مما يقوي الجمع فيه، إذا عني به الركعات لأنها جارية مجرى الأسماء) . أي أن (الصلاة) إذا كانت مصدرًا بمعنى (الدعاء) فقد سميت بها الركعات أو العبادة المخصوصة فأنزلت منزلة الأسماء فجمعت. وهكذا الزكاة حين جمعت على (الزكوات) في نهج البلاغة (٢ / ١٧٣) : (كما حرس الله عباده بالصلوات والزكوات) . ولا يخفى أن (الصلاة والزكاة) من الألفاظ الإسلامية التي اكتسبت معاني اشتقت من أصول معانيها. ففي كتاب الزينة للشيخ أبي حاتم الرازي (المتوفى ٣٢٢ هـ) : (فالإسلام هو اسم لم يكن قبل مبعث النبي صلى الله عليه وسلم وكذلك أسماء مثل الأذان والصلاة والركوع والسجود، لم تعرفها العرب إلا على غير هذه الأصول. فكانوا يعرفون الصلاة أنها الدعاء، قال الأعشى في صفة الخمر:

لها حارس ما يبرح الدهر بينها فإن ذبحت صلى عليها وزمزم

أي دعا لها) وأصل الذبح الشق، ويقال ذبحت الدن أي بزلته، والدن الوعاء الذي ترقد فيه الخمر. وزمزم بمعنى ترنم. وجاء في كتاب الزينة أيضاً: (الزكاة هو من النمو والزيادة يقال زكا الزرع إذا نما وطال وزاد. ويكون من الطهارة. قال تعالى (قد أفلح من زكاهها) أي طهرها على أن الصلاة على التحقيق اسم مصدر، والأصل صلى تصلية وكذلك الزكاة. قال صاحب الكليات (٢٢٣) : (الصلاة اسم مصدر، أي الثناء الكامل، وكلاهما مستعملان، بخلاف الصلاة بمعنى أداة الأركان فإن مصدرها لم يستعمل. . ويقال صليت صلاة ولا يقال صليت تصلية) . على أن اسم المصدر هنا قد حل محل المصدر واستغني به عنه.

المصادر المؤكدة:

جاء كلام الأئمة على أن المصدر المؤكد لا يجمع، وهو صحيح على ما اتخيناها، فالمصدر في قولك قمت قياماً وجلست جلوساً، قد مائل فعله من حيث دلالة على الحدث وجنسه دون تحديد، فهو باق على مصدريته، دال على جنس فعله وإبهامه. قال صاحب اللمع (١ / ١٨٦) : (المصدر نوعان مبهم، وهو ما يساوي معنى عامله من غير زيادة كقمت قياماً وجلست جلوساً، وهو مجرد التأكيد، ومن ثم لا يثنى ولا يجمع، لأنه بمنزلة تكرير الفعل فعومل معاملة في عدم التثنية والجمع) . أما الحكم بقصوره عن العمل فذلك أنه قد أتى مؤكداً عاملاً، لا نائباً عنه كالمصدر المضاف المبين للنوع في نحو قولك (ضربت فلاناً ضرب زيد أخاه) أي ضرباً مثل ضرب زيد أخاه، كما جاء في حاشية الصبان على الأشموني (٢ / ١٠٣) و (ضرب) على هذا قد عمل رفعاً في فاعله المضاف إليه، ونصباً في مفعوله، خلافاً للمصدر المؤكد عامله.

المصادر المنتهية بالتاء:

وكلام الأئمة على جمع المصادر المنتهية بالتاء. قال العلامة: (ياسين) في حاشية التصريح: (إن المصدر لا يثنى ولا يجمع ما لم يكن بالتاء. وسترى أن ما انتهى بالتاء من المصادر قد جمع حملاً على الاسمية أيضاً، وقد تأولوا له باختلاف الأنواع فدلوا بذلك على خروجه عن جنس فعله قال ابن الأثير في (النهاية) : (التحيات جمع تحية، قيل أراد بها السلام. يقال: حياك الله أي سلم عليك. وقيل التحية الملك، وقيل البقاء. وإنما جمع التيحة لأن ملوك الأرض يحيون بتحيات مختلفة. فيقال لبعضهم: أبيت اللعن، وبعضهم: أنعم صباحاً، وبعضهم: اسلم كثيراً، وبعضهم: عش ألف سنة، فقيل للمسلمين قولوا: التحيات لله، أي الألفاظ التي تدل على السلام والملك والبقاء،

هي لله تعالى). فانظر إليه كيف اعتل لجمع المصدر باختلاف أنواع التحيات فأخرجه عن جنسه، ثم أشار إلى دلالة على لفظ السلام والملك والبقاء، فأخرجه عن حدثه.

و (النبة) التي تجمع على (النبات) اسم لا مصدر. قال صاحب المصباح: (والنية: الأمر والوجه الذي تنويه).

وقد جمعوا (النبة) على (النبي). قال ابن سيده في المخصص (١٥ / ١٤٠) (والنبي مقصور العقل يكون واحداً وجمعاً، واحده نبيه. قال الفارسي: النبي لا يخلو أن يكون مصدرًا أو جمعاً كالظلم. وقوله تعالى: (الأولى النبي)، يقوي أنه جمع لإضافة الجمع إليه). والنبيه اسم مصدر وقد جمع على النبي كما رأيت، واسم المصدر كالمصدر في جواز جمعه أو امتناعه.

وجاء في الكليات (٣٢٧): (ويجوز جمع المصادر وثنياتها إذا كان في آخرها تاء التانيث كالتلاوات والتلاوتين). وليست التلاوة المجموعة مصدرًا، كالتلاوة في قوله تعالى (يتلونه حق تلاوته). هل يجوز الخروج بالمصدر إلى الاسمية وجمعه كلها دعت الحاجة:

يتبين بما تقدم أن المصدر لا يجمع ما بقي على دلالة من حيث حدثه وجنسه، فإذا انفك عنها سقط عنه مقتضاها، وهو عدم الجمع. على أن بيت القصيد هاهنا هل يسوغ التصرف في المصدر كلها مست إليه الحاجة ودعت الضرورة، فيخرج به عن مصدريته ويجمع على إرادة الاسمية؟

أكثر نصوص الأئمة على الوقوف بهذه الإرادة عند حد السماع، عدا ما انتهى من المصادر بالتاء. فليس لك. على هذا. أن تجمع وتقول أردت بالمصدر الاسمية، إذا أذاك التعبير إليه، إلا أن يكون العرب قد فعلوه فنقل عنهم، وهو الحكم الذي يرجع إليه، ويقتاس به عند الأكثرين. ولكن ألا يخالف هذا، العرف اللغوي من وجوه؟

قال صاحب المصباح فيما أسلفنا: (فإن كان المصدر عدداً كالضربات أو نوعاً كالعلوم والأعمال، جاز ذلك لأنها وحدات وأنواع جمعت). وأضاف: (وقال الجرجاني: لا يُجمع المبهم إلا إذا أريد به الفرق بين النوع والجنس. وأغلب ما يكون فيما يجذب إلى الاسمية نحو العلم والظن). ولا تكاد تحسب بهذا أنهما آخذان بالقياس حتى يستدرك الجرجاني فيقول: (ولا يطرد، ألا تراهم لم يقولوا في قتل وسلب ونهب: قتل وسلوب ونهوب). ويستدرك الفيومي فيقول (وقال غيره لا يجمع - الوعد - لأنه مصدر، فدل كلامهم على أن جمع المصدر موقوف على السماع، فإن سمع الجمع عللوا باختلاف الأنواع، وإن لم يسمع عللوا بأنه مصدر باق على مصدريته، وعلى هذا فجمع القصد موقوف على السماع). القول بقياس جمع المصدر إذا أريد به الاسم

ذهب بعض الأئمة إلى الأخذ بقياس جمع المصدر إذا أريد به الاسم، جرياً على ما استن به العرب أنفسهم حين جمعوا (العلوم والظنون والحلوم والعقول والأعمال والأشغال..). قال صاحب الهمع (١ / ١٨٦): (أما النوع ففيه قولان: أحدهما يثنى ويجمع، وعليه ابن مالك، قياساً على ما سُمع منه كالعقول والألبان والحلوم، والثاني: لا، وعليه الشلوبين قياساً للأنواع على آحاد، فإنها لا تثنى ولا تجمع لاختلافها).

وقال في جمع المصدر (٢ / ١٨٣): (ولم تطرد فيه قاعدة بحيث تكون مقيسة في جمع ذلك الاسم، فإنه إذ ذاك يجمع جمع ما كان أشبه به. مثال الأول أن يسمى بضرب، فإنه لم يجمع وهو مصدر فجمع وهو مسمى به على أفعل في القلة فتقول أضرب ككلب وأكلب، وضروب في الكثرة ككعب وكعوب).

وهذا يعني أنك إذا سميت بمصدر جمعته على ما يجمع به ما هو نظيره من الأسماء.

قال الشيخ مصطفى الغلاييني في كتابه (جامع دروس اللغة العربية (٢ / ١٩٩): (والمفيد عدداً يثنى ويجمع بلا خلاف، والمفيد نوعاً فالحق أنه يثنى ويجمع قياساً على ما سمع منه كالعقول والألباب والحلوم وغيرها).

تصرف الأئمة في جمع المصدر كلها دعت حاجة التعبير إلى إنزاله منزلة الاسم

على أن المانعين من القياس في جمع المصدر لم يثبتوا على المنع فيما تناولته أقلامهم وذاع في مصنفاتهم. فقد جمعوا من المصادر ما لم يرد بجمعه سماع، وعللوا لذلك باختلاف الأنواع، وجمعهم هذا وتعليقهم دليلان على انصراف الأئمة إلى القياس غالباً لا اشتداد الداعي إليه. أما قول صاحب المصباح (ألا تراهم لم يقولوا في قتل وسلب ونهب، قتل وسلوب ونهوب) فجوابه أنهم لو احتاجوا إلى ذلك في معنياتهم ومتصرف أفكارهم لقالوه وأثبتوه. قال الإمام الرضي في شرح الكافية (٢ / ١٨٧) : (ومنه قولك الإكرامات والتخريجات، والانطلاقات ونحوها، لأن الواحد إكرامة وتخريجة وانطلاقة بناء الوحدة، لا إكرام وتخريج. وجمع المجرد أكاريم وتخريج عند اختلاف الأنواع. فالإكرامات كالضربات والقتلات، والأكاريم كالضروب والقتول. ولذا يقال ثلاث إكرامات وتخريجات بتجريد العدد من التاء، وثلاثة أكاريم وتخريج إذا قصدت ثلاثة أنواع من الإكرام..). وهكذا جمع قتلاً على قتل خلافاً لما تصوره صاحب المصباح. أما قصره جمع إكرام على أكاريم دون إكرامات، لعدم انتهائه بالتاء، فسترى أن الأئمة قد تجاوزوه.

هذا وسنورد عليك مما جرت به أقلام الأئمة، قياساً على ما سمع عن العرب، ما يدل دلالة سديدة واضحة على أن التصرف في المصادر لا يمكن أن يحده سماع. وإن اللغة تقتضيه اقتضاء كلما احتجج إلى تجديد المعاني وتوليدها وتصريفها حيثما اتجه الفكر، وأن أصولها، إلى ذلك، لا تأباه ولا تعافه، بحال من الأحوال. فأنت إذا تقصيت ما كتبوه واستقرت به وجدت أن أحدهم لم يتورع عن جمع المصدر إذا نوى فيه الاسمية، ولو لم يرد النص بسماع جمعه. فالعرب قد جمعت من المصادر ما احتاجت إلى إرادة الاسمية فيه لحاجة في التعبير، وتصرفت فيما اضطرت أن تخرج به عن دلالتها، وليس هذا مما يمثل أو يمكن أن يحصره سماع أو تحده رواية.

قال صاحب المصباح: (واستعمل العيب اسماً وجمع على عيوب) .

وقال: (ثم استعمل النسب وهو المصدر في مطلق الوصلة بالقرابة، فيقال بينهما نسب أي قرابة، وجمعه أنساب) .

وقال: (وفرض الله الأحكام فرضاً أوجبها. فالفرض المفروض، جمعه فروض، مثل فلس وفلوس) .

وقال: (الغيم السحاب الواحدة غيمة، وهو مصدر في الأصل من غامت السماء من باب سار، إذا أطبق بها السحاب) .

وقال: (والشق بالفتح انفراج في الشيء، وهو مصدر في الأصل، والجمع شقوق) .

وقال: (والجمع أيضاً الجماعة تسمية بالمصدر ويجمع على جموع مثل فلس وفلوس) .

وقال في (لفظ) : (واستعمل المصدر اسماً وجمع على ألفاظ كفرخ وأفراخ) .

قال: (والمكس الجباية، وهو مصدر من باب ضرب أيضاً، فاعله مكَّس، ثم سمي المأخوذ مكساً تسمية بالمصدر، وجمع على مكوس مثل فلس، وفلوس) .

وقال: (والبعث الجيش تسمية بالمصدر، والجمع بعوث) .

وقال: (ووقف أيضاً تسمية بالمصدر والجمع أوقف) .

وقال: (ثم أطلق الرهن على المرهون، وجمعه رهون مثل فلس وفلوس) .

وقال: (وسمي ما يصاد صيداً، إما فعل بمعنى مفعول، وإما تسمية بالمصدر، والجمع صيود) .

وقال: (ووهمت وهماً، وقع في خلدي، والجمع أوهام) .

وقال ابن منظور: (والفتح افتتاح دار الحرب وجمعه فتوح) .

وقال: (والوضع أيضاً الموضوع، سمي بالمصدر... والجمع أوضاع) .

وقد ورد (النص) عنهم مصدراً منقولاً إلى الاسمية بمعنى المنصوص، فجمع على نصوص، ثم أسمى به الكتاب والسنة، وأصل معناه الرفع أو الإظهار. قال صاحب الكليات: (ثم نقل في الاصطلاح إلى الكتاب والسنة، وإلى ما لا يحتل إلا معنى واحداً) .

وقال الجوهري: (الغم واحد الغوم، تقول منه غمه فاعتم) . والغم مصدر، قال الجوهري: (وليلة غم أي غامة، وصف بالمصدر، كما تقول ماء غور) .

وفي المخصص (١٢ / ١٣٢) : (قال ابن جني: لام الفضاء واو، لقولهم فضا يفضو فضا وفضاء، والفاضي الواسع، وأفضى إلى الشيء

صار في فضائه وفرجته، وجمعه أفضية) .

وقال الجوهري: (وفرقت الشيء تفريقاً وتفرقة فانفرق، واقترق وتفرق، وأخذت حقي منه بالتفريق) .

ونظائر ما ذكرناه لك، مما جمعه العرب من المصادر حملاً على الاسمية، أو جمع قياساً على ما جمعه، لا يحصيه عد.

طرف مما جمعه الأئمة من المصادر حملاً على الاسمية

يتبين بالاستقراء أن كثرة الأئمة قد جروا على جمع مصادر ما فوق الثلاثي فأكثرها منه، وترددوا في جمع مصادر الثلاثي فأقلوا منه. فهم جمعوا استعمالاً على استعمالات واختراعاً على اختراعات واحتمالاً على احتمالات واعتقاداً على اعتقادات واحتجاجاً على احتجاجات، كما جمعوا تقريراً على تقارير وتحديداً على تحديدات، وإزاماً على إزامات والتزاماً على التزامات وتدقيقاً على تدقيقات وإحاطاً على إحاطات، واعتماداً على اعتمادات، وانتقالاً على انتقالات وتصحيفاً على تصحيفات وتنبياً على تنبيهات وتزيلاً على تزيلات وتأويلاً على تأويلات وتفريراً على تفريريات وتصرفاً على تصرفات وترخيصاً على ترخيصات واختياراً على اختيارات وابتداءً على ابتداءات وإشكالاً على إشكالات وإعراباً على إعرابات وغير ذلك.

كما جمعوا تركيباً على تراكيب وتقليباً على تقاليب وتعليلاً على تعاليل وتكبيراً على تكبير وتصغيراً على تصغير وتصنيفاً على تصنيف وتأليفاً على تأليف. وتفعيلاً على تفاعيل وتقسيماً على تقاسيم وتعبيراً على تعابير وتصريفاً على تصاريف وتفسيراً على تفسير.

شاع ذلك في مؤلفات الأئمة شيوخاً متعلماً، كما هو الحال في كلام ابن جني في خصائصه والقاضي الجرجاني في وسطته والخفاجي في سر الفصاحة والزنجشيري في أساسه. بل الجاحظ في بعض رسائله. فقد جاء مثلاً في (التربيع والتدوير) : (وعادته كطبيعته وآخره كأوله، تحكي اختياراته التوفيق ومذاهبه التسديد / ٢١٧) .

وهكذا ابن هشام في مغنيه والسيوطي ومن حكى عنهم في مزهره وهمعه. والصبان في حاشيته على الأشموني، والأشموني في شرح الألفية. وانظر إلى ما قاله ابن منظور في التعليق على ذلك (وقول ابن جني المضاف والمضاف إليه عندهم وفي كثير من تزييلاتهم كالاسم الواحد.. إنما جمع تزيلاً هنا لأنه أراد للمضاف والمضاف إليه تزييلات في وجوه كثيرة، منزلة الاسم الواحد.. فكفى بالتزييلات عن الوجوه المختلفة. ألا ترى أن المصدر لا وجه له إلا تشعب الأنواع وكثرتها. مع أن ابن جني تسمّح بهذا تسمّح تحضر وتحذق، فأما على مذهب العرب فلا وجه له، إلا ما قلناه) . أقول إن ما فعله ابن جني وتسمّح به قد جرى عليه العرب أنفسهم، كما بسطنا القول فيه. ولا بد لمثل هذا التسمّح، مادام تسمّح تحذق وتحضر، أن يتسع نطاقه وتمتد آفاقه، ما مسّت إليه الحاجة في التعبير. وإذا كان الأئمة قد استسهلوا فيما جمعه من مصادر ما فوق الثلاثي، جمعه السلامة أو منتهى الجموع فلظهور القياس فيه. وقد استحوا جمع المصادر بالتاء، فيما لم يسمع جمعه عن العرب، وقد ضمنوا سلامة صيغته. وأكثروا من جمع ما ساغ جمعه على صيغته منتهى الجموع، فلا يعترضهم شك في تعرف واحده. وقد جمع الرضي في شرح الكافية (٢ / ١٨٧) إكراماً على أكاريم وخص إكرامات بجمع إكرامة. وجمع صاحب المصباح (في رهب) إفساداً على إفسادات، كما جمع التاج السبكي في شرح المنهاج، على ما حكاه المزهري (١ / ١٧٥) ، إنشاء على إنشاءات.

وأقل الأئمة من جمع مصادر الثلاثي، لاختلاف صيغ جمعه، على وفرة ما نقل منه عن العرب كما رأيت، لكنهم جمعوا من مصادره ما يقتاد النظر إلى الأخذ به، كما اتفق لابن جني، وهو من تعلم في حذقه لفقّه اللغة وعلومها واستقرائه لدقائقها وتحيصه لدخائلها.

طرف مما جمعه ابن جني من مصادر الثلاثي

جمع ابن جني (قصداً) على (قصود) حين اتوى فيه الاسمية، فقد قال في الخصائص: (١ / ٤٢٧) (فإن قلت فما تنكر أن يكون ذلك شيئاً طبعوا عليه وأجيئوا إليه، من غير اعتقاد منهم لعله، ولا لقصود من قصوده التي تنسبها إليهم في قوانينه وأغراضه) . وقال (١ / ٢٥٥) : (وتضطر إلى معرفته من أغراضها وقصودها) ، وقال: (وغير ذلك من الأحوال الشاهدة بالقصود) .

وهكذا جمع (الحذف) وهو مصدر (حذف) على (حذوف) فقال (١ / ٨٨) : (ألا ترى إلى ما في القرآن وفصيح الكلام من كثرة الحذوف، كحذف المضاف وحذف الموصوف) .

وعلى ذلك جمعه (حملاً) بفتح الحاء على (حمول) ، قال (١ / ٢٢٢) : (ثم قالوا بلباوان حملاً بالزيادة على حمراوان، ثم قالوا كساوان تشبيهاً له بلباوان. ثم قالوا قرأوان حملاً له على كساوان، على ما تقدم. وسبب هذه (الحمول) والإضافات والإلحاقات، كثرة هذه اللغة وسعتها وغلبة حاجة أهلها إلى التصرف فيها) .

ومثله جمع (الفصل) خلاف (الوصل) ، على فصول. قال ابن جني (١ / ٣٣٤) : (وأشددنا وأيضاً

فقد والشك بين لي عناءً بوشك فراقهم صردٌ يصيح

أراد فقد بين لي صرد يصيح بوشك فراقهم، والشك عناء.. فقد ترى إلى ما فيه من - الفصول - التي لا وجه لها ولا لشيء منها) . وكذا (الوصل) فقد جمعه ابن جني على (وصول) . فقد جاء في اللسان (قال ابن جني: فقول الأخفش يلزم بعد الروي الوصل، لا يريد به أنه لا بد مع كل روي أن يتبعه الوصل.. وجمعه ابن جني على وصول، وقياسه ألا يجمع) !

وجمع ابن جني (الغلط) على (أغلاط) فقال (١ / ٤٨) : (فكان يروي من أغلاط الناس منذ ذاك إلى أن شاع واستمر فساد هذا الشأن مشهوراً ظاهراً) . ولعله أول من جمع الغلط على أغلاط. وقد جمعه كذلك صاحب القاموس في خطبته فقال: (واختصت كتاب الجوهري من الكتب اللغوية مع ما في غالبها من الأوهام الواضحة والأغلاط الفاضحة، لتدواله واشتاره بخصوصه، واعتماد المدرسين على نقوله ونصوص) ورواه عنه صاحب المزهرة (١ / ٦٣) وقال صاحب التاج (ويجمع الغلط على أغلاط) ، وربما استند في ذلك إلى ابن جني.

وغريب على هذا قول الدكتور مصطفى جواد عضو المجمع العراقي في كتابه (المباحث اللغوية في العراق / ١٢٨) : (ولم نجد للفصحاء استعمال الأغلاط جمعاً، وإن كان مقيساً ومستعملاً عند غير اللغويين من المتأخرين، ومنه كتاب - أغلاطي - لصفي الدين الحلي الشاعر المشهور) . أقول إن الفصحاء قد قالوا (الأغلاط) كما رأيت، واستعمله اللغويون المتقدمون قبل سواهم.

وقد جمع ابن جني (الغلط) على (غلاط) أيضاً. قال ابن منظور: (والغلط في الحساب وكل شيء، والغلط لا يكون إلا في الحساب. قال ابن سيده: ورأيت ابن جني قد جمعه على غلاط، ولا أدري ما وجه ذلك؟) . أقول قد أجبت عن ذلك في كتابي (أخطاؤنا في الصحف والدواوين) الصادر عام ١٩٣٩، على ما بدا لي، فقلت (ووجه ذلك عندي أن ابن جني، لما وضع - الغلط - وهو مصدر، موضع الاسم، وجعل بمنزلة - المغلوط فيه - جمعه جمع قلة على - أغلاط - وجمع كثرة على - غلاط - على ما هو القياس. قال سيبويه - ١٧٧ / ٢ - وما كان على ثلاثة أحرف وكان فعلاً فإنك إذا كسرته لأدنى العدد بنيته على أفعال، وذلك قولك جمل وأجمال وجبل وأجبال، وأسد وآساد، فإذا جاوزوا به أدنى العدد فإنه يجيء على فعال وفعول. فأما الفعال فنحو جمال وحبال، وأما الفعول فنحو أسود وذكور، والفعال في هذا أكثر) .

هذا وانظر إلى ما جاء في (الوعد) والوعد مصدر في الأصل، لكنه استعمل استعمال الأسماء فينبغي أن يحمل عليها في الجمع فيقال (الوعد) . قال صاحب الصحاح (ولا يجمع الوعد) ، وقال الأزهري على ما حكاه ابن منظور (الوعد العدة يكون مصدراً واسماً، فأما العدة فتجمع على عدات، والوعد لا يجمع) ، ونحو ذلك ما قاله صاحب المفردات (والعدة من الوعد ويجمع على عدات، والوعد مصدر لا يجمع) . واستدرك ابن منظور فقال (والوعد من المصادر المجموعة، قالوا: الوعد، حكاه ابن جني) أقول بل جمعه ابن جني كما هو شأنه فيما أنزله من المصادر منزلة الأسماء. ما جمعه الزنجشري

الوجل بفتح الجيم مصدر. قال ابن القوطية (ووجل وجلاً: خاف) . وقال صاحب المفردات: (الوجل استشعار الخوف يقال وجل يوجل فهو وجل. قال: وجلت قلوبهم..) . ولم أر جمعه في الصحاح أو المفردات أو المصباح أو المختار أو اللسان أو القاموس أو التاج ولكن جاء في الأساس (وفي قلبه وجل، وفي قلوبهم أوجل) !

توجيه ما جمع من المصادر: يتبين بما أسلفنا أن ما وقع لفحول الأئمة من جمع المصادر كثير فاش. والذي دفعهم إلى ذلك وبعثهم عليه ما تمثل لهم من صور ذهنية

متجددة أجيئوا إلى التعبير عنها. وليس ما اعتمدوا هاهنا خروجاً عن قواعد اللغة بل بناء على أصولها، وتصرف قد خرج على طرائقها. والتصرف بالمصدر على هذا النحو أشهر من أن تكثر عليه الأمثلة، وهو من الظهور على ما ترى. وقد نهج مجمع اللغة العربية بالقاهرة هذا النهج حين قال: (يجوز جمع المصدر عندما تختلف أنواعه).

والمصدر إذا جمع حين يدل على الوحدة والهيئة والنوع فلأنه قد افتقد جنس فعله وإذا جمع حين يجتذب إلى الاسم اسم ذات كان أو اسم معنى، فلأنه افتقد حدث فعله، أما إذا اجتمع للمصدر حدث فعله وجنسه فقد صح فيه ما أورد صاحب الموهج حين قال (١ / ١٢٠): (ومما يحسن مفرداً ويقبح مجموعاً، المصادر كلها). ولا يظن ظان أن لنا أن نزيد الاسم في أي مصدر فنجمعه، وإنما ذلك مرهون بضرورة التعبير والحاجة إليه. صحة جمع بيان على بيانات وأبنية:

جرى نقاش حول صحة جمع بيان على بيانات في الدورة السابعة والثلاثين لمجمع اللغة العربية بالقاهرة. فقال الأستاذ عباس حسن، عضو المجمع: (المصدر من حيث هو مصدر لا يجوز جمعه، إلا إذا كان عددياً أو نوعياً. وهنا لا دليل على التعدد. ولو سلمنا أنه متعدد الأنواع لكان المانع من جمعه جمع المؤنث السالم أنه لا يدخل تحت نوع مما يجمع هذا الجمع). وأنت ترى أن الأستاذ قد أبى جمع (بيان) على (بيانات) لسببين: الأول أنه لا دليل على تعدد المصدر فيجمع، والثاني: أنه لا سند لجواز جمعه جمع مؤنث سالماً، إذا صح جمعه. أقول في الجواب عن ذلك: فيما يراد به هنا ليس مصدراً، وإنما هو اسم، وهو القول الذي تسوقه لإعلان أمر أو إيضاحه والكشف عن إشكال فيه. أو هو (ما يتم به بيان الأمر والكشف عن غامضه). فهو بذات قد فقد دلالة على الحدث وجنسه، على السواء، فعاد له حكم الجمع الذي حالت دونه هذه الدلالة. فإذا قيل إنه مصدر فاعتداداً بالأصل. وقد يستعمل (البيان) دالاً على حدثه دون جنسه فيجمع لاختلاف نوعه.

وجاء في النص الذي اختلف في صحته (الأحكام والبيانات) فامتنع الأعضاء من جمع (البيان) وأقروا جمع (الحكم) فما الذي أداهم إلى هذا التفريق؟

أصارهم إلى هذا أن العرب قد عدلت ب (الحكم) عن مصدريته (عن حدثه أو جنسه) أو عنهما جميعاً، فجمعتهم على (أحكام) حين عنت به (ما يُشعر أو يسن أو يحكم به) فارتضوا ذلك وأقروه. فقد جاء في نهج البلاغة (٢ / ٧٧): (وبين الأحكام المفصلة). وجاء فيه (٣ / ٤٧): (وشرائع الإسلام وأحكامه). وقال صاحب المصباح (وفرض الله الأحكام فرضاً أوجبها). وامتنع الجمع في المجمع القاهري من جمع (البيان) حين اعتقدوا أن العرب لم تجمه. وهي لم تجمه فعلاً لأنها لم تحتج إلى الخروج به عن مصدريته إذ لم تلجئها إليه حاجة في التعبير.

ومن الحق أن يقيسوا جمع (البيان) على (الحكم) كما فعل الأئمة في جمع استعمال واختراع واحتمال واعتقاد واحتجاج، على استعمالات واختراعات واحتمالات واعتقادات واحتجاجات، إلى آخر ما جمعه على مثال هذا الجمع مما ذكرناه. وهذا (البلاغ) كالبيان. وقد جمعه الإمام عبد الرحمن ابن عيسى الهمداني (المتوفى ٣٢٢ هـ) صاحب الألفاظ الكافية في مقدمة كتابه هذا، إذ قال في مقدمته: (وانضاف إلى ذلك قوة من الصواب وصفاء من الطبع ومادة من الأدب، وعلم بطرق البلاغات، ومعرفة رسوم الرسائل..). بل رأيت الجاحظ قد جمعه في بعض كتبه (كتاب حجج النبوة) إذ قال (والناس موكولون بالخطابات مولعون بالبلاغات) وجاء في الصحاح (والبلاغات كالوشايات) والوشاية ما أبلغ إلى السلطان من حديث الناس، سعيها، ولم يخص الجاحظ أو الهمداني البلاغ بهذا المعنى. ولا ننس أن البلاغ اسم من التبليغ كالبيان اسم من التبيين، ففي الصحاح (وكذلك التبليغ والاسم منه البلاغ). ويردان مصدرين أيضاً.

وقد جمع العرب (القضاء) على أفضية كما جمعوا (الحكم) على أحكام، وكلاهما في الأصل مصدر. والقضاء لغة: الحكم كما في المصباح والنهاية وتعريفات الجرجاني. وقد جمعه على أفضية حين عدلوا به عن مصدريته. قال صاحب الأساس (وعدل في قضائه وقضيته وأفضيته، وقضاء الله ترد له أفضية).

وقال الأستاذ عباس حسن (وهنا - أي في البيان - لا دليل على التعدد، ولو سلمنا أنه متعدد الأنواع لكان المانع من جمعه جمع المؤنث السالم، أنه لا يدخل تحت نوع مما يجمع هذا الجمع..).

أقول إن أعضاء المجمع القاهري قد أقروا بتعدد أنواع البيان. قال الدكتور إبراهيم مدكور: (المسألة هي وجود أنواع من البيان). وقال الدكتور طه حسين (يمكن أن نقول أنواع من البيان) وانتهوا من النقاش إلى هذا التعبير (مختلف أنواع البيان والأحكام). وكان الوجه أن يقولوا (مختلف أنواع البيان والحكم) أو (مختلف البيانات أو الأبينة والأحكام). وما داموا قد أقروا أنواعاً من (البيان) فما الذي منعهم من جمعه، كما فعل الأئمة. قال صاحب المصباح: (فإن كان المصدر عدداً كالضربات أو نوعاً كالعلوم والأعمال، جاز ذلك لأنها وحدات وأنواع..). وأردف (لأن ضرباً يخالف ضرباً في كثرته وقلته، وعلماً يخالف علماً في معلومه ومتعلقه). أو ليس (للبيان) نوعٌ يختلف في مضمونه ومتعلقه، عن بيان آخر. قال ابن سيده في المخصص (١٣ / ٨٥): (إذا كانت الصلاة مصدراً وقع على الجمع والمفرد بلفظ واحد كقوله: لصوت الحمير، فإذا اختلف جاز أن يجمع لاختلاف ضروبه..). ألم تختلف ضروب البيان وقد قال المناقشون (مختلف أنواع البيان)؟ قال الرضي في شرح الكافية (٢ / ١٨٧): (وثلاثة أكاريم وتخارج، إذا قصدت ثلاثة أنواع من الإكرام).

هذا ما أحسب إلا أن الأئمة قد جمعت (البيان) بعد أن انتهت فيه إلى أنواع متعددة، كبيان التقرير وبيان التغيير وبيان التبديل إلى غير ذلك مما ذكره الشريف الجرجاني في تعريفاته. فقد جاء في شرح المنار في أصول الفقه لابن ملك (فصل في بيان أقسام البيانات (٢٣٤)) وقد عدد فيه أنواع البيان فقال إنها بيان التقرير وبيان التفسير وبيان التغيير.

وقد قطع أعضاء المجمع القاهري بأن (البيان) مصدر، وهو كذلك في الأصل، إذا كان من (بان) على أنه قد يكون اسم مصدر، إذا حمل على (أبان) أو (بين). قال صاحب المصباح: (وأبان إبانة وبين وتبين واستبان، كلها بمعنى الوضوح والانكشاف، والاسم: البيان، وجميعها يستعمل لازماً ومتعدياً، إلا الثلاثي فلا يكون إلا لازماً). فإذا كان (البيان) اسم المصدر من (التبيين) كان كالعذاب اسماً من التعذيب. وقد جمع الأئمة (العذاب) حين انتهوا به إلى الاسم، على (أعذبة) واسم المصدر كالمصدر في امتناعه على الجمع من حيث الأصل كما ستراه. ففي التنزيل (يضاعف لها العذاب ضعفين - الأحزاب / ٣٠) (قال ابن منظور: (قال أبو عبيد: معناه تجعل الواحد ثلاثة أي تعذب ثلاثة أعذبة)).

وعندي أن جمع (البيان) يكون بالتاء تصحيحاً، كما يكون على (أبينة) تكسيراً. أما جمعه بالتاء تصحيحاً، فقد نحا نحوه الأئمة بما جمعه من نظائره، وأفتى بعضهم بجمع ما لم يسمع عن العرب بالتاء. فقد جاء في كتاب الوساطة بين المتني وخصومه للقاضي الجرجاني، حول الاحتجاج لصحة جمع (بوق) على (بوقات): (وقال المحتج عنه إن أصل الجمع التأنيث، ولذلك جاء ما جاء منه بالتاء، وإن كان في الأصل مذكراً، قال فن جمع اسماً لم يجد عن العرب جمعه فأجراه على الأصل، لم يسغ الرد عليه، ولم يجوز أن ينسب إلى الخطأ لأجله (٣٣٢)).

أما جمع البيان على (أبينة) فكما جمع (القضاء) على أقضية، وكما جمع (الفضاء) على أفضية، وهو مصدر سمي به، فقد جاء في المخصص لابن سيده (١٥ / ١٣٢): (قال ابن جني: لام القضاء أو لقولهم فضا يفصو فضاءً وفضاءً، والفاضي الواسع. وأفضى إلى شيء صار في فضائه وفرجته وجمعه أفضية). وجمع (العذاب) على أعذبة. والعذاب كالبيان اسم مصدر. ونحو ذلك (الجواز) وهو مصدر (جاز يجوز) لكنه استعمل لما يجاز به. وهو صك المسافر، فجمع على (أجوزة). قال صاحب الأساس (وخذ جوازك وخذوا أجوزتكم، وهو صك المسافر لثلاثاً يتعرض له)، وفعال في الأسماء، يجمع قياساً على أفعلة، إذا كان مذكراً. وقد أقر مجمع اللغة العربية بالقاهرة جمع (نشاط) على (أنشطة) إذ قال: (يشيع استعمال هذا اللفظ مراداً به الدلالة على جملة الأعمال المتنوعة التي يمارسها المرء أو الجماعة في الحياة العامة من رياضية واجتماعية وثقافية. وقد يؤخذ على هذا الاستعمال أن الأنشطة جمع نشاط. وهو مصدر. والأصل في المصدر ألا يثنى ولا يُجمع لأنه يدل على القليل والكثير. ثم إن جمعه في حالة جوازه على صيغة أفعلة غير مسموع... أجز هذا اللفظ

على أساسين: الأول أن جمهرة علماء اللغة يجيزون على صيغة أفعلة غير مسموع أنواعه، والنشاط متعدد الأنواع، والثاني أن جمهرة علماء الصرف يجيزون جمع فعال على أفعلة جمع قلة). ولست أدري ما معنى قول المجمع أن (النشاط) مصدر، وقد أريد به الدلالة على جملة الأعمال المتنوعة.. كما قال. بل ما معنى أن جمعه في حالة جوازه على صيغة أفعلة غير مسموع. وقد رأيت أن العرب قد جمعت ما عدلت به من المصادر إلى الاسمية، وكان على فعال، على أفعلة كقضاء وأفضية وفضاء وأفضية وجواز وأجوزة. وليس هذا وحسب بل أقر المجمع القاهري جمع (نشاط) على (نشاطات) في جملة ما أقر جمعه من الأسماء بالألف والتاء كالجواز والحساب والخطاب..

فاتضح مما ذكرناه أن الأئمة حين منعت جمع المصدر نصاً ثم استباحته جمعه بأقلامها فعلاً، بل درجت عليه كلما ألجأتها إليه حاجة في التعبير أو ضرورة في التسمية والاصطلاح، أقول إذا أنصت الأئمة على منع الجمع ثم استجازته فإنها لم تنقض ما نصت عليه، ذلك أن جمعته من المصادر كالذي يحكي جمعه منها، قد عدل به إلى الاسمية. فإذا استحق ظاهره المنع فقد استوجبت حقيقة حاله الرخصة والجواز كما رأيت.

٥ المفاعلة عند النحاة

المفاعلة عند النحاة

المفاعلة مصدر من مصادر (فاعل) ، تقول فاعل يفاعل مفاعلة كقاتل يقاتل مقاتلة، وهو المصدر القياسي بالإجماع، ولفاعل مصادر أخرى هي:

الفعال بكسر أوله، وهو كثير في الاستعمال، تقول يقاتل قتالاً، ولا يطرده. وهو يندر فيما أوله الياء، تقول ياسر يياسر مياسرة ولا تقول يساراً، وقد سمع هذا في (ياوم) ، تقول: ياوم يياوم مياومة ويواما. وجاء في الهمع للإمام السيوطي (٢/١٦٧) : "ولفاعل فعال بكسر الفاء وتخفيف العين، ومفاعلة كقاتل قتالاً ومقاتلة. ويلزم مفاعلة فيما فاؤه ياء يياسر مياسرة، وندر فيه فعال كياوم يواماً" وفي شرح الشافية للرضي: "ولا يجيء فعال فيما فاؤه ياء للاستئصال فلا يقال يسار في ياسر". والفعال بالياء مصدر فاعل، وهو قليل في الاستعمال، فقد ذهب سيبويه إلى أن الأصل في (فعال) بالكسر والتخفيف هو (الفعال) بالياء، إذ قال: أنهم حذفوا الياء التي جاء بها أهل اليمن، وعللوا تقديم (الفعال) بالكسر والتخفيف، على (الفعال) بالياء، بكثرة استعماله. وذهب آخرون أن الأصل هو (الفعال) بالكسر والتخفيف لأن حروف الفعل، أي الفعل الماضي، ثابتة فيه، وأن (الفعال) بالياء هو الفرع لأن الياء قد حصلت بإشباع كسرة الفاء، وهو المختار عند الزمخشري صاحب الكشاف، وأن الفعل بالياء لغة اليمن وحدهم والفعال بلا ياء لغة سواهم. على أن الفعال والفعال لا يطردان على كل حال. قال ابن سيده في المخصص (١٤-١٨٦/١٨٥) : "واللازم عند سيبويه في مصدر فاعلت المفاعلة، وقد يدعون الفعال والفعال في مصدره، ولا يدعون مفاعلة. وقالوا جالسته مجالسة وقاعدته مقاعدة ولم يسمع جلاساً ولا جيلاساً، ولا قيعاداً ولا قعاداً".

والمصدر الرابع لفاعل بعد المفاعلة والفعال هو الفَعَال بكسر الفاء وتشديد العين، وموزون ذلك من (قاتل) قاتله مقاتلة وقاتلاً وقيتالاً بالياء وقاتلاً بتشديد التاء. وجاء من ذلك (المراء) بكسر الميم وتشديد الراء تقول ماريته ممرارة ومراء بالتخفيف وميراء بالياء كما جاء مراء بالتشديد ذكر هذا في شرح البناء للكفوي حكاية عن التفتازاني في تأسيسه. على أنه شاذ في المفاعلة. وجاء (كذاب) بكسر أوله وتشديد ثانيه في التنزيل فلم يحمل على المكاذبة بسبب شذوذه فيها. قال تعالى: (وكذبوا بآياتنا كذاباً) ((النبا/ ٢٨)) فقال الجوهري في الصحاح: "وقوله تعالى كذاباً أحد مصادر فعّل بالتشديد". وقال الإمام البيضاوي: وكذبوا بآياتنا كذاباً: تكذيباً. وفعّل بكسر أوله وتشديد ثانيه بمعنى تفعيل مطّرد، شائع في كلام الفصحاء". وجاء في التنزيل (لا يسمعون فيها لغوياً ولا كذاباً) ((النبا/ ٣٥)) فقال الراغب في مفرداته "ولا كذاباً، الكذاب بتشديد الذال التكذيب".

وجاء في شرح الشافية للرضي: "وجاء كذاب هذا وإن لم يكن مطرداً كالتفعيل، لكنه هو القياس، كما مر في شرح الكافية. قال

سيبويه: أصل تفعيل فعّال جعلوا التاء في أوله عوضاً من الحرف الزائد، وجعلوا الياء بمنزلة ألف الافعال، فغيروا آخره كما غيروا أوله.. ولم يجيء فعّال بكسر أوله وتشديد ثانيه في غير المصدر إلا مبدلاً من أول مضعفه ياء نحو قيراط ودينار وديوان. وأما المصدر فإنه لم يبدل فيه ليكون كالفعل. وفعّال بكسر أوله وتشديد ثانيه في مصدر فعّل بالتشديد، وفعال بالياء وفعال بالكسر والتخفيف في فاعل، وتفعال في تفعال بالتشديد، وإن كانت قياساً لكنها صارت مسموعة لا يقاس على ما جاء منها -٥٨-٥٩".

ويستنبط مما تقدم أن (المفاعلة) هو المصدر القياسي لفاعل. وإذا عرفنا أن مصدر غير الثلاثي مشتق من الماضي باتفاق البصريين والكوفيين، فلمشتق من الشيء بالاشتقاق الصغير يشق إما بزيادة الحركة أو الحرف، فمصدر (فاعل) مشتق من ماضيه بزيادة الميم في الأول، لتقارب الميم والفاء مخرجاً، كما يقول النحاة، وبزيادة التاء في الآخر لشيوعها في كثير من المصادر كعدة واستقامة. ولكن ما الذي تعنيه المفاعلة؟

الذي تعنيه (المفاعلة) غالباً، كما قرره النحاة، هو (المشاركة) ، ولكن ما الذي تعنيه هذه المشاركة؟ أقول ذكر الإمام الرضي في شرح الشافية أمثلة مختلفة للمفاعلة التي تعني المشاركة منها أن تكون المفاعلة للمشاركة فعلاً وهو يريد بالمشاركة هنا أن يقع التشارك بين اثنين، بحيث يوقع أحدهما بالآخر فعلاً فيقابلة هذا بمثل هذا الفعل، كقولك (ضارب زيد عمراً) أو شاتمته أو قاتله. وقد اشترط لذلك أن يكون (المفاعل) بفتح العين، أي الذي شورك في الضرب وهو (عمرو) هو المفعول في أصل الفعل الثلاثي من قولك (ضرب زيد عمراً) فيكون الفعل قد اكتفى بعد تحوله إلى صيغة (فاعل) بأن أفاد المشاركة على الوجه المذكور، ولم يتجاوز في تعديه المفعول الواحد الذي كان يتعدى إليه.

ومثل ضاربت فلاناً شافهته وفاوهته وخاطبته وواجهته وفاوضته وبأثته وذاكرته وثافته وقاولته.. وزاد الإمام محمد الكفوي في كتابه (شرح البناء) في شرح المثال، فقال ان قولك (ضارب زيد عمراً) قد دل صريحاً على صدور الضرب من زيد على وجهه (الغالبية) ووقوعه على عمرو. كما دل ضمناً على صدوره من عمرو على وجهه (المغلوبة) ووقوعه على زيد، فيكون كل منهما فاعلاً ومفعولاً. لكن الغالب يكون فاعلاً والمفعول مفعولاً لفظاً، وبالعكس معنى. وهكذا ذهب الكفوي إلى اعتداد (زيد) فاعلاً لفظاً (أي لفظاً ومعنى) واعتداد عمرو مفعولاً لفظاً (أي لفظاً معنى) ، وإلى جعل (زيد) مفعولاً معنى أو ضمناً، و (عمرو) فاعلاً معنى أو ضمناً.

ويأتي الرضي بمثال آخر هو (جاذبت فلاناً الثوب) ، وأصله (جذبت الثوب) ، فيقول انه ليس من قبيل المشاركة في (المضاربة) . ذلك أن (المضارب) بفتح الراء، وهو (عمرو) هو المفعول في الفعل الثلاثي من قولك (ضرب زيد عمراً) ، وهكذا ظل للمضاربة مفعول واحد، أما (المجاذب) بفتح الذال فليس هو المفعول في الفعل الثلاثي من قولك (جذبت الثوب) فقد ضمت المشاركة هاهنا إلى المفعول الأصلي وهو (الثوب) مفعولاً آخر هو (فلان) فأصبح للمجازبة مفعولان. وقد حصل التشارك في الجذب هنا ولكن بين المتكلم وفلان، فهما قد تنافسا في جذب الثوب.

ونظير ذلك (نازعت فلاناً الحديث) أي جذابته إياه. إذ ليست المشاركة فيه كالمشاركة في المضاربة، ذلك أن (المنازع) هنا بفتح الزاي، وهو (فلان) ليس هو المفعول في الفعل الثلاثي من قولك (نزعت الحديث) ، وهو (الحديث) . فقد جرى التشارك في النزاع هنا بين المتكلم وفلان أيضاً فهما قد تنافسا في نزاع الحديث.

ويتبين مما تقدم أنه إذا كانت المشاركة في المضاربة قد أفادت إيقاع أصل الفعل من المتضاربين أحدهما على الآخر، فإن المشاركة في المجاذبة والمنازعة قد أفادت منافسة المتجاذبين والمتنازعين في إيقاع الفعل على مفعول آخر هو الثوب أو الحديث. والأصول الثلاثية لأفعال المشاركة هنا متعدية وهي ضرب وجذب ونزع.

وثمة أفعال للمشاركة اشتقت من ثلاثي لازم. كقولك (سائر) ذلك أنه من (سار) ، تقول (سأيرته في البرية) ، والمسليرة هنا مشاركة قد وقع الفعل فيها من اثنين، لكنه لم يقع من أحدهما على الآخر. فالمسائر بكسر الياء لم يوقع أصل الفعل على المسائر بفتح الياء، كما لم يوقع جاذب أصل فعله على المجاذب بفتح الذال.

ومثال آخر جاء به الرضي هو (كارمت فلاناً) أو (شاعرت فلاناً) ، وفعلهما من الثلاثي المجرد لازم. وقد أشبهت المشاركة هنا مشاركة المضاربة لأن (المفاعل) فيهما بكسر العين قد أوقع أصل الفعل على (المفاعل) بفتح العين كالمضارب، بكسر الراء، الذي أوقع فعل الضرب على المضارب بفتح الراء، خلافاً لما ذكر في (المجاذب والمسائر) بكسر الياء فإنهما لم يوقعا أصل الفعل على (المجاذب والمسائر) بفتح الياء.

وليس كل ما جاء على (فاعل) هو من أفعال المشاركة. فقد بقي من أمثلة الرضي في (المفاعلة) مثال، هو من أقوال عليّ (رضي الله عنه) ، قال الرضي: "وقد يكون ما زاد من المفعول في باب المفاعلة هو المعامل بفتح الميم، بأصل الفعل، لا على وجه المشاركة، كما في قول علي، رضي الله عنه، كاشفتك الغطاءات، وقولك عاودته وراجعتة..". فقد اتفق في (المكاشفة) ، على ما يقول الرضي، أن يكون ما زاد من المفعول في باب المفاعلة هو (المعامل) بفتح الميم في أصل الفعل، وأن تكون المفاعلة على غير وجه مشاركة. فأنت تقول (كاشفتك العظات) كما ورد النص في نهج البلاغة (٢/٢٤١) ، وتقديره (كاشفتك بالعظات) ، وأصله في الفعل الثلاثي، (كشفت لك العظات) . فالذي زاد من المفعول بتحويل (كشف) إلى (كاشف) هو (ضمير المخاطب) أي الكاف، ولا مشاركة للمخاطب في الكشف، خلافاً لقولك (جاذبتك الثوب) فالمفعول المزيد في المفاعلة، (وهو ضمير المخاطب) مشارك في الجذب. وهكذا (عاودتك في كذا) و (راجعتك في كذا) فإن المخاطب ليس مشاركاً في العود أو الرجوع. ولا يخفي أن (عاودتك وراجعتك) من أفعال الموالاة والمداومة، ففي المصباح (يعاودها أي يرجع إليها مرة بعد مرة) ، وقال (راجعتة: عاودته) . فكاشفتك فلاناً بكذا موالاة الكشف له ومعاودة فلان ومراجعتة موالاة العود والرجوع إليه حيناً بعد حين. قال ابن أبي حديد في شرح قول الإمام علي (ولقد كاشفتك العظات وآذنتك على سواء) : "والعظات جمع عظمة، وهو منصوب على نزع الخافض" أي أن تقديره (كاشفتك بالعظات) ، وأردف: "وروي العظات بالرفع، على أنه فاعل، أي كاشفتك العظات وآذنتك أي أعلمتك، وعلى سواء: أي على عدل وإنصاف". فكاشفتك فلاناً موالاة الكشف له.

ما جاء من المفاعلة لغير المشاركة:

ومما جاء به الرضي من المفاعلة في غير معنى المشاركة قولك (ضاعفته) بمعنى (ضعفته) بالتشديد أي كثرت أضعافه، وسافرت بمعنى سفرت أي خرجت إلى السفر.

قال الرضي: "ولا بد في سافرت من المبالغة"، وعندني أن في (المسافرة) معنى الموالاة كالمعاودة والمراجعة، أي أن (سافر) بمعنى سفر عن المكان مسافة بعد مسافة. وذهب الراغب في مفرداته مذهباً آخر فقال: "وسافر خُصَّ بالمفاعلة اعتباراً بأن الإنسان قد سفر عن المكان، والمكان سفر عنه" ذلك أن (سفر) بمعنى خرج للارتحال أي بعد. والختار أن تكون (المدافعة) أيضاً موالاة في الدفع. وللمفاعلة في غير معنى المشاركة منحى آخر هو الصيرورة كعافك الله إذا صيرك ذا عافية. قال الرضي: "وقد يجيء بمعنى جعل الشيء ذا أصله كأفعل وفعل بالتشديد نحو راعنا سمعك أي اجعله ذا رعاية لنا كأرعنا، وصاعر خده جعله ذا صعر، وعافك الله أي جعلك ذا عافية، وعاقبت فلاناً أي جعلته ذا عقوبة، وأكثر ما تجيء هذه الأبواب الثلاثة متعدية". ويمكن أن تحمل (المباركة) على باب الصيرورة، فبارك الله لك في هذا أي جعله مباركاً.

ولا بد في كل مفاعلة إذا كانت بمعنى أصلها الثلاثي من أن تحمل معنى زائداً على الأصل، لزيادة لفظها تجاوز بمعنى جاز. فجاز الطريق لزم جوزه أي وسطه، كما في المفردات، قال الجوهري "جاز الموضع سلكه وسار فيه"، أما جاوز الطريق فعناه تجاوز جوزه أي وسطه، كما ذهب إليه الراغب.

وبقي أن نذكر للمفاعلة، في غير المشاركة، معنى شائعاً في الاستعمال لم يشر إليه الرضي، وقد ألح عليه بعض الأئمة، فقد جاء في كتاب (البناء في علم التصريف) لمحمد الكفوي: "وذكر الكشاف في بعض شروحه أن في هذا الباب معنى آخر كثير الاستعمال، وهو أن يكون من أحد الطرفين صدور أصل الفعل، ومن الطرف الآخر ما يقابله، بناء على جعل ما يقابله قائماً مقامه، كقولك بايع زيد عمراً،

فإن الصادر عن أحدهما البيع، ومن الآخر الشراء". أي أن معنى قولك (بايع زيد عمراً) صدور أصل الفعل وهو البيع، من زيد، وصدور ما يترتب عليه في مقابلة ذلك وهو الشراء، من عمرو. ونحو ذلك يترتب عليه في مقابلة ذلك من الآخر وهو الأخذ والتناول. ومن ذلك (المعاطاة) ففي اللسان (المعاطاة: المناولة) فعاطاه الشيء معاطاة وعطاء بكسر العين ناوله إياه فتعاطاه أي تناوله.

وقد جاء في التنزيل (قاتلهم الله أنى يؤفكون) (التوبة/ ٣١) ولا تصح في مثل هذه المقاتلة مشاركة أو مقابلة. ففي (قاتل) هنا نسبة أصل الفعل إلى الفاعل حقيقة بلا اقتضاء مشاركة، كما في تلخيص الأساس لعلي بن عثمان. فقاتلهم الله دعاء بمعنى أهلكهم، والأصل في (فاعل) إذ جاء بمعنى (فعل) أن تكون نسبة أصل الفعل إلى الفاعل بطريق المجاز لا الحقيقة. قال علي بن عثمان: "ثبت التغير بينهما على ما في بعض شروح الشافية".

بعض ما جاء على فعال بالكسر مصدرًا لفاعل

فعال بالكسر ليس بالضرورة مصدرًا لفاعل فقد يكون اسمًا غير مصدر مفردًا أو جمعًا، وقد يكون مصدرًا لفعل أيضًا. ويلتبس الأمر حينًا، فيما جاء منه معتل العين، أهو مصدر لهذا أم مصدر لذلك. فثمة (لاذ به) مثلًا بمعنى لجأ إليه واستتر به واختص ومصدره (اللوذ) بفتح فسكون. وجاء (لاوذ) على فاعل أيضًا. وسمع (اللواذ واللياذ) بكسر اللام فيهما، على (فعال) بالكسر، فأيهما مصدر (لاذ) الثلاثي، أو مصدر (لاوذ) المزيد؟ وجاء قام وقاوم وسمع من مصادرهما القوام والقيام بكسر القاف، فأيهما مصدر الثلاثي أو مصدر المزيد؟

جاء في الصحاح "لاذ به لجأ إليه وعاذبه، وبابه قال، ولياذًا أيضًا بالكسر".

فبين بهذا أن مصدر لاذ هو اللوذ كالقول، وهو اللياذ أيضًا بكسر أوله. وفي الصحاح: "ولاوذ القوم ملاوذة ولواذاً أي لاذ بعضهم ببعض. ومنه قوله تعالى: (قد يعلم الله الذين يتسللون منكم لواذاً) (النور/ ٣٦)، وأردف: "ولو كان لاذ لقال ليذاذاً"، أي أن اللواذ في الآية مصدر لاوذ، ولو كان مصدر لاذ لكان اللياذ. فاللياذ مصدر لاذ الثلاثي، واللواذ مصدر لاوذ على فاعل. وأكد ذلك الراغب في مفرداته فقال: "ولو كان من لاذ يلوذ لقليل ليذاذاً، إلا أن اللواذ هو فعال من لاوذ، واللياذ من لاذ". فلماذا قلبت الواو ياء في اللياذ مصدر الثلاثي ولم تقلب في اللواذ مصدر لاوذ؟

أقول القاعدة أن الواو تقلب ياء إذا وقعت حشواً بين كسرة وألف زائدة، في المصدر الأجوف الذي أعلت عين فعله. ومن ذلك لاذ وصام وعاد، فإن عين الفعل فيها أعل، وجاءت الواو في مصادرهما حشواً بين كسرة وألف، ولذا قيل لاذ ليذاذاً وصام صياماً وعاد عياداً. على حين صحت العين في (لاوذ) ولذا قيل لاوذ لواذاً. وهكذا تقول جاور جواراً وعاود عواداً. وقد جاء في إعراب القرآن لأبي البقاء عبد الله العكبري: "لواذاً في قوله تعالى: (يتسللون منكم لواذاً أو يتسللون تسلاً)، وإنما صحت الواو في لواذاً مع انكسار ما قبلها لأنها تصح في الفعل الذي هو لاوذ، ولو كان مصدر لاذ لكان ليذاذاً مثل صام صياماً".

وهكذا (قام) وأصله (قوم) بفتحيتين، كما كان (لاذ) أصله (لوذ) بفتحيتين، ما دام قد أعل فن حق مصدره أن يُعل فيقال (قام قياماً) وأصل الياء في (قيام) واو. ففي الأفعال لابن القوطية: "قام إلى الشيء قوماً وقياماً نهض إليه". أما (قاوم) فصدره المقاومة والقوام بالكسر، إذ لم يعل فعله ليعل مصدره. وقوام الشيء بالكسر أيضاً عماده الذي يقوم به، وقوام الأمر ملاكه. ولم تعل الواو هنا وكذلك في سواك وسواء بكسر أولهما لانتفاء المصدرية. وقد جاء في الألفاظ الكتبية لعبد الرحمن بن عيسى الهمداني (في باب الاعتصام): "ولاذ به لواذاً وليذاذاً. قال ابن خالويه: هذا غلط والصواب أن تقول لاذ به ليذاذاً ولاوذه لواذاً. ومنه قول القرآن الجليل: (يتسللون منكم لواذاً فليحذر). فالأول مثل قام قياماً والثاني مثل قاوم قواماً".

وقد شد في هذا الباب (نار) تقول نارت الظبية تنور نوراً بكسر النون أي نفرت. ففي الأفعال لابن القوطية: "نار الشيء نياراً فأنار: أضاء" وقد جاء هذا على القياس، لكنه قال كذلك: "نار نوراً بالفتح ونواراً بالكسر: نفر"، فأتى به على غير قياس. ومثل ذلك في الصحاح. قال الجوهري: "نرت من الشيء أنور نوراً بالفتح ونواراً بالكسر". وجاء في اللسان "النوار المصدر" بنون مفتوحة "والنوار

الاسم "بنون مكسورة، وفيه تحريف والصواب ما جاء في التاج" والنوار بالكسر المصدر وبالفتح الاسم" كما يدل عليه نصوص المعاجم، ومنها الأفعال لابن القوطية والصحاح، وسياق كلامها. كما شدّ شار الدابة شواراً بالكسر إذا راضها. ففي القاموس: "شار العسل شوراً وشياراً واستخرجه من الوقة" فجاء هذا على القياس. والوقبة النقرة في الصخر والكوة فيها العسل. لكنه جاء: شار الدابة شواراً وشياراً بكسر الشين فيهما إذا راضها، فجاء هذا على غير قياس. ففي اللسان: "شارها شوراً بالفتح وشواراً بالكسر.. راضها أو ركبها عند العرض على مشتريها" وفي التاج مثل ذلك. ولا نظن لنار إذا نفر وشار إذا راض ثالثاً.

ونختم هذا الباب بما جاء في الهمع للإمام السيوطي (٢/٢٢١) : "تبدل الياء بعد كسرة من واو هي عين مصدر لفعل معل العين موزون بفعال، نحو قام قياماً وعاد عياداً، بخلاف عين غير المصدر كصوان وسواك والمصدر المفتوح أوله كرواح أو المضمون كقوار أو المكسور الذي لم تعلّ عين فعله كلاوذ لوأذاً وعادو عواداً..".

ما القول في (آجر) بالمد، هل هو (فاعل) أو (أفعل) ؟
أقول (آجر) بالمدّ أما (أفعل) واسم الفاعل منه (مؤجر) ومصدره (الإيجار) على (إفعال) ، وإما (فاعل) فاسم الفاعل منه (مؤاجر) كقتال والمصدر (المؤاجرة) كالمقاتلة. وليس منه (آجار) كقتال، فمصدر المفاعلة من (فاعل) قياس، أما مصدر (الفعال) بالكسر، فهو سماع.

قال الأستاذ محمد العدناني في معجمه (الأخطاء الشائعة) : "ويخطئون من يقول أجره الدار فهو مؤجر بتشديد الجيم، ويقولون: إن الصواب هو أجره الدار فهو مؤجر، لأن المعاجم كلها تقول أن الفعل هو: أجر إيجاراً، لا أجر تأجيراً".
والغريب أن يذكر الأستاذ العدناني في معجمه (آجر) بلا مد على (فعل) ويجعل اسم الفاعل منه على (مفعول) بضم أوله وكسر ما قبل آخره، أي مؤجر، والمصدر منه على (إفعال) أي إيجار.

ولست أدري أي ناقد يقول: "أجره الدار بلا مد فهو مؤجر" فيدم كل ما قيل في القياس عن صوغ اسم الفاعل من الثلاثي، بل أي معجم يمكن أن ينص على (آجر) بلا مد، مصدره (الإيجار) فينقض كل ما أبرمه الأئمة حول مصادر الفعل الثلاثي؟ إلا أن يكون في النص تحريف قد اتفق لمعجم فلا يعقل أن يشمل كل معجم، فكيف يصرف الأستاذ قوله: "إن المعاجم كلها تقول إن الفعل أجر إيجاراً..".

وأغرب مما ذكرنا وأذهب في العجب قول الأستاذ العدناني: "وهناك الفعل آجر بالمد بمعنى أجر ولكن اسم الفاعل منه هو مؤجر أيضاً، لا مؤاجر حسب القاعدة!" فانظر إلى قوله (أيضاً) فكيف يكون (مؤجر) اسم فاعل لـ (أجر وآجر) معاً؟ فالمؤجر اسم فاعل من (آجر) إذا كان على (أفعل) ، وليس هو اسم فاعل من (آجر) على (فعل) بحال من الأحوال، لأن الفاعل من هذا هو (أجر) ، وإذا كان على (فاعل) فاسم الفاعل (مؤاجر) ، فأى قاعدة هذه قد أوجبت أن يكون الفاعل من (أجر) على (مؤاجر) سواء كانت زنته على (فاعل) أو (أفعل) ؟

وإذا كان الأستاذ قد قصد أن (آجر) بالمد على (أفعل) دون (فاعل) لأنه كذلك في (آجرت الدار) على ما ذهب إليه الزخشي، كما سيأتي إيضاحه، فلماذا لم يُبين ولم يُفصح، وأنى للقارئ أن يهتدي إلى ما يقوم في نفس الأستاذ، وما يقع في خلدته؟
التصحيف في نسخ المعاجم:

بقي أن نقول أن الخطأ الذي حكاه الأستاذ العدناني بقوله (أجره فهو مؤجر) قد يكون أتى به من عثار المصباح: (واختصر الأزهرى على أجرته فهو مؤجر) . على أن هذا التصحيف قد تداركه المحقق في نسخة أخرى للمصباح طبعت سنة (١٣٤٢هـ) ، إذ جاء فيها (واقصر الأزهرى على أجرته فهو مؤجر) . ومثل هذا التصحيف قد عرض في التهذيب. قال الأزهرى (ج/١١) : "فأجرته أوجره إيجاراً فهو مؤجر" والصواب (آجرته أوجره إيجاراً..). بالمد، وهو واضح، لا يذهب على القارئ المتأمل. وإلا فيكيف يكون (فعل) في عبارة التهذيب، مضارعه (يُفعل) بضم حرف المضارعة كيكرم أو يكون مصدره (الإفعال) ؟

واتفق نظير ذلك في القاموس، في مادة (وجب) . قال الفيروز آبادي: "وأوجب لك البيع مواجهة ووجاباً" وهو تصحيف، والأصل

فيه (واجب) لا (أوجب) لأن (أوجب) مصدره الإيجاب، لا المواجهة والوجاب. وقد حكى القاموس ما حكاه عن اللحياني، وعبارة اللحياني في (المحكم) محكمة، وهي: "وقد أوجب البيع واستوجهه، وواجب البيع مواجهة ووجاباً". وقد أشار إليه تصحيف القاموس المحشي فقال: "هذا التصريف لا يُعرف في الدواوين ولا تقتضيه قواعد، فإن مصدر أوجب الإيجاب، والمواجهة والوجاب مقيسان في واجبه".

وقد اعتذر صاحب التاج من تصحيف القاموس، فقال: "إن المصنف، أي صاحب القاموس، لم يغفل.. لكنه أحف بكلام اللحياني..". وقد عجب من مثل هذا الاعتذار صاحب الجاسوس على القاموس، فقال: "وهو اعتذار غريب، فإن الإحجاف هو عين الغفلة". وإذا عدنا إلى اللسان ألقينا فيه التصحيف نفسه إذ جاء فيه: "وأوجب البيع مواجهة ووجاباً". وذكر صاحب الجاسوس أن اللسان قد أورده صحيحاً، فلعل بعض نسخ اللسان قد عريت من هذا التصحيف.

القول في (آجر) متى يكون (أفعل) ومتى يكون (فاعل) ؟

في المعاجم: (أجرت الدار) من الثلاثي فإنما آجر بالمد والدار مأجورة والمصدر الأجر. وثمة (أجرت الدار) بالمد من المزيد، وهو إما من (أفعل) فأنا مؤجر بالكسر والدار مؤجرة بالفتح، والمصدر الإيجار، وإما من (فاعل) فأنا مؤجر بكسر الجيم والدار مؤجرة بفتحها، والمصدر المؤجرة.

قال صاحب المصباح: "وأجرت الدار والعبد" فأتى به من (فعل). وقال: "وأجرت الدار والعبد من أفعل، لا من فاعل، ومنهم من يقول أجرت الدار على فاعل فيقول أجرته مؤجرة". وقال صاحب الكليات أبو البقاء الكفوي: "واختلفت في قولهم أجرت الدار أو الدابة بمعنى أكرمتها، هل هو أفعل أو فاعل، والحق أنه بهذا المعنى مشترك بينهما لأنه جاء فيه لغتان، إحداها فاعل ومضارعه يؤجر، والأخرى أفعل ومضارعه يؤجر، وجاء له مصدران: فالمؤجرة مصدر فاعل والإيجار مصدر أفعل". وأضاف المصباح فقال: "ويتعدى إلى مفعولين فيقال أجرت زيدا الدار، وأجرت الدار زيدا على القلب، مثل أعطيت زيدا درهماً وأعطيت درهماً زيدا، ويقال أجرت من زيد الدار، للتوكيد، كما يقال بعث زيدا الدار وبعث من زيد الدار".

والمملوك كالدار والعبد فقد جاء في اللسان: "وأجر المملوك يأجره فهو مأجور، وأجره بالمد يؤجره إيجاراً ومؤجرة". وقال ابن القطاع في كتاب الأفعال: "أجره الله أجراً وأجره يؤجره، والمملوك والأجير أعطيتهما أجرهما كذلك. وأجره يؤجره، فصار صورة أفعل وفاعل واحدة - ص/٢١". ولم تفرق المعاجم بين الأجير والدار عامة فلم تخصص أحدهما بأفعل أو فاعل، وقد أطلق صاحب المتن للأجير الإيجار والمؤجرة جميعاً.

وذهب جماعة إلى التخصيص نخصوا (الدار) بالإفعال أي الإيجار وعدوا الفعل إلى اثنين، وخصوا (الأجير) بالمفاعلة أي المؤجرة وعدوه إلى واحد. قال الزمخشري في الأساس: "وأجرني فلان داره فاستأجرتها وهو مؤجر ولا تقل مؤجر فإنه خطأ قبيح، وليس هذا فاعل ولكن أفعل، وإنما الذي هو فاعل قولك آجر الأجير مؤجرة كقولك شاهره وعاومه، وكما يقال عامله وعاقهه".

وحكى ذلك صاحب المصباح فقال: "قال الزمخشري وأجرت الدار على أفعلت فأنا مؤجر ولا يقال مؤجر فهو خطأ، ويقال أجرته مؤجرة مثل عاملته معاملة وعاقدته معاقدة، ولأن ما كان من فاعل في معنى المعاملة كالمشاركة والمزارعة إنما يتعدى لمفعول واحد، ومؤجرة الأجير من ذلك، فأجرت الدار والعبد من أفعل لا من فاعل.. ويتعدى إلى مفعولين فيقال أجرت زيدا الدار وأجرت الدار زيدا".

وحكى ذلك صاحب الكليات أبو البقاء الكفوي فقال: "والمفهوم من - الأساس - وغيره اختصاص أجرت الدابة بباب أفعل، واختصاص أجرت الأجير بباب فاعل. واسم الفاعل من الأول مؤجر بالكسر، واسم المفعول مؤجر بالفتح. ومن الثاني اسم الفاعل مؤجر بالكسر واسم المفعول مؤجر بالفتح".

خلاصة الرأي في الإيجار والمؤجرة:

يتبين مما تقدم اختلاف الرأي في ذلك إذ ذهبت جماعة إلى جواز استعمال الإيجار والمؤجرة للدار وآخرون إلى جواز استعمالهما للأجير. وفرق بعضهم نخص الإيجار بالدار والمؤجرة بالأجير، كما فعل الزمخشري وأيده الرضي في شرح الكافية. وحجة أولئك السماع

وجهة هؤلاء أن المفاعلة في الأصل (مشاركة ومقابلة) في إيقاع أصل الفعل، فهي تقتضي أن يكون كل من طرفيها أهلاً لإيقاع الفعل كالمضاربة ومثلها المعاملة والمعاقدة والمزارعة، فالمؤاخرة للأجبر معاملة ومعاقدة، وليست كذلك للدار، فالدار إذاً أولى بالإيجار منها بالمؤاخرة. والرأي في هذا جزل نضيج، لا سيما وأن ما جاء من المفاعلة بمعنى الأفعال قد خصّ بمعنى زائد ولم يذكر للمؤاخرة التي سمعت بمعنى الإيجار معنى زائد. فنحن إذا عولنا على القياس أخذنا بمذهب الزمخشري ومن معه، وإذا عولنا على السماع أخذنا باستعمال الصيغتين لكل منهما، ويبقى اتباع القياس أليق بالمعنى.

أجرت الدار بالتشديد:

أما (أجرت الدار) بالتشديد فليس فيه نص معتمد، إذ ورد في (أجر) بالتشديد "أجرت الطين إذا جعلته آجراً". وقد منع الأستاذ أسعد خليل داغر في تذكرته والأستاذ العدناني في معجمه (الأخطاء الشائعة) استعمال (أجره الدار) بالتشديد بمعنى أجره أو آجره. قال الأستاذ داغر: "ويقولون أجرتي الدار بالتشديد وهو خطأ صوابه أجرتي إيجاراً أي أكراني.. فهو مؤجر وأنا مستأجر. أما أجر فلم ترد إلا بمعنى صنع الآجر. يقال أجر الرجل أي طبخ الطين آجراً.. والصواب ما ذهب إليه. وقد أساغ الشيخ إبراهيم اليازجي (أجره الدار) بالتشديد فقال في رسالته (لغة الجرائد): "ويقولون أجر المنزل تأجيراً أي اكتراه، وهو عكس المعنى لأن التأجير يكون من المالك، تقول أجرت المنزل فاستأجره". وقد أكد ما ذهب إليه في مجلة الضياء (١/٦١٢) على ما حكاه الأب البولسي في كتابه (مغالط الكتاب ومناهج الصواب) إذ عاب في المجلة قول القائل (أجر الدار) بالتشديد بمعنى استأجرها، وقال: "والصواب أجره الدار أي أكره إياه فاستأجرها أي اكترها". وقد أورد المعجم الكبير الذي ألف بإشراف مجمع اللغة العربية بالقاهرة (أجره) . بالتشديد، لكنه أشار إلى أنه (مولد)، كما أشار الشيخ العلايلي في معجمه إلى أنه من اللهجات العامية الشائعة.

ما القول في (آمن) بالمد:

ويقول الكتاب حيناً (ومنهم من لا يؤمنون بهذا القول) فيأتون بآمن على فاعل، وليس في العربية آمن كفاعل، وإنما هو عامي، فأمن يؤمن كأفعل يفعل فهو مفعول. تقول أمن البلد إذا اطمان فهو آمن. فإذا عديته بالتضعيف فقلت (أمنت) بتشديد الميم، ومنه ما جاء في الحديث (آمنوا السبل) أي اجعلوها آمنة، والسبل بضمين جمع سبيل. وأنت تعديه بزيادة الهمزة فتقول آمنت إيماناً خلاف أخفته. ومنه قوله تعالى: (وآمنهم من خوف) . وفي اللسان: "آمن فلان العدو إيماناً فأمن يأمن، والعدو مؤمن" بفتح ما قبل آخره. وفي اللسان "واستأمني فلان فأمنت أومنه إيماناً". وهكذا قولك (آمنت بالله إيماناً) فهو أفعل إفعالاً. وانظر إلى ما جاء في المخصص لابن سيده (١٣/٨٣):

"الإيمان التصديق وقد آمن وزنه أفعل ولا يكون فاعل. قال الفارسي: لا تخلو الألف في آمن من أن تكون زائدة أو منقلبة، وليس في القسم أن تكون أصلاً، فلا يجوز أن تكون زائدة لأنها لو كانت كذلك لكانت فاعل، ولو كان فاعل لكان مضارعه يفاعل مثل يقاتل ويضارب في مضارع قاتل وضارب، فلما كان مضارع آمن يؤمن دل ذلك على أنها غير زائدة. وإذا لم تكن زائدة كانت منقلبة، وإذا كانت منقلبة لم يخل انقلابها من أن يكون عن الياء أو الواو أو عن الهمزة، فلا يجوز أن تكون منقلبة عن الواو لأنها في موضع سكون، وإذا كانت في موضع سكون وجب تصحيحها ولم يجر انقلابها. ويمثل هذه الدلالة لا يجوز أن تكون منقلبة عن الياء. فإذا لم يجر انقلابها عن الواو ولا عن الياء ثبت أنها منقلبة عن الهمزة. وإنما انقلبت عنها ألفاً لوقوعها ساكنة بعد حرف مفتوح.

فكما أنها إذا خففت في رأس وفاس وياس انقلبت ألفاً لسكونها وانفتاح ما قبلها كذلك قلبت في نحو: آمن وآجر وآتى، وفي الأسماء نحو: آذر وآخر وآدم. إلا أن الانقلاب ها هنا لزمها لاجتماع الهمزتين، والهمزتان إذا اجتمعتا في كلمة لزم الثانية فيما القلب بحسب الحركة التي قبلها إذا كانت ساكنة نحو آمن، أومن، أيذن، أيتمان".

يقول أبو علي الفارسي أن الألف التي تلي الهمزة في (آمن) ليست زائدة لأنها لو كانت كذلك لكان (آمن) على فاعل، ولم يسمع. وهي ليست منقلبة عن واو أو ياء لأن هذين إنما ينقلبان إلى الألف إذا تحركا والموضع موضع سكون. قال ابن جني في كتاب التصريف:

"فأما الواو والياء فتي تحركتا وانفتح ما قبلهما قلبتا ألفاً.. نحو قام وباع وأصلهما قومٌ وبيع. وكذلك طال وخاف وهاب والأصل طول بالضم وخوف بالكسر وهيب بالكسر، فأبدلتا ألفين لما ذكرنا". فلا يبقى إلا أن تكون قد انقلبت عن همزة، وإنما تقلب الهمزة ألفاً إذا سكنت. قال ابن جني: "متى سكنت الهمزة وانفتح ما قبلها فتخفيفها وإبدالها جميعاً أن تصيرها ألفاً في اللفظ، فالتخفيف في قولك في رأس راس، وفي فأس فاس، وفي اقرأ اقرأ وفي اهدأ اهدا. والبدل في قولك آدم وآمن والأصل آدم وأمن فأبدلت الهمزة الثانية ألفاً لاجتماع الهمزتين وسكون الثانية وانفتاح ما قبلها".
القول في (أنس)

ويقول الكّاب حيناً (هو يؤانس من فلان ميلاً إليه) أي شعر منه بميل، فيأتون بالفعل من صيغة فاعل، على ما يوهم لفظ ماضيه، لأنه بعد الإعلال يصير أنس بالمد. وإنما هو أفعل لا فاعل لان أصله أنس بهمزتين، فالصواب في مضارعه يؤنس مثال يكرم. هذا ما أورده الشيخ إبراهيم اليازجي في رسالته (لغة الجرائد) .

والقول عندي أن ما سمع هو قولهم (أنست به أنسا) بفتحيتين ضد توحشت و (أنست إليه) إذا سكنت إليه واطمأنت. ومنه (الأنس) بالضم خلاف الوحشة. ومنه الأنيس أيضاً. ويأتي متعدية على (أنسه إيناساً) . ففي الصحاح: "والإيناس خلاف الإيحاء" فدل بهذا على أنه (أنسه) بهذا المعنى كأفعله. وقال: "والأنيس المؤانس" فدل به على أن (أنسه) كفاعله بالمعنى نفسه. أما قولك (أنست الشيء بالمد بمعنى أبصرته وعلمته، كما في الأفعال لابن القوطية، وسمعتة كما في الصحاح، فليس فيه إلا الإيناس. ذلك أنه من أفعله يفعله إفعالاً ومنه قوله تعالى: (إني آنست ناراً لعلي آتيكم منها يقبس (طه/ ١٠) وقوله تعالى: (فإن آنستم منهم رشداً فادفعوا إليهم أموالهم ولا تأكلوها إسرافاً وبداراً) (النساء/ ٥) . قال الإمام البيضاوي في تفسير قوله تعالى: (إني آنست ناراً) (وقيل الإيناس إبصار ما يؤنس به"، فأتى بالإيناس إشارة إلى أن المصدر هو الإفعال. وجاء في الحديث: "لم تر الجن وإبلاسها ويأسها من بعد إيناسها" قال ابن الأثير في النهاية: "أي أنها يؤنس مما كانت تعرفه وتدرکه من استراق السمع" فأورد الإيناس بمعنى المعرفة والعلم.
القول في آسى وآخى

آسى على فاعل وأصله أسى بهمزة مفتوحة بعدها ألف (فاعل) ، ومضارعه (يؤاسي) بضم أوله على يُفاعل. وكذلك (آخى) فإن مضارعه يؤاخي، والمصدر المؤاساة والمؤاخاة. وقد شاع على الألسنة قولهم (المؤاساة) بالواو بدلاً من الهمزة، فنع ذلك بعضهم. قال صاحب الصحاح "وآسيته بمالي مؤاساة أي جعلته أسوتي فيه، وواسيته لغة ضعيفة فيه". وقال أيضاً: "وقد آزيته إذا حاذيته ولا تقل وازيته" وجاء في درة الغواص للحريري أبي القاسم: "وأما إياس فهو عند المحققين مصدر أسته أعطيته والاسم منه الأوس الذي اشتقت منه المؤاساة" فأتى بالمؤاساة بالواو، وعقب عليه الخفاجي أحمد شهاب الدين شارح الدرّة فقال: "وقوله اشتقوا منه المؤاساة فيه أن مادة أوس من الأجوف والمؤاساة معتلة اللام فهما أصلان مختلفان. وأيضاً المؤاساة بالواو وإن جوزت على قلة خطأ عند المصنف والصواب المؤاساة بالهمزة".

أقول أجاز ابن جني قولك (أواسيه) بالواو في كتابه الخصائص (١/١٨٧) فقال: "آسيت الرجل فأنا أواسيه وآخيته فأنا أواخيه" وعلل ذلك فقال: "اجتمعت الهمزتان فقلبت الثانية واواً لانضمام ما قبلها.. أصله آسوك، بهمزة مضمومة بعدها مد، وسين مكسورة بعدها واو مضمومة، لأنه أفاعلك من الأسوة، فقلبت الواو ياء لوقوعها طرفاً بعد الكسرة، وكذلك أواخيك وأصله آآخوك بكسر الخاء وضم الواو من الأخوة" وأردف: "وأما.. تغيير الهمزة بقلها واواً فالقول فيه أنه اجتمعت في كلمة واحدة همزتان غير عينين، الأولى منهما مضمومة والثانية مفتوحة، وكتاتهما حشو غير طرف، فاستثقل ذلك فقلبت الثانية على حركة ما قبلها وهي الضمة واواً..".

ومن ثم ترى أن في قولك (المؤاساة) بالواو وجهاً صالحاً ومذهباً متقبلاً، وجرى ذلك في شعر معتمد، كما جرى في كلام الفصحاء. ففي شرح الحماسة للهرزوقي (ص/ ٤٠٤) : "قال محمد بن عبد الله الأزدي:

ولكن أواسيه وأنسى ذنوبه لترجعه يوماً إليّ الرواجع

قوله أواسيه أي أجعله أسوة نفسي فأقسامه مالي وملكي. يقول: لكن أتأسى ذنوبه وهفواته وأتغابى جرائمه وزلاته، وأحسنُ التأتى في أثناء ذلك لمواساته".

أقول أورد الشاعر الأزدي (أواسيه) بالواو لأنها لغة اليمن، وقد جروا على ذلك، وأقره المرزوقي واستحسنه. وجاء في المصباح: "ويجوز إبدال الهمزة واواً في لغة اليمن فيقال أواسيه".

وجاءت (المواساة) بالواو في الحديث. قال ابن الأثير في النهاية: "وقد تكرر ذكر الأسوة والمواساة في الحديث، والأسوة بكسر الهمزة وضمة القدوة، والمواساة المشاركة والمساهمة في المعاش والرزق، وأصلها الهمزة فقلبت واواً تخفيفاً".

فالمواساة في الأمر تعني المساواة فيه، وهي ترد من ثم، في ما يسر وما يحزن على السواء. فقد جاء في لطائف اللطف لأبي منصور النيسابوري الثعالبي قول علي بن الجهم "إن واسيناكم ساويناكم" وقال دعبل الخزاعي:

إن أولى البرايا أن تواسيه عند المسرة من واساك في الحزن
القول في تعدية المفاعلة

لا شك أن الأصل فيما جاء من المفاعلة للمشاركة فعلاً، وأصله الثلاثي لازم، أن يتعدى إلى مفعول واحد كجالسه وكارمه وماشاه وجاراه وسائره وفاخره ونازله من جلس وكرم وسهر ومشى وجرى وسار ونخر ونزل، وقد ذهب ابن هشام في مغني اللبيب (٢/١١٣) في باب الأمور التي يتعدى بها الفعل القاصر، إلى أن ألف المفاعلة من هذه الأمور، إذ قال: "الأمور التي يتعدى بها الفعل القاصر أحدها همزة أفعل نحو (أذهبتم طياتكم) . الآية. الثانية: ألف المفاعلة تقول في جلس زيد ومشى وسار جالست زيداً وماشيتته وسائرتة.. ويغلب هذا أيضاً فيما كان فعله الثلاثي متعدياً إلى واحد، إذ تتعدى المفاعلة فيه إلى مفعول واحد أيضاً كضاربه وقاتله وشاركه وصارعه من ضربه وقتله وشركه وصرعه.

وقد تتعدى المفاعلة إلى اثنين ويكون أصلها الثلاثي متعدياً إلى واحد كما يجري في المفاعلة التي يوقع فيها كل من الطرفين أصل الفعل على مفعول، بدلاً من أن يوقع كل منهما أصل الفعل على صاحبه. ومن ذلك (نازعته الأمر) . ففي نهج البلاغة: "وأجمعوا على منازعتي أمراً هولي - ٢/١٠٣" وفي الأساس (نازعه الكلام) .

ومنه (ناقشته الحساب) . فعن عائشة رضي الله عنها: "من نوقش الحساب عذب" وهو من ناقشه الحساب، وقد حكاه الزمخشري في الأساس.

ومنه (قاسمه الأمر) . ففي الصحاح: "قاسمه المال وتقاسمه واقتسماه بينهما".

ومنه (جاذبه الحديث) . ففي الصحاح: "وجاذبته الشيء إذا نازعته". وفي الأساس "وجاذبه الثوب وتجاذبه".

ومنه (شاطره الريح) ، ففي الصحاح: "وشاطرت فلاناً مالي إذا ناصفته".

ومنه (نافسه الأمر) . قال الشاعر:

وإن قريشاً مهلك من أطاعها تنافس دنيا قد أحم انصرامها

فقول الشاعر (تنافس دنيا) على معنى (تنافس في دنيا) كما في اللسان.

فصح بذلك (نافسه دنيا) كنافسه في دنيا. وجاء (تنافسوه) ففي اللسان: "وتنافسنا ذلك الأمر وتنافسنا فيه". وفي الحديث: أخشى عليكم أن تبسط عليكم الدنيا كما بسطت على من كان قبلكم فتنافسوها كما تنافسوها وتهلككم كما أهلكتهم".

على أن من هذه المفاعلة التي تتعدى إلى اثنين ما أصله الثلاثي لازم. ومن ذلك (ساقطه الحديث) . ففي الإفصاح: "ساقطه الحديث سقاطاً ومساقطة إذا سقط منك إليك ومنك إليه".

الحذف والإيصال في المفاعلة

قصد النحاة بالحذف والإيصال حذف الجار وإيصال العامل إلى المجرور ليباشره، دون ما حاجة إلى صلة من حرف فإذا كان الفعل العامل يباشر مفعولاً واحداً ويصل إلى متعلقه بجار ثم حذف الجار، أصبح يباشر مفعولاً آخر إلى مفعوله الأول. وقد مثلوا لذلك بقوله تعالى: (واختار موسى قومه سبعين رجلاً) (- الأعراف/١٥٤) فقد قيل أن الأصل فيه (اختار موسى من قومه سبعين رجلاً) ثم

حذف الجار فانتصب (قومه) وأصبح الفعل متعدياً إلى مفعولين، بعد أن كان متعدياً إلى واحد. وقالوا أن ذلك موقوف على السماع إذ يقتصر فيه على المسموع، عند الأكثرين. ومنه قولهم (استغفر الله ذنباً) والأصل فيه (من ذنب) ، وقولهم (أمرتك الخير) والأصل فيه (أمرتك بالخير) . قال سيبويه في الكتاب: "وليس استغفر الله ذنباً، وأمرتك الخير، كثيراً في كلامهم جميعاً، وإنما يتكلم به بعض العرب. وليس كل ما كان متعدياً من الفعل بحرف جر جاز حذفه، إلا ما كان مسموعاً".

وقال ابن يعيش في شرح المفصل (٨/٥١) : "وهذا الحذف وإن كان ليس بقياس، ولكن لا بد من قبوله لأنك إنما تتنطق به وتحتدي في جميع ذلك، أمثلتهم، ولا تقيس عليه". فهل في أفعال المفاعلة ما يتعدى إلى مفعولين بحذف الجار، وأصله التعدى إلى مفعول واحد؟

أقول مر بنا قولهم (ناقشه الحساب) فإنك تقول فيه (ناقشه في الحساب) أيضاً، وهما بمعنى. ففي الأساس: "وناقشه الحساب وفي الحساب"، فإذا كان الأصل هاهنا تعدية المفاعلة إلى مفعول واحد، وأنها عدت إلى اثنين بحذف الجار، فقد صح بذلك أن قولك (ناقشه الحساب) من قبيل الحذف والإيصال. ومما يدل على أن الأصل فيه التعدية إلى واحد اكتفاء بعض المعاجم بالقول "وناقشته مناقشة استقصيت في حسابه"، دون التصريح بتعديته إلى المفعول الثاني، كما فعل صاحب المصباح. وقد ابتداء الصحاح بالقول: "والمناقشة الاستقصاء في الحساب" ثم أورد الحديث "من نوقش الحساب عذب"، فدل به على جواز تعديته إلى اثنين. ولا ننس أن الأصل في المفاعلة التي هي للمشاركة عامة أن تتعدى إلى واحد.

كما مر بنا قولهم (نافسه الأمر) و (نافسه فيه) وأن الأصل نافسه فيه، وهما بمعنى، فثبت بهذا أنه على الحذف والإيصال. وثمة (نازعه الأمر) و (نازعه فيه) ، وليسا هما بمعنى عند التحقيق. فنازعه الأمر على معنى مجازبة الشيء، وإذا جاذب خالده صاحبه شيئاً فقد حاول كل جذب الشيء إليه، وكذلك نازعه الأمر. ولا تقتضي المجازبة هنا أو المنازعة مخاصمة أو عداوة بالضرورة. فانظر إلى قول الزمخشري في الأساس "ونازعه الكلام.. والفرس ينازع فارسه العنان، ونازعي بنانه: صاحفي" فليس في أي صورة من هذه الصور مخاصمة أو معاداة.

وفي النهاية: "ومنه الحديث: مالي أنزع القرآن أي أجادب في قراءته كأنهم جهروا بالقراءة خلفه فشغلوه" أي أنه نازعهم قراءة القرآن حين جهروا به فجاذبوه القراءة.

فإذا عرفنا أن (نزع) في الأصل بمعنى (جذب) . قال الزمخشري في الأساس: "نزع من يده: جذبه وانتزعه.. ونزع الدلو من البئر.. ونازعه الثوب: جاذبه". أقول إذا عرفنا أن (نزع) بمعنى جذب أصلاً فقد اتضح بهذا أن (نازعه الكلام) بتعدية المفاعلة إلى مفعولين، هو الأصل كجاذبه إياه. فقد جاء في الأساس "ونازعه الكلام" كما جاء فيه "وتجاذبوا أطراف الكلام". وفي الصحاح: "وجاذبته الشيء إذا نازعته إياه" فهما بمعنى. وكذلك تنازعه كتجاذبوه وتبادلوه وتقاسموه. ففي الأساس: "وتنازعو الكأس تعاطوها". وجاء في كتاب كليلة ودمنة (في باب عرض الكتاب) : "ويكون مثل أصغر الأخوة الثلاثة الذين خلف لهم أبوهم المال الكثير، فتنازعو بينهم، فأما الكبيران فإنهما أسرعاً في إتلافه وإنفاقه في غير وجهه.. وأما الصغير فإنه عندما نظر إلى ما صار إليه أخواه.. أقبل على نفسه يشاورها..". فقوله (تنازعو بينهم) بمعنى تناولوه وتقاسموه.

أما (نازعه فيه) فإن له شأنًا آخر. قال صاحب الأساس: "نازعه في كذا: خاصته، منازعة ونزاعاً" فنازعه فيه على معنى خاصه فيه وقد يتجاوز هذا المعنى إلى عاداه. وهذا المعنى مجاز من معنى المجازبة الذي هو الأصل. فقولك (نازعه الأمر) جاء على الأصل، فليس هو إذاً على الحذف والإيصال. أما (نازعه فيه) فقد جاء على معنى (المخاصمة أو المعاداة) فحمل عليها حين ضُمن معناها.

وقد عاب النقاد قول الكتاب (وإني لأشاركك أحزانك) بحذف الجار وتعدية (المشاركة) إلى مفعولين حملاً على (المشاطرة) فهل هذا صحيح؟ أقول إن حذف الجار هنا من قبيل الحذف والإيصال إذا صح، ولكنه ليس صحيحاً لأن حذف الجار سماع وليس قياساً، كما تقدم، فليس حمل المشاركة على المشاطرة سائغاً أو مستقيماً، فإذا أخذت به كنت آخذاً بفساد. فقولك: (شاركت في كذا) يعني أنك شريك فيه، تقول أنا شريكك فيما عراك من هذه النائبة وفيما نالك وفيما ضربك وفيما دهاك، كما قال الهمداني في ألفاظه الكلابية.

وتقول بمعناه: أشاركك فيما عراك ونابك وفيما ضربك ودهاك. قال الشاعر:
إذا أنت لم تشرك رفيقك في الذي يكون قليلاً لم تشاركه في الفضل
وهو من أبيات ديوان الحماسة.

ولكن جاء في المقامة الشيرازية لأبي الفضل بديع الزمان الهمداني: "قد أرضعتك ثدي حرّته، وشاركتك عنان عصمته"، فهل يعول على هذا في تعدية المشاركة إلى مفعولين إذا صح أنه نص معتمد؟ أقول لا يعول على هذا، وقد يكون الهمداني قد دفع إليه قصد المزاوجة بين (ثدي حرّته) و (عنان عصمته) وإحكام السجع، وقد أجاز الأئمة للشاعر والساجع ما لم يجيزوه للناثر. قال ابن جني: "فإن صح عندك أن العرب لم ينطق بقياسك أنت، كنت على ما أجمعوا عليه البتة" وأردف: "وأعددت ما كان قياسك أدّك إليه لشاعر مولّد أو لساجع أو لضرورة، لأنه على قياس كلامهم، بذلك وصّى أبو الحسن - الخصائص - ١/١٣٢". وقال الإمام ابن بري في كتابه (اللباب في الرد على ابن الخشاب) منتصراً لأبي محمد القاسم الحريري صاحب المقامات: "اعلم أن للسجع ضرورة الشعر وأن له وزناً أيضاً هي ضرورة الوزن في الشعر، في الزيادة والنقصان والإبدال..".

ومرّ بنا (قاسمه الأمر). ففي اللسان: "وقاسمته المال أخذت منه قسمك وأخذ قسمه. وقسيمك الذي يقاسمك أرضاً أو داراً أو مالاً بينك وبينه.. وهذا قسيم هذا شطره" فقد أشار إلى أن (القسيم) قد يكون بمعنى المقاسم وأوضحه فقال: "وقسيم فعيل بمعنى مقاسم مفاعل كالسمير والجلس والزميل" وقد يكون بمعنى المقسوم، كما هو جلي في قوله "وهذا قسيم هذا شطره" فالفعيل هنا بمعنى المفعول وقد تضمن النص تعدي (المقاسمة) إلى مفعولين، قال الشاعر:

أيا جارتا ما أنصف الدهر بيننا
تعالى أقاسمك الهموم تعالي

وقالت امرأة من بني شيبان:

وقالوا ماجداً منكم فقلنا

كذاك الرمح يكلف بالكريم

بعين أباغ قاسمنا المنايا

فكان قسيمها خير القسيم

قال المرزوقي في شرح الحماسة: "وكأنه كان للمنايا نصيب فيهم فقاسمهم على نصيبها، فوقع إليها خير النصيب. والمعنى اختارت منهم الأمثل فالأمثل وغادرت الفلّ منهم والمستردل. وقوله: قسيم، في معنى مقسوم، وقد يكون القسيم المقاسم..". وأردف: "وقاسم يقتضي مفعولاً آخر كأنه قال قاسمنا المنايا الناس أو الأصحاب. وقوله قسيمها كقولك نصيبها، وخير القسيم خير الأنصاء - ٨٨٢".

فقد أوضح المرزوقي أن قول الشاعر (قاسمنا المنايا) إنما جاء على حذف المفعول الثاني، لأن الأصل (قاسمنا المنايا الناس أو الأصحاب). أما قول المرزوقي (فقاسمهم على نصيبها) أي قاسمت المنايا الناس على نصيبها، فلا ينقض ما قلنا من تعدي (المقاسمة) إلى مفعولين. فعبر بقوله (قاسمهم على نصيبها) أن المقاسمة قد جرت بين المنايا والناس على نصيبها، فقد ساق (المقاسمة) على أنها معاقدة في القسمة قد جرت على هذا النصيب فأغنى ذلك عن نصب المفعول. وقال الشاعر:

وقاسمني دهري بني بشطره فلما تفضى شطره عاد في شطري

فقال المرزوقي: "ومعنى بشطره كأن الدهر ادّعى أنه قسيمه في بنيه وأن له منهم الشطر وهو النصف، فقاسمه على ذلك، فلما استوفى حظه أقبل يأخذ من نصيبه الذي كان أقر له به وساهمه عليه". فقد رأيت أن المرزوقي قد عاد إلى استعمال (قاسمه عليه) وأشار من جانب خفي إلى العقد الذي تصوره بين الشاعر ودهره حول اقتسام البنين بقوله: "فلما استوفى حظه أقبل يأخذ من نصيبه الذي كان قد أقر له به، وساهمه عليه". وتقول (قارع القوم على كذا وتقارعوا واقترعوا) إذا قاسموا وتقاسموا واقسّموا بالقرعة، أي تعاقدوا فانفقوا على تعيين أسهمهم وأنصبتهم بالقرعة. وقد تكون المقاسمة وجهاً من وجوه المقارعة والمساهمة.

وهل يصح قولك (قاسمه في كذا)؟ أقول إنما يصح (قاسمه في كذا) على حذف المفعول أيضاً، إذا كان في الكلام ما يغني عن ذكره. فانظر إلى ما جاء في مقدمة كتاب الوساطة بين المتنبي وخصومه لأبي الحسن القاضي الجرجاني: "وما عقوق الوالد البر، وقطيعة الأخ المشفق، بأشنع ذكراً، ولا أقبح وسماً من عقوق من ناسيك إلى أكرم آبائك، وشاركك في أنفخ أنسابك، وقاسمك في أزين أوصافك، ومث إليك بما هو حظك من الترف وذريعتك إلى الفخر..". فقوله (وقاسمك في أزين أوصافك) إنما يصح على حذف المفعول، كأن يكون تقدير الكلام (وقاسمك نصيبك أو حظك في أزين أوصافك) .

أما (ساهمة) فالأصل في معناه (قارعه) . ففي اللسان "استهم الرجلان تقارعا، وساهم القوم فسهمهم سهماً قارعهم فقرعهم، واستهموا اقترعوا وتساهموا تقارعوا". وإذا كان من معاني المقارعة المضاربة بالسلاح، فإن منها المغالبة في القرعة، والقرعة بالضم السهم والنصيب، وإلقاء القرعة عمل يتعين به سهم الإنسان ونصيبه.

وتقول من ذلك أسهمت لنفسي في كذا إذا جعلت لها نصيباً فيه، كما في الأفعال لابن القوطبة، فأسهمت في كذا إذا شاركت. وهكذا انتهت (المساهمة) إلى معنى المشاركة. قال زهير بن أبي سلمى:

أي ثابت ساهمت في الحزم أهله فرأيك محمود وعهدك دائم

وقد أنكر بعضهم ذلك ومنهم أحمد العوامري عضو المجمع القاهري ومحمد محمود البزم الشاعر اللغوي الدمشقي، رحمهما الله قال الأستاذ البزم في مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق: "ساهمت بمعنى قارعت، وهي قريبة بمعناها مردودة بلزومها، وهي متعدية عدد شهري تموز وآب سنة ١٣٦٨/٤٤٤٠". أقول إذا قال الكاتب (ساهمت في كذا) فليس هو على اللزوم، وإنما هو على حذف المفعول لظهور معناه. وإنك لتقول (ساهمت في كذا) كما تقول شاركت في كذا، والقاعدة أن المحذوف من اللفظ إذا دلت الدلالة عليه كان بمنزلة المفعول، كما يقول ابن جني في الخصائص. ومعنى المشاركة في المساهمة قائم، على كل حال، كما رأيت، وعليه النصوص وكلام الفصحاء. ففي النهاية لابن الأثير (مادة شدد): "يريد أن القوي من الغزاة يساهم الضعيف فيما يكسبه من الغنيمة" وفيها أيضاً (مادة أسا): "والمواساة المشاركة والمساهمة في المعاش والرزق".

وجاء في كتاب الإمتاع والمؤانسة لأبي حيان التوحيدي: "وقد ساهمتك في جمع ما وقرته في أذني من ألوان الشكوى، بالجزع والترجع والاستفظاع والتوجع". وقال ابن منظور في مقدمة معجمه (لسان العرب): "فاستخرت الله سبحانه وتعالى في جمع هذا الكتاب المبارك الذي لا يساهم في سعة فضله ولا يشارك". وفي مقدمة كتاب الوساطة بين المتنبي وخصومه لأبي الحسن القاضي الجرجاني قوله: "وأهل النقص رجالان: رجل أتاه التقصير من قبله وقعد به عن الكمال اختياره، فهو يساهم الفضلاء بطبعه ويحنو على الفضل بقدر سهمه، وآخر رأى النقص ممتزجاً بخلقته..".

أما (التساهم) فقد جاء بمعنى التقاسم. قال الحكم الحضري:

تساهم ثوبها ففي الدرع رادة وفي المرط لفاوان ردفهما عبل

قال المرزوقي في شرح الحماسة (ص/ ١٣١٧): "تساهم تقاسم، ولذلك قيل سهمة فلان بالضمه من هذا كذا، أي قسمته ونصيبه.. وانقسم جسم هذه المرأة بين درعها وإزارها، ففي درعها بدن ناعم وخصر دقيق، وفي مرطها نغدان غليظان عليهما ردف ضم. والرادة الناعمة واللفاء الكثيرة اللحم".

أراد الشاعر أن ثوبي المرأة قد تساهما أو تقاسما جسمها، فكان نصيب الدرع منهما بدنًا ناعمًا وخصرًا دقيقًا، وكان نصيب المرط منهما، وهو الكساء من صوف أو خز، نغدين مكتنزين ردفهما ضم سمين. وقد أورد الزمخشري في الأساس هذا البيت فقال: "وتساهموا الشيء تقاسموه".

وقال ابن جني في الخصائص (١/٦٨): "وهو كتاب يتساهم ذوو النظر من المتكلمين والفقهاء.. التأمّل له". وجاء في اللسان (مادة عدد): "تساهموه بينهم".

على أن في قولك (ساهمه في كذا) إذا شاركه و (تساهماه) إذا تقاسماه نظراً، ذلك أنه إذا كان (فاعل) متعدياً إلى مفعول واحد نحو

(ضاربه) ، جاء (تفاعل) لازماً بلا مفعول صريح نحو (تضاربا) . وإذا كان متعدياً إلى مفعولين نحو (جاذبته الثوب) ، جاء (تفاعل) بمفعول واحد، نحو (تجاذبا الثوب) . فكيف أتى (سأهمته في كذا) متعدياً إلى مفعول واحد، وجاء (تساهماه) متعدياً إلى مفعول واحد أيضاً؟ والأصل أن يأتي (تساهماه) بمفعول واحد من (سأهمه الشيء) بمفعولين، كما جاء تقاسمه من قاسمه الشيء، ولم يسمع (سأهمه الشيء) ، وإنما هو (سأهمه في الشيء) ! وسبب ذلك وعلته عندي أن (المساهمة) ليست أصلاً في معنى المشاركة وإنما تدرج معناها إليها، وكذلك (التساهم) ليس أصلاً في معنى التقاسم وإنما تدرج معناه إليه. ولو كان (التساهم) بمعناه هذا وهو التقاسم أصلاً لكانت (المساهمة) بمعنى المقاسمة، وليست كذلك، وإنما هي المشاركة، فتأمل.

ولكن هل تقول (سأهمته في كذا) بمعنى شاركته فيه (فتساهمنا فيه) إذا اشتركنا فيه أو تشاركنا؟

أقول جاء في (كتاب فضل هاشم على عبد شمس) للجاحظ، في حديثه عن حلف الفضول: "فكان هذا الحلف في بني هاشم وبني المطلب وبني أسد بن عبد العزى وبني زهرة وبني تيم بن مرة. تعاقدوا في دار عبد الله بن جدعان في شهر حرام قياماً يتماخون بأفهام صعداً ليكونن مع المظلوم حتى يؤدوا إليه حقه، ما بل بحر صوفه. وفي التآسي في المعاش والتساهم بالمال"، فعدى التساهم كما يتعدى التآسي. ففي القاموس "وأساه بماله مواساة أتاله منه" أي أشركه فيه. فالتآسي في المعاش الاشتراك فيه، وكذلك التساهم بالمال. فانظر إلى ما جاء في النهاية لابن الأثير: "والمواساة المشاركة والمساهمة في المعاش والرزق". وإذا كانت المواساة مشاركة ومساهمة في المعاش، فالتآسي والتساهم اشتراك فيه.

وقد حضر الرسول (هذا الحلف وقال فيه: "لقد شهدت مع عمومي حلفاً في دار عبد الله بن جدعان ما أحب أن لي به حمر النعم، ولو دعيت إليه في الإسلام لأجبت".

وبعد فهذا ما اتفق لنا من البحث في باب المفاعلة من أفعال المشاركة، إن من حيث بنيتها اللفظية أم من حيث استعماله في وجوه التعبير المختلفة، مما يلتبس على الكتاب موضعه. ولم نخذل في ذلك إلى سانح خاطر أو نزوة فكر بل عمدنا إلى النظر والمقابلة والموازنة التماساً للصواب وتحريراً للهراد، وحرصاً على ألا يغمض منه شيء على القراء أو يستر عنهم، وتوطئة لانقياد ما تصعب منه وإمكان ما امتنع. ونرجو ألا يكون قد قصر سعينا عن تحري الحق في هذا السبيل، وإن عرّ مطلبه واشتد إدراكه. وحسبنا أننا دللنا على مناهج البحث وأرينا موضوعه ليعرف وجه مطلبه والوقوع عليه فتخفف الكلفة في الكشف عن غامضه، ومن الله العون.

٦ النحاة ومصادر الأفعال

النحاة ومصادر الأفعال

ما عرّف به المصدر: المصدر هو اللفظ الدال على حدث الفعل المجرد من الزمان، متضمناً أحرف فعله، فهو يدل على الحدث من حيث تعلقه بفاعله ولكن على وجه العموم والإبهام، غير مقيد بزمن. والفعل كذلك موضوع للحدث ولمن يقوم به ذلك الحدث على وجه الإبهام، كما يقول صاحب الكليات أبو البقاء الكفوي، ولكن في زمن معين. فالحدث والزمان كلاهما يفهمان من لفظ الفعل لأن كل واحد منهما جزء مدلوله بخلاف المصدر فإن المفهوم من لفظه الحدث وحده.

قال ابن جني في الخصائص (١/٢٥ - ط/١٩١٣): "وهذا طريق المصدر لما كان جنساً لفعله، ألا ترى أنه إذا قام قومة واحدة فقد كان منه قيام، وإذا قام قومتين فقد كان منه قيام، وإذا قام مائة قومة فقد كان منه قيام. فالكلام إذاً إنما هو جنس للجمل التوام مفردها ومشاها ومجموعها، كما أن القيام جنس للقومات مفردها ومشاها ومجموعها. فنظير القومة الواحدة من القيام، الجملة الواحدة من الكلام، وهذا جلي".

المصدر واسم المصدر:

فالمصدر من حيث المعنى، يدل على الحدث من حيث تعلقه بفاعله. قال الرضي في شرح الكافية: "الحدث إن اعتبر صدوره عن الفاعل

ووقوعه على المفعول سمي مصدرًا، وإذا لم يعتبر من هذه الحثية سمي اسم مصدر. وقال ابن القيم في بدائع الفنون: "وأما الفرق المعنوي بين المصدر واسم المصدر فهو أن المصدر دال على الحدث وفاعله. فإذا قلت تكليم وتعليم ونحو ذلك، دل على الحدث ومن قام به، فيدل التسليم على السلام والمسلم، وكذلك التكليم والتعليم. وأما اسم المصدر فإنما يدل على الحدث وحده فالسلام والكلام لا يدل لفظهما على مسلم ومكلم بخلاف التسليم والتكليم، فاسم المصدر جردوه مجرد الدلالة على الحدث". وهكذا فإن المصدر يدل على معنى الفعل من حيث تعلقه بفاعل أو مفعول، واسم المصدر يدل على الفعل دون النظر إلى تعلقه بفاعل أو مفعول، قال صاحب الكليات (٨٢٣): "وقيل المصدر موضوع للحدث من حيث اعتبار تعلقه بالمنسوب إليه على وجه الإبهام. ولهذا يقتضي الفاعل والمفعول، ويحتاج إلى تعيينهما في استعماله. واسم المصدر موضوع لنفس الحدث من حيث هو، بلا اعتبار تعلقه بالمنسوب إليه في الموضوع له، وإن كان له تعلق في الواقع، ولذلك لا يقتضي الفاعل والمفعول، ولا يحتاج إلى تعيينهما".
خصوص اسم المصدر:

والمصدر من حيث اللفظ، هو الجاري على فعله متضمنًا أحرف هذا الفعل. قال ابن القيم في (بدائع الفنون): "إن المصدر هو الجاري على فعله الذي هو قياسه كالأفعال من أفعل والتفعيل من فَعَلَّ والانتفعال من انفعَل والتفعل من تفعل. وأما السلام والكلام فليسا بجارين على فعليهما، ولو جريا عليه لقليل تسليم وتكليم". ويدل هذا على أن المصدر ما ساوت حروفه حروف فعله لفظًا تجرى جرياً، أو تقديراً كجادل جدالاً فقد خلا الجدل من ألف جادل لفظاً لا تقديراً، أو معوضاً مما حذف كوعد عدة فقد خلا (عدة) من واو (وعد) ولكن عوض منها التاء. أو زادت حروفه كقاتل مقاتلة وأعلم إعلاماً.

أما اسم المصدر من حيث لفظه فهو ما نقصت أحرفه عن أحرف فعله كالصلح اسم مصدر للمصالحة، والوضوء اسم مصدر للتوضؤ، فهما خاليان لفظاً وتقديراً من بعض ما في فعليهما. ويكون (المصدر الميمي) بهذا الاعتبار مصدراً، كقال مقالاً وأكرم مكرماً، خلافاً لمن اعتده من أسماء المصادر. قال ابن هشام في شرح شذور الذهب: "اسم المصدر وهو يطلق على ثلاثة أمور: أحدها ما يعمل اتفاقاً، وهو ما بدئ بيم زائدة لغير المفاعلة كالمضرب والمقتل وذلك لأنه مصدر في الحقيقة، ويسمى المصدر الميمي، وإنما سموه أحياناً اسم مصدر تجزأً. والثاني ما لا يعمل اتفاقاً وهو ما كان من أسماء الأحداث علماً كسبحان علماً للاستبيح وجمادٍ علماً للفجرة والمحمدة. والثالث ما اختلف في أعماله، وهو ما كان اسماً لغير الحدث فاستعمل له كالكلام فإنه في الأصل اسم للمفوض به من الكلمات ثم نقل إلى معنى التكليم والثواب فإنه في الأصل اسم لما يُثاب به العمال ثم نقل إلى معنى الإثابة، وهذا النوع ذهب الكوفيون والبغداديون إلى جواز أعماله.."

ولاسم المصدر خصوص آخر ذكره ابن هشام في شرح شذور الذهب، كما تقدم، ذلك أنه اسم للحدث من جهة واسم للعين من جهة أخرى، ولا يعيننا أيهما الأصل اسم الحدث أو اسم العين. فقد ذكر الرضي في شرح الكافية أن اسم المصدر هو اسم العين المنقول إلى الحدث إذ قال: "اسم المصدر هو اسم العين يستعمل بمعنى المصدر كقوله:

أكفراً بعد ردّ الموت عني

وبعد عطائك المائة الرتاعاً

أي إعطائك.. والعطاء في الأصل لما يعطى". فذهب الرضي بهذا إلى أنه ليس ثمة اسم مصدر دال على الحدث إلا واسم العين أصل له. وأكد صاحب المصباح أن (الكلام)، اسماً للعين، هو الأصل، وأنه، اسماً للحدث، هو الفرع، فقال: "كلمته تكليماً والاسم الكلام.. والكلام في أصل اللغة عبارة عن أصوات متتابعة لمعنى مفهوم. وفي اصطلاح النحاة هو اسم لما تركب من مسند ومسند إليه، وليس هو فعل المتكلم. وربما حصل ذلك نحو: عجت من كلامك زيداً". فالكلام الذي هو فعل التكليم هو الفرع.

وإذا كان ما ذهب إليه صاحب المصباح من أن (الكلام) في أصل اللغة، هو أصوات متتابعة لمعنى مفهوم، يعني أن اسم المصدر الذي هو موضوع (الحدث) هو الفرع، والدال على (العين) هو الأصل، فإن في طبيعة نشوء اللغة وتوالد معانيها، ما يؤيد هذا المذهب

ويدعمه، ولو أن مدار البحث لدى النحاة حيناً أن اسم المصدر في الأصل هو اسماً لجنس المراد به الحدث. أقول على ذلك جرى الأوائل من النحاة. فقد أشار ابن جني (ت ٣٩٢هـ) في الخصائص (١/٢٣) إلى أن الكلام هو موضوع الحدث حين قال: "وذلك أن الكلام اسم من كَلَّمَ بمنزلة السلام من سَلَّمَ، وهما بمعنى التكليم والتسليم، وهما المصدران الجريان على كَلَّمَ وسَلَّمَ". فما دام الكلام كالتكليم من حيث معناه فإنه اسم للحدث. كما أنه أشار إلى أنه اسم عين حين قال (١/٣٠): "إن الكلام إنما هو في لغة العرب عبارة عن الألفاظ القائمة برؤوسها المستغنية عن غيرها وهي التي يسميها، أهل هذه الصناعة، الجمل على اختلاف تركيبها". وهكذا فعل أبو محمد عبد الله الخفاجي (ت ٤٦٦هـ) في سر الفصاحة. فقد نبه أن (الكلام) اسم للحدث حين قال (٢٤): "الكلام اسم عام يقع على القليل والكثير، وذكر السيرافي أنه مصدر، والصحيح أنه اسم مصدر، والمصدر التكليم، قال الله تعالى: (وكلم الله موسى تكليماً). فما دام الكلام اسماً للتكليم فهو اسم للحدث، كما نبه على أنه اسم عين حين قال (٤١): "الكلام هو الصوت الواقع على بعض الوجوه".

الأسماء المصدرية:

ويخرج عن المصدر واسمه أسماء مصدرية أشبهت المصادر بجرانها على أحرف الفعل لفظاً، وخالفت المصادر وأسماءها بخلوها من الحدث معنى. وذكروا من ذلك الطهور بفتح أوله وهو اسم لما يُتطهر به، والوضوء بالفتح للماء يتوضأ به، وكذلك الوقود والولوع والقبول بالفتح، وبالضم المصدر. وقال آخرون الطهور والوضوء بالفتح اسمان ومصدران كالوقود والولوع والقبول بالفتح، فإذا كانا بالضم فهما مصدران البتة (الكامل للبرد- ٢/٧٧، وأمالى المرتضى- ١/٣٩٧، والنهاية لابن الأثير- مادة طهر، والمصباح- مادة وضؤ). وجاء (الغسل) بالضم لما يُغسل به، وهو بالفتح مصدر، قال آخرون الغسل بالضم اسم ومصدر، فإذا كان بالفتح فهو المصدر البتة (الصحاح والأفعال لابن القوطية والمصباح).

وجاء (النقل) بالفتح مصدراً، وجاء بالفتح والكسر والضم لما ينتقل به على الشراب (الصحاح، وليس لابن خالويه، وبحر العوام لابن الحنبلي الحلبي).

فهذه أسماء مصدرية ساوت المصادر في حروفها ولفظها أو ساوتها في حروفها وقاربتها في لفظها، وقد أريد بها اسم الذات ولم يُرد بها الحدث. قال السيوطي في الأشباه والنظائر (٢/١٨٥): "وقد يقولون مصدر واسم مصدر في الشئين المتقاربين لفظاً، أحدهما للفعل والآخر للآلة التي يستعمل بها الفعل، كالطهور بالضم والطهور بالفتح والأكل بالفتح والأكل بالضم. فالطهور بالضم المصدر والطهور بالفتح اسم لما يتطهر به. والأكل بالفتح المصدر والأكل بالضم لما يؤكل".

وقد يراد بالاسم المصدرية هذا اسم المعنى دون اسم الذات فيكون اسماً للحال التي تحصل بالمصدر. فقد جاء في الفروق لإسماعيل الحقي (١٣٢/١٣٣): "الفرق بين المصدر والحاصل بالمصدر أن المصدر نفس الإيقاع الذي هو أمر معنوي، والحاصل بالمصدر هو الأثر الذي يحصل بالإيقاع".

وقال صاحب الجاسوس على القاموس (١٩٥): "والفرق بين المصدر والاسم أن المصدر يتضمن معنى الفعل فينصب مثله، والاسم هو الحال التي حصلت من الفعل. مثال ذلك الغسل بالفتح والغسل بالضم. تقول قد بالغت في غسلك هذا الثوب فتنصب الثوب. فإذا أردت الحال قلت: لست أرى في هذا الثوب غسلًا بالضم، هذا ما ظهر لي". أي أن الغسل بالفتح هو المصدر الدال على حدث الفعل، والغسل بالضم هو الحال أو الأثر الحاصل من حدث الفعل. قال ابن القوطية في الأفعال: "غسل الشيء غسلًا بالفتح، والغسل بالضم ما يُغتسل به، وهو أيضاً تمام الطهارة". فقد جاء الغسل بالضم، وهو اسم مصدرية، بمعنيين فهو ما يُغتسل به أي الماء فهو اسم للذات، وهو تمام الطهارة فهو اسم للمعنى. وقد لمح ذلك صاحب المصباح حين قال: "وقيل الغسل بالضم هو الماء الذي يُتطهر به، وقال ابن القوطية: والغسل بالضم تمام الطهارة"، لكنه أردف "وهو اسم من الاغتسال". أقول الغسل بالضم هو اسم للغسل بالفتح أي

اسم للحال الحاصل به، فهو اسم للمعنى، وقوله "اسم من الاغتسال" قد يوهم أنه اسم للحدث. ومن الأسماء المصدرية المعبرة عن أسماء المعاني الخالية من الحدث (الطُّهر) بالضم قال صاحب المصباح "طهر الشيء من بآبي قتل وقرب والاسم بالضم.. ومنه قيل للحالة المناقضة للحيض طهراً بالضم واجمع أطهار، مثل قفل وأقفال" فالطُّهر بالضم اسم معنى خال من الحدث كالغسل بالضم، وقد جمع الغسل كذلك على أغسال كما في المصباح. ومنها (الولاية) فالغالب أنه بالكسر للاسم دون الحدث، وبالفتح للحدث والمصدر. ومنهم من جعل الكسر والفتح لغتين في المصدر (الصباح والإصلاح لابن السكيت ومفردات الراغب والمصباح والكليات). وثمة (النصرة) بالضم فقد جاءت اسماً، والمصدر (النصر) بالفتح. قال الجوهري في صحاحه "نصره الله على عدوه ينصره نصراً والاسم النصرة بالضم" وكذلك قال ابن سيده في محكمه والقيومي في مصباحه، ومنهم من جعل (النصرة) مصدرراً كالنصر. ففي مفردات الراغب: "ونصرة الله لعبد ظاهرة ونصرة العبد لله هو نصرته لعباده والقيام بحفظ حدوده ورعاية عهوده واعتناق أحكامه واجتناب نهيه" فجاء به مصدرراً. وكذلك فعل الزنجشيري، ففي أساس البلاغة: "نصره الله تعالى على عدوه ومن عدوه نصراً ونصرة". وأكد ذلك صاحب التاج فقال: "نصر المظلوم نصراً ونصراً بالضم، وهذه عن الزنجشيري". وجاء فيه: "ونصره منه نصراً ونصرة بالضم نجاه وخلّصه. وفي البصائر: ونصرة الله لنا ظاهرة ونصرتنا لله هو نصرتنا لعباده والقيام بحفظ حدوده ورعاية عهوده وامتنال أوامره واجتناب نواهيه". أقول ما دام (النصرة) بالضم قد حلت في كلامهم محل (النصر) فهي اسم للحدث على كل حال، سواء سميت مصدرراً أو اسماً. وعندني أن (النصرة) مصدر لانطوائه على الحدث دون الأسماء المصدرية الخالية منها. ويؤكد مصدريته جريانه على فعله وكونه اسماً للحدث دون سواه، وأسماء المصدر غير جارية على أفعالها، وهي للحدث تارة ولغيره أخرى. و (فُعلة) بالضم ليس غريباً في مصادر الثلاثي، ومن ذلك (البُغية) بالضم، ففي القاموس "بغيته أبغيه بغاءً وبُغيةً بضم الباء وبُغيةً بالكسر... والبُغية بالضم والكسر ما ابتغى". وكذلك (القدرة) بالضم ففي الأفعال لابن القوطية: "وقدر الله على كل شيء قدرة ملكه وقهره، وقدر الرزق ضيقه.."، وفيه أيضاً: "وكدر الماء والشيء كدراً وكُدرة وكُدورة، وكلف الرجل كلفاً وكُلفة.."، والغالب في (فُعلة) بالضم أنه مصدر الفعل اللازم، أو اسم بمعنى المفعول كنجبة ونكتة.

جمع المصادر

تقدم أن المصدر جنس لفعله، كما ذكر ابن جني، ذلك أنه يدل على الحدث من حيث تعلقه بفاعله على وجه العموم والإبهام. وما دام الأمر كذلك فالمصدر لا يثنى ولا يجمع لا لأنه يتناول الجنس وحسب، والجنس يدل على القليل والكثير، بل لأنه يدل على الحدث المتعلق بفاعله من حيث هو حدث أيضاً. قال أبو البقاء في الكليات (٣٢٥): "وعدم ثنيتها وجمعه- أي المصدر- لا لكونه اسم جنس، بل لكونه دالاً على الماهية من حيث هي هي، وإلا كان الأصل في اسم الجنس لا يثنى ولا يجمع، ولم يقل به أحد". أقول ما أظن الأمر كما ذكر أبو البقاء، ذلك أن الأصل في اسم الجنس ألا يجمع لأنه يدل على القليل والكثير، فإذا جمع فقد عدل به عن دلالاته. فالتراسم جنس، فإذا جمعته على (تمور) فقد دلت بالتمر الذي هو واحد التمر، على نوع من أنواعه، وبهذا يكون قد جذب من الجنس ودلالاته العامة وشموله، إلى النوع ودلالاته المحددة وخصوصه. وانظر إلى قول أبي البقاء نفسه، في الكليات: "اسم الجنس، وإن كان يتناول آحاد مدلوله، إلا أنه لا يدل على اختلاف فاعله ولا على تنوع مدلوله، ولهذا جمع العمل في قوله تعالى: الأخرسين أعمالاً، ليدل على الأمرين" فدلّ بذلك على أن الذي جمع هو النوع والصنف لا الجنس الجامع. قال صاحب المصباح: "لأن الجنس لا يجمع في الحقيقة، وإنما تجمع أصنافه، واجمع يكون في الأعيان كالزبد، وفي أسماء الأجناس إذا اختلفت أنواعها كالأرطاب والأعنان والألبان واللحوم، وفي المعاني الحقيقية المختلفة كالعلوم والظنون".

وبحث الشيخ بدر الدين محمد بن عبد الله بن مالك وهو ولد ابن مالك صاحب الألفية، الأسماء الدالة على الجمع فذكر منها الجمع واسم

الجمع واسم الجنس. قال الشيخ بدر الدين شارح الألفية: "الاسم الدال على أكثر من اثنين بشهادة التأمل، إما أن يكون موضوعاً للأحاد المجتمعة دالاً عليها دلالة تكرر الواحد بالعطف، وإما أن يكون موضوعاً لمجموع الآحاد دالاً عليها دلالة المفرد على جملة أجزاء مسمّاة، وإما أن يكون موضوعاً للحقيقة ملغى فيه اعتبار الفردية، إلا أن الواحد ينتفي بنفيه، فالموضوع للأحاد المجتمعة هو الجمع، سواء كان له من لفظه واحد مستعمل كرجال وأسود أو لم يكن كأبابل. والموضوع لمجموع الآحاد هو اسم الجمع سواء كان له واحد من لفظه كركب وصحب، أو لم يكن كقوم ورهط، والموضوع للحقيقة بالمعنى المذكور هو اسم الجنس، وهو غالباً فيما يفرق بينه وبين واحده بالتاء كتمر وتمرّة، وعكسه كماء وجبأة" أي أن الكأمة واحدها كمء على غير قياس، وكذلك الجبأة واحدها الجبء.

وقصارى ما هناك أن المصدر إذا حُدَّ بما ذكرنا فلا سبيل إلى جمعه سماعاً أو قياساً، فإذا عدل به عن دلالة الجنسية أو حدثه المتعلق بفاعله جاز جمعه في الأصل قياساً على الأسماء عامة. وكل ما جمعه من المصادر وتأولوا لجمعه بالسماع واختلاف الأنواع قد خرجوا به عن جنسه أو حدثه العام الصادر عن العامل، فزال بذلك المانع من جمعه وعاد إليه حكم الأسماء في جمعها.

فكلام الأئمة مثلاً على أن (العقول والألباب والعلوم والظنون) مصادر قد جمعت لاختلاف أنواعها، وهي على التحقيق مصادر عدل بها إلى الاسمية فلم يبق لها من مصدريتها إلا اللفظ، ذلك أنها فقدت دلالة المصدر من حيث كونه جنساً لفعله وحدثه المتعلق بالفاعل. قال صاحب المصباح: "ثم أطلق العقل الذي هو مصدر على الحجا واللب" فغدا بهذا القوة المتهيئة لقبول العلم، كما قال صاحب المفردات، أو هو قوة للنفس الناطقة، أو هو ما يعقل به حقائق الأشياء، كما في التعريفات للجرجاني.

وهكذا (اللب) فهو مصدر في الأصل، تقول: (لبّ بمعنى عقل) ثم سلخ عنه، حين جمع على الألباب، دلالة المصدرية. قال صاحب المفردات: "اللب العقل الخالص من الشوائب"، وكذا (الحلم) بالكسر فهو مصدر بمعنى الأناة وقد أنزل منزلة العقل المجرد من مصدريته فجمع على أحلام وحلوم.

أما (الظن) فقد حكى ابن منظور عن صاحب المحكم أنه يكون اسماً ومصدراً، وأن الذي جمع هو الاسم. وهكذا (العلم) إذا قصد به المعرفة المتصلة بموضوع، كقولك (علم النحو وعلم الفقه) فهو يجمع على علوم، وهو لا يدل على الحدث. قال أبو البقاء في الكليات: "واستعمال العلم بمعنى المعلوم شائع وواقع في الأحاديث كقول (وتعلموا العلم، فإن العلم هنا بمعنى المعلوم)". قال الشيخ مصطفى الغلاييني في (جامع دروس اللغة العربية- ١٤/٢): "فالمصدر الذي يراد به الاسم لا حدوث الفعل كما تقول: العلم نور، فإن لم يرد به الحدث فلا يعمل".

ولما كان الأمر على ما بيناه فليس شيء مما جمع وأصله المصدر باقياً على مصدريته. فكل ما جمع فقد جذب إلى الاسمية وخرج به عن المصدرية. وإذا كان صاحب المصباح قد حكى عن الجرجاني قوله: "ولا يجمع المبهم إلا إذا أريد به الفرق بين النوع والجنس، وأغلب ما يكون فيما يجذب إلى الاسمية نحو العلم والظن، ولا يطرده"، فإن الغلبة التي أشير إليها هي قياس لا ينكسر. فإذا قال الأئمة فيما جمع أنه مصدر فقد أرادوا أن ينبهوا على أصله الذي كان له قبل الجمع. وهكذا تصرف الأئمة في جمع ما كان أصله المصدر ثم دعت حاجة التعبير إلى إنزاله منزلة الاسم لجمعه.

ما جمعه الأئمة من المصادر حملاً على الاسمية:

جرى الأئمة على جمع مصادر ما فوق الثلاثي فأكثرها منه، وترددوا في جمع مصادر الثلاثي فأقلوا منه. فهم جمعوا استعمالاً واختراعاً واحتمالاً واعتقاداً واحتجاجاً واعتماداً وانتقالاً والزماً واختياراً وابتداءً. على استعمالات واختراعات واحتمالات واعتقادات.. كل ذلك بالألف والتاء، كما جمعوا تقريراً وتحديداً وتدقيقاً وتصحيحاً وتنبيهاً وتنزيلاً وتأويلاً وترخيصاً وتعريفاً فقالوا تقريرات وتحديدات وتدقيقات وتصحيقات وتنبيات... بالألف والتاء، وجمعوا إلحاقاً وأشكالاً وإعراباً والزماً على الحاقات واشكالات وإعرابات وإلزامات بالألف والتاء أيضاً، كما جمعوا تصرفاً على تصرفات... لكنهم جمعوا تركيباً وتقليباً وتعليلاً وتكبيراً وتصغيراً وتصنيفاً وتأليفاً وتفعيلاً وتقسيماً وتعبيراً وتصريفاً وتفسيراً على تراكيب وتقاليب وتعاليل وتكايير وتصاغير وتصانيف... جمع تكسير، شاع ذلك في

مؤلفات الأئمة شيوعاً متعلماً، كالإمام ابن جني في خصائصه والقاضي الجرجاني في وساطته والخفاجي في سر الفصاحة والزمخشري في كشافه وأساسه، بل الجاحظ في بعض رسائله، فقد جاء في (التربيع والتدوير/ ٢١٧) : "وعادته كطبيعته، وآخره كأوله، تحكي اختياراته التوفيق ومذاهبه التسديد".

وهكذا ابن هشام في مغنیه والسيوطي ومن حكى عنهم في مزهره والأشباه والنظائر وفي همعه، والصبان في حاشيته على الأشموني، والأشموني في شرح الألفية..

وإذا كان الأئمة قد استساغوا الجمع في مصادر ما فوق الثلاثي فجمعه جمع سلامة، فقد ضمنوا بجمع السلامة صيغة مفردة، كما ضمنوا في جمع منتهى الجموع تعرف واحده، وإذا كانوا قد ترددوا في جمع مصادر الثلاثي فذلك لاختلاف صيغ جمعه، على وفرة ما نقل عن العرب من جمع مصادر الثلاثي. قال ابن منظور في (مادة نزل) : "وقول ابن جني المضاف والمضاف إليه عندهم وفي كثير من تنزيلاتهم كالاسم الواحد.. إنما جمع تنزيلاً هنا لأنه أراد للمضاف والمضاف إليه تنزيلات في وجوه كثيرة، منزلة الاسم الواحد، فكنتي بالتنزيلات عن الوجوه المختلفة. ألا ترى أن المصدر لا وجه له إلا تشعب الأنواع وكثرتها. مع أن ابن جني تسمّح بهذا تسمّح تحضر وتحقق، فأما على مذهب العرب، فلا وجه له، إلا ما قلناه". أقول إن ما فعله ابن جني وتسمّح به قد جرى عليه العرب أنفسهم، ولا به لمثل هذا التسمّح ما دام تسمّح تحضر وتحقق أن يتسع نطاقه وتمتد آفاقه مع الزمن ما مسّت إليه حاجة التعبير.

قال الجوهري: "والثني واحد أثناء الشيء أي تضاعيفه.. والثني من الوادي والجبل منعطفه وثني الجبل ما ثبتت" فحكى عن العرب جمع (تضعيف) وهو مصدر، على (تضاعيف) وجاء هذا الجمع في خطبة (المفصل) للزمخشري فقال: "ثم إنهم في تضاعيف ذلك يحدون فضلها" قال ابن يعيش شارح المفصل: "التضاعيف جمع تضعيف هو جمع ضعّف إذا أردت مثله أو أكثر" وأردف: "وإنما جمع، والمصدر لا يثنى ولا يجمع، لأنه أراد أنواعاً من التضعيف مختلفة، كما يقال العلوم والأشغال".

القياس في جمع المصدر:

فالصحيح على هذا أن يؤخذ بقياس جمع المصدر كلها مسّت إليه حاجة الاستعمال بإنزال المصدر منزلة الاسم، جرياً على ما استنته العرب واقتاسوا به. وقد قال بذلك بعض الأئمة.

قال صاحب الهمع (١/١٨٦) : "أما النوع ففيه قولان: أحدهما أنه يثنى ويجمع وعليه ابن مالك قياساً على ما سمع منه كالعقول والألباب والحلوم".

وإذا كان بعض الأئمة قد استدركوا فقالوا: "ولا يطرد، ألا تراهم لم يقولوا في قتل وسلب ونهب قتل وسلوب ونهوب" كما جاء في المصباح (مادة قصد) حكاية عن الإمام الجرجاني، وأضاف: "وقال غيره لا يجمع الوعد لأنه مصدر فدلّ كلامهم على أن جمع المصدر موقوف على السماع". أقول: إذا كان بعض الأئمة قد قال بهذا، فالجواب عنه أن العرب لو احتاجوا إلى إنزال (القتل) أو (النهب) أو (السلب) منزلة الاسم لجمعوه على قتل ونهوب وسلوب، كما تجمع الأسماء. قال ابن يعيش في شرح المفصل: "فعل هذا لو سميت بالمصدر نحو ضرب وقتل لكان القياس في جمعه أن تقول في القلة ضرب وأضرب وقتل وأقتل قياساً على أفلس وأكعب وألعب".

وقال صاحب الهمع في (جمع المصدر- ٢/١٨٣) : "ولم تطرد فيه قاعدة بحيث تكون مقيسة في جمع ذلك الاسم: فإنه إذ ذاك يجمع جمع ما كان أشبه به، مثال الأول أن يسمّى بضرب فإنه لم يجمع وهو مصدر فجمع مسمّى به على أفعل في القلة فتقول أضرب ككلب وأكلب، وضروب في الكثرة ككعب وكعوب". وقد جاء نحو ذلك في شرح الكافية للرضي (٢/١٨٧) فمثل له بالضروب والقتول.

وهكذا جمع (قتلا) حين أنزل منزلة الاسم على (قتول). فتبين بذلك أنك إذا سميت بالمصدر جمعته على ما يجمع به نظيره من الأسماء. ونظائر ما ذكرناه، مما جمعته العرب من المصادر حملاً على الاسم أو جمع قياساً على ما جمعوه، لا يحصيه عد.

ما جمعه ابن جني من مصادر الفعل الثلاثي وما جمعه الزمخشري:

فهذا ابن جني فقد جمع من المصادر (قصداً) على (قصود) حين انتوى فيه الاسم، ففي الخصائص (١/٤٢٧) : "من غير اعتقاد لعله ولا لقصد من قصوده". وقد تكرر منه هذا الجمع. وجمع (الحذف) على حذف في قوله (١/٨٨) : "ألا ترى ما في القرآن وفصيح

الكلام من كثرة الحذوف، فحذف المضاف وحذف الموصوف". وجمع (الحمل) على حمول، فقال (١/٢٢٢): "ثم قالوا كساوان تشبيهاً له بعلباوان. ثم قالوا قرآوان حملاً على كساوان... وسبب هذه الحمول والإضافات والإلحاقات كثرة هذه اللغة وسعتها وغلبة حاجة أهلها إلى التصرف فيها". وهكذا جمع (الفصل) خلاف (الوصل) على فصول (١/٣٣٤)، و (الوصل) على وصول (اللسان- وصل) و (الغلط) على أغلاط (١/٤٨)، كما جمعه على (غلاط) (اللسان- غلط). بل جمع (الوعد) وهو مصدر في الأصل، على وعود. فقد أنكر الجوهري جمع (الوعد) لمصدريته وكذا فعل الأزهري، والأصهباني في المفردات. واستدرك ابن منظور في اللسان فقال: "والوعد من المصادر المجموعة، حكاه ابن جني"، أقول لعل الأظهر أنه جمعه ابن جني كما هو شأنه فيما أنزله منزلة الأسماء من المصادر.

و جمع الزمخشري (الوَجَل) بفتحتين، وهو الخوف، على (أوجال) كما في أساس البلاغة. جمع البيان والبلاغ والعذاب:

وتردد الجمعيون في مجمع اللغة العربية بالقاهرة في جمع (البيان) فقال الأستاذ عباس حسن عضو المجمع القاهري: "المصدر من حيث هو مصدر لا يجوز جمعه إلا إذا كان عددياً أو نوعياً، وهنا لا دليل على التعدد. ولو سلمنا أنه متعدد الأنواع لكان المانع من جمعه جمع المؤنث السالم أنه لا يدخل تحت نوع مما يُجمع هذا الجمع". وهكذا أنكر الأستاذ عباس حسن جمع (بيان) على (بيانات) لسببين، الأول: أنه لا دليل على تعدده، والثاني: أنه لا سند لجواز جمعه جمع مؤنث سالماً، إذا صح جمعه.

والجواب على ذلك أن (البيان) بمعناه الذي أرادوا ليس مصدراً، وإنما هو اسم: لما يتم به بيان الأمر والكشف عن غامضه. وما دام قد عدم حدثه وجنسه فقد جذب إلى الاسم فساغ جمعه. والبيان بالمعنى المذكور متعدد كبيان التقرير والتغيير والتبديل على ما ذكره الجرجاني في تعريفاته. وقد جمع (البيان) في شرح المنار في أصول الفقه لابن ملك فقال: "فصل في بيان أقسام البيانات/٢٣٤" وجعل هذه الأقسام بيان التقرير والتفسير والتغيير. وأفتى صاحب الوساطة القاضي الجرجاني (ص/ ٣٣٢) فقال: "إن أصل الجمع التأنيث.. فمن جمع اسماً لم يجد عن العرب جمعه فأجراه على الأصل، أي بالألف والتاء، لم يسغ الرد عليه، ولم يجوز أن ينسب إلى الخطأ لأجلها" وعلى هذا جرى الأئمة. فقد جمع الصحاح (البلاغ) على البلاغات، وكذلك فعل الجاحظ في كتاب (حجج النبوة)، والهمداني في خطبة كتابه (الألفاظ الكافية)، فسقط بذلك اعتراض المعترض، ويصح عندي جمع (البيان) كذلك على (أبينة) كما جمع العذاب على (أعذبة). قال ابن منظور: "قال أبو عبيد في قوله تعالى: يضاعف لها العذاب ضعفين- الأحزاب/ ٣٠، معناه تجعل الواحد ثلاثة، أي تعذب ثلاثة أعذبة". والبيان والعذاب اسمان للمصدر الأول من التبيين والثاني من التعذيب، واسم المصدر كالمصدر في امتناعه على الجمع من حيث الأصل، ما لم ينزل منزلة الاسم. جمع ما انتهى بالتاء من المصادر:

ومما صرح الأئمة بجواز جمعه من المصادر باطراد ما انتهى منها بالتاء. فقد ذكر العلامة ياسين في (حاشية التصريح): "المصدر لا يثنى ولا يجمع ما لم يكن بالتاء". وسترى أن ما انتهى من المصادر إنما جمع حملاً على الاسم، ولو تأولوا له باختلاف الأنواع. قال ابن الأثير في (النهاية): "التحيات جمع تحية قيل أراد بها السلام. وإنما جمع التحية لأن ملوك الأرض يحيون بتحيات مختلفة.. فقيل للمسلمين قولوا التحيات لله أي الألفاظ التي تدل على السلام والملك والبقاء هي لله تعالى". وواضح أن (التحية) التي جمعت قد خرجت عن حدثها بل جنسها فأضحت اسماً من الأسماء. وهكذا (النية) ففي المصباح: "والنية الأمر والوجه الذي تنويه".

ويدخل فيما تقدم مصدر الوحدة ومصدر الهيئة فإنهما يثنيان ويجمعان. وعلّة ذلك على ما اتخيناها أنك إذا قلت (جلت جولة) لم يبق في قولك (جولة) دلالة على جنس الفعل الذي يدل على القليل والكثير، بحكم قولك (جلت جولات). وهكذا قولك (مشيت مشية الفزع) فقد خصت (المشية) بنوع من (المشي) فخرجت به عن جنس الفعل ولو دل على حدثه.

ومما صرح الأئمة بامتناع جمعه البتة (المصدر المؤكد). قال صاحب الهمع (١/١٨٦): "المصدر نوعان مبهم، وهو ما يساوي معنى عامله من غير زيادة كقمت قياماً وجلست جلوساً، وهو مجرد التأكيد، ومن ثم لا يثنى ولا يجمع". فالمصدر في قولك (قمت قياماً

وجلست جلوساً) قد مائل فعله من حيث دلالاته على الحدث وجنسه دون تحديد، فهو باق على مصدريته. إعمال المصدر

شروط إعمال المصدر عمل فعله، تعدياً ولزوماً، بقاءه على مصدريته بدلالاته على حدثه وجنسه، ذلك ليستقيم نيابته عن فعله أو حلول الفعل المصحوب بأن أو ما المصدريتين، محله. مثال ذلك قولك: (يعجبني قيامك بما يجب عليك) وقولك: (يعجبني أن تقوم بفعل الخير) أو (يعجبني ما تقوم الآن بفعل الخير). فإذا دل على الوحدة لم يعمل. قال الأشموني (٣/١٠٥): "فالموحد بالتاء أي تاء الوحدة لم يعمل" فإذا قلت: (ضربت ضربة الرجل) فالرجل منصوب بالفعل لا بضربة، وكذا قولك: (ضربت ضربتين الرجل) فالمصدر المبني للعدد لا يعمل لتحديده، فإذا كانت التاء في أصل بناء المصدر كالرحمة والرغبة والرغبة عمل المصدر. قال أبو البقاء في الكليات: "المصدر المحدد بتاء التأنيث لا يعمل إلا في قليل من كلامهم. ولو كان مبنياً على التاء عمل في قوله:

فلولا رجاء النصر منك ورهبة
عقابك قد كانوا لنا بالموارد

فأعمل رهبة لكونه مبنياً على التاء أي لكون التاء في أصل بناء المصدر.

والمصدر المؤكد لا يعمل، على إبهامه ودلالته على الحدث وجنسه، لأنه إنما أتى ليؤكد عامله وهو الفعل. فإذا قلت: (علمت التلميذ تعليماً المسألة) فالمسألة منصوبة بالفعل لأنه هو العامل في الأصل. فإذا قلت: (ضربت فلاناً ضرب زيد أخاه) أي ضرباً مثل ضرب زيد أخاه، كما جاء في حاشية الصبان على الأشموني (٣/١٠٣) فقد صح عمل المصدر (ضرب) المضاف إلى زيد رفعاً في فاعله المضاف إليه ونصباً في مفعوله، لأنه لم يأت مؤكداً لعامله، وإنما أتى مبيناً لنوعه. إعمال المصدر المجموع:

والأئمة على خلاف في إعمال المصدر المجموع، فمنهم من حكم بمنعه واختاره أبو حيان. ذلك أن المصدر لا يجمع حتى يكون قد فقد مصدريته فعدم جنسه أو حدثه ومتى افتقد مصدريته امتنع عمله. ومنهم من أجازته واختاره ابن مالك إذ ذهب إلى أن المصدر يجمع حيناً فيقصد به مجرد تكرير الفعل ويبقى على حدثه وجنسه فيعمل. قال صاحب الهمع (٢/٩٢): "وجوزّه قوم- أي عمل المصدر- في الجمع المكسر واختاره ابن مالك، قال لأنه وإن زالت معه الصيغة الأصلية فالمعنى معها باق، ويتضاعف بالجمعية لأن جمع الشيء بمنزلة ذكره متكرراً يعطف، وقد سُمع.. قال أبو حيان واختار المنع وتأويل ما ورد من ذلك على النصب بمضمرة.. وهكذا أقر ابن مالك جمع المصدر الذي لم يعر من حدثه وجنسه وإعماله، وهو نادر في الاستعمال، ومما جاء في ذلك قول:

كم جرّبوه فما زادت تجاربهم
أبا قدامة إلا المجد والفنعا

والفنع زيادة المال، ومسك ذو فنع ذكي الرائحة. وقد جاء (أبا) منصوباً بتجارب وحاول ابن جني أن يجعله مفعولاً ل (زادت) لكنه قال: "والوجه أنه انتصب بتجاربهم لأنها العامل الأقرب". وقد حكى ذلك السيوطي في (الأشباه والنظائر) فقال: "وقد يجوز أن يكون أبا قدامة منصوباً بزادت، أي فما زادت أبا قدامة تجاربهم إياه إلا المجد. والوجه أن تنصبه بتجاربهم لأنها العامل الأقرب، ولأنه لو أراد إعمال الأول لكان حرياً أن يعمل الثاني أيضاً...". على أن في إعمال (التجارب) نظراً على كل حال. ذلك أن العرب قد جرت على استعمال (التجربة) اسماً. ففي المصباح: "قال الأزهري جربت الشيء تجريباً اخترته مرة بعد أخرى والاسم التجربة والجمع التجارب". فالتجربة في الأصل مصدر كالتجريب لكنه قد عدل به عن مصدريته فأنزل منزلة الأسماء فجمع على (تجارب)، فقولك (فلان ذو تجربة) كقولك (فلان ذو خبرة). وفي الأساس "ورجل مجرب: ذو تجارب". ولا يمنع هذا من استعمال (التجربة) بمعنى (التجريب) مصدرراً على الأصل، كقولك (إن تجربتك فلاناً قد كشفت خصاله). فالتجربة هنا مصدر باق على مصدريته عامل عمل فعله. ويبقى الإشكال، على كل حال، في جواز جمعه على هذا الحد. ومما نحن فيه قول الشاعر:

وعدت وكان الخلف منك سجيّة
مواعيد عرقوب أخاه يثرب

فقد انتصب فيه (أخاه) بمواعيد، جمع المصدر. فواعيد مفعول مطلق لوعَد وعرقوب مضاف إليه، ومحلّه الرفع بالفاعلية لمواعيد، وأخاه مفعول مواعيد.

السماع والقياس في مصادر الثلاثي

الأكثر على أن مصادر الثلاثي موقوفة على السماع. وقد ذهب جماعة إلى امتناع القياس فيها، ولو لم يكن سماع. فقد حكى السيوطي في الهمع: "لا تدرك مصادر الأفعال الثلاثية إلا بالسماع، فلا يقاس على فعلٍ ولو عدم السماع". وأجاز آخرون القياس حين يفتقد السماع. فقد قال الأشموني في شرحه على الألفية (٣/١٢٢): "والمراد بالقياس هنا أنه إذا ورد شيء ولم يعلم كيف تكلموا بمصدره فإنك تقيسه على هذا..". على أن من الأئمة من أخذ فيها بالقياس ولو كان ثمة سماع كالقراء والزخشي. قال الصبان في حاشيته على الأشموني (٣/١٢٢): "ومذهب القراء إلى أنه يجوز القياس عليه وإن سُمع غيره". وجاء في (المطلوب شرح المقصود/ ١-٢١ و٢٢): "مصادر الثلاثي سماعية عند سيوييه، وأما الزخشي فيرى أنها قياسية لكثرتها". وقال أبو البقاء في الكليات: "القول بأن مصادر الثلاثي غير المزيد لا تنقاس ليس بصحيح، بل لها مصادر منقاسة ذكرها النحويون".

أما القياس الذي ذكره النحويون لمصادر الثلاثي فقد أوجزه محمد بن أبي بكر الرازي في خطبة معجمه (مختار الصحاح) فقال: "اعلم أن الأصل والقياس الغالب في أوزان مصادر الأفعال الثلاثية أن فعلَ متى كان مفتوح العين كان مصدره على وزن فعل بسكون العين إن كان متعدياً، وعلى وزن فُعل بضممتين إن كان الفعل لازماً. مثاله من الباب الأول: نصرَ نصرًا، قعد قعدًا. ومن الباب الثاني: ضرب ضرباً، جلس جلوساً. ومن الباب الثالث: قطع قطعاً، خضع خضوعاً. ومتى كان فعلٌ مكسور العين ويفعل مفتوح العين كان مصدره على وزن فعل بسكون العين أيضاً، إن كان الفعل متعدياً، وعلى وزن فعل بفتحتين، إن كان لازماً. مثاله: فهَمَ فهماً، طَرب طرباً. ومتى كان فعلٌ مضموم العين كان مصدره على وزن فعالة بالفتح أو فُعولة بالضم أو فعلٌ بكسر الفاء وفتح العين، وفعالة بالفتح هي الغالب. مثاله ظُرف ظرافة، سُهّل سهولة، عَظُم عِظماً، هذا هو القياس في الكل".

خلاف النقاد في مصادر بعض الأفعال ومعانيها

أنكر كثير من النقاد أن يكون (الصمود) مصدرًا ل (صَمَد) لازماً، وأن يكون (الثبات) معنى له. ومن هؤلاء الدكتور مصطفى جواد، عضو المجمع العلمي العراقي، رحمه الله، إذ قال في كتابه (المباحث اللغوية في العراق): "فهذا الصمود الذي استعمل. بمعنى الثبات والمقاومة لا يزال على سوء استعماله، لأنه حركة وتقدم، لا ثبات واستقرار. ثم إن العرب لم تعرف الصمود مصدرًا، وإنما المصدر الصمد كالقصد وزناً ومعنى.. فالصمد إن كان قد استعمل في حروب العرب للقصد والسير إلى العدو، فكيف يستعمل للثبات والقرار، هذا استعمال للكلم في عكس معانيه، وهو خطأ محض لا يسوّغه مرور الزمان أبداً". وقد عاد جواد إلى بحثه هذا في كتابه (قل ولا تقل) ولم يخرج في الجملة عما ذكره في كتابه الأول.

وتقصّى البحث في هذا الأستاذ محمد العدناني أيضاً وبسط في معجمه (الأخطاء اللغوية الشائعة) رأي جواد، وأكثر من الأدلة واستفرغ ما أتت به المعاجم في (صمد) ومصدره، وخلص إلى مخالفة جواد فأنكر أن يكون معنى (الصمد) مقصوراً على (الحركة)، وإلى مشايعته فأنكر أن يكون (الصمود) مصدرًا للفعل لانفراد المعجم الوسيط بذكره، فما صواب المسألة؟

الرأي عندي أن (الصمد) قد انطوى على معان متجاذبة متداخلة. فهو التوجه والطلب، وهو العزم والتحفز للوثوب، وقد يخص بالمضي في استقامة واستواء دون ميل، والقرينة كقيلة بإبراز المعنى الغالب الذي أريد بالفعل، والمسرى الذي سلكه فنزع إليه. معنى (صمد):

ففي المعاجم صمد كقصد وزناً ومعنى، تقول صمدته كقصدته متعدياً، وصمدت له وإليه كقصدت له وإليه لازماً، فإذا صمدت فلاناً فقد يمته وطلبته، وإذا صمدت له وإليه فقد توجهت نحوه وتقدمت إليه بتبغيه، هذا هو الأصل. فإذا كان المصمود أو المصمود إليه (الله تعالى) وهو ذو القوة ومحل الثقة والاعتماد، وقد طلبه الصامد ليستعين به ويفوض أمره إليه، ف (الصمد) هو التوجه والاعتزام. ذلك أن الصامد يتوجه إلى الله يتبغيه ويلوذ به ويعتزم تسليم الأمر إليه. يقول الجوهري في الصحاح: "وصمده يصمده صمداً أي قصده،

والصمد السيد لأنه يُصمد إليه في الحوائج". ويشف (القصد) عما عيناه بالصمد، كما ستراه. ويقول ابن القوطية في كتابه الأفعال: "صمدت إلى الله صمداً وصموداً، وأصمدت، لجأت". وفي معنى اللجوء توجه إلى المصمود إليه، واعتزام تسليم الأمر إليه. ويقول الزمخشري في الأساس: "صمده قصده، وصمد صمد هذا الأمر اعتمده، وسيد صمد ومصمود، والله الصمد، عن الحسن: أصمدت إليه الأمور فلا يقضي فيها غيره". ونحو ذلك في المصباح والأبدال والكليات. فأنت تصمد إلى الله بحاجتك وتعتمده فهو السيد المصمود المقصود بالحوائج.

وإذا قلت (صمدت للعدو) ، وهو ما نحن بسبيل الكشف عن معناه، فليس (الصمد) فيه التوجه والمضي إلى العدو وحسب، وإنما هو اعتزام قتاله والتحفز للوثوب عليه أيضاً. ففي حديث معاذ بن الجوح في قتل أبي جهل، وقد رواه ابن الأثير في النهاية: "فصمدت له حتى أمكنتني منه غرة" قال ابن الأثير: أي ثبت له وقصدته وانتظرت غفلته". وفي القصد الذي فسر به الصمد ما أشرنا إليه من معاني التوجه والطلب، ومن العزم على القتال. والتهيؤ للوثوب كما سنسسطه لك. وأنت إذا قلت في تفسير (فصمدت له حتى أمكنتني منه غرة) : مضيت إليه حتى أمكنتني منه غفلة، ضعف المعنى وتحلف، وإذا قلت في تفسيره: مضيت إلى العدو أبتغيه معتزماً قتاله متحفزاً للوثوب عليه، حتى أمكنتني منه غفلة فرميت، وضع المعنى وحسن ودق، قال الدكتور جواد: "فكيف يثبت له ويقصده بفعل واحد، وكيف تجمع الحركة والسكون أو الركون والحركة في فعل واحد؟".

أقول إن ابن الأثير قد أضاف (ثبت له) ليزيد في إيضاح المعنى. فإن نص الحديث: "فصمدت له حتى أمكنتني منه غرة" أي استمر صمدي له حتى كان ذلك. كأن تقول: (وطئت الوعاء حتى ذلت الصعاب) أفكنت تخطئ لو قلت في تفسيره (استمر وطئ للوعاء حتى ذلت الصعاب؟ فالثبات الذي أضافه ابن الأثير تأكيد لهذا الاستمرار الذي دلت عليه القرينة.

أما قول الدكتور جواد (كيف تجتمع الحركة والسكون) فعجب حقاً! فمن قال له إن الثبات أو الاستمرار الذي شئت عنه العبارة هو السكون؟ وهل يعني قولك: (ثبت فلان في الحرب) أو (ثبت فلان قبالة خصمه) أنه سكن وجمد فلم يترزح أو يُبد حراكاً؟ فالثبات في هذا الموضع هو ثبات القلب في القتال ومداومته العزم على المواجهة. أفليست الحرب جولات من كر وفر؟ فكيف يسكن الشجاع فيها والجولان حركة مستمرة، أفيصبح أن يكون ثبات الشجاع سكون جسمه وجود حركته، أو ثبوت أصله في الأرض كرسو السفينة في سيف البحر؟

والغريب أن الأستاذ عز الدين علم الدين، عضو مجمع اللغة العربية بدمشق، محقق كتاب الأبدال لأبي الطيب اللغوي قد أخذ برأي جواد في المسألة، وذيل قول أبي الطيب (صمدت فلاناً أصمده صمداً.) ، فقال: "ومن أغلاط الكتاب استعمال صمد بمعنى ثبت والصمد حركة والثبات سكون فهما ضدان". أقول: الصمد في المعركة حركة بلا شك والثبات الذي شف عنه تأكيد لاستمرار الصمد ومواصلة النضال، لا دعوة لسكون الجسم وجود الحركة.

وهكذا القول في حديث علي (رض) : "فصمداً صمداً حتى ينجلي عمود الحق" فإن معناه كما يتضح: استمروا في الصمد واثبتوا عليه حتى يتبين عمود الحق. وقد أورد الأستاذ جواد في هذا تفسير الأستاذ ابن أبي الحديد إذ قال: "صمدت لفلان قصدت له" وهو صحيح مستقيم لكنه شرح مقتضب معجمي ونحن نورد فيه شرح الأستاذ محمد محيي الدين عبد الحميد إذ قال: "الصمد القصد. وتقول صمده وصمد له وصمد إليه من باب ضرب ونصر، أي فاثبتوا على قصدكم". فقول علي (رض) : (صمداً صمداً) دعوة إلى استمرار الصمد والثبات عليه، وتفسيره: اثبتوا على الصمد واستمروا فيه حتى ينجلي عمود الحق ويسطع نوره.

وقد حكى اللسان والتاج رواية أخرى لتفسير ابن الأثير في حديث معاذ. قال ابن منظور: "أي وثبت له وقصدته فانتظرت غفلته" بدلاً من "أي ثبت له"، أفلا يعني هذا أن في الصمد للعدو معنى الوثوب عليه والتحفز لقتاله. وذكر التاج ما ذكره اللسان، وقال في موضع آخر: "الصمد بالكسر الجلال والضراب من صامده". وفي التهذيب للأزهري: "ويقال ناقة مصماد وهي الباقية على القر والجذب الدائمة الرسل، ونوق مصامد ومصاميد". أفليس في هذا ما يشير إلى أن (الصمد) يعني المجادلة والمصابرة، فالناقة المصماد هي التي امتحنت

بالبرد والجدب فكان بها طاقة بملاقاتهما، فهي تمضي في إعطاء لبنها، على ما تلقاه وتعانيه من برد ومحل ويس. وتقول (الصمد من المصمد من الميامين المصاميد) على معنى المجاهدة والمغالبة.

ومن معاني (الصمد) الصلابة كما ذكر ابن فارس في المقاييس إذ قال: "الصمد والميم والداد أصلان أحدهما القصد والآخر الصلابة في الشيء". والذي عناه ابن فارس بالصلابة، في الأصل، صلابة المكان، إذ قال: "الأصل الآخر الصمد، وهو كل مكان صلب"، وفي التاج: "الصمد: المكان المرتفع الغليظ من الأرض"، ولا يبعد هذا من معنى المصامدة التي تعني المجاهدة.

مصدر (صمد) :

ولكن ما القول في مصدر الفعل أهو الصمد أم الصمود؟ أقول أنكر الدكتور جواد أن يكون (الصمود) مصدراً للفعل، بل سخر ممن رأى هذا الرأي. والصحيح أن (الصمود) مصدر للفعل اللازم كالصمد. قال ابن القوطية في كتابه الأفعال، وهو الإمام المحقق: "صمدت إلى الله صمداً وصموداً، وأصمدت، لجأت" وأردف: "وصمدت الشيء صمداً أقصدته" نخص (الصمود) بالفعل اللازم، وجعل (الصمد) للآزم والمتعدي. والغريب أن جواداً قد جعل (الصمد) هو المصدر دون الصمود، لأمر يتصل بدلالته، فذهب إلى أن ما كان معناه الحركة دون السكون فصدره (الفعل) بسكون العين. قال جواد: "والظاهر أن هذا الذي ابتدع الصمود حسبه بمعنى الثبات، فأطال مصدره كالجولوس والعود.. وفي قصر مصدر الفعل صمد، دليل على أنه يعني الحركة لا السكون، والتقدم لا الوقوف". والذي ذكره الأئمة كالرازي أن الأصل فيما جاء على (فعل) بالفتح من الأفعال أن يكون مصدره (فعللاً) بسكون العين إذا كان متعدياً، و (فعللاً) إذا كان لازماً. وفصل الإمام الرضي فتطرق في شرح الشافية (١/١٥٣) إلى دلالة الفعل فقال: "قوله الغالب في فعل، بفتح العين، اللازم، على فعول، ليس على إطلاقه، بل إذا لم يكن للمعاني التي نذكرها بعد، من الأصوات والأدواء والاضطراب"، وأردف: "ثم نقول: الأغلب الأكثر في غير المعاني المذكورة أن يكون المتعدي على فعل بسكون العين، من أي باب كان، نحو قتل قتلاً وضرب ضرباً وحمد حمداً، وفعل بفتح العين اللازم على فعول نحو دخل دخلاً". وليس (الصمد) الذي نحن في سبيله من أفعال الأصوات والأدواء والاضطراب لينفرد بوزن مصدره خاص، فالأغلب إذاً أن يكون (الفعل) مصدراً للازم منه و (الفعل) مصدراً لمتعديه.

وهذه (نهض ودلف ونهد) فهي من أفعال (الحركة) على حد تعبير جواد مثل (صمد) وهي لازمة، ومصادرهما النهوض والدلوف والنهود وهكذا (ذهب) تقول: ذهب ذهاباً وذهباً. فقد جاء في النوادر (٢/٢٢٦) لأبي مسحل الأعرابي: "ويقال في ثلاثة من المصادر: ذهب ذهاباً وذهباً وكسداً وكسداً وكسوداً وفسد فساداً وفسوداً، وزاد ابن خالويه: صلح صلاحاً وصلوحاً" فثبت بذلك أن لا صلة بين مصدر الفعل فعلاً أو فعولاً، وبين دلالاته على الحركة أو السكون. ولو أتى جواد المسألة من وجهها ومأتاها لاتضح له الأمر واستبصر الطريق. مصدر نضج:

ومما نحن فيه قول الكتاب (النضوج) وهو مستقيم لو صح ما تصوروه من أن فعله (نضج) بالفتح، ولم يسمع، فالذي حكته المعاجم (نضج) بالكسر. فلا سند إذاً لصحة قولهم (النضوج) قياساً، لأن القياس هو (النضج) بالتحريك للزوم الفعل. أما المحكي من مصادرهم فهو (النضج) بفتح فسكون وضم فسكون و (النضج) بفتح النون والضاد. ففي المصباح: "نضج اللحم والفاكهة بالكسر نضجاً بفتحتين، من باب تعب، والاسم النضج بالضم، والفتح لغة".

وعندي أن (النضج) بالضم هو الاسم، أما (النضج) بالفتح فهو المصدر، وليس الاسم. وقد رأى سيبويه وابن جني مثل هذا حين اعتدا (الحرد) بفتح فسكون مصدراً ل (حرد) بالكسر. ذلك أن الصفة قد أتت على (ناضج) و (نضيج) ، ومجيء ناضج من نضج بالكسر، كما قيل حارد من حرد بالكسر، ومصدره (الحرد) بفتح فسكون. وقد جاء على التحريك فقيل (الحرد) بفتحتين، كما قيل (النضج) بفتحتين. وقد نص التهذيب واللسان والتاج على أن (النضج) بالضم، هو الاسم.

وقد عرض الأب أنستاس ماري الكرمللي لهذا، في مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق لشهري آذار ونيسان من عام ١٩٤٥، فقال: ".

ويقال أيضاً النضج بفتح فسكون والنضج بضم فسكون، وهما اسما مصدر "أقول: إن الاسم هو (النضج) بالضم، دون (النضج) بالفتح. وقد ذكرنا أن مجيء الصفة على (ناضج) يؤكد اتفاق مصدر النضج بالكسر على (النضج) بفتح فسكون. وهكذا تواءم (ناضج) صفة و (نضج) مصدرًا بفتح فسكون، فاقترض كل منهما الآخر، و (فاعل) من (فعل) بالكسر إنما هو صفة للمتعدى في الأصل، كما أن (الفعل) بفتح فسكون مصدر له، وكلاهما قياس. وبيان ذلك أن الأصل في (فعل) بالكسر إذا كان لازماً ألا يكون منه (فاعل)، فإذا سمع منه (فاعل) فقد شبه بالمتعدى وحمل عليه، وكذلك (فعل) بفتح فسكون فالأصل أن يكون مصدرًا للمتعدى دون اللازم، فإذا سمع مصدرًا لفعل لازم فقد حمل على المتعدى وشبه به أيضاً، فمجيء ناضج صفة من نضج اللازم قد واءم مجيء النضج بفتح فسكون مصدرًا له واقتضاه. قال ابن سيده في المخصص (١٣/١٢٢): "فأما سيبويه فقال: حرد بالكسر حرداً بسكون الراء ورجل حرد بفتح فكسر وحارد، أدخله في باب العمل وقولهم حارد دال على ذلك" وأردف: "يعني أنهم جعلوه بمنزلة المتعدى كحده بالكسر حمداً بفتح فسكون، وإلا كان حكمه حرد بالكسر حرداً بفتحتين، لأنه غير متعد كغضب غضباً. وقوله حارد دليل على ذلك يعني أنه لو كان على باب ما لا يتعدى لكان حرداً أو حردان كضجر بفتح فكسر وغضبان"، وقال أيضاً (١٤/١٣٤): "وقوى حملهم ذلك على ما يتعدى أنهم قالوا حارد، وكان القياس في مثله أن يكون حرد حرداً فهو حردان، كما قالوا غضب غضباً فهو غضبان، فأخرجوه من باب غضبان بتخفيف الحرد وبقولهم حارد. وتخفيف (الحرد) بفتحتين معناه تسكين الراء فيه، وفي المخصص أيضاً (١٤/١٣٤): "ومثل الحارد بسكون الراء قولهم حميت الشمس تحمي حمياً بفتح فسكون، وهي حامية". وقد حكاها عن سيبويه بلفظه

(الكتاب ٢/٢١٦) .

المسّ والمسّات:

منع الشيخ إبراهيم اليازجي قول القائل (فعلت كذا لمسّ الحاجة) بكسر الميم، وقال: "والصواب لمسّ الحاجة أو لمسيها" وأردف: "وأما المسّات بالكسر فهو مصدر ماسّ على فاعل مثل القتال من قاتل"، وتابعه كثيرون. قال الأستاذ محمد العدناني في معجمه (الأخطاء الشائعة): "ويقولون مسّات الحاجة بالفتح والصواب مسّ الحاجة ومسيها..". ويفهم مما تقدم أن اليازجي قد قصر الصواب في (مسّ الحاجة) على المسّ والمسيس، ومنع قول القائل (مسّات الحاجة) بالكسر، وطابقه العدناني، وأشار كذلك إلى منع (مسّات الحاجة) بالفتح.

أقول في الجواب عن ذلك: لا شك أن (المسّات) بالكسر هو مصدر (ماسّ) بالتشديد، تقول (ماسّ مماسّة ومساساً) كقتاله مقاتلة وقتالاً، ولكن (ماسّ) بمعنى (مسّ)، وعلى ذلك تقول: (مسّات الحاجة) بالكسر لمسّها ومسيها. قال الزمخشري في الأساس: "ماسّ مسّاً ومسيساً، وماسّ مماسّة ومساساً" فقرن هذا إلى ذلك ولم يفرّق. وقال صاحب المصباح: "وماسّ مماسّة ومساساً من باب قاتل بمعنى مسّ".

وجاء في التنزيل: (قال فاذهب فإن لك في الحياة أن تقول: لا مسّاس (طه/ ٩٧). بكسر الميم وفتح السين. قال أبو حيان الأندلسي في البحر المحيط: "وقرأ الجمهور لا مسّاس بفتح السين والميم المكسورة، ومسّاس مصدر ماسّ كقتال من قاتل.. أي لا تمسني ولا أمسك" ففسر (لا مسّاس) بالقول (لا تمسني ولا أمسك). وقال المرزوقي في شرح الحماسة (١٤١٥): "مثلي ومثلك من مسّاس حاجتي إليك وتناهي رغبتني في وصلك والنيل منك..". فجاء بما أنكره اليازجي والعدناني وكثيرون، وتكرر ذلك منه (ص ٣٣٠ و ٩٠٧) وفي قوله تعالى: (لا مسّاس (طه/ ٩٧) قال الإمام البيضاوي في تفسيره: "لا مسّاس بكسر الميم. وقرئ لا مسّاس بفتح الميم كفجار، وهو علم للمسّة" فمسّاس بفتح الميم اسم يدل على ما يدل عليه المصدر ويجري عليه من الأحكام ما يجري على بعض الأعلام من البناء أو المنع من الصرف نحو برة غير مصروف بمعنى المبرة وفجار مبنياً على الكسر بمعنى فجور". وقال الزمخشري في الأساس: "ويقال لا مسّاس بكسر الميم ولا مسّاس بفتحها". وفي اللسان: "ولا مسّاس بفتح الميم أي لا تمسني". وفي شرح الحماسة للمرزوقي (٢٣٣) في

شرح قول يزيد بن الحكم:

مَسِينَا مِنَ الْآبَاءِ شَيْئًا وَكَلْنَا

إِلَى حَسَبٍ فِي قَوْمِهِ غَيْرِ وَاضِعٍ

"وقول مسسنا يجوز أن يكون: أصبنا واختبرنا، لأن المس باليد قد يقصد به الاختبار. ويجوز أن يكون بمعنى طلبنا. وقد قال بعض الناس في قوله تعالى: لا يمسّه إلا المطهرون، إن المعنى: لا يطلبه.. فمن الأول قولهم مسّه الكبر، وأفضى الرجل إلى امرأته إفضاء: مسيس، ومن الثاني: مساس الحاجة. فأما قولهم: به مسّ من جنون يصحّ أن يكون من الأول ومن الثاني جميعاً" فأتى بمسّاس بفتح الميم في قوله: (مسّاس الحاجة) . وجاء في خطبة شرح الشافية، قال الإمام الرضي: "فإن الشراح قد اقتصروا على شرح مقدمة الإعراب، وهذا مع قرب التصريف من الإعراب، في مسّاس الحاجة إليه". فأتى بمسّاس بفتح الميم أيضاً.

المصادر واشتقاق الفعل

الأصل في الأفعال أن تنتزع من أسماء الأعيان. قال ابن مالك في التسهيل: "ويطرد صوغ فعل من أسماء الأعيان لإصابتها: نحو جلده ورأسه، أو أنالها: نحو شحمه ولحمه أي أطعمه ذلك، أو عمل بها: نحو رمحه وسهمه أي أصابه بالرمح والسهم". فقد قال العرب جلده إذا أصاب جلده ورأسه إذا أصاب رأسه، وكبده ودمغه وأذنه وأنفه ونابه ومعدته، إذا أصاب ما سُمي بهذه الأحرف من الأعضاء، ومن ذلك رآه إذا أصاب ريمه، فاشتقوا بذلك من اسم العين الثلاثي. وقالوا حصاه إذا ضربه بالحصي، ودبره إذا تلا دبره، وحنك الدابة إذا جعل الرسن في حنكها، وأسد الرجل إذا أشبه الأسد، وتاس الجدي إلى صار كالتيس.

وقالوا عسله إذا جعل فيه العسل فعلاً أو مجازاً. ففي الحديث: [إذا أراد الله بعبد خيراً عسله] ، قال صاحب النهاية: "العسل بسكون السين طيب الثناء مأخوذ من العسل بفتحيتين".

ويقال بدر الغلام إذا تم واستدار تشبيهاً بالبدر في تمامه وكاله، كما في النهاية وقال الراغب في مفرداته: ". والأقرب عندي أن يجعل البدر أصلاً في الباب، ثم تعتبر معانيه التي تظهر منه، فيقال تارة بدر كذا أي طلع طلوع البدر". وقال الأموي: "سمعتهم يقولون ما أحب أن تشوكك شوكة" وقال الكسائي: "ما أحب أن تشيكك شوكة، وهما لغتان". (النوادر لأبي مسحل - ٢/١١٦) . وتقول عصوته بالعصا وسطته بالسوط وهروته بالهراوة ورمحته بالرمح ونبلته بالنبل إذا طعنه ورماه (٢/١٧٢) .

واشتقوا من الثلاثي المزيد بحذف الزائد فقالوا: حناً لحيته إذا خضبها بالحناء، لكنهم قالوا حنّأها بالتشديد أيضاً. وقالوا أركت الإبل تارك إذا لزم الأراك، والأراك شجر من الحمض يُستاك بقضبانته، والواحدة أراكة.

واشتقوا الثلاثي المزيد من اسم العين الثلاثي فقالوا: تأبل إذا اتخذ الإبل وتأرض إذا لصق بالأرض وتخشب صار كالخشب، وهكذا تحجر من الحجر. وقالوا تأسد واستأسد، من الأسد، كما قالوا تليث إذا أشبه الليث في جرأته وإقدامه، وقالوا تمزّن على قومه إذا تفضّل عليهم من المزن أي السحاب.

ويقال أرض مخلة فيها خلة.. ومروضة كثيرة الرياض ومُعشبة كثيرة العشب وعاشبة ذات عشب مثل لابن وتامر.. وآله الله لهذا الأمر أي جعله له أهلاً، وأهله.. وفلان يعتصي على عصاه أي يتوكأ، وقالوا: استفيل واستنوق واستيس واستندأب واستجمل، من الفيل والناقة والتيس والنسر والذئب.

واشتقوا من الرباعي فقالوا ثعلب الرجل إذا راغ، وطحلب الماء إذا علاه الطحلب.

واشتقوا من الرباعي المزيد فقالوا قرطس الرامي إذا أصاب القرطاس أي الغرض.

وقالوا تنكّب القوس إذا ألقاها على منكبه فاشتقوا بذلك من اسم العين المشتق، ومن هذا القبيل قولهم: تمنطق وتمدرع وتمسلم وتمسكن..

وكثُر (أفعل) في اشتقاقهم من أسماء الأمكنة فقالوا أهضب إذا دخل الهضبة وهكذا أصحر وأسهل وأبجر وأبر وأغرب وأعرق وأيمن

وأعمن وأحرم إذا دخل الحرم وأساف إذا أتى السيف بالكسر، وهو ساحل البحر.

وكثُر (أفعل) كذلك في اشتقاقهم من أسماء الأزمنة فقالوا أربع وأصاف وأخرف وأشتى وأبجر وأظهر وأعصر وأصل ..

واشتقوا من أسماء الأصوات فقالوا من النعيق والخرير والصهيل والحسيس والأزيز والصرير والأنين والزئير والفحيح والطنين والهزيم والعواء والنباح والحوار والثغاء. نعق وخرّ وصهل وحسّ وأزّ... وليست هذه مصادر الأفعال في الأصل وإنما هي أسماء للأصوات حاكوا بها أصدااء الطبيعة مذ كانت اللغة في طرأة سنّها وحدائث نشأتها، وكان اتصال الإنسان بالطبيعة اتصالاً لا انفصام له، تنبثق أداته في التعبير من أصداائها وأحداثها، يرعى أذنه فيتسقط حركاتها ويذكي الخاطر فيترصد سكاتها.

ولكن إذا صح أن الأفعال في الأصل إنما انتزعت من أسماء الأعيان، وكان الأمر على هذا جارياً، فما تأويل قول ابن جني في الخصائص (٢/٤٣٣) : "اشتقاق العرب من الجواهر قليل جداً، والأكثر من المصدر"، وقول السيوطي في المزهرة (١/٢٠٣) - ط. المكتبة الأزهرية) : "والتاسع كون الأصل جوهرًا والآخر عرضاً لا يصلح للمصدرية، ولا شأنه أن يشتق منه، فإن الرد إلى الجوهر حينئذ أولى لأنه الأسبق، فإن كان مصدرًا تعيّن الرد إليه، لأن اشتقاق العرب من الجوهر قليل جداً والأكثر من المصادر". أقول لا شك أنه إذا نظر إلى اشتقاق الفعل بملحظ (نشوي) فإن أسماء المحسوسات كالجواهر أو أسماء الأعيان، هي الأصل في هذا الاشتقاق فهي الأشياء التي تناولها الحواس قبل أن تنتهي مدلولاتها إلى آفاق النفس. لكنك إذا اعتبرت كلام الأئمة وجدت أنهم قد نحوا في اشتقاق الفعل منحي آخر، ذلك أنهم لحظوا أن المصدر ألصق بالفعل من حيث بناؤه وما يعترى هذا البناء وما يعترضه من الاتباع والإبدال والقلب والإعلال، فقرنوا هذا إلى ذلك، لأن كلاً أشبه بصاحبه من حيث كيانه وما يمكن أن يتعرض لها في التصريف. وملحظهم هذا ملحظ (صرفي) لا (نشوي) .

وقد ذهب الدكتور صبحي الصالح في كتابه (دراسات في فقه اللغة / ١٩٩) إلى أن الأئمة قد بنوا مذهبهم في رد الأفعال إلى المصادر، على اعتقاد وجود أسماء المعاني قبل أسماء الأعيان، وهو محال، ومن ثم وجب رد الأفعال في نشأتها إلى أسماء الأعيان. قال الدكتور الصالح: "إن البدهاة تقضي بوجود أسماء الأعيان المشاهدة المرئية التي تناولتها الحواس، قبل أسماء المعاني. لذلك كانت الأعيان، هي أصل الاشتقاق دون المصادر.. كيف وقد امتلأت معاجنا وكتبنا اللغوية بما لا يحصى من الجواهر التي تفرعت عنها الصفات والأحوال والمصادر والأفعال". أقول لم يسبق إلى اعتقاد الأئمة أن المصادر قد وضعت قبل أسماء الجواهر البتة، وهذا حالهم حين قالوا الاسم قبل الفعل، فانظر إلى ما قاله ابن جني في الخصائص (١/٤٢٩-٤٣٢. ط- ١٩١٣) : "وإنما يعني القوم بقولهم أن الاسم أسبق من الفعل أنه أقوى في النفس، وأسبق في الاعتقاد من الفعل، لا في الزمان.. فأما الزمان فيجوز أن يكونوا عند التواضع قدموا الاسم قبل الفعل، ويجوز أن يكونوا قدموا الفعل في الوضع قبل الاسم.. وأردف: "فإذا رأيت بعض الأسماء مشتقاً من الفعل، فكيف يجوز أن يعتقد سبق الاسم للفعل في الزمان، وقد رأيت الاسم مشتقاً منه، ورتبة المشتق منه أن يكون أسبق من المشتق نفسه" وانتهى من ذلك إلى القول: "وأيضاً فإن المصدر مشتق من الجوهر كالنبات من النبت وكالاستحجار من الحجر، وكلاهما اسم..".

وهكذا ذهب ابن جني إلى أن المصدر، وهو الأصل في اشتقاق الفعل عند البصريين قد انتزع من الجوهر. وحين بحث الأئمة أسماء الأعيان وأسماء المعاني أيهما أسبق في النشأة وأوغل في القدم قدروا أن الأعيان في الموازنة هي المتقدمة، والمعاني هي المتخلفة حقيقة وأصلاً. فانظر إلى ما ذهب إليه السكاكي في كتابه مفتاح العلوم، فقد جعل الكلم المستقرأة نوعين: الأول ما "يشهد التأمل بتقدمه في باب الاعتبار والثاني ما جاء بخلاف ذلك" وهو المتخلف، فسلك في المتقدم (الجوامد) أي الجواهر، وفي المتخلف (الأفعال) وما يتصل بها من الأسماء) أسماء المعاني والصفات. بل أكد أن أكثر ما يتصل بالأفعال من الأسماء هو فرع من الأفعال، وأردف: "إلا المصدر عند أصحابنا البصريين، رحمهم الله / ١٤" فإنهم يعتدون الفعل فرعاً عليه. وهو لم يشايحهم فيما اتخوه وقرروه، بل جاز مجاز الكوفيين في مخالفة البصريين، وذهب مذهبهم وجرى مجراهم فاعتد المصدر فرعاً على الفعل.

لم يكن كلام الأئمة أقل وضوحاً وأدنى دقة وجلاء حين بحثوا الجوهر والعرض فلم تغم عليهم معرفة في ذلك، أو تستسر حقيقة. فانظر إلى ما حكاه السيوطي في (الأشباه والنظائر / ١٦٨) عن (الإيضاح في علل النحو للزجاجي) : "قد عرفناك أن الأشباه تستحق المرتبة والتقديم والتأخير على ضروب فنحكم لكل واحد منها بما يستحقه، وإن كانت لم توجد إلا مجتمعة. ألا ترى أننا نقول أن السواد عرض

في الأسود، والجسم أقدم من العرض بالطبع والاستحقاق. وأن العرض قد يجوز أن يتوهم زائلاً، والجسم باق! فنقول أن الجسم الأسود قبل السواد، ونحن لم نر الجسم خالياً من السواد الذي هو فيه، ولا رأينا السواد قط عارياً عن الجسم، بل لا يجوز رؤيته لأن المرئيات إنما هي الأجسام الملونة، ولا تدرك الألوان خالية من الأجسام ولا الأجسام غير ملونة".
المصدر ولفعل

البصريون والكوفيون على خلاف في أصل الاشتقاق. فقد أكد البصريون أن الفعل فرع على المصدر في الاشتقاق، على أن من هؤلاء من رد الصفات إلى المصدر أيضاً، ومنهم من ردها إلى الفعل. وخالفهم الكوفيون فأكدوا أن الفعل هو الأصل والمصدر هو الفرع. قال سيبويه في الكتاب (١/١): "وأما الفعل فأمثله أخذت من لفظ أحداث الأسماء. والأحداث نحو الضرب والقتل والحدود." فجعل أحداث الأسماء وهي المصادر الأصل في الاشتقاق وقال ابن جني في الخصائص (١/١٢٧): "وإذا ثبت أمر المصدر الذي هو الأصل، لم يتخالف شك في الفعل الذي هو الفرع" فاعتد المصدر هو الأصل والفعل هو الفرع. على أنه رد الصفات إلى الفعل فقال (١/٤٣٢): "٠٠ قيل يمنع من هذا أشياء، منها وجود أسماء مشتقة من الأفعال، نحو قائم من قام، ومنطلق من انطلق، ألا تراه يصح لصحته ويعتدل لاعتلاله نحو ضرب فهو ضارب وقام فهو قائم وناوم فهو مناوم".
ولكن ما حجة البصريين في أصلية المصدر وفرعية الفعل؟.

الاشتقاق عند البصريين هو اقتطاع فرع من أصل يدور في تصاريفه الأصل. ويراد بالأصل هنا الحروف الموضوعية على المعنى وضماً أو لياً. فالفرع لفظ فيه تلك الحروف مع نوع تغيير، ينضم إليه معنى زائد على الأصل. فالضرب يدل بلفظه على الحركة المعلومة المسماة بهذا الاسم وحدها فهو الأصل، أما ضرب ويضرب وضارب ومضروب فهو الفرع، ذلك أن فيه حروف الأصل وهي الضاد والراء والياء، وزيادات لفظية، وهو ينطوي بهذه الحروف والزيادات على معنى الأصل وهو الضرب ومعنى آخر، وهكذا بنى البصريون رأيهم على أن الفرع ما كان فيه معنى الأصل مع زيادة هي غرض الاشتقاق.

وقد أيد البصريين فيما ذهبوا إليه، واقتاس بهم، وجرى على مناهجهم كثير من الأئمة، وفي مقدمة هؤلاء أبو البركات ابن الأنباري (ت ٥٧٧هـ) في كتابه (الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين) وأبو البقاء عبد الله بن الحسن بن عبد الله العكبري (ت ٦١٦هـ) في كتابه (التبيين في مسائل الخلاف بين الكوفيين والبصريين) ولم يبق من هذا الكتاب إلا نقول جاءت في بعض كتب الخلف، ومنها كتاب (الأشباه والنظائر) للسيوطي إذ جاء فيه (١/١٢٨): "قال أبو البقاء في التبيين: الدليل على أن الفعل مشتق من المصدر طرق، منها: وجود حد الاشتقاق في الفعل، وذلك أن الفعل يدل على حدث وزمان مخصوص فكان مشتقاً وفرعاً على المصدر. وتحقق هذه الطريقة أن الاشتقاق يراد لتكثير المعاني، وهذا المعنى لا يتحقق إلا في الفرع الذي هو الفعل، وذلك أن المصدر له معنى واحد، وهو دلالة على الحدث فقط، ولا يدل على الزمان بلفظه، والفعل يدل على الحدث والزمان المخصوص فهو بمنزلة اللفظ المركب فإنه يدل على أكثر مما يدل عليه المفرد، ولا تركيب إلا بعد الأفراد، كما أنه لا دلالة على الحدث والزمان المخصوص إلا بعد الدلالة على الحدث وحده... " وأردف: "وطريقة أخرى وهي أن تقول: الفعل يشتمل لفظه على حروف زائدة على حروف المصدر، تدل تلك الزيادة على معان زائدة على معنى المصدر، فكان مشتقاً من المصدر. ومعلوم أن ما لا زيادة فيه أصل لما فيه الزيادة...".

وقال بقول البصريين كثير من المحدثين ومنهم الأستاذ عبد الله أمين، كما جاء في مجلة مجمع اللغة العربية القاهري (١/٣٨٢)، وقد استند في ذلك إلى أن الأنباري صاحب الإنصاف قد ساق في المسألة آراء كل من الجانبين ووازن بينها فلم يدع مقالاً لقائل، وقد خلس إلى الأخذ بمقالة البصريين. قال الأستاذ أمين: "المبحث الأول في أن أصل المشتقات المصدر، كما قال البصريون، لا الفعل، كما قال الكوفيون. وإذا كان الإمام الجليل كمال الدين أبو البركات ابن أنباري النحوي، رضي الله عنه، قد ساق في المسألة الثامنة والعشرين، في الصفحة الثانية بعد المائة، من كتابه المسمى، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، آراء البصريين والكوفيين في أصل المشتقات ووازن بينها ولم يدع فيما جاء به مقالاً لقائل، فإني أكتفي في هذا المبحث بما كتب ونقلته عنه وعولت عليه...". ومن هؤلاء الدكتور صبحي الصالح، إذ رأى في ذلك رأي البصريين ونزع منزعهم واستن بسننهم. فقد استشهد

بما جاء في (أصول النحو) للأستاذ سعيد الأفغاني. قال الأفغاني: "المصدر يدل على حدث وزمن، والأسماء المشتقة تدل على حدث وزمن وزيادة ثالثة كالدلالة على الفاعل والمفعول".

أقول لم يزد الأفغاني على أن جاء بمقالة البصريين القائمة على أن الفرع ما كان فيه الأصل مع زيادة هي غرض الاشتقاق. فالمصدر هو الأصل لأنه يدل على الحدث مطلقاً والفعل هو الفرع ففيه ما في المصدر من الحدث وزيادة هي الدلالة على الزمن المعين. وكذلك الوصف فالوصف فرع على المصدر كالفعل. وقيل بل الوصف منطوق على ما في الفعل من حدث وزمن وزيادة هي الدلالة على الموصوف، فهو فرع على الفعل، فالفعل فرع وأصل، وعليه السيرافي وأبو علي الفارسي وابن جني.

وقصارى ما هناك أننا إذا جرينا مجرى البصريين في قضية الاشتقاق من حيث تعريف (الفرع) المشتق منسوباً إلى (الأصل) المشتق منه بأنه (ما دل على ما دل عليه الأصل وزيادة) انتهينا إلى ما انتهوا إليه، فعلى هذا مدار الكلام ومتصرفه، ولكن هل ثمة ما يوجب اعتبار هذا التعريف الحقيقي بالضرورة، والاقتداء به والانتصار له، أليس هناك موقف فسحة وسعة أخلق بالإيثار وأحرى بالاختيار! قال الأستاذ الشيخ حسين والي عضو المجمع (٢/٢٠٢): "رحموا ما رأى أهل البصرة من أن المصدر هو الأصل، بحجة أن شأن الفرع أن يكون فيه ما في الأصل وزيادة، وهي أقوى ما عندهم من الحجج، مع أنه لا يقوم برهان يؤيدها، ولو قام برهان كذلك لأكره عقول أهل الكوفة على قبوله، حتى يرجعوا عن جعلهم المصدر، الذي لا يدل إلا على الحدث فرعاً من الفعل، الذي يدل على الحدث والزمان المعين. فإن في ذلك زيادة الأصل على الفرع. فالمسألة ظن واجتهاد، وبعض الظن والاجتهاد أولى من بعض".

وجاء في شرح الأشموني على ألفية ابن مالك (٢/٢٥١): "وكونه أي المصدر أصلاً في الاشتقاق لهذين أي للفعل والوصف ... هو مذهب البصريين، وخالف بعضهم فجعل الوصف مشتقاً من الفعل فهو فرع الفرع، وذهب الكوفيون إلى أن الفعل أصل لهما، وزعم ابن طلحة أن كلاً من المصدر والفعل أصل برأسه، ليس أحدهما مشتقاً من الآخر"، وأردف: "والصحيح مذهب البصريين لأن شأن الفرع أن يكون فيه ما في الأصل وزيادة، والفعل والوصف مع المصدر بهذه المثابة، إذ المصدر إنما يدل على مجرد الحدث وكل منهما يدل على الحدث وزيادة".

وقد عقب على ذلك الإمام الصبان فقال: "قوله لأن من شأن الفرع أن يكون فيه الأصل وزيادة.. ما هنا ليس كذلك، أفاده الدونشري.. وقد ناقش قولهم أن من شأن الفرع الزيادة على أصل بأنه لا برهان يقتضي ذلك".

فإذا نحن لم نخلد إلى التعريف اللفظي للفرع والأصل، في مقالة البصريين، وفزعنا إلى تعريف حقيقي يكون للماهية فيه تحقق وثبوت، كأن تقول: "الأصل ما سبق تصوره وقيامه في الذهن" كان التعريف أليق بالواقع اللغوي. وإذا كان المدرك الحسي أسبق إلى الذهن من المدرك المعنوي، وأجناس الأعيان أسبق من أجناس المعاني ومنها المصادر، كان المصدر الدال على العموم والجنس والمطلق متخلفاً عما يمكن تصوره من أسماء الأعيان وما انتزع منها من أفعال واشتق من هذه من صفات، وما صح أنه الأسبق هو الأصل.

قال ابن جني في الخصائص: "ورتبة المشتق منه أن يكون أسبق من المشتق نفسه".

وأشار الكوفيون إلى نحو من هذا فقالوا إن المصدر لا يتصور معناه ما لم يكن فعل فاعل، والفعل وضع له، فعل يفعل، فينبغي أن يكون الفعل الذي يعرف به المصدر أصلاً للمصدر. أما احتجاجهم بأن المصدر يعتل باعتلال الفعل، والاعتلال حكم تسبقه علته، فإذا كان الاعتلال في الفعل أولاً، وجب أن يكون أصلاً، وكذا قولهم بأن الفعل يعمل في المصدر كقولك ضربته ضرباً، والمؤثر أقوى من المؤثر فيه، والقوة تجعل القوي أصلاً لغيره.. أقول احتجاجهم بهذا وذاك احتجاج اعتباري لا يكاد يقف فيه الجدل على وجه يخلد إليه بيتين.

وقد بحث المسألة الدكتور مصطفى جواد عضو المجمع العلمي العراقي، رحمه الله، في كتابه (دراسات في فلسفة اللغة والنحو والصرف) فناقش ووازن وكايل وأدلى بحججه وانتهى من بحثه إلى الأخذ بمذهب الكوفيين، واستدل على صحة دعواه بثلاثة عشر دليلاً فقال: "هذه ثلاثة عشر دليلاً تنتفض دعوى سيبويه أن الفعل صادر عن المصدر، وهي أدلة نحن اهتدينا إليها ولم يقف عليها الكوفيون وغيرهم".

أقول إنني لأستسرف دعوى جواد هذه، فإذا كان قد أصاب في ذهابه مذهب الكوفيين وقياسه قياسهم فإن جل ما جاء به من الأدلة على سداده واستقامته، اصطلاحياً اعتبارياً. ويكاد يكون أظهر هذه الأدلة أن الفعل تجسيد والمصدر تجريد والمجسد أسبق إلى الذهن من المجرد، وليس هذا جديداً كما أوحىناه، وكذلك قوله أنك تكتب ثم تسمي فعلك الكتابة وهو ما صرح به الكوفيون حين ذكروا أن المصدر لا يتصور معناه ما لم يكن فعل فاعل. فليس صحيحاً أنه قد تفرد بما ساق من الأدلة فأتى مبتكراً، بما لم تفتح العين على مثله، أو نزع مقترحاً، إلى ما لم يسبق إليه سابق أو ينازعه فيه منازع.

وتابع السكاكي أبو يعقوب (ت ٦٢٦هـ) في (مفتاح العلوم) الكوفيين فاقناس بهم ووطئ مواقع أقدامهم واعتل لأصالة الفعل بأن المصدر يتبع الفعل في إعلاله وتصحيحه، ودليل السكاكي هذا اعتبارياً اصطلاحياً.

على أن ثمة منحى يوضح الأمر ويجلوه ويكشف عن مكنونه، ذلك أن اللغات السامية قد اعتدت الفعل أصلاً للاشتقاق دون المصدر، كما أوضح ذلك الدكتور اسراييل ولفنسون في كتابه "تاريخ اللغات السامية" ١٤/١ إذا قال تتميز اللغات السامية في بعض أحوالها عن أنواع اللغات الأخرى بمميزات وخصائص تجعل من كل من هذه اللغات كلمة واحدة. وأهم تلك المميزات تنحصر: ١- في أن هذه اللغات تعتمد على الحروف الصامتة وحدها ولا تلتفت إلى الحروف الصوتية كما هي الحال في اللغات الآرية. ٢- وأن أغلب الكلمات يرجع في اشتقاقه إلى أصل ذي ثلاثة أحرف. ٣- واشتقاق الكلمات من أصل هو الفعل... "وأردف: "وقد رأى بعض علماء اللغة العربية أن المصدر الاسمي هو الأصل الذي يشتق منه أصل الكلمات والصيغ، لكن هذا الرأي خطأ في رأينا لأنه يجعل أصل الاشتقاق مخالفاً لأصله في جميع أخواتها السامية".

عزا ولفنسون مذهب الأئمة في اعتداد المصدر أصلاً في الاشتقاق، إلى مجاراتهم الفرس فقال: "وقد تسرب هذا الرأي إلى هؤلاء العلماء من الفرس الذين بحثوا في اللغة العربية بعقليتهم الآرية، والأصل في الاشتقاق عند الآريين أن يكون من مصدر اسمي. أما في اللغات السامية فالفعل هو كل شيء فإنه تتكون الجملة، ولم يخضع الفعل للاسم والضمير بل نجد الضمير مسنداً إلى الفعل ومرتباً به ارتباطاً وثيقاً".

وقد عاج الأستاذ الأفغاني هذا الرأي فقال: "ثم ذكر هذا المستشرق اليهودي أن هذه نظريته الخاصة، إذ لم يشر إليها أحد من علماء الإفرنج. ومع رغبته في أن يعم بنظريته هذه اللغة العربية ولغته العبرية، يجدر بالمتأمل الوقوف وعدم القطع، ما لم يطمع البرهان الساطع، فما أكثر الظواهر التي خالفت فيها العربية أخواتها الساميات".

أقول لا بد للغات عامة أن تتغير فيعزى ما تقارب منها في أصوله إلى فصيلة واحدة، فالذي يقع فيه التغير بين فصيلة وأخرى إنما هو القواعد والأصول الأخرى كالبنية اللغوية والاشتقاق، دون الأشكال والمفردات. فالذي ذكره أن العربية خالفت بعض أخواتها في أداة التعريف وعلامة الجمع، كما أورده الدكتور علي عبد الواحد وافي في كتابه (فقه اللغة) والأستاذ محمد عطية الابراشي في كتابه (الآداب السامية)، ولكنها لم تحالفها في البنية اللغوية وطريقة الاشتقاق، كاعتمادها على الحروف الصامتة دون الصوتية، ورد الكلم إلى أصل ثلاثي، ووحدة الأصل في بنيتها وعدم تعدده كما يتعدد في اللغات الآرية. قال الدكتور علي عبد الواحد وافي في كتابه (علم اللغة/ ١٣٣): "وقد اعتمدنا في التفرقة بين هاتين الفصيلتين- أي السامية والآرية- على أمور تتصل بالقواعد لا بالمفردات، وذلك لأن ناحية القواعد هي أهم ما تمتاز به الفصائل بعضها عن بعض، فمنها تتكون شخصية اللغات وإليها ترجع مقوماتها، وهي التي تمثل المظهر الثابت المستقر في اللغات، فهي لا تكاد تتغير. فتشابه لغتين في القواعد يدل إذن على انتمائهما إلى فصيلة واحدة، واختلافهما فيها يدل على اختلاف فصيلتهما..".

فإذا استقر الأمر على ما بيناه، صح معه أن مغايرة العربية لأخواتها السامية إنما كانت في الأشكال والفروع، لا في القواعد والأصول، واعتماد اللغات السامية في اشتقاقها على الفعل، إنما هو من هذه القواعد والأصول.

هذا ما رأينا أن نعرض له من مذاهب النحاة وآرائهم في مصادر الأفعال والكشف عن دلالاتها وطرائق جمعها وصوغها وقياسها واشتقاقها وأعمالها، فيما صدقت نيات الأوائل في تحري صوابه وابتغاء حقائقه بأفصح لسان وأبلغ بيان.

وقد استعنا في البحث بما استقر في هذا الباب من ضوابط وقواعد، ليقطع في الأمر برأي لا يعوزه تدبر، ويقين لا خفاء به ولا ارتياب، هذا وجه مطلبه والوقوف عليه.

ونحن نعتذر مما بسطنا القول فيه ليقف القارئ في كل مسألة على ما استبهم من وجوهها واستغلق من أحنائها، فتخف الكلفة عليه في تحصيلها، ويكون على ثقة من إصابة الرأي فيما تشعبت مذاهب القول في قبوله ورده، واشتدت الحاجة إليه في التعبير والاصطلاح ومست في تحقيق المعاني وضبط دقائقها.

ولا بد في مسالك البحث هذه من إنعام الفكر وإنعام الروية ليخلص الرأي من كل شائبة ويصفو من كدر أو معاينة، فليس القائل بعلمه واجتهاده كالمقاتل بظنه وتقليده لا يخالف في رأي أو ينازع في حكم وأرجو أن أكون قد أدركت من بحثي ما أردت فلم أخطئ القصد.

٧ الفعل تعريفه وأقسامه وأبوابه

الفعل تعريفه وأقسامه وأبوابه

تشعبت أقوال النحاة في تعريف الفعل، وتباينت مذاهبهم في اعتماد الحد الذي يعقد عليه هذا التعريف، كما اختلفت كلمتهم في تقسيمه بين البصرية والكوفية. ولا بد من بسط الكلام على هذا كله، قبل المضي في البحث عن أبوابه.
تعريف الفعل:

أقدم ما بلغنا في تعريف الفعل مقالة سيويوه (١٨٣هـ) ، في الكتاب. قال سيويوه في (باب علم ما الكلم من العربية - ١ / ٢) : "وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع"، وأردف: "فأما بناء ما مضى فذهب وسمع ومكث ومحمد، وأما بناء ما لم يقع فإنه قولك أمراً: اذهب واقتل واضرب، ومخبراً: يقتل ويذهب ويضرب ويقتل ويضرب، وكذلك بناء ما لم ينقطع وهو كائن إذا أخبرت"، وختم كلامه فقال: "فهذه الأمثلة التي أخذت من لفظ أحداث الأسماء، ولها أبنية كثيرة، ستبين إن شاء الله".

*تعريف الفعل بالمثال: ونلاحظ أن هذا التعريف إنما عقد على حد (المثال) إذ قال: "وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء". فالفعل، كما جاء، أمثلة اشتقت من لفظ أحداث الأسماء، أي المصادر. قال سيويوه: "الأحداث نحو الضرب والقتل والحمد". فمن هذه الأمثلة ما اشتق لما مضى، وهو الفعل الماضي، وما اشتق لما يكون ولم يقع، وهو فعل الأمر، وثالث اشتق لما هو كائن لم ينقطع، وهو المضارع، وكل مثال من هذه الأمثلة قد صيغ لزمان من الأزمنة.

ومن جرى على منهاج سيويوه هذا في تعريف الفعل فاتخذ (المثال) حداً في التعريف كبير نحاة الأندلس أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي الإشبيلي الأندلسي (٣٧٩هـ) . وقد عرف نحاة الأندلس بسلوك طرائق النحاة المشاركة في كثير مما كتبه في اللغة والأدب، وقد استدركون عليهم شيئاً مما حققوه. فألف الزبيدي مختصر كتاب العين للخليل بن أحمد، وطبقات النحويين واللغويين بالمشرك والأندلس، وكتاب الواضح في العربية. وقد عكف على (الكتاب) مؤلف سيويوه فثقفه ومهره وأحصى مسائله واستقرى دقائقه، لكنه استدرك عليه بعض ما جاء فيه، في كتابه (الأبنية) ، قال الزبيدي في كتاب الواضح: "اعلم أن جميع الكلم ينقسم إلى ثلاثة أقسام: اسم وفعل وحرف جاء لمعنى. فالاسم.. والفعل قولك: ضرب وخرج وانطلق، ويضرب ويخرج، واضرب واسمع، وما أشبه هذا"، فلم يزد في تعريف الفعل على أن جاء بأمثلة منه للماضي والمضارع والأمر.

*تعريف الفعل بإحدى دلالاته الزمن وبدلالاته الحدث والزمن:

ومن النحاة من اتخذ في تعريف الفعل حد الزمن وحده. فالفعل ما اقترن بزمن والاسم ما لم يقترن به. ويعترض على هذا بأن الزمن واحد من دلالاتي الفعل، فقد وضع الفعل ليدل على معنى، الزمن جزء منه، كما وضع الاسم ليدل على معنى، ليس الزمن جزءاً منه. وأقدم تعريف اتخذ مثل هذا الحد، هو ما جاء به الكسائي أبو الحسن علي بن حمزة (١٨٩هـ) . فقد روي عن الكسائي أنه قال:

"الفعل ما دل على زمان"، كما ذكره الدكتور الساقى في كتاب (أقسام الكلام العربي/٦٩) .
والكسائي إمام الكوفيين في النحو واللغة وأحد القراء السبعة.

وقد حذا هذا الحدو أبو الحسن بن كيسان (٢٩٩هـ) ، فقد حكي عنه قوله: "الفعل ما كان مذكوراً لأحد الزمانين: إما ماضٍ أو مستقبل، والحد بينهما"، كما أشار إليه الدكتور الساقى في كتابه (أقسام الكلام العربي/٦٩) . وابن كيسان أحد العلماء البغداديين الذين أخذوا النحو عن إمام البصريين المبرد أبي العباس محمد بن يزيد (٢٨٥هـ) ، وإمام الكوفيين ثعلب أبي العباس أحمد بن يحيى (٢٩١هـ) . فكان بصرياً كوفياً.

وإذا كان الكسائي وابن كيسان قد عرفا (الفعل) بالزمن فوصفاه بأحد دلاليته، فقد عمد النحاة بعدهما إلى إحكام تعريفه فوصفوه بدلالته (الحدث والزمن) . وأقدم ما جاء من ذلك في تعريف الفعل، ما قاله أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (٣٣٧هـ) ، في كتابه الإيضاح: "الفعل على أوضاع النحويين ما دل على حدث وزمان ماضٍ أو مستقبل نحو قام يقوم/٥٣". وذكر ذلك في كتاب (الجمل/١٧) . أيضاً. والزجاجي ممن جمعوا علم الكوفة إلى علم البصرة، وقد كان إلى البصرية أميل، لكنه لم يتعصب لأحد المذهبين فيحاكي بغير دليل أو يتابع بغير حجة.

ونهج الفارسي أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار (٣٧٧هـ) . نهج الزجاجي في التعريف فقال: "كل لفظة دلت على معنى مقترن بزمان محصل". ولما وصف المعنى باقترانه بالزمان تحقق أنه الحدث، وفي إشارته إلى اقتران الحدث بزمان محصل زيادة في الإحكام. والفارسي كما هو معروف علم من أعلام البصرة والقياس. ومن مؤلفاته الإيضاح والتكملة والتذكرة وسواها.

وجرى النحاة بعد الفارسي على هذه السنة في التعريف فقال جار الله أبو القاسم محمود بن عمر الزنجشيري (٥٣٨هـ) ، في كتابه (المفصل/٢٤٣) : "الفعل ما دل على اقتران حدث بزمان". والزنجشيري من أئمة القياس بعد الفارسي وابن جني، وهو صاحب المفصل والكشاف.

وعلى ذلك كلام ابن الحاجب في الكافية (٦٤٦هـ) ، إذ قال: "الفعل ما دل على معنى في نفسه مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة". وقد عقب على هذا شارح الكافية الإمام عبد الرحمن محمد الجامي (٨٩٧هـ) ، فقال: "ولما وصف ذلك المعنى باقترانه بالزمان تعين أن يكون المراد به الحدث". وابن الحاجب هو أبو عمرو عثمان بن عمرو. وقد صنف في النحو الكافية وشرحها، وشرح (المفصل) بكتابه (الإيضاح) ، كما صنف في الصرف كتابه (الشافيه) .

وهكذا فعل الإمام الرضي في شرحه لكافية ابن الحاجب، إذ قال: "إن هذا اللفظ الدال على معنى مفرد أعني الكلمة، إما أن يدل على معنى في نفسه أو على معنى لا في نفسه، الثاني الحرف ... والأول أي الكلمة الدالة على معنى في نفسها إما أن تقترب بأحد الأزمنة الثلاثة أولاً، الثاني الاسم ... والأول الفعل أي الكلمة الدالة على معنى في نفسها مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة ...". والرضي هو الشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الاستربادي (٦٨٦هـ) .

ولا ننسى الإمام ابن عقيل عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله (٧٦٩هـ) ، شارح ألفية ابن مالك، محمد بن عبد الله بن مالك جمال الدين الطائي (٦٧٢هـ) ، إذ قال: "الكلمة إما اسم وإما فعل وإما حرف، لأنها إن دلت على معنى في نفسها غير مقترن بزمان فهي الاسم، وإن اقترن بزمان فهي الفعل، وإن لم تدل على معنى في نفسها بل في غيرها فهي الحرف".

أما ابن مالك فقد عرّف الفعل في شرح التسميل بدلالته الحدث والزمان المعين، كما عرّفه في تسميله وشرحه بشأنه في الإسناد، بل عرّفه في ألفيته بعلاماته أيضاً، كما سنراه.

ولم يخرج السيوطي الإمام الحافظ جلال الدين بن عبد الرحمن بن أبي بكر (٩١١هـ) ، في كتابه (معجم الهوامع/٤) ، عما جاء به ابن الحاجب في الكافية والجامي والرضي في شرح الكافية، وابن عقيل في شرحه للألفية. ومضى سائر المتأخرين من النحاة على هذا النهج حتى القرن الرابع عشر الهجري.

فقد ثبت بما تقدم أن النحاة قد نحووا منذ القرن الرابع الهجري إلى تعريف الفعل بدلالته الحدث والزمان. وقد اهتموا إلى ذلك بطبيعة

الحال باستقراء مواضع استعمال الفعل العربي في مختلف نصوصه شعراً ونثراً. ولا يعني هذا بالطبع أن أسلافهم قد قصدوا في تعريف الفعل إلى إغفال هاتين الدالتين وكل ما في الأمر أن كل جماعة قد اتجه اهتمامها إلى صفة أو أكثر من صفات الفعل، أو خاصة أو أكثر من خواصه، أو استرعى نظرها شأن من شؤونه في بناء الجملة، فأبرزت ذلك في تعريفها له.

فقد قال سيبويه في تعريف الفعل مثلاً أنه أمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء وبنيت لما مضى ولما يكون، ومادام الفعل قد اشتق من لفظ الأحداث، أي المصادر، وبني لما مضى ولما يكون فقد اقترن معناه هذا بالزمان فتعين بذلك أن يدل على الحدث والزمان جميعاً.

ولا ننسى أن سيبويه قد أشار في تعريفه هذا إلى مذهب البصريين في اشتقاق الفعل من المصدر، فالمصدر هو الأصل والفعل هو الفرع، خلافاً للكوفيين الذين اعتدوا الفعل هو الأصل. وقد استوفى أبو البقاء العكبري عبد الله بن الحسين بن عبد الله بن الحسين الإمام محب الدين (٦١٦هـ)، شرح مذهب البصرية هذا. قال السيوطي في (الأشباه والنظائر - ١ / ١٢٨): "قال أبو البقاء في التبيين: الدليل على أن الفعل مشتق من المصدر طرق، منها: وجود حد الاشتقاق في الفعل، وذلك أن الفعل يدل على حدث وزمان مخصوص فكان مشتقاً وفرعاً على المصدر... وتحقيق هذه الطريقة أن الاشتقاق يراد لتكثير المعاني، وهذا المعنى لا يتحقق إلا في الفرع الذي هو الفعل، وذلك أن المصدر له معنى واحد، وهو دلالة على الحدث فقط، ولا يدل على الزمان بلفظه، والفعل يدل على الحدث والزمان المخصوص، فهو بمنزلة اللفظ المركب فإنه يدل على أكثر مما يدل عليه المفرد، ولا تركيب إلا بعد الإفراد، كما أنه لا دلالة على الحدث والزمان المخصوص إلا بعد الدلالة على الحدث وحده..."، وأردف: "وطريقة أخرى وهي أن تقول: الفعل يشتمل لفظه على حروف زائدة على حروف المصدر، تدل تلك الزيادة على معاني زائدة على معنى المصدر، فكان مشتقاً من المصدر... ومعلوم ما لا زيادة فيه أصل لما فيه الزيادة...". والعكبري هو صاحب الباب في علل البناء والإعراب، ومؤلف الإعراب عن علل الإعراب، والبيان في إعراب القرآن، وإعراب الحديث النبوي وسواها. وهو من مصنفاته النحوية محيط بآراء أئمة النحو. وقد أخذ بآراء البصرية عن يئنة وساق أدلتهم وحججهم وقام بشرح كثير من مصنفاتهم.

ومن عرّف الفعل بدلالته الحدث والزمان أبو حيان الأندلسي أبو عبد الله محمد بن يوسف بن علي بن يوسف، فقال: "إنه - أي الفعل - يدل على الحدث بلفظه وعلى الزمان بصيغته". كما حكاه السيوطي في الاقتراح (ص/١٠)، وقد أشار ابن جني (٣٩٢هـ) إلى هذا في الخصائص (٣/٩٨)، فقال: "ألا ترى إلى - قام - ودلالة لفظه على مصدره، ودلالة بنائه على زمانه، ودلالة معناه على فاعله، فهذه ثلاث دلائل من لفظه وصيغته ومعناه". فأوحى كلامه هذا بأن تعريف الفعل بدلالته أدنى إلى علم الصرف الذي يبحث بنية الكلمة فيعنى بالمفردات من حيث صورها وهيئاتها، على حين جاء تعريف الفعل بشأنه في الإسناد، كما سنرى، أدنى إلى علم النحو الذي يعنى ببناء الكلام وتأليفه فيتناول الإسناد أي نسبة كل من عنصري الجملة اسمين كانا أو اسماً وفعلاً أحدهما إلى الآخر، حقيقة وحكماً. وأليس الإسناد ضم كلمة أو ما يجري مجراها إلى أخرى بحيث يفيد الحكم بأن مفهوم أحدهما ثابت لمفهوم الأخرى أو منفي عنه؟.. وقد قصد بما يجري مجرى الكلمة الجملة الواقعة خبراً عن مبتدأ. قال الشريف علي بن محمد الجرجاني في تعريفه: "الإسناد في عرف النحاة عبارة عن ضم إحدى الكلمتين إلى الأخرى على وجه الإفادة التامة، أي على وجه يحسن السكوت عليه، وفي اللغة إضافة الشيء إلى الشيء / ١٤".

*تعريف الفعل بشأنه في الإسناد:

نحاة النحاة في القرن الرابع الهجري نهجاً آخر في تعريف الفعل فعرفوه بملاحظة ماله من شأن في الإسناد. فالاسم في بناء الجملة ما يسند ويسند إليه، أي يخبر به ويخبر عنه، والفعل ما يسند ولا يسند إليه أي يخبر به ولا يخبر عنه، أما الحرف فما لا يسند ولا يسند إليه. وأقدم تعريف اعتمد هذا الحد، في تعريف عناصر الجملة الثلاثة الاسم والفعل والحرف وتمييز أحدهما من الآخر، هو أبو بكر محمد بن السري المعروف بابن السراج (٣١٦هـ). فعلى حين نهج في كتابه (الخط) نهج سيبويه في التعريف، فقال: "الكلام كله اسم وفعل وحرف، فالاسم مثل رجل وفرس والفعل مثل جلس يجلس، والحرف نحو من وحتى والباء في قولك: مررت بزيد، واللام في قولك:

زيد مال...". فقد نهج في كتابه (الموجز) نهجاً طريفاً فقال: "والفعل ما كان خبراً، ولا يجوز أن يخبر عنه"، وأبو بكر هذا قد أخذ النحو واللغة عن المبرد أبي العباس محمد بن يزيد، وإليه انتهت رسالة النحو بعد موت الزجاج أبي إسحاق (٣١١هـ) ، ولأبي بكر عدة مؤلفات منها (الخط) و (الأصول) وموجزه، وقد خالف فيها البصريين في مسائل كثيرة.

وحذا هذا الخذو في تعريف الفعل شيخ نحاة الأندلس أبو علي عمر بن محمد الإشبيلي المعروف بالشلوبين (٦٤٥هـ) ، فقد حكي عنه قوله: "وأيضاً فإن الاسم يخبر به ويخبر عنه، والفعل لا يكون إلا مخبراً به، والحرف لا يخبر به ولا يخبر عنه". كما جاء في الأشباه والنظائر للسيوطي (١١٩ / ١) ، وللشلوبين كتاب في التعليق على كتاب سيبويه، وآخر في النحو سماه التوطئة

وقد شاع نحو من هذا التعريف عند كثير من علماء الأندلس الذين رحلوا إلى الشرق، ومنهم محمد بن عبد الله بن مالك جمال الدين الطائي (٦٧٢هـ) ، وقد نسب إلى (جيان) الأندلسية وهي تقع إلى الشرق من قرطبة. ولد ابن مالك في هذه البلدة وانتقل إلى دمشق وتوفي فيها. وقد صاغ في (النحو) ألفيته التي نظمها وسماها بالخلصة، وذاع صيتها وكثر شراحها، ومن هؤلاء الشراح ابن الناظم بدر الدين بن محمد بن عبد الله بن مالك (٦٨٦هـ) ، وقد جاء في شرح التسهيل لابن مالك قوله: "الكلمة إن لم تكن ركن الإسناد فهي الحرف، وإن كانت ركناً له فإن قبلت الإسناد بطرفيه فهي اسم، وإلا فهي فعل".

وقال الإمام بدر الدين في شرحه للألفية: "الكلمة إما أن يصح أن تكون ركناً للإسناد أولاً، الثاني: الحرف، والأول: إما أن يصح أن يسند إليه أولاً، الثاني الفعل والأول الاسم".

وجرى على ذلك شراح الألفية فقال علي بن محمد بن عيسى أبو الحسن الأشموني (نحو ٩٠٠هـ) : "إن الكلمة إما أن تصلح ركناً للإسناد أولاً، الثاني الحرف، والأول إما أن يقبل الإسناد بطرفيه أو بطرف، الأول الاسم والثاني الفعل"، ولا يخرج كلامه هذا عما جاء به ابن الناظم الإمام بدر الدين. وقد أورد الشيخ الأشموني يقول: "والنحويون مجمعون على هذا، إلا من لا يعتد بخلافه. وقد أرشد بتعريفه إلى كيفية تألف الكلام من الكلم بأنه ضم كلمة إلى كلمة فأكثر على وجه تحصل منه الفائدة ...".

ولاشك أن تعريف الفعل بشأنه في الإسناد كان ثمرة البحث في الجملة المفيدة وما تنطوي عليه من مسند إليه أو مخبر عنه، ومن مسند أو مخبر به، ومن إسناد أو ارتباط للمسند بالمسند إليه ووقوع النسبة بينهما. ولا ريب أن هذا البحث في حقيقة أمره جزء لا ينفك عن مادة النحو، ولو غدا تفصيل القول في أحوال الإسناد والمسند إليه، والمسند، من خصائص علم المعاني الذي عقد موضوعه على البحث في أحوال التراكيب العربية، وبعد الشيخ عبد القاهر الجرجاني (٤٧١هـ) ، صاحب الرسالة الشافعية في الإعجاز ودلائل الإعجاز، أول واضع لهذا العلم.

*تعريف الفعل بعلاماته:

وقد عمد بعض أئمة القرن الرابع الهجري إلى تعريف الفعل بما يختص به من علامات يميز بها من الاسم والحرف. وأقدم من نحى هذا النحو الإمام ابن جني أبو الفتح عثمان (٣٩٢هـ) ، وابن جني أعلم أهل عصره بالنحو والتصريف، وقد تلمذ لأبي علي الفارسي خاصة، وله في الصرف كتب كثيرة، منها اللمع في التصريف، والمنصف في شرح تصريف المازني، والتصريف الملوكي، عدا ما جاء في كتابيه النفيسين: سر صناعة الإعراب والخصائص، مما يتصل بهذا العلم. وقد جاء في كتاب اللمع قوله: "والفعل ما حسن فيه قد، أو كان أمراً، فأما قد فنحو قولك: قد قام وقد قعد، وقد يقوم وقد يقعد، وكونه أمراً نحو قم واقعد". وكتاب اللمع كتاب مشهور عمد كثير من الأئمة إلى شرحه، ومن هؤلاء الثماني أبو القاسم عمر بن ثابت (٤٤٢هـ) ، ومنهم ابن الشجري أبو السعادات هبة الله بن علي (٥٤٢هـ) ، كما شرح كتاب (التصريف الملوكي) . ومنهم ابن الدهان أبو محمد سعيد بن المبارك البغدادي (٥٦٩هـ) ، وقد أسماه الغرّة، ومنهم محب الدين أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (٦١٦هـ) ، وقد أسماه (المتبع في شرح اللمع) .

وقد حذا هذا الخذو في التعريف ابن مالك (٦٧٢هـ) ، فقد عرّف الكلام وما يتألف منه في متن (ألفيته) فقال:

كلامنا لفظ مفيد كاستقم

واسم فعل ثم حرف الكلم
وميز الاسم من الفعل والحرف فقال:

بالجرّ والتونين والندا وأل
ومسند للاسم تمييز حصل

وميز الفعل فقال:

بتا فعلت وأتت ويا افعلي

ونون اقبلن فعلٌ ينجلي

فذكر من علامات الفعل: تاء الفاعل وتاء التأنيث الساكنة وياء المخاطبة ونون التوكيد. ودرج ابن أجيروم محمد بن داود الصنهاجي (٧٢٢هـ) ، على هذا في مقدمته المشهورة المعروفة بالأجرومية، فقال: "والفعل يعرف بقد والسين وسوف وتاء التأنيث الساكنة". وهكذا فعل الإمام أبو محمد جمال الدين بن يوسف ... ابن هشام الأنصاري المصري (٧٦١هـ) ، في كتابه أوضح المسالك، فذكر من علامات الاسم الجر والتونين والندا و (أل) غير الموصولة، كما عدّد من علامات الفعل تاء الفاعل، وتاء التأنيث الساكنة، وياء المخاطبة ونون التوكيد، كما جاء في متن الألفية. وقد ذكر ابن هشام في كتابه (قطر الندى) نحواً من هذا، مقترباً بشيء من التفصيل إذ قال: "وأما الفعل فتلاثة أقسام ماضٍ ويعرف بتاء التأنيث الساكنة، وبنائه على الفتح كضرب، إلا مع واو الجماعة فيضم كضربوا أو الضمير المرفوع المتحرك فيسكن كضربت ... وأمر ويعرف بدلالته على الطلب مع قبوله ياء المخاطبة ... ومضارع ويعرف بلم وافتتاحه بحرف من حروف أنيت، ويسكن مع نون النسوة ... ويفتح مع نون التوكيد ...".

وقد قام الشيخ خالد الأزهري (٩٠٥هـ) ، يشرح كتاب (أوضح المسالك) ، وجرى عليه في متن (أزهريته) فقال: "وعلامه الفعل قد، نحو قد قام زيد وقد يقوم، والسين نحو سيقول، وتاء التأنيث الساكنة نحو قامت، وياء المخاطبة مع الطلب نحو قومي". وقد أقر ذلك بالشرح الوافي الشيخ حسن بن محمد العطار الشافعي المصري الأزهري (١٢٥٠هـ) ، وله حاشية على الأزهرية، وعلى جمع الجوامع كتاب الإمام السيوطي.

ولاشك أن من نهج في تعريف الفعل هذا النهج، فيزه من الاسم والحرف بعلامات فارقة، إنما سلك في ذلك الطريقة التعليمية التي يأخذ بها المصنفون حيناً لترسيخ سمات الشيء في ذهن الدارس، وهي لا تعني أكثر من تعقب الفعل في مواضع استعماله المختلفة واستقراء ما يتصل به فيها من أداة سابقة له أو لاحقة.

أزمنة الفعل

مرّ بنا في تعريف سيبويه للفعل في (الكتاب - ٢ / ١) . قوله: "وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء وبنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع"، وقد شرح قوله هذا فقال: "فأما بناء ما مضى فذهب ...". فقضى بأن أول أزمنة الفعل هو الماضي. وأردف: "وأما بناء ما لم يقع فإنه قولك أمراً: اذهب واقتل، ومخبراً: يقتل ويذهب". فأبني على هذا أن ثاني الأزمنة عند سيبويه هو المستقبل أمراً كان أو مضارعاً. ومضى يقول: "وكذلك بناء ما لم ينقطع وهو كائن إذا أخبرت". أي وكذلك يقتل أو يذهب إذا بني للحال فهو كائن لم ينقطع، فأزمنة الفعل عند سيبويه إذاً ثلاثة: ماضٍ ومستقبل يكون أمراً أو مضارعاً دالاً على الآتي، ومضارع أي حال مستمر. وقد جرى النحاة على هذا فالفعل عندهم ماضٍ ومضارع للحال أو الاستقبال، وأمر مخصص بالاستقبال.*
*الرأي في قسمة الفعل إلى ماضٍ ومضارع وأمر:

لا خلاف بين الأئمة على جريان الفعل على الماضي والمضارع. فالفعل الماضي ما دلّ على معنى مقترن بالزمان الماضي، والمضارع ما دلّ على معنى مقترن بزمان يحتمل الحال والاستقبال. أما جريان الفعل على (الأمر) ففيه نظر. ذلك أن الفعل يدل على الحدث مقترناً بزمان، فهل الأمر مقترن بزمان؟ ... أقول (الأمر) صيغة يطلب بها الفعل من الفاعل، فهو صيغة إنشاء طلبي يراد بها طلب القيام بالفعل. فالكلام إما خبر وإما إنشاء.

فالخبر قولك كتب زيد ويكتب عمرو. ففي الجملة ها هنا إسناد خبري مقترن بزمان. أما قولك اكتب فهو إسناد إنشائي غير مقترن بزمان فأنت تطلب من المخاطب القيام بفعل الكتابة ولا تخبره بحدث الكتابة مقترناً بزمان. فإذا استجاب المخاطب قامت استجابته فيما يستقبل من الزمان.

وإن شئت التفصيل قلت إن معنى (الأمر) غير مقترن بزمان، لأنه لا يخبر بحدث، وإنما المقترن بزمان هو تلفظك به، أي قولك (أكتب) فهو يجري في الحاضر، وكذلك الاستجابة للأمر إذا حدثت فإنها تجري في المستقبل.

وطبيعي أن يكون المعول في الحكم على (الأمر) هو دلالة، لا التلفظ به، وكذلك فعل علماء الأصول، إذا قضاوا أن (الأمر) هو طلب الفعل أي طلب القيام به وليس الفعل، أي وليس التلفظ به، قال ابن العيني زين الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، في شرح كتاب (المنار) لابن الملك: "ومنه أي من الخاص الأمر لأنه وضع لمعنى معلوم على انفراد، وهو طلب الفعل"، ويمضي في الشرح فيقول: "وخرج بالقول، أي بتعريف ابن الملك، الفعل"، أي خرج بالتعريف أن يكون (الأمر) هو الفعل، أي التلفظ به، لأنه طلب الفعل، أي طلب القيام به.

*أزمنة الفعل عند ابن يعيش:

قال موفق الدين يعيـش بن علي بن يعيـش الحلبي (٦٤٣هـ)، في شرح كتاب (المفصل)، للزمخشري (ج ٢ / ص ٧): "لما كانت الأفعال مساوقة للزمان، والزمان من مقومات الأفعال، توجد عند وجوده، وتعدم عند عدمه، انقسمت بأقسام الزمان، ولما كان الزمان ثلاثة: ماض وحاضر ومستقبل، وذلك من قبل أن الأزمنة حركات الفلك، فمنها حركة مضت، ومنها حركة لم تأت بعد، ومنها حركة تفصل بين الماضية والآتية، كانت الأفعال كذلك ماض ومستقبل وحاضر. فالماضي ما عدم بعد وجوده، فيقع الإخبار عنه في زمان بعد زمان وجوده، وهو المراد بقوله: الدال على اقتران حدث بزمان قبل زمانك، أي قبل زمان إخبارك، ويريد بالاقتران وقت وجود الحدث، لا وقت الحديث عنه، ولولا ذلك لكان الحد فاسداً... والمستقبل ما لم يكن له وجود بعد، بل يكون زمان الإخبار عنه قبل زمان وجوده. وأما الحاضر فهو الذي يصل إليه المستقبل، ويسري منه الماضي، فيكون الإخبار عنه هو زمان وجوده".

فالذي أراده ابن يعيش، أن الفعل مادام مقترناً بزمان، والأزمنة ثلاثة: ماض وحاضر ومستقبل، فالفعل كذلك: ماض وحاضر ومستقبل. لكنه حين قسم الفعل اتبع فيه القسمة الشائعة المعروفة عند النحاة فقال: الفعل ماض ومضارع وأمر، فأين (الأمر) من قسمة الأزمنة أو الأفعال هذه؟ ...

*ما القول في فعل الأمر:

كلام ابن يعيش على أزمنة الفعل لا يدع للأمر مكاناً في قسمة الأزمنة بل الأفعال. فالماضي إنما يقع الإخبار عنه بعد زمان وجوده، والمستقبل إنما يقع الإخبار عنه قبل زمان وجوده. أما الحاضر فيخبر عنه زمان وجوده. وهذا يعني أن الفعل الماضي يخبر به عن الحدث الفات بعد زمان وجوده. ويخبر بالفعل الآتي قبل زمان الحدث الآتي: ويخبر بالفعل الحاضر زمن وقوع حدثه. فالفعل إنما يخبر به عن الأحداث الجارية في هذه الأزمنة الثلاثة.

أما (الأمر) فليس مما يخبر به، في الأصل، لأنه صيغة إنشاء، لا إخبار، فلا يصح فيه إذاً حد الفعل. ومن ثم أشكل على النحاة مجيء خبر المبتدأ جملة إنشائية، لأن الإنشاء لا يخبر به، فذهب قوم إلى صحة الإخبار بها على تأويل صفة، فإذا قيل: زيد اضربه، كان كأنه قيل: زيد مطلوب ضربه. والتزم ابن السراج تقدير قول محذوف قبلها، أي زيد أقول لك اضربه. وذهب ابن الأنباري إلى امتناع الإخبار به مطلقاً وتبعه قوم من النحاة... أما الجملة الخبرية فالإخبار بها هو الأصل الشائع الكثير، وهي إما اسمية نحو زيد أبوه قائم أو فعلية نحو زيد قام أبوه.

*الزجاجي وقسمة الفعل بحسب أزمنته:

الزجاجي أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق (٣٣٧هـ)، من علماء بغداد الذين أخذوا من البصرية ومن الكوفية. فما الذي قاله في قسمة الفعل بحسب أزمنته؟ ...

قال الزجاجي في كتابه (الجل): "الفعل ما دل على حدث وزمان ماض أو مستقبل، نحو قام يقوم وقعد يقعد، وما أشبه ذلك/١٧".

ولا يعني هذا أن الزجاجي قد أسقط من حسابه (الحال) ، فقد ذكر في مواضع آخر من كتابه: "الأفعال ثلاثة: فعل ماض وفعل مستقبل" وأردف: "وفعل في الحال يسمى الدائم"، فجعل (الحال) بين الماضي الذي فات حدثه قبل التلفظ به، والمستقبل الذي ينتظر حدثه بعد التلفظ به. ولا شك أنه تابع في وصف (الحال) بالدائم أمام الصناعة. قال سيبويه في (الكتاب) : "وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبُنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع". فالفعل الذي هو كائن لم ينقطع إذا أخبرت به، عند سيبويه، هو الفعل الدائم أو المستمر عند الزجاجي.

والزجاجي إذا كان ممن أعجب بسبويه، فإنه لم يشايه في كل ما ذهب إليه. ومن ذلك أنه لم يجعل للأمر حيزاً في أقسام الفعل خلافاً لسبويه حين قال: "وأما بناء ما لم يقع فإنه قولك أمراً: اذهب واقتل واضرب".

وقد تعجب لم عوّّل الزجاجي على (الماضي والمستقبل) ، حيناً دون (الحال) ، والشائع عند النحاة أن صيغة المضارع للحال والاستقبال، وهي للحال أخص، لأنها تستعمل في الحال بغير قرينة وفي الاستقبال بقرينة (السين وسوف) ؟.. أقول عمد الزجاجي إلى الاكتفاء حيناً بذكر (المستقبل) ، دون (الحال) لأنه اعتد (المستقبل) ، أسبق الأفعال، فقد قال في كتابه (الإيضاح / ٨٥) : "اعلم أن أسبق الأفعال في التقدم: الفعل المستقبل لأن الشيء لم يكن ثم كان، والعدم سابق ... ثم يصير في الحال ثم يصير ماضياً ... فأسبق الأفعال في المرتبة: المستقبل، ثم فعل الحال، ثم فعل الماضي". وهذا ما حمّله أن يستغني حيناً بذكر الماضي والمستقبل، لاسيما وأن (الحال) لا ينفرد ببناء خاص دون المستقبل.

على أن تدرج الزجاجي بالمنطق في تعليل الأحكام اللغوية وتحقيقها هنا، ليس مما يعوّّل عليه، فهذه الأحكام معايير أخرى. والزجاجي، مع ذلك، لا يوغل في التعليل الجدلي إيغال كثير من النحاة، كابن الشجري هبة الله أبي السعادات (٥٤٢هـ) ، وابن الأنباري أبي البركات كمال الدين بن عبد الرحمن (٥٧٧هـ) .
*الكوفيون وأزمئة الفعل:

إذا كان البصريون قد ذهبوا في قسمة الفعل بحسب أزمنتته إلى ماض ومضارع وأمر، فقد نحا الكوفيون في ذلك منحى آخر قسموا به الفعل إلى ماض ومضارع أو مستقبل، ولم يجعلوا (الأمر) قسماً ثالثاً، وإنما جعلوه فرعاً على المضارع، وتصوروا أنه مقتطع منه. قالوا: قد دخلت على المضارع لام الأمر فقتيل (لتفعل) ثم حذفت اللام وتاء المضارعة لكثرة الاستعمال، قال قولك (لتفعل) ، إلى قولك (افعل) . ولا يخفى ما في تصور الكوفيين هذا من تكلف واضح اعتدوا فيه الاحتمال بمنزلة الحقيقة الثابتة، ولا يتساوى في المعنى قولك (افعل) وقولك (لتفعل) ، ولو كانا صيغتين للأمر.

وقد تدرج الكوفيون بمذهبهم هذا في (الأمر) ليعملوا بذلك الوجه في إعرابه، خلافاً للبصريين الذين قالوا ببناء فعل الأمر، على الأصل، فالبناء عندهم أصل في الأفعال ما لم تضارع الأسماء، والأمر لا يضارعها كما يضارع ما أسموه بفعل (المضارع) . ذلك أن النحاة قد قضوا بإعراب الأسماء وعللوا ذلك باختلاف معانيها النحوية، فإن للمعاني التي يكتسبها الاسم في التركيب دلالات تكشف عنها مواقعها فيه، فاعلة أو مفعولة أو مضافاً إليها، وليس لصور هذه الأسماء أو أبنيتها علاقة بهذه المعاني، وقد جاءت حركات الإعراب لتكشف عن المعاني النحوية هذه، ولو لم تنفرد في هذا الكشف إذ شاركتها فيه الأدوات الداخلة في التركيب، ولذا سميت هذه الأدوات بحروف المعاني.

وقد أغنى الإعراب أن يلتزموا في التركيب تقديم فاعل أو تأخير مفعول، فأتسعو في الكلام وتصرفوا فيه بتقديم وتأخير، فضمنوا بذلك حسن الأداء ودقة التعبير واستجابوا بهذا لضرورات الشعر والسجع، ولو لم يطلقوا العنان لتصرفهم هذا، إذا لم يستجيزوا التقديم والتأخير في كل موضع. ونجم عن هذا، على كل حال، أنه لم يُغْضَم في الكشف عن المعاني النحوية لزوم الرتبة بتقديم الفاعل وتأخير المفعول، كما توجه اللغات غير العربية.

وانفرد الكوفيون فأضافوا في تعليل إعراب الاسم إلى اختلاف معانيه النحوية في التركيب، اختلاف معانيه اللغوية في الأصل، قبل التركيب.

وهكذا قال النحاة بإعراب المضارع ما لم تنصل به نون التوكيد المباشرة أو نون النسوة، وعللوا إعرابه باختلاف المعاني عليه، كما اختلفت

على الأسماء، فثمة فارق في المعنى بين المضارع مرفوعاً ومجزوماً ومنصوباً. وقد استوجب اختلاف المعاني اختلاف الحركات واختلاف الأداة، وهكذا أتت حركة الإعراب لتنبه على المعنى الذي حملته الأداة.

وهكذا قسم الكوفيون الفعل إلى ماضٍ ومستقبل، ولم يجعلوا الأمر قسيماً لهما، فهل جعلوا للماضي والمستقبل قسيماً آخر؟ أقول ذكر الكوفيون (الفعل الدائم) وجعلوه هذا القسم، فما الذي عنوه بالفعل الدائم؟ لم يعن الكوفيون بالفعل الدائم ما ذهب إليه الزجاجي من أنه الفعل الحاضر، وإنما عنوا بهذه التسمية (اسم الفاعل). فكيف تصور الكوفيون اسم الفاعل فعلاً ولم أسموه الفعل الدائم؟ ... *الكوفيون والفعل الدائم:

أقول قد أسمى الكوفيون (اسم الفاعل) فعلاً لأنه يعمل عمل فعله، وهذا معروف متفق عليه، وهو عند جمهور النحاة شبه الفعل. وأسمى الكوفيون اسم الفاعل فعلاً دائماً، لاشتمال دلالاته على الحال والاستقبال حيناً، والماضي حيناً آخر، ولكن متى يدل (اسم الفاعل) على الحال أو الاستقبال، أو يدل على الماضي.

أراد الكوفيون باسم الفاعل هذا، وقد أسموه (الفعل الدائم) أو المستمر، اسم الفاعل المعد للعمل، وقد اشترط جمهور النحاة لاسم الفاعل المجرد من (أل) ليعمل فينصب مفعولاً به، أن يدل دلالة المضارع على الحال أو الاستقبال، دون الماضي ويسبق بنفي أو استفهام، أو يكون خبراً أو صلة أو وصفاً فتستحكم المشابهة بينه وبين الفعل. فإذا دل على الماضي ألغى عمله:

قال أبو البقاء الكفوي في (الكليات): (اسم الفاعل إذا كان للاستمرار يصح إعماله نظراً إلى اشتماله على الحال أو الاستقبال، والغاؤه نظراً إلى اشتماله على الماضي - ٣١٧ / ٥).

وقد ذهب الكسائي أبو الحسن علي بن حمزة إمام الكوفية (١٨٩ هـ) وشايه جماعة إلى أن (اسم الفاعل) يعمل ولو دل على الماضي. واستدل على ذلك بقوله تعالى: (وكلبهم باسط ذراعيه بالصيد) (الكهف / ١٨). فإن زمن حصول الحدث للمخبر عنه سابق لزمن نزول الآية. لكنه أجيب بأن الآية قد أتت لحكاية الحال في الماضي، بدليل قوله تعالى: (وكلبهم باسط) (والواو للحال، والذي يحسن بعد واو الحال قولك (وكلبهم يبسط)، لا (وكلبهم بسط). وقد تقدم هذا في الآية، قوله تعالى: (ونقلبهم ذات اليمين وذات الشمال ...). فجاء (نقلبهم) فعلاً مضارعاً دالاً على الحال أو الاستقبال. وفي هذه الإجابة وجه متقبل سائغ.

لكن الكسائي احتج إلى ذلك بآية أخرى، هي قوله تعالى: (فالق الإصباح وجعل الليل سكناً والشمس والقمر حسباً ذلك تقدير العزيز العليم). (الأنعام / ٩٦) فقد قرئ (وجاعل الليل سكناً) (كما قرئ (فالق الإصباح). وقد تقدم هذه الآية، قوله تعالى: (إن الله فالق الحب والنوى). (فقدّر في هذا معنى المضي، كما قدّر فيه معنى الحال. قال أبو البقاء عبد الله العكبري في (إعراب القرآن): "قوله تعالى (فالق الحب) يجوز أن يكون معرفة لأنه ماضٍ، وأن يكون نكرة على أنه حكاية". أي يجوز أن تكون إضافة (فالق) محضة تفيد التعريف فتفيد المضي فيلغى عمل اسم الفاعل، كما يجوز أن تكون إضافة غير محضة فلا تفيد تعريفاً فتدل على الحال ويكون اسم الفاعل عاملاً. ويمضي العكبري فيقول: "وجاعل الليل مثل فالق الإصباح في الوجهين". أي في كون الإضافة محضة أو غير محضة، وفي إعمال اسم الفاعل أو إلغائه، وإفادة الحال، أو الماضي. وبقي الخلاف في نصب (سكناً) من قوله تعالى: (وجاعل الليل سكناً). قال العكبري: "وسكناً مفعول جاعل إذا لم تعرفه، وإن عرفته كان منصوباً بفعل محذوف أي جعله سكناً"، أي أن الإضافة إذا لم تكن محضة فاسم الفاعل عامل يفيد الحال، و (سكناً) مفعول لاسم الفاعل. وإذا كانت محضة فاسم الفاعل ملغى يفيد المضي و (سكناً) مفعول لفعل محذوف. وهنا محل الخلاف، فالكسائي قد ذهب إلى أن نصب (سكناً) مع دلالة اسم الفاعل على المضي، دليل على عمل اسم الفاعل ولو أفاد الماضي و (سكناً) مفعول لاسم الفاعل، خلافاً للبصريين الذين اشترطوا لعمل اسم الفاعل أن يدل على الحال أو الاستقبال، دون الماضي، فإذا دل على المضي فقد ألغى عمله، وهذا ما قادهم إلى أن يقدروا فعلاً محذوفاً ينصبون به (سكناً) على المفعولية، بعد أن ألغوا اسم الفاعل حين قدروا فيه معنى المضي. وقد أخذ العكبري في (إعراب القرآن)، عامة بمذهب البصرية.

ولا يعني ما تقدم من قول العكبري أن لنا أن نقدر في كل (اسم فاعل مضاف) أن تكون إضافته غير محضة فيكون عاملاً ويدل على الحال ولا يفيد التعريف، أو تكون إضافته محضة فيكون ملغى ويدل على الماضي ويفيد التعريف، فإن مرد ذلك إلى القرينة. فقد جاء قوله تعالى: (كل نفس ذائقة الموت .) بإضافة (ذائقة) إلى الموت إضافة غير محضة، وليس ثمة ما يتسع هنا لإضافة (ذائقة) إلى الموت إضافة محضة. قال العكبري في إعراب القرآن: (وإضافة ذائقة غير محضة لأنها نكرة يُحكى بها الحال، وقرئ شاذاً ذائقة الموت بالتنوين والإعمال) .
*الفراء واسم الفاعل:

نهج الفراء يحيى بن زياد (٢٠٧ هـ) ، وهو عَمَّرَ من أعلام الكوفية، نهج الكسائي في اتخاذ أصول الكوفية، وتجلَّى ذلك في كتابه الأول (معاني القرآن) . وقد عمده فيه (٤٥ / ١) . إلى تمييز اسم الفاعل العامل فأسماءه (فعالاً دائماً) ، من اسم الفاعل غير العامل، وقد أبقاه على الأصل (اسماً) .

قال الفراء في تفسير قوله تعالى: (كل نفس ذائقة الموت .) الأنبياء / ٣٥ . بإضافة (ذائقة) إلى الموت، قال في كتابه (معاني القرآن) : "ولو نونت ذائقة ونصبت كان صواباً". وهذا يعني أن (ذائقة الموت) بتنوين الأول ونصب الثاني، على إعمال اسم الفاعل، جائز جواز (ذائقة الموت) بالإضافة غير المحضة، فكلاهما يفيد الحال أو الاستقبال. وأردف: "وأكثر ما تختار العرب التنوين والنصب في المستقبل"، ومؤدَى ذلك أن العرب قد تعني المضي في اسم الفاعل العامل، ولو أن الكثير الغالب أن تعني المستقبل. ويمضي الفراء قائلاً: "إذا كان معناه ماضياً لم يكادوا يقولون إلا بالإضافة"، وفوى ذلك أن المضي إنما يعبر عنه غالباً بالإضافة، ولكن قد يعبر عنه بإعمال اسم الفاعل أيضاً، وهذا رأي الكوفية خلافاً للبصرية التي لا ترى في الأعمال إلا دلالة الحال والاستقبال، لكنها ترى في الإضافة دلالة الحال إذا لم تكن محضة، والمضي إذا كانت محضة.
*البصريون واسم الفاعل:

ذهب البصريون إلى أن اسم الفاعل إما أن يفيد الماضي، ولا يتأتى ذلك إلا بإضافته إضافة محضة تفيد التعريف، وإما أن تفيد الحال أو الاستقبال، ولا يكون هذا إلا بإعمال اسم الفاعل وتنوينه، أو بإضافته إضافة غير محضة لا تفيد تعريفاً.
وقد بسط القول في ذلك القرطبي أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري في تفسير قوله تعالى: (كل نفس ذائقة الموت .) آل عمران / ١٨٥ . قال القرطبي: " (ذائقة الموت .) بالإضافة، وقرأ الأعمش ويحيى وابن أبي إسحاق ذائقة الموت بالتنوين ونصب الموت. قالوا لأنها لم تدق بعد". وأردف: "ذلك أن اسم الفاعل على ضربين: أحدهما أن يكون بمعنى المضي، والثاني بمعنى الاستقبال. فإن أردت الأول لم يكن فيه إلا الإضافة إلى ما بعده، كذلك قولك: هذا ضارب زيد أمس ... لأنه يجري مجرى الاسم الجامد وهو العلم ..."، أي أن الإضافة فيه محضة. وتابع يقول: "وإن أردت الثاني جاز الجر والنصب والتنوين، فيما هذا سبيله هو الأصل، لأنه يجري مجرى الفعل المضارع، فإن كان غير متعد لم يتعد نحو قائم زيد. وإن كان متعدداً عدته ونصبت به فتقول: زيد ضارب عمرواً بمعنى يضرب عمرواً. ويجوز حذف التنوين والإضافة تخفيفاً"، ومعنى هذا أن تنوين اسم الفاعل ونصبه المفعول به، كحذف تنوينه مع إضافته، في إفادة الحال، مادامت الإضافة غير محضة.
*اسم الفاعل والاستمرار:

إذا قيل أن دلالة اسم الفاعل هي (الاستمرار) فسّر ذلك على أحد وجهين: الأول أن يعني الاستمرار اشتمال هذه الدلالة على الحال أو الاستقبال حيناً وعلى الماضي حيناً آخر. وهذا ما حمل الكوفيين على أن يسموا اسم الفاعل بالفعل الدائم. وقد جاء في الكليات لأبي البقاء: "اسم الفاعل إذا كان للاستمرار يصح إعماله نظراً إلى اشتماله على الحال أو الاستقبال، والغاؤه نظراً إلى اشتماله على الماضي - ١٧/٥"، كما ذكرنا ذلك قبل، ولا ننسى أن الكوفيين قد اعتقدوا اشتماله على الماضي أيضاً، ولو كان عاملاً.
الثاني: أن يعني الاستمرار الثبوت في الأزمنة المختلفة. وقد أشار صاحب الكليات إلى هذا حين قال: "معنى الاستمرار هو الثبوت من

غير أن يعتبر معه الحدث في أحد الأزمنة - ٥/٣٢٣، وهو الأصل فيه، إذ قال: "اسم الفاعل يستفاد منه مجرد الثبوت صريحاً بأصل وضعه - ٥/١٧٣".

ولكن متى يدل اسم الفاعل على الثبوت أي الاستمرار في الأزمنة المختلفة؟ ...

أقول يدل اسم الفاعل على الثبوت أو الدوام أو الاستمرار في الأزمنة المختلفة، إذا أضفته إضافة محضة، أي إضافة معنوية أو حقيقية، فجرى الاسم الجامد، وقد يدل في هذه الحال أيضاً على الماضي، والقرينة تفصل بين الدالتين.

قال الإمام البيضاوي في تفسير قوله تعالى: (فالق الإصباح وجعل الليل سكناً والشمس والقمر حسباناً ذلك تقدير العزيز العليم (الأنعام ٩٦/)). وقرئ فالق الإصباح بالنصب على المدح وجاعل الليل سكناً ونصبه بفعل دلّ عليه جاعل لا به، فإنه في معنى الماضي ويدل عليه قراءة الكوفيين وجعل الليل، أي وقرئ (جاعل الليل ساكناً)، وقد نصب (سكناً)، بفعل محذوف لدلالة جاعل على الماضي، لأن عمل اسم الفاعل ونصبه للمفعول مشروط بدلالته على الحال أو الاستقبال، دون الماضي، خلافاً للكسائي، وابن هشام وابن مضاء. ومضى الإمام البيضاوي يقول: "..... وبه على أن المراد منه جعل مستمر في الأزمنة المختلفة". أي وقرئ (وجاعل الليل سكناً)، على أن المراد جعل الخالق الليل كذلك مستمراً على الدوام. فثبت بهذا أن إضافة اسم الفاعل إضافة المحضة أو المعنوية الحقيقية قد تنطوي على دلالة على الماضي، كما تنطوي على دلالة على الاستمرار، والقرينة تميز إحداهما من الأخرى.

وانظر إلى ما جاء في شرح الإمام عبد الرحمن بن محمد الجامي لكافية ابن الحاجب. قال ابن الحاجب: "إن كان للماضي وجب الإضافة معنى، خلافاً للكسائي". فقال الجامي: "إن كان اسم الفاعل المتعدي للزمان الماضي بالاستقلال، أو في ضمن الاستمرار، وأريد ذكر مفعوله وجبت الإضافة، أي إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله معنى أي إضافة معنوية لفوات شرط الإضافة اللفظية مثل زيد ضارب عمرو أمس، خلافاً للكسائي فإنه ذهب إلى عدم وجوب إضافته، لأنه يعمل عنده سواء كان بمعنى الماضي أو الحال أو الاستقبال فيجوز أن يكون منصوباً على المفعولية وعلى تقدير إضافته ليست إضافته معنوية لأنها عنده من قبيل إضافة الصفة إلى معمولها ..."، أي أنه لا بد لإعمال اسم الفاعل المتعدي ونصبه مفعولاً، من أن يدل على الحال أو الاستقبال دون الماضي، فينون أو يضاف إضافة لفظية، لا معنوية. وقد جاء ذلك في قوله تعالى: (كل نفس ذائقة الموت .) فقرئ (ذائقة) بالإضافة وبالتنوين. فإذا أريد دلالة اسم الفاعل على الماضي أو على الاستمرار فلا بد من إضافته. وإضافته ها هنا معنوية كقولك زيد ضارب عمرو أمس، خلافاً للكسائي الذي أجاز إعمال اسم الفاعل، ولو دلّ على الماضي، فلم ير ضرورة إضافته في هذه الحال الإضافة المعنوية المحضة التي أوجبها البصريون.

وهكذا إذا قصد تعريف الصفة المضافة إلى معمولها كاسم الفاعل تعرفت بدلالة الوصف على الاستمرار في الأزمنة المختلفة، وكانت إضافتها محضة معنوية، فوصفت بها المعرفة. قال الإمام السيوطي في همع الهوامع: "إن قصد تعريفها، أي الصفة المضافة إلى معمولها بأن قصد الوصف بها من غير اختصاص بزمان دون زمان تعرفت، ولذا وصفت بها المعرفة، في قوله تعالى... غافر الذنب - ٤٨ / ٢". قال تعالى: (حم) تنزيل الكتاب من الله العزيز العليم (غافر الذنب وقابل التوب) (شديد العقاب ذي الطول لا إله إلا هو إليه المصير (غافر/٣). فقال أبو البقاء العكبري في (إعراب القرآن). "غافر الذنب قابل التوب كلتا صفتي لما قبله والإضافة محضة". أي صفة لله، وأردف: "وأما شديد العقاب منكرة لأن التقدير شديد عقابه فيكون بدلاً. ويجوز أن يكون شديد بمعنى مشدد. فتكون الإضافة محضة فيتعرف ويكون وصفاً أيضاً. أما - ذي الطول فصفة أيضاً".

وقال تعالى: (فالق الإصباح وجعل الليل سكناً والشمس والقمر حسباناً ذلك تقدير العزيز العليم (- الأنعام ٩٦/)). فجاء في إعراب القرآن للعكبري أن دلالة (فالق الإصباح) قد تكون الماضي والإضافة محضة تفيد التعريف، وقد تكون الحال والإضافة غير محضة تفيد التنكير. فهل ثمة وجه تكون الدلالة الزمنية فيه، هي الاستمرار والإضافة محضة؟ ...

أقول جاء في تفسير القرطبي قوله: "فالق الإصباح، نعت لاسم الله تعالى، أي ذلكم الله ربكم فالق الإصباح"، فثبت بهذا أن إضافته محضة

تفيد التعريف لأن النعت يتبع المنعوت في تعريفه وتنكيره. وقد قال القرطبي في دلالاته الزمنية: "وقيل المعنى أن الله فالتق الإصباح، والصبح والصبح أول النهار وكذلك الإصباح، أي فالتق الصبح كل يوم، والإصباح مصدر أصبح"، وأردف: "وقال الضحاك فالتق الإصباح خالق النهار وهو معرفة لا يجوز فيه التنوين عند أحد من النحويين"، فثبت بقوله: (فالتق الصبح كل يوم) ، أنه دال على الاستمرار.

وقد جاء في إعراب (الفاتحه) للإمام خالد الأزهرى في كتابه (الأزهرى في علم النحو) : "الحمد مبتدأ، لله جار ومجرور... رب نعت أول لله وهو مضاف، العالمين مضاف إليه، الرحمن نعت ثان لله، الرحيم نعت ثالث لله، مالك نعت رابع لله، وضح ذلك لدلالته على الدوام والاستمرار لكونه من صفات البارى تعالى وهو مضاف إضافة محضة/ ١٨٦". فقد رأيت كيف جعل اسم الفاعل المضاف إضافة محضة وهو (مالك) نعتاً لمعرفة، ذلك لدلالته على الدوام الاستمرار.

* المخزومي والسامرائي ودلالة اسم الفاعل على الاستمرار:

أشرنا فيما تقدم إلى أن وصف اسم الفاعل بالمستمر أو الدائم يعني أحد أمرين:

الأول: دلالة هذه الصيغة على الماضي حيناً والمضارع والمستقبل حيناً آخر، وهذا ما عناه الكوفيون بوصفهم اسم الفاعل بأنه (الفعل الدائم) . ويطابق ذلك ما أراده الباحث (بول كراوس) في (محاضراته عام ١٩٤٣) ، وقد تحدث عنها الدكتور إسرائيل ولفنسون في كتابه (تاريخ اللغات السامية / ١٦) ، حين أشار إلى أن اللغات السامية قد عرفت عهداً غابراً، لم يكن لها فيه صيغة للماضي وأخرى للمضارع أو المستقبل، وإنما كانت هناك صيغة تستعمل في التعبير عن الأزمنة جميعاً. وهذا ما ذكره الدكتور مهدي المخزومي في كتابه (في النحو العربي/ ١١١) ، إذ قال: "يرى بعض فقهاء اللغة المحدثين من المستشرقين والمعنيين بالدراسات المقارنة أن الزمان ليس شيئاً أصيلاً، وأن اقتران الفعل العربي به حديث النشأة، بعد أن وجدت صيغة - فَعَلَ - المتطورة عن صيغة - فَعَل - وهي الصيغة التي يسمونها: برمانسيف أو الفعل الدائم في تعبير الكوفيين، والتي يعدونها أقدم وجوداً من الفعل الماضي.

أقول إن التعبير بصيغة واحدة عن أزمنة مختلفة لا ينفي البتة اقتران الفعل بدلالته الزمنية. قال الدكتور ولفنسون: "كذلك يعتقد العلماء أن صيغة المضارع كانت في مدى قرون كثيرة تدل على جميع الأزمنة، كما هو الحال في اللغة الصينية وفي اللغة الأندروجرمانية الأصلية/ ١٦".

وهكذا فإن اسم الفاعل صيغة واحدة تدل على الماضي حيناً كما تدل على الحال والاستقبال حيناً آخر. وهذا ما حمل الكوفيين على تسميته بالفعل الدائم.

الثاني: دلالة اسم الفاعل على الاستمرار في مختلف الأزمنة، دون زمن معين، قال المخزومي في كتابه (في النحو العربي/ ١٣٩) : "وأما مثال فاعل فهو أحد أقسام الفعل، وهو الفعل الدائم الذي لا دلالة له على زمان معين إذا لم يوصل بصلة من مضاف إليه أو مفعول". وفي كلام المخزومي هذا نظر من ناحيتين:

- الأولى: أن الكوفيين لم يعنوا بالفعل الدائم الفعل الذي لا دلالة له على زمان معين، وإنما عنوا به الفعل الذي يدل على الماضي تارة وعلى المضارع أو المستقبل تارة أخرى.

الثانية: إن قول المخزومي: "الذي لا دلالة له على زمان معين"، يعني الإشارة إلى صفة الاستمرار في اسم الفاعل، ودلالة اسم الفاعل على الاستمرار ليست مرهونة بعدم إضافته، فقد يدل اسم الفاعل على الاستمرار ويكون مضافاً، وقد مثلنا لذلك بقوله تعالى: (غافر الذنب . غافر/٣)، كما مثلنا له بقوله تعالى: (فالتق الإصباح (الأنعام/ ٩٦).

وقد بحث هذا الدكتور إبراهيم السامرائي في كتابه (الفعل زمانه وأبنتيه) وانتهى منه إلى القول: "والقول بدلالة فاعل على الاستمرار مما انفرد به المخزومي، فقد اقتصر السابقون على دلالة فاعل على المستقبل، وهو اسم الفاعل المنون العامل نحو أنا صائم يوم الخميس أي سأصوم، وعلى الماضي وهو اسم الفاعل المضاف نحو هو قاتل أخيه، أي قتل - ٤٣". قال السامرائي هذا وقد ثبت بما لا وجه فيه لشك أو ارتياب، دلالة اسم الفاعل على الاستمرار، كما رأيت.

ولا ننسى قول أبي البقاء الحسيني الكفوي في (كلياته): "اسم الفاعل يستفاد منه مجرد الثبوت صريحاً بأصل وضعه، وقد يستفاد منه غيره بقرينة، وكذا حكم اسم المفعول. وأما الصفة المشبهة فلا يقصد بها إلا مجرد الثبوت وضعاً أو الدوام باقتضاء المقام - ١٧٣ / ٥ - ١٧٤". وقد أبان عن معنى الاستمرار فقال: "معنى الاستمرار هو الثبوت من غير أن يعتبر معه الحدث في أحد الأزمنة - ٥ / ٣٢٣"، وقد دل على ذلك الحجج الملزمة والبنيات المسلمة.

أبواب الفعل

للفعل الثلاثي المجرد ستة أوزان أسموها بالأبواب، فهو إما أن تنفق حركة عينه بين الماضي والمضارع فيكون مفتوح العين فيهما كفتح يفتح وظهر يظهر، وهو الباب الثالث، أو يكون مضموم العين فيهما كشرف يشرف، وهو الباب الخامس الذي لا يكون فعله إلا لازماً، دون سائر الأبواب. أو يكون مكسور العين فيهما كحسب يحسب ووثق يثق، وهو الباب السادس الذي لا يأتي عليه الفعل إلا نادراً، لأن أكثر ما جاء على فعل بالكسر جاء مضارعه بالفتح.

وأما أن تختلف حركة عينه بين الماضي والمضارع فتفتح في الماضي وتضم في المضارع كنصر ينصر وقعد يقعد، وهو الباب الأول، أو تفتح في الماضي وتكسر في المضارع ككسر يكسر ونزل ينزل، وهو الباب الثاني. أو تكسر في الماضي وتفتح في المضارع، وهو الباب الرابع كفهم يفهم وفرح يفرح. وتعد هذه الأبواب التي تختلف فيها حركة العين بين الماضي والمضارع دعائم الأبواب، لأنها تضم أكثر الأفعال، ومن ثم كان الأصل في الفعل أن تختلف حركة العين بين ماضيه ومضارعه. وقد رتب النحاة أبواب الثلاثي المجرد، بملاحظة حركة عين ماضيه فعين مضارعه، فقالوا: فتح ضم، فتح كسر، فتحتان: كسر فتح، ضم ضم، كسرتان.

القياس في بعض أبواب الثلاثي

*قول من قال بإطلاق القياس في بعض أبواب الثلاثي:

قال كثيرون بإطلاق القياس في بعض أبواب الثلاثي لازمة ومتعدية. فقد ذهب أبو العباس بن محمد بن يزيد المبرد (٢٨٥هـ)، وأبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب (٢٩١هـ). إلى جواز الكسر والضم في مستقبل (فعل) المفتوح العين، في جميع الباب، كما جاء في المخصص لابن سيده (١٤ / ١٢٤).

وقال ابن درستويه (٣٤٧هـ): في شرح الفصيح: "كل ما كان ماضيه على فَعَلت بفتح العين، ولم يكن ثانياً ولا ثالثة من حروف اللين ولا الحلق، فإنه يجوز في مستقبله يفعل بضم العين ويفعل بكسرها، كضرب يضرب وشكر يشكر، وليس أحدهما أولى به من الآخر، ولا فيه عند العرب إلا الاستحسان والاستخفاف"، كما جاء في المزهري للسيوطي (٦ / ١٢٥ - ط / ١٣٢٥هـ).

ونحنا أبو علي الفارسي هذا النحو (٣٧٧هـ)، فقد جاء في المخصص لابن سيده (١٤ / ١٢٣): "قال أبو علي هذان المثالان، يفعل بالكسر ويفعل بالضم، جاربان على السواء في الغلبة والكثرة، قال أبو الحسن يفعل بالكسر أغلب من يفعل بالضم. قال أبو علي: وذلك ظن، إنما توهم ذلك من أجل الخفة فحكم أن يفعل بالكسر أكثر من يفعل بالضم، ولا سبيل إلى حصر ذلك فيعلم أيهما أكثر وأغلب، غير أنا كلما استقرينا باب فعل المفتوح العين الذي يعتقب عليه المثالان يفعل بالكسر، ويفعل بالضم، وجدنا الكسر فيه أفصح وذلك للخفة كقولنا: خفق الفؤاد يخفق بالكسر ويخفق بالضم، وجعل الغراب يججل ويججل، وبرد الماء يبرد ويبرد، وسمط الجدي يسمطه ويسمطه، وأشبه ذلك مما تقصاه متقنو اللغة كالأصمعي وأبي زيد وأبي عبيد وابن السكيت وأحمد بن يحيى، فهذا مذهب أبي علي في يفعل بالكسر ويفعل بالضم..."، وقال ابن سيده: "وحكى عن محمد بن يزيد وأحمد بن يحيى أنه يجوز الوجهان في مستقبل فعل في جميع الباب".

وجاز ابن جني (٣٩٢هـ)، مجاز هؤلاء، لكنه اعتد (يفعل) بالكسر هو الأصل، و (يفعل) بالضم فرعاً عليه، قال ابن جني في الخصائص (٣ / ٨٦): "ومن ذلك ما يبيحه القياس في نحو يضرب ويجلس ويدخل ويخرج من اعتقاب الكسر والضم على كل واحدة من هذه العيون، وأن يقال يخرج بالضم ويخرج بالكسر، ويدخل بالضم ويدخل بالكسر، قياساً على ما اعتقب عليه الحركتان معاً، نحو يعرش بالكسر ويعرش بالضم، ويشنق ويشنق ويخلق ويخلق بالضم والكسر في كل منها، وإن كان الكسر في عين المضارع

فَعَلَ بالفتح أولى من يفعل بالضم، لما قد ذكرنا، في شرح تصريف أبي عثمان، فإنهما على كل حال مسموعان أكثر السماع في عين مضارع فَعَلَ، فاعرف ذلك ونحوه مذهباً للعرب، فهما ورد منه فتلقه عليه".

وقد علل ابن جني رجحان الكسر في مضارع (فَعَلَ) المفتوح العين في المنصف فقال (١/ ١٨٥) "أرادوا أن تخالف حركة العين في المضارع حركتها في الماضي، لأن كل واحد منهما بناء على حيال، غير أنهم ألزموا فعل المضموم العين أن تكون العين في مضارعه مضمومة أيضاً كالماضي، لأن هذا بناء على حدته لا يكون متعدياً أبداً، وإنما يكون للهيئة التي يكون الشيء عليها. أما البناءان الآخريان: فَعَلَ المفتوح العين، وفعل المكسور العين فيكونان متعديين، فلزموا أن تخالف حركة العين في مضارع كل منهما حركتها في الماضي، وقد استبدل فعل المكسور العين بـ - يفعل - بفتحتها، فكان القياس أن يستبدل فَعَلَ المفتوح العين بـ - يفعل - بكسرها. ومن هنا كان يفعل بالضم فيه داخلاً على يفعل بالكسر"، فجعل الأصل في مضارع (فَعَلَ)، المفتوح العين يفعل بكسرها.

*قول من لم يطاق القياس فقصره على ما لم يسمع أو يعرف:

ومن الأئمة من قصر القياس في ذلك على ما لم يعرف أو يسمع، وإلا فالسماع هو الأصل، فما سمع بالكسر أو بالضم أو بهما معاً أخذ بسماعه. وما لم يعرف أو يسمع أخذ فيه بالقياس فجاز فيه الوجهان، الكسر والضم، وقد يؤثر الكسر لخفته. فقد جاء في المخصص لابن سيده (١٤/ ١٢٣): "وقال بعض النحويين إذا علم الماضي على فَعَلَ المفتوح العين، ولم يعلم المستقبل على أي بناء هو، فالوجه أن يجعل يفعل بالكسر، وهذا أيضاً لما قدّمنا من أن الكسرة أخف من الفتحة، وقيل هما يستعملان فيما لا يعرف". وقد جاء نحو من هذا في شرح المفصل لابن يعيش (٧/ ١٥٢): "وقال بعضهم إذا عرف أن الماضي على فَعَلَ بفتح العين ولم يعرف المستقبل، فالوجه أن يكون يفعل بالكسر لأنه أكثر، والكسر أخف من الضم، وقيل هما سواء فيما لا يعرف".

وكان ابن عصفور (٦٦٣هـ)، قد أطلق القياس، فردّ قوله أبو حيان الأندلسي (٧٤٥هـ)، ورد الأمر إلى السماع ما عرف السماع. فقد جاء في المزهري للسيوطي (٢/ ٢٥): "وقال ابن عصفور يجوز الأمران إن سمعاً أو لم يسمعاً. قال أبو حيان والذي يختار إن سمع وقف مع السماع، وإن لم يسمع فأشكل جازي فعل بالكسر ويفعل بالضم ..."، وحكى الفيومي في المصباح نحواً من هذا فقال: "وإن لم يسمع في المضارع بناء فإن شئت ضمنت وإن شئت كسرت"، وأردف: "إلا الحلقي العين أو اللام فالفتح للتخفيف، وإلحاقاً بالأغلب"، وقد علل ابن جني فتح العين في مضارع (فَعَلَ) المفتوح العين، إذا كان حلقي العين أو اللام، في كتابه (التصريف ٦٨/ ٦٨)، فقال: "ومن ذلك أيضاً قولهم فَعَلَ يفعل بفتح العين فيهما، فيما عينه أو لامه حرف حلقي نحو سأل يسأل وقرأ يقرأ وسعري سعر وقرع يقرع ويحل يسحل وسنح يسنح، وذلك لأنهم ضارَعُوا بفتحة العين في المضارع جنس حرف الحلق، لما كان موضعاً منه مخرج الألف التي منها الفتحة".

*قول من قصر القياس على ما لم يشتهر وهو أبو زيد:

توسط جماعة بين من أطلق القياس في مضارع فعل المفتوح العين فأجازوا فيه كسر العين وضماها، ومن قصر القياس في ذلك على ما لم يسمع، فقالوا بقياس ما لم يشتهر سمع أم لم يسمع، وأول هؤلاء أبو زيد سعيد بن أوس الأنصاري (٢١٥هـ). فقد جاء في المزهري للسيوطي (٢/ ٦٢ - ط ١٣٢٥هـ): "والثلاثي الصحيح ثلاثة أضرب فَعَلَ بالفتح وفَعَلَ بالضم وفَعَلَ بالكسر، فما كان على فَعَلَ بالفتح من مشهور الكلام مثل ضرب ودخل والمستقبل فيه على ما أتت به الرواية وجرى على الألسنة نحو يضرب بالكسر ويدخل بالضم، وإذا جاوزت المشهور فأنت بالخيار، إن شئت قلت يفعل بالكسر، وإن شئت قلت يفعل بالضم، هذا قول أبي زيد، إلا ما كان عين الفعل أو لامه أحد حروف الحلق فإنه يأتي على يفعل بالفتح، إلا أفعال يسيرة جاءت بالفتح والضم مثل جنح ودبغ، وأفعال بالكسر مثل هنا يهني ونزع ينزع". ولم يذهب أبو زيد إلى ما ذهب إليه حتى طاف في القبائل يتعرّف في ما يجري على ألسنتها في مستقبل (فَعَلَ) المفتوح العين. قال أبو زيد: "طفت في عليا وتميم مدة طويلة أسأل عن هذا الباب صغيرهم وكبيرهم

لأعرف ما كان منه بالضم أولى، وما كان بالكسر أولى، فلم أجد لذلك قياساً، وإنما يتكلم به كل امرئ منهم على ما يستحسن ويستخف لا على غير ذلك"، وأردف: "وقد يلتزمون أحد الوجهين للفرق بين المعاني في بعض ما يجوز فيه الوجهان - المزهر - ١ / ١٥٢ - ط / ١٣٢٥هـ".

وقد أشار ابن سيده إلى مذهب أبي زيد هذا في المخصص حين حكى ما انتخاه قوم من النحويين في هذا الصدد فقال: "إن ما كثر استعماله على يفعل بالكسر وشهر لم يجوز فيه ما استعمل على غير ذلك نحو ضرب يضرب بالكسر وقتل يقتل بالضم، ومالم يكن من المشهور جاز فيه الوجهان - ١٤ / ١٢٤".

*الإمام الرضي ومذهب أبي زيد:

وقد بحث الرضي في شرح الشافية مضارع (فعل) المفتوح العين، فقال (١ / ١١٧): "قياس مضارع فعل المفتوح عينه إما بالضم أو الكسر"، ويعني هذا أن الرضي قد قال بالسماع فمضارع فعل المفتوح العين إما بالضم أو الكسر، والحكم في ذلك للرواية. ثم ذكر مذهب أبي زيد فقال: "وتعدى بعض النحاة وهو أبو زيد، وقال: كلاهما قياس وليس أحدهما أولى به من الآخر، إلا أنه ربما يكثر أحدهما في عادة ألفاظ الناس حتى يطرح الآخر ويقبح استعماله، فإن عرف الاستعمال فذاك وإلا استعمل معاً، وليس على المستعمل شيء"، فدل هذا على أن أبا زيد قد تعدى السماع إلى القياس فأجاز الكسر والضم في مضارع فعل المفتوح العين، لكنه استدرك فاستثنى من القياس ما ليس معروفاً، ولا يعرف الاستعمال إلا بالاشتهار، فإن عرف الاستعمال فلا قياس وإن لم يعرف أي يشتهر كنت في الخيار بين الوجهين، ولكن ما ضابط الشهرة هذه في الرواية.

*ضابط الشهرة في مذهب أبي زيد:

أقول كان التعويل على الشهرة محل رعاية يوم بدئ بتدوين اللغة بظهور المعاجم. فقد عاش أبو زيد في أواخر القرن الثاني للهجرة وتوفي في أوائل القرن الثالث (- ٢١٥هـ)، وبدأ الرواد بوضع معاجمهم منذ أواخر القرن الثاني وحتى أواخر القرن الرابع. فقد وضع معجم العين للخليل (ت ١٧٠هـ)، ويعد الخليل رائداً في وضع المعاجم العربية، وتلا (العين) معاجم في المعاني والموضوعات وأخرى في الألفاظ والمفردات. ومما ألفت في الألفاظ والمفردات الجمهرة لابن دريد (- ٣٢١هـ)، وديوان الأدب للفارابي (- ٣٥٠هـ)، والبارع لأبي علي القالي (- ٣٥٦هـ)، والأفعال لابن قوطية (- ٣٦٧هـ). والتهذيب للأزهري (- ٣٧٠هـ)، ثم الصحاح للجوهري (- ٣٩٣هـ)، والمقاييس والمجمل لابن فارس (- ٣٩٥هـ). وإذا كان الأوائل من هؤلاء قد عولوا غالباً على التمييز بين المشهور وغير المشهور من اللغات المسموعة عامة، وأشاروا إلى غير الثابت غالباً ولم يشيروا إليه حيناً، فقد عول الجوهري من المسموع على الصحيح الثابت مشهوراً كان أو غير مشهور، وأسمى معجمه (الصحاح). قال السيوطي في المزهر (١ / ٦٠ - ط = ١٣٢٥هـ): "وغالب هذه الكتب لم يلتزم فيها مؤلفوها الصحيح، بل جمعوا فيها ما صحَّ وغيره، وينهبون على مالم يثبت غالباً، وأول من التزم الصحيح مقتصرًا عليه الإمام أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري، ولهذا سمي كتابه: "الصحاح"، وهكذا أصبح الصحيح الثابت لديه، هو المسموع المعول عليه. وقد فعل ابن فارس في مجمل ما فعل الجوهري في صحاحه.

وإذا كان ابن القوطية قد أخذ بمقالة أبي زيد حين قال في مقدمة كتابه (الأفعال): "فما كان منه على فعل من مشهور الكلام مثل ضرب ودخل، فالمستقبل منه على ما أتت فيه الرواية وجرى على الألسنة: يضرب بالكسر ويدخل بالضم، وإذا جاوزت المشهور فأنت بالخيار، إن شئت قلت يفعل بالكسر ويفعل بالضم، هذا قول أبي زيد..."، فقد اهتم الأئمة بعد بما ثبت وصحَّ من المسموع فعرف، قال ابن يعيش في شرح المفصل (٧ / ١٥٢): "وقال بعضهم إذا عرف أن الماضي على فعل بفتح العين ولم يعرف المستقبل، فالوجه أن يكون يفعل بالكسر لأنه أكثر، والكسر أخف من الضم، وقيل هما سواء فيما لا يعرف". وقال ابن عصفور: "يجوز الأمر إن سمع أو لم يسمع"، فقال: أبو حيان الأندلسي: "والذي يختار إن سمع وقف على السماع، وإن لم يسمع فأشكلك جازي فعل بالكسر ويفعل بالضم"، وكذلك فعل الفيومي في المصباح إذ قال: "وإن لم يسمع في المضارع بناء فإن شئت ضمنت وإن شئت كسرت.."، وقد تقدم ذكر ذلك.

٨ الفعل تعريفه وأقسامه وأبوابه وشأنه في التعبير

الفعل تعريفه وأقسامه وأبوابه وشأنه في التعبير

تقدم الكلام في العدد السابق من المجلة على الفعل (تعريفه وأقسامه وأبوابه) ، فعرفت الفعل بالمثل وبدلاليته الحدث والزمن، كما عرّفته بشأنه في الإسناد وبعلاماته، وأضفت إلى ذلك الكلام على أزمنة الفعل: الماضي والمضارع والأمر، وعلى الفعل الدائم. ثم انتهيت إلى أبواب الفعل والقياس في بعضها، والخلاف بين إطلاق هذا القياس وقصره على ما لم يُسمع. وها نحن أولاء نتابع البحث في قياس أبواب الفعل: قياس المتعدي واللازم، وقياس ما كان ثانياً أو ثالثاً من حروف الحلق، وما جاء مضاعفاً أو كان من أفعال المغالبة، ثم نختم الفصل بالكلام على شأن الفعل في التعبير فنأخذ منه بنصيب، استيفاءً للبحث واستجماعاً لأصوله.

ميز قياس الفعل المتعدي من اللازم

في مضارع فعل المفتوح العين فرّق جماعة في قياس مضارع (فعل) بفتح العين، بين المتعدي واللازم من الأفعال، فجعلوا (يفعل) بالضم قياساً لللازم و (يفعل) بالكسر قياساً للمتعدي.

قال ابن جني في (المحتسب - ١/٢٨١) : "ومن ذلك قراءة الأشهب العقيلي: فاجنح لها، بضم النون، - الأنفال /٤٢- قال أبو الفتح: حكى سيبويه جنح يجنح بالضم، وهو في طريق ركد يركد وقعد يقعد وسفل يسفل، بضم عين مضارعها، في قربها ومعناها. ويؤيد ذلك أيضاً ضرب من القياس وهو أن جنح غير متعد، وغير المتعدي الضم أقيس فيه من الكسر، فقعد يقعد أقيس من جلس يجلس، وذلك أن يفعل بالضم باب ماضيه فعل بالضم نحو شرف يشرف. ثم ألحق به قعد. وباب يفعل بالكسر باب لما يتعدى نحو ضرب يضرب بالكسر، فضرب يضرب إذا أقيس من قتل يقتل، كما أن قعد يقعد أقيس من جلس يجلس، وقد تقصيت هذا الفريق في كتابي المنصف - ص ١/١٥٨ - وما بعدها". وأكد ابن جني مذهبه هذا في الخصائص أيضاً (١/٣٨٥ - ط/ ١٩١٣) .

وقال ابن يعيش في شرح المفصل (٧/١٥٣) : "وقيل أن الأصل في مضارع المتعدي الكسر نحو يضرب، وأن الأصل في مضارع غير المتعدي الضم نحو سكت يسكت وقعد يقعد، هذا هو مقتضى القياس". ثم استدرك فقال: "إلا أنهما قد يتداخلان فيجيء هذا في هذا، وربما تعاقبا على الفعل الواحد نحو عرش يعرش بالكسر ويعرش بالضم، وعكف يعكف بالكسر ويعكف بالضم، وقد قرئ بهما".

ما يستحب الأخذ به من قياس مضارع فعل المفتوح العين

إذا كان متعدياً أو لازماً

ويمكن أن يقال بعدما تقدم من الكشف عن مختلف المذاهب في قياس مضارع فعل المفتوح العين أن المستحب أن ينظر إلى المضارع فإذا عرف فيه الكسر أو الضم أخذ به سماعاً، على أن يضاف إلى هذا وجه من القياس.

تقول قتله يقتله بالضم لأنه السماع وتضيف إليه يقتله بالكسر لأنه قياس المتعدي فيكون للفعل وجهان: سماعي بالضم وقياسي بالكسر. وتقول جلس بالكسر لأنه السماع وتضيف إليه يجلس بالضم لأنه قياس اللازم، فيكون لمضارع جلس وجهان: سماعي بالكسر وقياسي بالضم. وكلما صح في الفعل وجهان سماعي وقياسي، كان الوجه الذي قضى به السماع هو الأولى، ولا يعد الأخذ بالوجه الآخر مخطئاً. فإذا طابق القياس السماع كان للفعل وجه واحد لا يتجاوز. تقول سجد يسجد بالضم وحده لأنه السماع فيه، وهو القياس كذلك للزوم الفعل. وهكذا خرج يخرج فليس فيه إلا الضم. وتقول ضرب يضرب بالكسر وحده لأنه السماع، وهو القياس أيضاً لتعديه. وكذلك كسر فليس فيه إلا يكسر بالكسر لأنه السماع، وهو القياس لتعديه.

وقد شاع على السنة الكتاب قولهم (يعذر) بالضم، وتعقبهم في ذلك الأستاذ محمد العدناني، في معجم الأخطاء الشائعة، واعتد الصواب

(يعذر) بالكسر. أقول القياس في هذا الكسر لتعديته، وقد اقتصر على الكسر الجوهري في الصحاح. ولكن سمع الضم أيضاً. قال ابن سيده في المخصص (١٣/٨١): "عذرتة أعذره بالكسر وأعذره بالضم عذراً أو معذرة بكسر الدال ومعذرة بفتحها، حكاه سيبويه". وجاء في القاموس واللسان نحو من ذلك فثبت بذلك صواب قولك (يعذره) بالضم، لورود السماع به، وإن رجح عليه الكسر لأنه السماع والقياس.

وثمة (حشره) فقد جاء مضارعه بالكسر فليل (يحشره)، وبالضم فليل (يحشره). ففي الصحاح: "وحشرت الناس أحشرهم بالكسر وأحشرهم بالضم حشراً جمعهم، ومنه يوم الحشر". وفي المختار: "حشرت الناس جمعهم وبابه ضرب ونصر ومنه يوم الحشر". وجاء في التنزيل "يوم يحشرهم جميعاً- الأنعام/ ١٢٨" بضم الشين، وقرأ بعضهم بكسرها، وذكر ابن عطية أن ذلك، أي الكسر، قليل في الاستعمال قوي في القياس لأن يفعل بكسر العين في المتعدي أقيس من يفعل بضم العين، وقد عقب على ذلك أبو حيان الأندلسي بأنه فعل المتعدي، الصحيح جميع حروفه، إذا لم يكن للمبالغة ولا حلقي عين ولا لام، فإنه جاء على يفعل بالكسر ويفعل بالضم كثيراً، فإن شهر أحد الاستعمالين اتبع وإلا فالخيار، حتى إن بعض أصحابنا خير فيهما سمعا للكلمة أو لم يسمعا.

وعلى ذلك فثمة مذاهب ثلاثة: مذهب ابن عطية القائل بقياس الكسر في المتعدي، والضم في اللازم إذا لم يخالفهما سماع، ويستنبط منه أنه إذا خالفهما سماع ضم إليه القياس بضم العين في لازمه وكسرها في متعديه وهو ما رأينا الأخذ به. وابن عطية هذا هو عبد الحق بن غالب.. ابن عطية المحاربي الغرناطي- (٤٨١-٥٤١هـ) العالم المشارك في الفقه والحديث والتفسير والنحو واللغة وصاحب الجامع المحرر والصحيح الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ومذهب أبي حيان الأخذ بالسماع، فإذا لم يعرف تساوى الوجهان في المضارع عامة. وأبو حيان هذا هو أبو عبد الله.. ابن حيان الأندلسي الغرناطي (٦٥٤-٧٤٥) العالم المشارك صاحب التفسير المسمى بالبحر المحيط وشرح التسهيل والارتشاف.

ومذهب ثالث في الأخذ بقياس الوجهين جميعاً عرف في المضارع السماع أم لم يعرف.

وقد وطأ للأخذ بالمذهب الأول جماعة منهم ابن جني، كما تقدم. قال ابن جني في الخصائص (١/٣٨٥): "وأنا أرى أن يفعل بالضم فيما ماضيه فعل غير المتعدي أقيس من يفعل بالكسر، فضرِب يضرب إذا أقيس من قتل يقتل، وقعد يقعد أقيس من جلس يجلس" وعلل ذلك فقال: "وذلك أن يفعل بالضم إنما هي في الأصل لما لا يتعدى نحو كرم يكرم، على ما شرحنا من حالها، فإذا كان كذلك كان أن يكون في غير المتعدي فيما ماضيه فعل أولى وأقيس..".

قياس مضارع فعل المفتوح العين

إذا تعاقب على الفعل الواحد التعدي والزم

إذا اتفق لفعل أن يأتي لازماً ومتعدياً، ويجيء مضارعه مضموم العين ومكسورها، فالضم للزم والكسر للمتعدي، هذا قياس ما وطأ له ابن جني. قال ابن جني في المحتسب (١/٩٢): "قد بينا في كتابنا المنصف، وهو تفسير تصريف أبي عثمان، أن باب فعل المفتوح العين المتعدي أن يجيء على يفعل مكسور العين كضرب يضرب وحبس يحبس، وباب فعل المفتوح العين غير المتعدي أن يكون يفعل مضموم العين كقعد يقعد وخرج يخرج، وإنهما يتداخلان فيجيء هذا في هذا، كقتل يقتل بالضم وجلس يجلس بالكسر، إلا أن الباب ومجرى القياس على ما قدمناه. فهبط يهبط بالضم على هذا، أقوى قياساً من يهبط بالكسر، فهو كسقط يسقط، لأن هبط غير متعد في غالب الأمر كسقط". ومضى ابن جني في تفسير قوله تعالى: "وإن منها لما يهبط من خشية الله- البقرة/ ٧٤" فقال: "وقد ذهب في هذا الموضوع، إلى أن هبط هنا متعد.. وقد جاء هبطه متعدياً كما ترى. قال:

ما راعني إلا جناح هابطاً على البيوت قوطه العلابط

-جناح اسم راعٍ، والقوط: القطيع من الغنم، والعلابط جمع علبطة: القطيع لا يقل عن خمسين -وأعمله في القوط. فعلى هذا نقول: هبط الشيء وهبطته، وهلك الشيء وهلكته... وإذا كانت كذلك وكانت هبط هنا قد تكون متعدياً فقراءة الجماعة لما يهبط بكسر

الباء أقوى قياساً من يهبط بالضم، لأن معناه لما يهبط مبصره ويحطه من خشية الله. ومن ذهب فيه إلى أن يهبط غير متعد فكأنه قال: وإن منها ما لو هبط شيء غير ناطق من خشية الله لهبط هو، لا أن غير الناطق تصح منه هذه الخشية".
أقول إذا عدنا إلى تمام الآية: (وإن من الحجارة لما يتفجر منه الأنهار وإن منها لما يشقق فيخرج منه الماء وإن منها لما يهبط من خشية الله وما الله بغافل عما تعملون)

وجدنا أن (يهبط) في الآية قد جاء بالكسر، وقرئ بالضم أيضاً. ومعنى الآية "أن الحجارة تتأثر وتتفعل، فإن منها ما يتشقق فيقع منه الماء وتتفجر منه الأنهار، ومنها ما يتردى من أعلى الجبل انقياداً لما أراد الله تعالى به. وقلوب هؤلاء لا تتأثر ولا تتفعل عن أمره تعالى. والتفجر التفتح بسعة وكثرة، والخشية مجاز من الانقياد... " كما قاله البيضاوي في تفسيره.

وهكذا حاول ابن جني، فيما تقدم من كلامه في المحتسب (١/٩٢)، أن يصرف القول إلى أن قراءة (يهبط) في الآية بالكسر إنما تم على تعدي الفعل، وبالضم على لزومه. فإذا صح قياس ابن جني هذا في فعل المفتوح العين، مما تعاقب عليه اللزوم والتعدي وسمع في مستقبله الضم والكسر، خص الكسر بمستقبل المتعدي منه، والضم بمستقبل غير المتعدي. ومن هذا قولك هدر الدم فإنه من بابي ضرب وقتل، وهو يتعدى ولا يتعدى، فالكسر لمستقبل المتعدي والضم لمستقبل غير المتعدي، فإذا سمع في الفعل الكسر وحده كزف أضيف الضم إلى مضارع اللازم منه. أو سمع الضم وحده كنعص الشيء أو قطر الدم أضيف الكسر إلى المتعدي.

نص المعاجم فيما جاء مضارعه بالكسر والضم وكان متعدياً ولازماً

درجت المعاجم على الأخذ بما ثبت لها بالرواية والاقتصار عليه. ففي مادة (هبط) ذكر الصحاح أوزان مصدره لازماً ومتعدياً وسكت عن باب الفعل فلم يشر إلى حركة العين في مضارعه، وقد اعتاد أن يشير إلى ذلك غالباً حين يصح في مضارع الفعل الكسر والضم إذ قال مثلاً عكفه أي حبسه ووقفه بعكفه بالكسر ويعكفه بالضم عكفاً، كما قال: وفسق الرجل يفسق بالضم ويفسق بالكسر أيضاً عن الأخفش فسقاً وفسوقاً أي فجر. أما في (هبط) فقد قال الجوهري "هبط هبوطاً نزل وهبطه هبطاً أي أنزله، يتعدى ولا يتعدى". فتدارك ذلك الرازي في مختار الصحاح فجعل الكسر لعين المضارع اللازم والمتعدي على السواء، فقال: "هبط نزل وبابه جلس وهبطه أنزله وبابه ضرب، يتعدى ويلزم" وأهل الرازي رواية الضم في عين المضارع على ثبوت حكاية الضم في الآية. وتدارك ذلك الفيومي في مصباحه فقال: "هبط الماء ونحوه هبطاً من باب ضرب ونزل" فهو إذاً بالكسر والمصدر على الهبط والهبوط، إذا كان لازماً وأردف: "وفي لغة قليلة يهبط هبوطاً من باب قعد" فخص اللازم بالضم في لغة قليلة، أما الكسر فلهما جميعاً، إذ قال: "وهبطته أنزلته يتعدى ولا يتعدى".

شرط مجيء الفعل على فعل يفعل

بفتح العين فيما

ذهب جمهرة النحاة إلى أن ما جاء على فعل بفتح العين فيهما، وهو ما أسماه (الباب الثالث) فشرطه أن تكون عينه أو لامه من حروف الحلق، هذا هو القياس، وقد شذ من ذلك أحرف معلومة. قال ابن خالويه في شرح المقصورة الدريدية، على ما حكاه السيوطي في المزهرة (٢/٦٠): "قال ابن خالويه في شرح المقصورة: ليس في كلام العرب فعل يفعل بفتح الماضي والمستقبل، إلا إذا كان فيه أحد حروف الحلق عيناً أو لاماً نحو سحر يسحر، وليس فيه أحد حروف الحلق عيناً أو لاماً، في خمسة أحرف: عشى يعشى وقل يلقى وجي يجي وركن يركن، فقل في ذلك خلاف، وأبي يأبى لا خلاف بين النحويين فيه فلذلك خص بالذكر".

وفهم مما تقدم أن ما جاء على (فعل يفعل) بفتح الماضي والمستقبل، لا بد أن تكون العين أو اللام فيه من حروف الحلق، إلا أمثلة شذت. وقد أجمع النحويون على شذوذ مثال واحد هو (أبي يأبى) واختلفوا فيما بقي منها فأولوه.

وجاء في المخصص لابن سيده (١٤/١٢٥): "وقد ذكر سيويه أنه جاء حرف واحد على فعل يفعل بفتح العين هو أبي يأبى، وليس عينه ولا لامه حرفاً من الستة، وأردف "وقال بعض النحويين شبهوا الألف بالهمزة لأنها من مخرجها، وهو شاذ ليس بأصل، وزاد ابن السكيت عن أبي عمرو: ركن يركن...".

وقد جاز ابن جني هذا المجاز فلم يعتد بشذوذ الأمثلة التي جاءت في الظاهر على غير القياس، ذلك أنها لم تكن من أصل اللغة، ولو بدت كذلك، بل اتهم من قال بشذوذها بضعف النظر، حين وقفوا من الأمثلة عند الظاهر. ولم يتجاوزوه إلى أصولها الأولى.

قال ابن جني في باب (تركب اللغات) من الخصائص (١/٣٧٩): "اعلم أن هذا موضع قد دعا أقواماً بضعف نظرهم، وخفت إلى تلقي ظاهر هذه اللغة أفهامهم، أن جمعوا أشياء على وجه الشذوذ عندهم وادعوا أنها موضوعة من أصل اللغة...". وقد ذكر مما قيل بشذوذه: قلى يقلى وسلى يسلى وعشى يعشى وجبى يجبى وركن يركن وقنط يقنط، ومضى في تخريجها على الأصل فقال: (١/٣٨١): "إنهم قد قالوا قليت الرجل بالفتح وقليته بالكسر. فمن قال قليته بالفتح فإنه يقول أقيه بالكسر. ومن قال قليت الرجل بالكسر قال أقلاه بالفتح، وكذلك من قال سلوته بالفتح قال أسلوه بلاضم، ومن قال سليته بالكسر قال أسلاه بالفتح" وأردف: "ثم تلاقى أصحاب اللغتين فسمع هذا لغة هذا، وهذا لغة هذا، فأخذ كل منهما من صاحبه ما ضم إلى لغته فتركب هناك لغة ثالثة، كأن من يقول سلا بالفتح أخذ مضارع من يقول سلى بالكسر فصار في لغته سلى يسلى بالفتح فيهما".

وهكذا حكى ابن جني لعشى يعشى لغتين: عشا يعشو كسلا يسلو بفتح الماضي وضم المضارع وعشى يعشى بكسر الماضي وفتح المضارع، فكان ثمة من قال عشى يعشى بالفتح فيهما".

أما جبي فقد حكى لماضيه المفتوح يجبي بالكسر، ثم حصل جبي على قرأ وهذا تشبيهاً للألف بالهمزة لأنها من مخرجها، كما حمل مضارعه على يقرأ فكان له جبي يجبي بالفتح فيهما، وكذلك فعل في (أبي يأي). .

وأما ركن يركن فقد حكى فيه لغة كنصر ينصر وأخرى كعلم يعلم، ثم أخذ مستقبل هذه وضمه إلى ماضي تلك فكان منهما ركن يركن بالفتح فيهما.

وهكذا فعل في قنط يقنط إذ حكى فيه لغة على جلس يجلس وأخرى على تعب يتعب فكان منهما قنط يقنط بالفتح (١/٣٨١-٣٨٦) ، قال ابن جني: "وكذلك حال قولهم قنط يقنط بالفتح فيهما، إنما هما لغتان تداخلتا، وذلك أن قنط يقنط بفتح الماضي وكسر المضارع لغة، وقنط يقنط بكسر الماضي وفتح المضارع لغة أخرى، ثم تداخلتا فتركبت لغة ثالثة، فقال من قال قنط يقنط بالفتح فيهما، ولم يقولوا قنط يقنط بالكسر فيهما، لأن أخذاً إلى لغته لغة غيره قد يجوز أن يقتصر على بعض اللغة التي أضافها إلى لغته دون بعض".

فثبت بما تقدم أن ما جاء على (فعل يفعل) بفتح العين فيهما، لا بد أن تكون العين أو اللام فيه من حروف الحلق، وقد شد من ذلك أحرف اجتهد النحاة في تأويلها وتخريجها. وقد جاء نحو من ذلك في أمالي ابن الشجري (أبو السعادات هبة الله بن علي - ٥٤٢هـ) . (ج١-ص١٧١/١٧٤) . ولكن هل يصح العكس في ذلك أي هل يشترط فيما كانت عينه أو لامه حرفاً من حروف الحلق أن يجيء بالفتح على (فعل يفعل) بالفتح فيهما فيكون من الباب الثالث.

قياس مضارع ما جاء على فعل

إذا كان ثانيه أو ثالثه من حروف الحلق

أقول إذا جعل الشرط في المسألة مجيء الفعل من الباب الثالث، بفتح ماضيه ومستقبله، كان المشروط مجيء العين أو اللام فيه من حروف الحلق، وليس يستلزم إذا ثبت المشروط، وهو وجود حرف الحلق، أن يثبت الشرط، وهو مجيء الفعل من الباب الثالث. فشرط قيام الصلاة، فيما مثلوا، وجود الوضوء، ولا يستلزم وجود الوضوء قيام الصلاة. ولذا قيل أن مجيء ما كانت عينه ولامه من حروف الحلق، على (فعل) بفتح العين، لا يستلزم أن يكون مضارعه على (يفعل) بفتح العين، ولكن يكثر.

قال ابن سيده في المخصص (١٤/١٢٥): "وقد يكون الآتي من فعل يفعل بفتح العين فيهما، إذا كانت لامه أو عينه حرفاً من حروف الحلق، وليس هذا الموضع كلياً.

بل قد يجيء مما عينه ولامه حرف من حروف الحلق على القياس كثيراً". فقول ابن سيده: قد يكون الآتي أي المضارع من فعل يفعل بفتح العين فيهما إذا كانت لامه أو عينه حرفاً من حروف الحلق وليس هذا الموضع كلياً، قوله هذا يعني أن مجيء حرف الحلق

في (فعل) المفتوح العين، لأمأ أو عيناً، لا يقتضي فتح العين في مضارعه باطراد. قال ابن سيده: "وبعض ذلك على الأصل على فعل يفعل بالكسر أو يفعل بالضم". وقد ذكر مما جاء مضارعه على الكسر وكانت عينه أو لأمه حرف حلق (تحت ينحت و سهل يسهل ورجع يرجع) ومما جاء على الضم (قعد يقعد وشجب يشجب)، وأردف: "وذلك كثير". وذكر سيويه الكثير مما جاءت عينه أو لأمه من حروف الحلق من (فعل) المفتوح العين، وكان مضارعه بالكسر وبالضم (٢/٢٥٣). وقول ابن سيده "وبعض ذلك على الأصل" يعني أن الأصل أن تغاير حركة المضارع حركة الماضي، فإذا اتفقت الحركتان كان ذلك لقصد. قال ابن جني في تغاير حركتي الماضي والمضارع في الأصل، واتفقهما حيناً: "فإن قلت فقد نجد في الثلاثي ما تكون حركة عينيه في الماضي والمضارع سواء، وهو من باب فعل يفعل بالضم نحو كرم يكرم وظرف يظرف، قيل على كل حال فإؤه في المضارع ساكنة، وأما موافقة حركة عينيه فلا لأنه ضرب قائم في الثلاثي برأسه، ألا تراه غير متعدّ البتة. وأكثر باب فعل بالفتح وفعل بالكسر متعدّ، فلها جاء هذا مخالفاً لهما، وهما أقوى وأكثر منه، خولف بينهما وبينه، فوفق بين حركة عينيه وخولف بين حركتي عينيهما". وأردف: "إذا ثبت وجوب خلاف صيغة المضارع، وجب أن يكون ما جاء من نحو سلى يسلى وقل يلقى بالفتح، مما التقت فيه حركتا عينيه منظوراً في أمره- /٣٨١/ الخصائص". وقد ذكر ابن جني نحواً من ذلك في كتابه (المنصف- ١/١٨٥).

ولكن لم كان الغالب في مضارع ما جاء من (فعل) مفتوح العين، مفتوح العين كماضيه، إذا كانت عين الفعل أو لأمه من حروف الحلق؟ أقول قد اعتل بعضهم لذلك بثقل الضمة والكسرة، إلى ثقل حروف الحلق، فتفادوا من الجمع بين الثقليين بإبدال الفتحة من أختيها وهي أخف الحركات، جاء ذلك في تلخيص الأساس في شرح البناء لعلي بن عثمان (ص/ ٢١). وهو علي بن عثمان الأقسامي المتوفى (١٢٨٥هـ) واعتل ابن جني لذلك بعلّة أخرى إذ قال في الخصائص (١/٥٣٥): "ومن ذلك أيضاً قولهم فعل يفعل بفتح العين وسحل يسحل وسبح يسبح، وذلك لأنهم ضارعوها بفتحة العين في المضارع جنس حرف الحلق، لما كان موضعاً منه مخرج الألف التي منها الفتحة".

حروف الحلق:

حروف الحلق ستة هي (الهمزة والهاء) و (العين والحاء) و (الغين والحاء). وقد ضم بعضهم إليها (الألف)، كما فعل الشاطبي أبو القاسم (٥٩٠هـ) فجعلها سبعة خلافاً للجمهور. ذلك أن الجمهور على أن الألف كما قال الجزري شمس الدين محمد ابن محمد (٨٣٣هـ) مع أختيها الواو والياء، إنما هي حروف الجوف الثلاثة إذا سكنت وسبقتها حركة مجانسة، أي الفتح قبل الألف والضم قبل الواو والكسر قبل الياء.

وقد جاء في تلخيص الأساس لعلي بن عثمان: "وقيل سبعة سابعا الألف لكن الجمهور لم يقل به. قال المرعشي، رحمه الله، في جهد المقل: وقع في بعض الرسائل أقصى الحلق ينقسم إلى ثلاثة مواضع يخرج من ثالثها الألف المدية، أي ألف المد. قلت ما ذكر فيه من الأقسام صحيح، لكن جعل الموضع الثالث مخرج الألف المدية مجاز، وإنما هو مبدأ صوته، والجمهور لما لم يقولوا بهذا المجاز، بل جعلوا حروف المدّ جوف الحلق سلكت مسلكهم"، وأردف: "وإنما سميت حروف الحلق لخروجهن من الحلق.

فالأولان، الهمزة والهواء، يخرجان من أقصى الحلق أي أبعدها من الفم، وهو ما ولي الصدر، والمتوسطان: العين والحاء، من وسط الحلق، والآخرا: الغين والحاء من أدنى الحلق، أي أقرب إلى الفم، وهو أوله مما يلي الفم، على ما في شرح الجزري - ص/ ٢١ و ٢٢.

قياس يفعل فيما جاء من الثلاثي مضاعفاً

ذهب كثير من الأئمة كوفيين وبصريين إلى أن مضارع ما جاء من الثلاثي مضاعفاً إنما يكون مضموم العين إذا كان الفعل متعدياً، وبالكسر إذا كان لازماً، خلافاً لما تقرر غالباً، في غير المضاعف من الثلاثي. ومن ذلك ما قاله الفراء أبو زكريا يحيى بن زياد، شيخ الكوفة (٢٠٧هـ). فقد جاء في الصحاح (مادة شد): "قال الفراء ما كان على فعلت من ذوات التضعيف غير واقع، أي غير متعد، فإن يفعل منه مكسور العين مثل عفتت أعف بالكسر، وما كان واقعاً أي متعدياً مثل وددت ومددت فإن يفعل منه مضموم العين

إلا ثلاثة أحرف جاءت نادرة، وهي: شدّه يشدّه بالضم ويشدّه بالكسر، وعله يعله ويعله من العلل وهو الشرب الثاني، ونم الحديث ينه وينه. قال فإن جاء مثل هذا أيضاً مما لم يسمعه فهو قليل وأصله الضم، وقد جاء حرف واحد بالكسر من غير أن يشركه الضم، وهو حبه يحبه".

وهكذا جعل الفراء القياس في المضاعف من الثلاثي، أن يضم مضارعه إذا كان متعدياً، وأن يكسر إذا كان لازماً. فإذا سمع من المتعدي ما كسرت عين مضارعه، فلا بد أن يكون إلى جانبه ضم العين، كما هو الحال في شدّه وعله ونمّه، ولم يأت بالكسر وحده إلا حرف واحد شاذ، هو حبه يحبه.

وجاء في الصحاح: "يقال أحبه فهو محب، وحبه يحبه بالكسر فهو محبوب. وهذا شاذ لأنه لا يأتي في المضاعف يفعل بالكسر إلا ويشركه يفعل بالضم إذا كان متعدياً، ما خلا هذا الحرف". وفي المصباح. "وحبيته أحبه من باب ضرب والقياس أحبه بالضم لكنه غير مستعمل".

وقد حكى ابن قتيبة عن الفراء ما ذهب إليه (أدب الكاتب / ٤٧١) وذكر مما جاء باللغتين من المتعدي ما ذكره وزاد: بت الشيء يبتته بالضم ويبتته بالكسر، كما ذكر مما جاء باللغتين من اللازم، جد يجد ويجد، وشب الفرس يشب ويشب، وجم يجم ويجم وصد يصد ويصد بمعنى ضجّ، وشح يشح ويشح، وقال: "وعن أبي زيد فحّ الأفعى تفحّ وتفحّ".

وهكذا جاء من المتعدي باللغتين ثلاثة أحرف حكاهما الفراء، كما تقدم، ورابع حكاه ابن قتيبة عن سواه هو (بتّ) . وجاء باللغتين من اللازم خمسة أحرف هي (جدّ وشبّ وجمّ وصدّ وشحّ) وزاد أبو زيد (فحّ) . فإذا سمع الكسر في المضاعف المتعدي فالضم إلى جانبه لأنه القياس، أو سمع الضم في اللازم منه فالكسر إلى جانبه، لأنه القياس أيضاً. وحكى ابن السكيت في الإصحاح (٢٤٤هـ) عن الفراء ما حكاه الجوهري وابن قتيبة وقد نحا هذا النحو المبرّد أبو العباس محمد بن يزيد (٢٨٥هـ) وهو شيخ البصرة، في كتابه الكامل (ص / ١٠٩٩) ، كما نحاه الفارسي أبو علي الحسن (٣٧٧هـ) في تذكّره، على ما حكاه السيوطي في مزهره (٢/٧١) .

وهكذا فعل ابن جنّي أبو الفتح (٣٩٢هـ) في الخصائص (١/٣٨٥) ، كما فعله المعريّ أبو العلاء أحمد بن عبد الله التنوخي (٤٤٩هـ) في رسالة الغفران (ص / ١٣٧- ط دار كرم دمشق) .

وجرى هذا المجرى ابن الحاجب أبو عمرو عثمان (٦٤٦هـ) في شافيته، وشارحو هذه الشافية ومنهم رضي الدين محمد بن الحسن (٦٨٦هـ) في شرح الشافية (ص / ٥٢ و ٥٣) .

ويم سمّت هؤلاء جميعاً ابن عصفور علي بن مؤمن الحضرمي الإشبيلي (٦٦٣هـ) في كتابه (المتع في التصريف / ١٧٤) . وقد تقدم أنه أخذ بقياس يفعل ويفعل بالكسر والضم في فعل المفتوح العين من الصحيح غير المضاعف، سمع أم لم يسمع.

على أن ممن بسط القول في هذا الموضوع ابن القوطية أبو بكر محمد الأندلسي (٣٦٧هـ) في مقدمة كتابه (الأفعال) إذ قال: "والضم يستثقل في المضارع، فما كان منه على فعل مفتوح العين متعدياً فإن مستقبله على يفعل بضم العين مثل: رده يردّه وشده يشدّه، غير أفعال جاءت باللغتين: هره يهرة ويهره: كرهه، وعله بالشراب يعله ويعله، وشده يشدّه ويشدّه، وقال الفراء نمّ الحديث ينمّه وينمّه، وبتّ الشيء يبتته ويبتته. وشذ من ذلك حبّ الشيء يحبّه بالكسر" وأردف: "وقرأ العطاردي: فاتبعوني يحببكم الله - آل عمران / ٣١" أي قرأ: يحببكم بكسر عين المضارع من (حبه) المضاعف الثلاثي. والقراءة المشهورة (يحببكم) بضم أوله من أحبه. ثم قال: "وما كان غير متعد فإنه على يفعل بالكسر، غير أفعال أتت باللغتين: شحّ يشح ويشح، وجدّ في الأمر يجد ويجد، وجم الفرس يجم ويجم، وشب يشب ويشب، وفحّ الأفعى تفحّ وتفحّ، وترّ يده تتر وتتر، وترّ: غلظت، وطرت المرأة تطرّ وتطرّ: تدلت في الشيء وفي المثل: أطري فإنك ناهلة، وصدّ عني يصدّ ويصدّ، وحدّت المرأة تحدّ وتحّد: إذا تركت الزينة، وشذّ الشيء يشذ ويشذ، ونسّ الشيء ينسّ وينس إذا يبس، وشطّت الدار تشطّ وتشطّ: بعتت، ودرّت الناقة وغيرها تدرّ وتدرّ"

ثم استدرك فقال: "وأما ذرّت الشمس وهبت الريح فإنهما على يفعل بالضم، إذ فيهما معنى التعدّي وشذ منه أل يؤل بالضم: برّق، وآل الرجل أليلاً: رفع صوته ضارِعاً". وفي تأويل محيي غير المتعدي من المضاعف حيناً بالضم، والقياس فيه الكسر، يقول الفيومي في

مصباحه: "وإن كان متعدياً أو في حكم المتعدي فقياس المضارع الضم نحو يردّه ويمدّه ويذب عن قومه ويسدّ الخرق، وذرت الشمس تذر لأنه بمعنى أنارت غيرها، وهبت الريح تهب، ومدّ النهر إذا زاد يمدّ بالضم لأن معناه ارتفع فغطى مكانه مرتفعاً منه". يريد أن يقول: جاء يذب عن قومه بالضم لأنه بمعنى حمى المتعدّي، كما جاء مدّ النهر بالضم لأنه بمعنى غطى بفيضانه ضفتيه. ولكن ما علة جريان الثلاثي من المضاعف، في مستقبله، مجرى الضد من غير المضاعف؟ قال ابن جني في الخصائص (١/٣٨٥): "قيل إنما جاء هذا في المضاعف لاعتلاله، والمعتل كثيراً ما يأتي مخالفاً للصحيح".

وقد عرض الجوهري أبو نصر (٣٩٣هـ) لهذا في صحاحه، فحدّ ما جاء باللغتين من اللازم بسبعة أحرف، ومن المتعدّي بخمسة أحرف، إذ أغفل مما ذكره ابن القوطية من اللازم (شدّ ونسّ وشطّ ودرّ وطرّ) لكنه زاد (علّ)، كما أغفل مما ذكره من المتعدّي (هرّ)، لكنه زاد (رمّ). ولم يذكر مما جاء على غير الأصل من المتعدّي ألا (حبّه) وقد ذكره في مادته، ولم يذكر مما جاء على غير الأصل من اللازم، خلافاً لابن القوطية.

على أن من الأئمة من لم يفرّق بين مضاعف وغير مضاعف فقال بغلبة مجيء يفعل بالكسر والضم، فيما كان ماضيه على (فعل) بفتح العين، وإيثار الكسر فيه لخفته فيما لم يسمع بابه من المضارع.

قال ابن سيده في المخصص (١٢٣/١٤): "وقال بعض النحويين إذا علم الماضي على فعل بالفتح، ولم يعلم المستقبل على أي بناء هو فالوجه أن يجعل يفعل بالكسر، وهذا أيضاً لما قدّمت من أن الكسرة أخف من الضمة، وقيل هما يستعملان فيما لا يعرف وحكي عن محمد بن يزيد وأحمد بن يحيى أنه يجوز فيه الوجهان في مستقبل فعل بالفتح، في جميع الباب".

ومضى ابن سيده يذكر ما اعتقب عليه المثالان من المضاعف وغير المضاعف، فقال: فأما ما يعتقب عليه هذان المثالان من المضاعف نحو شدّ وشخّ وعلّ ونمّ، فسأستقصيه في موضعه إن شاء الله تعالى، وأشباه هذا في الكلام كثير جداً لكنني ذكرت منه عامة ليدلّك على أن المثالين يكثران..". قال هذا ولم يفرّق في المضاعف بين متعد وغير متعد. وجرى ابن سيده هذا المجرى في موضع آخر (المخصص - ٦٤/١٥-٦٨)؛ فقال: "قد ذكرت اختلاف النحويين في هذا الفصل وما ذهبوا إليه، وأذكر الآن شيئاً من المسموعات وأوجز في ذلك". وأخذ يعدد ما جاء بالكسر والضم من المضاعف وغيره، والمتعدّي من ذلك وغير المتعدّي.

القياس في مضارع أفعال المغالبة

إذا كان الفعل جارياً بين اثنين وغلب أحدهما فيه الآخر، أحلت باب المفاعلة فيه إلى باب نصر، ولو كان في الأصل من غير هذا الباب فضممت عين مضارعه، هذا هو الغالب.

فأنت تقول شاتمته فشمته أشتمه بضم عين المضارع، ما دام للمغالبة، والشتم في الأصل من باب ضرب.

ويمكن النظر إلى القياس في أفعال المغالبة من جهتين:

الأولى: هل لك أن تقيس في كل فعل جاء على (فاعله) فتأتي منه بفعله أفعله من باب نصرته أنصره بالضم، إذا أردت المغالبة؟ أقول لا قياس في هذا فأنت تقول نازعني فلان ولا تأتي منه بنزعه أنزعه من باب نصر للمغالبة، قال سيبويه في الكتاب (٢/٢٣٩): "واعلم أن يفعل من هذا الباب، باب المغالبة، على مثال يخرج بالضم نحو عازني فعزته أعزّه، وخاصمني فخصمته أخصمه، وشاتمني فشمته أشتمه، بضم عين المضارع فيها.. وكذلك جميع ما كان من هذا الباب، إلا ما كان من الياء مثل رميت وبعث، وما كان من باب وعدّ، فإن ذلك لا يكون إلا على أفعله بكسر عين المضارع، لأنه لا يختلف ولا يجيء إلا على يفعل بكسر العين"، وأردف: "وليس في كل شيء يكون هذا، ألا ترى أنك لا تقول نازعني فنزعه أنزعه، أستغني عنها بغلبته وأشباه ذلك".

الثانية: هل ينبغي لكل فعل جاء على (فاعله ففعله أفعله) على سبيل المبالغة أن يكون (فاعله أفعله) فيه، من باب نصر قياساً مطرداً؟ أقول في ذلك مذاهب:

المذهب البصري:

أما البصريون فيقولون بضم عين المضارع في الصحيح من أفعال المغالبة مطلقاً، ويجعلون هذا قياساً مطرداً. فإذا سُمع فيه غير الضم

أوجبوا الضم فيه، ما دام الفعل صحيحاً. قال السيوطي في المزهرة (٢/٢٥) : "وشذ الكسر في قولهم خاصمني نخصمته أخصمه بكسر الصاد، ولا يجيز البصريون فيه إلا الضم، وهذا ما لم يكن المضارع وجب فيه الكسر فإنه يبقى على حاله في المغالبة، نحو سايرني فسرتة أسيره، وواعدني فوعدته أعدّه، وراماني فرميته أرميه".

والبصريون يقولون بالضم، ولو كانت عين المضارع أو لامه حرفاً حلقياً. قال السيوطي في المزهرة (٢/٢٥) : "وأما فعل بفتح العين، الصحيح، إن كان للمغالبة، فذهب البصريين أن مضارعه بضم العين مطلقاً نحو كاتبني فكتبته أكتبه، وعالمي فعلته أعلمه، وواضأني فوضأته أوضؤه". فقد جاء بعين المضارع فيها جميعاً مضمومة، ولام الفعل في واضأني فوضأته أوضؤه، من حروف الحلق. مذهب الكسائي والجوهري وجماعة:

إذا كان البصريون قد رأوا ضم عين الفعل في المضارع ما دام للمغالبة، مهما كان بابه في الأصل، فقد ذهب الكسائي في هذا، وهو شيخ الكوفية، مذهباً آخر، فقد علّق الضم الذي تستوجه المغالبة على خلو الفعل من حرف حلقى عيناً أو لاماً، فإذا كان الفعل حلقياً وجب الفتح في عين مضارعه. وقد أخذ على الكسائي في هذا أن حلقى الفعل لا يجب الفتح في عين مضارعه أصلاً، كما تقدم، ولو كثر فيه ذلك. فالفتح في عين المضارع يستلزم أن يكون الفعل حلقياً، ولا عكس كما فصلناه. والكسائي، حين أوجب الفتح في حلقى العين من أفعال المغالبة، لم يلتزم فيه وحسب، بل ألغى ما كان يستدعيه قياس المغالبة الذي أخذ به النحاة. فقد جاء في التاج (مادة شعر) : "شاعره فشعره يشعره بالفتح، أي كان أشعر منه وغلبه، قال شيخنا: وإطلاق المصنف في الماضي يدل على أن المضارع بالضم ككتب على قاعدته لأنه من باب المغالبة، وهو الذي عليه الأكثر".

فصاحب التاج قد حكى (يشعره) الذي هو من أفعال المغالبة بالفتح، كما فعل الجوهري، لكنه أشار إلى أن المصنف، أي صاحب القاموس، قد جاء به بالضم، كما هو شأن أفعال المغالبة.

وقد حكاه أبو زيد بالضم كذلك. وأردف صاحب التاج: "وضبطه الجوهري بالفتح كمنع ذهاباً إلى قول الكسائي في أعمال الحلقى حتى في باب المغالبة". وفي هذا ما يشير إلى أن الجوهري قد أخذ بمذهب الكسائي في أعمال الحلقى، في باب المغالبة. قال السيوطي في المزهرة (٢/٢٥) : "وجوز الكسائي في حلقى العين فتح عين مضارعه، كحاله إذا لم يكن للمغالبة" والجمهور لم يوجب الفتح في حلقى العين في غير المغالبة ليوجها في المغالبة.

وثمة (فاخره ففخره يفخره) ، وهو حلقى العين، من أفعال المغالبة، وقد جاء به القاموس بالضم، وجاء بـ (يشعره) كذلك، كما تقدم، وكذلك حكاه اللسان والتاج، أي (يفخره) بالضم. على حين جاء به الجوهري في صحاحه بالفتح. قال الجوهري: "فاخرت الرجل ففخرته أنخره نخرأ إذا كنت أكرم منه..". وعلق الموريني أبو الوفا على ذلك فقال: "قوله ففخرته أنخره، بفتح الخاء في الماضي والمضارع، فإن قلت قاعدة باب المغالبة أن المضارع الصحيح فيه، يكون من باب نصر.. قلت محل ذلك ما لم تكن عينه حرف حلق، كما هنا، وإلا كان بالفتح..".

وجاء (خاصمه نخصمه يخصمه) بكسر عين مضارعه، فحكاه الجوهري بالكسر، ونفى عنه الضم، إذ قال: "وخاصمت فلاناً نخصمته أخصمه بالكسر، ولا يقال بالضم، وهو شاذ"، وكذلك حكاه القاموس، لكن أبا حيان الأندلسي قد أضاف إلى الكسر الضم. فقد جاء في التاج: "خاصمه نخصمه يخصمه بالكسر، من حدّ ضرب، ولا يقال بالضم، غلبه، وهو شاذ مخالف للقياس والاستعمال، قال شيخنا: لكن حكى أبو حيان أنه يقال على القياس أيضاً بالضم".

المختار في أفعاله المغالبة:

والمختار في قياس الصحيح من أفعال المغالبة، أن يؤخذ بالسماح أولاً، فإذا سمع فيها غير الضم في عين المضارع أخذ به، وأضيف إليه قياس المغالبة وهو الضم، سواء أكان حلقى العين أم لم يكن، وقد أخذ بهذا جماعة.

القياس في ما اعتل من أفعال المغالبة

القياس في فعل المغالبة، إذا اعتلت، فأوه (كوعد) ، أو اعتلت عينه أو لأمه بالياء (كباع ورمى) أن يبني عين مضارعه على الكسر. تقول واعدته فوعدته أعهده، وبايعته فبعته أبيعه، وراميته فرميته أرميه، بكسر عين المضارع فيها جميعاً. قال سيديويه في الكتاب (٢/٢٣٩) : "وتقول خاصمني فخصمته أخصمه بالضم، وكذلك جميع ما كان من هذا الباب، إلا ما كان من الياء مثل رميت وبعث، وما كان باب وعد، فإن ذلك لا يكون إلا على أفعله بالكسر، لأنه لا يختلف ولا ييجيء إلا على يفعل بالكسر". فإذا اعتلت عين المضارع أو لأمه بالواو، فإنها تبنى على الضم تخاف وأصله خوف بفتح فكسر، ورضي وأصله رضو بفتح فكسر، قال الجوهري في الصحاح (مادة خصم) : "وأما ما كان من المعتل مثل وجدت وبعث ورميت وخشيت وسعيت، فإن جميع ذلك يرد إلى الكسر، إلا ذوات الواو فإنها ترد إلى الضم تقول راضيته فرضوته أرضوه وخاوفي فخفته أخوفه".

وقد جاء في أساس البلاغة للزمخشري: "وخايرته فخرته بالضم، أي كنت خيراً منه"، وهو خلاف ما يوجب ما تقدم من النص، فما اعتلت عينه بالياء من أفعال المغالبة، بنيت عين مضارعه على الكسر. فالأصل أن تقول (خايرته فخرته بالكسر أخيره) لا (خوته أخوره) أي كنت خيراً منه، وما أظن ما جاء في أساس البلاغة إلا محرفاً. وفي اللسان: "وخايرته فخرته بالكسر، أي غلبته".

شأن الفعل في التعبير

الفعل ركن مهم في بناء الجملة الفعلية، وبعض أشكال الجملة الاسمية. وعلى ما للفعل من موقع رئيس في تأليف الجملة عامة وشدة اتصاله بالاسم، فقد نزع النحاة إلى الاهتمام بالاسم خاصة، وجعلوا الجملة الاسمية محل عنايتهم ومحور بحثهم ودراساتهم، وتولوا أمر الإعراب فيها برحب صدر وسعة ذرع، دون الإعراب في الجملة الفعلية، ذلك أن علم النحو لديهم كان هو الإعراب، كما أشار إليه الزمخشري في (المفصل) ، والإعراب يتناول في الجملة الاسمية جانبها غالباً، المسند والمسند إليه على السواء، لتغير الآخر فيما، على حين لا يتناول في الجملة الفعلية إلا أحد جانبيها، وهو المسند إليه، أي الفاعل. أما المسند وهو الفعل فيحكمه البناء في معظم أحواله، فلا يتغير آخره بعوامل الإعراب. وقد تركوا لعلم الصرف أمر تصريف الفعل، في صيغته المختلفة ليعبر عن متباين دلالاته.

مذهب الجارم في الفعل والجملة الفعلية:

عمد الشيخ علي الجارم، رحمه الله، إلى بحث الجملة الفعلية، في مقال له، في الجزء السابع من مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، عام ١٩٣٥ لهيلاذ، فقال: "تقتضي العقلية العربية أن تكون الجملة الفعلية، الأصل والغالب الكثير في التعبير، لأن العربي جرت سليقته ودفعتة فطرته إلى الاهتمام بالحدث، في الأحوال العادية الكثيرة، وهي التي لا يريد فيها أن ينبه السامع إلى الاهتمام بما وقع منه الحدث، أو التي لا يهتم هو فيها بمن وقع منه الحدث، فالأساس عنده في الأخبار أن يبدأ بالفعل فيقول: عدا الفرس، ورعت الماشية، وعاد المسافر. وقد يلتجئ العربي إلى الجملة الاسمية، إذا كان القصد إلى الفاعل، وإلى الإسراع بإزالة الشك فيمن صدر منه الفعل، فيبدأ بذكره أولاً، قبل أن يذكر الفعل لكي يخصصه به أو لكي يبعد الشبهة عن السامع، ويمنعه من أن يظن به الغلط أو التزيد".

وقد كشف الأستاذ زكي الأرسوزي، رحمه الله، بحدسه، في كتابه (العبقرية العربية في لسانها/ ٢٢٧) عن نحو من هذا في شأن الفعل في اللسان العربي، فقال: "إن اللسان العربي لسان بدئي، نشأ مع يقظة الحياة على المعنى، فسجل حركات الفعل، في حين أن اللغات الأخرى حديثة، وتحمل طابع المنطق فتهم بالموضوع، أي الفاعل الذي يبدأ الجملة عندهم".

وعقب الدكتور إبراهيم السامرائي، في كتابه (الفعل زمانه وأبنيته) على ما ذهب إليه الجارم، فقال: "إن الجارم مفتقر أن يثبت هذا الرأي بالاستقراء الوافي الشافي، ليطلع علينا فيقول: أن الأساس عند العربي في الأخبار أن يبدأ بالفعل. . وأنى له أن يحقق هذا الاستقراء، وكيف يتحقق وكلام العرب المأثور لا يظفر به إنسان، والذي ضاع من كلامهم أكثر/ ٢٠٦".

أقول قد جاء الجارم في كلامه هذا، بطرف مما جاء به الإمام عبد القاهر الجرجاني (٤٨١هـ) ، في كتابه المعروف (دلائل الإعجاز) ، في تمييز الجملة الفعلية من الاسمية، وقد استعاد بعض ألفاظه، كما سنسبط القول فيه، بعد.

وقول الجارم أن الجملة الفعلية، هي الغالب الكثير في التعبير، وأن الأساس عند العربي في الأخبار أن يبدأ بالفعل، يصح فيه الاستقراء،

إذا طال من كلام الفصحاء، قدراً وافياً من الأمثلة. وهذا ما عمد إليه الإمام الجرجاني حين استقرأ أي التنزيل وكثيراً من شعر الأوائل، فتبين له أن العرب إنما تقدم الفاعل (في المعنى) إذا كان ثمة داع إلى تقديمه، كتبديد الشك أو دفع الإنكار في ذهن السامع، فتبدأ بذكره وتوقعه أولاً، فإذا لم يكن الحديث ما يتطلب ذلك، وهو الأكثر والأغلب، فإنها تبدأ بالفعل لتخبر السامع بحدث ابتدائي، أي بخبر خلاذهن المخاطب عنه وعن التردد فيه (دلائل الإعجاز/ ٨٩) .

ولا شك في أن الاستقراء أقصر سبيل للفحص عن ذلك والوصول إلى الحكم فيه، ولكنه ليس السبيل الوحيد، في كل حال، كما أراد السامرائي أن يقول، إذ ثمة سبيل أخرى، ومنها النظر في حال (الفعل) وشأنه في اللغات التي أسموها بالسامية.

فإذا كان الأرسوزي قد نحا نحو المثالية والمتصوفة في الاهتداء إلى شأن الفعل في اللسان العربي، فقد دل البحث أن الفعل هو الركن الرئيس، الشائع في التعبير، في هذه اللغات، كما أشار إلى ذلك الدكتور إسرائيل ولفنسون في كتابه (تاريخ اللغات السامية) حين قال: "أما في اللغات السامية فالفعل هو كل شيء، فنه تتكون الجملة، ولم يخضع للاسم والضمير، بل نجد الضمير مسنداً إلى الفعل ومرتباً به ارتباطاً وثيقاً/ ١٥". فالفعل هو الغالب في التعبير، ومتى ارتبط الاسم الظاهر أو الضمير بالفعل ارتباطاً وثيقاً، كان فاعلاً للفعل وكانت الجملة فعلية، على أن صحة التعبير أن يقال: "أسند الفعل إلى الضمير أو الظاهر، لا العكس. ولا يمنع شيوع استعمال الفعل في التعبير أن يخلو الكلام المفيد منه حيناً، على حين لا يخلو من الاسم البتة.

ولا يخفى أن الذي عنوه باللغات السامية اللغات الآكادية والآشورية والبابلية والكنعانية والآرامية... وهي تعد أخوات للغة العربية، بل هي لهجاتها الموهلة في القدم. ومن هذه اللغات: الأوغاريتية، أو الكنعانية الشمالية التي كشفت حديثاً في رأس شمرة، على بعد تسعة كيلو مترات من اللاذقية. وقد اعتدها عضو المجمع الفرنسي، كلود شيفر، أقدم مصدر للغة العربية، وهي في حقيقة الأمر أقدم لغة ذات أبجدية، إذ ترجع إلى القرن الرابع عشر، قبل الميلاد. والأوغاريتية تشبه العربية كل الشبه، لا من حيث ألفاظها وحسب، بل من حيث قواعد نحوها في الأداء والتعبير، فهي ليست إلا لهجة عربية قديمة، عدا شبهها بالآشورية والبابلية والآرامية.

ومن هذه اللهجات لهجة قديمة داخلية تحدثت رفقها التي كشفت في موقع أو مدينة إبلا عن حضارة شامية زاهرة تعود إلى الألف الثالث قبل الميلاد. وقد سطرت بخط مسماري لا يتألف من حروف، بل من رموز مقطعية، وقد بسط القول فيها علماء في مقدمتهم العالم الإيطالي جيوفاني بيتيناتو.

وقد كتبت الآكادية وفروعها بالكتابة المسمارية التصويرية والمقطعية أيضاً، كما كتبت بها اللغة السومرية، وليست السومرية هذه من أخوات العربية، بل هي لغة قائمة برأسها، ولو كانت حضارة السومريين سلفاً حضارياً للأكاديين خاصة، بل أقدم سلف حضاري للعرب عامة. شأنها في ذلك شأن الحضارة المصرية القديمة. على أن من العلماء من قال حديثاً بتقارب اللغتين السومرية والآكادية وإنهما ذواتا أصول واحدة وقد أثبتت الكشوف الأثرية أن بلاد الشام مهد حضاري تلاققت به ثقافات لم تخف فيها ملامح الوحدة، وهي تؤلف وبلاد الرافدين جزءاً من وحدة جغرافية، هي بلاد العرب جميعاً. وأثنى ما حملته حضارتها أبجدية الكتابة والوحدانية في الدين والعقيدة.

الاستئناس بأصول ما أسمي باللغات السامية في تبين أصول العربية

وليس الاستئناس بأصول هذه اللغات للكشف عن بعض أصول اللغة العربية دعاءً، في هذا الباب، فقد شاع في لغة طيء وبني الحارث من كعب وأزدشودة، إسناد الفعل إلى الضمير وإلى الظاهر معاً، وقد أسموا هذا لغة (أسروا النجوى الذين ظلموا) أو لغة (أكلوني البراغيث) . وقد عمد النحاة إلى تأويل ما جاء من ذلك بإبدال الظاهر من الضمير، أو رفع الظاهر على أنه مبتدأ مؤخر، أو أن ما يتصل بالفعل بحروف تدل على التثنية والجمع، لا ضمائر، وهو الأكثر.

ومما جاء من ذلك في التنزيل قوله تعالى: (وأسروا النجوى الذين ظلموا- الأنبياء/ ٣) ، وقوله تعالى: (ثم عموا وصموا كثير منهم- المائدة/ ٧٢) . ومنه الحديث الشريف: [يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار] ، والحديث الشريف: [من كن له ثلاث بنات يؤويهن ويرحمهن ويكفلهن، وجبت له الجنة البتة] . قال الإمام أبو البقاء العكبري في كتابه (إعراب الحديث النبوي): "وقع في هذه الرواية:

كَنْ بتشديد النون، والوجه: من كان له أو كانت له. والوجه من الرواية المشهورة: أنه جعل النون علامة مجردة للجمع، وليست اسماً مضمراً ١٣٧/٣١٨". وقد جاء نحو من ذلك أيضاً في الشعر الجاهلي والأموي والعباسي.

ويمكن القول: إن إسناد الفعل على الوجه المذكور، قد شاع كذلك في بعض اللغات السامية، ومنها اللغة الآرامية. فانظر إلى ما جاء في كتاب (الآثار الآرامية في لغة الموصل العامة) للدكتور داود الحلبي الموصل. قال الأستاذ داود الموصل: "ومن الآثار النحوية في القواعد العربية أن الفعل إذا تقدم الفاعل لا يطابقه في الجمع والتثنية، بل يبقى على أفراد. أما في الآرامية فيطابقه في الأفراد والجمع. وقد تابعت العامة القاعدة في الآرامية فهي تقول: راحوا إخوتي، وكان الأجدد أن يقال: راح إخوتي"، وأردف: "إن هذا النوع من تأثير الآرامية وقع في القديم للعرب المحتكين بالأقوام الآرامية كعرب الحيرة، وشمالى الحجاز، وعرفته النحاة وسمته لغة أكلوني البراغيثه" وواقع الأمر أن مساكن طيء كانت في وسط نجد، وبني الحارث في نجران من اليمن، والقبيلتان من أشهر القبائل اليمنية، وكان لهما شأن في التجارة، بشمال بلاد العرب.

وقد فعل ذلك وسبق إليه الدكتور فيليب حتى، في كتاب (اللغات السامية المحكية في سورية ولبنان / ١٩٢٢" إذ أشار إلى ما في السريانية من إسناد الفعل إلى فاعلين مضمير وظاهر، والسريانية، كما لا يخفى لهجة من لهجات الآرامية الشرقية. وكل ما يرد من التعقيب على كلام الأستاذ داود الحلبي والأستاذ فيليب حتى، أنه لا يشترط فيما تشابه من الأصول في لغتين ساميتين، أن تكون إحداهما قد حكته عن الأخرى، ما لم يثبت ذلك بدليل علمي تاريخي، فقد يتفق أن يكون هذا الأسلوب من إسناد الفعل إلى الضمير والظاهر معاً، شائعاً في طور من أطوار العربية، ثم تحولت عنه في ارتقائها، وبقيت منه نماذج تدل على ما كان عليه حالها في إسناد الفعل، في ذلك الطور الغابر. وقد بدت هذه اللغة في أشعار اليمنيين، وفي شيء من أشعار المضريين، ولو أنها ندرت في لغات سائر العرب.

هذا ما رأيت أن أعرض له في الكلام على الفعل تعريفه وأقسامه وأبوابه وشأنه في التعبير، وقد تذرعت بذلك ليكون وصلتي إلى بسط القول في قسمة الجملة إلى فعلية واسمية وإلى ما تشعب عن هذه القسمة من وجوه الرأي في السكون إليها والوثوق بصحتها، أو الشك في سدادها والعزوف عنها وردّها، ومن الله العون.

٩ القياس في الجموع

القياس في الجموع

قد يتفق لك مفرد من الأسماء أو الصفات لا تدري ما جمعه لجيئه على زنة تلبين جموعها، أو يعرض لك جمع لا تدري ما مفرده إذ يصح أن يكون جمعاً لآحاد مختلفة. وسواء صح ما جرى عليه ابن مالك في ألفيته والسيوطي في همعه، في إيراد صيغ الجموع ثم ذكر الآحاد التي ينقاس جمعها على كل صيغة، أو صح ما نهجه المتقدمون وابن الحاجب في شافيته والرضي في شرحه، من ذكر الآحاد، ثم ما يصدق في كل منها من صيغ الجموع، فإن ثمة من العناء في تحقيق مفرد كل جمع وجمع كل مفرد، ما يحمل على البحث والتدبر. قال ابن جني في سر صناعة الإعراب (وهذا الخلاف بين العلماء في أحد الجموع سائر عنهم مطرد منه مذاههم. وإنما سببه وعلّة وقوعه بينهم أن أمثال جمع التكسير تفقد فيه صيغة الواحد فيحتمل الأمرين والثلاثة ونحو ذلك. ألا ترى أنك إذا سمعت زيدون وعمرون ومحمدون، لم يعترضك شك في الواحد من هذه الأسماء. وهذا يدل على أنهم بتصحيح هذه الأسماء في الجموع معنيون، ولبناء ألفاظ آحادها فيها لإرادة الإيضاح والبيان مؤثرون، وأنهم بجمع التكسير غير حافلين، ولصحة واحده غير مراعين). ومن ثم كان لا بد من الأخذ بالقياس والتعويل عليه ما أمكن فيما نص العلماء على قياسه من الجموع، وفيما يمكن الاهتداء إلى قياسه بالاستقراء والتقصي، مهما اشتد إدراكه وتعسر مطلبه. وهذا أمر يتساهم ذوو النظر الأخذ به والرجوع إليه كلما تسنى ذلك، على ألا ترسو قدم قياس في اعتماد شاذ أو نادر، أو تجاوز أصل من أصول العربية أو طريقة من طرائقها. مفعول ومفاعيل:

اختلفت كلمة المحدثين في جمع مفعول إذا كان وصفاً، هل يباح جمعه على مفاعيل، فمنعه بعضهم ووقفه على السماع ولم يجاوزه، وأجازه بعضهم قياساً. وبحث ذلك مجمع اللغة العربية بالقاهرة، فقالت لجنة الأصول (قاس النحاة جمع مفعول اسماً أو مصدرًا على مفاعيل، وترى اللجنة قياسية جمعه كذلك وصفاً لكثرة ما ورد من أمثله). وانتهى المجمع من نقاشه إلى إطلاق جمع مفعول على مفاعيل وصفاً أو غير وصف فقال (يجمع مفعول على مفاعيل مطلقاً) .

جمع مفعول على مفاعيل إذا كان وصفاً:

إذا أخذنا بقرار مجمع اللغة العربية بالقاهرة في إطلاق جمع مفعول على مفاعيل ولو كان وصفاً، جاز أن نقول في وصف غير العاقل (أحداث مشاهيد وأيام معاديد وأشياء مواضيع) بدلاً من قولنا (أحداث مشهودة أو مشهودات، وأيام معدودة أو معدودات، وأشياء موضوعة أو موضوعات) أو ليس (مشهود أو معدود أو موضوع) هاهنا وصفاً لغير العاقل على مفعول؟.

وإذا مضينا في الاقتباس برأي المجمع القاهري فيما كان وصفاً للمذكر العاقل على مفعول، كان لنا أن نقول (هؤلاء مآمين ومدايين) بدلاً من قولنا (مأمونون ومديونون أو مدينون) . بل كان لنا أن نقول (هؤلاء مسارير ومآسير ومشاكير ومآجير) صفة للرجال جمعاً ل (مسرور ومأسور ومشكور ومأجور) . وهكذا.. أفليس في هذا كسر لأصل قائم على التفريق بين الوصف والاسم في هذا الباب عامة، وفيما كان على هذه الزنة خاصة.

ما قاله النحاة في جمع ما كان وصفاً على مفعول:

إذا عدنا إلى ما نص عليه النحاة في هذا الباب رأينا أن الأصل في جمع ما كان من الوصف على مفعول هو التصحيح. قال سيبويه في الكتاب (٢/٢١٠) : (والمفعول نحو مضروب، غير أنهم قالوا مكسور ومكاسير وملعون وملاعين.. شبهوها بما يكون من الأسماء على هذا الوزن.. فأما مجرى الكلام الأكثر فأن يجمع بالواو والنون، والمؤنث بالتاء. وكذلك مُفَعَلٌ بفتح العين ومُفَعِلٌ بكسرها. إلا أنهم قد قالوا منكر ومناكير ومفطر ومفاطير..) * وهو صريح بأن الباب في جمع ما كان على مفعول من الصفات، هو التصحيح. -وقال الزمخشري في المفصل (٩٤) : (ومفعول ومفعل بكسر العين ومفعل بفتحها، يستغنى فيها بالتصحيح عن التكسير وقد قيل ملاعين ومشائم وميامين ومفاطير ومناكير، ومطافل ومشادن) .

-وقال الرضي في شرح الشافية (٢/١٨٠) : (كل ما جرى على الفعل من اسمي الفاعل والمفعول وأوله ميم فبانه التصحيح لمشابهته الفعل لفظاً ومعنى، وجاء في اسم المفعول من الثلاثي نحو ملعون ومشؤوم وميمون وملاعين وميامين ومشائم.. وكذا قالوا في مكسور مكاسير وفي مسلوخة مسالخير. وقالوا أيضاً في مفعول المذكر كموسر ومفطر، ومفعل بفتح العين كمنكر مياسير ومفاطير ومناكير. وإنما أوجبوا الياء فيهما على ضعفهما في نحو معاليم جمع معلم مفتاح اللام، ليتبين أن تكسيرها خلاف الأصل، والقياس الصحيح) .

-وقال الصبان في حاشيته على الأشموني (٣/١٨٩) : (لا يجمع جمع تكسير نحو مضروب ومكرم، وشذ ملاعين جمع ملعون..) . -وقال صاحب الكليات أبو البقاء (٤٢٦) : جمع المفعول على مفاعيل مقصور على السماع) .

فكلام الأئمة هذا صريح بقياس جمع ما كان وصفاً على مفعول، جمع تصحيح، ومنع جمعه جمع تكسير، إلا ما شذ فنقل فوقف على السماع. وسترى أن كثيراً مما قيل بشذوذه في هذا الباب، إنما كان تكسيه لسبب اقتضاه حاله من حيث مضارعتة للاسم وعدم جريانه على الفعل.

القول بإطلاق مفعول على مفاعيل إذا كان وصفاً، عند بعض المحدثين:

بحث الشيخ مصطفى الغلاييني جمع مفعول على مفاعيل في كتابه (نظرات في اللغة والأدب/ ١٤٧) ، فقال (وأنت ترى أن سيبويه يقول أن مجرى الأكثر في مفعول ومفعل يضم الميم وكسر العين وفتحها، أن يجمع جمع تصحيح لا جمع تكسير، وجعل مجرى الأكثر في هذه الثلاثة فقط. ولم يعمم الكلام كما عممه المتأخرون. ونرى أنه لم يصرح بمنع تكسيهها. وقد جاء من بعده فوسعوا هذه الدائرة، وأدخلوا في هذا كل ما كان من الصفات أوله ميم زائدة، ثم تجاوزوا ذلك إلى أن حظروا تكسير ما كان كذلك، إلا ألفاظاً قالوا: إن

السماع ورد بها ولا يقاس عليها. وسيبويه لا علم له بكل ذلك، وإنما هو توسع منهم في هذا الباب، ضيقوا فيه على الناس (الباب) .
والذي يعنيه قول الغلابي هذا، أن سيبويه لم يذهب إلى منع تكسير ما كان على مفعول ومفعّل، بفتح العين وكسرهما، من الصفات،
وإنما جعله الأكثر. وقد أجاز التكسير فيه. وأنه لم يتجاوز في حكمه هذا الصيغ الثلاث مفعولاً ومفعلاً بفتح العين - ومفعلاً بكسرهما.
ومن ثم جاز فيما كان مثلاً، على (منفعل) ووصفاً، التصحيح والتكسير، سواء بسواء.

كلام صاحب الكتاب في جمع مفعول من الصفات جمع تصحيح:
أقول إن ذهب الشيخ الغلابي إلى أن سيبويه قد أجاز التصحيح في جمع (مفعول ومفعّل ومفعّل) من الصفات، كما أجاز التكسير،
وفرق فجعل التصحيح هو الأكثر، مذهبه هذا ليس مستقيماً. وإلا فما وجه قول سيبويه (غير أنهم قد قالوا مكسور ومكاسير وملعون
وملاعين..)، وتعداده ما شذ عن الأصل، وأردافه (شبهوها بما يكون من الأسماء على هذا الوزن)؟.

وانظر إلى ما قاله ابن سيده أبو الحسن في تعليقه على كلام سيبويه هذا. قال صاحب التاج: (قال أبو الحسن إنما أذكر هذا الجمع - أي
جمع مكسور على مكاسير - لأن حكم مثل هذا، أن يجمع بالواو والنون في المذكر، والألف والهاء في المؤنث - لأنهم كسروه تكسيراً
تشبيهاً بما جاء من الأسماء على هذا الوزن) . وقد حكى صاحب اللسان هذا أيضاً. فأنت ترى أن ابن سيده قد أفصح بقوله (لأن
الحكم في هذا..). عما أراد صاحب الكتاب بقوله (وأما مجرى الكلام الأكثر) . فإذا قال سيبويه (الأقل) فقد عني من الكلام (ما
كان نادراً يحفظ ولا يقاس عليه) ، وإذا قال (الأكثر) فقد أراد به (الأغلب الذي يقاس عليه) . قال سيبويه في باب بناء الأفعال
المتعدية (٢/٢١٤-٢١٦) : (فإنما هذا الأقل نوادر تحفظ عن العرب ولا يقاس عليها، ولكن الأكثر يقاس عليه) . وهذا ما ذهب
إليه مجمع اللغة العربية بالقاهرة حين أقر أن الباب، والأصل، والغالب، والأغلب، والأكثر، والكثير، والقاعدة) قد جرت في كلام
أكثر الأئمة، مجرى ما يقاس عليه.. فالحكم إذاً في جمع ما كان على الوزن المذكور من الصفات، أن يصحح. وأن ما شذ فقد شبه
بالأسماء. قال ذلك المتقدمون والمتأخرون على السواء.

وأما أن سيبويه قد قصر حكمه بالتصحيح فيما بدئ من الصفات بالميم على (مفعول ومفعّل بفتح العين ومفعّل بكسرهما) دون سواها
ك (منفعل) مثلاً، وأن المتأخرين هم الذين قالوا بتعميمه دون صاحب الكتاب، فليس وجيهاً أيضاً. فانظر إلى قول سيبويه (١/٢٣٨)
: (اعلم أن ما كان يجمع بغير الواو والنون نحو حسن وحسان، فإن الأجداد فيه أن تقول مررت برجال حسان قومه، وما كان يجمع
بالواو والنون نحو منطلق ومنطلقين فإن الأجداد فيه أن يجعل بمنزلة الفعل المتقدم فتقول: مررت برجل منطلق قومه..) فما الذي أراد
سيبويه فارقاً بين (حسن) و (منطلق) من حيث جمعهما؟ الذي قصده سيبويه فارقاً بينهما هو أن حسناً يكسر إلى تصحيحه، وأن
منطلقاً لا يعدو التصحيح فلا يكسر. قال سيبويه في الكتاب (٢/٢٠٥) : (وأما ما جاء على فعل الذي جمعه فعال فإذا لحقته الهاء
للتأنيث كسر على فعال.. وليس شيء من هذا للأدبيين يمتنع من الواو والنون، وذلك قولك حسنون وعزبون) . وأما منطلق فيجمع
بالواو والنون ولا يتجاوز هذا الجمع.

فسيبويه لم يقصر حكمه بالتصحيح على (مفعول ومفعّل ومفعّل) بل عممه فتناول (المنفعل) كما هو مثاله، كما تناول سواه مما بدئ بالميم
من الصفات، شأنه في ذلك شأن المتأخرين.

دليل بعض المحدثين على جواز تكسير مفعول من صفات الرجال:
ذهب بعض المحدثين إلى أن تكسير الأئمة ما أوله ميم من اسمي الفاعل والمفعول، في بعض أبواب الصرف، دليل على جواز جمعه جمع
تكسير. ذلك أن العلماء قد رأوا أن ما يحذف من المفرد إذا كسر، هو ما يسقط منه إذا صغر. وذلك فيما تجاوزت أحرفه بالزيادة
أربعة. فقالوا إذا كسرت (المقدم) حذفت الدال فقلت (مقدم) . وقد تقول (مقاديم) . وإذا صغرت حذفت الحرف نفسه، فقلت
(المقيدم) . وقد تقول (مقيديم) .

ولو كسرت (المختار) حذفت التاء ورددت الألف ياء فقلت (مختيار أو مخاير) . وإذا صغرت حذفت ما حذفته بالتكسير فقلت (مخير)
أو (مخير) . قال سيبويه (٢/١١٠) : (وتقول في المقدم والمؤخر مقيدم ومؤيخر، وإن شئت عوضت الياء، كما قالوا مقاديم ومآخير
والمقادم والمآخر عربية جيدة) . وقال (٢/١١٠) (ومزدان بمنزلة مختار، فإذا حقرته قلت مخير، وإن شئت قلت مخير، لأنك لو

كسرتة للجمع قلت مخاير ومخاير) .

فإذا استقر ما ذكرناه بدا لمعترض أن يسأل كيف يمنع العلماء تكسير هذه الصفات ثم يكسرونها فعلاً في أمثلتهم. أقول إن النحاة لم ينقضوا في تكسير هذه الألفاظ ما قرروه في منع تكسيروها. ذلك أنهم إنما يكسرون هنا (اللفظ) لا (الصفة) . فانظر إلى قول سيبويه (٢/١١٠) : (هذا باب ما يحذف في التحقير من نبات الثلاثة من الزيادات لأنك لو كسرتها للجمع لحذفتها، وكذلك تحذف في التصغير) . فقله (لو كسرتها للجمع لحذفتها) لا يعني جواز تكسيروها أصلاً في كل حال. وما أشبه هذا بقول الرضي في نحو مما نحن فيه (شرح الشافية - ٢/١٩٢) : (أقول إنما استكره تصغير الخماسي وتكسيروه لأنك تحتاج فيهما إلى حذف حرف أصلي منه، ولا شك في كراهته، فلا تصغره العرب ولا تكسره في سعة كلامهم) ، وأردف (لكن إذا سئلوا كيف قياس كلامهم لو صغرتوه أو كسرتوه، قالوا كذا وكذا..) . أقول إذا كان اللفظ، فيما نحن بسبيله، على معنى الوصفية وسبيل الاشتقاق، امتنع تكسيروه. وإذا فارق الوصفية وكأنه لم يشتق من الفعل فصارح الأسماء جاز أن يكسر تكسير الأسماء. وقد فعلوا مثل هذا في المصادر فنجموا جمعها في الأصل، ثم قالوا في جمع (استخراج) : (تخارج) . قال الصبان (٤/١٤٢) : (أي في جمع استخراج علماً لأن المصدر لا يجمع) . وإذا قيل هل يكسر (مسلم) مثلاً، جاز تكسيروه. قال سيبويه (٢/٩٨) (وإن سميت رجلاً بمسلم فأردت أن تكسر ولا تجمع بالواو والنون، قلت: مسلم، لأنه اسم مثل مطرف) . وهكذا الحال في (المقدم) فإنك تكسره على (مقدم) و (مقاديم) إذا جرى مجرى الأسماء.

- قال صاحب اللسان (ومقدم العين ما ولي الأنف بكسر الدال كمؤخرها ما يلي الصدغ.. ومقاديم وجهه ما استقبلت منه واحدها مُقدم مقدم الأخيرة عن الخياني).

قال ابن سيده: فإذا كان مقاديم جمع مقدم فهو شاذ. وإذا كان مقدم فإليه عوض..)

فقد رأيت كيف جمع (المقدم) جمع تكسير حين فارق الوصفية إلى الاسمية، وعلى هذا يحمل قوله سيبويه (٢/١١٠) : (وتقول في المقدم والمؤخر، مقيد ومؤخر، وإن شئت عوضت الياء، كما قالوا مقاديم ومآخير..) أي أنك تكسر هذا اللفظ أو ذاك حين يجوز فيه التفسير.

وهناك (مختار) وقد قالوا في جمعه (مخاير ومخاير) . أقول يصح هذا إذا أجزته مجرى الأسماء فأفردته عن مصروفه وجعلته علماً لمن توكل إليه مهمات مخصوصة.

والكتاب يجمعون هذا على (مخاتير) أو (مخاتر) فيبقون فيه صورة مفردة دفعا للبس. فهل في أقوال النحاة ما يشهد لصحة هذا الجمع. أقول إذا ذكرنا ما قاله ابن مالك في ألفيته:

والسين والتاء من كستودع أزل
- إذ بينا الجمع بقاها محل

علما أن الحذف إنما يقع على ما يحل ببناء صيغة الجمع. هذا هو الأصل. وقولك (مخاتير) أو (مخاتر) لا تختل به هذه الصيغة، فهو إذاً لا بأس به، وعليه قول الشراح، وإن استبعده بعضهم. قال الأشموني: (يعني أنه إذا كان في الاسم من الزوائد ما يحل بقاؤه بمثالي الجمع، وهما فعالل وفعاليل، توصل إليهما بحذفه) . والمقصود هنا هاتان الصيغتان وما شابههما في العدة والهيئة، وإن خالفهما في الوزن. والذي يتحصل بما ذكرنا أنه لا بد من ملاحظة الصفة المبدوءة بالميم من اسمي الفاعل والمفعول، فإذا أتت على أصلها فاعتمدت على موصوف مذكور أو مقدر فبأبها التصحيح.

وإذا ضارعت الأسماء أو خرجت إلى بابها فاشتهرت في الاستعمال مفردة عن موصوفها منقطعة عنه، جاز فيها التفسير كما تكسر الأسماء. وهذا توجيه ما قاله الأئمة باستثنائه كقطع ومقاطع، ومكفوف ومكافيف وملعون وملاعين..

توجيه ما كسر من الصفات، مقطوع ومقاطع:

مقطع إذا أتيت به على الأصل باقياً على وصفيته جمعته جمع تصحيح. فإذا خصصته فأسميت به شيئاً صح تكسيرك إياه. ففي اللسان

(الأصمعي: القطع بكسر القاف من النصال: القصير العريض.. وربما أسموه مقطوعاً، والمقاطع جمعه) . وفيه أيضاً (ومقطعات الشعر ومقاطعيه، ما تحلل إليه وتركب عنه من أجزائه التي يسميها عروضيو العرب: الأسباب والأوتاد) . فقد رأيت أنهم خصوا (المقطوع) فسموا به (النصل) القصير العريض، أو سموا به السبب والوتد واحد (الأسباب والأوتاد) في الشعر فجمعه جمع تكسير. مكفوف ومكافيف:

مكفوف في الأصل من قولك (كففته كفاً منعته) ومنه كفت يده عن العمل فيده مكفوفة عنه، وكف بصره عن النظر فبصره مكفوف عنه. هذا هو طريقه. قال الهمداني في ألفاظه الكافية (مكفوف عن الخير، مغلول اليد عن الخير) . وقال الزمخشري في الأساس (كففته عن الشر فكف عنه، فهو كاف ومكفوف) . فأنت تقول على هذا (هؤلاء مكفوفون عن العمل لأنهم تجاوزوا مارسهم لهم) ، ولا تقول في هذا المعنى (مكافيف عن العمل) . لكنهم خصوا (المكفوف فأسموا به (الضير) . تقول: (مررت بمكفوف لا يقوى على المشي فأعنته) وتجمع فتقول (رأيت مكافيف يحاولون الاهتداء إلى الطريق فهديتهم إليه) . قال صاحب المفردات: (وكففته أصبته بالكف ودفعت، وتعرف بالدفع على أي وجه كان، بالكف كان أو غيرها، حتى قيل رجل مكفوف لمن قبض بصره) . وفي الصحاح (المكفوف الضير والجمع مكافيف) . فثبت بذلك أن المكفوف قد جمع على مكافيف بعد أن خرج عن وصفيته وعمومه، إلى الاسمية والخصوصية، فأصبح علماً لمن قبض بصره. ملعون وملاعين:

يتبين بالتحقيق أن ملعون وجهين في الاستعمال، فأنت إذا قلت (لعن الله الكافرين والظالمين) ، قلت على هذا (فالكافرون والظالمون ملعونون) ولم تقل بهذا المعنى (فالكافرون ملاعين) . واللحن كما جاء في مفردات الراغب (الطرد والإبعاد على سبيل السخط، وذلك من الله تعالى في الآخرة عقوبة، وفي الدنيا انقطاع من قبول رحمته، ومن الإنسان دعاء على غيره) . وعلى ذلك قوله تعالى: (ملعونين، أين ما تُثقفوا أخذوا وقتلوا تقتيلاً) (الأحزاب/ ٦١) . والكلام على المنافقين والمرجفين. وقبل الآية (لا يجاورونك فيها إلا قليلاً) (أي لا يجاورونك إلا ملعونين. ولا يصح أن نقول في معناه (لا يجاورونك إلا ملاعين!) أما إذا قلت (الملعون) على أنه (اللعين) وقد جاء بمعنى. واللعين الذي لا يزال منتبذاً عن الناس، أو أنه الشيطان، صفة غالبية، لأنه طرد من السماء، كما جاء في اللسان، أو هو الذي استحق اللعن لأنه قد استوجه بفعله فهو مظنة له وباعث عليه لخبثه وإيذائه الناس، فأنت تجمع على (ملاعين) ، لإنزاله منزلة الأسماء لخصوص معناه وانفراده عن موصوفه كما انفرد الشيطان. موضوع ومواضيع:

الأصل في (موضوع) ما دام صفة، أن يجمع جمع تصحيح، وأنت لا تكسره حتى تسمي به. فإذا وضعت الثياب في صندوق، قلت (الثياب موضوعة أو موضوعات في الصندوق) ، ولا تقول: (الثياب مواضع في الصندوق) البتة. فإذا عنيت ب (الموضوع) الأمر الذي تجثه، كما اشتهر استعماله، صح تكسيره، فنقول (تلك مواضع الفلسفة أو موضوعاتها) . قال الجرجاني في تعريفاته (موضوع كل علم ما يبحث فيه عوارضه الذاتية، كبدن الإنسان، لعلم الطب) . والطريف أنه قد ذكر في صدد المناقشة في هذا الجمع، كما جاء في مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ما ذهب إليه الشيخ محمد علي النجار إذ رأى أن مثل (الموضوع) قد التحق بالأسماء لأنه الأمر يعرض للمرء. قال الأستاذ النجار: (والمكلم به لا يلاحظ جريانه على موصوف، ولا يراعي أن الأصل أمر موضوع، وبذلك يكون تكسيره صحيحاً كالمشاريع والمحاصيل) . والقول ما قاله، على ما اتخيناها ونزعنا إليه فيما فصلناه قبل.

وقد استبعد الأستاذ عباس حسن قول الأستاذ النجار، وقال (ليس هذا متصلًا بما نحن فيه، وليس الموضوع موضع الحديث عن الاسمية أو الوصفية، إنني لم أجد في الكتب المتداولة.. من قال وصفية أو اسمية..) أقول الموضوع هنا موضع انتقال (مفعول) من الوصفية إلى الاسمية وجمعه جمع الأسماء، وإلا فما الذي يعنيه قول سيوييه فيما شذ وكسر من (مفعول) خلافاً للأصل (شبهوها بما يكون من الأسماء على هذا الوزن) . وقد سأل عضو في هذا النقاش (إذا قلت هذا الكتاب موضوع في أول المائدة، وهذا الكتاب موضوع في وسطها، وهذا الكتاب موضوع في آخرها، فإذا تكون - موضوع - هنا؟) ، فقلت له: (تكون حينئذ وصفاً) فسأل (فهل يجوز أن أقول

هذه الكتب مواضع؟) ، فقيل له: (لا يجوز) . أقول إذا صح هذا القول، وهو صحيح كما أسلفنا، كان إطلاق الجمع القاهري جمع مفعول على مفاعيل، في كل موضع، محل نقد ومظنة اعتراض بين.

يقول الأستاذ عباس حسن أنه أحصى من أمثلة هذا الجمع عن الثقات نحواً من مائة وثمانية. أقول في الجواب عن هذا: لا بد من التمييز هنا بين الاسم والوصف، والتفريق في الوصف بين ما بقي على وصفيته معتمداً على موصوف مذكور أو مقدر، وما استعمل صفة غالبية مفرداً عن موصوفه منقطعاً عنه، منزلاً منزلة الأسماء. فإذا سمع وصف على (مفعول) قد كسر على (مفاعيل) ، وهو لا يزال على الأصل فهو شاذ نادر. وإلا فهل يسقط ضابط، أو تنسخ قاعدة، أو يبطل أصل يتصل باشتقاق الصفة ودلالاتها فيتناول ما لا يخص من الأوصاف، لشذوذ ألفاظ معدودة؟

بل هل تقول (العلماء معاديد) أي معدودون، وزرت خالداً وصالحاً وباسلاً فهم مزاور أي مزورون، والأرزاق مباسيط للمستحقين أي مبسوطه أو مبسوطات. وقد جاء في التنزيل (إنهم لهم المنصورون) و (إننا لمردودون) و (الحج أشهر معلومات) و (أكواب موضوعة) (أفيصح. أن تقول في معناها: (إنهم لهم المناصير) و (إننا لمراديد) و (الحج أشهر معالم) و (أكواب مواضع)؟. هذا ومثل (موضوع) في انتقال من الوصفية إلى الاسمية: (المرسوم والمفهوم والمضمون والمولود) وسواها. مسجون ومساجين:

قد سمع في جمع مسجون: مساجين. وعندي أنهم أنزلوه منزلة الأسماء أيضاً. فأنت تقول (سجين خالد وأديب وسليم) ثم تقول (وسيحاً كم هؤلاء المسجونون دون ريث) ولا تقول في مثل هذا الموضوع (وسيحاً كم هؤلاء المساجين..) ما دمت تقصد (هؤلاء الذين سجنوا) . لكنك إذا قلت (ثار مساجين القلعة على حراسها) فقد أنزلت (المسجون) منزلة الاسم من حيث اشتهار استعمال منقطعاً عن موصوفه واستغناؤه عنه، فأنت به مجموعاً جمع الأسماء. فإذا قلت مررت بـ (مساجين القلعة) فكأنك قلت (مررت بجنود العدو) . مشؤوم ومشائيم:

ومما جمع من مفعول على مفاعيل، ما أريد به النسبة إلى شيء، كمشؤوم ومنكود ومرجوع. فقد جمعوا (المشؤوم) على مشائيم، واعتدوه من الجموع الشاذة.

ولو تأملته وبحث حاله لجزمت أنه ليس اسم المفعول المشتق من فعله، الدال على الحدث. وإنما هو صفة غالبية لصاحب الشؤوم. وقد اشتهر استعماله منقطعاً عن موصوفه مفرداً عنه. ففي شرح الخفاجي على درة الغواص للحريري: (وقوله وشأم أصحاب إذا مسهم شؤوم من قبله، هذا يقتضي أن - مشؤوماً - قد يكون مفعولاً بمعنى فاعل. لأنه يقال: شأمهم وشأم عليهم إذا لحقهم الشؤوم من قبله) . وأردف قائلاً: (وقد قال الشريف المرتضى في الدرر والغرر أنه مطعون فيه، فإن العرب لا تعرفه، وإنما هو كلام الأمصار. وإنما تسمي العرب من حقه الشؤوم مشؤوماً كما في قول علقمة:

ومن تعرض للغربان يزرها
- على سلامته، لا بد مشؤوم

فقد رأيت أن الإمام المرتضى لم يرتض أن يكون (مشؤوم) قد جرى على الفعل (شأمه أو شأم عليه) ، مفعولاً بمعنى فاعل، وإنما نزع إلى أن العرب قد أسمت الحفوف بالشؤوم مشؤوماً. وهذا يعني أنه ليس وصفاً على الأصل، وإنما أنزل منزلة الاسم فصح الاستغناء به عن موصوفه وكسر تكسير الأسماء. منكود ومرجوع:

ومثل مشؤوم منكود. فالمنكود ذو النكد، وليس هو من (نكد) لأن نكد معناه قل. قال صاحب الأساس (وعطاء منكود ومنكد: قليل غير مهناً) . وقال ابن القوطية في أفعاله: (ونكد العطاء نكداً: قلله. ونكد بالكسر نكداً: لم يعدم شراً، وأنكدته: صادفته نكداً، وأنكدت عطاءه: صادفته قليلاً) . فالمنكود هو النكد بكسر الكاف أو الأنكد، وليس هو على شيء من الحدث. قال الجوهري: (ورجل نكد أي عسر، وقوم أنكد ومناكيد) . وقال الزنخشري: (هو نكد وأنكد) وقال الجوهري (الأنكد: المشؤوم) . وقال بشر بن أبي:

إن الرباط النكد من آل داحس كبون فما يفلحن يوم رهان
قال المرزوقي (٤٥١) : (النكد جمع أنكد. والرباط مصدر رابطت، ولذلك وقع على الواحد والجمع) . وقال في تفسير البيت: (إن
الخليل المربوطة المشائم من آل داحس، وداحساً، أبت السبق في حلبة وميدان) .
وكذلك (مرجوح) ، قال الزمخشري: (ورجل راجح العقل، وفلان في عقله رجاحة.. وقوم مراجيح الحلم) . فالمرجوح إذاً هو راجح
العقل، أو ذو الرجاحة، وليس مشتقاً من (رجحت الشيء وزنته بيدي ونظرت ما ثقله) على ما جاء في الأساس.
مشهور ومشاهير:

وقد اختلف في مشهور هل يجمع على مشاهير.. فذهب كثيرون إلى منعه، إذ ليس هو عندهم على قياس أو سماع. ومنهم الإمام
الشنقيطي والأستاذ سليم الجندي. وذهب جماعة إلى أنه قياس مطلق كما ذكرنا، ومنهم الأب أنستاس ماري الكرمللي والدكتور مصطفى
جواد والأستاذ عباس حسن والأستاذ محمد العدناني. وقد أقر جمع اللغة العربية بالقاهرة هذا الرأي، وبسطنا القول في رده. والذي
عندي أن المشهور يجمع على المشاهير لسببين:

الأول: جريان أقلام الثقات به أو حكايتهم لاستعماله، كأبي زيد البلخي، والأزهري والزمخشري والمرزوقي، والفيومي، والفيروز
أبادي، والزبيدي وغيرهم، وهذا يعدل السماع.
ولا وجه لمن زعم خلاف هذا. قال الدكتور مصطفى جواد في كتابه (دراسات في فلسفة اللغة) . وسترى أن الفصحاء قد قالوه
وأقروه ولم ينكروه.

الثاني: إن (المشهور) قد أخرج عن الأصل الذي التزمه في منع تكسير اسم المفعول، ذلك أنه شاع استعماله منفرداً عن موصوفه
منقطعاً عنه غالباً، فشابه الأسماء وكسر تكسيروها.

أما أن أقلام الفصحاء قد جرت به، فذلك قول أبي زيد البلخي، على ما حكاه الفيروز أبادي، في ديباجة القاموس. قال الفيروز أبادي
في ديباجة القاموس. قال صاحب القاموس: (على أي ذاهب إلى ما قاله أبو زيد أحمد بن سهل البلخي: إذا جاوزت المشاهير من
الأفعال التي يأتي ماضيها على فعل..) . قال الزبيدي في تعليقه على هذا: (المشاهير جمع مشهور، وهو المعروف المتداول) . فأنت
ترى أنه أقر الجمع وشرح معناه، وهو الذي اعتاد أن يستدرك على المؤلف بزيادة أو تنقيح كلما دعت الحاجة. ويجري هذا المجرى
قول الراغب في محاضرات الأدباء (٢/١٥٧) : (مشاهير السيوف) . وفي طريقته قول الأزهري صاحب التهذيب على ما حكاه
ابن منظور في اللسان (قال الأزهري: وهذا تصحيف كتصحيف يوم بعث. وهو من مشاهير أيام العرب، فأخرجه في الغبن وصحفه)
 . وهذا قول الزمخشري في كشفه (٢/٩٤) حول تفسير قوله تعالى: (الله نور السموات والأرض، مثل نور كمشكاة فيها مصباح،
المصباح في زجاجة، الزجاجة كأنها كوكب دري) ((النور/ ٣٥) ، قال الزمخشري: (شبهه في زهرته بأحد الدراري من الكواكب،
وهي المشاهير، كالمشترى والزهرة والمريخ وسهيل ونحوها) . وانظر إلى ما جاء في المصباح (ونجس خلاف طهر، ومشاهير الكتب
ساكنة عن ذلك) .

والذي يتبين مما ذكر أنه (المشاهير) قد جرى على السنة الفصحاء، ولكن لغير الآدميين. وقد اعتمد الأستاذ محمد العدناني مثل هذه
النقول في إثبات جمع مشهور على مشاهير للآدميين، فهل نقل هذا أيضاً؟. الصحيح أن الفصحاء قد قالوا المشاهير وصفاً للعقلاء:
قال المرزوقي في شرحه الحماسة (١/٧٧١) : (وإنما يصفهم بأنهم مشاهير بحسن البلاء، وتمتيزون عن الفرسان إذا حضروا الوقعات
بعلاماتهم ومعارضهم التي عرفوا بها وفيها.. كأنهم النجوم في المناظر والقلوب) . وقال ابن سيده في المخصص: (وعوران العرب:
مشاهير عورهم كالشماخ بن ضرار وغيره - ١/١٠٣) .

وأما عن مضارعة (المشهور) للأسماء وتكسيهه تكسيروها، فذلك أن الأصل أن تقول: (شهرت الأمر والشيء شهراً: أظهرته ومنه الشهر
لاشتماره) كما قاله ابن القوطية، أو تقول (شهرته بين الناس أبرزته، وشهرت الحديث شهراً وشهرة أفشيتها فاشتهر) كما قال صاحب
المصباح وتقول من هذا (ورجل مشهور وشهير وأمر مشهور ومشتهر كما قال ابن سيده في مخصصه (١٣/٥٦) . علماً أن صاحب

التاج زاد على هذا فقال: (والشهير والمشهور. المعروف المكان، المذكور) ، كما قال: (والمشاهير جمع مشهور، وهو المعروف المتداول) . فلو جاء (المشهور أو المشاهير) هاهنا، صفة خارجة على الأصل، لما احتاج الزبيدي إلى تفسيره أو توجيهه. لكنه ذهب إلى أن اسم المفعول هذا، قد خرج عما يدل عليه من حدث لاستغنائه عن الموصوف غالباً، فغداً وصفاً لا يراد به الفعل.

ف (المشهور) على هذا الحد، قد أنزل منزلة الأسماء فأشبهه (السابق) في قول المرزوقي (١/١٠٣) : (ويجوز أن يكون أخرج السابق لانقطاعه عن الموصوف في أكثر الأحوال، ولبنيته عن المجلي، وهو اسم الأول منها، إلى باب الأسماء فجمعه على السوابق) .

هذا، ولا يمنع جمعك (مشهور) على مشاهير أن تجمعه جمع تصحيح على الأصل. ومن ذلك قول الشريف المرتضى في أماليه (١/١٩) : (ومن كان من مشهوري الشعراء ومتقدميهم، على مذاهب أهل العدل: ذو الرمة) .

مشكلة ومشاكل:

في جمع ما كان صفة للأشياء، على صيغة اسم الفاعل أو المفعول الرباعي، خلاف بين المحدثين. أيطرد فيها جمع التصحيح بالألف والتاء كما هو القياس، أم يصح فيها التفسير حيناً. ف (المشكلة) اسم فاعل من (أشكل) . والإشكال هو الالتباس والاشتباه والاختلاط. قال الجوهري (وأشكل الأمر أي التبس) . وقال ابن القوطية في أفعاله (وشكل الأمر شكولاً، وأشكل اشتباه) . وفي النهاية (نفرج النبذ مشكلاً أي مختلطاً بالدم غير صريح، وكل مختلط مشكل) .

فلو قيل هذه مسائل أشكلت لقليل في وصف المسائل: إنها مسائل مشكلة أو مشكلات وليس في جميع (مشكلة) هاهنا إلا التصحيح بالألف والتاء، ولا خلاف في ذلك. لكن كلمة (المشكلة) لم تبق في استعمالها، على الأصل الذي كان لها، إذ غدت تعني (المسألة التي التبس أمرها) وأصبح لا يعالج شأنها إلا بمداولة وتأمل، وتروثة وتدبر. وبذلك أنزل منزلة الأسماء، ولو كان أصلها الوصف، وقد أفردت عن موصوفها واستغنت عنه، شأن الصفات الغالبة، وأصبحت توصف كما توصف الأسماء كقولك (هذه مشكلة معقدة) . فإذا كان الباب في جمعها أصلاً هو التصحيح، فهل يصح تكسيرها تشبيهاً لها بالأسماء فيقال (هذه مشاكل معقدة) .

أقول قد استعمل علماء الأصول (الشكل) وجمعه جمع تصحيح. قال ابن ملك في الأصول (وأما المشكل فهو الداخل في أشكاله) . قال صاحب المنار (أي الكلام الذي دخل المراد منه في أشكاله، بفتح الهمزة.. وحذف المصنف الكلام هنا.. اختصاراً لدلالة القرينة عليه) . فدل هذا على أن (المشكل) هنا وصف للكلام الذي حذف لدلالة القرينة عليه. ومن ثم كان وصفاً جارياً على أصله، لا صفة غالبية استغني بها عن موصوفها، فكان جمعه جمع تصحيح. أما (المشكلة) كما عرفت وشاع استعمالها فهي صفة غالبية غلبة الأسماء باستغنائها عن موصوفها؛ وكأن أصل الكلام (قضية مشكلة) أو (مسألة مشكلة) فحذف الموصوف ونابت الصفة منابه، فليس هو على نية التقدير. وهكذا تقول (في الأمر مشكلة لا بد من علاجها) كما تقول (في الأمر عقدة لا بد من حلها) . وهي إذ أنزلت منزلة الأسماء صح فيها التفسير إلى جانب التصحيح الذي هو بابها في الأصل، فأنت تقول في جمعها مشاكل ومشكلات. وقد جاء في خزنة الأدب للبغدادي (١/٣٦٥) قول أبي طالب عم الرسول (في مقاطعة قريش لبني عبد المطلب لأنهم لم يسلموا الرسول إليهم ليقتلوه:

لعمري لقد كُفِّتُ وجداً بأحمد

- وإخوته دأب الحب المواصل

فلا زال في الدنيا جمالاً لأهلها

- وزيناً لمن ولاه ذب المشاكل

كلفت بتشديد اللام مبالغة كلف به بمعنى أولع، ومعنى شطر البيت الثاني أنه لا زال زيناً لمن وكل إليه دفع المشاكل. الخزية والخازي:

ومما هو في طريقة المشاكل: الخازي. قال صاحب الأساس (خزي خزيًا وخزاة، وأخزاه الله، وهو من أهل الخازي والخزيات) . وقال المرزوقي في شرح الحماسة (٢٤٣) : (وإن النخوة التي أبلغتها، والحمية التي حدثتها، باقية في أنوفنا حتى لا نشتم بها مرغمة، وفي

أعناقنا ورؤوسنا حتى لا نلويها إلى مخزية ومنقصة). . فقد رأيت أن (المخزية) جاءت في كلامه محيى الأسماء لا الصفات، كالمنقصة سواء. ولا شك أن المخازي جمع المخزاة بفتح الميم، على القياس. فقد جاء في نهج البلاغة (٢/٧٣): (وكثرة مخازيها ومساويها) فقال الشارح (المخازي جمع مخزاة، وهو الأمر الذي يستحي من ذكره لقبحه، والمساوي العيوب جمع مساءة). . ولكن المخازي جمع المخزية بضم الميم أيضاً.

والمخزية في الأصل اسم فاعل من أخزى، وقد استعمل اسماً لكل ما يخزي، فجمعت تكسيراً على (المخازي). . فانظر إلى قول صاحب المصباح (والمخزية على صيغة اسم الفاعل من أخزى: الخصلة القبيحة والجمع المخزيات والمخازي) .. وقد جاء في معنى المخزية: (المخزية) بفتح الخاء وكسرهما. فقد جاء في النهاية (فأصابتنا خزية لم نكن فيها بررة أتقياء ولا لخرة أقوياء، أي خصلة استحينا منها). . قال صاحب الأساس (وأصابتنا خزية بفتح الخاء وكسرهما: خصلة يستحيا منها). .

المسن والمسنان: وقد ذكروا (المسان) جاؤوا به جمعاً للمسن والمسنة، من الآدميين وغيرهم. وهو من أسن إذا كبر. وقد اشتهر استعماله منقطعاً عن موصوفه فكسر تكسير الأسماء. قال صاحب المصباح: (أسن الإنسان وغيره أسناناً إذا كبر فهو مسن والأثني مسنة، والجمع المسان). . وفي الكامل للبرد (٢/٩٩): (وفي الحديث اقتلوا مسان المشركين واستبقوا شرخهم، أي الشباب، لأن الشرخ الحد). . وقال الجوهري (والمسان من الإبل خلاف الإفناء). . وفي النهاية: (قال الأزهري: البقرة والشاة، يقع عليهما اسم المسن إذا أثنيا، ويثنيان في السنة الثالثة. وليس معنى أسنانها كبرها كالرجل المسن، ولكن طلوع سنها في السن الثالثة). .

المصيبة والمصائب: هذا وقد جمعوا (المصيبة) على (مصبيات) تصحيحاً. لكنهم جمعوها تكسيراً على (مصاوب ومصاوب ومصائب). . وقد بسطوا القول في شذوذ همزة (المصائب) وفصلوه تفصيلاً، لكن أحداً لم يأب تكسيرها أو يستبدع العدول عن تصحيحها. ذلك أنه قد جيء بها من (الوصفية) إلى (الاسمية) فعولت معاملة الأسماء. أما جمعها على التصحيح ففي الحديث (اللهم أقسم لنا من اليقين ما يهون علينا مصبيات الدنيا). . وفي نهج البلاغة (٣/١٥٧): (ومن زهد في الدنيا استهان بالمصبيات). . وأما جمعها على التكسير، ففي المصباح (والمصيبة الشدة النازلة وجمعها المشهور مصائب، قالوا: والأصل مصاوب. وقال الأصمعي قد جمعت على لفظها بالألف والتاء فقيل مصبيات). .

وقال ابن جني في الخصائص (٣/١٤٤)، (ومنه قولهم مصائب، وهذا مما لا ينبغي همزه في وجهه من القياس. ذلك أن مصيبة مفعلة وأصلها مصوبة، فعينها كما ترى متحركة في الأصل، فإذا احتيج إلى حركتها في الجمع حملت الحركة، وقياسه مصاوب). . وقال ابن سيده في الخصاص (١٤/٢٠): (يقال أصابتهم مصيبة ومصاوب ومصايب، فهو على الأصل. وحكى سيويه أن بعضهم قال في جمع مصيبة مصائب فهمز، وهذا غلط. وإنما هو مفعلة وتوهوها مفعلة. قال ومنهم من يقول مصاوب فجيء به على الأصل والقياس). . فأنت ترى أن النحاة لم يذكروا وجه العدول بجمع (المصيبة) عن باب الصفات، وهو التصحيح، إلى باب الأسماء، وهو التكسير، لظهوره وجلاء حاله، بل انصرف همهم إلى توجيه محيي همزة. في (مصائب) وانصب على تأويل حلولها محل (الواو). . وعندني أنه يصح في (المصيبة) ما قاله المرزوقي في (الكريهة). . قال المرزوقي (١٥١): (وقوله في الكريهة للحوق الهاء بها ألحق باب الأسماء، ويستعمل في نوازل الدهر وشدائد الأمر). . فلحوق (المصيبة) باب الأسماء قد أتاح جمعها جمع تكسير، كما رأيت. ونحو من ذلك ما قيل في (فروق حقي/ ٤٦) عن الخليفة والحقيقة: (واعلم أن التاء في مثل الخليفة والحقيقة.. على وجهين: إما للنقل من الوصفية إلى الاسمية، وإما للتأنيث بتقدير موصوف مؤنث. ومعنى كون التاء للنقل من الوصفية إلى الاسمية أن اللفظ إذا كان في الأصل وصفاً ثم غلب عليه الاستعمال حتى صار بنفسه اسماً، كان اسميته فرعاً لوصفيته فيشبهه المؤنث، لأن المؤنث فرع المذكر فجعل التاء علامة للفرعية..). . وهكذا آلت (المصيبة) من الوصفية إلى الاسمية، شأنها شأن الصفات الغالبة، فصح في جمعها التكسير، كما صح التصحيح. إذ كانت اسميتها فرعاً لوصفيتها، وما لبثت تتم بدالاتها على هذا الأصل.

المدينة والمدائن:

ومما جرى مجرى الأسماء معدولاً بـ عن الوصف (المدينة) . فقد جمعه على (مدائن) بالياء، وقالوا في تخريج هذا أن (المدينة) اسم مفعول من قولك (دينت) فهي (مدينة) ، أي ملكت فهي مملوكة.

قال أبو الطيب في الإبدال (٢/٣١٦) : (وقال آخرون إنما وزنها: مفعولة من قولك دينت أي ملكت، فالمدينة المملوكة، وكل مدينة مملوكة) . فهم قد جمعوا (المدينة) على (مدائن) جمع تكسير، كما جمعوا (مصيبة) على (مصاوب) ، وكل منهما معدول به عن الوصف. ولكن لم استكرهوا التصحيح في جمع (مدينة) واستحبوه في جمع (مصيبة) . أقول إن (المدينة) قد نأت بدالاتها المعروفة عن الأصل الذي كان لها في معنى الصفة، على حين ظلت (المصيبة) تتم بدالاتها على هذا الأصل.

المُهْمَة والمهام:

وقد جرى مجرى الأسماء وهو وصف، (المهم) و (المُهْمَة) . وقد استعملا بمعنى الأمر الشديد المحزن، أو الأمر الشاغل العاني إذا وجب إنفاذه، وجمعاً تصحيحاً على (المهمات) . قال تأبط شراً:
قليل التشكي لهم يصيبه

- كثير الهوى شتى النوى والمسالك

قال أبو علي المرزوقي في شرح الحماسة (٩٤) : (المهم يجوز أن يكون من المهم الذي هو الحزن، ويجوز أن يكون من المهم الذي هو القصد. يقول: هو صبور على النوائب والعلات، لا يكاد يتألم مما يعرفه من المهمات) . وقال (٥٧٦) (كأنها كانت تكرر الرجاء وتجده مع كل حادثة، وعند كل مهمة) . وقال (وكثير من الناس يظن بنا تباطؤاً في المهمات وثقلاً) . وقال: (٩٨٤) : (ودوام صبره على جميع ما يكلفه من المهمات الشاقة) . وقوله (والمعتد بفتح العين وكسرهما الفرس المعد للمهمات من الطلب والحرب وغيرهما) .

وجاء في نهج البلاغة (١/٥٥) : (مفرغهم في المعضلات إلى أنفسهم، وتعويلهم في المهمات على آرائهم) .

وجاء في أساس البلاغة للزمخشري: (وفلان حلال للعقد كاف للمهمات) . وفيه (ونزل به مهم ومهمات) .

وفي محاضرات الأدباء للراغب (٤/٥١٤) : (واغم الحجاج بموت صديق له وعنده شامي أوفده إليه عبد الملك في مهم.. فقال الحجاج حسبك فصيبتي بأمر المؤمنين حيث أرسل مثلك بمهم آتيني هذه) .

وجاء في الخخص لابن سيده (١٢/٤٠) : (المهمات: الشدائد) .

وجاء في كتاب أخلاق الوزيرين (١٢٧) لأبي حيان التوحيدي: (وكنت بالري.. وابن عباد مع مؤيد الدولة قد وردا في مهمات وحوائج) .

وفي المصباح المنير (في مادة قوم) : (سموا بذلك لقيامهم بالعظام والمهمات) .

وفي الأشباه والنظائر (٤/٢٢٦) للسيوطي: (مهمة من مهمات شتناً الكافيحي) .

وفي الكليات لأبي البقاء (٣٤٣) : (والأمثل للتفضيل، وسمي أفاضل الناس أمثال لقيامهم في كل المهمات) .

فتبين بما ذكر من القول أن (المهم) أو (المُهْمَة) وصف جاء على صيغة اسم الفاعل، لكنه استعمل منقطعاً عن موصوفه، جارياً مجرى الأسماء، وأن جمعه قد جاء على (المهمات) إذ لا تزال به معنى الصفة، فهل يصح أن تجمع تكسيراً على (مهام) .

أقول قد جرت بهذا أقلام الكتاب وطاعت به ألسنتهم وسلاتقهم، وعندني أنه لا بأس به، ما دام قد ثبتت اشتهار استعمال الأسماء، كما رأيت، صفة غالبية.

مَهْمَة بفتح الأول:

هذا وقد شاع حديثاً استعمال (المهمة) بفتح الأول، لما يشغلك من الأمر ويعنيك أو يعنوك. والمهمة بفتح الأول وتشديد الميم الثانية من مصادر (هم) . ولهذا الفعل من المعاني النفسية ما يتعلق بالحزن والقلق حيناً، وبالطلب والقصد والإرادة حيناً آخر. على أن معجم الصحاح قد قصر مصدر (المهمة) على (هم به) بمعنى أراد. فقد جاء فيه (وهممت بالشيء أهمهما إذا أردته، يقال لا مهمة

لي بالفتح ولا همام أي لا أهم بذلك ولا أفعله) . ولا همام بفتح أوله وبناء آخره على الكسر أي لا أهم ولا أريد، كما في الأساس . فإذا صح هذا، والإرادة تعني هنا القصد والطلب، كان معنى قولك (ذهب فلان في مهمة بالفتح) إنه مضى في قصد أو مطلب. أما إذا كان (المهمة) كالمهمة عامة، فقولك (جعلت مهمتي أن أتعرف أحوال العدو وأتعبب خطواته) يعني أنك جعلت ذلك همك وشغلك. ففي اللسان (همه يهه هما ومهمة بالفتح حزنه وأقلقه) وفيه (هم بنفسه وعياله طلب واحتال.. وهمّ هما بالشيء نواه وعزم عليه ولم يفعل) .

أما المهم والمهمة بضم الأول فهما اسم فاعل من (أهم) وقد استعملا بمعنيين: الأول الأمر الشديد، كقولك (تداعى القوم لمهمة أو مهمة) أي تنادوا لأمر شديد نزل بهم.

والمعنى الثاني: الأمر تضطلع به فيشغلك ويعنيك. فتبين بذلك أن (المهم أو المهمة) بضم الأول يعني ما يريد الكاتب اليوم حين يقصدون به الأمر الذي يفوض إليك فتتولاه وتحمل مؤونته وتبعته، وهو أولى بالاستعمال في هذا المقام، وأولى بالمعنى المراد. المطيحة والمطرح:

ومن هذا القبيل ما قيل في (الطوايح) جمع (طائحة) في قول الشاعر:
ليك يزيد ضارح لخصومة
ومختبب مما تطيح الطوايح

فقد اشتهر استعمال (الطوايح) صفة غالبية منقطعة عن موصوفها، والأصل أن تقول (الحادثات الطوايح) . واختلف في تخريجه، فمنهم من قال بصحة الجمع، فالطوايح جمع طائحة من طاح. ومنهم من قال أن الفعل هاهنا رباعي فهو (أطاح) من قولك أطاحه إذا أهلكه وأذبه، وقياسه أن تقول (مطيحة) وأن تجمع على (المطيحات) تصحيحاً، و (المطواح) تكسيراً. قال البغدادي في الخزانة (١/٣٠٧) : (يقال أطاحت الطوايح وطوحت، فقياس الجمع أن يكون المطيحات والمطواح، فإن تكسير مفعّل مفاعل بحذف إحدى العينين وإبقاء الميم، وتخرجه الجمع على حذف الزوائد هو لأبي علي الفارسي، وتخرجه على النسب هو لأبي عمرو الشيباني، فإن تقديره عنده مما تطيحه الحادثات ذوات الطوايح. وقال الشنتمري في شرحه لشواهد الكّتاب (وكان ينبغي أن يقول المطواح لأنه جمع مطيحة، فجمعه على حذف الزيادة، كما قال عز وجل: (أرسلنا الرياح لواقح) ، واحدها مُلقحة. وقال المرزوقي في شرح الحماسة (١٥٥٨) : (وكذلك الطوايح قياسه أن يكون إذا عدل عن الجمع بالتاء: مطواح) .

وباب الأمر في كل ما ذكرناه، ما الذي ساغ جمع (المطيحة) على (مطواح) تكسيراً والأصل فيه التصحيح بالألف والتاء. وما الذي أباح أن يعدل به عن هذا الأصل؟ أقول الذي صوب هذا هو استعمال (المطواح) وصفاً مفرداً عن موصوفه، وإجراؤه مجرى الأسماء، قال الزمخشري في أساس البلاغة (وأطاحت المطواح، قال.. ومختبب مما تطيح الطوايح أي المطيحات والمطواح) . فأنت ترى أنه قد أتى به كما اشتهر، صفة منقطعة من موصوفها، جارية مجرى الأسماء، كذلك جاءت الطوايح، كما بينا. أما الذي أجاز بقاء (المطيحة) على بابها في جمعه على (المطيحات) أنه قد استمرنم على معنى الصفة التي بني عليها، فصح فيه جمع الصفات. مُعَقَّبٌ ومُعَقَّبَةٌ، ومعاقب ومعاقب:

ومما جاء من الوصف على (مُفَصِّل) اسم فاعل من (فَعَّل) بتشديد العين، مضارعاً للأسماء (معقب ومعقبة) فقد قالوا في الجمع (معاقب ومعاقب) كما قالوا (معقبات) .

فقد جاء في التنزيل (له معقبات من بين يديه ومن خلفه يحفظونه من أمر الله) ((الرعد/١١) . ف (معقبات) جمع معقب أو معقبة. وقد جاء هذا الوصف مستغنياً عن موصوفه، وأريد به الملائكة. قال الجوهري (والمعقبات ملائكة الليل والنهار، لأنهم يتعاقبون. وإنما أتت لكثرة ذلك منهم نحو نسبة وعلامة) . وقال الزمخشري في الأساس (له معقبات: هم ملائكة الليل والنهار يتعاقبون) . وقال الراغب في مفرداته (له معقبات من بين يديه ومن خلفه: أي ملائكة يتعاقبون عليه، حافظين له) . وقال الإمام البيضاوي: (معقبات ملائكة تعتقب في حفظه جمع معقبة، من عقبه بالتشديد مبالغة عقبه إذا جاء على عقبه، كان بعضهم يعقب بعضاً، أو لأنهم يعقبون

أقواله وأفعاله فيكتبونها.. أو لأن المراد بالمعقبات جماعات..).
وقد قرأ عبید الله بن زياد (له المعاقب) كما جاء في البحر المحيط لأبي حيان، و (له معاقيب) كما جاء في المحتسب لابن جني. ومعاقب ومعاقيب جمع معقّب أو معقّبة. قال ابن جني في المحتسب (١/٣٥٥) : (ومن ذلك قراءة عبید الله بن زياد: له معاقيب من بين يديه). قال أبو الفتح: ينبغي أن يكون هذا تكسير معقّب أو معقّبة، إلا أنه لما حذف إحدى القافين عوض منها الياء فقال: معاقيب، كما تقول في تكسير مقدم مقاديم، ويجوز ألا تعوض، فنقول: معاقب كمقادم). فما الذي أتاح جمع (معقّب) أو (معقّبة) جمع تكسير، وهو وصف على صيغة اسم الفاعل. أقول قد استعمل (المعقّب) صفة غالبية مفردة عن موصوفها، كما رأيت، وقد سمي بها كل ما جاء عقب ما قبله.

ففي النهاية (والمعقّب من كل شيء ما كان عقب ما قبله). وجاء (المعقّبة) أيضاً اسماً للتسيحة والتحميدة والتكبيّة، تقال عقب الصلاة. قال ابن الأثير: (معقّبات لا يخيب قائلهن، ثلاث وثلاثون تسيحة، وثلاث وثلاثون تحميدة، وأربع وأربعون تكبيّة، سميت معقّبات لأنها عادت مرة بعد مرة، أو لأنها تقال عقب الصلاة). المعجم والمعاجم:

لا بد في الحكم بجواز جمع المعجم على المعاجم أو المعجمات من تعرف قولك (المعجم) ما أصله؟. وقد ذهب الأئمة إلى أن الأصل في قولك (المعجم) هو (حروف المعجم)، وإنما صح إضافة الحروف إلى المعجم بتأويلين:
الأول أن تقدير (حروف المعجم) هو (حروف الخط المعجم). قال أبو محمد الخفاجي في كتابه (سر الفصاحة/١٧) : (بل يجوز أن يكون التقدير: حروف الخط المعجم لأن الخط العربي فيه أشكال متفقة لحروف مختلفة، عجم بعضها دون بعض ليزول اللبس. وقد يتفق في غيرها من الخطوط أن تختلف أشكال الحروف فلا يحتاج إلى النقط.

فوصف الخط العربي بأنه - معجم - لهذه العلة. وقيل - حروف المعجم - أي: حروف الخط المعجم، كما يقال حروف العربي، أي حروف الخط العربي). وقال (إذا قيل أعجمت الكتاب فعناه أزلت إبهامه، كما يقال: أشكيت إذا أزلت ما يشكوه). فإذا صح هذا فأبي جمع يجمع عليه (المعجم) بهذا التأويل؟ أقول المعجم صفة حذف موصوفها وهو (الخط)، فإذا كان الموصوف قد حذف وهو على نية التقدير كانت الصفة على أصلها، وجمعها جمع الصفات بالتصحيح على (المعجمات). وإذا كان الموصوف قد حذف استغناء عنه فنابت الصفة منابه وأفردت عنه، كما هو الحال في قولك (المعجم) هاهنا، صح في جمعه التكسير كما تجمع الأسماء، كما صح في جمعه التصحيح اعتداداً بالأصل، ما دام به معنى الصفة في الأصل. وكلها نأى الوصف بمعناه عن الأصل، قوي فيه التكسير. ذلك إن دلالة (المعجم) في كلام أبي محمد الخفاجي هو (الخط العربي) لأن الأصل هو (حروف الخط المعجم). فإذا دل (المعجم) اليوم على غير هذا فقد نأى عن الأصل، فقوي فيه التكسير.

وقد جاء في بيت للقطامي:

ونادينا الرسوم وهن صم

- ومنطقها المعاجم والسطار

وجاء في شرح البيت (المعاجم كتب معجمة إجابتها إباناً أن أرتنا علاماتها كأنها سطار كتب، أي منطقها السطار والآثار، وكل ذلك لا يجيب). فأنت ترى أن القطامي قد جمع (المعجمة) على (معاجم) استغناء بالصفة عن الموصوف تشبيهاً له بالأسماء، وهو لا يزال على معناه الأول في الصفة. فإن كان (المعجم) قد تجاوز هذا في دلالة فاخص بمعنى انزوى به عن الأصل وتنجى وانفرد، فهو بالتكسير أولى وأليق. فدلالة (المعجم) لم تبني على معنى قولك (كتاب الخط المعجم) أو (الكتاب المعجم) أي الذي أعجمت حروفه فأزيل عنها اللبس، وإلا لكان كل كتاب معجماً. وإنما أريد بـ (المعجم) السفر الذي ضم المفردات مقرونة بشرحها وتفسير معانيها مرتبة ترتيب حروف الهجاء، أي ترتيب حروف الخط المعجم. هذا ولا يشترط في (المعجم) بأن يخص بمفردات اللغة، ولو كان الأكثر فيه كذلك. فأول كتاب أطلق عليه اسم (المعجم) هو (معجم الصحابة) لأبي يعلي أحمد بن علي بن المثني بن يحيى بن عيسى بن

هلال التميمي الموصلي محدث الجزيرة (٢١٠-٢٠٧هـ) وعقبة أبو القاسم عبد الله بن محمد بن عبد العزيز البغوي المحدث المعروف بابن بنت منيع (٢١٤-٣١٥) . وقد ألف هذا معجميه بأسماء الصحابة: المعجم الكبير والمعجم الصغير. ثم استعمل لفظ (المعجم) عند من ألفوا في الحديث، ثم عند من صنفوا في اللغة. وقيل قد جاء لفظ (المعجم) فيما رواه أبو ذر، رضي الله عنه، عن الرسول (، كما ذكره صاحب كشف الظنون في مقدمته (٢٥) . وجاء في النهاية (وفي حديث عطاء: وسئل عن رجل لهز رجلاً فقطع بعض لسانه فبجم كلامه، فقال: يعرض كلامه على المعجم، فما نقص كلامه منها قسمت عليه الدية) . قال ابن الأثير: (المعجم حروف: أب ت ث، سميت بذلك من التعجيم، وهو إزالة العجمة بالنطق) .

والثاني من التأويلين أن تقدير (حروف المعجم) هو (حروف الإجمام) . أي أن المعجم هنا مصدر ميمي . تقول أعجمته معجماً أي إجماماً، كما تقول أكرمته مكرماً أي إكراماً، أو أدخلته مدخلاً أي إدخالاً. قال ابن جني في سر صناعة الإعراب (١/٣٨) : (إن سأل سائل فقال ما معنى حروف المعجم، هل المعجم صفة لحروف هذه.. والصواب في ذلك عندنا ما ذهب إليه أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، رحمه الله تعالى، من أن المعجم مصدر بمعنى الإجمام، كما تقول أدخلته مدخلاً، وأخرجته مخرجاً، أي إدخالاً وإخراجاً. وحكى أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش أن بعضهم قرأ: ومن يهن الله فما له من مكرم، بفتح الراء، أي إكرام. فكأنهم قالوا: هذه حروف الإجمام. فهذا أسد واصوب من أن يذهب إلى أن قولهم حروف المعجم بمنزلة قولهم: صلاة الأولى ومسجد الجامع. لأن معنى ذلك صلاة الساعة الأولى أو الفريضة الأولى، ومسجد اليوم الجامع، فالأولى غير الصلاة في المعنى، والجامع غير المسجد في المعنى أيضاً. وإنما هما صفتان حذف موصوفاهما وأقيما مقامهما، وليس كذلك حروف المعجم. لأنه ليس معناه حروف الكلام المعجم، ولا حروف اللفظ المعجم، وإنما المعنى أن الحروف هي المعجمة. فصار قولنا حروف المعجم من باب إضافة المفعول إلى المصدر، كقولهم هذه مطية ركوب، أي من شأنها أن تركب، وهذا سهم نضال، أي من شأنه أن يناضل به، وكذا حروف المعجم، أي من شأنها أن تعجم..) .

هذا وقد رد أبو محمد الخفاجي في سر الفصاحة على ابن جني فقال: (وليس يبعد عندي ما أنكره أبو الفتح، بل يجوز أن يكون التقدير: حروف الخط المعجم..) كما أسلفنا. لكنه إذا صح أن القصد ب (المعجم) هو الإجمام، فقياس المصدر الميمي إذا سمي به أن يكسر فيقال في جمعه (المعاجم) ولا قياس له سواه. ذلك أن علماء اللغة قد استثنوا من التكسير كل صفة جاءت على الفعل نحو (مفعول ومفعول) اسم فاعل أو اسم مفعول من (أفعل) ، كما أورده الرضي في شرح الشافية حين قال: (إن كل ما جرى على الفعل من اسمي الفاعل والمفعول، وأوله ميم، فبابه التصحيح لمشابهته الفعل لفظاً ومعنى) ، وما دام المعجم قد اعتد في هذا التأويل مصدراً لا صفة فجمعه على الأصل في تكسير الاسم الرباعي من أمثاله على (مفاعل) .

وقال ابن جني في سر صناعة الإعراب (١/٤٤) : (فإن قيل أن جميع هذه الحروف ليس معجماً، وإنما المعجم بعضها، ألا ترى أن الألف والحاء والذاء ونحوها ليس معجماً، فكيف استجازوا تسمية جميع هذه الحروف -حروف المعجم- قيل إنما سميت بذلك لأن الشكل الواحد إذا اختلفت أصواته فأعجمت بعضها وتركت بعضها، فقد علم أن هذا المتروك بغير إجمام، هو غير ذلك الذي من عادته أن يعجم. فقد ارتفع إذن بما فعلوه، الإشكال والاستبهاج عنها جميعاً.. وهذا كله رأي أبي علي وعنه أخذته) .

جمع الأب أنستاس ماري الكرمل (معجماً) على معاجم، فقال في كتابه (أغلاط اللغوين الأقدمين/١١٩) : (أما معجم فهو وزن مصحف ومخدع، وما كان على هذا الميزان، يكسر على مفاعل: معاجم، كما يقال مصاحف ومخادع. هذا من جهة القياس، واللغويون لا يدونون في معاجمهم المقيسات. وأما من جهة السماع فإن المعاجم لم تكن معروفة في الجاهلية حتى نسمع من أبنائها هذه الكلمة. إنما المعاجم وضعها المولدون ونطقوا بها مكسرة على هذا الوجه إذا أرادوا الكثرة. أما إذا أرادوا القلة فإنهم يقولون: المعجمات. وقد يقال في هذا الجمع المعاجم أيضاً من باب القياس..) وأردف (أما أنه ورد معاجم فهو مما لا يختلف فيه اثنان. قال السيد الزبيدي

في كلامه على -أثال- هو تمامة بن أثال بن النعمان من بني حنيفة، كما هو في المعاجم -أهـ. وكذلك ورد المعاجم فقد قال المذكور في -زرير- كزير: ولعله في معجم آخر من معاجيمه) . أقول في التعقيب على كلام الأب، أما أن (مُفَعَل) يطرد على (مفاعل) فغير صحيح، ذلك أن صيغة الجمع تحد بوزن المفرد من جهة، كما تحد بأصل بنيتها اسماً أو وصفاً أو صفة غالبية. وأما أن الزبيدي صاحب التاج قد جمع معجماً على معاجم فليس في ذلك ما يلزم الأخذ به، ولو كان فيه ما يبعث على بحثه وتدبره واستبانة وجهه. حجة من أنكر المعاجم جمعاً وأقر المعاجيم:

قال الدكتور مصطفى جواد في كتابه (دراسات في فلسفة النحو والصرف واللغة والرسم / ١٦٠) : (أراد بالمعاجيم جمع المعجم أي المعجمات والمعاجيم. مع أن المعاجم جمع المعجم بفتح أوله على وزن المذهب، وهو موضع العجم، أي العض للاختبار: اختبار الصلابة أو الرخاوة، على حسب الشيء المعجم. ودخلت الكلمة ميدان المجاز. قال العلامة الزمخشري في أساس البلاغة: وفلان صلب المعجم لمن إذا عجمته الأمور وجدته متيناً: وقال في - ص د ق- من الأساس: وفلان صدق وصدق المعاجم أ. هـ. فالمعاجم جمع المعجم بالمعنى المذكور. أما المعجم بضم الميم فالقاعدة في جمعه زيادة الألف والتاء فيكون: المعجمات) وأردف (ويجوز عندي جمعه جمع تكسير بشرط أن تطبق عليه قاعدة الأسماء المضمومة الميم كالمفطر والموسر والمنكر والمطفل.. فيكون المعاجيم كالمفاطير والمياسير والمطافيل.. ويجوز حذف يائه لوزن الشعر حسب، أو لخوف الالتباس) .

أقول في الجواب عن ذلك أن جمع المعجم على المعجمات لا يمنع من جمعه على معاجم ما دام صفة غالبية قد استغنت عن موصوفها وأغنت مغناه. ولا تكفي زنة المفرد للقطع بصيغة جمعه، بل لا بد من الكشف عن بنيتها اسماً أو صفة، استبانة نوع اسميته وصفته أيضاً. وليس يمتنع معاجم جمعاً لمعجم بضم الأول، ولو صح أنه جمع لمعجم بفتح الأول. فذاهب جمع لمذهب بضم الميم وفتح الهاء ومذهب بفتح الميم، كما سناه. ومسار جمع لمسن بكسر الميم اسم آلة من (سن) ، ومسار اسم فاعل من (أسن) صفة غالبية. ومجاسد جمع لمجسد بضم الميم. وهو ما أشبع صيغة من الثياب، ومجسد بكسر الميم للثوب الذي ألصق بالجسد.

أما إنكار جمع معجم على معاجم وإقرار جمعه على المعاجيم، فهو غريب. فالأصل فيما جاز تكسيره من (مفاعل) بفتح العين على (مفاعل) ألا يجمع على (مفاعيل) . لأن هذا هو جمع (مفاعل ومفعيل) بحرف مد. على أن الكوفيين قد أجازوا فيما جمع على مفاعل أو هيئته كفواعل وفعالل، أن تزداد فيه الياء، وفيما جمع على (مفاعيل) أن تحذف فيه الياء، كما جاء في الهمع للسيوطي (٢/١٨٢) . وقد أخذ بهذا جماعة وجعلوا إضافة الياء إشباعاً للكسرة أو مطلاً لها، كما نص عليه ابن جني في الخصائص (٣/١٥١) والمحتسب (١/٣٥٧) ورده الأنباري في الإنصاف، إلا في الشعر.

قال السيوطي في الهمع حول جمع مندوحة على منادح (والأصل مناديج لأنه جمع مندوحة، وقوله سوابغ.. والأصل سوابغ لأنه جمع سابعة. وأجاز الكوفية الأمرين في الاختيار، واستدلوا بقوله تعالى: (وعنده مفاتيح الغيب) ، والأصل مفاتيح لأنه جمع معذرة. وتأول البصريون ذلك، على أنه جمع مفتاح بلا ألف، ومعذار بألف. ووافق ابن مالك الكوفيين، فأجاز في سربال وعصفور: سربال وعصافر، وفي درهم وصيرف: دراهيم وصياريف) . وقال الزبيدي في التاج (المسند ككرم جمعه مساند على القياس، ومسانيد بزيادة التحتية إشباعاً، وقد قيل إنه لغة، وحكي في مثله القياس أيضاً) .

ويبدو أن الزبيدي قد جمع معجماً على معاجم ومعاجيم آخذاً بهذا الرأي. ولكن كيف عمد الدكتور جواد إلى جمع معجم على معاجيم بالياء، وأبى جمعه على معاجم بلا ياء والمعاجيم في جمع المعجم هو فرع المعاجم؟ أقول حاول جواد الاقتباس بمفطر وموسر ومنكر ومطفل، بضم الميم فيها، وهي تجمع على مفاطير ومياسير ومناكير ومطافيل، ولكن هل هذه نظائر ل (معجم) حقاً، وهل هي محل قياس له فعلاً؟

قال الرضي في شرح الشافية (٢/١٨٠) (وقالوا أيضاً في مفاعل المذكور كموسر ومفطر، وفي مفاعل كمنكر: مياسير ومفاطير ومناكير.

وإنما أوجبوا الياء فيهما مع ضعفها في نحو معالم جمع مُعَلِّم، ليتبين أن تكسيرهما خلاف الأصل، والقياس التصحيح). وقال أيضاً: (والأغلب في المفعل المختص بالموث التجرّد عن التاء، فلا يصحح، بل يجمع على مفاعل كالمطافل والمشادن والمراضع.. وجوزوا في جمع هذا الموث زيادة الياء أيضاً ليكون العوض من الهاء المقدرّة، فنقول مطافيل ومراضيع ومشادين، ويجوز تركه، قال تعالى: (وحرّمتنا عليه المراضع) (القصص/ ١٢) .

أقول قاس الأستاذ جواد (المعجم) على المفضل بكسر الفاء، وعلى المنكر بفتح الكاف.

أما (المفضل) على صيغة اسم الفاعل فقد جمع على مفاعيل لكنه جمع على مفاعل أيضاً، فكيف يستظهر به الدكتور جواد على جمع (معجم) على معاجيم دون معاجم. قال الرضي (بل يجمع على مفاعل كالمطافل.. وجوزوا.. زيادة الياء أيضاً.. فنقول مطافيل..). هذا وليس (مفضل) كمعجم، لأن الأول مختص بالموث. قال الرضي (وجوزوا في جمع هذا الموث زيادة الياء أيضاً ليكون كالعوض من الهاء المقدرّة فتقول مطافيل..). فكيف يصح (مفضل) مثلاً في القياس لمعجم؟

أما (منكر) على صيغة اسم المفعول، فقد جمع تكسيراً على مناكير دون مناكر، فقاس عليه جواد (المعجم) فذهب إلى جمعه تكسيراً على معاجيم دون معاجم. ولكن هل يقاس معجم على منكر حقاً؟

-أما أن (المنكر) قد جمع تكسيراً على مناكير بالياء دون مناكر بحذفها، فصحيح.

وقد جمع تصحيحاً على (المنكرات) أيضاً. قال صاحب الأساس (وهم يركبون المنكرات والمناكير). ولكن ما سر جمعه على مناكير دون مناكر؟ قال الرضي (وإنما أوجبوا الياء فيهما مع ضعفها في نحو معالم جمع معلم، ليتبين أن تكسيرهما خلاف الأصل، والقياس التصحيح). فإذا صح هذا فإنه يعني أنهم أرادوا أن ينهوا على شذوذ جمع منكر تكسيراً، فضموا إلى شذوذه هذا في الجمع شذوذاً آخر، وهو إضافة الياء! وعندي أن لجمع منكر على مناكير تأويلاً آخر. ذلك أنه جاء منكر ومنكور بمعنى، فاستغنوا بجمع منكور وهو مناكير عن جمع منكر على مناكر واكتفوا بمناكير جمعاً لمنكر ومنكور.

ففي الاشتقاق لابن دريد (٣٢٩): (نكرة بضم الأول فعلة من الشيء المنكر والمنكور، نكرته وأنكرته) فنكره كأنكره والمنكور كالمنكر. ففي الأساس (أنكر الشيء ونكره بالكسر واستنكره، وقيل نكر أبلغ من أنكر، وقيل نكر بالقلب وأنكر بالعين). وليس يصح التعلق بتأويل والتعويل عليه لأنه إذا صدق هذا في جمع منكر على مناكير حار الرأي في تأويل مفطر على مفاطير. وليس بدعاً على كل حال أن تشرّد ألفاظ فتنبو على الأصل على أن بيت القصيد هو أن جمع المنكر جمع تكسير ليس شذوذاً في الأصل، ولو ذهب إلى هذا كثيرون فسترى أن كثيراً مما قالوا بشذوذه في هذا الباب. كان تفردّه في الحكم لسبب رعوه. فالمنكر إذا جاء وصفاً جارياً على فعله فبابه التصحيح على الأصل.

فأنت تقول (الأمر المنكر معيب عقلاً وشرعاً) وتقول في جمعه (الأمر المنكرة أو المنكرات معيبة عقلاً وشرعاً). أما قول الزمخشري (وهم يركبون المنكرات) فليس (المنكرات) فيه صفة جارية على فعلها وإنما هي صفة غالبية فارقت موصوفها فقامت مقامه وأغنت مغناه فشابهت الاسم، لكنها لم تغادر الوصف في دلالتها، ولو خصصت.

قال صاحب المفردات (المنكر كل فعل تحكّم العقول الصحيحة بقبحه أو تتوقف عن استقباحه واستحسانه العقول، فتحكّم بقبحه الشريعة). وقال صاحب التعريفات (١٦٢): (المنكر ما ليس فيه رضا الله من قول أو فعل والمعروف ضده).

أما قول الزمخشري (وهم يركبون المناكير) فالمناكير فيه صفة غالبية أيضاً، أنزلت منزلة الأسماء وانقطع ما بينها وبين الوصف، وقد جاء في الأشباه والنظائر للإمام السيوطي (٢/١٥٧): (قال في البسيط: كل صفة كثر استعمالها من غير موصوفها، قوي تكسيرها لالتحاقها بالأسماء).

والمعجم بمعناها الشائع صفة غالبية قامت مقام الاسم وفارقت موصوفها. ووهى ما بينه وبين (المعجم) الصفة الجارية على موصوفة، فقوي فيه التكسير. ولا يصح منع معاجم جمعاً للمعجم، وإقرار (معاجيم) بالياء، كما ذهب إليه الدكتور جواد، حملاً على (منكر

ومناكير) لأن الحمل إنما يكون على أصل ثابت، ومناكير في وجوب زيادة الياء مثال شاذ. هذا وقد عبروا عن إضافة الياء في نحو (مفاعيل) وما كان على هيئته بأنه إشباع للكسرة، كما جاء في الإنصاف، وأسماء ابن جني في الخصائص (٣/١٢١) وفي المحتسب (١/٣٥٧) إشباعاً للحركة أو مطلقاً. وذكروا من ذلك جمع (صيرف) في شعر الفرزدق على (صياريف) بدلاً من (صيارف) . وجمع (مرجل) في شعر عبدة بن الطيب على (مراجيل) والأصل (مراجل) . وقال الأنباري في رده على الكوفيين في كتابه الإنصاف (١/٣١) : (وهذا القول ظاهر الفساد لأن إشباع الحركات إنما يكون في ضرورة الشعر، كما أشدوه في الأبيات. وأما في حال اختيار الكلام فلا يجوز ذلك بالإجماع) . وقد قال الأنباري فيما تقدم بمذهب البصريين. فثبت بما أسلفنا أن قولك (معاجيم) محمول على إضافة الياء إلى (معاجم) بإشباع حركة الجيم اختياراً عند الكوفيين ومن أخذ أخذهم، وإن إقرار (معاجيم) ، موقوف على إساعة (معاجم) في الأصل. أما إنكار (معاجم) وإثبات (معاجيم) كما ذهب إليه الأستاذ فما أظن له وجهاً.

الجواب عن استيضاح من استوضح صحة الجمع على معاجم أو معجمات:

عقد الدكتور ناصر الدين الأسد، في الجزء الخامس والعشرين من مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، فصلاً حول (معاجم ومعجمات) . قال الدكتور الأسد: (وسواء أكان المعجم مصدراً بمنزلة الإجماع، كما ذهب إليه المبرد وتابعه غيره، أم صفة لموصوف محذوف، فإن في هاتين الحالتين لا يجمع عندهم على معاجم لأن المصدر لا يجمع، إذ أنه اسم معنى، وليس له ذوات متفرقة حتى يحتاج إلى جمعها، ولأن الوصف من اسمي الفاعل والمفعول وأوله ميم فبابه التصحيح، ولا يكسر لمشابهة الفعل لفظاً ومعنى، وأن نصوا على ألفاظ جاءت مكسرة شذوذاً) .

أقول الجواب عن ذلك من وجوه. أما أن (المعجم) في أحد التأويلين مصدر والمصدر لا يجمع فحقيقة الأمر أن (المعجم) ليس مصدراً، بل هو معدول به عن المصدر إلى الاسم.

فالمصدر جنس لفعله كما يقول ابن جني في الخصائص (١/٢٥) . فهو يدل على الحدث من حيث تعلقه بفاعله، على وجه العموم والإبهام. ومن ثم امتنع جمعه وتثنيته، لا لأنه يتناول الجنس والجنس يدل على القليل والكثير فحسب، بل لدلالته على الحدث المتعلق بفاعله من حيث هو حدث أيضاً. فالمصدر الذي لا يجمع هو المصدر الذي يصدق عليه تعريفه وحده هذا. فإذا خرجوا به عن جنسه أو حدثه العام عاد إليه ما كان عليه الاسم في الأصل، من جواز جمعه. قال صاحب المصباح (والجمع يكون في الأعيان كالزبدين، وفي أسماء الأجناس إذا اختلفت ما لأرطاب والأعتاب والخوم) وأردف (وفي المعاني المختلفة كالعلوم والظنون) . فأشار بذلك إلى أن (العلم والظن) إذا جمعا فقد عريا من الحدث وجنسه، إذ أصبحا مجرد اسمين للمعنى. وقال في موضع آخر للاعتلال لجمع (العلم) : (إن ضرباً يخالف ضرباً في كثرته، وعلماً يخالف علماً في معلومه ومتعلقه كعلم الفقه وعلم النحو) . والصحيح أن ليس في (العلم) من قولك (علم الفقه وعلم النحو) ما يدل على الحدث المبهم، بل ليس فيه ما يصدق على الجنس أيضاً، ومن ثم جاز جمعه جمعك الأسماء. وكل ما جمعته من ذلك فقد جذبته إلى الاسمية وخرجت به عن المصدرية. قال صاحب المصباح (واستعمل العيب اسماً وجمع على عيوب) وقال (واستعمل المصدر اسماً - أي اللفظ - وجمع على ألفاظ كفرخ وأفراخ) . وقال (والمكس الجباية وهو مصدر) . ثم سمي المأخوذ مكساً تسمية بالمصدر وجمع على مكوس) ، وهكذا. فأصل (المعجم) مصدر بمعنى الإجماع في الأصل، لكنه استعمل اسماً فصح جمعه جمع الأسماء.

وأما أن (المعجم) في التأويل الآخر صفة أصلية جارية على الفعل، والصفة بابها التصحيح، فليس ذلك هو الوجه. ف (المعجم) في هذا التأويل صفة غالبية انقطعت عن موصوفها فحرت مجرى الأسماء. وإلا فكيف جمعوا (الخزنية والمصيبة والمدينة والمعقبة والمطيحة والمعجمة) على (الخازني والمصائب والمدائن والمعاقب والمطواح والمعاجم) ؟

فيما جمع على المهارق والمصاحف والمواسي والمطارف والجاسد والمسند والمصاعب والمذاهب والمراسل.

وأورد الدكتور ناصر الدين الأسد (المهرق والمصحف والموسى والمطرف والمجسد والمسند والمصعب والمذهب والمرسلة) ، وقال: (ولم نجد نصاً فيما اطلعنا عليه من كتب اللغة يجمع هذه الألفاظ التي أوردناها جمعاً سالماً، فلم نسمع مسندات جمعاً لمسند) !. أقول الجواب عن هذا أن من هذه الألفاظ ما هو اسم، والأصل في جمع الأسماء هو التكسير فكيف يجمع جمع سلامة؟

فالمهرق: اسم لا صفة، ولو كان على صيغة اسم المفعول، وهو معرب أصله فارسي ومعناه الصحيفة. قال الجوهري في الصحاح (المهرق الصحيفة فارسي معرب واجمع المهارق) . وقال الجاحظ في الحيوان (١/٧٠) : (والمهراق ليس يراد بها الصحف والكتب. ولا يقال للكتب مهراق حتى تكون كتب دين أو كتب عهود وميثاق وأمان) . وجاء في المعرب للجواليقي (٣٠٣) : (والمهرق الصحيفة وهي بالفارسية مره) . فلميم أصلية لا زائدة وقد أبدلت الهاء بالتعريب قافاً. وإذا صح هذا كان قياس جمع المهرق المهارق تكسيراً. أما (المصحف) فقد اطرده جمعه على (المصاحف) ، لا جمع له سواه. وليس هو اسم مفعول، ولو رد إلى هذا الأصل. ذلك أن النحاة قد ذكروا أسماء حكوها عن العرب، قالوا أنها ليست جارية على الفعل، على حد أحد من المشتقات. ونقلوا من ذلك (المدهن) بضم الميم والهاء لأداة الدهن وقارورته التي يوضع فيها. قال سيبويه في الكتاب (١/٢٤٨) : (وكل هذه الأبنية تقع اسماً للتي ذكرنا من هذه الفصول، لا لمصدر ولا لموضع العمل) .

وقال الزمخشري في الفصل (وما جاء مضموم الميم والعين من نحو المسعط والمنخل والمدق والمدهن.. فقد قال سيبويه لم يذهب بها مذهب الفعل، ولكنها جعلت أسماء لهذه الأوعية) . وقال أيضاً (ومنخل ومصحف.. بضم الميم والخاء في الأول، وضم الميم وفتح الخاء في الثاني) . فجعل المصحف من هذه الأسماء ولورد إلى أصل مشتق. وقال سيبويه في الكتاب (٢/٣٧٨) : (ويكون الاسم على مفعول نحو مصحف ومخدع وموسى.. فدل هذا على أن (المصحف) قد اعتد في الأسماء. وقد شرح ابن يعيش قول الزمخشري في المفصل فقال (ومنه منخل اسم لآلة النخل.. ومنه المصحف من لفظ الصحيفة، تقول: أصحفته في مصحف أي جعلته صحيفة، وربما كسروا أوله وقالوا: مصحف يشبهونه بالآلة..)

وفي مفردات الراغب (والمصحف ما جعل جامعاً للمصحف المكتوبة وجمعه مصاحف) . ويتبين بما تقدم أن (المصحف) اسم أفرد عن المشتقات، وقد جاء مكسور الأول كاسم الآلة، وفارقه بأن أصله الضم. ففي أدب الكاتب لابن قتيبة (وكذلك قالوا مصحف وهو مأخوذ من أصحف أي جمعه فيه الصحف، وكسر أوله بعضهم استثقلاً للضم، وأصله الضم) . هذا وقد ورد في (المصحف) الفتح أيضاً فيممه مثثلة كما في اللسان والتاج.

أما (الموسى) لآلة الحديد ففيه خلاف: إذ ذهب بعضهم إلى أنه من أوسى رأسه إذا حلقه، فأرأسه موسى. وهو على هذا اسم مفعول على مفعول بضم الميم وفتح العين، وهو مذكر، لكنه لم يستمر على هذا الأصل، إذ سمي به آلة الحديد فاستعمل لما (يوسى به) أي يحلق به. وقد اعتده سيبويه من الأسماء كما أشرنا إليه قبل (٢/٣٧٨) ، فجمع على (المواسي) كشأن الأسماء. قال صاحب المصباح (وأوجز ابن الأنباري فقال الموسى يذكر ويؤنث، وينصرف ولا ينصرف، ويجمع على قول الصرف: المواسي) . وذهب آخرون أنه مؤنث على (فُعلَى) ممنوع من الصرف ميمه أصلية.

فقد جاء في أدب الكاتب لابن قتيبة (٢٨٦) : (الموسى قال الكسائي هي فعلى، وقال غيره هو مفعول من أوسيت رأسه أي حلقته، وهو مذكر إذا كان مفعلاً، ومؤنث إذا كان فعلاً) . وإذا أن (الموسى) على فعلى عند هؤلاء فهي كجلبى ممنوعة من الصرف، وجمعها على موسيات كجلبيات. قال صاحب المصباح (ويجمع على قول الصرف - أي قول من صرف الموسى لأنه على زنة مفعول - المواسي، وعلى قول المنع - أي قول من منع موسى من الصرف لأنه على زنة فعلى - الموسيات كالجلبيات) . وقد جاء في معجم الصحاح، وفي المخصص لابن سيده (١٧/١٨) وفي النوادر لأبي مسحل الأعرابي (٨٥/٨٦) ما يؤيد ذلك. أما قول العامة (أمواس) على تقدير أن واحدة (موس) فلا وجه له، وقد كان شائعاً عند عامة أهل الأندلس وصقلية، كما أشار إليه الدكتور عبد العزيز مطر في كتاب لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة (ص/٢٧٢) .

أما (المطرف) على صيغة اسم المفعول، فهو اسم أيضاً، ولو رد إلى أصل مشتق.

فالمطرف رداء من خزله علمان، اشتق في الأصل، من أطرفه أطرافاً. قال صاحب المصباح (وأطرفته أطرافاً جعلت في طرفيه علمين فهو مطرف). وأردف: (وربما جعل اسماً برأسه غير جار على فعله، وكسرت الميم تشبيهاً بالآلة والجمع مطارف)، فدل هذا على انتقاله من الوصفية إلى الاسمية. ولذا كان بابه في الجمع هو التكسير على مطارف. وفصل صاحب التاج فقال (والمطرف ككرم، هكذا في سائر النسخ، والصواب ككبر ومكرم، كما في الصحاح والعباب واللسان. فالإقتصار على الضم قصور ظاهر. وهو رداء من خز مربع ذو أعلام، جمعه مطارف. وقال الفراء: ثوب من الثياب جعل في طرفيه علمان. والأصل مطرف بالضم، فكسروا الميم ليكون أخف، كما قالوا: مغزل وأصله: مغزل من أغزل أي أدير، وكذلك المصحف والمجسد. ونقل الجوهري عن الفراء ما نصه: أصله الضم لأنه في المعنى مأخوذ من أطرف أي جعل في طرفيه العلمان، ولكنهم استثقلوا الضم فكسروه. وقد ورد أيضاً بفتح الميم، نقله ابن الأثير في تفسير حديث: رأيت على أبي هريرة مطرف خز، فهو إذاً مثلث الميم).

أما (المجسد) بضم الميم وفتح السين فهو صفة غالبية فارقت موصوفها (وهو الثوب) فأغنت مغناه، وأزلت منزلة الأسماء. وقيل أجسد الثوب فهو مجسد: صبغ بالجساد.

قال صاحب المصباح (وأجسدت الثوب من باب أكرمت صبغته بالزعفران أو العصفرة، قال ابن فارس: ثوب مجسد صبغ بالجساد) وأردف (وقد تكسر الميم). وقيل: أجسد الثوب فهو مجسد: ولي الجسد. قال صاحب الأساس (ولبس المجاسد وهي الشعر جمع مجسد بالكسر ومجسد بالضم). والشعر جمع شعار ككتب وكتاب. ففي المصباح (والشعار بالكسر ما ولي الجسد من الثياب). وفي الأساس (وعليهم شعار وعليهم شعر).

ومهما يكن من شيء فالأصل هو الضم على صيغة اسم المفعول، وأن كسر الميم تصرف اقتضاه الاستعمال، طلباً للخفة في اللفظة، كما جرى في المصحف والمطرف والمغزل ففي اللسان: (قال أبو زيد: تميم تقول المغزل والمطرف.. والمجسد، بكسر الميم، وقيس تقول المغزل والمطرف.. والمجسد، بضم الميم).

-وأما (المسند) بضم الميم وفتح النون، على صيغة اسم المفعول، فهو صفة غالبية انقطعت عن موصوفها وهو (الحديث) وأغنت مغناه فأنزلت منزلة الأسماء أيضاً. قال الحافظ بن حجر في شرح نخبة الفكر، على ما جاء في كتاب (توجيه النظر إلى أصول الأثر/ ٦٥) للشيخ طاهر بن صالح الجزائري الدمشقي: (والمسند في قول أهل الحديث - هذا حديث مسند - هو مرفوع صحابي بسند ظاهره الاتصال). فالأصل في (المسند) إذاً (الحديث المسند) كما ذكر الحافظ. وقد جاء في تعريفه (هو مرفوع صحابي بسند) أي الحديث الذي يرفعه الصحابي (لا التابعي) بسند ظاهره الاتصال إلى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) أي هو الحديث الذي اتصل إسناده إلى الرسول (صلى الله عليه وسلم) كما جاء في تعريفات الجرجاني (١٤٤)، إذ قال (المسند من الحديث خلاف المرسل وهو الذي اتصل إسناده إلى الرسول (صلى الله عليه وسلم)). وقد جمع على مساند مسانيد. ففي التاج (المسند ككرم.. جمعه مساند على القياس، ومسانيد بزيادة التحتية إشباعاً).

وهذا قياسه، ما دام قد أنزل منزلة الأسماء وتميز من الصفة بخصوصه في الدلالة واستغناؤه عن موصوفه، فإذا أوردته مورد الصفة بأن تضيفه إلى موصوفه فتقول (هذه مسندات الأحاديث) أو ما يشبه الإضافة لأنه في معناها كقولك (هذه المسندات من الأحاديث) جمعتها جمع مؤنث سالماً، على الأصل. وخلاف (المسند): المرسل. قال الجرجاني في تعريفاته (المرسل من الحديث ما لم يتصل إسناده إلى الرسول الأعظم، بل إلى التابعي، وبسند التابعي إلى الرسول فلا يذكر من رواه عنه). وقد جمع (المرسل) على (المراسل والمراسيل). ولكنه جمع على (المرسلات) حين أوقع موقع الصفة. فقد جاء في المتن (والمرسلات من الأحاديث التي اتصل بإسنادها إلى التابعي، ويقول التابعي: قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم)، ولا يذكر صاحب الذي تلقاها عنه). وإنما كشف المراد ب (المسندات) و (المرسلات) بذكر (الأحاديث) لعموم معنى الوصف وشموله.

وأما (المصعب) فهو صفة على صيغة اسم المفعول، ويقع صفة غالبية في مثل قول الجوهري في الصحاح (والمصعب الفحل، وبه سمي

الرجل مصعباً) وقول ابن دريد في الاشتقاق (واشتقاق مصعب من الفعل من الإبل، يترك للضراب ولا يستعمل..). أي اشتقاق (مصعب) اسم الرجل من (مصعب) اسم الفعل من الإبل، يترك للضراب ولا يركب. ونحو ذلك ما جاء في التاج (المصعب ككرم، قال ابن السكيت: الفعل الذي يودع ويعنى من الركوب). فأنت ترى أنك متى قلت (المصعب) فهم أنه الفعل المودع للضراب، فالوصف قد فارق موصوفه وأغنى مغناه واختص بدلالة فأنزل منزلة الأسماء. ومن ثم كان جمعه مصاعب ومصاعيب كما ذكره اللسان والتاج. وأصله الصفة الخالصة، كما في قول الجوهري في الصحاح (وأصعب الجمل فهو مصعب إذا تركته فلم تركبه.. حتى صار صعباً). فإذا أجريت الصفة على فعلها قلت في الجمع: وأصعبت الجمال فهي مصعبات، كما تقول هذه المصعبات من الإبل. أما قولك (جمال مصاعب ومصاعيب) بذكر الموصوف قبل الصفة الغالبة، فجيئته على حد قولك (هذه أراض صحراوات، وهؤلاء أسرى رهائن) والصحراوات والرهائن والمصاعب صفات غالبة.

ومن ذلك المذهب وجمعه المذاهب. وقد جاء في شرح ديوان قيس بن الخطيم لابن السكيت أنها جلود فيها خطوط مذهبة بعضها أثر بعض فكأنها متتابعة.. وهكذا جاء بالمذهب صفة غالبة تقع موقع الاسم. وقال الزمخشري (ولوح مذهب ومذهب، واطلب لي المذهب، وهي السيور المموهة بالذهب، فأتى به وصفاً جارياً على فعله حين قال (لوح مذهب ومذهب) فدل على الأصل ثم صفة غالبة حين قال (واطلب لي المذاهب وهي السيور) فأشار بذلك إلى انتقال الوصف إلى الاسم.

وكذلك (المرسلة). قال الزمخشري في الأساس (وفي عنقها مرسله، وفي أعناقهن مراسل: قلائد). فالمرسلة القلادة والمراسل القلائد، هذا على الصفة الغالبة. أما الصفة الأصلية فقد نبه عليها صاحب القاموس حين قال (المرسلة كمركمة قلادة طويلة تقع على الصدر..). فأصل (المرسلة): القلادة المرسلة أي المطلقة أو (الطويلة) على حد قول الفيروز أبادي. وقد أفرد الوصف أي (المرسلة) عن الموصوف (أي القلادة) واكتفي به اسماً للقلادة المطلقة.

أصبح فيما أنزل من الصفات منزلة الأسماء أن يجمع جمع الأسماء وجمع الصفات: ويقول الدكتور ناصر الدين الأسد: (هل نستطيع أن نضيف إلى ذلك أن الصحيح في جمع الألفاظ الأخرى التي على هذا البناء، وهو مفاعل، حين تجري هذه الألفاظ مجرى الأسماء فنقول في جمع (ملحق) ملاحق، وليس ملحقات، كما أصبح حديثاً يحرص نفر من محققينا ومؤلفينا على استعماله) أقول لا يقتصر الأمر فيما أنزل من الصفات منزلة الأسماء على زنة مخصوصة كمنفعل بكسر العين أو مفعول أو مفعول أو فاعل، وإنما يجري الحكم في ذلك على إطلاقه. فأنت إذا أفردت الصفة عن موصوفها وخصصتها بدلالة نأت بها عما تدل عليه الصفة الجارية على فعلها، عوملت في الجمع معاملة الأسماء.

وإذا بقيت، إلى ذلك، تمت بسبب إلى ما كانت تدل عليه هذه الصفة، صح أن تعامل في الجمع معاملة الصفات. ولنأت بأمثلة تبين عما قصدنا إليه. ف (الملحق) إذا أردت به مسمى خاصاً بعدت به عن الأصل، فأطلقته على ما يعد ذيلًا (للمعاهدة) من شروح وشروط، قلت في جمعه (الملاحق) لأنه جرى على ما جرت عليه الأسماء من حيث انفرادها غالباً بمعنى يقصر عليها. وإذا عنيت ب (الملحق) ما يمكن أن يكون ذيلًا يتبع أصلاً من الأصول، جمعته على (الملحقات) كما اعتاد النحاة أن يجمعوه حين يقولون مثلاً (الملحقات بلا سيما) أو (الملحقات بأفعال القلوب) أو سوى ذلك.

وقد جاء في التنزيل (والمرسلات عرفاً) (المرسلات/١). قال الزمخشري في الكشاف: (أقسم سبحانه بطوائف من الملائكة أرسلهن بأوامره..). وجاء في التاج (المرسلات في التنزيل: الرياح أرسلت كعرف الفرس، أو الملائكة عن ثعلب، أو الخليل لأنها ترسل أي تطلق في الحلبة)، وما دام قد صح الاستغناء ب (المرسلات) عن موصوفها المعين ملائكة كانت أو رياحاً أو خيلاً، فلا شك أنها صفة غالبة. قال أبو حيان في البحر المحيظ (٨/٤٠٣): (ولما كان المقسم به موصوفات قد حذفت وأقيمت صفاتها مقامها، وقع الخلاف في تعيين تلك الموصوفات). على أنه بقي للصفة الغالبة من عموم الدلالة، ما كان للصفة الجارية على فعلها، أو كاد الأمر أن يكون كذلك، لتعدد ما يمكن أن يكون الموصوف المحذوف، وكان هذا مرجعها جمع الصفات.

وجاء في التنزيل (وأَنْزَلْنَا مِنَ الْمُعْصِرَاتِ مَاءً ثَجَّاجاً) ((النبا/ ٤) . قال الجوهري في الصحاح (والمعصرات السحاب تعصر بالمطر، وعُصِرَ القومُ أمطروا) . وقال الإمام البيضاوي (السحاب إذا أعصرت، أي شارفت أن تعصرها الرياح، كقولك: أحصد الزرع إذا حان أن يحصد.. أو من الرياح التي حان لها أن تعصر السحاب) . وقال أبو حيان في المحيظ (.. وجاء هنا من أعصر، أي دخلت في حين العصر، فحان لها أن تعصر، فعل للدخول في الشيء) . فالمعصرات صفة غالبية أنزلت منزلة الأسماء، لكنها بقيت تدل على ما دلت عليه الصفة الجارية على فعلها، سواء أكان موصوفها المحذوف سحاب أو رياحاً. ومن ثم جمعت جمع التصحيح.

وجاء في التنزيل (ومن آياته أن يرسل الرياح مبشرات) ((الروم/ ٤٦) فجاء (مبشرات) صفة جارية على فعلها، في موضع الحال، لكنها استعملت صفة غالبية. قال الجوهري (والمبشرات الرياح التي تبشر بالغيث) . ومثل ذلك ما جاء في الأساس (وهبت المبشرات، وهي الرياح التي تبشر بالغيث) . وجاء في فقه اللغة وسر العربية للثعالبي (المبشرات التي تأتي بالسحاب والغيث، والسواقي التي تسفي التراب) .

فاتنقلت (المبشرات) بهذا من الصفة الجارية على موصوفها، إلى الصفة الغالبة المفردة عن موصوفها، فأنزلت منزلة الأسماء، وقد بقيت تدل على ما كانت تبين عنه الصفة الأصلية، فجمعت جمع التصحيح.

وكذا (المعجزة) واحدة المعجزة. وهي صفة غالبية ما تزال تدل على ما هي عليه الصفة الأصلية، من قولك أعجزه الشيء إذا فاته فعجز عن الإتيان بمثله. ففي الصحاح (والمعجزة واحدة معجزات الأنبياء) . ونحو من ذلك في اللسان والتاج. وفي التعريفات (المعجزة كل أمر فارق للعادة) ..

ولكن هل تقول في (المرسلات والمعصرات والمبشرات والمعجزات) : مراسل ومعاصر ومباشر ومعاصر، كما تقوله في الصفات الغالبة عامة. أقول الأصل جواز ذلك، ما لم يمنع منه ليس في المعنى، وما يشبه العموم في الدلالة. فقد جاء المراسل والمعاصر صفتين غالبتين بمعنى آخر. فالمراسل والمراسيل جمع للمرسل وهي القلادة كما مر، والمعاصر جمع معصر من قولك أعصرت المرأة إذا أدركت فهي معصر. أما المبشرات فلا تكاد تختص بدلالة، بل لها من شبه العموم ما قرب أن تناول به كل ما يبشر. فقد جاء في مفردات الراغب حول قوله تعالى (ومن آياته أن يرسل الرياح مبشرات) (: (أي تبشر بالمطر، وقال (وهكذا) (المرسلات) التي قيل إنها الرياح والملائكة والخيل، ونحو من ذلك المعجزات التي تعني كل ما يعجز.

ويستبين بما تقدم أن الذي عليه مدار الكلام ومتصرفه أن الشاذ المتأول يثبت الأصل الذي انزوى عنه، وينبه على أن مفارقه لهذا الأصل وانفراده عنه بالحكم، إنما كان لعله موجبة أو مجيزة. وأنه لو أحكمت القاعدة التي بني عليها الأصل وخصصت، ما اعتد الشاذ المتأول شاذاً. أما أن يعتمد الشاذ المتأول فترسى فيه قدم قياس ويبطل به أصل ثابت، فلا يليق أن يتخذ مذهباً بوجه من الوجوه. وإلا فهل تقول (أحداث مشاهيد وأيام معاديد وأشهر معالم وأشياء مواضيع، وأرزاق مباسيط) أو تقول (وهؤلاء مساريير ومآسير ومشاكير ومناصير) . هذا مقتضى ما أخذ به مجمع اللغة العربية القاهري وجماعة من اللغويين المحدثين، في إطلاق جمع مفعول على مفاعيل، فكيف نسلم صحة هذا المذهب فنحن هذا النحو ونهج هذا السبيل؟

١٠ القياس وصيغ المبالغة "توطئة في القياس"

القياس وصيغ المبالغة "توطئة في القياس"

القياس هو حمل الفرع على الأصل لعله جامعة بينهما، بإعطاء المقيس حكم المقيس عليه. وقد تشعبت آراء الأئمة في الأخذ به في مسائل كثيرة. فمنهم من اشتد فنهج له حدوداً ضيقة لا يعدوها، ومنهم من تعلق به فخرى فيه بغير عنان. وإذا كان لا بد من التوجه إلى القياس ما سمحت به طرائق العربية، لأنه المعول عليه في ثناء اللغة وارتقائها، والسبيل إلى تسني ما تعسر فعز ماله من نادها وشاردها، ذلك لتكفي ما تُستكفي وتؤدي ما تُستأدى من مسaire شؤون العصر ومستحدثاته، أقول إذا صح التوجه إلى القياس ما جادت به أصول

العربية، فإن ما نعيه بالقياس هنا، هو قياس التصريف والاشتقاق، وقياس النقل والمجاز. وقد بسطنا القول في ذلك حين الكلام على تدرج المعاني والاشتقاق الصغير والكبير من فصول المجلة. أما قياس النحو الذي يُراد به الاستدلال الذهني لاستنباط القواعد وتعليلها فإن في الغلو فيه بعداً عن خصائص اللغة، ونأياً عن طبيعتها. ذلك أن في تحكيم المقاييس العقلية في كثير من مسائل النحو ما يضيّق واسعاً ويمنع سائغاً، بل يحظر صحيحاً فصيحاً. فطرائق العربية لا تقاس بمقاييس عقلية كما تقاس مسائل المنطق وقضايا الفلسفة وعلم الكلام. وليس النحو قياساً كله. قال ابن جني في الخصاص (٢/٤٢) : (ومعاذ الله أن ندعي أن جميع اللغة تُستدرك بالأدلة قياساً. لكن ما أمكن ذلك منه قلنا ونهنا عليه) . وليس الوجه أن يقال (النحو كله قياس) كما قال أبو البركات ابن الأنباري (ت ٥٧٧هـ) في كتابه (لمع الأدلة/ ٩٥) في الرد على من أنكر القياس. ففي كلامه سرف وإيغال اقتضاها المناظرة والجدال من جهة، ومهد لها تحكيم الفلسفة في النحو من جهة أخرى.

هذا ولا شك أن المستحب من قياس النحو هو ما اعتمد لوضع القاعدة واستنباط الحكم فأفاد في تهذيب اللغة وتشذيبها. والذي اتخذ لتعليل الظاهرة اللغوية فكان وسيلة إلى وعي نظم اللغة وتعليمها. ويرتكز مثل هذا القياس على ما أسماه (العلة التعليمية) و (العلة القياسية) .

أما العلة التعليمية فقولك هذا مرفوع لأنه فاعل، وذاك منصوب لأنه مفعول به. وأما القياسية فالتى تقوم على اشتراك المقيس والمقيس عليه فيما تصوروا أو ظنوا أنه علة موجبة للحكم فيهما، كملهم بناء اسم (لا) النافية للجنس، على بناء (خمسة عشر) .

وتعدد الآراء في تحديد العلة القياسية فتختلف باختلاف وجهات النظر والاعتبار. وقد تتجاذب الحكم الواحد علتان أو أكثر فينبى على قياسين أو أكثر. كما يتأتى أن يكون حكمان متضادان في المسألة الواحدة فتقتضيهما علتان مختلفتان، فينبى كل منهما على قياس. كما مثل له ابن جني في الخصاص (١/١٧١ - ط ١٩١٣) . ومن ثم ذهب المجددون في النحو إلى إنعام النظر في هذه العلة، والعمل على الاهتداء إلى الأشمل منها في الحكم، والأظهر في التعليل، والألصق بالعربية.

ومهما يكن من شيء فإن القياس الذي استند فيه إلى إحدى العلتين التعليمية والقياسية، إنما يجانس طبيعة اللغة وخصوصها، دون القياس الذي اعتمد على العلة الجدلية النظرية فنحا نحو الفلسفة واتسم بسمتها، وغدا صناعة أو رياضة عقلية ونشاطاً ذهنياً، بل جعل التعليل فيه أصلاً وغاية، لا وسيلة وحاجة. وبين القياسين من التفاوت والتنافر ما لا يخفاء به ولا لبس. فقولك (إن وأخواتها) أشبهت الفعل المتعدي إذا تقدم مفعوله على فاعله، فنصبت اسمها ورفعت خبرها، كما نصب الفعل مفعوله ورفع فاعله، قولك هذا تعليل قياسي. لكن إيغالك في البحث عن وجه هذا الشبه، وقولك إن (إن) تشبه الفعل لفظاً لأنها ثلاثية، ومعنى لأنها تفيد التوكيد، فإذا خُففت ذهب شبه الفعل فقل عملها، قولك هذا تعليل جدي نظري.

هذا وقد وفق ابن جني في إنكار العلة الثواني أو علة العلة، فاعتد منها ما جاء تيمماً للعلة الأولى وشرحاً لها. لأنك إذا ابتغيت علة لكل علة فطلبت العلة الثالث فيما بعد، أدّك هذا إلى ما لا يعد منها ولا يُحصى. وشيء آخر لا بد من التعويل عليه في التعليل، وهو اقتران صحة الحكم النحوي بسلامة المعنى دون التعلق بما تقتاد إليه براعة الصناعة والافتنان بها من الجدل والتأويل.

كذلك كان كثير من الأوائل. وقد أراد عبد القاهر الجرجاني (٤٧١هـ) بكتابه دلائل الإعجاز وأسرار البلاغة أن يشير، فيما نبه عليه، إلى أن أصل المعنى يمكن أن يعبر عنه بطرق مختلفة وأساليب متباينة، وأن لكل عبارة من ذلك معنى تُنفرد به. وليس يسوغ أن تؤدي العبارتان معنى واحداً، إلا إذا اتفقتا بنية وتركيباً من كل وجه.

وإذا كان ابن جني قد نبه على نحو من هذا حين قال في الخصاص (١/٣٤٥) : (ووجه جوازه من قبل القياس أنك إنما تستنكر اجتماع تقديرين مختلفين لمعنيين) وقال (لكن لما اختلف المعنيان جاز أن يختلف التقديران، فاعرف ذلك) . أقول إذا كان بعض النحاة قد أشار إلى ذلك ووعاه فقد فات الكثير منهم أن يُعنوا به ويفصحوا عنه ويأخذوا بمنهاجه، فقد تمكبوا سبيل المعاني وأغرقوا في العناية بالصناعة اللفظية وقصروا الاهتمام على ضبط الأواخر. ولا يخفى أن النحو عند الأوائل هو علم العربية الذي يعرف به وجهة

كلام العرب وما يقصدون إليه في التعبير عن أغراض النفس. وقد أشار إلى ذلك الأشموني حين قال (وهو العلم المستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب، الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي ائتمت منها) كما أشار إليه ابن عصفور في المقرب حين ذكر (أن المراد هنا بالنحو قولنا علم العربية، لا قسم الصرف). أما عند المتأخرين فقد غدا النحو (علم الإعراب والبناء) كما نبه عليه الصبان حين قال (واصطلاح المتأخرين تخصيصه بفن الإعراب والبناء وجعله قسم الصرف)، وأردف (وعليه فيعرف بأنه علم يبحث فيه عن أحوال أواخر الكلم إعراباً وبناء، وموضوعه الكلم العربية من حيث ما يعرض لها من الإعراب والبناء). وهكذا تحول النحو مما كان عليه من البحث في صحة تأليف الكلم للتعبير عما في النفس من أغراض، إلى البحث في ضبط الأواخر إعراباً وبناء، ضماناً لسلامة اللسان من اللحن، وبسط الكلام في عوامل ذلك والإسهاب في تعليقه بالجدل النظري. فبدأ النحو بذلك وقد غار مأوه وشاه بهأوه وساء مذاقه. وإلا فإن تأكيد العناية بالمعاني كان يوجب دراسة اللفظ في تركيب الجملة بدراسة موقعه من التركيب عامة من حيث اتصاله بالأجزاء الأخرى وتأثره بها وتأثيره فيها. ثم دراسة الجملة مجتمعة الشمل من حيث صورة التعبير وأسلوبه. وقد جرد النحو من هذا كله وخصت به علوم البلاغة كالمعاني والبيان.

وإذا كان المتأخرون قد آثروا الجملة بطرف من الدراسة فقد قصروا كلامهم في ذلك غالباً على موقعها من الإعراب. أما دراسة الجملة من حيث توظيفها في المعاني والتعبير عنها فقد بعد أن يكون من خصوص النحو وموضوعه. نشأة القياس واتساعه:

إذا عدنا إلى الأوائل من النحاة رأينا أن أول من عمل بالقياس من الأئمة هو عبد الله بن أبي اسحاق الحضرمي (ت ١١٧هـ). فكان أقدم من انتهج القياس وارتاح إليه وأخذ بالأكثر والأغلب. ففي طبقات الزبيدي (٢٥): (قال ابن سلام: عبد الله بن أبي اسحاق الحضرمي كان أول من بعج النحو ومد القياس وشرح العلل). ونحو من ذلك في نزهة الألباء (٢٣) لأبي البركات كمال الدين بن الأتباري.

أما ما اشتهر واستفاض من أن أول خطة اتخذت لوضع النحو كانت لأبي الأسود الدؤلي الكفائي (٦٩هـ) كما جاء في مراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي (ت ٣٥١هـ) والزبيدي في طبقاته (٣٧٩هـ) وابن النديم في الفهرست (٤٠٠هـ) وسوى ذلك، فيبدو أن هذه الخطة لم تكن تعدو عند التحقيق (نقط المصحف). والمراد بذلك الاهتداء إلى ما اتخذ رمزاً للشكل في الرفع والنصب والجر. صوناً للسان من اللحن. وقد وفق الأستاذ أحمد أمين رحمه الله في ضحى الإسلام، حين أشار إلى ذلك، وأيده فيه الأستاذ سعيد الأفغاني في كتابه (أصول النحو) حين قال: (والشكل أعود على حفظ النصوص من حدود النحو. ولعله أعظم خدمة قدمت للعربية حتى الآن). فالدؤلي لم يعمد إلى تأصيل الأصول النحوية وتقعيد قواعدها فيما أسماه بـ (التعليقة). ودليلنا على ذلك هو كتاب سيبويه نفسه، وهو دليل فاصل. فقد روى سيبويه في كتابه عن الخليل غالباً كما روى عن الأخفش الأكبر، وروى عن عيسى بن عمرو عن أبي عمرو بن العلاء ويونس بن حبيب. وروى عن عبد الله بن أبي اسحاق الحضرمي. لكنه لم يتجاوز الحضرمي إلى إمام قبله. فما الذي يعنيه هذا؟ أغلب الظن أن الحضرمي هو أول من وضع أصول النحو وقياسه فهو رأس البصرية.

وخلف الحضرمي أئمة أخذوا بالأكثر والأغلب وعولوا على القياس كعيسى بن عمر (١٤٩هـ) وأبي عمرو زبَّان بن العلاء (١٥٤هـ) ويونس بن حبيب (١٨٢هـ). ثم جاء الخليل بن أحمد الفراهيدي (١٧٥هـ) وهو يعد بحق عميد النحاة (فهو الذي بسط النحو ومد أطنا به وسبب عله وفتق معانيه.. واكتفى في ذلك بما أوحى إلى سيبويه من علمه. ولقنه من دقائق نظره وتناج فكره ولطائف حكمته، فحمل ذلك عنه وتقلده، وألّف فيه الكتاب الذي أعجز من تقدم وامتنع على من تأخر بعده) كما ذكره الزبيدي في (مختصر كتاب العين). وقد شغف عمل الخليل حقاً عن عبقرية نادرة فاخترت للنحو نهجاً لغوياً سليماً، وألّف في اللغة فكان فسيح الخطوة بعيد الغور، في معجمه الفريد كتاب العين، بل رصد الأصوات اللغوية وصفاتها فكان له فيها رأي متقدم حصيف، وتعلق بموسيقا الشعر وكشف عن لطافة الحس فاتخذ لأوزان الشعر ستة عشر بحراً.

ثم توالى الأئمة فجاء الأخفش الأكبر عبد الحميد بن عبد الحميد (١٧٧هـ) فروى عنه سيبويه. وهو لم يعرف بأنه من أهل القياس

والتعليل، فإذا عمد إليهما كان أدنى إلى خصوص اللغة ومراعاة سلامة المعنى في تعدد وجوه الإعراب. وجاء سيبويه عمرو بن عثمان (١٨٠هـ) فطلع على الملاء بكاتبه الفذ، يعول فيه على الأكثر والأغلب. يهيج طريق القياس والتعليل ويعلم البحث فيهما كما يعلم النحو. وقد اختلف سيبويه إلى مجلس أستاذه الخليل، وأقبل عليه وأطال التلقي عنه، فلفت نظر أستاذه فكان محل عنايته وموضع اختصاصه. استوفى سيبويه ما أملي عليه رواية ورأياً وتعليقاً وشرحاً ففاضل ووازن وأحكم الرأي فأدى فأحسن التأدية وكان صادقاً فيما أداه.

وجاء الأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة (٢١٥هـ) وتضاربت فيه الآراء وتدافعت، وقد امتدحه الكوفية. والثابت أنه كان من الحفاظ النقلة، لكنه كان يتكسب بعلمه.. واشتهر قطرب محمد بن أحمد بكاتبه العليل في النحو (٢٠٦هـ)، والمازني أبو عثمان بكاتبه عليل النحو والتصريف.

ثم اتسع القياس وجعل ينحو نحو المنطق والفلسفة كما تجلى ذلك عند المبرد أبي العباس بن أبي يزيد (٢٨٥هـ) وقد خلف الكامل والمقتضب، والزجاج أبي اسحاق (٣١١هـ) فألف الاشتقاق والأمل، وابن السراج أبي بكر (٣١٦هـ) وقد وضع الأصول وتلذذ للمبرد وصادق الفيلسوف الفارابي وكان قوي الصلة به فتلذذ له في المنطق، كما تلذذ الفارابي لصاحبه في النحو. وقد أخذ عن هؤلاء أبو سعيد السيرافي (٣٦٨هـ) وله شرح الكتاب، وعلي بن عيسى الرماني (٣٤٨هـ) وله التفسير، وأبو علي الفارسي (٣٧٧هـ) وله الإيضاح والتكلمة، وأبو الفتح عثمان بن جني (٣٩٢هـ) وله الخصائص وسر صناعة الإعراب والمحتسب. وقد استفاضت شهرة ابن جني فسبق أقرانه وشأهم شأواً فبلغ الذروة في الأصالة وكان إماماً مقدماً في القياس.

وعرف من أئمة القياس بعد أبي علي وأبي الفتح جار الله أبو القاسم محمد بن عمر الزنجشيري صاحب الكشاف والمفصل (٥٣٨هـ) وابن الشجري هبة الله أبو السعادات العلوي صاحب الأمالي (٥٤٢هـ) وأبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن الأنباري صاحب المصنفات النفيسة، لا سيما الإعراب في جدل الإعراب والإنصاف في مسائل الخلاف ولمع الأدلة (٥٧٧هـ) والعكبري عبد الله بن الحسن صاحب الباب وإعراب القرآن وتفسيره (٦١٦هـ).

هذا وإذا كان الحضرمي هو رأس البصرية (١١٧هـ) فقد اختلف فيمن يمكن أن يكون رأس الكوفية فقد جاء في المظان أن بعض أئمة البصرة قد هجروها إلى الكوفة فأقاموا بها، وكان أشهر هؤلاء أبو جعفر الرؤاسي محمد بن أبي سارة (١٩٠هـ) وهو أول من وضع كتاباً في النحو من أهل الكوفة فأخذ عنه الكسائي أبو الحسن علي بن حمزة (١٨٩هـ) وهو إمام الكوفية، كما كان الخليل إمام البصرية، وأخذ عن الرؤاسي الفراء أبو زكريا يحيى بن زياد (٢٠٧هـ)، وهو علم الكوفية بعد الكسائي. وإذا قال سيبويه (قال الكوفي) فقد عنى الرؤاسي هذا. وبذلك يمكن أن يعد الرؤاسي رأس الكوفية مع عمه معاذ بن مسلم الهراء مبدع علم التصريف، وقد عمر طويلاً (١٨٩هـ). قال الفيروز ابادي في البلغة:

(أبو جعفر الرؤاسي أستاذ أهل الكوفة في العربية).

وإذا كان الكسائي قد نهج حدود المذهب الكوفي في التعويل على النقل خلافاً للبصرية في اعتمادها على النظر العقلي فإن الفراء قد شاع الكوفي فيما استن من أصول، ولو خالفه في كثير من المسائل، بل دافع عن النهج الكوفي حتى غدا وكأنه إمام الكوفية. وهكذا قد استمسك بالرواية وأبى للنحوي أن يهيج نهج المتكلمين والمناطقة والمتفلسفين. وكان القرآن مادته الأولى في روايته، فبدا أميناً على خصوص اللغة وطبيعتها، كما كان ثعلب أبو العباس أحمد بن يحيى (٢٩١هـ) من بعده مخلصاً لهذا النهج مردداً لأقول الفراء، محتجاً بآرائه، غير عابئ بالتعليل. ولم يعرف عن ثعلب أنه حاول فلسفة اللغة أو منطقة النحو، كما حاول البصريون وخصمه منهم، وهو المبرد.

ويعزى إلى ثعلب الفضل في إشاعة المذهب الكوفي والتبشير به، كما يعزى إلى المبرد دعوته إلى البصرية وبراعته في الإغراء بها. قياس البصرة وقياس الكوفة:

هذا وإذا كان البصريون قد عنوا بالقياس ومضوا فيه وأوغلوا حتى تجاوزوا طبيعة اللغة وخصوصها، فقد كان للكوفيين أصولهم وقياسهم

وعليهم. وهم لم يقتصروا على الوصف دون الاستدلال والاعتلال. ولا ننس قول الكسائي:

إنما النحو قياس يُتبع
وبه في كلِّ أمر ينتفع

بل لا ننس منزلة الفراء في التعليل والقياس، وقد اعتمد الكوفيون على السماع والقياس، كما فعل البصريون، وكان أوائلهم أعنى بالسماع منهم بالقياس، وأشد حرصاً على الوصف منهم على التعليل، كما كان أوائل البصريين أنفسهم. وإذا كان الكوفيون لم يدركوا شأو البصريين في الأخذ بالقياس، وكانوا أدنى إلى القصد منهم إلى الإيغال، فليس صحيحاً أنهم عولوا على كل مسموع. ولو صح أن الكوفيين يعملون بكل شاذ ويقيسون عليه، لما استقام لهم أصل أو حكم أو قياس. وإني لأستشرف قول الأستاذ أحمد أمين، رحمه الله، في كتابه ضحى الإسلام (٢/٢٥٩) : (أما الكوفيون فلم يروا هذا المسلك، ورأوا أن يحترموا كل ما جاء عن العرب، ويجوزوا للناس أن يستعملوا استعمالهم، ولو كان الاستعمال لا ينطبق على القواعد العامة. بل يجعلون الشذوذ أساساً لوضع قاعدة عامة) ، أقول إني لأستكثر هذا القول ولو شد منه قول السيوطي في بغية الوعاة (إن الكسائي كان يسمع الشاذ الذي لا يجوز إلا في الضرورة فيجعله أصلاً ويقيس عليه) .

ذلك أن الكوفية إنما تجيز استعمالاً قد يند عن قواعد البصرية ويشرد عليها، ولكنها لا تقر استعمالاً يخرج عن قواعدها هي. وقد يكون في ضوابط البصرية ما يمنع مسموعاً، وفي ضوابط الكوفية ما لا يطرحه ولا يبابه. ذلك أن مذهب الكوفية أكثر تشعباً وأوسع رواية، ومذهب البصرية أوسع قياساً وأضيق رواية. على أن اتساع القياس البصري المبني على العلل العقلية المنطقية قد يمنع السائع، ويضيق عن المسموع. وهذا ما دعا المتأخرين من النحاة ألا يجروا على منهاجهم أو يأخذوا أخذهم. قال أبو حيان (نحن لم نتعبد بمذهب البصرية وإنما نتبع الدليل) . وقال في البحر المحيط (٢/٣٦٣) : (والقراءات لا تجيء على ما علمه البصريون ونقلوه) . وقال: (٤/٢٧١) : (هؤلاء النحاة يسيئون الظن بالقراءة، ولا يجوز لهم ذلك) . وقال أبو عمرو الداني في جامع البيان (وأئمة القراء لا تعتمد في شيء من حروف القرآن على الأفثى في اللغة والأقيس في العربية، بل على الأثبت في الأثر والأصح في النقل. والرواية إذا ثبتت لا يرد لها قياس عربية ولا فسو لغة) . وقال الشيخ عبد العظيم الزرقاني في كتابه (مناهل العرفان ٤١٥) : (فإذا ثبتت قرآنية القرآن بالرواية المقبولة، كان القرآن هو الحكم على علماء النحو، وما قعدوا من قواعد..) . وهكذا تحلل ابن مالك وابن هشام فيما اجتهدا فيه، من حدود البصرية في كثير من الأحيان ولو تهباً للنحو من الأئمة من استنوا بهذه السنة ونهجوا هذا السبيل فتمنعوا على المتابعة والمشايعة، وفازوا من التعبد بمذهب مخصوص، ونجوا مما لا تحتمله طبيعة اللغة، أو يبابه خصوصها من الجدل، وعنوا بنحو الكوفية كلما أوغلت البصرية في التعليل فتكبت الجادة، وعولوا على القرآن وآثروا ما جاء فيه على كل مروى، لكان لهم خطة سديدة سوية في التجديد والإحياء. الظاهرية والقياس:

إذا كانت هناك طائفة قد مجت القياس فهي الظاهرية. لكنها أنكرته في الفقه خاصة. وقد بدا أن بعض النحاة قد دعوا إلى ذلك في النحو أيضاً. والمذهب الظاهري في الأصل مذهب فقهي دعا إليه في القرن الثالث الهجري أبو داود بن علي بن خلف البغدادي إمام أهل الظاهر في المشرق وتولى الدعوة إليه والاحتجاج له والمناخفة عنه في القرن الخامس الهجري الإمام علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي، معتقداً أن القرآن إنما يجب أن يُحمل على ظاهره ولا يحال عن ظاهره البتة، اللهم إلا أن يأتي نص أو إجماع أو ضرورة حس على أن شيئاً منه ليس على ظاهره، وأنه نقل من ظاهره إلى معنى آخر. فالانقياد حينئذ واجب لما يوحيه ذلك النص والإجماع والضرورة. وقد جاء تفصيل ذلك في كتب ابن حزم الأندلسي لا سيما (إبطال القياس والرأي والاستحسان والتقليد والتعليل) . ابن مضاء والقياس:

عاش ابن مضاء في القرن السادس الهجري فبدأ أنه اتخذ مذهبه في النحو على مثال مذهب الظاهرية في الفقه. أي أنه أنكر القياس كما أنكرته وعول على النص كما عولت عليه، وذلك في كتابه الشهير (الرد على النحاة) ، لكن هذا لا يتسنى في الأصل لأن في علل

النحو من فسحة النظر ما لا تتسع له علل الفقه أحياناً كثيرة. كأن يكون البحث في علة مناسك الحج وترتيبها، وفرائض الصلاة وعدد ركعاتها فتجد مرد وجوبها إلى ورود الأمر بها بحكم الشريعة، أي بالنص. قال ابن جني في انحصائص (١/٥٢-ط/١٩١٣م) : (فأول ذلك أنا لسنا ندعي أن علل العربية في سمت العلل الكلامية البتة، بل ندعي أنها أقرب إليها من العلل الفقهية) . وأردف: (وإذا حكمتا بديهة العقل وترافعا إلى الطبيعة والحس، فقد وفينا الصنعة حقها، وربأنا بها أفرع مشارفها) .

أقول إنما ثار ابن مضاء على النحاة وعاف مذهبه في (العامل) لغلوهم في التعليل، فاستبعد الجدل النظري والحجاج الفلسفي، وكل ما ينأى باللغة عن طبيعتها ويخرف عن خصوصها، وعود على النص وأغفل القياس من هذه الجهة. لكن ابن مضاء قد أخذ نفسه بنوع من القياس، ذلك أنه أقرّ (العلّة) وأبى (علّة العلة) أو العلل الثواني والثالث، كما أنكرها ابن جني نفسه، وإقرار (العلّة) يدعو إلى البحث في العلة الجامعة والتماس القياس الذي لا بد منه. وإلا فكيف يمكن أن تنهض لغة لا يعمل قياس على رسم ضوابطها وشرع حدودها، ويمهد لها سبيل التوليد والنماء ومذاهب الاتساع والارتقاء.

القياس والسماع:

إذا كان التعويل على السماع مرده في الأصل إلى الحرص على ضبط اللغة وكفالة سلامتها أيام كان يعمل الأئمة على حصرها وتدوينها، فينبغي ألا يكون حائلاً دون ما يمكن أن يلتمس فيه علة جامعة فيبنى عليه قياس، في كل ما تدعو إليه حاجة التعبير والاصطلاح فتأذن به طرائق النقل والمجاز وسبل التصريف والاشتقاق. وإلا كان السماع قيداً يجبر اللغة عن التوالد والانبساط ويقصر خطاها عن استجابة أو مؤاتاة. ولا خفاء بأن سبل التصريف وضوابط الاشتقاق لا يشوبها من سرف التعليل في ذكر الأسباب ومسبباتها ما يشوب القياس في قواعد النحو. ومن ثم لم يفضّ التعويل عليها على شيء مما آل إليه الإغراق في قياس النحو وتعليقه، من النأي باللغة عن خصوصها وتحيّف طبيعتها والانزواء بها عن سبيل المعاني إلى الافتنان بصناعة الإعراب، حتى انقبض هذا الإعراب عن أن يكون دليل المعاني وسبيل الإبانة والإفصاح.

وقد أخذ مجمع اللغة القاهري بقياس التصريف والاشتقاق هذا في مؤتمراته حين أجرى القياس في كثير من المشتقات على ما ذكرناه ونذكره في أبوابه.

القياس في صيغ المبالغة:

هذا بحث طريف قلما خاض فيه الباحثون. إذ لم يصرح الأئمة الأوائل بقياس اشتقاق صيغ المبالغة ولم يشر إليه ابن مالك في ألفيته حين قال:

فَعَالٌ أَوْ مَفْعَالٌ أَوْ فَعُولٌ
فِي كَثْرَةٍ عَنِ فَاعِلٍ بِدِيلٍ
فَيَسْتَحِقُّ مَالَهُ مِنْ عَمَلٍ
وَفِي فِعْيَلٍ قَلٌّ ذَا وَفَعْلٍ

فأنت ترى أن ابن مالك لم ينبه على قياس اشتقاق صيغ المبالغة هذه. وكل ما عناه هنا أن صيغ (فَعَالٌ وَمَفْعَالٌ وَفَعُولٌ) تنوب كثيراً عن (فَاعِلٍ) للدلالة على المبالغة وتعمل عمله، وقلّ ذلك في (فِعْيَلٍ وَفَعْلٍ) . وقال الإمام الأشموني في شرح ما تقدم من قول ابن مالك (٣/١١٤) : (أي كثيراً ما يحوّل اسم الفاعل إلى هذه الأمثلة لقصد المبالغة والتكثير فتستحق ما كان له من عمل) . فقال الإمام الصبّان في تعليقه على هذا (قوله فتستحق ما له من عمل يفيد أن جميع الأمثلة الخمسة تعمل قياساً، وهو الأصح) .

فتبين بهذا أن الذي عناه الأئمة هنا، هو قياس عمل صيغ المبالغة الخمس، كعمل اسم الفاعل. وسكتوا عن قياس اشتقاقها. هذا والكوفيون على عدم إعمال صيغ المبالغة وتأويل ما عمل منها على تقدير فعل، خلافاً للبرصيين. فقد أجمع هؤلاء على إعمال الصيغ الثلاث الأولى قياساً، واختلفوا في الصيغتين الأخيرتين. وأكثر المتأخرين من الأئمة على قياس إعمالها جميعاً، كما ذهب إليه سيبويه. وإذا تجاوزنا الصيغ الخمس إلى سواها فالأكثر على أن إعمالها سماع. ف (فِعْيَلٍ) بكسر الأول وتشديد الثاني، وهو من صيغ المبالغة، قال بعضهم بقياس إعماله، وأنكره كثيرون، وحملوا ما عمل منه على السماع. قال الإمام الصبان (٣/١١٥) : (في الفارض ما نصه:

زاد ابن خروف إعمال فعيل كزيد شربب الخمر بالنصب، فأجازه أيضاً ابن ولاد، وحكاه أبو حيان) . وأردف الصبان قائلاً (وشربب من المبالغة سماعاً..). أي أن إعمال شربب سماع لا قياس، خلافاً لما ذهب إليه في الصيغ الخمس المتقدمة. هذا عن قياس الأعمال. أما عن قياس الاشتقاق فقد استنبط بعض الباحثين المحدثين من سكوت العلماء عن التصريح بقياس اشتقاق صيغ المبالغة، إلى أن صوغها سماع. فقال الشيخ مصطفى الغلاييني في كتابه (جامع دروس اللغة العربية - ١/٨٦) : (مبالغة اسم الفاعل ألفاظ تدل على ما يدل عليه اسم الفاعل بزيادة ... ولها أحد عشر وزناً.. وأوزانها كلها سماعية فيحفظ ما ورد منها ولا يقاس عليه) . وقال الشيخ أحمد الخملوي في كتابه (شذا العرف / ٧٨) : (وقد تحوّل صيغة فاعل للدلالة على الكثرة والمبالغة في الحدث إلى أوزان خمسة مشهورة تسمى صيغ المبالغة، وهي فعّال ومفعول وفعيل وفعّل.. وقد سمعت ألفاظ للمبالغة غير تلك الخمسة) . فلم يشر إلى قياس.

وقال الشيخ محمد الخضر حسين في كتابه (القياس) : (ويقوم مقام اسم الفاعل فعّال ومفعول وفعيل وفعّل، وهذه المسماة عندهم بأمثلة المبالغة نحو نظار ومنحار وصبور وعليم وحذر) ، والمنحار كثير النحر، وأردف (ومن علماء العربية من يذكرها ويضرب لها الأمثال ويبسط أو يوجز في الخلاف الجاري في إعمالها عمل اسم الفاعل. ولا يأتي على ناحية القياس في اشتقاقها بعبارة صريحة. ومنهم من يصرّح بصحة القياس في بناء فعّال خاصة، كما في روح الشروح على المقصود. ووجه هذا المذهب أن صيغة فعّال وردت في مقدار من الكلم الفصيح يكفي لصحة القياس عليه) . وهكذا أشار إلى اهتمام العلماء بإعمال الصيغ دون اشتقاقها. قياس الأعمال يقتضي قياس الاشتقاق:

والذي عندي أنه إذا أنعمنا النظر في كلام ابن مالك، ألفينا أنه يشير إلى كثرة تحويل (فاعل) إلى فعّال ومفعول وفعول، من صيغ المبالغة، وقد أوجب ذلك أن تنوب منابه في تأدية عمله عند إرادة التكثر. فانظر إلى قول الإمام الأشموني (أي كثيراً ما يحول اسم الفاعل إلى هذه الأمثلة بقصد المبالغة والتكثير) . أفلا تستوجب كثرة التحويل هذه دعوى القياس في اشتقاق صيغ المبالغة، كما استحقت قياس إعمالها!.

قال الشيخ محمد الخضر حسين في مقال آخر له في مجلة المجمع القاهري (٢/٥٤) : رجعنا إلى كتب الصرف فوجدنا كثيراً منها لا يتعرض لصيغة فعّال من ناحية أنها قياسية أو سماعية، ولا يزيد على أن يذكر أنها صيغة تأتي بدلاً من اسم الفاعل للدلالة على المبالغة في معنى الفعل، ووجدنا طائفة يتعرضون لمجيء فعّال ومفعول وفعول بدلاً من اسم الفاعل ويصفونه بالأكثر، كما قال الأشموني في شرح الخلاصة) . وأردف: (ووجدنا طائفة ثالثة تصرّح بأن الصيغ الخمس: فعّالاً ومفعولاً وفعولاً وفعيلاً وفعّالاً، المأخوذة من فعل متعد، قياسية. قال الشيخ الدنوشري: يُنظر هل التحويل إلى الخمسة المذكورة قياسي أو سماعي، أو قياسي في الثلاثة الأولى: فعال ومفعول وفعول، سماعي في الأخيرتين: فعيل وفعّل، ثم قال: مذهب البصريين منقاسة في كل فعل متعد ثلاثي: نحو ضرب، تقول: ضراب ومضراب وضروب وضريب وضرب) على ما جاء في حواشي ياسين على التصريح. فأنت ترى أن الإمام الدنوشري قد نبه على قياس الاشتقاق في صيغ المبالغة الخمس، بل جعل ذلك مذهب البصريين.

قال الشيخ محمد الخضر حسين في التعليق على كلام الإمام الدنوشري (وهذا النص يدل على أن صوغ فعّال من الفعل المتعدي قياسي كسائر أبنية المبالغة) . ولكن ما وجه قول الإمام الدنوشري بقياس صوغ أبنية المبالغة الخمسة من كل فعل متعد، بل ما وجه دعواه أن هذا هو مذهب البصريين ولم يصرح به أحد منهم؟

لم يعرض الشيخ محمد الخضر حسين لهذا، على حين أشار أن كتب الصرف لم تصرّح بمثل هذا القياس، فما توجيه قول الإمام الدنوشري إذاً؟

أقول إن البصريين قد قالوا بقياس إعمال صيغ المبالغة الخمس، ومنهم من اقتصر على الثلاث الأولى منها. على أن أخذهم بالقياس في إعمال هذه الثلاث قد بُني على الكثرة في تحويل (فاعل) إليها، وإعمالها عمله. ولما ارتبطت إعمالها بتحويلها، فقد أصبح الحكم بالقياس في

إعمالها صراحة، مقتضياً الحكم بالقياس في تحويلها ضمناً. وكأن هذا ما حمل الدنوشري على أن يقول (مذهب البصريين منقاسة في كل فعل متعد ثلاثي نحو ضرب، تقول: ضراب ومضراب وضروب وضريب وضرب) .

ويسدد ما ذهبنا إليه أنهم كلما قالوا بقياس إعمال طائفة من صيغ المبالغة، مضوا في اشتقاق هذه الصيغ من فعل واحد. فانظر إلى قول ابن الحاجب في الكافية (وما صيغ منه للمبالغة كضراب وضروب ومضراب، وعلم وحذر) فقد قال ابن الحاجب بقياس إعمال الصيغ الثلاث الأولى، ومضى في اشتقاقها من (ضرب) نفسه، فقال (كضراب وضروب ومضراب) ، على حين ذهب إلى إعمال صيغتي (فعل وفعل) سماعاً، فاشتق كلاً منهما، من فعل، فقال (وعلم وحذر) . قال الرضي في شرح قول ابن الحاجب (٢/٢٠٢) :

(أبنية المبالغة العاملة اتفاقاً من البصريين ثلاثة. وهذه الثلاثة مما حوّل إليها أسماء الفاعلين من الثلاثي عند قصد المبالغة) . أفلا يعني إيراد الصيغ الثلاث من (ضرب) نفسه، القول بقياس تحويل (ضارب) إليها، أي اشتقاقها من (ضرب) ؟

وقد ذهب الشنتمري إلى قياس إعمال الصيغ الخمس جميعاً، كما فعل سيبويه، فقال: (لأنه -أي حذر- مُغَيَّرٌ من بنائه للتكثير، كما كان ضروب وضراب وغيرهما من الأمثلة) . ف (الأمثلة) هنا هي (الصيغ) كما وردت في كلام الأشموني والصبان وسواهما. قال ابن هشام في شرح شذور الذهب (٣٩٢) : (الثالث من الأسماء العاملة عمل الفعل: أمثلة المبالغة، وهي عبارة عن الأوزان الخمسة المذكورة محولة من صيغة فاعل بقصد إفادة المبالغة والتكثير) . فقول الشنتمري (كما كان ضروب وضراب وغيرهما من الأمثلة) يعني (كما كان ضروب وضراب ومضراب وضريب وضرب) أي على وفق ما جاء في كلام الدنوشري.

إذا صح القياس في إعمال (فعل وفعل) فلا يصح القياس في اشتقاقهما:

مر بنا أن أخذ الأئمة بالقياس في إعمال صيغ المبالغة الثلاث الأولى مرده إلى كثرة تحويل (فاعل) إليها وإعمالها عمله، وأن الكثرة في تحويلها إذا كان قد أتاح القياس في إعمالها فلا شك أنه يأذن بالقياس في اشتقاقها أيضاً. على أن سيبويه ومن تبعه من البصريين قد قالوا بقياس إعمال (فعل وفعل) من صيغ المبالغة، على قلة ما حوّل من فاعل إليهما للمبالغة. وقد أصر هذا بعض البصريين إلى أن يقولوا بالسماع في إعمالهما. واستشهد سيبويه بصحة إعمال (فعل) وقياسه بقول الشاعر:

حذرُ أموراً لا تضير وآمن

ما ليس مُنجيه من الأقدار

قال الإمام الشنتمري (١/٥٨) : (الشاهد فيه نصب أمور بحذر لأنه تكثير حاذر. وحاذر يعمل عمله المضارع فيجري حذر عند سيبويه مجراه في العمل لأنه عنده مُغَيَّرٌ من بنائه للتكثير، كما كان ضروب وضراب وغيرهما من الأمثلة) ، وأردف: (وقد خولف سيبويه في تعدي فعل وفعل لأنهما بناءان لما لا يتعدى كبطر وأشر، وكريم ولئيم. وسيبويه رحمه الله لا يراعي في موافقته بناء ما لا يتعدى، إذا كان منقولاً عن فاعل المتعدي للتكثير وهو القياس) .

فبحوى المسألة أن (حذراً) لو أتى من (لازم) لكان صفة مشبهة، كما مثل الشنتمري لهذا ب (بطر وأشر) . والأكثر في (فعل) أن يأتي من لازم ويكون صفة مشبهة. وكذا الأصل في (فعل) ، وقد مثل له الشنتمري ب (كريم ولئيم) . لكن حذراً وقد عمل في المفعول قد أتى من متعد لإيقاع الفعل على جهة التكثير. فهو محوّل إذاً من (حاذر) اسم الفاعل، عامل عمله كضروب وضراب. ولا تمنع قلة إعمال (فعل وفعل) من الحكم بقياس الإعمال فيهما لأنهما تفرعا في العمل على أصل، وإن ضاق مسراه. وسيبويه قد بنى على (شهوة وسنئي) ولا مثيل له، إجراء ل (فعولة) مجرى (فعيلة) لمشابهته إياها، فقال (حلوبة وحلي وركوبه وركبي) . قال ابن جني في الخصائص (ط- ١٩١٣ - ١/١٢١) : (وتفسيره أن الذي جاء في فعولة هو هذا الحرف والقياس قابله، ولم يأت شيء ينقضه. فإذا قاس الإنسان على جميع ما جاء، وكان أيضاً صحيحاً في القياس مقبولاً، فلا غرو ولا ملام) .

وقد مثل النحاة لإعمال (فعل) ب (شبيهه) . وهو في معنى (المشبهه) . وقد جاء من فعل متعد هو (أشبه الشيء الشيء) فهو مشبه (إياه) . فإذا أردت أن توقع به فعلاً لإرادة التكثير كان محوّلًا من اسم الفاعل عاملاً عمله. قال الشاعر:

فتاتان أما منهما فشبيهة
 هلالاً وأخرى منهما تشبه البدرا
 ومعناه هما فتاتان أما واحدة منهما فشبيهة هلالاً فأعمل صيغة المبالغة وهو شبيهة إعمال اسم الفاعل (مشبهة) فنصب بها المفعول به وهو
 قوله (هلالاً) . وقد مثلوا لإعمال (فعل) بـ (أكل) أيضاً. قال حاتم الطائي:
 إذا ما صنعت الزاد فالتسي له
 أكيلاً فإني لست آكله وحدي
 واختلف النحاة في (أكل) ، فن قدر في معناه المبالغة جعله محوياً عن (أكل) . ومن رأى أنه (المؤاكل) اعتده صفة للثبوت على
 (فعل) بمعنى مفاعل. وهكذا نذير بمعنى منذر. قال صاحب المغني (وأما قوله تعالى نذيراً للبشر، فإن كان النذير بمعنى المنذر فهو مثل
 فعال لما يريد، وإن كان بمعنى الإنذار فاللام مثلها في سقيا لزيد) .

على أن هذا الذي اعتمده سيويوه في القول بقياس إعمال (فعل وفعل) لا يقتضى القول بالقياس في اشتقاقهما. فالقياس في الإعمال
 إنما بني على القليل لأنه أصل، أما القياس في الاشتقاق فليس له ما يسنده من أصل أو كثرة. ذلك أن الأصل في الوصف إذا كان
 على (فعل) أن يشتق من فعل لازم على (فعل) بفتح فكسر، فيكون صفة مشبهة على الثبوت. وقلما يكون صيغة مبالغة تشتق من
 متعد لإرادة إيقاع الحدث على جهة التكثير. وكذلك (فعل) فبابه إذا كان بمعنى الفاعل أن يكون صفة مشبهة تشتق من (فعل)
 بالضم أو (فعل) بالكسر، وهما لازمان. أو يكون بمعنى المفاعل كالجليس والأكل والنديم بمعنى المجالس والمؤاكل والمنادم، وهذه لا
 تعمل باتفاق.

ويندر أن يأتي لإيقاع الحدث من متعد على جهة التكثير ليعد صيغة مبالغة كعلم من عالم، وكرحيم من راحم عند من رأى أنه للمبالغة
 كما ذكره ابن يعيش في شرح المفصل (٦/٧١) وأبو البقاء في كلياته (٢/٣٧١) ، وقد ذهب هذا في موضع آخر إلى أنه صفة مشبهة
 من رحم بالضم، معدولاً به عن رحم بالكسر. وقد قالوا بمبالغة نذير وسميع وأليم وشبيهه من منذر ومسمع ومؤلم ومشبه وهو نادر أيضاً.
 ومن ثم كان القياس في إعمال (فعل وفعل) لإيقاع الحدث على جهة التكثير صيغتين للمبالغة لا يستدعي قياساً في اشتقاقهما.
 صيغة فعال في المبالغة:

هذا وإذا ثبت القول بالقياس في اشتقاق فعال وفعل ومفعال، فإن (فعلاً) هو أكثرها شيوعاً. وقد جاء للمبالغة والكثرة، كما جاء
 للصناعة والاحتراف والملازمة. والأصل أن يكون اشتقاق هذه الصيغ من المتعدي كما يكون من اللازم لأنها محولة من فاعل، وفاعل
 يأتي من لازم ومتعد. وقد أقر مجمع اللغة العربية بالقاهرة في مؤتمره صوغ (فعال) من كل ثلاثي متصرف طرداً لما سمع من ذلك. فقد
 جاء في مجلته (٢/٣٥) : (يصاغ فعال للمبالغة من مصدر الفعل الثلاثي اللازم والمتعدي) ، وهو رأي حسن. وقد ذكر الشيخ محمد
 الخضر حسين كثيراً مما جاء على (فعال) من لازم كـ (الأفك والأواب والبخال والبسام والتواب والتياه والثواب والحنان والحلاف
 والخناس والدراج والرقاص والرواغ والسباع والسجاج والسراج والكذاب والسياح والسقاط والشفاف والصخاب والصياح والضحاك
 والعوام والغواص والقوام والمزاح والمشاء والمكار والمياس والميال والنباح والنهاض والنوام والمهطال والثواب والوضاح والولاج والوقاع
 . . .)

ومن هذا (نَعَّار وسَعَاء) . قال الجوهري في الصحاح: (يقال ما كانت فتنة إلا نعر فيها فلان، أي نهض فيها، وإن فلاناً لتعاري في الفتن،
 إذا كان سعاء فيها) . وفي الألفاظ الكتابية لابن السكيت نحو من ذلك (١٣٦) .

وقد جاء (صفاق وأفاق) : والأول من (صفق) . قال صاحب المصباح (وصفقت له بالبيعة صفقاً ضربت بيدي على يده. وكان
 العرب إذا وجب البيع ضرب أحدهما يده على يد صاحبه. ثم استعملت الصفقة في العقد) . والثاني من (أفق) . قال الجوهري:
 (ويقال أفق إذا ذهب في الأرض) . وفي النهاية لابن الأثير (وفي حديث لقمان: صفاق أفاق، هو الرجل الكثير الأسفار والتصرف
 في التجارات) .

صيغة فعّال في الصناعة:

وقد استعمل العرب صيغة (فعّال) في قصد آخر يناسب المبالغة والكثرة، وهو الصناعة والاحتراف وملازمة الشيء، فقالوا (الجمال والقصاب والخراط والدلال والسياف والطار والحداد) ونحو ذلك، فما الذي قاله الأئمة في صوغه؟
صرح كثير من الأئمة بقياس (فعّال) في هذا الباب، وهو باب النسب إلى الصناعة قال صاحب الهمع (٢/١٩٨) : (ومنها الإغناء عن ياء النسب بصوغ فعّال من الحرفة تكباز وقزاز وسقاء وبناء وزجاج ويزاز، ويقال خياط ونجار..). وقال (وقد يقوم فعّال مقام فاعل كنبال بمعنى نابل، أي صاحب نبل. وقد يقوم فاعل مقام فعال كحائك في معنى حواك لأن الحياكة من الحرف ...) وأردف (وكل هذا موقوف على السماع ولا يقاس شيء منه وإن كان قد كثر في كلامهم. قال سيبويه: فلا يقال لصاحب البر يرار ولا لصاحب الشعير شعار ولا لصاحب الدقيق دقاق ولا لصاحب الفاكهة فكاها). واستدرك فقال (والمبرد يقيس باب فاعل وفعال لأنه في كلامهم أكثر من أن يحصى). ولم يستبعد ابن يعيش قياس (فعال) هذا، فقال في شرح المفصل (وكثر فعال حتى لا يبعد دعوى القياس فيه، وقل فاعل، فلا يمكن دعوى القياس فيه).

وقد أخذ مجمع اللغة العربية بالقاهرة بقياس (فعال) للصناعة فقال: (يصاغ فعال قياساً للدلالة على الاحتراف وملازمة الشيء. فإذا خيف لبس بين صانع الشيء وملازمه، كانت صيغة فعال للصانع، وكان النسب بالياء لغيره. فيقال زجاج لصانع الزجاج، وزجاجي لبائعه).

وقد عاب الأستاذ أسعد خليل داغر على الأب أنستاس ماري الكرمل قوله (بياع سماء)، قال والصواب (بائع). فاحتج الأب لورود (بياع) في مستدرك التاج، وفي مقدمة الأدب للزحشري. واحتج الدكتور مصطفى جواد بالقياس فأحال داغراً على قول ابن عقيل (يصاغ للكثرة فعال ومفعال وفعول وفعيل وفعال، فتعمل عمل الفعل على حد اسم الفاعل)، كما جاء في كتاب أغلاط اللغويين القدماء للأب الكرمل. فما الرأي في هذا؟

صواب المسألة عندي أن (البياع) صيغة للاحتراف أو النسب إلى الصناعة، وقد استظهر الدكتور مصطفى حداد بقول ابن عقيل في صيغ المبالغة لا في النسب. وليس في قول ابن عقيل هنا ما يحتاج به أصلاً لأن كلامه على قياس الأعمال في صيغ المبالغة ولم يصرح بقياس الاشتقاق. ولو أخذ جواد بقول ابن عقيل في (فعال) الذي هو للنسب، لجاز ذلك منه. قال ابن مالك:

ومع فاعل وفعّال فعّل

في نسب أغنى عن اليا فُقبل

وغير ما استلفته مقررّاً

على الذي ينقل منه اقتصرّا

فقال ابن عقيل: (باب ما جاء من المنسوب مخالفاً لما سبق تقريره فهو من شواذ النسب التي تحفظ ولا قياس عليها). وقال الأشموني: (يعني أن ما جاء من النسب مخالفاً لما تقدم من الضوابط شاذ، يحفظ ولا يقاس عليه). وإذا كان فحوى ذلك أن ما جاء على فاعل وفعال وفعّل، قد جاء على ضابط وأنه مقبول. وأن ما سواه مما لم يوقف فيه على ضابط فإنه شاذ لا يقاس عليه. أقول إن هذا لا يعني أن ما جاء على هذه الصيغ مقيس بالضرورة، لكن المبرد كما رأيت قد قال بقياس (فعال) على ما جاء في الهمع، وأشار إليه الأشموني بقوله (والمبرد يقيس هذا) أي يقيس فعلاً، كما ذكر ابن يعيش في شرح المفصل أن كثرة فعال تؤذن بقياسه.

هذا وقد ذكر سيبويه والثعالبي (البياع) فيما جاء على (فعال). قال سيبويه في الكتاب (٢/٢٦١) : (ومما ثمال ألفه قولهم كيال وبياع). وجاء في فقه اللغة في فصل (أسماء فارسية منسية وعربيتها محكية مستعملة/ ٤٥٠) قول الثعالبي (المساح والبياع والدلال والصراف والبقال والجمال والقصاب والفصاد والخراط). وذكر الأشموني (البياع) في كلامه فقال (قالوا لبياع العطر ولبيع البتوت وهي الأكسية عطار وعطري، وبتات وبتى).
صيغة فعول في المبالغة:

أخذ مجمع اللغة العربية بالقاهرة بقياس اشتقاق (فعول) للمبالغة من المتعدي واللازم حين الحاجة، وهو رأي صائب. وقد تقدم أن من الأئمة البصريين من يقول بقياس اشتقاقه. ويؤيد قياس (فعول) ما جاء في التاج (والمعقرب: النصور، كصبور من الصبر للمبالغة، المنيع.. قال شيخنا، ولو قال الناصر البالغ المنعة كان أدل على المراد وأبعد عن الإبهام، لأن بناء فعول من نصر، ولو كان مقديساً، لكنه قليل الاستعمال، ولا سيما في مقام التعريف لغيره). فدل كلامه على أن صوغ (فعول) قياس، على كل حال. وإذا كما قد أينا (فعيلاً) للمبالغة من لازم، فإن مجيء (فعول) منه، سائغ متقبل. وقد أحصى الأستاذ محمد شوقي أمين عضو مجمع اللغة العربية القاهري، مما جاء على فعول وهو من اللازم، مائة مثال أو يزيد، كما جاء في مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق (لشهر نيسان ١٩٥٥م).

ولكن ما بال اسم المبالغة (فعول) هذا لا يتسع للازم ويضيق عنه اسم المبالغة (فعليل) فلا يأتي إلا من متعد. أقول الأصل في (فعليل) أن يكون صفة مشبهة، وهو مبني غالباً على (فعل) بالضم، ولا يكون هذا إلا لازماً. فإذا خرج عن بابه إلى المبالغة لإيقاع الفعل على جهة التكثر فلا بد أن يبنى على غير اللازم.

أما (فعول) فالأصل أن يكون لإيقاع الفعل على جهة التكثر، ولا يقتضي حاله هذا أن يختص بلازم أو متعد، كما اقتضى حال (فعليل) في الأصل. ومن ثم اتسع لهما جميعاً وأكثر ما جاء منه. بل من هنا ضاق مسرى (فعليل) إذا كان للمبالغة فقلّ تحوله عن اسم الفاعل. وقد أحصى الدكتور إبراهيم أنيس عضو مجمع اللغة العربية بالقاهرة في معجم الفيروزبادي (٣٧٩) مثلاً لفعول، على حين لم يقع على أكثر من (١٤٧) مثلاً، من مفعول، كما جاء في مجلة المجمع القاهري الثامنة عشرة.

ومن نافلة القول أن يكون (فعول) للمبالغة سواء بُني على متعد أو لازم، لكنه هل يحتمل أن يكون صفة مشبهة إذا كان من لازم؟ عندي أنه لا يتأتى هذا إلا بشرط واحد. فقد جاء النص على أن (فعولاً)، من صيغ المبالغة، وأنه يستوي فيه التذكير والتأنيث ما دام بمعنى الفاعل، وإنه كذلك. فأنت تقول رجل صبور وامرأة صبور ورجل غيور وامرأة غيور. فلا مساغ إذن لأن يكون صفة مشبهة، لأن النص على أن الصفة المشبهة لا يستوي فيها المذكر والمؤنث. لكنه إذا أتى من فعول ما أنث بالتاء شذوذاً قيل إنه صفة مشبهة. هذا و (فعول) محمول على (الاسمية) لعدم بنائه على صيغة فعلية خاصة به. قال ابن سيده في المخصص (١٦/١٣٨): (اعلم أن فعولاً إذا كان بتأويل فاعل لم تدخله تاء التأنيث إذا كان نعتاً لمؤنث. تقول امرأة ظلوم وغضوب وقتول. ومعناه امرأة ظالمة فصرف عن فاعلة إلى -فعول- فلم تدخله هاء التأنيث لأنها لم تبني على الفعل) وأردف (وذلك أن فاعلاً مبني على -فعل- ومفعلاً مبني على -أفعل- وفعيلاً مبني على فعل، وفعلاً مبني على فعل. فلما لم يكن لفعول فعلٌ تدخله تاء التأنيث بُني عليه، لزمه التذكير لهذا المعنى. فإذا كان فعول بمعنى مفعول دخلته التاء ليفرقوا بين ماله الفعل وبين ما الفعل واقع عليه).

فالأصل في التاء الفارقة أن تدخل على الفعل. وتدخل اسم الفاعل والمفعول لمشابهتهما الفعل لفظاً ومعنى. وحملت الصفة المشبهة على اسم الفاعل والمفعول لمشابهتهما إياهما. وفحوى كلام ابن سيده أن ما كان من الصفات بتأويل (فاعل) لحقته التاء إذا بني على فعل يختص به غالباً، كما اختص (فاعل) بفعل، ومفعلاً بأفعل. وفعيلاً بفعل، وفعلاً بفعل، وفعال بما بني عليه (فاعل). أما (فعول) فلم يختص بفعل يغلب عليه بناؤه. لتدخله التاء كما تدخل الفعل الذي بني عليه. والواقع أنه قد سمع (فعول) مبنيّاً على فعل وفعل لازمين ومتعديين وعلى فعل ولا يكون إلا لازماً. أما فاعل فقد ذهب الجمهور إلى أن بناءه من الأصل على (فعل) لازماً ومتعدياً، و (فعل) متعدياً.

فقد قال العرب (فعول) من فعل كنزور من نزر إذا قل فقيل امرأة نزر قليلة اللبن، ولم يسمع نازر لأن فاعلاً لا يبنى على فعل. وقيل كسول من كسل، وحصور من حصر ورؤوم من رثم وفروق من فرق ولم يسمع في معناها (فاعل) لأن فاعلاً لا يبنى عند الجمهور على فعل لازماً. وقد أدى هذا إلى كثرة (فعول) في المبالغة. قال الدكتور إبراهيم أنيس عضو مجمع اللغة العربية بالقاهرة في

مجلة المجمع (١٨/٨٢) : (والذي يبعث على الحيرة هو التسوية بين هاتين الصيغتين: فعول ومفعال، في فكرة القياسية، رغم أن ما ورد من أمثلة فعول في المعاجم العربية يكاد يبلغ ثلاثة أمثال ما ورد فيها من صيغة مفعال. ففي إحصاء سريع من قاموس الفيروزبادي تبين لنا أن عدد أمثلة فعول -٣٧٩- على حين أن عدد أمثلة مفعال -١٤٧-). فإذا كانت فعول للمفعول ألحقت بها التاء فرقاً بينها وبين ما هو للفاعل. عدو على صيغة فعول:

هذا وقد جاء في التنزيل (إن هذا عدو لك ولزوجك -طه/ ١١٧) فما القول (عدو) هذا؟ بحث صاحب المغني (عدواً) في الآية، كما بحث (أكيلاً) في قول الشاعر:
إذا ما صنعت الزاد فالتسي له
أكيلاً فإني لست آكله وحدي

قال ابن هشام (١/١٧٧) : (وفيه نظر لأن عدواً وأكيلاً، وإن كانا بمعنى معاد ومؤاكل، لا ينصبان المفعول، لأنهما موضوعان للثبوت وليسا مجارين للفعل في التحرك والسكون، ولا محولان عما هو مجار له. لأن التحويل إنما هو ثابت في الصيغ التي يراد بها المبالغة) وأردف (وإنما اللام في البيت للتعليل وهي متعلقة بالتسي، وفي الآية متعلقة بمستقر محذوف صفة لعدو، وهي للاختصاص). يريد صاحب المغني أن ينفي عن (عدو) و (أكيل) صيغة المبالغة في الآية والبيت، وهو يرى أن العدو والأكيل بمعنى المعادي والمؤاكل. وما جاء بمعنى مفاعل كجليس ونديم وسمير لا يعمل باتفاق. ومن ثم لم تكن اللام في العبارتين للتقوية. وإنما هي في (عدو لك) للاختصاص، وفي (فالتسي له أكيلاً) للتعليل.

وعلق الشيخ محمد الأمير على كلام ابن هشام فلم ير بأساً في أن يكون (عدو) في الآية، و (أكيل) في البيت، للمبالغة، بل رأى أن المعنى يؤيد هذا، وخالفه فيه الشمني. وعندني أن المعول الأول في الحكم ها هنا، على الدلالة. فأقرب شيء يمكن أن يرد إليه (عدو) هو عدا عداً. والعداء هو الظلم كما جاء في الأفعال لابن القوطية، لكنه هو العداوة أيضاً. قال الجوهري في الصحاح (العادي: العدو). فإذا كان (عدو) مبنياً على (عدا) اللازم، فينبغي أن يكون صيغة مبالغة من لازم محولاً من (عاد)، هذا هو الأصل. قال ابن السكيت (فعول إذا كان في تأويل فاعل كان مؤنثه بغير هاء نحو رجل صبور وامرأة صبور). إلا أن يكون (عدو) هذا مؤنثه (عدوة) فيكون صفة مشبهة.

قال ابن السكيت: (إلا حرفاً واحداً جاء نادراً قالوا هذه عدوة الله). ومعنى هذا أن الأصل في (فعول) أن يكون صيغة مبالغة يستوي فيه التذكير والتأنيث، فإذا أنث كان شاذاً. ولا يعني شذوذه هذا اقترانه بقاء التأنيث فحسب، وإنما يعني إلى ذلك صيرورته صفة مشبهة. ولم أر من صرح بهذا، غير أنه جاء في المصباح قول للأزهري (إذا أريد الصفة قيل عدوة). وقد يتسامح الأئمة حيناً فيقحمون (فعولاً) في الصفات المشبهة. فقد اعتد ابن الحاجب في الشافية (فعولاً) زنة من زنات الصفات المشبهة، ومثل له ب (غيور) من غار يغير لازماً على فعل بالكسر، ووقور من وقور لازماً على فعل بالضم، ولم يعرض الرضي في شرحه لهذين المثالين (١٤٣/١-١٤٨). وقد حكى الشيخ مصطفى الغلاييني (غيوراً) صفة مشبهة في كتابه جامع دروس اللغة العربية، كما جاء محمد أحمد المكاوي الأستاذ بكلية الدراسات العربية بجامعة القاهرة في كتابه التطبيقات العربية ب (وقور) صفة مشبهة. والذي يفهم من كلام الأئمة أن (فعولاً) كغيور ووقور صيغة مبالغة لا صفة مشبهة، ولو التبس ما بُني من (فعول) من الفعل اللازم بالصفة المشبهة لتقارب دالتيهما فصيغة المبالغة تدل على التكثر والصفة المشبهة تدل على الثبوت. إذ كيف يتفق أن يكون الأصل في الصفات المشبهة أن تدخلها التاء الفارقة، وأن يكون الأصل في (فعول) بمعنى الفاعل ألا تدخله هذه التاء، ثم يكون فعول صفة مشبهة. وليس هذا حسب، بل كل ما ذكره مما دخلته التاء من فعول هو (عدو). إذ جاء في كلام الصفدي على لامية العجم (٢/٢٧٦) : (لم يأت فعول بهاء إلا في عدوة). وإذا كان قد شذ من الصفة المشبهة صفات استوى فيها التذكير والتأنيث فقد جاء هذا من (فعليل) بمعنى الفاعل، وهو أصل في الصفة المشبهة كبعيد وقريب وصديق وكفيل.

ففعول إذن صيغة مبالغة لا صفة مشبهة. وهو محمول على الاسمية لا على الوصفية، فجمعه جمع الأسماء لا جمع الصفات، ويستوي فيه التذكير والتأنيث خلافاً للصفات المشبهة. ولو قالت العرب (غيورة ووقورة) لاختلف الحال. قال سيبويه (٢/٢٠٨) : (وأما ما كان فعولاً فإنه يكسر على فعل عند جمع المؤنث أو جمع المذكر. وأما ما كان وصفاً للمؤنث فإنهم قد يجمعونه على فعائل .. وكما كسروا الأسماء وذلك قدوم وقدايم وقدم) وأضاف: (وليس شيء من هذا وإن عنيت به الآدميين يجمع بالواو والنون، كما أن مؤنثه لا يجمع بالتاء، لأنه ليس فيه علامة التأنيث، لأنه مذكر الأصل) . وقال في موضع آخر (٢/٢٠٩) : (كما كسر فعول على فعل فوافق الأسماء) . وقال الرضي في شرح الشافية (٢/١٣٣) : (وحق باب عدو أن يجمع بالواو والنون، لكنه استعمل استعمال الأسماء فكسر تكسيرها) . وإذا حققنا في جمع (عدو) ألفيناه يجمع جمع الصفات فيكون هذا جمع (عدو) الذي يؤنث بالتاء لأنه صفة مشبهة. ويجمع جمع الأسماء فيكون هذا جمع (عدو) اسم المبالغة الذي يستوي فيه التذكير والتأنيث. أما جمع الصفات فهو (الأعداء) . وجمع (أفعال) هذا يجمع عليه الاسم ولكن يجمع عليه الصفة أيضاً. فقد جاء في الهمع (٢/١٧٤) : (أفعال يطرد في اسم ثلاثي لم يطرد فيه أفعل ... والوصف كجلف وأجلاف وحر وأحرار.. وكذا غير الثلاثي كشريف وأشرف) . فكأنهم حملوا الصفة من فعول وهو (عدو) الذي يؤنث، على الصفة من فعيل كشريف فقالوا (أعداء) كما قالوا (أشرف) ، وكثيراً ما حمل فعول على فعيل. أما جمع الأسماء فهو (العدى) بكسر العين وضمها. وهو جمع للأسماء دون الصفات. فقد جاء في المصباح أن فعلاً أو فعلاً ليس جمعاً للصفات وإنما هو جمع للأسماء، قال: (لأن باب عنب مختص بالأسماء ولم يأت منه الصفات إلا قوم عدى، وضم العين لغة فيه) وعدو هذا الذي يجمع على عدى هو اسم مبالغة ولو عد وصفاً.

أما قولهم (العداة) فهو جمع (عاد) كقضاة جمع قاض وغزاة جمع غاز. وأما الأعادي فهو جمع الجمع، ولو التبس أمر هذه المجموع في كثير من نصوص المعجمات والأمهات اللغوية. هذا ويحمل (عدو) الصفة المشبهة على لازم، والذي هو اسم مبالغة على (متعد) . قال القرطبي في قوله تعالى (اهبطوا بعضكم لبعض عدو- البقرة/ ٣٦) : (والعدو خلاف الصديق، وهو من عدا إذا ظلم. وذئب عدوان يعدو على الناس) فبناه من لازم. وقال (وقيل هو مأخوذ من المجاوزة من قولك لا يعدوك هذا الأمر أي لا يتجاوزك..) فبناه من متعد. ونحو من ذلك ما جاء في البحر المحيط لأبي حيان. صيغة مفعول في المبالغة:

إذا كان الأئمة قد ساووا بين مفعول وفعل وفعول في قياس الأعمال، فلا شك أن فعلاً وفعولاً أثبت في دعوى القياس من (مفعول) . فقد صح أن ما جاء من (فعول) من أمثلة المبالغة يكاد يبلغ ثلاثة أمثال ما ورد منها على صيغة (مفعول) . ومفعول هذا محمول على الاسمية كفعول، إذ يستوي فيه التذكير والتأنيث خلافاً ل (فعال) . قال ابن سيده في المخصص (١٦/١٣٥) : (اعلم أن مفعولاً يكون نعتاً للمؤنث بغير هاء، لأنه انعدل من النعوت انعدالاً أشد من انعدال صبور وشكور، وما أشبههما من المصروف عن جهته، لأنه شبه بالمصادر لزيادة هذه الميم فيه، ولأنه مبني على غير فعل ويجمع على مفاعيل ولا يجمع المذكر بالواو والنون ولا المؤنث بالألف والتاء إلا قليلاً) .

ويأتي ابن سيده بأمثلة من (مفعول) فيقول: (فمن ذلك قولهم امرأة ميساق إذا وقع اللبن في ثديها. وكذلك الناقة. والشاة مذكور ومثالث إذا كان من عاديها أن تلد الإناث والذكور ومحاق إذا ولدت الحمقى، ومكياس تلد الأكياس) . والأكياس جمع كيبس على زنة جيد، وهو الفطن الظريف الحسن الفهم. وأردف (ومنجاب تلد النجباء.. ومتام إذا كان من عاديها أن تلد اثنتين اثنتين... وامرأة مبهاج غلبت عليها البهجة، ومغناج من الغنج.. ومعطار متعطرة.. ومعطاء من العطية، ومهداء من الهدية، ومكسال من الكسل، وكذلك الذكر..) .

وثمة منعاس من النعاس.. ومهراس كثيرة الأكل، ونخلة مبكار تبكر بالحمل ومثخار خلاف ذلك. وأرض مبكار وممراح ومنبات كثيرة الإنبات، ومعشاب كثيرة العشب. وسحابة مغزار كمدرار. هذا وقد رد ابن سيده محيء (مفعول) للمؤنث والمذكر إلى أنه شبه بالمصادر لزيادة الميم فيه. وقال سيبويه إنه جمع جمع الأسماء كما جمع

فَعُول لأنهما تشابهها في استواء التذكير والتأنيث فيهما. فقد جاء في الكتاب (٢/٢٠٩) : (وأما ما كان مفعولاً فإنه يكسر على مثال مفاعيل كالأسماء وذلك لأنه شبه بفعول، حيث كان المذكر والمؤنث فيه سواء) .
وجاء ابن طلحة في كلامه على تفاوت الدلالة في صيغ المبالغة، برأي جدير بالنظر. فقد ذكر السيوطي في الهمع (٢/٩٧) : (وادعى ابن طلحة تفاوتها في المبالغة أيضاً، ففعول لمن كثر منه الفعل، وفعال لمن صار له كالصناعة، ومفعال لمن صار له كالآلة، وفعل لمن صار له كالطبيعة، وفعل لمن صار له كالعادة) . فإذا صح هذا كان فعال في المبالغة فرعاً على فعال في الاحتراف، فدخلت تاء التأنيث في الفرع حملاً على الأصل. وكان أصل (مفعال) للمبالغة مفعولاً للآلة، فامتنع تأنيث الأول حملاً على أصله أيضاً. أما فعيل وفعل فهما في الأصل صفتان مشبهتان استعيرتا للمبالغة فعولتا في التذكير والتأنيث معاملة الصفة المشبهة. أما (فعول) فهو أصل في المبالغة لمن يكثر منه الفعل. وقد عدل به عن فاعل لكنه لم يطرد اشتقاقه في بناء من أبنية الفعل كما اطرد اسم الفاعل والصفة المشبهة، فخالفهما وحمل على الاسم فاستوى فيه التذكير والتأنيث.

فاستبان بهذا أن العرب قد جعلت (مفعولاً) اسماً للآلة، فأطلقت (المحرك) مثلاً على العود الذي تتحرك به النار، و (المجداف والمجداف) بالدال والذال، على الخشبة الطويلة يسير بها الملاح قاربه، ثم استعارت هذه الصيغة لمن كان عمله أو صفته كالآلة كثرة واستمراراً. قال صاحب الكليات أبو البقاء (٣٩٨) : (مفعال لمن اعتاد الفعل حتى صار له كالآلة، وهذا الوزن يأتي لاسم الفاعل لغرض التكثير والمبالغة كالمفضال) .

ونحو ذلك (مفعل) بكسر الأول، فهو في الأصل ل (اسم الآلة) ثم استعمل للمبالغة أيضاً. قال زاهر التيمي:

ومحش حرب مقدم متعرض

لهوت غير معد حيا

قال المرزوقي في شرح الحماسة (يقال حششت النار إذا جمعت الحطب إليها وهجتها، كأنه جعله آلة في حش نار الحرب، لأن المفعول للآلات) . وقال في قول الشاعر (مسعر لحروب) (المسعر الذي كأنه آلة في إيقاد الحرب) . وقد قالوا: امرأة مغشم ورجل مغشم للذي لا يثنيه شيء عما يريد لشجاعته، وامرأة مكر ملازمة للخصومة.

صيغة فعله للمبالغة:

فُعْله بضم ففتح تأتي للفاعل وتكون للمبالغة وتصاغ من لازم ومتعد بل تبنى حيناً على غير فعل. قال ابن السكيت في إصلاح المنطق (١٧٦) : (اعلم أن ما جاء على فُعْله بضم الفاء وفتح العين من النعوت، فهو في تأويل فاعل، وما جاء على فُعْلة ساكنة العين فهو في معنى مفعول به) . وقال ابن سيده في المخصص (١٦/١٧١) : فُعْلة مما يجري على الفعل أو يفارقه) . ومما جاء على فُعْلة: رجل نكحة كثير النكاح، وعُرْقة كثير العرق، ومسكة بخيل، وشفة للذي ينتف من العلم شيئاً ولا يستقصيه، وحولة محتال، وخدعة كثير الخداع، وخرجة وُلْجَه أي متصرف، وهزأة يهزأ بالناس وسخره بهم وضحكة يضحك بهم، وهُمزة لمزة يهمز الناس ويلهزهم أي يعيبهم، وخذلة يخذلهم وكذبة يكذبهم، وصُرعة شديد الصراع، وضجة قعدة نومة كثير الاضطجاع والقعود والنوم خامل، وتكأة كثير الاتكاء ولعبة كثير اللعب، وهزرة كثير الكلام، وأمنة يثق بكل أحد. وامرأة طُلعة كثيرة التطلع، وأكلة شربة كثير الأكل والشرب وسؤلة كثير السؤال.

وعقد الأستاذ عطية الصوالحي عضو مجمع اللغة العربية بالقاهرة فصلاً حول (فُعْلة) تقدم به إلى مؤتمر المجمع في دورته الرابعة والثلاثين، تضمن اقتراحاً بإطراد صوغ (فُعْلة) بضم الفاء وفتح العين للدلالة على الكثرة، وقد خلصت لجنة الأصول من بحثها إلى أنه (يجوز أن يصاغ من الفعل الثلاثي القابل للمبالغة صيغة على وزن فعلة بضم الفاء وفتح العين كضحكة وصفاً للمذكر والمؤنث للدلالة على التكثير والمبالغة. وإذا أدى الصوغ من المعتل اللام إلى لبس، وجب التصحيح، فيقال سُعْية من سعى، ودُعْوة من دعا) .

ومعنى قوله (وإذا أدى الصوغ من الفعل) (أن فُعْلة من سعى (سُعْية) قبل الإعلال، على أن من حق الياء فيه أن تُعل فتقلب ألفاً

لتحركها وانفتاح ما قبلها فيصبح اللفظ (سُعاة) ، فيقع اللبس بين فُعلة المصوغ من سعى وهو (سُعاة) وبين جمع (ساع) وهو سُعاة أيضاً. ولذا يُستغنى عن الإعلال ويبقى النعت على (سُعية) بالياء المفتوحة دون إعلال دفعا لللبس، وكذلك الأمر في (دُعوة) .
صيغة فَعِيل للمبالغة:

أخذ مجمع اللغة العربية بالقاهرة بقياس (فَعِيل) بكسر الأول وتشديد الثاني، ولم يقل بهذا أحد من القدماء، بل حذّر بعضهم من قياسه. فقد جاء في المزهري للسيوطي (٢/٩٦) : (قال ابن دريد في الجمهرة جاء من الأول: رجل سَكِير دائم السكر، ونَحْمِير مدمن على الخمر، وفسيق فاسق، وخبيث من الخبث، وحديث حسن الحديث، وزاد الفارابي في ديوان الأدب: شريب المولع بالشراب، وخريب الدليل، وصميت دائم الصمت..) ، وأردف: (قال ابن دريد في الجمهرة بعد سرده هذه الألفاظ: اعلم أنه ليس لمولد أن يبني فعيلاً إلا ما بنته العرب وتكلمت به. ولو أجزى لقلب أكثر الكلام، فلا تلتفت إلى ما جاء على فعيل مما لم تسمعه إلا أن يجيء فيه شعر فصيح) . وقد جاء ذلك في الجمهرة لابن دريد (٣/٣٧٥) في باب ما جاء على فعيل. أقول إذا كثّر مجيء (فَعِيل) للمبالغة وكان أصلاً في هذا المعنى، فأبي بأس بأن نأخذ بقياسه. قال الدكتور إبراهيم أنيس في مجلة المجمع القاهري (١٨/٨٥) : (وقد أمكن لنا في إحصاء سريع أن نجعل من معجم لسان العرب ومحيط الفيروزبادي نحو -٧١- مثلاً، رويت عن العرب القدماء هي صديق وصرير وشريب وقلب..) . أما تحذير ابن دريد من الأخذ فيه بالقياس فقد يرى دليلاً على كثرة ما جاء منه واجترأ بعضهم على الأخذ فيه بالقياس وإلا فما وجه تحذيره هذا لو كانت الأمثلة من (فَعِيل) نادرة في الأصل لا تؤذن بدعوى القياس فيه، ولا تُغري أحداً بالصوغ على مثاله. وقد جاء في قرار مجمع اللغة العربية بالقاهرة (في اللغة ألفاظ على صيغة فعيل من مصدر الفعل الثلاثي اللازم والمتعدي للدلالة على المبالغة، وكثرتها تسمح بقياسيتها. ومن ثم يجوز أن يصاغ من مصدر الفعل الثلاثي لازماً ومتعدياً، لفظ على صيغة فعيل بكسر الفاء وتشديد العين لإفادة المبالغة) (مجلة المجمع القاهري للدورة-٣٣) .

و (فَعِيل) أصل في هذا الباب، فعظم ما جاء منه، وإنما هو للمبالغة، وجاءت على هذه الزنة أسماء قليلة. قال الدكتور إبراهيم أنيس بعد أن عدد (٧١) مثلاً من (فَعِيل) وقع عليها في معجم اللسان والفيروزبادي -وكلها تفيد المبالغة في الفعل- (وورد أيضاً في اللسان والمحيط نحو -٢٠- مثلاً من هذه الصيغة تعبر عن أسماء الأشياء. ولعلها كانت في وقت من الأوقات صفات) . من ذلك (القلب) اسم للذئب، وكأنه سمي بذلك لتقلبه وخداعه. ففي الجمهرة (وقلب من أسماء الذئب لغة يمانية) . وكذلك (العريس) فهو اسم لموضع الأسد الذي يعتاده، وهو من عرس بالشيء إذا لزمه. وعرّس القوم نزلوا من السفر للاستراحة. ومن ذلك (سجّين) في قوله تعالى (إن كتاب الفجر لفي سجّين- المطففين/٧) ، فقد جاء في اللسان (قيل إن كتابهم في حبس لخساسة منزلتهم عند الله عز وجل) ، وجاء فيه (هو فعيل من السجّن كأنه يُثبت من وقع به فلا يبرح مكانه) .

هذا وفعيل أصل في المبالغة، ولم يذكر فيما استوى تذكيره وتأنيثه، فهو كالصفة المشبهة تلحقه التاء ويجمع جمع تصحيح. قال سيبويه (٢/٢٠٩) : (وأما الفعيل فنحو شريب وفسيق، تقول شريون وفسيقون) .

هذا ما رأينا تفصيله وبسط القول فيه حول القياس عامة، وقياس الاشتقاق في صيغ المبالغة خاصة. ونرجو ألا نكون قد أسهبنا إلا فيما مست الحاجة إلى الإسهاب فيه، تبييناً لما استقر في هذا الباب من ضوابط كان لا بد في الكشف عنها وانقياد ما تصعب منها، من تقصي القول واستيفاء الشاهد وإقامة الدليل، بما لا يخرج الفصل عن غرضه. ومن الله العون.

١١ التفاعل والمفاعلة عند النحاة

التفاعل والمفاعلة عند النحاة

اتفق لنا، في فصل سابق، البحث في المفاعلة من مصادر أفعال المشاركة، فعمدنا إلى تفصيل الكلام في بنيتها اللفظية ومختلف دلالاتها،

ووجوه لزومها وتعديها، وسنجلو البحث هنا في زنة أخرى، من المصادر، تقترن بها وتمت إليها، وهي التفاعل، فنكشف عما بينهما من نسبة قد تعني التكامل حيناً، لكنها لا توجب ذلك كل حين.
التفاعل والمفاعلة:

يرد التفاعل للمشاركة، كما ترد المفاعلة، فيشترك جانبا التفاعل في إيقاع الفعل كل على الآخر، في مثل قولك (تضارب خالد وصالح) . ولكن إذا كانت المفاعلة، في مثل قولك (ضارب خالد صالحاً) تعني اشتراك الأول، أي خالد، في الفاعلية لفظاً ومعنى، والمفعولية معنى، واشتراك الثاني، أي صالح في المفعولية لفظاً ومعنى، والفاعلية معنى، فإن كلاً من جانبي التفاعل، في قولك (تضارب خالد وصالح) شريك في الفاعلية لفظاً ومعنى، وفي المفعولية معنى، ولا فرق بين التفاعل والمفاعلة بعد، في إفادة كونهما لاثنين فأكثر، ما داماً للمشاركة.

وإذا كانت المفاعلة تتعدى إلى واحد، كالمضاربة في قولك (ضارب خالد صالحاً) فإن التفاعل منها لا يتعدى إلى شيء، في مثل قولك (تضارب خالد وصالح) لانتقال المفعول الذي كان للمفاعلة، وهو (صالح) إلى الفاعلية في التفاعل. وإذا كانت المفاعلة تتعدى إلى اثنين، كقولك (نازع خالد صالحاً الأمر) فإن التفاعل منها يتعدى إلى ثاني المفعولين وحده، وهو المفعول المزيد في المنازعة، أي (الأمر) فنقول (تنازع خالد وصالح الأمر) ، ويرتفع المفعول الأول، وهو (صالح) داخلاً في الفاعلية.
ما يعنيه التفاعل:

ولا يشترط في (التفاعل) أن يفيد التشارك فقد يفيد المطاوعة في مثل قولك باعدته فتباعد، والمطاوعة هنا قبول أثر الفعل، وقد يفيد إظهار ما ليس واقعاً نحو تجاهل وتغافل أي أظهر الجهل والغفلة من نفسه، وهما منتفیان لديه. ومنه تحملت. قال ابن قتيبة في أدب الكاتب: "وليس تفعلت في هذا بمنزلة تفاعلت. ألا ترى أنك تقول تحملت فلمعنى أنك أظهرت الحلم، ولست كذلك. وتقول تحلّمت فلمعنى أنك التمتت أن تصير حليماً/ ٣٥٠". وكذلك تمارض وتغابي، أي تظاهر بالمرض والغباء. وهكذا تعامى، قال الحريري في مقامته البرقعية:

عن الرشد في أنحائه ومقاصده
ولما تعامى الدهر وهو أبو الوري
ولا غرو أن يحذو الفتى حذو والده
تعاميت حتى قيل إني أخو عمي

وأخذ الزمخشري في المفصل بقياس تفاعل إذا أريد به ما ليس واقعاً لكثرة ما جاء منه بهذا المعنى. وقد استعمل الجاحظ (تحاذق) في رسائله في ذم أخلاق الكُتّاب فقال: "فإن أحدهم يتحاذق عند نظرائه بالاستقصاء على مثله". ولم يسمع عن العرب (تحاذق) ، فإذا صح هذا كان قولهم (تعالم) إذا أظهر العلم صحيحاً قياساً على تجاهل.

ومما يفيد التفاعل وقوع الحدث تدريجاً كتفاقم الأمر وتواردت الإبل وهكذا ترايد وتنامى وتكاثر وتعاضم وترافد ونحو ذلك تهافت أي تساقط قطعة قطعة، كما في الصحاح.
وهكذا يصف امرؤ القيس نفسه في نزعه فيقول:

فيالك نعمي قد تحولت أبوسا
وبدلت قرحاً دامياً بعد صحة
ولكنها نفس تساقط أنفسا
فلو أنها نفس تموت سوية
أي تساقط أنفسا.

وقد يعنى التفاعل مجرد وقوع الحدث كتخطأ بمعنى أخطأ، تقول تخاطأته النبيل أي تجاوزته وتعدته فلم تصبه.
وجاء في أدب الكاتب لابن قتيبة: "وتأتي تفاعلت وتفعّلت بمعنى، تقول تعطيت وتعاطيت وتجاوزت عنه وتجاوزت عنه وتذأبت الريح وتذأبت، أي جاءت مرة من ها هنا ومرة من ها هنا/ ٣٥٠".

بناء التفاعل:

تقول تفاعل تفاعلاً، بضم العين في المصدر كتنازع تنازعاً بضم الزاي في المصدر. فإذا كان الفعل ناقصاً كتجافى يتجافى تجافياً، جاء المصدر بكسر العين أي كسر ما قبل الياء ليجانس الياء. وهكذا التحامي والتفاني والتصابي والتواني ... ومثل ذلك ما جاء على (التفعل) بتشديد العين كالتمني والترجي والتوقي والتجني. قالوا جاءت العين مكسورة لمجانسة الياء في المصدر الناقص، بدلاً من الضم الذي هو الأصل، لأنك لو ضمت عين الناقص قبل الياء لانقلبت الياء واواً وانضمام ما قبلها، فعدلوا عن الضم إلى الكسر ليسلم بناء الياء من القلب.

وقد شذ من مصادر التفاعل (التفاوت) . قال الجوهري في الصحاح: "وتفاوت الشيطان أي تباعد ما بينهما تفاوتاً بضم الواو. وقال ابن السكيت: قال الكلابيون في مصدره تفاوتاً ففتحوا الواو. وقال العنبري: تفاوتاً فكسر الواو. وحكى أبو زيد أيضاً تفاوتاً بفتح الواو وكسرها، وهو على غير قياس ... " ويبقى التفاوت بالضم هو الأصل، أما التفاوت بالكسر أو الفتح فهو أثر مما خلفته العربية في طور من أطوارها، قبل أن تستقر فتنتهي إلى الضم.

وإذا كان فاء (التفاعل) قريباً في المخرج من تاء (تفاعل) كحرف التاء مثلاً، جاز أن تقلب التاء ثاءً للتخفيف فتدغم فيها فيسكن أول المثلين في المدغم فتجلب همزة الوصل ليتمكن الابتداء بالساكن، فتقول (أثاقل) بتشديد التاء بوزن (أفأقل) بتشديد الفاء، مقلوباً من (ثاقل) ، كما كان (أفأقل) بتشديد الفاء مقلوباً من (تفاعل) .

وقد جاء في التنزيل: "يا أيها الذين آمنوا ما لكم إذا قيل لكم انفروا في سبيل الله اثأقلتم إلى الأرض - التوبة / ٣٩". قال البيضاوي في تفسيره: "وقرئ ثأقلتم على الأصل". وفي الأساس "وَأَثَّاقِلْ إِلَى الدُّنْيَا أَخْلِدْ إِلَيْهَا". وثناقل عنه تباطأ كما في القاموس.

وجاء على ذلك (ادأراً) بتشديد الدال وأصله (تداراً) قلب فيه (تفاعل) إلى (أفأقل) بتشديد الفاء. قال الجوهري في الصحاح: "الدرء الدفع ... وتدارأتم وادأرأتم بتشديد الدال تدافعتم واختلقتهم". وجاء في التنزيل: "وإذا قتلت نفساً فادأرأتم فيها، والله مخرج ما كنتم تكتمون - البقرة / ٧٢". قال البيضاوي في تفسيره: "فادأرأتم فيها: اختصمتم في شأنها، إذ المتخاصمان يدفع بعضهما بعضاً، أو تدافعتم بأن طرح كل قتلها عن نفسه إلى صاحبه، وأصله تدارأتم فادغمت التاء في الدال، واجتلبت لها همزة الوصل". وقال أبو البقاء العكبري في إعراب القرآن: "فادأرأتم، أصل الكلمة تدارأتم، ووزنه تفاعلتم، ثم أرادوا التخفيف فقلبوا التاء دالاً لتصير من جنس الدال التي هي فاء الكلمة فيمكن الإدغام. ثم سكنوا الدال، إذ شرط الإدغام أن يكون الأول ساكناً فلم يمكن الابتداء بالساكن فاجتلبت له همزة الوصل، فوزنه الآن أفأقلتم بتشديد الفاء مقلوب من تفاعلتم..".

وجاء (ادأرك) بتشديد الدال، وأصله (تدارك) . ففي التنزيل: "كلما دخلت أمة لعنت أختها حتى إذا ادأركوا فيها جميعاً قالت أحرهم لأولاهم ربنا هؤلاء أضلونا - الأعراف / ٣٧". ومعنى (ادأركوا فيها) تلاحقوا، كما في الجلالين. قال أبو البقاء العكبري: "يقرأ بتشديد الدال وألف بعدها، وأصلها تداركوا فأبدلت التاء دالاً وأسكنت ليصح إدغامها ثم اجتلبت لهذه همزة الوصل ليصح النطق بالساكن..". وجاء في التنزيل كذلك: "بل ادأرك علمهم في الآخرة بل هم في شك منها بل هم منها عمون - النمل / ٦٦". وقد جاء في تفسير الجلالين: "... ادأرك بتشديد الدال وأصله تدارك، أبدلت التاء دالاً وأدغمت في الدال واجتلبت همزة الوصل، أي بلغ ولحق أو نتابع وتلاحق..". وقد جاء من ذلك أتابعوا وأصابوا وأضاربوا وأساقطوا وأشاجروا وأذأكروا وأجأوروا (شرح الشافية / ٣٧١) وأصالحوا، كما في الصحاح. ويجري مثل هذا الإبدال والإدغام في (تفعل) أيضاً. ومن ذلك: اطيّر وأسمع وأصدق ... بتشديد الطاء والسين والصاد وأصله اطيّر وتصدق وتسمع. ففي التنزيل: "قالوا اطيّرنا بك ومن معك - النمل / ٤٧". وفي الصحاح: "وتطيّرت من الشيء وبالشيء، والاسم الطيرة مثل العنبة وهو ما يتشاءم به من الفأل الرديء. وفي الحديث أنه كان يجب الفأل ويكره الطيرة. وقوله تعالى: "قالوا اطيّرنا بك - النمل / ٤٧، وأصله اطيّرنا فادغمت التاء في الطاء واجتلبت الألف ليصح الابتداء به". وثمة اشقق بتشديد الشين والقاف وأصله

تشقق، ومنه قوله تعالى: "وإن منها لما يشقق فيخرج منه الماء/البقرة/٧٤".

وجاء في التنزيل أيضاً: "لا يسمعون إلى الملاء الأعلى -الصفات/٨" بتشديد السين والميم، وهو من التسمع. قال البيضاوي: "وتعدية السماع بإلى لتضمنه معنى الإصغاء مبالغة لفيه وتحويلاً لما يمنعهم عنه. ويدل عليه قراءة حمزة والكسائي وحفص بالتشديد، من التسمع وهو طلب السماع، والملاء الأعلى الملائكة أي أشرفهم". وفي الصحاح: "وتسمع إليه واسمع إليه بالإدغام".
وفي التنزيل: "إن المصدقين والمصدقات وأقرضوا الله قرضاً حسناً يضاعف لهم ولهم أجر كريم -الحديد/١٨". قال الجوهري في الصحاح: "وقوله تعالى: إن المصدقين والمصدقات، بتشديد الصاد أصله المتصدقين فقلبت التاء صاداً وأدغمت في مثلها".
وجاء من ذلك أترس وأتبع وأدثر وأزبن وأزمل وأضرع وأطوق وأطوع (شرح الشافية/ ٣٧١) ، بتشديد الفاء والعين فيها جميعاً، كما هو في الطير وأسمع وأصدق، وجاء (اصحح) بتشديد الفاء فيه، لأن الأصل فيه اصطلح بوزن افتعل.

القول في حمى وحامى وتحامى

تقول حميت القوم حماية إذا نصرتهم، وحميت المكان من الناس إذا منعتهم، والمصدر الحمي والاسم الحماية، كما في المصباح، وفي الكامل للبرد: "يقال حميت الناحية أحميها حمياً وحماية.. ومعنى ذلك منعت ودفعت، ويقال أحميت الأرض جعلتها حمى لا تقرب -١/٢٥٩". ونحو ذلك في الأساس قال الزمخشري: "حميت حماية.. حميت المكان: منعت أن يقرب، فإذا امتنع وعزّ قلت أحميته أي صيرته حمى، فلا يكون الإحماء إلا بعد الحماية ولفلان حمى لا يقرب.. ومن المجاز حميته أن يفعل كذا إذا منعت"، وحمي فيما تقدم فعل متعد إلى مفعول واحد، فهل يتعدى إلى اثنين، فنقول (حميته الشر والأذى) إذا حميته منهما؟ أقول جاء لأبي ذؤيب أو لملك بن خالد الخناعي قوله:

صيدٌ ومستمتعٌ بالليل هجّاسٌ

يجمي الصريمة أهدان الرجال له

فقرئ أهدان بالرفع على الفاعلية والصريمة بالنصب على المفعولية. لكنه قرئ كذلك بنصب الصريمة ونصب أهدان، والصريمة موضع وأهدان ما انفرد من الرجال، وهجّاس يهجس ويفكر في نفسه. وقد قال الأخفش في معناه: يجمي الصريمة من أهدان الرجال على حد قولك حميت الدار اللص. هذا ما جاء في شرح أشعار الهذليين لأبي سعيد الحسن بن الحسين السكري (١/٢٢٧) . وعلى هذا قول ابن جني في الخصائص (١/٤٤٢) : "فأما هجنه الطبع وكدورة الفكر ونحوه النفس وخيس الخاطر وضيق المضطرب فحمد الله على أن حماناه" بمعنى حمانته، فعدي إلى مفعولين.

وجاء في رسالة ابن القارح علي بن منصور الحلبي إلى المعري، حديث رسول الله ؟: "إذا أحب الله عبداً حماه الدنيا/ ٢٧" أي حماه من شرورها، وكأن قولك حميتك الشر محمول على وقتك الشر. ففي الأساس: "وقاه الله كل سوء، ومن السوء، وقاية". وهكذا قولك حميتك الشر ومن الشر.

ويتعدى (حمى) إلى مفعولين بمعنى آخر. ففي الأساس "وحميت المريض الطعام حمية".

ويسألون هل يأتي (حمي) بمعنى الحماية لازماً؟ أقول قال أبو علي المرزوقي في شرح ديوان الحماسة (١/٣٨١) في قول الشاعر حريث بن جابر:

كما كان يجمي عن حقائقها أبي

فكنت أنا الحامي حقيقة وائل

قال: "ويقال حميت الحقيقة وحميت عن الحقيقة، وهو يجمي عليه ويحامي عليه".

فيبتين بذلك كله أن (حمى) من الحماية يأتي لازماً فيتعدى بعن وعلى، ويأتي متعدياً إلى مفعول وإلى مفعولين.

أما (حامى) ، وليس هو من أفعال المشاركة، فإنه يتعدى بالحرف تقول (يجمي عليه ويحامي عليه) بمعنى كما قال المرزوقي فيما تقدم. وقد تكرر منه ذلك إذ قال في موضع آخر "فدافعت دونه وحاميت عليه ١/١٣٣" وقال: "مدحهم بحسن الحاماة على الجار" وقال:

"لأن عادتنا تفرض علينا المدافعة عن الكرم والمحاماة على الشرف /١٦٩٤". وقد جاء هذا في كلام الجاحظ إذ قال في كتاب الترييح والتدوير: "فأما المحامي على الهزل والمفضل للمزح فإنه قال: أول ما أذكر من خصال الهزل ومن فضائل المزح أنه دليل على حسن الحال وفراغ البال...". وفي الأساس: "حماء حماية وحامى عليه".

وجاء في اللسان: "وحميت عنه محاماة وحماء، يقال: الضروس تحامي عن ولدها". وقالت ريطة بنت عاصم:

بدار المنايا والقنا متشاجر

فوارس حاموا عن حريم وحافظوا

قال المرزوقي في شرح ديوان الحماسة (١١٠١): "وقولها فوارس.. وصفتهم بأنهم حفظوا ما وجب عليهم حفظه من حرمهم... والحرمة ما لا يحل لك انتهاكه، وكذلك المحارم واحدها محرمة.. ومن ذلك قيل حريم الدار.. وقولها وحافظوا بدار المنايا، أي ثبتوا بدار الحفاظ ودافعوا وصبروا ولم ينتقلوا عنها طلباً للسلامة".

ويأتي (حمى عليه وحامى عليه) بمعنى آخر. ففي اللسان: "وحميت على ضيفي إذا احتفلت له قال الشاعر:

من لحم منقية ومن أجداد

حاموا على أضيافهم فشؤوا لهم

وحيت عليه: غضبت". ولم يسمع (حامى) متعدياً.

فتبين بذلك أنك تقول حميت عنه وحميت عليه حماء ومحاماة بمعنى الحماية.

وأما (تحامى)، وليس هو من أفعال المشاركة فإنه يتعدى ولا يتعدى. ومثال المتعدي قول ابن جني في الخصائص: "تحاميت ما تحامت العرب، من ذلك -١/١٠٣". وجاء في الأساس: "ويقال احتميت منه وتحاميته" ومنه قول أبي الفضل بديع الزمان الهمداني في رسائله: "ويتحامى من أخلاق الشيخ تعاطي الشرب ويقتدي به في سائر أخلاق الفضل -ط. الجواب/١٩٩". وقول الحريري في مقامته الرقطاء: "فحييته ثم تحاميته". وفي مختار الصحاح: "وتحاماه الناس أي توقوه واجتنبوه". ومثال (تحامى) المتعدي بالحرف قول ابن جني في الخصائص: "تحامياً من اجتماع الإعلالين -١/٣٩٧". وقول الهمداني في المقامة البشرية: "قد كانت تحامت عن ذلك الطريق /٤٤٦" أي تباعدت.

القول في تعدية التفاعل

مر بنا أن الأصل في مفاعلة المشاركة إذا تعدت إلى مفعولين أن يتعدى (التفاعل) إلى واحد. فأنت تقول (نازعت الأمر) إذا جاذبته إياه فتعديته إلى اثنين فإذا قلت (تنازعو الأمر) عديته إلى واحد. وأنت تقول (جاذبته الأمر) فتعديته إلى اثنين، فإذا قلت (تجاذبوا الأمر) عديته إلى واحد أيضاً. ففي الأساس: "نازعه الكلام... وتنازعو الكأس". وفي الصحاح: "جاذبته الشيء إذا نازعته إياه.. والتجاذب التنازع".

فإذا تعدت مفاعلة المشاركة إلى واحد جاء التفاعل منها لازماً لا يتعدى. فأنت تقول (نازعت فلاناً) إذا خاصمته، فإذا قلت (تنازع القوم) إذا اختلفوا وتخاصموا جئت به لازماً لا يتعدى إلى شيء. ففي المصباح: "نازعت في كذا منازعة ونزاعاً خاصمته وتنازعا فيه وتنازع القوم اختلفوا".

وتقول ساءلته عنه فتعديته إلى واحد، وتساءل القوم فتأتي به لازماً. ففي الأساس "وساءلته عنه مساءلة وتساءلوا عنه". وفي مختار الصحاح: "وتساءلوا سأل بعضهم بعضاً".

وما دام (تساءل) من أفعال المشاركة فلا بد أن يأتي من اثنين فأكثر. ويقول الكتاب حيناً (تساءل فلان عن كذا) فيجعلون فاعله واحداً، فهل لهذا وجه من العربية؟

أقول الأصل أن يسند (تساءل) إلى اثنين فأكثر، تقول (تساءل) إذا سأل كل منهما الآخر و (تساءلوا) إذا سأل بعضهم بعضاً، كقولك (تشارك وتشاركوا). قال الأستاذ محمد العدناني في (معجم الأخطاء الشائعة): "يقولون تساءل الرجل عن الأمر، والصواب تساءل

الرجلان أو الرجال". ولكن ألا يأتي (تساءل) لغير المشاركة فيصح إسناده إلى واحد؟ أقول جاء في الكشف للزمخشري في تفسير قوله تعالى: "عمّ يتساءلون. عن النبأ العظيم - ١/النبأ": "يتساءلون يسأل بعضهم بعضاً أو يتساءلون غيرهم عن رسول الله؟ والمؤمنين نحو يتداعونهم ويتراءونهم" فقد فسّر (تساءلوا) بمعنى (سألوا) أيضاً. وقد ذكر ذلك البيضاوي فقال: "كقولهم يتداعونهم ويتراءونهم أي يدعونهم ويرونهم" أي أن (يتسألون عنه) فيصح أن يعني (يسألون عنه). فإذا ثبت هذا صح قول الكتاب (تساءل الرجل عن كذا) إذا سأل عنه، ويكون (تساءل) هنا فعلاً متعدياً لا يمت إلى أفعال المشاركة.

وثمة (تعارف) وهو من أفعال المشاركة تقول (تعارف القوم) إذا عرف بعضهم بعضاً، كما جاء في الصحاح ومختاره والقاموس واللسان والتاج، فالفعل لازم. وقد جاء في التنزيل: "ويوم يحشرهم كأن لم يلبثوا إلا ساعة من النهار يتعارفون بينهم - يونس / ٤٥". قال البيضاوي: "يتعارفون بينهم: يعرف بعضهم بعضاً كأنهم لم يتفارقوا إلا قليلاً". كما جاء في التنزيل: "يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم إن الله عليم خبير - الحجرات / ١٣". قال البيضاوي: "لتعارفوا. يعرف بعضكم بعضاً" فتأكد بهذا أن (تعارف) فعل لازم. ولكن جاء على السنة الفصحاء تعدية (تعارف) كأن تقول (تعارفوا الشيء) إذا عرفوه فيما بينهم. فانظر إلى ما جاء في الصحاح (مادة وقى): "وأما اليوم فيما يتعارفه الناس ويقدر عليه الأطباء فالأوقية عندهم وزن عشرة دراهم..". فقد عدى الفعل فقال (يتعارفه الناس). وقد جاء نحو ذلك في مختار الصحاح. وجاء في مفردات الراغب (مادة ضاف): "وصارت الضيافة متعارفة في القرى". وفي (مادة كبر): "والكبيرة متعارفة في كل ذنب تعظم عقوبته". فقوله (متعارفه) من (تعارفوه) كقولك متداولة ومتناقلة من (تداولوه وتناقلوه)، وقد جاء مثل ذلك في رسائل أبي الفضل بديع الزمان الهمداني إذ قال: "الكتابة التي يتعاطاها أهل الزمان، المتعارفة بين الناس / ٣٧"، وقال في موضع آخر: "ولا خرجت عن متعارف الناس / ٢٢٠". وفي كلام الأئمة قولهم (تعورف الأمر) بالبناء للمجهول وهو من تعارفه أيضاً، كما جاء هذا في كلام الراغب الأصبهاني في (مادة كف). فثبت بذلك كله أن (تعارف) لازم ومتعد. ويقول الكتاب حيناً (هذا أمر متعارف عليه) و (هذه عادات متعارف عليها) ولا وجه له في العربية، وإنما الصواب (أمر متعارف وعادات متعارفة).

تفاعل معه

جرى الكتاب في استعمال ما كان من أفعال المشاركة على (تفاعل) أن يسندوه إلى فاعل واحد ثم يتبعوا الفاعل أداة المصاحبة. يقولون (تبارى فلان مع فلان)، والأصل أن يقولوا (بارى فلان فلاناً) أو (تبارى فلان وفلان) بالعطف.

ذلك أن ما كان من أفعال المشاركة كتفاعل، لا بد فيه من تعدد الفاعل، فإذا أسند الفعل إلى أحد فاعليه، فلا بد من استيفاء الآخر بالعطف. ومن خصوص العطف بالواو إشراك الفاعلين في الحدث. ولا محل لإحلال أداة المصاحبة فيه محل العاطف، لأن الاشتراك في الحدث هنا يقتضي المصاحبة بطبيعة الحال، كما هو ظاهر في قولك (تبارى فلان وفلان).

فإذا كان الفعل مما يسند إلى واحد، وقد ذكر الفاعل، فإن العطف عليه بالواو يفيد مجرد إشراك المعطوف في الحدث، دون المصاحبة، كقولك (جاء زيد وخالد) فقد عنيت أن كلاهما قد جاء، فالعطف فيه قد أغنى عن إعادة العامل وهو الفعل، ولا يلزم من مجيئهما هذا أن يتصاحبا فيه. فإذا أردت المصاحبة فعلاً جئت بأداتها (مع) ليكون تسلط العامل على ما قبلها هو وقت تسلطه على ما بعدها فقلت (جاء زيد مع خالد) فأخبرت بمجيئهما معاً. ولو لم تأت بهذه الأداة لم تثبت المصاحبة، كما رأيت.

وإذا أسند الفعل إلى ضمير كما في قولك (زيد جاء) وأردت العطف على الضمير المرفوع، امتنع ذلك حتى تؤكد الضمير فتقول (زيد جاء هو وخالد). وكذلك الأمر في (تفاعل)، تقول: (زيد تبارى هو وخالد) لأن عطف الظاهر على المضمرة المرفوعة ضعيف حتى يؤكد.

وتفيد ما تفيد (مع)، وواو المعية، فإذا جاز العطف في الكلام جاز الوجهان: العطف والنصب على المفعول معه. تقول: (جئت أنا وزيد) على العطف، كما تقول: (جئت أنا وزيداً) بالنصب على المفعول معه، وإذا لم يجز العطف تعين النصب كقولك (جئت وزيداً) إذ يضعف العطف هنا لعدم تأكيد ضمير الرفع، فلا تقول (جئت وزيد). ولا يعني جواز الوجهين هنا تطابق المعنيين فيهما، قال أبو

البقاء الكفوي في الكليات (٥/١٨٧) . " شرط باب المفعول معه أن يكون فعله لازماً، حتى يكون ما بعد الواو على تقدير العطف مرفوعاً فيكون العدول إلى النصب لكونه نصباً على المصاحبة، فإن العطف لا يدل إلا على أن ما بعد الواو شارك ما قبلها في ملابسة معنى العامل لكل منهما. والنصب كما يدل عليه يدل أيضاً على أن ملابسته لهما في زمان واحد" وفي الهمع للسيوطي (١/٢٢٢) :

"والفرق بينهما من جهة المعنى أن المعية يفهم منها الكون في حين واحد، دون العطف لاحتماله مع ذلك التقدم والتأخر".

فإذا لم يسبق الفعل، كما في نحو قولك (كيف أنت وزيد) أو قولك (ما أنت وزيد) ، فقد أجاز كثرة النحاة الوجهين: الرفع والنصب، واختاروا الرفع. والتحقيق أنه لا اختيار في المسألة بينهما. فأنت إذا أتيت بالرفع فقلت: (ما أنت وزيد) ، فأنت تسأل عن المخاطب وعن زيد، وإذا أتيت بالنصب فقلت: (ما أنت وزيداً) ، فأنت تسأل عن صلة ما بينهما. فني مثل قولهم: (كيف أنت وقصعة من ثريد) لا وجه فيه إلا النصب، لأنك إنما تسأل عما بين المخاطب وهذه القصعة، لا عن المخاطب وعن القصعة، خلافاً لمن أجاز فيه الوجهين، بل اختار الرفع. قال الرضي في شرح الكافية: "الأولى أن يقال: إن قصد النص على المصاحبة وجب النصب، وإلا فلا".

أداة المصاحبة وأفعال المشاركة
من أفعال المشاركة ما جاء على (افتعل) كاجتمع واتفق واتحد، والأصل في هذه الأفعال أن تسند إلى اثنين فصاعداً، تقول (اجتمع القوم واستجمعوا بمعنى تجمعوا) كما في المصباح، و (اتفق الشيثان تقارباً وتلاءماً) كما في المقاييس، و (اتحد الرجلان وبينهما اتحاد) كما في الأساس. ولكن سمع قولهم (اجتمع معه) و (اتفق معه) و (اتحد معه) بإسناد فعل المشاركة إلى واحد وإتباعه أداة المصاحبة (مع) ، فكيف أمكن هذا وامتنع قول القائل (تبارى معه وتنازع معه) والحكم في الحالين واحد؟

ففي الصحاح "جامعه على أمر كذا اجتمع معه"، وفي مختار الصحاح والقاموس مثل هذا النص. وفي اللسان: "وجامعه على الأمر مالأه عليه واجتمع معه".

وهكذا (اتفق) ففي اللسان: "قال ابن سيده: وقد وافقه موافقة ووفقاً واتفق معه" ونحو ذلك في أكثر المعاجم، وكذا (اتحد) فقد جاء في الكليات لأبي البقاء الكفوي (١/٣٥) : "فقال بعضهم باتحاد النفس مع البدن، وذهب بعضهم إلى اتحاد النفس مع العقل الغول، وزعم قوم من المشائين أن النفس إذا عقلت شيئاً اتحدت مع الصورة المعقولة..".

وقالوا (انتظم فلان مع فلان في كذا) والأصل (انتظم فلان وفلان) ، ففي الأساس "انتظم كلامه وأمره" والانتظام الاتساق في الصحاح، بل قال "الاتساق: الانتظام" ففي لطف اللطائف لأبي منصور النيسابوري الثعالبي: "كتب أبو الفتح ذو الكفائتين إلى رجل يستهديه الشراب: قد انتظمت يا سيدي مع رفقة في سمط الثريا، فإن لم تحفظ علينا النظام بإهداء المدام صرنا كبنات نعش، والسلام". ونحو ذلك (التقى معه) . فقد جاء في النهاية: "دخل أبو قارظ مكة فقالت قريش حليفنا وعضدنا وملقتي أكفنا، أي أيدينا تلتقي مع يده وتجتمع". وحكى ذلك صاحب اللسان فلم ينكر منه شيئاً. وقال المرزوقي في شرح الحماسة: "قالت هذه المرأة لما التقيت معها". قال ذلك في شرح قول الشاعر:

أراك حديثاً ناعم البال أفرعا (ص/٣٢١)

ألا قالت العصماء يوم لقيتها

وقال في موضع آخر: "والمعنى تمنيت أن رجالاً فعلوا في معنك ما فعلوا من الهم بقتلي.. التقوا معي/٣٢٤". والأصل التقى فلان وفلان إذا تلاقيا، والتقى الرجال إذا تلاقوا. وقال الجاحظ في بعض رسائله (كتاب الحجاب) : "يتلاقى مع المعارف والأخوان والجلساء". وثمة (تلاحق) وهو من أفعال المشاركة. ففي الأساس: "وتلاحق القوم وتلاحق الركاب: نتابعوا" قال المرزوقي: "أي تسير النهار كله حتى يتصل سيرها بالليل طلباً للتلاحق معها/١٠٨٩".

فثبت بذلك أن الفصحاء قد نصوا أو قالوا: اجتمع معه واتفق معه واتحد معه وانتظم معه، كما قالوا: التقوا معهم وتلاقوا معهم بل تلاحقوا معه... وقد هون هذا على المتأخرين بل استدرجهم إلى أن يقولوا نحواً منه. فقد ذكر الدكتور مصطفى جواد مما جاء على

هذا المنوال ما قاله اللغوي البغدادي صاحب خزانة الأدب (١/١٢٢): "روى المرزباني.. أن الوليد بن عبد الملك تشاجر مع أخيه مسلمة"، وما جاء في المستطرف للأبشيبي: "وتخاصم بدوي مع حاج عند منصرف الناس" ذكر جواد ذلك في كتاب (المباحث اللغوية في العراق). فما الذي قاله النقاد في هذه المسألة؟

ذهب بعض النقاد إلى امتناع قول القائل (تفاعل معه) و (افتعل معه) ما دام من أفعال المشاركة ما لم تنص المعاجم على جواز ذلك فيؤخذ به ولا يقاس عليه كقولهم اتفق معه واجتمع معه... وقال بعضهم يؤخذ بما جاء في كلام الفصحاء واعتبار ما يكتبونه بمنزلة ما يروونه، فإذا صح هذا صح قولك التقى معه وتلاقى معه وانتظم معه.. وذهب آخرون إلى أن ما ثبت بحكم لا بد من الأخذ بقياسه فلا يقتصر فيه على ما قاله العرب واستجاره الأئمة.

فانظر إلى ما جاء في شرح درة الغواص لأحمد شهاب الدين الخفاجي، وبحر العوام للشيخ محمد بن إبراهيم المعروف بابن الحنيلي الحلبي، في الرد على ما ذهب إليه أبو محمد القاسم الحريري في كتابه درة الغواص.

القول في إسناد أفعال المشاركة إلى فاعل واحد والاستغناء بالمصاحبة عن العطف

قال الحريري أبو محمد القاسم في كتابه (درة الغواص): "ويقولون اجتمع فلان مع فلان فيوهمون فيه، والصواب أن يقال اجتمع فلان وفلان، لأن لفظه اجتمع على وزن افتعل، وهذا النوع من وجوه افتعل مثل اختصم واقتتل، وما كان أيضاً على وزن تفاعل مثل تخاصم وتجادل يقتضي وقوع الفعل من أكثر من واحد، فتي أسند الفعل منه إلى أحد الفاعلين لزم أن يعطف عليه الآخر بالواو لا غير، وإنما اختصت الواو بالدخول في هذا الموطن لأن صيغة هذا الفعل تقتضي وقوعه من اثنين فصاعداً، ومعنى الواو يدل على الاشتراك في الفعل أيضاً، فلما تجانسا من هذا الوجه وتناسب معناه في استعمال الواو خاصة في هذا الموضع ولم يجز استعمال لفظه مع فيه لأن معناها المصاحبة وخاصيتها أن تقع في الموطن الذي يجوز أن يقع فيه من واحد والمراد بذكرها الإبانة عن المصاحبة التي لو لم تذكر لما عرفت. وقد مثل النحويون في الفرق بينهما وبين الواو فقالوا إذا قال القائل جاء زيد وعمرو كان إخباراً عن اشتراكهما في الجيء على احتمال أن يكونا قد جاء في وقت واحد أو سبق أحدهما، فإن قال جاء زيد مع عمرو كان إخباراً عن مجيئهما متصاحبين، وبطل تجويز الاحتمال الآخر...". ويتبين مما تقدم من كلام الحريري أنه قد استمسك بمنطق النحو ولم يتزحج عن الأصل أو يأبه لاستعمال الفصحاء أو نص المعاجم كقول الجوهري: "وجامعه على أمر كذا اجتمع معه"، وقد توفي الجوهري (٣٩٣هـ) قبل نحو قرن وربع من وفاة الحريري، وقد كانت نحو (٥١٥هـ). وما أظن الجاحظ وقد توفي (٢٥٥هـ) قد انفرد بنحو قوله (يتلاقى مع المعارف) والمرزوقي، وقد توفي (٤٢١هـ)، قد ابتكر نحو قوله (التقوا معي) وقد تكرر منه ذلك، فهل ثمة ما يُخرج عليه استعمال هؤلاء الثقات في إسناد فعل المشاركة إلى واحد والاستغناء عن العطف فيه بأداة المصاحبة؟

كان الحريري من أشهر علماء العربية في النصف الثاني من القرن الخامس الهجري وأوائل القرن السادس، وكان من فحول النقاد، وقد أثار نقده انتقاد الآخرين عليه، فقد تعقبه في مقاماته الإمام أبو محمد المعروف بابن الخشاب البغدادي فعاب كثيراً مما جاء في هذه المقامات. وانبرى لابن الخشاب هذا شيخ المحققين في عصره أبو محمد عبد الله ابن بري المقدسي المصري النحوي اللغوي في كتابه (اللباب في الرد على ابن الخشاب)، فرد عليه معظم أقواله وفندها وانتصر للحريري بالبينات والبراهين.

ولم يفت ابن بري، وقد انتصر للحريري على ابن الخشاب واستفرغ في ذلك وسعه وبذل طوقه، أن يتعقب الحريري نفسه في كثير مما عاب به كلام الخشاب في (درة الغواص). وما أخذه ابن بري على الحريري إنكاره (اجتمع فلان مع فلان). فقد جاء في (بحر العوام) للشيخ محمد بن إبراهيم المعروف بابن الحنيلي الحلبي: "ومن ذلك قولهم اجتمع فلان مع فلان، وصوب الحريري أن يقال اجتمع فلان وفلان، دون أن يقال ذلك... وقد تعقبه ابن بري فقال: لا يمتنع في قياس العربية أن يقال اجتمع زيد مع عمرو واختصم جعفر مع بكر، بدليل جواز اختصم زيد وعمراً، واستوى الماء والخشبة، وواو المفعول معه بمعنى مع مقدرة بها، فكما يجوز استوى الماء والخشبة بنصب الخشبة كذلك يجوز استوى الماء مع الخشبة، هذا كلامه...". وجاء نحو من ذلك في شرح درة الغواص لأحمد شهاب الدين

الخفاجي: "في الحواشي لا يمتنع في قياس العربية أن يقال اجتمع زيد مع عمرو واختصم مع بكر، بدليل جواز اختصم زيد وعمراً واستوى الماء والخشبة.. فكما يجوز استوى الماء والخشبة كذلك يجوز استوى الماء مع الخشبة، واستوى في هذا مثل اختصم فإن المساواة تكون بين اثنين فصاعداً كالاختصام فإذا جاز في هذه الأفعال دخول واو المفعول معه جاز دخول مع كقوله استوى الحر والعبد في هذا الأمر".

فأنت ترى أن ابن بري قد أجاز أن يكون (استوى) في المثل من أفعال المشاركة كتساوى، وما دام النحاة قد أتوا بواو المصاحبة بعد (استوى) ، وهو عند ابن بري من أفعال المشاركة، فقد صح أن يؤتى بمع في هذا الموضع لأنها في منزلة واو المصاحبة، وجاز قولك استوى الماء مع الخشبة بمعنى تساويها في العلو، وجاز قياساً عليه اختصم فلان مع فلان وما كان في حكمه كقولك تخصصت مع صالح وتشاجرت مع خالد، وهو الدائر على السنة الكتاب في هذا العصر.

والغريب أن المرزوقي شارح ديوان الحماسة، وقد تكرر قوله (التقى معه) و (التقوا معهم) كما رأيت، قد أوجب العطف إذا أسند فعل المشاركة إلى واحد، ومنع أن تحل فيه المصاحبة محله، مؤكداً ما ذهب إليه أكثر النحاة، خلافاً لابن بري، وقطع بأن (استوى) في المثل المشهور إنما أسند إلى واحد فليس هو من أفعال المشاركة بحال من الأحوال. فقد جاء في ديوان الحماسة قول الأعرج المعني:

وما تستوي والورد ساعة تفزع

تلوم على أن أعطي الورد لقحة

فحكى المرزوقي (ص/٣٥٠) البيت بنصب الورد والواو قبله للمعية، وقال: "يريد لا تستوي هي مع الورد" فأسند الفعل إلى واحد وجعل معناه (وما تساوي الورد) ، وهكذا قولهم: استوى الماء والخشبة فإن معناه (ساوى الماء الخشبة) . وأردف "ولو أراد ما تستوي هي وما يستوي الورد لم يكن يجوز إلا الرفع" أي لو كان الاستواء استواء مشاركة للزم الرفع والعطف وامتنعت المصاحبة والنصب. على أنه أقر رواية (وما تستوي والورد) في البيت بالرفع والعطف، وقال بضعف هذا الوجه لأن عطف الظاهر على الضمير المرفوع ضعيف حتى يؤكد.

على أن من الأئمة من أثبت الرأيين في أمثلة المصاحبة، الرأي السائد في امتناع أن تكون أفعالها من أفعال المشاركة، والرأي الآخري في إمكان ذلك وهو مذهب ابن بري. فقد جاء شرح الإظهار والمسمى بنتائج الأفكار للشيخ مصطفى حمزة ببعض أمثلة المصاحبة وحاول بيان معنى المصاحبة هل تحتل المشاركة، فقال: "والمشاركة فيه، أي في الفعل، ليست بشرط لقولهم استوى الماء والخشبة، أي ارتفع، وسرت والنيل، إذ لا ارتفاع في الخشبة ولا سير في العلو، وأردف: "وأجيب بأنه أريد بالأول معنى التساوي أي تساوى الماء والخشبة في العلو، وبالتالي الانتقال فيوجد المشاركة، ويصح العطف". وهكذا جعل (استوى) في مثال المصاحبة من أفعال المشاركة. فصح بذلك أن تقول استوى الماء والخشبة بالنصب، واستوى الماء والخشبة بالرفع على العطف واستوى الماء مع الخشبة بإحلال محل واو المصاحبة، على المعية وهكذا تقول اختصم فلان وفلاناً بالنصب على المعية واختصم فلان وفلان بالرفع على العطف، واختصم فلان مع فلان، وهذا ما ذهب إليه ابن بري.

ولكن إذا صح قولك اختصم فلان وفلان واتحد فلان وفلان، وكان هذا هو الأصل في أفعال المشاركة، فما الذي حمل الكتاب أن يؤثروا عليه بالسليقة اختصم فلان مع فلان، واتحد فلان مع فلان. فتجري به أقلامهم بغير عنان؟ فهل ثمة حاجة في التعبير قد استدرجت كتاب العصر إلى استعمال (مع) في هذا الموضع واقتادهم إليه؟

أقول عمداً بعض الأئمة إلى بيان الفارق المعنوي بين (المفاعلة) و (التفاعل) إذا كانا للمشاركة فقال: "وقد يقال في الفرق المعنوي أن المبادئ بالفعل أو الغالب فيه معلوم في المفاعلة بخلاف التفاعل، فإن المبادئ فيه أو الغالب غير معلوم" هذا ما جاء في شرح البناء للإمام محمد الكفوي. أي أنك إذا قلت قاتل خالد زيداً فقد أردت أن تخبر بأن المبادئ في القتال هو خالد، ولو اشترك فيه زيد وعلى هذا أردت أن تخبر بأن المبادئ في القتال هو خالد، ولو اشترك فيه زيد وعلى هذا قوله تعالى: "فإن قاتلوكم فاقتلوهم - البقرة/١٩١" فقوله فإن قاتلوكم معناه إذا بادروا إلى قتالكم فاقتلوهم. وعليه قوله:؟ (أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله ويقيموا الصلاة

ويؤتوا الزكاة، فإذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها..". أما إذا قلت تقاتل خالد وزيد فليس في قولك ما يشير إلى البادئ فيه، وعلى هذا قوله تعالى: "فوجد فيها رجلين يقتتلان هذا من شيعته وهذا من عدوه -القصص/١٥" إذ ليس في قوله يقتتلان ما يشير إلى البادئ بالقتال، ويقتتلان في هذا كيتقتلان. ونحو ذلك قول الرشيد للكسائي: "إن أعز الناس من إذا نهض تقاتل على تقديم نعليه وليا عهد المسلمين".

وقد يعترض على هذا بقول الحسن بن علي رضي الله عنهما لبعض من خاصمه: "سفيه لم يجد مسافهاً" إذ ليس المسافه فيه، لو وجد، هو السابق والبادي وهو ما احتج به الإمام الرضي في شرح الشافية لرد قول القائل إن المفاعل بكسر العين هو الغالب أو البادئ دون المفاعل بفتح العين. وعندني أن قول الحسن رضي الله عنه لا يسقط الأصل ولا يلغيه، لأن في كلامه قرينة تدل على أن المسافه بكسر الفاء ليس هو البادئ بالسفه، حين قال "سفيه لم يجد مسافهاً" أي سفيه لم يجد من يقابل سفهه بمثله فيشاركه فيه. ولكن إذا عدت القرينة في الكلام كان الأصل أن يكون المخاصم بكسر الصاد هو البادئ أو هو الموصوف بالخصام أولاً والمقصود به، دون المخاصم بفتح الصاد، فإذا قلت قاتل خالد صالحاً أشرت إلى أن البادئ هو خالد، بدليل أن مخاطبك أن يجيب بل قاتل صالح خالداً، خلافاً لقولك (تخاصم خالد وزيد) فليس فيه ما يشير إلى البادئ والموصوف بالخصام أولاً، أو المقصود به. فإذا قلت (تخاصم خالد مع زيد) ولم تزد، فهم بقولك هذا أن خالداً هو البادئ بالخصام، وهو المقصود بالحديث أيضاً، ولو تعلق الخصام بسواه. وليس هذا بدعاً في قياس العربية، فالخاصم، بكسر الصاد، في الخاصمة هو العمدة أما الخاصم بفتحها فهو الفضلة. أما في التخاصم فكل منهما متخاصم بكسر الصاد وهو عمدة كما هو واضح في قولك (تخاصم خالد وزيد) على الأصل.

وقد يضطر المتخصصون كالكيميائيين مثلاً أن يقولوا "يتحد الكبريت مع مادة كذا وكذا" ليعربوا عن أن أحاديثهم إنما هي في الأصل عن الكبريت فهو موضوع بحثهم دون المواد الأخرى. والكبريت في قولهم (يتحد الكبريت مع ..) هو المرفوع وهو العمدة دون سواه. وليس يغنيهم إذا أرادوا هذا المعنى، أن يقولوا "يتحد الكبريت ومادة كذا وكذا" إذ ليس معناه بالضرورة أن المقصود بالكلام أولاً هو الكبريت، فليس الكبريت في قولهم (يتحد الكبريت مع ..) هو العمدة وحده وإن تقدم، وإنما هو وما عطف عليه في ذلك سواء، فالعطف هنا لا يبين عن مراد المتكلم صراحة خلافاً لأداة المصاحبة فإنها تبين عنه وتكشف عن غرضه.

فقد استقر بما ذكرنا أن التصرف في أفعال المشاركة على الوجه المذكور لا ينقض أصلاً ولا تأباه طرائق العربية، فقد جاء اتفق معه واجتمع معه في نصوص المعاجم، وتلاقوا معه والتقوا معه واتحدوا معه وانتظم معه وأمثاله في كلام الفصحاء. وقد صح هذا عند المحققين من الأئمة إذ لم يتعقبوا هذا التصرف على قائله، ولا رده إلى الشذوذ، أو قالوا بتوهين ما جاء على مثاله، بل وجدوا فيه وجهاً صالحاً ومذهباً متقبلاً، كما فعل ابن بري وسواه، وقد أدرك به الكتاب حاجتهم في التعبير، ولو خفي عليهم ما حكينا وفسرنا من أمره. وأنت إذا التمت أمثال هذا التصرف في كلام الأئمة المتقدمين وتبعتهما في مصنفاتهم، هدتك إلى نفسها ودلتك على سر استعمالها، وكلها في هذا الباب شرع واحد، وما يتوجه على أحدها يتوجه على الآخر. ومن ذلك شيوع قولهم (اشترك معه) . فانظر إلى ما جاء في سر الفصاحة لأبي محمد بن سنان الخفاجي: "فهذا منتهى ما نقوله في الألفاظ بانفرادها واشتراكها مع المعاني ٢٢٢/٢"، وما جاء في زهر الآداب لأبي إسحق الحصري القيرواني: "قال أبو الفرج قدامة بن جعفر معنى أبيات زهير الأولى: لما كانت فضائل الناس، من حيث هم ناس، لا في طريق ما هم مشتركون فيه مع سائر الحيوان .. إنما هي العقل والعفة والعدل والشجاعة، كان القاصد للمدح بهذه الأربعة مصيباً، وبما سواها مخطئاً ٢٢/٧١". وانظر إلى قول ابن جني في الخصائص (١/٤٥٣) بعد كلامه على تداخل الأصلين الثلاثي والرباعي: "أما تزامم الرباعي مع الخماسي فقليل، وسبب ذلك قلة الأصلين جميعاً". وأصل الكلام عند النحاة (أما تزامم الرباعي والخماسي) . وليس من هذا بسبيل قول الجاحظ: "تشاغل مع الحسن بن وهب أخي سليمان بن وهب بشرب النبيذ أياماً، فطلبني محمد بن عبد الملك لمؤانسته -زهر الآداب- ٢/١٨٤". إذ ليس (تشاغل) ها هنا من أفعال المشاركة بدليل قولك (تشاغل) وإسناده إلى واحد كتمارضت وتغايبت وتعاميت وتحامقت. قال الشاعر:

"تحامق مع الحمقى إذا ما لقيتهم..".

وجاء في الأدب الكبير لابن المقفع قوله: "أشركونا معهم في ما أدركوا" ويمكن أن يعقد على هذا في المطاوعة فيقال: (فاشتركا معهم في هذا) .

ولكن هل تقول (القتال مع فلان أمر لا بد منه) وأنت تريد (قتالك إياه) ؟ أقول الأصل أن تعني بالقتال مع فلان قتالك إلى جانبه مناصرة له على عدوه، ولكن جاء في (الباب الأول) من كتاب (كليلة ودمنة) ما أريد به خلاف ذلك. قال: "وإنما حدثك لتعلم أن القتال مع صاحبنا لا أراه لك رأياً. فأجاب: فما أنا بمقاتل صاحبك ولا ناصب له العداوة سراً ولا علانية". فقد أريد بقوله (القتال مع صاحبنا) مقاتلته، ولاشك. فما سر ذلك؟

أقول إذا جئت بالفعل فقلت (قاتل مع صاحبنا) لم يتسع معناه إلا لمنصرتك إياه. وعلى هذا قوله تعالى: ؟فقل لن تخرجوا معي أبداً ولن تقاتلوا معي عدواً -التوبة/٨٤؟، فقوله: لن تقاتلوا معي عدواً يعني لن تشاركوني في قتالي عدواً. لكن في قولك (القتال مع صاحبنا) شيئاً آخر، ذلك أن (مع) ها هنا، وهي ظرف مكان، ليست متعلقة بالقتال تعلقها بالفعل في قولك (قاتلت مع صاحبنا) ، وعلّة ذلك أنها ظرف مستقر بفتح القاف، متعلقه فعل عام أو ما يشبهه والتقدير (القتال يحصل مع صاحبنا لا أراه لك..) ، ونحو ذلك قولك (القتال بيني وبين صاحبنا) ، فإن الظرف فيه مستقر متعلقه محذوف. ومثل هذا البناء أي (القتال مع صاحبنا) يحتمل الأمرين: مناصرته ومقاتلته، وهو يعني المقاتلة قصراً إذا قامت قرينة على نحو ما سبق، ومتى تعلق الظرف أو الجار والمجرور بمحذوف، انتقل إلى الظرف إعراب هذا المحذوف. فإذا تعلق الجار والمجرور بمذكور كان الظرف لغواً، ليس له حظ من الإعراب ولا يتم الكلام دونه. ومما نحن بسبيله ما جاء في كتاب فضل هاشم على عبد شمس من قول الجاحظ في بني هاشم: "ثم ما كان في أيام تحزبهم وحرزهم مع علي ومعاوية" وكأن الكلام على اللف والنشر المرتب وتقديره (أيام تحزبهم مع علي وحرزهم مع معاوية) فيكون الأول من النشر للأول من اللف، والثاني للثاني. وقوله (تحزبهم مع علي) معناه تحزبهم له أي تجمعهم وتعصبهم له. أما قوله (حرزهم مع معاوية) فتقديره: حرزهم الجارية أو القائمة مع معاوية، أي التي جرت بينهم وبينه. ويعزز هذا ما سبق أن قدمناه وبسطنا القول فيه.

وبعد فقد تبين بما شرحناه وأوسعنا الكلام فيه، أن على الباحث في تصريف (المفاعلة والتفاعل) ألا يجتزئ بما يقع له من نصوص العلماء في الأمهات اللغوية. إذ لا بد أن يلتمس ما يمكن أن يتفق له من كلام الفصحاء فيعمل الفكر فيه ويدقق النظر إليه ليتعرف مسرى الصيغتين في الوضع والاستعمال جميعاً، فلا يقدم على قول حتى يتبين له الصواب وتنتضح الحقيقة في ضوء موازنته ومكاييلته، فينتهي من البحث إلى خير ما يرجوه من التمهيص والتلخيص.

١٢ الجملة الفعلية والجملة الاسمية

الجملة الفعلية والجملة الاسمية

جرى النحاة على تقسيم الجملة إلى فعلية واسمية. وقالوا في تعريف الفعلية:

أنها الجملة التي تبتدئ بالفعل، وفي الاسمية: إنها الجملة التي يتصدرها الاسم، ولا شك في أن مقالهم هذه في تعريف الجملتين وتمييز إحداها من الأخرى تبدو شكلية تتناول الجملة من حيث شكلها ولا تتجاوزها إلى مضمونها ومادتها. قال ابن هشام في مغني اللبيب: "فالاسمية التي صدرها اسم كزيد قائم.. والفعلية هي التي صدرها فعل كقام زيد..". فهل أصاب النحاة حقاً في هذه القسمة وهل

بينوا في بنية كل من الجملتين ما تتميز به فعلاً من أختها من حيث إسنادها ودلالاتها وشأنها في الأداء؟

ما الفارق في الأداء بين الجملة الفعلية يتقدم فيها الفعل فيسند إلى فاعله، والجملة الاسمية يتقدم فيها الفاعل وهو لا يزال مسنداً إليه ليكون مبتدأ، ومتى نختار هذه الجملة أو تلك؟ أشار الإمام عبد القاهر الجرجاني، في كتابه (دلائل الإعجاز) ، إلى أنك إذا حدثت عن محدث عنه، بالفعل، بدأت به ولم تقدم ذكر المحدث عنه، كلما كان الفعل مما لا يشك فيه ولا ينكر، وهو الغالب، قال الجرجاني:

"ويزيدك بياناً أنه إذا كان الفعل مما لا يشك فيه ولا ينكر بحال، لم يكذب يبيء على هذا الوجه، ولكن يؤتى به غير مبني على الاسم، فإذا أخبرت بالخروج مثلاً عن رجل من عادته أن يخرج في كل غداة، قلت: قد خرج، ولم يحتج إلى أن تقول: هو قد خرج، ذلك لأنه ليس بشيء يشك فيه السامع فتحتاج أن تحققه إلى أن تقدم فيه ذكر المحدث عنه. وكذلك إذا علم السامع من حال رجل أنه على نية الركوب والمضي إلى موضع، ولم يكن شك وتردد أن يركب أو لا يركب، كان خبرك فيه أن تقول: قد ركب، ولا تقول: هو قد ركب / ١٠٤". ولا شك في أن الشيخ علي الجارم، وقد تحدثنا في مقال سابق، عن مذهبه في تعويل العرب في كلامهم على الفعل، قد أفاد مما قاله الجرجاني فيما تقدم.

ويقول الجرجاني في موضع تقديم المحدث عنه. "ويشهد لأن تقديم المحدث عنه يقتضي تأكيد الخبر وتحقيقه إننا إذا تأملنا وجدنا هذا الضرب من الكلام يبيء فيما سبق فيه إنكار منكر أو اعتراض شك، أو في تكذيب مدّع، كذلك في كل شيء كان خبراً على خلاف العادة".

وسترى أن القول ما قاله الجرجاني، ولكن كيف استدلل إمامنا على صحة ما انتهى إليه من الحكم، وأي سبيل سلك في هذا الاستدلال؟ أقول إنما أتى الجرجاني بالدليل من أي التنزيل ومن كلام العرب. وقد استكثر من الشواهد وأخذ باستقراءها وتحليلها. وإذا تعذر الذهاب بالاستقراء إلى حد الاستقصاء الذي أوجبه السامرائي، فيما سبق من القول في مقال سابق، فإنه لا يمتنع التعويل في الحكم على هذه الشواهد لكثرتها وتنوعها، ومكانتها من البلاغة، ومبلغها من إحكام السبك إلى حد الإعجاز في البيان. فالاستدلال الاستقرائي هذا، إنما هو استقراء للنظائر واستشهاد بها على الأمر المطلوب إقامة الحجة على صوابه. وهو يصل بصاحبه إلى التعميم عن طريق ملاحظة عدة نماذج متشابهة في ناحية من نواحيها، فيعمم الحكم عليها بحيث يجعلها زمرة واحدة، ويقوي اليقين بهذا الاستدلال كثرة النظائر والأمثلة المنتمية إلى هذه الزمرة.

ولكن ما رأى العلماء المعاصرين في ما قيل عن فارق الأداء بين تقديم الفعل وإسناده إلى فاعله، وتقديم الفاعل ليكون مبتدأ وهو لا يزال مُسنداً إليه؟ وما يتفرّع على ذلك من قسمة الجملة إلى فعلية واسمية. مذهب الجوارى في قسمة الجملة إلى فعلية واسمية.

ذهب الدكتور أحمد عبد الستار الجوارى، رحمه الله في كتابه (نحو الفعل) إلى أن الجملة في مثل قولك (قام زيد) قد أسند فيها القيام إلى زيد، وفي (زيد قام) قد أسند فيها القيام إلى زيد أيضاً وليس بين الجملتين، عند الموازنة، إلا اهتمام المتكلم في الأولى بالإخبار عن القيام، وقد دعاه هذا إلى الابتداء بالفعل، فقال (قام زيد)، واهتمام المتكلم في الثانية بالإخبار عن (زيد)، فقاده هذا إلى تقديم ذكره فقال: (زيد قام)، فالجملة في الحالتين كلام أسند فيه ما تخبر به، أي (المسند) وهو الفعل، إلى ما تخبر عنه أي (المسند إليه) وهو الاسم. قال الأستاذ الجوارى: "وحقيقة الأمر أنه لا فرق بين نحو قام زيد، وزيد قام، من حيث طبيعة التركيب. فالمسند فعل في الجملتين، وإذن فطبيعة الإسناد فيهما واحدة، يقصد فيها إلى النص على معنى الزمن. والفرق بينهما ينحصر في تقدم المسند إليه في الجملة الثانية للاهتمام به، وتأكيد الحكم عليه. أما الجملة الأولى فهي الجملة الفعلية على رسلها، وعلى الوجه المألوف بينها ٢٠ و ٢١".

وهكذا يرى الأستاذ الجوارى أن تقديم الفاعل بالابتداء لا يغير من تركيب الجملة فيقول: "وليس تقديم الفاعل بالأمر الغريب، فقد أجازته نحاة الكوفة، وهو في اللغات الحديثة وما تحدّرت عنه من اللغات القديمة، هو المألوف / ٨٥".

فالجملة الفعلية عند الجوارى هي التي أسند فيها الفعل إلى الاسم، أي الفاعل، سواء أتقدم هذا الفاعل أم تأخر. وأما الاسمية فهي التي أسند فيها الاسم إلى الاسم. قال الجوارى: "يبدو أن الجملة العربية قد تميزت في صورتها التي وصلت إلينا بأن التركيب فيها يكون بين الاسم والفعل تارة، وبين الاسم والاسم تارة أخرى. وتسمى الصورة الأولى الجملة الفعلية، وتسمى الصورة الثانية الجملة الاسمية"، ثم انتقل إلى تفصيل الكلام على الجملة الاسمية فقال: "وهذه الصورة الأخيرة لا يمكن أن تخلو في ما نعرف من اللغات، ولا سيما الحديثة، من فعل وإن كان فعلاً ناقصاً يعين على الإسناد ويحدد زمانها / ١٨".

ويمضي الأستاذ الجواربي في الكلام على الجملة الاسمية ويورد لها الأمثلة فيقول:

"فنحن نقول في العربية إذا أردنا إسناد القيام إلى زيد: زيد قام، ونقول في اللغات الأخرى ما يشبه قولنا في العربية: زيد يكون قائماً، وهكذا". ويعقب على ذلك فيقول: "وقد يكون التركيب الاسمي أو الجملة الاسمية في اللغة العربية ثمرة من ثمار التطور والتحول الذي قطعته هذه اللغة في عهود سحيقة، موهلة في القدم، لا نكاد ندين لها ملاح، أو نشهد لها آثاراً، وإنما نقف في بعض المظان على ظواهر تدل على أن العربية كان تسلك سبيل غيرها من اللغات فتستعين بفعل الكون، كانت الناقصة، على الإسناد، ولعل من ذلك ما يذكره النحاة عن (كان الزائدة) ، في مثل قول أم عقيل ابن أبي طالب:

إذا تهبُّ شمألٌ بليلاً
أنت تكون ماجد نبيل

وواضح أن فعل الكون في مثل هذا الجملة لا فائدة فيه، فإن تركيبها من اسمين غني عن معنى ذلك الفعل غير محتاج إليه، اللهم إلا إذا أريد معنى المضي فيؤتى بالفعل ماضياً، ويكون حينئذ هو المسند أو يكون جزءاً منه /١٩". خلاصة مذهب الجواربي في الجملة الفعلية والاسمية:

أقول يمكن إيجاز مذهب الجواربي هذا بأن الجملة الفعلية هي التي أسند فيها الفعل إلى الاسم، وهو الفاعل، ولا يعني تقديم الفاعل أو تأخيره إلا الاهتمام به في مثل قولك (زيد قام) أو الاهتمام بما أسند إليه وهو الفعل في مثل قولك (قام زيد) . أما الاسمية فهي ما أسند فيها الاسم إلى الاسم كقولك (زيد قائم) ، وهي صورة حديثة انتهت إليها العربية بعد أن تجاوزت أطواراً كانت تستعين فيها على الإسناد بفعل ناقص، هو فعل الكون، كما تفعل اللغات الأخرى، ولا سيما الحديثة. الرأي في ما تصوره الجواربي حداً لتمييز الجملة الفعلية من الاسمية:

خالف الجواربي في ما اتخاه مذهب جمهور النحاة، وتفرقت بينهما السبل. إذا اعتدَّ قولك (زيد قام) جملة فعلية، وقصر الاسمية على مثل قولك (زيد قائم) . وسنجمل الردَّ عليه وعلى من اتخذ نحواً من مذهبه بعد. على أننا نود أن نشير هنا إلى أن قوله أن اللغات الحديثة لا تزال تستعين في الإسناد بفعل مساعد في مثل قولها: (خالد يكون قائماً) وأن العربية قد عرفت هذا في طور من أطوارها، في نحو قول أم عقيل بن أبي طالب:

إذا تهبُّ شمألٌ بليلاً
أنت تكون ماجد نبيل

حين اعتدوا فعل الكون المضارع زائداً لا يفيد في موقعه معنى. أقول أن دعواه هذه فيها نظر، ذلك أن اللغات الحديثة، ومنها الآرية، تستعين بأفعال مساعدة في الإسناد كفعل الكون والملك. وهو أمر معروف. ولكن ما بال الجواربي يقتاس للعربية وطرائقها في الإسناد بما تستن به اللغات الأخرى كالآرية، وينهج لها في التعبير سبيلها. وكيف اتفق له أن يتحقق أن العربية إنما كانت تجري على أسلوب هذه اللغات وتحاكيها في طريقة الإسناد. وهو لو برهن في أن اللغات الأكادية والآشورية والبابلية والكنعانية والآرامية من أخوات لغتنا العربية، بل لهجاتها الموهلة في القدم، إنما تستعين بأفعال مساعدة وأن العربية كانت تحذو حذوها وتطبع على غرارها لكان له في ذلك وجه صالح ومذهب متقبل، ولم يتحدث المتخصصون في هذه اللغات عن شيء من هذا القبيل.

ولا ننس أن ما خصت به العربية من ظاهرة الإعراب الذي نتكشف عن علاقة أجزاء الجملة بعضها ببعض قد أسقطت عنها ضوابط كان لا بد للغات غير المعربة من التزامها، فتميزت بذلك أصول كل منهما في التركيب بسماوات خاصة بها. وقد أشار الدكتور محمد خير الحلواني إلى نحو من هذا فقال: "والأعراب بهذه الوظيفة أغنى اللغة العربية عن أن تجعل تركيبها ذا حدود صارمة مقيّدة لا يمكن تجاوزها والخروج على أعرافها، كما هو الحال في اللغتين الفرنسية والإنجليزية ومن هنا لم يكن التركيب فيها بحاجة إلى فعل الكون، أو إلى فعل مساعد، كما لم تكن به حاجة إلى تقديم الفاعل وتأخير المفعول تقدماً واجباً، ولا يشترط أن يكون الاسم قبل الفعل المخبر عنه، لأن صرامة التركيب جاءت في اللغتين الفرنسية والإنكليزية تعويضاً عن فقدان الأعراب الذي كان لأهمها اللاتينية والجرمانية

اللتين تفرّعتا عنهما -مجلة الفيصل /العدد: ٣٧".

وهكذا أمكن في العربية تقديم المفعول على الفاعل وتأخير، كلما أملت دقة التعبير ودعا إليه وجه الأداء، وكان من شأن الأعراب أن يكشف عن الفاعل والمفعول على السواء، خلافاً للغتين الفرنسية والإنكليزية حين أوجبتا تقديم الفاعل وتأخير المفعول. ففي التنزيل؟ إنما يخشى الله من عباده العلماء -فاطر /٥٨؟، وقد بدا بالإعراب فاعلية (العلماء) ومفعولية (لفظ الجلالة) ، وكشفت عن ذلك القرنية المعنوية. فالخشية إنما تقع من العلماء، وقد نزه الله عن الخشية. وفي تقديم المفعول، وهو اسم الله، غرض هو الإخبار بأن الذين يخشون الله هم العلماء خاصة دون سواهم، فقد قصد بتقديم المفعول حصر الفاعلية، ولو أحر لا نعكس الأمر، أي لو قيل: (إنما يخشى العلماء الله) لفهم أن الخشي هو الله دون غيره، ولا تكون الخشية مخصوصة بالعلماء، مقصورة عليهم، بل يشارك فيها غير العلماء، فهم يخشون الله وقد يخشون سواه، خلافاً للعلماء فهم لا يخشون سواه.

وهكذا قوله تعالى: ؟وإذا ابتلى إبراهيمَ ربه بكلمات فأتمهن قال إني جاعلك للناس إماماً /البقرة ١٢٤؟. فالفاعلية للفظ الجلالة والمفعولية لإبراهيم، وقد دلّت على ذلك قرينة المعنى، فالمبتلى هو الله، والضمير لإبراهيم لتقدمه لفظاً وإن تأخر رتبة، إذ يكفي أن يتقدم مرجع الضمير لفظاً أو رتبة. وأنت تقول: (أخطأني الحظ) فتعلم أن الفاعل هو الحظ، وقد تقدم عليه المفعول، كما تقول: (أخطأت الحظ) فتعلم أن الحظ هو المفعول، وقد تقدم عليه الفاعل.

أما دعوى الجوّاري أن العربية قد عرفت الاستعانة بفعل مساعد في طور من أطوارها بدليل قول أم عقيل "أنت تكون ماجد نبيل" برفع (ماجد نبيل) على أنه خبر للمبتدأ، فليس ذلك باليقين الثابت بالدليل المقنع. زيادة (كان) في كلام العرب في غير موضع زيادتها:

ذكر النحاة أن (كان) تختص من بين أخواتها بجواز زيادتها بلفظ الماضي، بين شيئين ليسا جاراً ومجروراً، فتكون زيادتها للدلالة على الزمن الماضي. وهي إذ أشبهت (أمس) حكم لها بحكمها، كما ذكر ابن عصفور أو الحسن الأشبيلي الأندلسي، في كتابه (الضرائر) . وقد ورد هذا في سعة الكلام كقول قيس بن غالب البدري: "ولدت فاطمة بنت الحُرْشَب الكَلَّة من عبس لم يوجد كان مثلهم". وأما زيادتها بلفظ المضارع فإنه نادر. وقد جاء عليه قول أم عقيل "أنت تكون ماجد نبيل" وقول حسان:

يكون مزاجها عسل وماء
كأن سبيئة من بيت رأس

برفع (مزاجها) على المبتدأ، ورفع (عسل) على الخبر، كما قال ابن السيد في أبيات المعاني من كتابه (إصلاح الخلل) . والسبيئة بالهمزة الخمر. وبيت رأس قرية بالشام اشتهرت بجودة الخمر. وقد حمل ابن هشام في (المغني) رفع (عسل وماء) على أضمار الشأن. وروي (مزاجها) بالنصب أيضاً، وجعلت المعرفة الخبر والنكرة الاسم، وذهب سيوييه إلى أن هذا غير جائز في الاختيار وأنه خاص بالشعر، لأن الأصل أن يخبر بالنكرة عن المعرفة. وتأوله أبو علي الفارسي على أن انتصاب (المزاج) على الظرفية المجازية، أي يكون في مزاجها. وقد روي برفع (المزاج) ونصب (المزاج) ونصب (العسل) على الأصل. وأقرب ما يقال في تأويل ما جاء أنه من الضرائر الشعرية، كما قاله كثيرون. (الضرائر لمحمود شكري الألويسي /٣٠٨) .

الخزومي ومذهبه في الجملة الفعلية والاسمية:

ومن بحث تقسيم الجملة من الباحثين المعاصرين، الدكتور مهدي الخزومي، في كتابه (في النحو العربي) ، وقد نهج في ذلك سبيلاً عقد فيه الحد في قسمة الجملة على (المُسند) ، كما فعل الدكتور الجوّاري. فالجملة فعلية إذا كان فيها المسند فعلاً فأفاد التجدد، فقولك (طلع البدر) و (البدر طلع) جملتان فعليتان، خلافاً لما أجمع عليه جمهور النحاة. قال الخزومي: "الجملة الفعلية هي الجملة التي يدل فيها المسند على التجدد، أو التي يتصف فيها المسند إليه بالمسند اتصافاً متجدداً. وبعبارة أوضح، هي التي يكون فيها المسند -فعلاً- لأن الدلالة على

التجدد إنما تستمد من الأفعال وحدها / ٤١".
وقال الخزومي في إيضاح مذهبه: "ومعنى هذا أن كلاً من قولنا طلع البدر والبدر طلع، جملة فعلية. أما الجملة الأولى فالأمر فيها واضح، وليس فيها خلاف مع القدماء.

وأما الجملة الثانية فاسمية في نظر القدماء وفعلية في نظرنا، لأنه لم يطرأ عليها جديد إلا تقديم المسند إليه، وتقديم المسند إليه لا يُغَيِّر من طبيعة الجملة، لأنه إنما قدم للاهتمام به / ٤٢".

فالجملة الاسمية، عند الخزومي، ما كان المسند فيها اسماً فأفاد الثبوت والدوام، كقولك (البدر طالع). قال الخزومي: "أما الجملة الاسمية فهي التي يدل فيها المسند على الدوام والثبوت، أو التي يتصف فيها المسند إليه بالمسند اتصافاً ثابتاً غير متجدد، أو بعبارة أوضح هي التي يكون فيها المسند اسماً، على ما بينه الجرجاني في ما اقتبسنا من كلامه ها هنا / ٤٢".

وقد أخذ الخزومي على النحاة أنه قد فاتهم الكشف عن الفرق بين طبيعتين مختلفتين، فقال: "فإن تقسيمهم الجمل إلى اسمية وفعلية مبني على أساس لفظي محض، لم يلاحظوا فيه الفرق بين طبيعتين مختلفتين، فضيقوا مجال الجملة الفعلية حتى قصروها على ما تقدم فيه الفعل، ووسَّعوا مجال الاسمية حتى أدخلوا فيها ما ليس منها، من جمل فعلية تقدم فيها الفاعل على الفعل..". وأردف: "ولو كان تحديدهم الاسمية والفعلية قائماً على أساس من ملاحظة واعية للفرق بين طبيعتي الجملتين، لكان عملهم أجدي، ولكفوا أنفسهم والدارسين والنصوص المدروسة، عناء ما تكلفوه من تأويل وتخرُّج / ٢١٨".

الرأي في ما جاء به الخزومي:

أقول الجواب عما جاء به الخزومي إنما يتناول جهتين:

الأولى: أن قوله (طلع البدر) و (البدر طلع) جملتان متشابهتان من حيث الإسناد ولذا كانتا فعليتين، قوله هذا لا أظنه صحيحاً، وسنبين في ما بعد دلالة كل من الجملتين، حين الموازنة بينهما، وأن النحاة على حق في الفصل بين الجملتين. وقد فات الخزومي الصواب كذلك حين قال: "أما الجملة الاسمية فهي التي فيها المسند على الدوام.. وبعبارة أوضح: هي التي يكون فيها المسند اسماً، على ما بينه الجرجاني، في ما اقتبسنا من كلامه ها هنا" فالجرجاني لم يقصر الجملة الاسمية على الجملة التي جاء مسندها "اسماً، في ما اقتبس الخزومي من كلامه، وكل ما أشار إليه في مثاله هو ثبوت الانطلاق لزيد في قولك:

زيد منطلق، وتجدده في قولك: هو ذا ينطلق، لا أكثر من ذلك ولا أقل!

الثانية: إن في وصف الفعل بالتجدد ونسبة ذلك إلى الجرجاني نظراً، ذلك أن التجدد الذي عناه الجرجاني، كما سنسب القول فيه، مقصور على المضارع، على حين جاءت أمثلة الخزومي على الفعل الماضي! مقالة الجرجاني في تجدد الفعل واستمرار اسم الفاعل:

ذكر الجرجاني في كتابه (دلائل الإعجاز / ١١٥) أن الاسم الذي أسند إلى (زيد) في قولك (زيد منطلق) يثبت معنى الانطلاق لزيد، دون أن يقتضي تجده، وأن الفعل الذي أسند إلى (زيد) في قولك (زيد ينطلق) يثبت به الانطلاق الذي يتجدد فيقع من (زيد) شيئاً بعد شيء. وأكد في موضع آخر (ص / ١١٧) أن لكل من الاسم والفعل المسندين في هذه الجملة الاسمية دلالة تغاير دلالة الآخر، فقال: "ولا ينبغي أن يغرك إذ تكلمنا في مسائل المبتدأ والخبر أننا قدرنا الفعل في هذا النحو تقدير الاسم، كما نقول في زيد يقوم أنه في موضع زيد قائم، فإن ذلك لا يقتضي أن يستوي المعنى فيه استواء لا يكون من بعده افتراق، فإنهما لو استويا هذا الاستواء لم يكن أحدهما فعلاً والآخر اسماً، بل كان ينبغي أن يكونا فعلين أو يكونا اسمين"، فما الذي قصد إليه الجرجاني بقوله: الفعل الذي يثبت به المعنى المتجدد، والاسم الذي يثبت به المعنى غير المتجدد؟

أقول صواب المسألة عندي أن الفعل الذي قرن بالتجدد، في مقالة الجرجاني، هو الفعل المضارع خاصة، وأن الاسم الذي وصف بعدم التجدد هو اسم الفاعل، المعد للعمل، الجاري على معنى الفعل ولفظه، واسم الفاعل لا يُعد للعمل ما لم يكن للحال أو الاستقبال،

دون الماضي، وما لم يكن معتمداً على نفي أو استفهام أو مبتدأ صريح أو منوي، أو موصوف، أو ذي حال. فقد ذهب كثير من النحاة، في مثل قولك (خالد دأب في عمله) أنه بمعنى قولك (خالد يدأب في عمله). ورأى الجرجاني غير ذلك حين أكد أن في دلالة الفعل، أي المضارع وهو (يدأب) من التجدد ما ليس في الاسم، وهو اسم الفاعل (دأب). وأشار إلى مثل ذلك بعض الأئمة. قال ابن مالك في (ألفيته): "أحمد ربي الله خير مالك" فعقب الأشموني على هذا فقال: أي أثنى عليه الثناء الجميل اللائق بجلال عظمته وجزيل نعمه، التي هذا النظم من آثارها"، وأردف: "واختار صيغة المضارع المثبت لما فيه من الإشعار بالاستمرار التجديدي. أي كما أن آلاءه تعالى تتجدد في حقنا دائماً، كذلك نحمده بحامد لا تزال تتجدد..". وفي قوله: "واختار صيغة المضارع" ما يشعر بخصوصية هذه الصيغة في الدلالة على التجدد.

وهذه شواهد الجرجاني وأمثله. ومنها قوله تعالى: ?وكلبهم باسط ذراعيه بالصيد -الكهف / ١٨?. قال الجرجاني: "فإنّ أحداً لا يشك في امتناع الفعل ها هنا، وأن قولنا: وكلبهم باسط ذراعيه، لا يؤدي الغرض. وليس ذلك إلا لأن الفعل يقتضي مزاوله وتجدد الصفة في الوقت، ويقتضي الاسم ثبوت الصفة وحصولها من غير أن يكون هناك مزاوله وتزجية فعل ومعنى يحدث شيئاً فشيئاً، بل ثبته بصفة هو عليها، فالغرض إذن تأدية هيئة الكلب / ١٣٤". وقد ذهب جماعة إلى أن اسم الفاعل في الآية، وهو (باسط) جاء للماضي، أي أن زمن حصوله للمخبر عنه سابق نزول الآية الكريمة على رسول الله (?). ، وقد أجيب عن ذلك بأن الكلام قد جاء على حكاية الحال، بدليل قوله تعالى (وكلبهم باسط) والواو للحال، ولا يحسن أن يقال هنا: وكلبهم بسط، بالماضي، وإنما يحسن أن يقال بعد واو الحال: وكلبهم يبسط. وقد جاء قبل الآية قوله تعالى: ?ونقلّبهم ذات اليمين وذات الشمال? فأتى فيها بالفعل المضارع الدال على الحال أو الاستقبال.

ومن شواهد الجرجاني في هذا الباب، قوله تعالى ?هل من خالق غير الله يرزقكم -فاطر / ٣? فقد ذهب الجرجاني أن الفعل قد أتى بصيغة المضارع لأن الرزق يتجدد ساعة بعد ساعة ولو قيل (هل خالق غير الله رازق لكم بصيغة اسم الفاعل لكان المعنى غير ما أريد (ص / ١٣٦)).

وهكذا قول الجرجاني (زيد منطلق) فإنه لا يعني عنده غير إثبات الانطلاق لزيد أما (زيد ينطلق) فقد قال فيها: "إذا قلته، أي زيد ينطلق، فقد زعمت أن الانطلاق يقع منه جزءاً جزءاً وجعلته يزاوله ويؤجيه..".

ويتبين بما قدمنا أن الجرجاني قد رأى التجدد في صيغة المضارع دون سواها، وقد استنّ بسنته في وصف الفعل بالتجدد الدكتور الخزومي في ما اقتبس منه، لكنه لم يقصر التجدد على المضارع منه، فقال: "ان الجملة الفعلية هي التي يدل فيها المسند على التجدد.. وبعبارة أوضح هي التي يكون فيها المسند فعلاً لأن الدلالة على التجدد إنما تستمد من الأفعال وحدها / ٢٤١". ثم استشهد في إثبات مقالة التجدد هذه بمثال جاء به على صيغة الماضي فقال: "ومعنى هذا أن كلاً من قولنا طلع البدر والبدر طلع جملة فعلية.."، فقائه بذلك فهم مذهب الجرجاني في التجدد، وفي دعواه أن البدر طلع جملة فعلية.

وانظر بعد إلى ما جاء في (الكليات) لأبي البقاء الكفوي. قال أبو البقاء: "اشتهر عند أهل البيان أن الاسم يدل على الثبوت والاستمرار، والفعل يدل على التجدد والحدوث - ١٨٢/ ٥"، فأشار إلى نحو مما خلص إليه الجرجاني، في هذا الباب، ولم يشر إلى ما يريده بالفعل صراحة. لكنه بحث هذا في موضع آخر فقال: "الجملة الاسمية إذاً كان خبرها اسماً فقد يقصد بها الدوام والاستمرار الثبوتي بمعونة القرائن"، وأردف: "وإذا كان خبرها مضارعاً فقد يفيد استمراراً تجديداً - ١٧٤/ ٥"، فكشف عن أن ما يريده بالفعل هو المضارع. وعلق أبو البقاء عمل اسم الفاعل ودلالته على الاستمرار، على كونه للحال أو الاستقبال، فقال: "اسم الفاعل إذا كان للاستمرار يصح إعماله نظراً إلى اشتماله على الحال والاستقبال، والغاؤه لاشتماله على الماضي - ٣١٧/ ٥".

الثبوت في الصفة المشبهة: وإذا دلّ اسم الفاعل على الاستمرار والدوام فإن الصفة المشبهة أصل في الثبوت. فقد جاء قوله تعالى: ?ثم إنكم بعد ذلك لميتون -المؤمنون / ١٥?. قال الإمام البيضاوي في تفسيره: "لصائرون إلى الموت لا محالة، ولذلك ذكر النعت الذي للثبوت، دون اسم الفاعل". ولكن

أو لا يصح ها هنا أن يقال: (ثم إنكم بعد المائتون) بلفظ اسم الفاعل؟

أقول يصح هذا إذا أريد به الاستمرار، فقد أشار إلى ذلك الإمام البيضاوي نفسه، حين أردف: "وقد قرئ به" أي قرئ باسم الفاعل أيضاً.

ولا يخفى أن دلالة (الميت) بتشديد الياء، في الآية، نحو دلالة (المات) ، أي لا بد أنهم صائرون إلى الموت، ولا يعني أنهم فارقوا الحياة. وكذلك قوله تعالى: ?إنك ميت وإنهم ميتون - الزمر / ٣٠? بتشديد الياء. قال الراغب في مفرداته: "قيل معناه سموت، تنبها أنه لا بد من الموت، كما قيل: والموت حتم في رقاب العباد".

وجاء في الكليات لأبي البقاء الكفوي: "والميت مخففة هو الذي مات، والميت بالتشديد، والمات هو الذي لم يمّت": وقد ذهب إلى هذا جماعة، لكن الذي عليه نصوص المعجمات أن المات هو الحي، والميت بالتخفيف هو الذي فارق الحياة. أما الميت بالتشديد فقد يعني الحي كالمات، ويعني فاقد الحياة كالميت بالتخفيف. وجاء في الحديث الشريف:

"يتبع الميت ثلاثة: أهله وماله وعمله، فيرجع اثنان ويبقى واحد، يرجع أهله وماله ويبقى عمله". والميت فاقد الحياة، وقدروي ها هنا بالتخفيف. (إعراب الحديث النبوي للعكبري - ص / ١٢١) .

مذهب الدكتور السامرائي في الجملة الفعلية والاسمية: بسط الدكتور السامرائي مذهبه في هذه المسألة، في كتابه (الفعل زمانه وأبنيته) ، فسلك طريقة الخزومي في ما رسمه من حد يفرق به الجملة الفعلية من الاسمية، وجرى على منهاجه فجعل قوله (سافر محمد) و (محمد سافر) سواء في الإسناد، لأن المسند فيهما هو الفعل، وهذا سبيل الجواربي نفسه في الموازنة بين الجملتين.

لكن السامرائي قد أخذ على الخزومي قوله بتجدد الفعل. قال السامرائي: "وقد خالف الدكتور الخزومي الأقدمين في حد الجملتين الفعلية والاسمية. فقد ذكر أن الجملة الفعلية ما كان فيها المسند فعلاً، وقد أصاب الأستاذ الخزومي الحقيقة في الحد الذي رسمه للجملة، فإن: سافر محمد، جملة فعلية هي نفسها: محمد سافر. غير أن الدكتور الخزومي الذي أفاد من مقالة الجرجاني واتخذها دليلاً للتمييز في الجملة الاسمية والفعلية، لم يفتن إلى أن هذه المقالة حجة عليه. فالتجدد المنسوب للفعل المسند إلى الاسم، لم يتحقق في قولهم: محمد سافر وسافر محمد. ومن هنا لا يمكن للسيد الخزومي أن يعتبر الجملتين فعليتين..". وأردف: "أما نحن فنقول أن محمد سافر وسافر محمد جملتان فعليتان، ما دام المسند فعلاً، وليس لنا أن نلصق التجدد بالفعل لأن ذلك ليس من منهجنا، لأن الشواهد لا تؤيد هذا التجدد المزعوم".

وقد أوضح السامرائي رأيه في تجدد الفعل فقال: "وكيف لنا أن نفهم التجدد والحدوث في قولنا: مات محمد وهلك خالد وانصرف بكر. فهذه الأقوال كلها أحداث منقطعة لا يمكن لنا أن نجربها على التجدد والحدوث. واختيار الجرجاني ل: ينطلق، مفيد له في إثبات مقالته. أما أن يكون الفعل: سافر وذهب ومات، وما إلى هذا، فليس في ذلك ما يحقق غرض الجرجاني، ولا ما ذهب إليه الخزومي - ٢٠٤ / ٢٠٥".

الجواب عما جاء به السامرائي:

أقول في الجواب عما جاء به السامرائي لا حجة لمقالة القائلين أن (سافر محمد) و (محمد سافر) سيان في الإسناد لأن المسند فيهما هو الفعل، وسنين ذلك بعد. أما تجدد الفعل الذي أتت به مقالة الجرجاني، فقد تأكد أنه مقصور على المضارع، خلافاً لأمثلة الخزومي. والسامرائي على حق حين أنكر تجدد الأفعال في ما أورده من الأمثلة، لا لشيء سوى أنها أتت على صيغة الماضي، لا المضارع، كما بسطنا القول فيها قبل. إذ ليس في قولك (سافر محمد) و (محمد سافر) أو في قولك (البدر طلع) و (طلع البدر) ما يشعر البتة بتجدد الفعل. ولكن ما الذي أراده السامرائي بقوله: "غير أن الدكتور الخزومي الذي أفاد من مقالة الجرجاني، واتخذها دليلاً للتمييز بين الجملة الاسمية والفعلية، لم يفتن..؟"

فما الذي أفاده الخزومي من مقالة الجرجاني واتخذ منه دليلاً للتمييز بين الجملتين؟

أقول الذي فعله الجرجاني هو أنه بسط القول في دلالة مختلف الصور التي تؤديها الجملة الفعلية والاسمية، فأبان مثلاً فرق ما بين دلالتى (زيد ينطلق) و (زيد منطلق) الاسميتين، وبين (قتل الخارجي زيد) و (قتل زيد الخارجي) الفعليتين، وبين (ينطلق زيد) الفعلية و

(زيد ينطق) الاسمية، وبين (ضربت زيداً) الفعلية و (زيد ضربته) الاسمية.. وهكذا. وما قاله الجرجاني مثلاً في الفرق بين أن يكون المسند في الجملة الاسمية اسماً لا تجدد فيه، أو فعلاً متجدد الحدث، فقال في كلامه على (فروق الخبر): "ان موضوع الاسم على أن يثبت به المعنى للشيء، من غير أن يقتضي تجدده شيئاً بعد شيء. أما الفعل فموضوعه على أن يقتضي تجدد المعنى المثبت به شيئاً بعد الشيء، فإذا قلت: زيد منطلق فقد أثبت الانطلاق فعلاً له من غير أن تجعله يتجدد ويحدث منه شيئاً فشيئاً، بل يكون المعنى فيه كالمعنى في قولك زيد طويل وعمر قصير. وكما لا يقصد ها هنا إلى أن تجعل الطول أو القصر يتجدد ويحدث كما توجهما وثبتهما فقط، وتقتضي بوجودهما على الإطلاق، كذلك لا نتعرض في قولك: زيد منطلق لأكثر من إثباته لزيد. وأما الفعل فإنه يقصد منه إلى ذلك.. فإذا قلت زيد هو ذا ينطلق فقد زعمت أن الانطلاق يقع منه جزءاً فجزءاً، وجعلته يزاوله ويزجيئه.. - ١٣٣ / ١٣٤". فقد جاءت مقالة الجرجاني هذه للتمييز بين كون الخبر اسماً يثبت به المعنى للمبتدأ دون تجدد، أو فعلاً يثبت به وقوع الحدث منه في تجدد. والذي أفاده الخزمي من هذا أنه اتخذ الفرق بين الخبرين حداً يميز به الجملة الاسمية من الفعلية، وذلك ما لم يخطر للجرجاني على بال أو يجري له في حساب، عدا ما غاب عن الخزمي من أن الذي عناه الجرجاني بالفعل، هو المضارع دون سواه.

وقد أفاد السامرائي نفسه من مقالة الجرجاني هذه، فحكاها عنه في كتابه (الفعل زمانه وأبنيته / ٢٠٢)، وعقب عليها فقال: "وعلى هذا فالجملة الاسمية ما دلَّ فيها المسند على الدوام والثبوت"، وأردف: "ومقالة الجرجاني هذه في التمييز بين الفعل والاسم ينبنى عليها التمييز بين الجملة الفعلية والجملة الاسمية".

وهكذا فات السامرائي في استنباطه هذا ما فات الخزمي من مقالة الجرجاني. إذ كان فعلاً غرض الجرجاني من مقالته هذه بيان الفرق في الإسناد بين أن يكون الخبر اسم فاعل أو فعلاً مضارعاً (أي جملة فعلية فعلها مضارع) في جملة اسمية لم يتغير مبتدؤها، ويؤيد ذلك قول الجرجاني بعد هذا: "ولا ينبغي أن يغرك، إذا تكلمنا في مسائل المبتدأ والخبر، أنا قدرنا الفعل في هذا النحو تقدير الاسم، كما تقول في زيد يقوم أنه في موضع زيد قائم..، فدلَّ هذا أن كلاً من الجملتين (زيد يقوم) و (زيد قائم) تتألف من مبتدأ وخبر، فهما إذن جملتان اسميتان.

السامرائي وموضوع النحو:

نهج السامرائي، كما ذكرنا، نهج الجواربي والخزمي في التسوية به قولك (قام الرجل) و (الرجل قام)، فنقد على الشيخ الجارم مذهبه في اتخاذ مذهب النحاة في التمييز بين الجملتين الفعلية والاسمية، وكشف عما يعنيه تقديم الفعل في الأولى وتأخيرها في الثانية، على ما انتحاه الجرجاني في (الدلائل)، قال السامرائي: "وهذه المسألة البلاغية لا يمكن أن تكون مادة في البحث النحوي، والشيخ الجارم يجد في دلائل الإيجاز للجرجاني ما أعانه على إثبات ما أثبتته. وهو في ذلك كالأستاذ الخزمي في التماس مادته من المصدر نفسه ٢٠٦".

ثم أوضح رأيه فقال: "وعلى هذا فإن هذا المنحى ليس منهجاً نحوياً ولا يقرب منه، في أي وجه من الوجوه / ٢٠٨"، وخلص إلى القول: "ولقد بحث علماء المعاني في الجملة العربية بحثاً خاصاً بهم، ذلك لأن ما خاضوا فيه ليس من مادة النحو الذي يقتصر على أجزاء الجملة وعلاقات هذه الأجزاء ببعضها ووصفها كما تبدو في بناء الجملة / ٢١٢".

وهكذا سلك السامرائي في معالجة المسألة مسلماً لا يتناول فيه حقيقة ما ذهب إليه الجرجاني وتابعه فيه الجارم، في التفريق بين الجملتين، أهو حقيقة علمية راهنة يدعمها البحث وتأييدها الأدلة الواضحة، والبيّنات المسلّمة وعلم اللغة الحديث، فلا بد من الأخذ بها، أم هو شيء لا يتصل بهذا كله فلا بد من معارضته واستبعاده، وإنما يأبى الخوض في ذلك لأن المسألة مسألة بلاغية، لا يمكن أن تكون مادة البحث النحوي، وأن تحريرها يستلزم العدول إلى منحى ليس هو منهجاً نحوياً ولا يقرب منه، في أي وجه من الوجوه.

أقول يمن الإجابة عما ذهب إليه السامرائي من جهتين

الأولى: أن ما يجب الفحص عنه هنا، هو حقيقة الحد الذي اقتاس به الباحثان الجرجاني والجارم، سواء أكان البحث فيه من شأن البلاغة أم من شأن النحو. فإذا صحَّ أن لكل من الجملتين شأناً في التعبير لا تؤديه الأخرى، فالجملتان متغيرتان، وإن اشترط النحاة في

الفاعل أن يتقدم عليه فعله ليميز بذلك من المبتدأ الذي تبدأ به الجملة الاسمية، أمر يقتضيه الفعل بين شأنيهما، وأي غرابة في أن نغير معاني التركيب بتغير مواضع عناصره؟

الثانية: أنه لا غنى لمادة النحو من بحث ما نحن بسبيله من الكشف عن تغير الدلالة في كل من الجملتين بتنقل أجزائها. فإذا كان غرض النحو الأول وقاية اللسان من اللحن والخطأ، ولذا جعلوا منه العلم الذي تعرف به أحوال أواخر الكلم إعراباً وبناءً، فكان علم الاعراب، كما ذكر الزمخشري في مقدمة كتابه (المفصل) فإن من أغراض النحو، ولا شك، انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من اعراب وغيره.. ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة، كما قال ابن جني في الخصائص (١/١٣٢ - ط ١٩١٣ م) ، وقد أشار الزمخشري في موضع آخر في مقدمته إلى علاقة ما بين النحو والبيان فقال: "وهو المرقاة المنصوبة إلى علم البيان المطع على نكت نظم القرآن؛ فعبر بذلك عن اتصال النحو بالبلاغة وتلازمهما، وقد برع الجرجاني في ذلك وبسط القول فيه. وأكد ابن سيده أبو الحسن كلام ابن جني في مخصصه، حين حاول تعريف علم النحو، فاستعار ألفاظ ابن جني نفسها ولم يخرج عنها.

وقد عرضت لهذا في كتابي (مذاهب وآراء في نشوء اللغة وتدرج معانيها / ١١١) ، إذ جاء فيه: "ولا يخفى أن النحو عند الأوائل هو علم العربية الذي يُعرف به وجهة كلام العرب وما يقصدون إليه في التعبير عن أغراض النفس. وقد أشار إلى ذلك الأشموني حين قال: وهو العلم المستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب، الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي ائتملت منها، كما أشار إليه ابن عصفور في المقرب حين ذكر أن المراد هنا بالنحو قولنا علم العربية، لا قسيم الصرف، أه. أما عند المتأخرين فقد غدا النحو غالباً: علم الاعراب والبناء، كما نبه عليها الصبَّان حين قال: واصطلاح المتأخرين تخصيصه بفن الإعراب والبناء وجعله قسيم الصرف، وأردف: وعليه فيعرف بأنه علم يبحث فيه عن أحوال أواخر الكلم إعراباً وبناءً، وموضوعه الكلم العربية من حيث ما يعرض لها من الإعراب والبناء. أه. وهكذا تحول النحو مما كان عليه من البحث في صحة تأليف الكلم للتعبير عما في النفس من أغراض، إلى البحث في ضبط الأواخر إعراباً وبناءً، ضماناً لسلامة اللسان من اللحن، وبسط الكلام في عوامل ذلك والإسهاب في تعليقه بالجدل النظري، فبد النحو وقد غار ماؤه وشاه بهأؤه وساء مذاقه، وإلا فإن توكيد العناية بالمعاني كان يوجب دراسة اللفظ في تركيب الجملة بدراسة موقعه من التركيب عامة من حيث اتصاله بالأجزاء الأخرى وتأثره بها وتأثيره فيها، ثم دراسة الجملة مجتمعة الشمل من حيث صورة التعبير وأسلوبه، وقد جرد النحو من هذا كله وخصصت به علوم البلاغة كالمعاني والبيان ...".

وهذا سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان (١٨٠ هـ) أمام هذا العلم وعلم أعلامه، قد ضمن كتابه أبواباً جعلت بعد مادة لعلم المعاني، فأشار بذلك إلى أن هذه الأبواب ملازمة للنحو لا تنفك عنه بحال من الأحوال. قال سيبويه: "هذا باب تخبر فيها عن النكرة بالنكرة، وذلك قولك: ما كان أحد مثلك، وليس أحد خيراً منك، وما كان أحد مجترئاً عليك. وإنما حسن الإخبار ها هنا عن النكرة حيث أردت أن تنفي أن يكون مثل حاله شيء، أو فوجه، فإن المخاطب قد يحتاج إلى أن تعلمه مثل هذا. وإذا قلت: كان رجل ذاهباً، فليس في هذا شيء تعلمه كان جهله، ولو قلت: كان رجل من آل فلان فارساً، حسن، لأنه قد يحتاج إلى أن تعلمه أن ذاك من آل فلان، وقد يجمله. ولو قلت كان رجل في قوم فارساً، لم يحسن، لأنه لا يستنكر أن يكون في الدنيا فارس، وأن يكون من قوم، فعلى هذا النحو يحسن ويقبح ... ٢٦/ ١ و ٢٧".

فقد تجاوز سيبويه في كتابه مادة النحو، في هذه المرحلة، إلى ما أسموه بعد بعلم الصرف وعلم المعاني وعلم البيان وعلم العروض وعلم الأصوات وعلم القراءات، من علوم العربية، بل علم النقد الأدبي، ذلك لتلازم هذه العلوم واستحالة انفكاك بعضها من بعض، فجاء كتابه متضمناً كل ما يستعان به على فهم كلام العرب والكشف عن سر تأليفه. وإذا عمد علماء العربية في دراساتهم بعد إلى تخصيص كل علم منها بمادة وموضوع للغوص على جزئيات كل من هذه العلوم، فلا يعني ذلك إمكان الفصل بينها في التماس فهم كلام العرب، ففي كل علمٍ منهما تمام للعلم الآخر، بل جلاء لأسراره ودقائقه.

ولا شك في أن ما جاء به سيبويه، ها هنا، ونحوه مما ذكره في مواضع أخرى من كتابه، قد أوحى إلى الجرجاني ما أوحى، في كتابه

(دلائل الإعجاز) مما يتصل بعلم المعاني. وقد تحدث الجرجاني عن معاني النحو، ونبه على أن النظم، وهو موضوع الكلام بشكل من الأشكال، إنما يتوخى هذه المعاني. وإذا كان العلماء قد قصروا الحديث عن المعاني المذكورة، على ما أسموه بعلم المعاني، فإنهم لم يوفقوا في فصله عن النحو، جملة وتفصيلاً، لأنه نوره الذي به يُهتدى إلى صوغ الكلام وإحكام البيان.

وقد وفق الجرجاني حقاً في الكشف عن اتصال النحو بالبلاغة خاصة وتلازمهما. وقد حذا هذا الحذو ويمم هذا السمت الإمام أبو يعقوب السكاكي (ت ٦٢٦هـ) في كتابه (مفتاح العلوم) فقد تحدث فيه عن علوم البلاغة فجعل ما تعلق منها بمطابقة الكلام لمقتضى الحال والتتبع لخواص تراكيب الكلام مادة علم البيان، وما اختص بوجوه تحسين الكلام، بعد رعاية المطابقة لمقتضى الحال ووضوح الدلالة مادة البديع، فهو أخص من علمي المعاني والبيان، لكنه قال في مقدمة كتابه: قد ضمنت كتابي هذا من أنواع الأدب، دون نوع اللغة، ما رأيت أن لا بد منه، وهذه عدة أنواع متأخدة، فأودعته علم الصرف بتمامه وأنه لا يتم إلا بعلم الاشتقاق..، وأردف: "وأوردت علم النحو بتمامه، وتمامه بعلمي المعاني والبيان ..."، فدلّ بذلك على تعلق النحو بعلم البلاغة وتأكيد مهمة اللغة في الأداء والإبلاغ.

وقال في موضع آخر من كتابه: "أن علم النحو هو أن نحو معرفة كيفية التركيب في ما بين الكلم لتأدية أصل المعنى مطلقاً بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب وقوانين مبنية عليها، ليحترز بها عن الخطأ في التركيب من حيث تلك الكيفية. وأعني بكيفية التركيب تقديم بعض الكلم على بعض ورعاية ما يكون من الهيئات إزاء ذلك، وبالكلم نوعياً المفردة وما هي في حكمها -المفتاح/٣٧". وجاء في شرح السيد للمفتاح: "وأما عن المركبات فباعتبار هيئاتها التركيبية وتأديتها لمعانيها الأصلية فعلم النحو". وهذا هو أبو إسحاق الشاطبي إبراهيم بن موسى (٧٩٠هـ) يعرف علم النحو في شرح (الخلاصة) فيقول: "وهو في الاصطلاح، علم بالأحوال والأشكال التي بها تدل ألفاظ العرب على المعاني، ويعني بالأحوال وضع الألفاظ من حيث دلالتها على المعاني التركيبية، أي المعاني التي تستفاد بالأشكال..".

بل هذا ابن كمال باشا (٩٤٠هـ) يقول في رسائله، وقد عرض فيها لعلم النحو:

"ويشارك النحوي صاحب علم المعاني في البحث عن المركبات، إلا أن النحوي يبحث عنها من جهة هيئاتها التركيبية صحة وفساداً، ودلالة تلك الهيئات على معانيها الوضعية على وجه السداد، وصاحب المعاني يبحث عنها من حيث النظم المعبر عنه بالفصاحة في التركيب، وقبحه ... ثم خالص إلى القول: "وهذا كون علم المعاني تمام علم النحو".

وقال الأستاذ إبراهيم مصطفى، رحمه الله، في كتابه (إحياء النحو): "وجاء بعد ذلك بآماد الشيخ عبد القاهر الجرجاني، فرسم في كتابه -دلائل الإعجاز- طريقاً جديداً للبحث النحوي، وتجاوز أواخر الكلم وعلامات الإعراب وبين أن للكلام نظاماً وأن رعاية هذا النظم واتباع قوانينه هي السبيل إلى الإبانة والإفهام وأنه إذا عدل الكلام عن سنن هذا النظم.. لم يكن مفهوماً معناه ولا دالاً على ما يُراد منه/١٦".

وإذا كانت مادة النحو لا تتجاوز الحكم على أواخر الكلم وعلامات الإعراب، فلا شك في أن عالم النحو المحيط به خُبراً الواقف على جليل أحكامه ودقيقها، يستطيع أن يتحاشى الخطأ في بيانه وتعبيره ويتبين صحيح الكلام من فاسده، لكنه قاصر أن يتعرف كيف يكون إحكام الأداء وإحسان التعبير وإجادة السبك، وتمييز شديد الكلام من سفسافه، بل قاصر أن يتعرف كيف يكون انتباه سبيل الفصحاء في تأليف الكلام نثراً ونظماً، وهو ما قد أشرنا إليه في كتابنا (مسالك القول في النقد اللغوي - ص/٦٢) .. وأنى لدارس النحو هذا أن يعي نظام صياغة كلام العرب ومتصرف قولهم ويستشف طرق نسجهم وجبكتهم إذا انحرف عن غرض النحو في تعرف روح العربية ونهجها في التأليف والتعبير وتصريف المعاني فقصر النحو على بحث أثر العوامل في أواخر الكلم.

ولا شك أن الجرجاني قد وفق في ما ذهب إليه من تجاوز ظواهر الإعراب إلى تبين أسرارها وأغراضه ودواعيه. فإذا نحن أفردنا مذهب الجرجاني لنجعل منه مادة لعلم المعاني وحسب، وحسنه عن مادة النحو، فقد بخسنا النحو حقه بل أيبسنا نسغه وغضنا ماءه وأذهبنا نداوته.

وقد كشف الدكتور أحمد البدوي في كتابه (عبد القادر الجرجاني) عما انتهى إليه الجرجاني في كتابه (دلائل الإعجاز) و (أسرار البلاغة) من أن أصل المعنى يمكن أن يعبر عنه بطرق مختلفة، وأن لكل عبارة من ذلك معناها الخاص الذي تفتقر به عن العبارة الأخرى، لأن العبارتين لا يمكن أن تؤديا معنى واحداً، إلا إذا اتفقتنا من جميع الجهات.

أقول هذا ما فات كثيراً من النحاة أن ينهوا عليه ويفصحوا عنه، في كثير من الأحيان، فأغفلوه وتجاوزوه حين أغرقوا في الصناعة اللفظية، وقصروا الاهتمام على ضبط أواخر الكلم.

مذهب العلامة الحصري في الجملة الفعلية والاسمية: وممن عمد إلى هذا الموضوع من البحث، فسلك مسلك الجوارى والمخزومي والسامرائي، في مخالفة الحد الذي اتخذته جمهور النحاة في تقسيم الجملة إلى اسمية وفعلية، وسوى بين تقديم الفعل وتأخيره في مثل قولك (جاء خالد) و (خالد جاء) بل سبقهم إلى ذلك العلامة الأستاذ ساطع الحصري في كتابه (آراء وأحاديث في اللغة والأدب).

قال الحصري: "ومن المعلوم أن الجملة تنقسم إلى قسمين فعلية واسمية: ولكننا عندما ننظر إلى الأمور نظرة منطقية، يجب أن نفهم من تعبير جملة فعلية: الجملة التي تحتوي على فعل، وتعبير آخر الجملة التي تعلمنا ما حدث وما يحدث. كما يجب أن نفهم من تعبير جملة اسمية الجملة التي لا تحتوي على فعل؛ وتعبير آخر: الجملة التي نخبرنا عن أوصاف اسم من الأسماء وحالاته"، وأردف: "غير أن قواعد اللغة العربية لا تلتزم هذه التعريفات والمفاهيم المنطقية، بل تخالفها كلية، فإنها تعتبر الجملة فعلية عندما تبتدئ بفعل، واسمية عندما تبتدئ باسم. ومعنى ذلك أنها لا تصنف الجمل حسب أنواع الكلمات التي تتألف منها، بل تصنفها حسب نوع الكلمة التي تبتدئ بها، دون أن تلتفت إلى بقية كلماتها / ١٠٧".

ويمضي الحصري في شرح مذهبه ونقد مذهب النحاة، فيقول: "ونظراً لهذه القواعد الرسمية فإن عبارة: نام الولد، يجب أن تعتبر جملة فعلية، في حين أن عبارة الولد نام، يجب أن تعتبر جملة اسمية، مع أن كليهما تتألفان من الكلمتين أنفسهما وتؤديان المعنى نفسه / ١٠٨".

الرأي في ما جاء به الحصري ومن نحا نحوه، في التسوية بين تقديم الفعل على فاعله وتأخيره عنه: نقول في الجواب عما تقدم من كلام الحصري، إن الذي نراه هو أن قولك (نام الولد) لا يؤدي مؤدى قولك (الولد نام) عند التحقيق، ولو أوهم ظاهر الجملتين غير ذلك.

فلكل من هاتين الجملتين شأن في التعبير، وموضع من الأداء، لا تسد مسدده الجملة الأخرى، إذ ليس يكفي أن تتفق العناصر التي تتألف منها كل من الجملتين، بل ينبغي أن يتفق فيهما موضع كل عنصر من الآخر، وليست هذه الحقيقة وفقاً على اللغة العربية.

ذلك أن قولك (جاء خالد) و (نام الولد) في الجملة الفعلية، قد دلَّ على مسند أو خبر لم يطرق أذن السامع، ولم يسبق ذكره في سياق الكلام. فإذا ذكر الخبر أي المسند انتظر السامع ذكر الذي أسند إليه، وهو الفاعل، وإذا ذكر هذا اتصل بفعله فأصبح جزءاً منه.

أما قولك (خالد جاء) أو (الولد نام) في الجملة الاسمية، فقد دلَّ على مسند إليه قد ذكر في السياق، ومسند أو خبر معلوم يراد التوثق من إسناده إليه. قال الإمام عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١هـ) في كتابه (دلائل الإعجاز): "لا تؤتى بالاسم معرّى من العوامل إلا لحديث قد نوي إسناده إليه / ٧٧". وقد أسند الخبر إلى ما هو موضوع الكلام، وهو (خالد أو الولد) وحمل عليه دون أن يتصل اتصال الفاعل بفعله. وإن ما قدمناه في الموازنة بين دلالتى الجملة الاسمية والفعلية من مذهب لغوي متكامل للإمام الجرجاني قد أتى به منذ القرن الحادي عشر من الميلاد، وجاءت المذاهب الحديثة تعزز مذهبه هذا وتؤيده.

وإننا لنسأل كل من قال بالتسوية بين (خالد جاء) و (جاء خالد)، ألسنت تقول (خالد جاء) فتحدث السامع عن (خالد)، وقد جاء ذكره بينكما وبات السامع ينتظر منك أن تحدثه عنه، فإذا أخبرته بجيئه أزلت الشك لديه في حقيقة مجيئه؟ كما تقول (جاء خالد) فتبادر السامع بإخبارك إياه عن مجيئه دون أن يقتضي ذلك تقدم ذكره، فكيف يستوي القولان في التعبير إذاً؟ ولا تستوي العبارتان في أداء معنى، ما لم تتفقا في البنية وتطابقا في البنية وتطابقا في موضع كل جزء من أجزائها.

وإذا كان النحاة قد ميزوا قولك (خالد جاء) من قولك (جاء خالد) فأسموا الأول جملة فعلية والثاني جملة اسمية، ولم يتطرقوا صراحة إلى الكشف عن الفرق بينهما في أداء المعنى، وانصرفوا إلى الاهتمام بالصناعة اللفظية، فقد جاء الجرجاني ليكشف عما قصر النحاة غالباً في إيضاحه والإفصاح عنه، من حيث اختلاف الأداء في كل من الجملتين. ولا يخفى أن (خالد جاء) جملة اسمية مركبة، تتألف من مبتدأ ومن خبر هو جملة فعلية، فإذا أردت الجملة الاسمية البسيطة قلت (خالد آت) . أما (جاء خالد) فهو جملة فعلية وحسب. وانظر إلى ثقب رأي الجرجاني وبعد غوره، بل أصالة فكره، في الإشارة إلى المواضع التي يدعو فيها الأداء إلى تقديم الفاعل ليكون مبتدأ. قال الجرجاني في دلائل الإعجاز (ص ٩٩/٩٩) : "واعلم أن هذا الذي بات لك في الاستفهام والنفي من المعنى في التقديم، قائم مثله في الخبر المثبت. فإذا عمدت إلى الذي أردت أن تحدث عنه بفعل قدمت ذكره ثم بنيت الفعل عليه فقلت: زيد قد فعل وأنا فعلت وأنت فعلت، اقتضى ذلك أن يكون القصد إلى الفاعل، إلا أن المعنى في هذا القصد ينقسم إلى قسمين:

أحدهما: جلي لا يشكل، وهو أن يكون الفعل فعلاً قد أردت أن تنص فيه على واحد فتجعله له، وتزعم أن فاعله دون واحد آخر، أو دون كل أحد. ومثال ذلك أن تقول: أنا كتبت في معنى فلان، وأنا شفعت في بابه، تريد أن تدعي الانفراد بذلك.. وتزيل الاشتباه فيه، وتردد على من زعم أن ذلك كان من غيرك، أو أن غيرك قد كتب ما كتبت. ومن البين في ذلك قولهم في المثل: أتعلمني بضبب أنا فرشته؟

والقسم الثاني: ألا يكون القصد إلى الفاعل، على هذا المعنى، ولكن على أنك أردت أن تحقق على السامع أنه قد فعل وتمنعه من الشك، فأنت لذلك تبدأ بذكره وتوقعه أولاً، ومن قبل أن تذكر الفعل في نفسه، لكي تباعده بذلك من الشبهة وتمنعه من الإنكار، أو من أن يظن بك الغلط أو التزيد. ومثاله قولك: هو يعطي الجزيل وهو يحب الثناء، لا تريد أن تزعم أنه ليس ها هنا من يعطي الجزيل ويحب الثناء غيره..

ولكنك تريد أن تحقق على السامع أن إعطاء الجزيل وحب الثناء دأبه، وأن تمكن ذلك في نفسه..، ومن شواهد الجرجاني على هذا القسم قول الشاعر:

شحيحان ما اسطاعا عليه كلاهما
هما يلبسان المجد أحسن لبسة

قال الجرجاني: "لا شبهة في أنه لم يرد أن يقصر هذه الصفة عليهما ولكن نبه لهما قبل الحديث عنهما"، وأردف: "وأبين من الجميع قوله تعالى: واتخذوا من دونه آلهة لا يخلقون شيئاً وهم يُخلقون - النحل / ٢٠، فليس المراد أنهم وحدهم هم الذين يُخلقون، كما في المعنى الأول، ولكن تأكيد أن الفعل ثابت لهم".

ويشير الجرجاني إلى ما يراه بتقديم المحدث عنه فيقول: "فأنت قلت فمن أين وجب أن يكون تقديم ذكر المحدث عنه بالفعل أكد لإثبات ذلك الفعل له، وأن يكون قوله: هما يلبسان المجد، أبلغ في جعلهما يلبسان، من أن يقال: يلبسان المجد / ١٠١". وهو يعلل ذلك فيقول: "قلت ذاك من أجل أنه لا يؤتى بالاسم معرّى من العوامل إلا للحديث قد نوي إسناده إليه، وإذا كان كذلك فإذا قلت: عبد الله فقد أشعرت قلبه بذلك أنك قد أردت الحديث عنه، فإذا جئت بالحديث فقلت مثلاً: قام، أو قلت: خرج، أو قلت: قدم، فقد علم ما جئت به، وقد وطأت له وقدمت الإعلام فيه، فدخل على القلب دخول المأنوس به، وقبله قبول المتبهي له المطمئن إليه، وذلك لا محالة أشد لثبوته وأنفى للشبهة وأمنع للشك وأدخل في التحقيق - ١٠١ / ١٠٢"، وأردف: "وجملة الأمر أنه ليس إعلامك الشيء بغتة مثل إعلامك له بعد التنبيه عليه والتقدمة له، لأن ذلك يجري مجرى تكرير الإعلام في التأكيد والأحكام".

وذكر الجرجاني بعض المواضع التي لا بد فيها من الأخبار عن الاسم بالفعل، فقال: "ومما هو بهذه المنزلة في أنك تجد المعنى لا يستقيم إلا على ما جاء عليه من بناء الفعل على الاسم، قوله تعالى: إن ولي الله الذي نزل الكتاب وهو يتولى الصالحين - الأعراف / ١٩٥، وقوله تعالى: وقالوا أساطير الأولين اكتتبها فهي تملى عليه بكرة وأصيلاً - الفرقان / ٥، فإنه لا يخفى على من له ذوق أنه لو جيء في ذلك

بالفعل غير مبني على الاسم، فقيل: إن وليي الله الذي نزل الكتاب ويتولى الصالحين، بحذف هو، واكتبتها تملئ عليه، بحذف هي، لوجد اللفظ قد نبا عن المعنى، والمعنى قد زال عن صورته والحال التي ينبغي أن يكون عليها - ١٠٥/ ١٠٦".

مذهب الجرجاني في ضوء علم اللغة الحديث:

وقد عقد الدكتور جعفر دك الباب في كتابه (الموجز في شرح دلائل الإعجاز، في علم المعاني) فصلاً فريدة في مذهب الإمام الجرجاني اللغوي، في ضوء علم اللغة الحديث، وأقام الموازنة بين مذهبه ومذاهب هذا العلم، نخلص من بحثه إلى أن من حق مذهب الجرجاني أن يظفر بالمكان اللائق به، في علم اللغة الحديث، لا لأن مذهبه هذا يكمل النظرية البنوية الوظيفية الحديثة، بل لأنه يعتمد على مفهوم البنية العميقة والبنية الظاهرية للجملة، فهو يمثل بذلك اتجاهاً متطوراً في علم اللغة الحديث، وأكد أن مذهب الجرجاني يثبت صحة تمييز علماء النحو العربي نوعين للجملة العربية.

ولا يخفى أن البنوية في الأصل مذهب فكري يتحرى رؤية المجتمعات، والأعمال الفنية واللغة، والأدب، من خلال البنى التي تتألف منها هذه المركبات، والبنية وحدة مستقلة قائمة على عناصر داخلية متسلسلة.

فالبنوية تتطلب في الأدب، مثلاً، تحليل النص إلى بنائه، وتفكيك البنية إلى أجزائها المتنقلة وإعادة تركيب هذه الأجزاء، بحيث تعود منتظمة مترابطة، تختلف فيها الصورة باختلاف مواقع هذه الأجزاء بعضها من بعض.

وقد كان رائد هذا المذهب في القرن العشرين الفيلسوف الفرنسي رولان بارت، ومضى في تكوينه علماء كتشوفسكي ومينييه وسوسير وماير، وبدا بعد متكاملًا بفضل العالم الفيلسوف الفرنسي كلود ليفي اشتراوس.

أما علم اللغة الحديث، أو علم اللسان الحديث، فهو العلم الذي ينظر إلى اللسان أداة للإبلاغ وظاهرة فيزيائية ونفسية واجتماعية عامة الوجود.

وقد نحا هذا النحو، بل سبق إلى مواضع منه الإمام الجرجاني، حين ذهب إلى أن اللغة إنما هي أداة إبلاغ السامع ما يجهله، وعمد إلى تحليل النص الأدبي والانتباه به إلى وحدته، وهي الجملة، والكشف عن بنية الجملة الظاهرية الأصلية، والإفصاح عن اختلاف الصور في الجملة باختلاف مواقع أجزائها بالتقديم والتأخير، وميز ما قُدم من هذه الأجزاء لغرض تحويل الصورة عما هي عليه، وما قُدم وهو على نية التأخير فلم يمل بالصورة عن إطارها. بل كشف عن موقع كل جملة من الأداة بتنقل أجزائها أو تغييرها، فنفى أن تتفق جملتان فيما تعنيان ما لم تتماثلا من كل وجه.

ولا بأس أن نلم بطرف من حديث الجرجاني عن (التقديم والتأخير)، وهو يتصل بما نحن بسبيله من الكلام على الفعل.

قال الجرجاني: "واعلم أنا لم نجدهم اعتمدوا في -تقديم الشيء - شيئاً يجري مجرى الأصل، غير العناية والاهتمام. قال صاحب الكتاب، سيوييه، وهو يذكر الفاعل والمفعول: كأنهم يقدمون الذي بيانه أهم لهم، وهم بشأنه أعنى، وإن كانا جميعاً يهمنهم ويعنيانهم. ولم يذكر في ذلك مثلاً. وقال النحويون: إن معنى ذلك أنه قد يكون من أغراض الناس في فعل ما أن يقع بإنسان بعينه، ولا يباليون من أوقعه، كمثل ما يعلم من حال الخارجي يخرج فيعيث ويفسد ويكثر من الأذى، أنهم يريدون قتله، ولا يباليون من كان القتل منه، ولا يعينهم منه شيء، فإذا قُتل وأراد مريد الإخبار بذلك، فإنه قدم ذكر الخارجي، فيقول: قتل الخارجي زيد، ولا يقول: قتل زيد الخارجي، لأنه يعلم أن ليس للناس في أن يعلموا أن القاتل له، زيد، جدوى وفائدة فيعينهم ذكره ويهمنهم ويتصل بمسرتهم، ويعلم أن حالهم أن الذي هم متوقعون له ومتطلعون إليه: متى يكون وقوع القتل بالخارجي المفسد، وأنهم قد كفوا شره وتخلصوا منه".

ثم قال: "فإن كان رجل ليس له بأس ولا يقدر فيه أن يقتل رجلاً، وأراد المخبر أن يخبر بذلك، فإنه يقدم ذكر القاتل فيقول: قتل زيد رجلاً، ذلك لأن الذي يعنيه ويعني الناس من شأن هذا القتل طرافته وموضع الندرة فيه، وبعده كان من الظن، ومعلوم أنه لم يكن نادراً وبعيداً من حيث كان واقعاً بالذي وقع به، ولكن من حيث كان واقعاً من الذي وقع منه، فهذا جيد بالغ".

وقد خالص الجرجاني من حديثه إلى القول: "إلا أن الشأن في أنه ينبغي أن يعرف في كل شيء قديم في موضع من الكلام مثل هذا

المعنى، ويفسر وجه العناية فيه هذا التفسير.

وقد وضع في ظنون الناس أنه يكفي أن يقال: أنه قدّم للعناية ولأن ذكره أهم، من غير أن يذكر من أين كانت تلك العناية، ولم كان أهم، ولتخليهم ذلك قد صغر أمر التقديم والتأخير في نفوسهم، وهو نوا الخطب فيه، حتى أنك لترى أكثرهم يرى تتبعه والنظر فيه ضرباً من التكلف، ولم ترظناً أزرى على صاحبه من هذا وشبهه / ٨٤ و ٨٥".

وتدبر نضج الجرجاني في تقديم المفعول من قوله تعالى: "وجعلوا لله شركاء الجنّ - الأنعام / ١٠٠"، إذ قال: "ليس بخاف أن لتقديم الشركاء حسناً وروعة ومأخذاً من القلوب، أنت لا تجد شيئاً منه ان أنت أحرّت فقلت: وجعلوا الجنّ شركاء لله، وأنت ترى حالك حال من نقل الصورة المبهجة والنظر الرائق والحسن الباهر، إلى الشيء الغفل الذي لا تحلى منه بكثير طائل، ولا تصير النفس به إلى حاصل"، وأردف: "والسبب في أن كان كذلك هو أن للتقديم فائدة شريفة ومعنى جليلاً، لا سبيل إليه مع التأخير".

وقد أوضح ذلك فقال: "وبيانه أنا وإن كآ نرى جملة المعنى ومحصوله أنهم جعلوا الجنّ شركاء، وعبدهم مع الله تعالى، وكان هذا المعنى يحصل مع التأخير حصوله مع التقديم، فإن تقديم الشركاء يفيد هذا المعنى، ويفيد معه معنى آخر، وهو أنه ما كان ينبغي أن يكون لله شريك لا من الجن ولا من غير الجن. وإذا أحرّقت: جعلوا الجنّ شركاء له، لم يفد ذلك، ولم يكن فيه شيء أكثر من الأخبار عنهم بأنهم عبدوا الجن مع الله تعالى، فأما أن يُعبد مع الله غيره، وأن يكون له شريك من الجن وغير الجن فلا يكون في اللفظ مع تأخير الشركاء دليل عليه - ٢٢١ / ٢٢٢".

أقول هذا ما بدا لنا بسط الكلام فيه على (الجملة الفعلية والجملة الاسمية)، وتأكيد صحة مذهب النحاة في هذه القسمة، والرد على من أخذ عليهم ذلك من علماء العصر، وما جاء به الإمام الجرجاني في الكشف عن دقائق النظم وأسراره وتحليل بناء وتأيد على اللغة الحديث لصائب فكره وثاقب نظره في هذا الاتجاه، وسنعد مقالاً لما انتحاه هذا العلم في مناصرة مذهب الجرجاني، ومن الله العون.

١٣ المجموع إذا اعتل مفردها

المُجموع إذا اعتلّ مفردُها

كثيراً ما يشكّل الجمع إذا ما اعتلت عين مفرده أو لامه، فلفظ (الثُرَيَّا) بضم الثاء وفتح الراء وياء مشددة، على هيئة التصغير، قد جمع على (الثُرَيَّات) بإضافة الألف والثاء بعد حذف ألف التانيث، عند بعضهم، كما جمع (الثُرَيَّات) بإضافة ياء مخففة، بعد الياء المشددة، عند آخرين. ويلتبس الأمر أيضاً فيما اعتلت عينه كمكيدة ومعيشة، متى تظهر الياء في تكسيره، ومتى تبدل همزة، وكذلك المنارة والملاحة والمناحة والمغارة والمخاضة، أترد ألفها في التكسير إلى الأصل، أم تؤول همزة. ولا بد في هذا من ضابط يُقْتاس به، وقياس يُطبع على غراره، فيعرف بهديه حال المفرد المعتل ووجه الحكم فيه.

* جمع الثريا * عرض الأستاذ محمد علي النجار في كتابه (لغويات) ل (ثُرَيَّا) أجمع على (ثُرَيَّات) ، بياء مشددة بعدها ألف وتاء. أم على (ثُرَيَّات) بإضافة ياء مخففة بين الياء المشددة والألف والتاء؟ ...

ولا يخفى أن (الثُرَيَّا) اسم للنجم المعروف. وقد جاء في اللسان (والثروان الغزير، وبه سمي الرجل ثروان، بفتح وسكون، والمرأة ثريا، بضم الثاء وراء مفتوحة بعدها ياء مشددة، وهي تصغير ثروى. والثريا من الكواكب سميت لغزارة نوبها، وقيل سميت بذلك لكثرة كواكبها مع صغر مراتها. فكأنها كثيرة العدد بالإضافة إلى ضيق المحل. لا يتكلم به إلا مصغراً، وهي تصغير على جهة التكبير ...)

. وقد أطلقت (الثُرَيَّا) على المصباح، ففي اللسان: (الثريا من السرج، بضم السين والراء، على التشبيه بالثريا من النجوم). وفي المزهرة (٢ / ١٦٤)، (وقال أبو حاتم: الثريا النجم مؤنثة بحرف التانيث مصغرة، ولم يسمع لها تكبير، وكذلك الثريا من السرج).

أما جمع (ثريا) فبابه التصحيح بالألف والتاء، بعد أن تقلب ألف تأنيثه ياء، كما تقلب ألف (حُبلى) ، في التثنية والجمع، فيقال (ثريات) ، بتشديد الياء الأولى مفتوحة كما هو الأصل، تعقبها الياء المخففة التي صارت إليها الألف المقلووبة: كما قلبت ألف (حُبلى) فجمعت على (حُبليات) .

لكن الشائع في جمع (ثريا) كما اطرِد في كلام الكُتَّاب وكثر على اللسان هو (ثريات) بحذف ألفه وإضافة الألف والتاء، فهل لهذا وجه في طرائق العربية؟ ...

ذهب الأستاذ النجار إلى أن العربية لا تجيز حذف الألف الخامسة إلا استثناء. وقد استشهد بقول الرضي في شرح الكافية (٢/١٧٤) : (وقد يحذف الألف الزائدة خامسة فصاعداً في التثنية والجمع بالألف والتاء، كما في زَبَعْرَى وَقَبَعْرَى. ولا يقاس عليه خلافاً للكوفيين) . وهكذا جمع الأستاذ (الثريا) على (الثريات) . لكنه استدرك فقال: (لولا أن الثريات قد ذاعت وشاعت وأصبح من العسير صرف الناس عنها وتجنّبهم إياها) فلم يرَ جواز حذف الألف الخامسة من (ثريا) لتجمع على (ثريات) ، بل ذهب إلى التسمح في هذا الجواز. وقد حاول أن يلتمس لهذا الحذف وجهاً نخلص بعد البحث إلى أن للثريا صورة أخرى هي (الثرية) بناء التأنيث، وهذه تجمع قياساً على (ثريات) . قال: (هذا وقد رأيت في كتاب الأنيس المطرب.... كتابة الثريا في صورة الثرية. وقد ذكر هذه الصورة في كتابة - الثريا - دوزي في معجمه، وهذا كما ينطق به العامة اليوم. وهو جار على أصل سرى في لسانهم. وقد يستبدلون بألف التأنيث تاء التأنيث فيقولون في الحُبلى حُبلة، وفي الحمراء بعد قصرها حمرة) . ثم قال: (ويحاول بعض الباحثين أن يجعل الثرية تصغيرة ترخيم للثروى، وعلى هذا فالثريات جمع صحيح) .

*من المحدثين من أوجب جمع ثريا على ثريات *

قد بحث جمع (ثريا) الأستاذ عباس حسن في سفره المشهور (النحو الوافي) ، فذهب مذهباً آخر أوجب فيه حذف الألف الخامسة في المفرد، وجمعه على (ثريات) ، كما طاعت به ألسنة الكُتَّاب، دون (ثريات) فجرت مقالته من مذهب الأستاذ النجار مجرى الضد. وقد استدلل على ما اتخاه بقول صاحب المزهرة (٢/٥٢) : (ليس في كلامهم كلمة فيها ثلاثة أحرف من جنس واحد. ليس ذلك من أبنيتهم استتقالاً، إلا في حرفين: غلام ببة أي سمين، وقول عمر بن الخطاب: لئن بقيتُ إلى قابل لأجعل الناس بيّاناً واحداً، أي أساوي بينهم في الرزق والأعطيات) .

أقول هذا قول ابن خالويه، ففي المصباح: (يقال هم بيّان واحد، مثلث الثاني، ونونه زائدة في الأكثر فوزنه فعلان، وقيل أصلية فوزنه فعّال، والمعنى هم طريقة واحدة... قال ابن خالويه في كتابه: ليس في كلام العرب كلمة ثلاثية من جنس واحد، سوى كلمتين ببة وبيّان واحد) . وقال الجوهري: (ويقال هم بيان واحد، كما يقال بأج واحد. قال عمر بن الخطاب ...) . وأورد الحديث.

وقال الأستاذ عباس حسن (٤/٤٥٨) : (وإذا قلبت الزائدة) على الثلاثة ياء، وأدى قلبها إلى اجتماع ثلاث ياءات في آخر كلمة واحدة، وجب حذف التي قبلها مباشرة، نحو ثريا وثرين وثریات، لكيلا يجتمع في الكلمة ثلاثة أحرف من نوع واحد) . وقال: (فلو قلبت ألفها - أي ألف ثريا - في التثنية.... وقلنا ثريّان لاجتمع في آخر الكلمة الواحدة ثلاثة أحرف هجائية من نوع واحد، وهذا ممنوع - غالباً - تبعاً لما نص عليه صاحب المزهرة ... حيث قال: ليس في كلامهم ثلاثة أحرف من جنس واحد....) . فما صواب المسألة؟

*جواز جمع ثريا على ثريات وثریات *

صحة المسألة عندي أن جمع (ثريا) على (ثريات) بحذف ألفها جائز، بوجه من الوجوه، خلافاً لما ذهب إليه الأستاذ النجار، وأن جمعها بإثبات الياء على (ثريات) غير مأمي ولا منكور، وهو الأصل والقياس، خلافاً لما اتخاه الأستاذ عباس حسن.

أما أن جمع (ثريا) على (ثريات) بحذف الألف سائغ، فذلك أنه إذا كان الرضي قد قصر حذف الألف الخامسة فصاعداً على (زبعرى وقبعرى) ، فقال: (ولا يقاس عليه خلافاً للكوفيين) ، فانظر إلى ما جاء في اللسان حول ثنية (القهقرى والخوزلى) : (الأزهري: ابن الأنباري إذا ثنيت القهقرى أو الخوزلى ثنية بإسقاط الياء فقلت القهقران والخوزلان، استتقالاً للياء مع ألف التثنية وياء التثنية)

. وقد أورد ذلك صاحب التاج فقال: (ونقل الأزهري عن ابن الأنباري قال: "القهقرى ثنية القهقران وكذلك الخوزلى، بحذف الياء فيهما استتقالاً لها مع ألف التثنية، وياء التثنية) .

فقد رأيت أن حذف الألف الخامسة فصاعداً في المقصور، عند التثنية، والجمع، لا يقتصر على زبَعْرَى وقَبَعْرَى، إذ أجازوه في القهقرى والخوزلى أيضاً. قال: الإمام الصبان في حاشيته (١٠٨ / ٤) : (قولهم القهقران والخوزلان، والقياس قهقران وخوزليان) ، بل أجازوه في (جوزلى) بالجيم أيضاً، قال صاحب الهمع (٤٤ / ١) : (وورد أيضاً حذف الزائدة وهي خامسة، سمع جوزلان في جوزلى) . وما دامت العلة في الحذف، الاستتقال، فالاستتقال في اجتماع ياءات (ثريّات) ، أوجب لجواز الحذف وأدعى، والباب واحد. وإذا كان النحاة قد جعلوا من الاستتقال لا اجتماع واوين تفصل بينهما ألف، سبباً لتثنية عشواء) على (عشواين) بدلاً من (عشواوين) جوازاً أو وجوباً، فحذف ياء (ثريا) المقلوبة من ألفها عند الجمع أقرب وأسوغ. قال الأشموني (١٠٩ / ٤) : (وزعم السيرافي أنه إذا كان قبل ألف واو، يجب تصحيح الهمزة، لثلاث تجمع واوان ليس بينهما إلا الألف. فتقول في عشواء عشواين بالهمز، ولا يجوز عشواوان، وجوز الكوفيون، في ذلك الوجهين) .

هذا وعلة الاستتقال في حذف ألف (ثريا) المقلوبة ياء، حين الجمع، هي علة جواز لا علة وجوب، فأنت تقول في الجمع (ثريات) على الحذف، كما تقول (ثريّات) على الأصل أما اعتماد الأستاذ عباس حسن هذه العلة المجوزة علة موجبة، وجمع (ثريا) على (ثريات) قصراً دون (ثريّات) فليس بالوجه ذلك أنه احتج لوجوب الحذف بدليلين:

الأول: ماجاء في المزهري من امتناع اجتماع ثلاثة أحرف هجائية من جنس واحد في كلمة واحدة.

والثاني: ما ذكره العلماء في باب التصغير من وجوب حذف إحدى الياءين إذا وليا ياء التصغير.

أما عن الأول فالكلام ليس على إطلاقه. ذلك أن اجتماع ثلاثة أحرف هجائية من جنس واحد ممتنع إذا كانت أحرفاً أصلية. فقد قصر ابن خالويه كلامه في هذا على ما كان ثلاثياً، إذ قال: (ليس في كلام العرب كلمة ثلاثية من جنس واحد سوى كلمتين ...) . فالنص إذن لا يجري على (ثريّات) البتة.

هذا وليس مجيء الفاء والعين واللام على حرف واحد، في الكلمة الواحدة، ممتنع قطعاً، فقد جاء في الفعل. فانظر إلى قول ابن الحاجب في الشافية (٧٢ / ١) ، (وأن الياء وقعت فاء وعيناً ولاماً، في يبيّت) .

قال الرضي: (مذهب أبي علي أن أصل الياء، يوى، فتقول يويت ياء حسنة، أي كتبت ياء، وعند غيره أصله، يبي، فهم يقولون: ييت، وتبيت، وثبيت إلى آخرها. وقال أبو علي: يويت إلى آخرها) ، وقال: (وإنما حكم أبو علي بكونها واواً، وأن لامها ياء لكثرة باب طويت ولويت وكونه أغلب...) . والذي يعنيه هذا أن عدول أبي علي إلى (يويت) كان لمحض غلبة باب (طويت ولويت) ، لا لامتناع توالي الياءات.

وأما عن الحجة الثانية فإن الأستاذ عباس حسن قد استند في جمع (ثريا) أو ثنيتها بالحذف، إلى علة حذف الياء في التصغير، فقال: (وإذا قلبت الزائدة على الثلاثة ياء وأدى قلبها إلى اجتماع ثلاث ياءات في آخر كلمة واحدة، وجب حذف التي قبلها مباشرة نحو ثريا وثرينان، لكيلا يجتمع في الكلمة الواحدة ثلاثة أحرف من نوع واحد ٤ / ٥٨٨) . وبني كلامه على ماجاء في (المزهري) مما تقدم القول فيه، وعلى ما أورده صاحب الهمع، والصبان، في باب التصغير. قال الأستاذ عباس حسن: (وجاء في الجزء الثاني من الهمع ما نصه: إذا ولي ياء التصغير ياءان حُذِفَ أولاهما لتوالي الأمثال ... وجاء في الصبان أول باب التصغير ما نصه: قال في التسهيل يحذف لأجل ياء التصغير أولى ياءين ولياها ...) .

أقول قد شرح ذلك الأشموني فقال (١٦٤ / ٤) : (فإنه إذا صغر تلحقه التاء نحو سماء وسمية. وذلك لأن الأصل فيه، أي تصغير سماء: سُمِّي، بثلاث ياءات، الأولى ياء التصغير والثانية بدل المدّة والثالثة بدل لام الكلمة: فحذف إحدى الياءين الأخيرتين، على القياس المقرر في هذا الباب، فبقي الاسم ثلاثياً فلحقه التاء ...) . والذي يفهم من كلامه أن حذف الياء هنا، حين تتوالى ثلاث منها،

قياس مقرر في هذا الباب، أي في هذا الموضع الذي مثل له التصغير، لا على جهة الإطلاق، ولكن ما شروط الحذف هذه؟ ...
أجاب عن ذلك الصبان في تعليقه على ما أثبتناه من كلام الأشموني، وقد أورد الأستاذ عباس حسن جانباً منه (٤ / ٥٣٣) ، قال
الصبان: (قوله على القياس، وهو حذف إحدى الياءات الثلاث عند اجتماعها في الطرف، بعد عين الكلمة، فلا يرد تصغير ميم على
ميم، وحى على حى - ٤ / ١٦٤) . على أن كلام الصبان هذا ككلام الأشموني مخصوص بالتصغير بل بموضع من التصغير.

ذلك أنك إذا صغرت (سما) قلت فيه (سُمِّيَ) على (فُعِّلَ) . فإذا أجريت عليه الإعلال قلت (سُمِّيَ) . وهكذا تجتمع ثلاث ياءات.
قال الأشموني: (الأولى ياء التصغير والثانية بدل المدة، والثالثة بدل لام الكلمة، فحذف إحدى الياءين الأخيرتين) . فإذا أسقطت
إحدى الياءين الأخيرتين فعلاً انتهت إلى (سُمِّيَ) فإذا زدت التاء، وزيادتها واجبة فيه، قلت (سُمِّيَ) . وهكذا (عطاء) فتصغيره على
(فُعِّلَ) عَطِيَ. والذي عنوه هنا بما مثلوا أن الياء المشددة بإدغام ياء التصغير بالياء التي تليها، قد جاءت مكسورة. وسترى أن هذا
الكسر شرط للحذف مع تطرف الياء الثالثة. ولا يصح هذا في (ثريا) لأن أصلها (ثروى) صغرت على (ثُرِيَّوِي) وزان فُعِّلَى، فقلبت
الواو فيها ياء فغدت (ثريا) ، فكانت الياء المشددة بإدغام ياء التصغير بالياء التي تليها، مفتوحة لا مكسورة، وبقيت كذلك في جمعها
على (ثرييات) .

اجتماع الياءات الثلاث في الاسم المصغر

لا يوجب حذف إحداها إلا بشروط

إن اجتماع ثلاث ياءات في الاسم المصغر: الياء المشددة المفتوحة والياء المتطرفة كما هو الحال في (ثرييات) ، وقد دعيت متطرفة
لعدم لزوم الألف والتاء كما لم تلزم ألف التثنية، لا يستوجب الحذف الذي جرى في تصغير سما وعطاء، خلافاً لما ذهب إليه الأستاذ
عباس حسن. قال الرضي في شرح الشافية (١ / ٢٣١) : (وذلك إذا اجتمع ثلاث ياءات والأخيرة منها متطرفة لفظاً ... أو تقديراً
... وثانيتها مكسورة مدغم فيها، ولم يكن ذلك في الفعل نحو أَحْيِيَّ وَيُحْيِيَّ، ولا في الجاري على الفعل نحو الْحَيِّيَّ، وجب حذف الثالثة
نسيماً، كما يجيء في باب الإعلال تحقيقه) فلا بد في حذف الياء الثالثة في المصغر من تحقق شروط أربعة: اجتماع ثلاث ياءات،
وتطرف الأخيرة، وكسر الياء المشددة، وألا يكون ذلك في الفعل أو ما جرى على الفعل. وقد أكد الرضي في باب الإعلال (٣ /
١٨٧) ، الشرط الثالث حين قال: (مع انكسار المشددة منها...) كما أكد في شرح الكافية (٢ / ٥٩) ، وهذا ما جاء في الكتاب
لسيبويه (٢ / ١٣٢) ، وشرح الشافية للرضي (١ / ٢٣٥) ، و (٣ / ١٨٨) ، و (٣ / ١٩٢) .

فدل ما ذكرناه وبسطنا القول فيه أنه ليس في (ثرييات) ما يوجب حذف الياء. فإذا عدلنا إلى الحذف فقلنا (ثرييات) كما هو مذهب
الكوفيين، وكما أجاز به البصريون في جمع (الزبرعى والقبعثرى والقهقهرى والخوزلى والجوزلى) ، كانت علة الحذف، وهي الاستئصال،
علة مجوزة لا موجبة، كما بيناه.

هذا وقد جاء وزان (ثريا) ، الحُدْيَا للعطية أو القسمة من الغنيمة، والحُمَيَّا لشدة الغضب، والحدة والسورة، والحُدْيَا للبل، والحُدْيَا للنازع
والمعارض، من التحدي.

* ما اعتلت عينه فثبت حرف العلة في جمعه على مفاعل *

يشكل على الكتاب جمع ما اعتلت عينه، على (مفاعل) أو ما جاء على هيئته، فيجمعون (المصير والمضيق) ، على مصائر ومضائق بالهمز،
والصواب فيهما مصاير ومضايق بالياء.

والقياس في هذا أنه إذا اعتلت عين المفرد أصلاً بواو أو ياء، أو ألف مقلوبة عنهما، ثبت الواو أو الياء في الجمع. تقول فيما اعتلت
عينه أصلاً بياء أو ألف مقلوبة عنها (المصير والمصاير) من صار يصير، و (المضيق والمضايق) من ضاق يضيق، و (المكيدة والمكاييد)
من كاد يكيد، و (المعيب والمعاب والمعابة والمعائب) من عاب يعيب، و (المطار والمطير والمطائر) من طار يطير، و (المعيش والمعيشة
والمعاش والمعايش) ، وهكذا تقول (ما زال العدو يبيث لنا مصايد، وينصب مكايده، ويرسل جنده في شعاب الوادي ومضايقه) ،
كما تقول: (ما زال الخصم يتسقط مثلنا ويبيغي معانينا) ، و (الأمر بعواقبها ومصايرها) ، كل ذلك بالياء دون الهمز. قال الهمذاني
في ألفاظه (هذه فواتح الأمور وأعقابها ومصادرها ومصايرها وعواقبها) ، وقال: (حصرتهم في مضايقتهم ومحاجرهم) . وقال صاحب

العين (الجِزَع ما اتسع من مضايق الوادي نبت أم لم ينبت) .

أما ما اعتلت عينه بواو أصلاً، أو ألف مقلوبة عنها، فإنك تقول فيه (المقام والمقامة والمقاوم) من قام يقوم، و (المعونة والمعاون) ، وهو مفعلة من العون، و (المثوبة والمثاوب) وهو مفعلة إذا كانت مَثُوبَةً، ومفعلة إذا كانت مَثُوبَةً وكلاهما من الثواب. و (المنارة والمناور) وهو مفعلة من النور، و (المجال والمجاول) من جال يجول، و (المقال والمقالة والمقاول) ، من قال يقول. وهكذا (المخاضة والمخاضة والمناحة والمغارة والمفازة والمسافة والمخافة) ، فإنك تقول في جمعها (المخاوض والمخازع والمناوح والمغاور والمفاوز والمساف و (المخاوف) . تقول: (ما أخلاني فلان من عائدته ونواله ومعاونته) ، و (جزاك الله المثاوب الحسنى) . وفي نهج البلاغة (٢/٢٣٢) :

(كانت لهم مقاوم العز وحلبات الفخر) . وعلى هذا عامة ما يرد عليك من هذا الضرب.

هذا وما ثبت الواو أو الياء في جمعه، يرد الحرف المعتل متحركاً في واحده. فالمعونة التي جمعت على (المعاون) مضمومة العين في الأصل لأنها (مفعلة) . و (المناحة) التي كسرت على (المناوح) مفتوحة العين في الأصل لأنها (مفعلة) ، ذلك خلافاً لما ثبتت الهمزة في جمعه بدلاً من المدة الزائدة في واحدة، كما سنراه. لهذا اعتد العلماء تحرك المعتل في الواحد شرطاً لثبوته في الجمع، وهو يثبت فيه ولو كان زائداً. قال الرضي في شرح الشافية (٣/ ١٠٣) : (وذلك بقصد الفرق بين المدتين الزائدتين، وبين الواو والياء اللتين كان لهما في الواحد حركة سواء كانتا أصليتين كمقاوم ومعاش في جمع مقامة ومعيشة، أو زائدتين ملحقتين بالأصل كعثاير وجداول، في جمع عثير وجدول. فإن ما له حركة أصلية أجدل وأقوى فلا ينقلب) . وقال ابن يعيش في شرح المفصل: (ألا ترى أنك لا تهمز ياء معيشة، بل تتركها ياء على حالها في الجمع نحو قولك معاش، لكون الياء أصلاً متحركة في الأصل) .

* ما كسرت من الأسماء فثبتت الهمزة في جمعه *

القياس فيما ثبتت الهمزة في جمعه أن يكون في واحده حرف مد زائد كالألف في (رسالة) والواو في (عجوز) ، والياء في (دفيئة) ، فأنت تقول في جمعها (رسائل وعجائر ودفائن) ، بالهمز. فالهمزة في جمعها بدل من المدة الزائدة في واحدها. قال الرضي في شرح الشافية (٣/ ١٠٢) : (وأما الهمزة في نحو رسائل فبدل من الألف التي في الواحد، لا من الألف المنقلبة عن الواو والياء) . وهكذا تقول في (منيحة) : منائح. وأما (مناحة) فقد مر أن جمعها (مناوح) ، فالياء في منيحة حرف مد زائد، والألف في مناحة مقلوبة عن الواو المتحركة أصلاً. قال الهمداني في ألفاظه: (هي النعم والمنائح والعطايا) . وقال ابن منظور (المناحة اسم يجمع على المناحات والمناوح) .

* قد تخفف الهمزة فتقلب ياء أو يمتنع قلبها *

من العلماء من أجاز تخفيف الهمزة في باب (رسائل) ولفظها (رسائل) . قال الأستاذ محمد علي النجار في كتابه (لغويات) : (بل وقفت على أن الزجاج أجاز النطق بالياء في نحو شعائر ورسائل وهالك نص الارتشاف: وفي الترشيح عجائر وقبائل ورسائل بالهمز، ولا تحرك بالياء لأنه لا أصل لها في الحركة. وقد يجوز تخفيف الهمز في هذا كله وقبه ياء، أجازه أبو اسحاق الزجاج، قياس الهمزة قياس ماض في هذا وشبهه ا. هـ، وقرأ ابن كثير رواية شعائر بالياء) ، وذلك في قوله تعالى: (إن الصفا والمروة من شعائر الله) . (البقرة - ١٥٨) .

وإذا جاز تخفيف الهمزة في باب (رسائل) والتلفظ بها ياء، فلا وجه لهذا الإبدال البتة في مثل (بائع وقائل) . قال المبرد في الكامل (٢/ ١٢٥) : (والرائع مهموز، وكذلك كل فعل من الثلاثة، مما عليه واو أو ياء، إذا كانت معتلة ساكنة. تقول: قال يقول، وباع يبيع، وخاف يخاف، وهاب يهاب، ويعتل اسم الفاعل فيهمز موضع العين نحو قائل وبائع وخائف وهائب. فإن صحت العين في الفعل صحت في اسم الفاعل نحو عور الرجل فهو عاور، وصيد فهو صايد. والصيد داء يأخذ في الرأس والعين والشؤون. وإنما صحت عور وحول وصيد، لأنه منقول من أحول واعور) .

ونحو من ذلك قول ابن جني في كتاب التصريف (٥٥) : (متى اعتلت عين فعل بعد ألف فاعل همزت البتة لاعتلالها، ذلك نحو قام فهو قائم: وسار فهو سائر، وهاب فهو هائب، فإن صحت في الماضي صحت في اسم الفاعل أيضاً، وذلك نحو عور فهو عاور، وحول

فهو حاول، وصيد البعير فهو صايد غير مهموز) . قال الأستاذ محمد سعيد النعسان الحموي في شرحه: (يجب أن يكتب نحو قائم وسائر وهائب بالياء، على حكم التخفيف، لأن قياس الهمزة في ذلك أن تسهل بين الهمزة والياء، فلذلك كتبت ياء، وأما إبدال الهمزة في ذلك ياء محضة فنصوا على أنه لحن، ومن ثم امتنع نطق الياء من قائم وسائر وهائب ونحوها) .

وجاء في المخصص لابن سيده (٢ / ٦) : (ألا ترى أن عين فاعل، مما هي فيه حرف علة لا تأتي إلا مهموزة) . قال الشنقيطي في شرح المخصص: (آب الصواب أن يكتب بالهمزة بعد المد، على قاعدة إبدال عين الفاعل المعتل فعله، همزة. وهي قاعدة مطردة لم يستثن منها حرف) . فتبين بهذا أنك تهمز ما كان ك (بائع) ، و (قائل) و (آب) ، ولا تلتفظ بهمزته ياء صريحة البتة، بل تسهل بينها وبين الياء فتلتفظ بها بين بين. وهو ما يسميه العلماء تليين الهمزة أو تخفيفها بين بين. وهذا وقد انفرد الشيخ نصر الهوري في كتابه المطالع النصرية بإجازة قول القائل (آيب) ، بالياء الصريحة، وتبعه فيه الشيخ حسين والي، في كتابه الإملاء، ولا سند لهما فيما ذهبا إليه من كلام العلماء، كما بسطنا القول فيه، وذكره الأستاذ محمد علي النجار في رسالته (اللغويات) .

وذهب صاحب الكليات إلى جواز قول القائل (بايع) ، بالياء لأنه يأتي، دون (قائل) ، فإنه بالهمز لأنه واوي، قال: (فرقاً بين الواوي واليائي - ٥ / ١٥٨) . ولم أره في الأمهات.

وإذا قيس اسم الفاعل من (جاء) قيل (جاء) بهمزتين. فلما أبدلوا من الهمزة الثانية، وهي لام الفعل، ياء أبقوا على الأولى فقالوا (جاء) بالتنوين بعد حذف الياء، ومؤنثه (جائية) . لكنهم صححوا الهمزة الثانية في الاستعمال حيناً. قال ابن جني في الخصائص (١ / ٤٠٦) : (وأشددوا قوله:

فإنك لا تدري متى الموت جأئ إليك ولا ما يحدث الله في غد

قيل: أجل قد جاء هذا، لكن الهمز الذي فيه عَرَض عن صحة صنعة. ألا ترى أن عين، فاعل، مما هي فيه حرف علة لا تأتي إلا مهموزة، نحو قائم وبائع، فاجتمعت همزة فاعل، ولامه همزة، فصححها بعضهم في الاستعمال) .

وأكد صاحب الهمع ثبوت همزة فاعل من معتل العين فقال: (٢ / ٢١٩) : (وتبدل الهمزة أيضاً من كل ياء أو واو وقعت عيناً لما يوازن فاعل وفاعلة... نحو بائع وقائم أصلها بايع وقاوم) ، وفعلهما باع وقام معلل، بخلاف ما لم يعمل فعله كصيد وعور فهو صايد وعاور فلا إبدال فيه) .

هذا وجاء في سر صناعة الإعراب لابن جني (١ / ٥٣) ، في إيضاح قولهم الهمزة المخففة أو همزة بين بين: (ومعنى قول سيوييه بين بين، أي بين الهمزة وبين الحرف الذي منه حركتها، إن كانت مفتوحة فهي بين الهمزة والألف، وإن كانت مكسورة فهي بين الهمزة والياء، وإن كانت مضمومة فهي بين الهمزة والواو. إلا أنها ليس لها تمكن الهمزة المحققة. وهي مع ما ذكرنا من أمرها في ضعفها وقلة تمكنها بزنة المحققة، ولا تقع الهمزة المخففة، أولاً أبداً لقرابها بالضعف من الساكن، فالمفتوحة نحو قولك في سأل: سأل، والمكسورة نحو قولك في سئم: سئم، والمضمومة نحو قولك في لؤم: لؤم) .

* ما ثبتت الهمزة في جمعه خلافاً للقياس *

إذا كان قياس ما اعتلت عين واحده بالواو أو الياء (أو بألف مقلوبة عنهما) أن يثبت حرف العلة في جمعه: خلافاً لباب (رسائل) وباب (بائع وقائل) ، فقد حكى العلماء ألفاظاً خرجت عن قياس ما ذكرنا.

فقد نقلوا في جمع (مصيبة) : (مصاوب ومصائب) : والقياس (مصاوب) لأن الياء مقلوبة فيه عن الواو أصلاً، وليست زائدة كياء (فعيلة) ليكون قياس جمعها (فعائل) . قال سيوييه في الكتاب (٢ / ٣٦٧) : (توهما أن مصيبة فعيلة وإنما هي مُفعلة) . فقولهم (مصائب) ، إذاً على توهم زيادة الياء في (مصيبة) . وهو ما أسموه حديثاً (القياس الخاطيء) ... و (المصيبة) في الأصل (مُصوبَة) على مُفعلة) . قال صاحب التاج: (قال أحمد بن يحيى مصيبة كانت في الأصل مصوبة، ألقوا حركة الواو على الصاد فانكسرت، وقلبوا الواو ياء بكسرة الصاد) . قال: (ونقل شيخنا في الترشيح أن أصل المصيبة الرمية بالسهم، ثم استعملت في كل نازلة) . وقال

في اللسان (قال الزجاج: أجمع النحويون على أنهم حكوا مصائب في جمع مصيبة بالهمزة جمعياً، وأجمعوا أن الاختيار مصابوب، وإنما مصائب عندهم من الشاذ) .

أقول أن (المصابوب) هو الأقيس، لكن (المصائب) ، هو الأسير والأشهر. قال المرزوقي في شرح ديوان الحماسة (١٨٧٧) : (والمصائب جمع مصيبة. وهي مفعلة. وشبه مدتها بمدة فعيلة وجمعت جمعها، والقياس مصابوب، وقد جاء، ولكنه في الاستعمال دون مصائب، وهذا مما شذ في القياس، أعني مصائب. ومصابوب شاذ في الاستعمال مطرد في القياس) .

وقد أكد الرضى في شرح الشافية قياس (مصابوب) ، فجمع (مقيمة) و (مريبة) اسم الفاعل من (أقام) و (أراب) ، على مقاوم ومراب. ذلك أنك إذا وضعت (مقيمة ومريبة) موضع الاسم فعدلت بهما عن الوصفية كما فعلت بـ (مصيبة) صح تكسيرهما، وقد كُسرَ على مفاعل) كما رأيت. قال ابن الحاجب في الشافية (٣/ ١٢٧) : (وتقبلان همزة في نحو قائم وبائع المعتل فعله ... ولم يفعلوه في باب معايش ومقاوم للفرق بينه وبين رسائل) . فقال الرضى في شرحه (٣/ ١٣٤) : (قوله ولم يفعلوه في باب معايش، أي فيما وقع بعد ألف الجمع، فيه واو أو ياء ليست بمدة زائدة، سواء كانت أصلية، كما في مقيمة ومقاوم، ومريبة ومراب) .

* المنائر والملائم والمزائد والمعائن والمعائش والمدائن *

وقالوا في جمع (المنارة) مناور ومنائر، والقياس (مناور) لأنه مفعلة من النور. قال ابن جني في الخصائص (٣/ ١٤٥) ، (وقالوا أيضاً منارة ومنائر، وإنما صوابها مناور لأن الألف عين، وليست زائدة) . فهم توهوا زيادة الألف في (منارة) ، فحملوها على (رسالة) ورسائل. وقالوا في جمع (الملامة) ملاوم وملائم، والقياس (ملاوم) . لأنه مفعلة من اللوم. قال الهمذاني صاحب الألفاظ (وما زلت أتجرع فيك الملائم والملاوم، واللوائم أيضاً) . وقال عروة بن الورد، وهو شاعر جاهلي:

إذا ما فاتني لم أستقله حياتي والملائم لا تفوت

وجاء في شرحه: قوله إذا ما فاتني، أي الحق، لم أستقله، أي لا أقدر أن أردّه، والملائم: يريد الملامة، أي لم يفتني اللوم، قال محقق الديوان: (ومعنى البيت إذا لم أقم بما يجب علي من الحق ندمت طول حياتي، ولم أعدم من يلومني على تركه) .

وجمعوا (المزادة) على المزاد لأنه من الزاد، فعينه واو، قال ابن منظور: (قال أبو منصور المزادة مفعلة من الزاد، يُزود فيها الماء) . وقد جمعت على (المزائد) أيضاً. قال ابن منظور: (والمزادة مفعلة من الزيادة والجمع مزائد) ، وجاء في جمعها (المزائد) وهو شاذ. قال ابن جني في الخصائص (١/ ٣٣٣) : (من ذلك استنكارهم همز مصائب، وقالوا منارة ومنائر، ومزادة ومزائد، فهمزوا ذلك في الشعر وغيره. وإنما الصواب مزاد ومصابوب ومناور) . وجاء في جمع (المعونة) المعائن، فحملت على أنها فعولة من (معن) . قال صاحب المصباح: (والاسم المعون والمعانة أيضاً بالفتح، ووزن المعونة مفعلة بضم العين، وبعضهم يجعل الميم أصلية، ويقول هي مأخوذة من الماعون، وهي فعولة) . وفي اللسان نحو من ذلك.

وحكوا في جمع (المعيشة) المعائش والمعائن. أما المعائش فلأنه مفعلة من عاش يعيش، فالياء عين الفعل، وأن المعائش فلأنه فعيلة من معش، والياء زائدة. قال صاحب المصباح: (والمعيش والمعيشة مكسب الإنسان الذي يعيش به والجمع المعائش. هذا على قول الجمهور لأنه من عاش والميم زائدة ووزنه معائش مفاعل، فلا يهمزونه، وبه قرأ السبعة. وقيل هو من معش فالميم أصلية ووزن معيش ومعيشة فعيل وفعيلة، ووزن معائش فعائل فتهمز، وبه قرأ أبو جعفر المدني والأعرج) . وقال الرضى في شرح الشافية: (وقد تهمز معائش تشبيهاً لمعيشة بفعيلة، والأكثر ترك الهمز. وكذا قد تهمز المنائر في جمع منارة تشبيهاً له بفعالة، والفصيح المناور، والتزم الهمز في المصائب تشبيهاً لمصيبة بفعيلة) .

وقالوا في جمع (المدينة) المدائن والمدائن. فإذا جعلته من مدن بمعنى أقام كان (فعيلة وفعائل) ، واجمع (مدائن) بالهمزة، وإذا جعلته من (دين) أي مُلكت فهي مدينة أي مملوكة، فالياء عين الفعل، واجمع (مدائن) بالياء. قال أبو الطيب في الإبدال (٢/ ٣١) : (والمدينة عند بعضهم فعيلة من مدن بالمكان إذا أقام به، سميت بذلك لأن الناس يقيمون بها، وقال آخرون: إنما وزنها: مفعولة، من قولك دينت أي مُلكت، فالمدينة: المملوكة، وكل مدينة مملوكة) . ونحو من ذلك ماجاء في الصحاح، قال الجوهري: (ومن جعله

مفعلة من قولك دين أي ملك لم يهزم كما لا يهزم معايش) . ففعله في اليائي تصبح بعد حذف الواو (مفعلة) .
*جمع المكان والمسيل *

المكان بمعنى الموضع (مفعل) من الكون. لكنهم جمعوه على أمكنة كما جمع (فعال على أفعله) نحو طعام وأطعمة. وقالوا أماكن وهو جمع الجمع. أما (المكانة) للمنزلة فقد جمعوه جمع تصحيح على مكانات ولم يكسروه. قال ابن منظور (قال ثعلب: يبطل أن يكون المكان فعلاً، لأن العرب تقول كن مكانك، وقم مكانك. فدل هذا على أنه مصدر من كان أو موضع منه) . وقال الفيومي في مصباحه: (والمكان يذكر فيجمع على أمكنة، وأمكن قليلاً، ويؤنث بالهاء فيقال مكانة والجمع مكانات، وهو موضع كون الشيء) هذا هو المشهور. وجاء في التاج (والمكانة المنزلة عند مالك والجمع مكانات ولا يجمع جمع التكسير ... والمكان الموضع وجمعه أمكنة كقذال وأقذلة، وأماكن جمع الجمع) . فجمع المكان على أمكنة وأماكن، على توهم أصالة الميم، والميم فيه مزيدة لأنه مفعل من الكون.

و (المسيل) ، إما (فعل) ، فيجمع على مسلان كرجيف ورغفان وقضيب وقضبان، أو على أمسلة كرجيف وأرغفة أو مُسل كقضيب وقضب، وأما (مفعلة) فلا يجمع إلا على (مفاعل) أي (مسائل) ، فهي كالمدينة التي هي فعيلة أو مفعلة. قال الجوهري (ومسيل الماء موضع سيله والجمع مسائل، ويجمع أيضاً على مُسل وأمسلة ومسلان، كما قالوا: رغيغ ورغف وأرغفة ورغفان، ويقال للمسيل مسل ...) . وقال ابن جني (٣/٢٧٩) : (وأما مسيل فذهب بعضهم في قولهم في جمعه أمسلة، إلى أنه من باب الغلط. وذلك لأنه أخذه من سال يسيل، فهو عندهم على مفعلة كالمسير والمحيض، وهو عندنا غير غلط، لأنهم قالوا فيه: مُسل، وهذا يشهد بكون الميم فاء، فأمسلة ومُسلان: أفعلة وفُعلان كأجربة وجُربان ...) .

*رأي المحدثين في جمع مفعلة معتل العين على مفاعل *

عرض الشيخ ظاهر خير الله الشويري لجمع (مفعلة) الأجوف، في رسالته (المفعلة) ، فقال إن (المقالة والمقامة) من الواوي، و (المنالة والمعابة) ، من اليائي، وما مائلها، مما صار إلى (مفعلة) الأجوف، بزيادة التاء، لا تجمع جمع تكسير، كما لا تجمع أصولها أي (المقال والمقام والمنال والمعاب) ، هذا الجمع، واعتل للمنع بأنها لو جمعت على (مقاوم ومقاوم ومنايل ومعاب) لم يجر الإعلال على جمعها، وقد جرى على واحدتها، خلافاً للقاعدة. ولو كسرت على غير (مقاوم ومقاوم ...) ، لم يردها جمع التكسير إلى أصلها، والقياس أن يردها إليه، فاقصروا على جمعها بالألف والتاء.

أقول لاشك أن (المقال والمقالة والمنال والمعاب) ، قد أعلت بنقل حركة العين إلا ما قبلها، وقلب الواو والياء ألفاً، فإذا جمعت على (مقاوم ومقاوم ...) . لم يجر الإعلال على الجمع، وإنما يُعدل عن إعلاله ويرد إلى أصله للفرق بينه وبين باب رسائل. قال ابن الحاجب في الشافية (٣/١٢٧) : (وتقبلان همزة، أي الواو والياء، في نحو قائم وبائع المعتل فعله ... ولم يفعلوه في باب معايش ومقاوم، للفرق بينه وبين رسائل) . هذا وإذا كان قد جاء في فقه اللغة أن (المعاب) من المجموع التي لا يعرف لها واحد (٥٧٦) ، فقد جاء في المخصص لابن سيده (١٢/١٧٠) : (ابن السكيت هو العيب والعاب والمعيب، والمعاب، والجمع عيوب ومعاب) . وجاء في نهج البلاغة (٢/٢٣٢) : (كانت لهم مقاوم العز وحلبات الفخر) ، كما جاء فيه (١/١٧٠) : (ولم تختلف في مقاوم الطاعة مناكهم) . قال الشارح: (المقاوم جمع مقام والمراد الصفوف) ، وأنه كذلك. قال الأخطل:

وأني لقوام مقاوم لمن يكن جرير ولا مولى جرير يقومها

وقد استشهد به ابن جني في خصائصه (٣/١٤٥) ، لما نحن فيه فقال: (ومن الجيد قول الأخطل ...) . وجاء في الوساطة للقاضي الجرجاني (١٣٣) : (بل أفصل لك بين المراتب والمقاوم) . وعلى ذلك النص واستعمال الأوائل.

فإذا كان ما ذهب إليه الشيخ ظاهر خير الله رداً لما جرى عليه النحاة وقنوه، وخروجاً عما اقتاسوا به وانتحوه في هذا الباب اعتماداً على ما حكى عن العرب، فقد كان الوجه أن يشير إلى سنده وحجته فيه. وهو قد استن بسنة النحاة حين اعتل للمنع بأن الأصل في جمع التكسير أن يعل إذا أعل واحده، وأن يرد للمجموع إلى أصله. على أن قوله إذا أعل المفرد أعل الجمع لا يجري على إطلاقه. فإنك

تجمع (الدار) ، وقد أعلت، على (ديار) وهي مُعَلَّةٌ أيضاً. كذلك يجمع (ريان) وقد أعلّ، على (رواء) . وقد صححت فيه الواو ولم تَعَلْ. ذلك أن شرط الاعلال هنا أن تقع الواو عيناً لجمع تكسير صحيح اللام قبل كسرة، وأن تَعَلْ في واحده. فإذا كانت في اللام هي المعتلة وجب تصحيح الواو ك (ريان ورواء) . وهكذا صحح حرف العلة في (معايش ومقاول) ، كما صحح في (عثار وجداول) ، لأن شرط الإعلال فيما جاء على مثال (مفاعل) ، وما وازنه، أن يكون حرف العلة في واحدة مدة زائدة كصحيفة ورسالة، فإذا كان متحركاً امتنع الإبدال سواء كان الحرف المعتل أصلاً كعاش ومقاوم أو ملحقاً كعثار وجداول. قال الرضي في شرح الشافية (١٠٢ / ٣) : (وأما كون الواو والياء في الجمع الأقصى هما في واحدة مدتان زائدتان كعجائز وكبائر، وذلك لقصد الفرق بين المديتين الزائدتين وبين الواو والياء اللتين كان لهما في الواحد حركة، سواء كانتا أصليتين كمقاوم ومعايش، في جمع مقامة ومعيشة أو زائدتين ملحقتين بالأصل كعثار وجداول) .

قال الأستاذ ظاهر خير الله (ولا يشكل المعايب فإنه جمع معيب لا جمع معاب) . أقول إذا كان المعيب هو اسم المفعول فلا يجمع على (معايب) تكسيراً، لما بيناه في الصفات. وإذا كان هو (مفعل) بكسر العين اسماً كان أو مصدرًا على رأي جماعة، فإنه يجمع على المعايب كالمعاب الذي هو مفعل بفتح العين، ولا حجة للأستاذ في التفريق بين جمعهما. ولم يفرق ابن السكيت، على ما حكاه ابن سيده في مخصصه (١٧٠ / ١٢) : حين قال (هو العيب والعاب والمعيب والمعاب، والجمع عيوب ومعايب) .

وقد اعتل الأستاذ لمنع تكسير معاب فقال: (لأن مثل المقام والمقال والمنال والمعاب بُني في الأصل للواحد من النوع، والتاء التي تلحقه تاء الأخصيه ... فحفظ في جمعه على صيغته للدلالة على معناه الوضعي، وجمع الجمع الذي لا يغير صيغة المفرد، أي بالألف والتاء، توصلًا للدلالة على التعدد مع فقدان الدلالة الوضعية) . وكان الأستاذ يعني فيما تقدم من كلامه، أنه إذا جمع الواحد من (النوع) على حد تعبيره، جمع سلامة، حفظ عليه معناه الوضعي، وكانت دلالة الجمع محض التعدد، فإذا كسر فقد معناه الوضعي، ولست أدري ما معول الأستاذ فيما يورد ويأتي به. وكل ما يمكن أن يقال في هذا الصدد أنك إذا جمعت ما كان للجنس (كالتمر والشجر) ، فقد أردت اختلاف الأنواع فيه، لأن اسم الجنس يقع على القليل والكثير، فالأصل فيه ألا يجمع، ولا فرق في هذا بين أن يكون الجمع جمع تكسير أو تصحيح. قال الجوهري في صحاحه: (الكلام اسم جنس يقع على القليل والكثير) ، قال: (التمر اسم جنس الواحدة منها ثمرة والجمع تمرات بالتحريك، وجمع التمر تمر وتمران بالضم، ويراد به الأنواع، لأن الجنس لا يجمع في الحقيقة) . وقد ذهب الأستاذ في إعلال ما جمع على (مفاعل) وما مائله، مذهباً خالف به النحاة فقال: (وقالوا إن همز مصائب، من المصائب، والصواب غير ما قرروه، وهو أن الواوي إذا كانت عينه سلمت في المفرد من القلب كالمعونة والمثوبة، تسلم أيضاً في جمعه، فيقال المعاون والمثوب، وإن كانت قلبت في المفرد أيضاً كالمنارة والمخاضة والمشاركة والمغارة، يجوز في جمعها قلبها همزة وردها إلى أصلها. وقد يعبر عن الجمع بحذف تاء الواحدة، من ثم يقال: المنارات والمخاضات والمشاركات والمغارات، والمنائر والمخائض والمشار والمغائر، والمناور والمخاوض والمشاور والمغاور، والمنار والمخاض والمشار والمغار) . والذي يفهم من كلامه هذا أن ما جعله العلماء شاذاً كمنائر مثلاً اعتده هو قياساً فقال (مخائض ومنائر ومغائر) ، ولكن ما بينته في هذا وما حجتة؟.. وقد أضاف إلى هذا قوله (وإن كانت قلبت في المفرد ياء كالمصيبة فيتعين قلبها في الجمع همزة لبعدها عن أصلها كل البعد فيقال المصائب لا غير) . أقول قد جعل ابن جني مصائب شاذاً كما فعل سواه، لكنه حاول أن يعتل لهذا الشذوذ بأن الياء في (مصيبة) ، وإن لم تكن زائدة فإنها ليست بالأصل على كل حال، لأنها بدل من (الواو) في (مصوبة) . لكن الاعتلال للشذوذ، أو الاعتذار من الخطأ شيء، وجعله قياساً شيء آخر. قال ابن جني في الخصائص (٣/٢٧٧) : (ومن ذلك همزهم مصائب، وهو غلط منهم ...) ، ثم قال: (وكأن الذي استهوى في تشبيهه ياء مصيبة بياء صحيفة أنها، وإن لم تكن زائدة، فإنها ليست على التحصيل بأصل، وإنما هي بدل من الأصل، والبدل من الأصل ليس أصلاً، وقد عومل لذلك معاملة الزائد) .

إذا كان هذا هو الذي أوحى إلى الأستاذ أن يقول ما قال، ويقيس على ما اعتل له بوجه من الوجوه، فليس كل ما أمكن الاعتلال

له بجائز أن يقاس عليه. وإذا صح الأخذ بما اعتل به ابن جني في توجيه همز (المصائب) للقياس عليه، فقد جاز جمع (المخالة) ، على مخائل بالهمز أيضاً، وقد منعه الأستاذ نفسه فقال: (وأما اليائي فيطرد في جمعه تكسيراً، سلامة عينه سواء كانت قلبت في المفرد ألفاً كالمخالة إذا اعتلت بنقل الحركة عنها فقط كالمعيشة، أو لم يلحقها منه ذلك شيء كالمشيخة، ومن ثم يقال المخايل والمعايش والمشايخ بالياء في جميعها) . فما باله يفرق بين الواوي واليائي في هذا، فيجيز منائر قياساً ولا يجيز مخاتل؟ ... بل ما باله يفرق ولا يعتل للتفريق؟ ولا يخفى أن (المصائب) مما اطرده في الاستعمال، وشذ في القياس، وهو لو قلّ في الاستعمال وصح في القياس لكان طرد المسألة عليه، مقبولاً غير مأبى، وإن كان ما كثر استعماله وقوي قياسه أولى منه وأجى.

هذا و (المخالة) على مفعلة بالفتح، مصدر (خال) ، وكذلك (المخيلة) على مفعلة بالكسر، ومعناها (المظنة) ، ويجمعان على (مخايل) ، كما يجمع عليه (مخيلة) اسم فاعل من أخال، و (مخيلة) بفتح الأول اسم المفعول، وقد أسميت بهما (السحابة) ، تحسبها مطارة. قال الجوهري: (وقد أخلت السحابة وأخيلتها إذا رأيتها مخيلة للمطر) . بضم الميم. وقال صاحب المصباح: (وأخال الشيء بالالف إذا التبس واشتبه، وأخال السحابة إذا رأيتها وقد ظهرت فيها دلائل المطر فحسبتها مطارة فهي مخيلة بالضم اسم فاعل، ومخيلة بالفتح اسم مفعول لأنها أحسبتك فحسبتها، وهذا كما يقال مرض مخيف بالضم اسم فاعل لأنه أخاف الناس، ومخوف بالفتح لأنهم خافوه) . وأردف (وعلى هذا يقال: رأيت مخيلة بالضم لأن القرينة أخلت أي أحسبت غيرها، ومخيلة بالفتح اسم مفعول لأنك ظننتها) . قال خندج بن خندج:

متى أرى الصبح قد لاحت مخايله والليل قد مرّت عنه السرايل
قال المرزوقي في شرح الحماسة (١٨٣٠) : (ومخايله ما يتبين به دنوه) .

وقد عرض لما نحن فيه الدكتور مصطفى جواد في كتابه (قل ولا تقل) فأوجز القول فيه، وخلص إلى أنه (لم يشذ من كلمات الواو، وهي ألوف، إلا مصائب لأنها من أصاب يصيب، ومنهم من يقول مصابوب على القياس ... والمنائر جمع المنارة، ومنهم من يقول المناور على الأصل) . والصحيح أن ما شذ من الواوي ليس (مصائب) في جمع مصيبة، و (منائر) في جمع منارة حسب، فقد رأيت أننا ذكرنا من ذلك (المزادة والمزائد) ، و (المعونة والمعائن) ، و (الملامة والملائم) ... لكنه نادر على كل حال.

وعرض لما نحن في سبيله الأستاذ محمد العدناني في معجمه (الأخطاء الشائعة) فأوجب جمع (مصير) على (مصاير) ، كما أوجب (مغاور) ولم يجز (مغاير) ، وقد أوجز فقال: (ويقولون اختبئوا في مغاير الجبل، والصواب اختبئوا في مغاور الجبل أو مغاراته. وجاء في الآية ٥٨/ من سورة التوبة: (لويجدون ملجأً أو مغارات أو مدخلاً، لولوا إليه) . ولا شك أن (المغاور) هو الصواب كما أسلفنا، ولكن هل يقع جمعاً للمغار والمغارة؟ والمغارات جمع المغارة، ولكن هل تصح جمعاً للمغار أيضاً؟ ... أما أن (المغاور) بالواو دون الياء فذلك أنه من الغور، أما واحده فإنه المغار أو المغارة، كما فصلناه، وهو القياس. قال الجوهري: (والغار كالكهف في الجبل والجمع الغيران، والمغار مثل الغار، وكذلك المغارة) . فجعل المغار كالمغارة في دلالتها، لكنه استدرك فأنزله منزلة الجمع فقال: (وربما سماه مكانس الطباء مغاراً) .

وجاء (المنار) جمعاً (للمنارة) أيضاً. ففي الحديث (لئن الله من غير منار الأرض) . قال ابن الأثير في النهاية: (المنار جمع المنارة، وهي العلامة تجعل بين الحدين، ومنار الحرم أعلامه ...) . وجاء فيه أيضاً: (أن للإسلام صوى ومناراً أي علامات وشرائع يعرف بها) . وفي الأساس: (وهدم فلان منار المساجد: جمع المنارة) .

ويبدو أن ما جاء ك (مغاور ومنار ومخاض) ، من قبيل اسم الجنس، يقع على القليل والكثير، ويأتي واحده بالياء فيقال (مغارة ومنارة ومخاضة) ، ولو أن الأصل في اسم الجنس أن يكون من المخلوقات. قال الرضي في شرح الشافية (١٩٣/٢) : (اعلم أن الاسم الذي يقع على القليل والكثير، بلفظ المفرد، فإذا قصد التنصيص على المفرد جيء فيه بالياء، يسمى اسم الجنس) . وقال: (١٩٩/٢)

: (والأغلب في الاسم الذي يكون التنصيص على الواحد فيه بالتاء، أن يكون في المخلوقات دون المصنوعات، قالوا: لأن المخلوقات كثيراً ما يخلقها الله سبحانه، يعني جملة، كالتمر والتفاح فيوضع للجنس اسم، ثم إن احتيج فيه إلى المفرد أدخل فيه التاء. وأما المصنوعات فمفردها يتقدم على مجموعها. ففي اللفظ أيضاً يقدم فردها على جمعها، وفيه نظر. لأن المجرد من التاء من الأسماء المذكورة ليس موضوعاً للجمع كما توهموا حتى يستقيم تعليلهم، بل هو لمجرد الماهية سواء مع القلة أو الكثرة). وقال أيضاً: (وليس أسماء الأجناس التي واحدها بالتاء قياساً، إلا في المصادر نحو ضربة وضرب، ونصرة ونصر). وقال في شرح الكافية (٢/١٧٨): (ويخرج أيضاً اسم الجنس، أي الذي يكون الفرق بينه وبين مفرده إما بالتاء نحو تمرة وتمر، أو بالياء نحو رومي وروم. وذلك لأنها لا تدل على آحاد، إذ اللفظ لم يوضع للآحاد، بل وضع لما فيه الماهية المعينة، سواء كان واحداً أو مثني أو جمعاً). وقد رأيت إلى قول الجوهري (والمغار مثل الغار)، فدل بالمغار على الواحد، وإلى قوله: (والمغار علم الطريق)، فجعل المنار للواحد أيضاً. وكذا (المخاض)، فقد نص الصحاح واللسان والقاموس والتاج على أنه جمع. ولكن نص على مجيئه واحداً أيضاً. قال صاحب اللسان والقاموس والتاج على أنه جمع. ولكن نص على مجيئه واحداً أيضاً. قال صاحب اللسان (والمخاض من النهر الكبير الموضع الذي يتخوض ماؤه فيخاض عند العبور عليه، ويقال المخاضة بالهاء أيضاً)، فاحتد (المخاض) و (المخاضة) سواء.

جمع المذكر من أسماء ما لا يعقل بالألف والتاء
أسماع هو أم قياس

يجمع (المغار والمغارة) على (مغاور) قياساً، كما يجمع (المغارة) بالتاء على (مغارات)، ولكن هل يصح المغارات جمعاً ل (مغار)؟ ... المغار مفعول من غاريغور، فقياس جمعه (مغاور) لا مغارات. فما جمع بالألف والتاء من مذكر ما لا يعقل إنما هو الوصف اطراداً. أما الاسم فيما اتفق من جمعه بالألف والتاء فهو متروك للسمع. وقد عاب النقاد على المتنبي جمعه بوقاً على بوقات في غير ضرورة إذ قال: إذا كان بعض الناس سيفاً لدولة ففي الناس بوقات لها وطبول

ذلك أن (بوقاً) وزان فعل بضم الفاء، وبابه أفعال في أقل العدد، و (فعلول) في أكثره ... أما جمعه بالألف والتاء فلا يسوغ حتى يُسمع عنهم كما سمع جمع حمّام وساباط وخان وسجل وخيال ورمضان وشعبان وشوال وسواها، على حمّامات وساباطات وخانات وهكذا ... وعاب الحريري (في درة الغوص) جمع (جوالق) على جوالقات، فقال: (ويقولون جمع جوالق جوالقات فيخطئون فيه لأن القياس المطرد ألاّ تجمع أسماء الجنس المذكر بالألف والتاء، وإنما أشدت العرب عن هذا القياس أسماء جعلتها بالألف والتاء تعويضاً لأكثرها عن تكسيرها وهي حمّام ... وجواب وسجل ومقام .. وجمع ذلك مما شذ عن الأصول، ولا يستعمل فيه غير المحصور المنقول، ولذلك عيب على المتنبي جمعه بوقاً على بوقات ...).

وقال الخفاجي في شرحه للدرة (الجوالق للغرارة معرب من كواله، وفي القاموس هو بكسر الجيم واللام، وبضم الجيم وفتح اللام وكسرهما، وجمعه جوالق كصحائف وجواليق وجوالقات. اهـ. ومن حفظ حجة على من لم يحفظ، فلا عبرة بإنكار المصنف). ثم أشار إلى أن من العلماء من أقر حكاية (بوقات)، كما نص على حكاية (جوالقات)، فقال:

(قال الواحدي البوق جاء في كلام العرب، وجمعه بوقات وإن كان مذكراً كحمّام وحمّامات، فقد عرفت أنه سمع جمعه ...). هذا وفي كتاب الوساطة بين المتنبي وخصومه للقاضي الجرجاني (٣٣٣) ما يؤكد التعويل على السماع في جمع المذكر من أسماء ما لا يعقل بالألف والتاء، ونحو منه ما جاء في كتاب الهمع (٢٣/١)، وهو مذهب الجمهور. على أن من النحاة من جعله قياساً. فقد جاء في شرح الخفاجي (وخيالات كما قال الكندي يجوز أن يكون جمع خيالة وهو الأصل، أو جمع خيال: وهو القياس في جمع ما لا يعقل).

وقال ابن جني في المحتسب حول قوله تعالى: (لو يجدون ملجأً أو مغارات أو مَدْخلاً لولوا إليه وهم يجحون) ((التوبة - ٥٨) : (١/ ٢٩٥) : (ومن ذلك قراءة الناس مغارات بفتح الميم، وقرأ سعد بن عبد الله بن عوف مَغَارَات بالضم. قال أبو الفتح: أما مَغَارَات بالفتح على قراءة الناس فجمع مغارة أو مغار. وجاز أن يُجمع مغار بالتاء، وإن كان مذكراً لأنه لا يعقل، ومثله إوان واوانات وجمع سبطر وجمال سبطرات، وحمام وحمامات. وقد ذكرنا هذا ونحوه في تفسير ديوان المتنبي عند قوله: ففي الناس بوقات لها وطبول، ومغار مفعل من غار الشيء يغور. وأما مغارات بضم الأول فجمع مغار، وليس من أغرت على العدو ولكنه من غار الشيء يغور وأغرته أنا أغيره كقولك غاب يغيب وأغبته، فكأنه لو يجدون ملجأً أو أمكنة يغيرون فيها أشخاصهم ويسترون أنفسهم وهذا واضح) .

فأنت ترى أن ابن جني أجاز جمع (مغار) على (مغارات) . كما أجاز جمع بوق على بوقات، ولو لم يُسمع، حين أساغ جمع ما لا يعقل بالألف والتاء ولو مذكراً.

وأما أبو حيان صاحب البحر المحيط، فإنه جعل (المغارات) ، جمع مغارة ولم يزد. قال أبو حيان (٥ / ٥٤) : (والمغارات جمع مغارة، وهي الغار، ويجمع على غيران بُني من غار يغور إذا دخل، مفعلة للمكان كقولهم مزرعة وقيل المغارة السرب تحت الأرض كنفق اليربوع) .

ومن خالف الجمهور فجمع أسماء ما لا يعقل بالألف والتاء، ولو كان مذكراً، ولم يعلقه على سماع، ابن الأنباري. قال صاحب المصباح (في مادة ابن) : (قال ابن الأنباري: واعلم أن جمع غير الناس بمنزلة جمع المرأة من الناس، تقول فيه منزل ومنزلات، ومصلى ومصليات) . أي أن جمعك ما لا يعقل يكون بالألف والتاء كجمع الاسم المؤنث فنزل على منزلات ومصلى على مصليات. واتفق في الشعر جمع (علق) على علقات، و (نجدات) ، فقد جاء في كتاب الوساطة بين المتنبي وخصومه للقاضي الجرجاني (٣٣٤) :

تكنفنا الأعداء من كل جانب لينزعوا علقاتنا ثم يربعوا
فجمع علقاً على علقات، وهو لأوس بن حجر، وأشد لغيره:

يرى عيساً يسودهن ماء من النجدات يحلبها الذميل
فجمع نجداً على نجدات.

القول بقياس جمع المذكر مما لا يعقل بالألف والتاء بشروط محددة

على أن من العلماء من أجاز جمع ما لا يعقل بالألف والتاء، ولو مذكراً، لكنه قيد ولم يطلق. فقد جاء في كتاب الوساطة (٤٢٣) : (فإن المحتج ليس هذا من الباب الذي ذكرته، وليس بجار مجرى الشاذ والنادر، بل قياس مستمر في جميع ما لا يوجد له مثال القلة من المذكر) .

وجاء في الهمع (١ / ٢٣) : (وأشد منه جمع بعض المذكرات الجامدة المجردة كسرادقات وحمامات ومسلمات. وذهب قوم منهم ابن عصفور إلى جواز قياس جمع المكسر، من المذكر والمؤنث، الذي لم يكسر، اسماً كان أو وصفة... فإن كسر امتنع قياساً. لذلك لحنوا أبا الطيب في قوله: ففي الناس بوقات لها وطبول) . ففي قول المحتج عن المتنبي جواز جمع المذكر غير العاقل بالألف والتاء إذا لم يرد له جمع قلة، وفي قول ابن عصفور ومن معه سواغ جمع المؤنث السالم لما لم يسمع له جمع تكسير. والأعدل حقاً ألا يطلق جمع ما لا يعقل بالألف والتاء إذا كان مذكراً، وإلا أجزنا جمع (مال) على مالات، كما جاء في الوساطة، وجمع (قلم) على (قلمات) كما أشار إليه الأستاذ عباس حسن، و (بيت) على بيتات كما استقبه الدكتور الشيخ عبد الرحمن تاج، على ما جاء في مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة. وكل ما يمكن أن يضاف إلى مذهب الجمهور في تعليق هذا الجمع على السماع، أن يباح جمع ما لا يعقل ولو مذكراً بالألف والتاء، إذا لم يرد له جمع تكسير، ولم يكن على قياس مطرد من التكسير. قال القاضي الجرجاني في الوساطة (٣٣٢) : (وقال المحتج عنه أن أصل الجمع التأنيث، ولذلك جاء ما جاء منه بالتاء، وإن كان في الأصل مذكراً، قال: فمن جمع اسماً لم يجد عن العرب جمعه فأجراه على الأصل، لم يسغ الرد عليه، ولم يجوز أن ينسب إلى الخطأ لأجله - بوق - اسم أعجمي تكلمت به العرب، ولم يحفظ عنهم جمعه،

فلها احتاج المولدون إليه أجروه على أصل المجموع وتبعوا فيه عادة العرب في الأسماء المنقولة عن الأسماء الأعجمية نحو سرادق وسرادقات وسباط وسباطات وخان وخانات وهارون وهارونات وإوان وإوانات، فعدلوا بجميع هذه الأبنية عن أصول قياسها وألحقوها بأصل الجمع وغلبوا فيها التأنيث. ولولا ذلك لما جاز في - خان - وهو مثل مال أن يجمع خانات، كما لا يقال مال ومالات، ولا في إوان وهو مثل جراب. وفي هذا إشارة إلى أن العرب لم تجمع (بوقاً على) (أبواق) لجمع على بوقات، خلافاً لما جاء في الهمع. *جمع المغار على المغارات*

مغار هو مفعول بفتح الأول فبابه التكسير على مغاور بوزن مفاعل، هذا هو الأصل. وقد ذهب ابن جني إلى جواز جمعه على مغارات، كما قال بجمع مغار بضم الأول على مغارات أيضاً. وقد جاء (المطار) مصدرًا لطار، واعتد اسم مكان أيضاً على ماني النهاية واللسان والدر الثير. والعرب تجيز الفتح والكسر ها هنا، في المصادر والأسماء جميعاً. فإذا ثبت (المطار) اسم موضع من (طار) أفيجمع على (مطائر) قياساً أم يباح في جمعه (المطارات) كما دار على الألسنة واستفاض، عملاً بما ذهب إليه ابن جني، في جمع مغار بفتح الأول على مغارات بالفتح، وجمع مغار بضم الأول، على مغارات بالضم؟ ...

أقول ثمة وجه يمكن اعتماده في جمع ما كان كـمطار ومغار من أسماء المكان جمع مؤنث سالماً، ولو كان بابه التكسير في الأصل. ذلك أن يحمل على أنه وصف، والوصف بغير العاقل إنما يجمع بالألف والتاء. وقد قيل في تعليل جمع المصغر جمع تصحيح، أن فيه معنى الصفة. فاسم المكان كالمصغر من هذه الجهة ... فإذا كان الكتيب على هيئة التصغير، هو الكتاب الصغير، فالمطار هو الموضع المطير فيه، والمغار هو المكان المغور فيه.

وإذا كان المصغر واسم المكان اسمين في الأصل، تضمننا معنى الوصف فعوملاً في الجمع معاملة الوصف، فالصفة الغالبة ضارعتهما في أنها تقوم مقام الصفة والموصوف، لكنها صفة في الأصل أنزلت منزلة الأسماء، فعوملت معاملة الأسماء في الجمع أيضاً.

وقد ذكر الرضي في شرح الكافية أن المصغر كالوصف يجمع جمع تصحيح. فالمصغر لما لا يعقل جمعه بالألف والتاء ولما يعقل بالألف والتون. وهو يفترق عن الوصف من حيث أن الوصف لا يدل على موصوف معين كالضارب، والمضروب، والطويل والبصري. قال الرضي في شرح الكافية (٢ / ١٨١) : (والوصف الذي يجمع بالواو والتون اسم الفاعل واسم المفعول وأبنية المبالغة إلا ما يستثنى، والصفة المشبهة والمنسوب والمصغر نحو رجليون. إلا أن المصغر مخالف لسائر الصفات من حيث لا يجري على الموصوف جريها، وإنما لم يجر لأن جري الصفات عليه، وإنما كان لعدم دلالتها على الموصوف المعين، كالضارب والمضروب والطويل والبصري، فإنها لا تدل على موصوف معين، وأما المصغر فإنه دال على الصفة والموصوف المعين معاً، إذ معنى رجيل رجل صغير ... وهكذا كل صفة تدل على الوصف المعين لا يذكر قبلهما كالصفات الغالبة) .

وفي جمع المصغر جمع تصحيح لتعليل آخر، هو الحرص على سلامة صيغة المفرد. ولو جمع جمع تكسير لغابت هذه الصيغة. قال الخفاجي في شرح الدر: (جمع المصغر بالألف والتاء نحو ثوبيات ودرهيمات، علله المصنف بأنه بمنزلة صفات ما لا يعقل، وهي تجمع كذلك ... وعلله غيره بأنه إذا جمع كذلك لتسلم علامة التصغير، ولو كسرت لزال، وجعلوا ما لا يعقل في حكم المؤنث، ولكل وجهة) .

أقول لك أن تقول في جمع اسم المكان بالألف والتاء ما قاله الخفاجي في جمع المصغر، فإن التفادي من اللبس حيناً، مؤذن بإيثار جمع اسم المكان هذا الجمع، ولو كسرته تكسيراً لا اجتماع غير مفرد من أسماء الأمكنة، على جمع واحد، كتكسيرك (المشفى والمستشفى) ، على مشاف، ذلك أن ما زاد على أربعة أحرف مما يراد تكسيه على صيغة منتهى الجموع، يحذف منه ما تختل معه صيغة هذا الجمع. ***

وهكذا كان الأعدل أن يعلق جمع المذكور مما لا يعقل بالألف والتاء، على السماع عامة، وأن يباح قياسه فيما لم يسمع في قياسه جمع من جموع التكسير، وفيما يؤثر في جمعه سلامة المفرد من أسماء الأمكنة منعاً للبس.

١٤ الشرط والقسم وواو الحال عند النحاة وفي كلام البلغاء

الشرط والقسم وواو الحال عند النحاة وفي كلام البلغاء

هاتان مسألتان يشكل بحثهما على الكتاب ويلتبس فيهما الحكم: تحقيق الجواب عند اجتماع الشرط والقسم، وواو الحال متى تجب أو تجوز أو تمتنع. وقد يُعضل الأمر في تبين وجه الصواب في المسألتين عند اعتراضهما كتابة الكاتب. وهذا ما دعاني إلى معالجتهما والتلطف لهما والاهتمام بطلبهما لعلّي أتمس إليهما مساعاً وأبتغي سبيلاً، فأوضح المبهم وأجلوا الغامض وأبسط الموجز فأخفف الكلفة في فهم ما تصعب منهما ليتسنى ما تعذر ويستيسر ما تعسر.

ولا شك أنه لا يكفي في تبين وجه الصواب ومعرفة المباح في ذلك والمحذور، والجائز والممتنع، أن يُحتكم في الأمر إلى أقوال النحاة وعلماء اللغة وحدهم بل لا بد من مراجعة كلام الفصحاء نثراً وشعراً، والإطلاع على أنماط تعبيرهم وأساليب تأليفهم والاسترشاد بمناهجهم وطرائقهم، تحريماً للرأي الراجح من آراء أئمة اللغة ودرءاً لما يمكن أن يعترضنا في ذلك من شبهة أو يخامرنا من ريب. وهذا ما يفوت النقاد أن يوطنوا النفس عليه ويستمسكوا به، في غالب الأحيان، فلا ينصرفوا عنه أو ينشوا عن قصده وطلبه. الشرط والقسم:

الشرط ما يتوقف عليه المشروط، وما يسميه النحاة شرطاً هو في المعنى سبب لوجود الجزاء، وتدخل على الشرط أداة مخصصة دالة على سببته للجزاء، كما جاء في كليات أبي البقاء الكفوي. ومن ثم كان للشرط جملتان جملة للشرط وأخرى للجزاء أو الجواب، وهما بمنزلة الجملة الواحدة وجاء في حاشية الإمام حسن العطار على شرح الأزهرية في علم النحو للشيخ خالد الأزهرية: "وأما وجه تسميته جواباً فلأنه لما لزم عن الأول صار كالجواب الآتي بعد كلام السائل، وأما وجه تسميته جزءاً فلأنه لما كان مترتباً على ما قبله أشبه الجزاء على الفعل من ثواب أو عقاب ... ص/ ١٧٧".

والقسم هو الحلف أو اليمين، وهو ضرب من ضروب الإنشاء غير الطلبي. وهو يتم بجملة فعلية أو اسمية كما يتم بأدوات القسم الجارة كالباء والواو والتاء واللام.. وللقسم كما للشرط جملتان جملة قسم هي جملة المقسم به، وجملة جواب هي جملة المقسم عليه. ومن ثم كان لا بد للشرط من جواب هو جزاؤه، كما لا بد للقسم من جواب هو المقسم عليه، ولا يصلح جواب أحدهما جواباً للآخر. ويشكل الأمر إذا اجتمعا في الكلام أيكون الجواب فيه للشرط أم للقسم؟ اجتماع الشرط والقسم واتفاق الجمهور على أن الجواب للمتقدم منهما:

إذا اجتمع في الكلام شرط وقسم، وتقدميهما ما يطلب الخبر كالمبتدأ واسم كان ونحوهما، جعل الجواب للشرط كقولك (خالد والله أن يطعني أكرمه) وقولك (أن ولدي أن يسئ إليّ، والله، أعف عنه) بالجزم في (أكرمه) و (أعف) لأنهما جواب الشرط. أما إذا اجتمعا ولم يتقدمهما ما يطلب الخبر فالجواب للسابق منهما وهو يغني عن جواب الآخر، تقول: (أن يزرنني والله خالد، أكرمه) بالجزم لأن الجواب للشرط فهو المتقدم، كما تقول: (والله أن يزرنني خالد لأكرمه) بتشديد النون لأن الجواب للقسم وهو السابق. ولعل من المفيد هنا أن نشير إلى ما ذكره صاحب الكليات من أن القسم لا يدخل على المضارع إلا مع النون المؤكدة، وأنه إذا اجتمع القسم والشرط على جواب واحد يجعل ذلك الجواب لأحدهما لفظاً ومعنى وللآخر معنى فقط..

وقد جاء في كتاب (شرح شذور الذهب - ص ٣٤٧ - ٣٥٠) لابن هشام الأنصاري في المواضع التي يجب فيها حذف (جواب الشرط): "أن يتقدم على الشرط قسم نحو - والله أن جاءني لأكرمه - فإن قولك لأكرمه، جواب القسم، فهو في نية التقديم إلى جانبه، وحذف جواب الشرط لدلالته عليه. ويدلك على أن المذكور جواب القسم، فهو في نية التقديم إلى جانبه، وحذف جواب الشرط لدلالته عليه. ويدلك على أن المذكور جواب القسم توكيد الفعل في نحو المثال، ونحو قوله تعالى: ?ولئن نصرهم ليؤنن الأدبار? الحشر/ ١٢ ورفع في قوله تعالى: ?ثم لا ينصرون? ذلك أن نص الآية ?لئن أخرجوا لا يخرجون معهم ولئن قوتلوا لا ينصرونهم ولئن

نصروهم ليولن الأدبار ثم لا ينصرون؟. وأردف ابن هشام يقول: "ثم أشرت إلى أنه - كما وجب الاستغناء بجواب القسم المتقدم. يجب العكس في نحو: أن تقم والله أقم. وأنه إذا تقم عليهما شيء يطلب الخبر وجبت مراعاة الشرط تقدم أو تأخر، نحو: زيد والله أن يقم أقم".

وذكر ابن هشام ذلك في كتابه (مغني اللبيب - ٢/ ١٦٨) أيضاً، إذ أورد من أمثلة حذف جواب القسم (إن جاءني زيد والله أكرمه) ، إذ أثبت فيه جواب الشرط لتقدمه وحذف جواب القسم، كما أتى من أمثلة حذف الشرط قوله (والله إن جاءني زيد لأكرمه) ، إذ أثبت جواب القسم لتقدمه وحذف جواب الشرط. ما يميز جواب الشرط من جواب القسم:

الذي يميز جواب الشرط من جواب القسم أن جواب القسم يقترن بالفاء أو بجزم، وهو يقترن بالفاء إذا لم يكن صالحاً لأن يكون شرطاً، كأن يكون جملة اسمية أو فعلاً جامداً أو طلبياً أو ماضياً لفظاً ومعنى أو اقترن بقد أو ما النافية أو لن أو السين أو سوف، أو صدر برّب أو كأنما أو أداة شرط. فإذا كان الجواب صالحاً لأن يكون شرطاً فلا حاجة به إلى الفاء. ويجوز الوجهان الربط بالفاء وتركه إذا كان الجواب مضارعاً أو منفياً بلا.

أما جزم المضارع إذا كان جواباً فهو واجب إذا كان الشرط مضارعاً، فإذا كان الجواب وحده مضارعاً، جاز الوجهان الجزم وتركه. أما القسم فإن كان جوابه جملة فعلية مصدرية بمضارع مثبت اقتران باللام ونون التوكيد للاستقبال، ومن المفيد هنا أن نشير إلى أن النون المؤكدة هذه لا يؤكد بها الماضي ولا الحال، ولا ما ليس فيه معنى الطلب، وطرح هذه النون ضعيف في القسم.

قال تعالى: ? قال فبعزتك لأغوينهم أجمعين - ص / ٨٢. ويكتفي هنا باللام إذا دخلت على جارٍ، كقوله تعالى: ? ولئن متم أو قتلتم لآلى الله تحشرون - آل عمران - ١٥٨. ? وكذلك يكتفي باللام إذا كان للحال دون الاستقبال.

وإذا صدرت الجملة الفعلية مضارع منفي اقترن جواب القسم ب (لا) النافية، كقوله تعالى: ? وأقسموا بالله جهد أيمانهم لا يبعث الله من يموت - النحل / ٣٨. ? أو بأن النافية.

وإذا كانت الجملة فعلية مصدرية بماض مثبت متصرف اقترنت باللام وقد غالباً كقوله تعالى: ? قالوا تالله لقد آثرك الله علينا - يوسف / ٩١. ? وقول الفضل بن يحيى لسعيد بن وهب: "لئن قلّ القول ونزر لقد اتسع المعنى وكثر".

وإذا كان الجملة مصدرية بجامد اقترنت باللام كقولهم "والله لنعم الخلق الصدق) . أما إذا كانت مصدرية بماض منفي اقترنت بما النافية، كقوله تعالى:

? ولئن أتيت الذين أتوا الكتاب بكل آية ما تبعوا قبلتك - البقرة / ١٤٥. ?

وإذا كانت الجملة اسمية مثبتة اقترنت ب (أن) مشددة أو مخففة، أو باللام، أو بهما، كقوله تعالى: ? يس والقرآن الحكيم أنك لمن المرسلين - يس / ١- ٣، ? وقوله تعالى: ? حم والكتاب المبين إنا أنزلناه في ليلة مباركة - الدخان / ١- ٣. ? فإذا كانت الاسمية منفية كان النفي بما المجازية، العاملة عمل ليس، أو التيمية، غير العاملة، أو لا التبرئة، أي النافية للجنس. كقولك (والله ما زيد فيها ولا عمرو) ، وقولك (والله لا يجعل في الدار) أو بأن النافية.

ومن أمثلة اجتماع القسم الشائعة مع تقدم القسم (لئن) ، فاللام موطئة للقسم، أي مؤذية بأن ما بعدها جواب للقسم، لتقدمه، دون الشرط، والتقدير (والله لئن..) . و (ان) هذه حرف شرط جازم. وقد جاء في التنزيل: "لأن أخرجوا لا يخرجون معهم ولئن قوتلوا لا ينصرونهم ولئن نصروهم ليولن الأدبار ثم لا ينصرون - الحشر / ١٢. ? فقوله تعالى (لا يخرجون) جواب القسم، وقد أغنى عن جواب الشرط. ولأن الجواب للشرط، لقليل (لئن أخرجوا لا يخرجوا معهم) بحذف النون.

وهكذا قوله تعالى: (لا ينصرونهم) فهو جواب القسم، ولو كان الشرط، لقليل (ولئن قوتلوا لا ينصرونهم) بحذف النون. وشاهد آخر، قال الشاعر:

خشوعاً وفوق الراكعين رقيب
حلفت برب الراكعين لربهم
صادياً إليّ، حبيباً، إنها لحبيب
لئن كان برد الماء حران

لجملة (أنها لحبيب) في البيت الثاني جواب القسم المذكور في البيت الأول وهو (حلفت) كما جاء في خزنة الأدب للبغدادي. ولو كان الجواب للشرط لقليل (فإنها لحبيب) مقترناً بالفاء.

ما جاء من الشعر خلافاً للقياس، فكان جواب فيه للشرط مع تقدم القسم:

قد جاء (لئن) في الشعر واتفق الجواب للشرط مع تقدم القسم، خلافاً للقياس، قال الشاعر:

لا تلفنا في دماء القوم ننتفل

لئن منيت عن غب معركة

فقوله (لا تلفنا) هو جواب الشرط دون القسم بدليل الجزم، وقد أولوه، فمنهم من حمّله على ضرورة الشعر، كما جاء في كتاب (الضرائر)

لمحمود شكري الآلوسي (ص ٢١٦/٢)، ومنهم من لم يجعله من الضرائر فأوله على وجه من الوجوه كابن عصفور الأندلسي في كتاب

(الضرائر). وكذلك فعل ابن هشام في كتابه (مغني اللبيب - ١/١٨٩)، إذ اعتد اللام في (لئن) زائدة في أمثاله، لكنه خص ذلك

بالشعر واستشهد بقول الشاعر:

أصم في نهار القيظ للشمس باديا

لئن كان ما حدثته اليوم صادقاً

والبيت لأمرأة من عقيل.

وقد ذهب ابن هشام إلى أن اللام في (لئن) زائدة وأن الشرط أجيب بالفعل المجزوم (أصم)، إذ قال: "ولو كنت اللام للتوطئة لم

يُجِبُ إلا القسم، هذا هو الصحيح، وخالف في ذلك الفراء فزعم أن الشرط قد يجاب مع تقدم القسم عليه".

وإذا عدنا إلى الفحول من الشعراء وجدنا أنهم لم يستكروها مخالفة القياس أو يستبعدوه في هذا الباب، فجاء الجواب للشرط في أشعارهم،

مع تقدم القسم عليه، فهذا الإمام الشافعي يقول في حديث عن أهل العلوم:

فلست مضياً فيهم غرر الكلم

لعمري لئن ضيبت في شربلة

والشافعي حجة فقد استظهر القرآن منذ صباه، وخرج إلى البادية فحفظ كثيراً من أشعار الهدليين، وكانوا من أفصح العرب، وروي عن

الإمام الشافعي الأصمعي أنه صحح عليه أشعار هؤلاء. وهذا المتنبي فقد جاء في مرثيته لجدته من أمه.

فقد ولدت مني لأنفهم رغباً

لئن لذ يوم الشامتين بيومها

فكان الجواب للشرط في قوله (فقد ولدت) مع تقدم القسم، وقد روي أيضاً (فقد ولدت مني لأنفهم رغباً).

وهذا أبو الفراس الحمداني يقول في مفاخر قومه:

ففرعي لسيف الدولة القرم ناصر

لئن كان أصلي من (سعيد) نجاهه

و (سعيد) هو ابن عم الشاعر، والقرم هو السيد والعظيم.

وقال أبو تمام يرثي محمد بن حميد الطوسي:

لعهدي به حياً يحبُّ به الدهر

لئن أبغض الدهر الخوون لفقده
فما زالت الأيام شيمتها الغدر
لئن غدرت في الروع أيامه به
فجواب (لئن) في البيت الثاني (فما زالت) وهو جواب للشرط مع تقدم القسم.
وعلى ذلك قول الشاعر:
على الخليط فقد يبكي الحسام دما
لئن بكيت دماً والعزم من شيمي

وقد أورده الأستاذ محمد الخضر حسين التونسي في كتابه (الخيال في شعر العربي) في صدد كلامه على (التفصيل في التخييل / ٥٨) .
ما جاء من النثر خلافاً للقياس، فكان الجواب فيه للشرط مع تقدم القسم:
لم يقتصر مجيء الجواب للشرط مع تقدم القسم على الشعر، بل تناول النثر أيضاً.
من ذلك ما حكاه ابن عبد ربه في الجزء الأول في كتابه المعروف (العقد الفريد) من كلام عمر بن الخطاب لمعاوية، رضي الله عنهما،
حين قدم عمر على معاوية بالشام. إذ قال معاوية: "فإن أمرتني بذلك أقت عليه، وأن نهيتني عنه انتهيت"، ولا شيء في ذلك.
لكن عمر قد أجابه: "لئن كان الذي تقول حقاً فإنه أريب، وأن كان باطلاً فإنه خدعة أريب". فقله (فإنه أريب) جواب للشرط مع تقدم القسم.

وفي نهج البلاغة (١ / ١٨٨) قال علي كرم الله وجهه: "لئن أمهل الظالم فلن يفوت أخذه"، فجاء الجواب للشرط دون القسم. ذلك أن
جواب القسم في جملة فعلية منفية فعلها مضارع، كما هو الحال في القول السابق، يتقدم الفعل فيها أحد أحرف النفي (ما وأن ولا)
ويندر أن يتقدمه (لن أو لم) ، ولا تدخل الفاء هذه الأحرف في جواب القسم خلافاً للشرط.

وجاء في نهج البلاغة أيضاً قول علي كرم الله وجهه (٢ / ١٠٥) : "ولعمري لئن كانت الإمامة لا تتعقد حتى تحضرها عامة الناس،
فما إلى ذلك سبيل"، فجاء الجواب للشرط أيضاً، ذلك أن جواب القسم في جملة اسمية منفية تنصدره أحرف النفي (ما أو لا النافية
للجنس أو إن) ولا تدخل الفاء هذه الأحرف.
ما الرأي في جواز كون الجواب للشرط مع تقدم القسم:

أقول الرأي عندي أن اتفاق الجمهور على أن الأصل في الجواب أن يكون للمتقدم من الشرط أو القسم، إذاً جميعاً، لا يمنع إجازة مجيء
الجواب للشرط مع تقدم القسم ما دام قد جاء ذلك مجيئاً متعلماً في شعر فحول الشعراء ونثر الأئمة البلغاء، مما أتينا بشواهد قبل. وهذا
ما دعا بعض الأئمة إلى التصريح به كالإمام الفراء وابن مالك.

وقد أشار إلى ذلك الإمام السيوطي في كتابه (همع الهوامع - ٢ / ٤٣) ، إذ قال:
"فالجواب للسابق في الأصح قسماً كان أو شرطاً وجواب الآخر محذوف، نحو: والله إن قام زيد لأقومن وأن يقيم والله أقم" وأردف:
"وجوز الفراء وابن مالك جعل الجواب للشرط وإن تأخر، كقوله:

أصم نهار القيظ للشمس بادياً
لئن كان ما حدثته اليوم صادقاً
قد يجزي الشرط بجواب القسم:

قد يتصدر الكلام شرط فلا يجاب بجزائه وإنما يجاب بجواب القسم. ومن ذلك قوله تعالى: ?وان لم ينتهوا عما يقولون ليمسن الذين
كفروا منهم عذاب أليم - المائدة / ٧٣.؟ فجاء الجواب للقسم وليس في الآية قسم فذهب الأئمة إلى تقديره، وحذف جملة القسم كثير.
قال العكبري في كتابه (البيان أعراب القرآن) : "ليمسن: جواب قسم محذوف سد مسدّ جواب الشرط الذي هو وان لم ينتهوا - ١ /

١٢٥. "أي أن القسم مقدر في الآية لأن الجواب فيها لا يكون إلا لقسم. قال ابن هشام في كتابه (معني اللبيب) : ?وكقوله تعالى: وان لم ينتهوا عما يقولون ليمسّن، فهذا لا يكون إلا جواباً للقسم - ١/ ١٨٩. ?
وقال تعالى: ?وان أطعتوهم إنكم لمشركون - الأنعام / ١٢١، فأجيب الشرط بجواب القسم. واختلف الأئمة في تأويله، فذهب جماعة إلى جعل الجواب للشرط على أضمّار (الفاء) فقدّر (فإنكم لمشركون) . قال العكبري في كتابه (البيان في أعراب القرآن) : حذف الفاء في جواب الشرط وهو حسن إذا كان الشرط بلفظ الماضي، وهو هنا كذلك، وهو قوله: وان أطعتوهم - ١ / ١٤٥. وكذلك فعل البيضاوي في تفسيره الموسوم بأنوار التنزيل: "وانما حسن حذف الفاء فيه لأن الشرط بلفظ الماضي".
وعندي أن هذا هو الرأي المرجوح. ذلك أن حذف الفاء من جواب الشرط مقصور على الشعر عند الأكثرين. قال الشاعر:

والشر بالشر عند الله مثلان

من يفعل الحسنات الله يشكرها

أي: فالله يشكرها. وذهب أبو العباس المبرد في كتابه الكامل إلى أنه لا يجوز ذلك حتى في الشعر وأن البيت المروي محرف والأصل فيه (من يفعل الخير فالرحمن يشكره) ، الجمهور النحاة على أن فاء الجزاء لا تسقط إلا في الشعر وللضرورة، كما جاء في كتاب (الضرائر ٦٤) لمحمود شكري الألويسي. قال ابن هشام في (معني اللبيب - ١ / ١٨٩) بصدّد تأويل الآية السابقة ?وان أطعتوهم انكم لمشركون - الأنعام - (١٢١) : "وقول بعضهم ليس هنا قسم مقدر وأن الجملة الأسمية جواب الشرط على اضمّار الفاء كقوله: من يفعل الحسنات الله يشكرها، مردود لأن ذلك خاص بالشعر..". وقد جاء في (شرح شواهد المغني - ١ / ١٧٨) للإمام جلال الدين السيوطي: "من يفعل الحسنات الله يشكرها - هو لعبد الرحمن بن حسان بن ثابت، رضي الله عنه، وقيل لكعب بن مالك وتمامه: والشر بالشر عند الله مثلان.. وقوله: الله يشكرها جملة اسمية وقعت جواب الشرط وحذفت منها الفاء ضرورة، وزعم المبرد أن الرواية من يفعل الخير فالرحمن يشكره".
خلاصة القول في جواب الشرط والقسم:

يمكن إيجاز القول في هذه المسألة بالشرح التالي:

- ١- إذا تصدر الكلام ما يطلب الخبر كالمبتدأ واسم كان ونحوه، واجتمع بعده شرط وقسم كان الجواب للشرط جميعاً، كقولك (خالد والله يطعني أكرمهُ) بالجزم و (ان ولدي ان يسيء إليّ والله أعفُ عنه) بالجزم أيضاً.
- ٢- إذا اجتمع الشرط والقسم ولم يتقدما ما يطلب الخبر كان الجواب السابق منهما، شرطاً كان أو قسمًا، واستغني عن جواب الآخر، كقولك (ان يزرنني والله خالد أكرمهُ) بالجزم لأن الجواب للشرط فهو المتقدم، وقولك (والله أن يزرنني خالد لأكرمهُ) بنون مشددة بعد لام الجواب، لأن الجواب للقسم، وهو السابق. وجواب المتأخر محذوف.
- ٣- قد يأتي ما يتقدم فيه القسم ويكون الجواب فيه للشرط، خلافاً للقياس.

وقد جاء هذا في النثر نثر البلغاء وفي الشعر شعر الفحول مجيئاً متعلماً يؤذن بجوازه. قال الشاعر:

أصم في نهار القيظ للشمس بادياً

لئن كان ما حدثته اليوم صادقاً

جاء الجواب (أصم) للشرط مع تقدم القسم عليه. وقال عمر بن الخطاب، رضي الله عنه، "لئن كان الذي تقول حقاً فإنه أريب"، فجاء الجواب للشرط أيضاً مع تقدم القسم. وإذا كان في هذا الصحيح للشرط على القسم فذلك لأن تعليق المعنى على الشرط في الأصل، وإنما يساق القسم للتأكيد.

٤- قد يُجزى الشرط بجواب القسم، ولكن لا بد في هذا من تقرير القسم، لأن جواب الشرط لا يُجاب به إلا عن القسم. قال تعالى: ?وان لم ينتهوا عما يقولون ليمسّن الذين كفروا منهم عذاب أليم - المائدة / ٧٣. ?جاء الجواب للقسم فقدّر وخُرّجت الآية على حذف

جملة القسم، وكأن الأصل (والله ان لم ينتهوا..) فيكون الجواب للقسم لتقدمه على الشرط جرياً على الأصل.

الحال

تعريفه: الحال في تعرف النحاة وصف (فضلة) وقد عنوا بفضلة أنها ليست مسنداً أو مسنداً إليه، وهم ركنا الجملة من الوجهة النحوية. كالفعل والفاعل في الجملة الفعلية، والخبر والمبتدأ في الجملة الاسمية، فالحال تأتي في الأصل بعد استيفاء هذين الركنين في الجملة، تقول (جاء خالد راكباً) فتأتي بالفعل والفاعل ثم تذكر بعدهما (الحال - راكباً) لبيان هيئة صاحب الحال وهو الفاعل (خالد). ويقول الشاعر (أنا ابن دارة معروفاً بها نسبي) فيأتي بالمبتدأ والخبر ثم يأتي بـ (الحال - معروفاً) تأكيداً لمضمون الجملة.

وإذا قلنا (الحال فضلة) فليس يعني ذلك أنه يمكن الاستغناء عنها لتمام المعنى المقصود دونها، ذلك أنها تأتي لأداء دلالة خاصة. وإلا فهل يمكن الاستغناء عن (الحال) في قوله تعالى: ?وما خلقنا السماء والأرض وما بينهما لالعينين - الأنبياء ١٦?، أو الاستغناء عن (الحال) في قوله تعالى: ?يا أيها الذين آمنوا لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون - النساء ٤٤?.

قال ابن هشام في كتاب (شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب / ٢٤٤): "السابع من المنصوبات - الحال - وهو وصف فضلة مسوق لبيان هيئة صاحبه، نحو قوله تعالى: نخرج منها خائفاً - القصص / ٢١، أو تأكيده نحو قوله تعالى: ?لآمن من في الأرض كلهم جميعاً - يونس / ٩٩، أو تأكيد عامله، نحو قوله تعالى: فتبسم ضاحكاً - التمل ١٩، أو تأكيد مضمون الجملة، نحو قوله تعالى: ?وأرسلناك للناس رسولا - النساء / ٩٨، وقول الشاعر: أنا ابن دارة معروفاً بها نسبي?.

والحال وصف نكرة أي اسم مشتق في الأصل، وصاحبها معرفة. قال ابن هشام في كتابه المشار إليه: "وحقها، أي الحال، أن تكون نكرة منتقلة مشتقة وأن يكون صاحبها معرفة..". والمراد بمنتقلة ألا يكون وصفاً ثابتاً لازماً، وربما كان الحال وصفاً ثابتاً كقوله تعالى: ?هو الذي أنزل إليكم الكتاب مفصلاً - الأنعام? أي ميبناً.

وإنما يقع الوصف على صاحب الحال، ويكون صاحب الحال فاعلاً أو مفعولاً لفظاً أو معنى. والمراد بالفاعل اللفظي والمفعول اللفظي ما يكون فاعلاً أو مفعولاً في التركيب، والمراد بالمعنوي ما لا يكون كذلك كأن يكون مبتدأ أو خبراً، أو يكون مفعولاً مطلقاً أو مفعولاً معه، أو مضافاً إليه للمفعول، بشرط أن يصح المعنى بحذف المضاف كقوله تعالى:

?بل تتبع ملة إبراهيم حنيفاً - البقرة / ١٣٥? فإن حنيفاً حال من إبراهيم ولو حذف المضاف فقيل: بل تتبع إبراهيم حنيفاً. لصح المعنى. قال ابن هشام في كتابه المشار إليه:

"ويأتي الحال من الفاعل، ومن المفعول، ومنهما مطلقاً ومن المضاف إليه إن كان المضاف بعضه نحو: أن يأكل لحم أخيه ميتاً - أو كبعضه نحو: بل تتبع ملة إبراهيم حنيفاً، أو عاملاً فيها نحو: إليكم مرجعكم جميعاً - يونس / ٤... " ف (جميعاً) حال من الضمير وهو الكاف المجرورة بإضافة (مرجع) إليه. والعامل في الحال هنا هو (مرجع) وقد صح عمله لأنه مصدر وهو بمنزلة الفعل، كما لو قلت: إليه ترجعون جميعاً، والأصل أن يكون العامل في الحال هو العامل في صاحب الحال. ولا يشترط في عامل الحال أن يكون فعلاً أو شبهه إذ يجوز أن يعمل فيه معنى الفعل كالظرف والجار والمجرور وحرف التنبيه واسم الإشارة وحرف التنبيه واسم الإشارة وحرف النداء والتمني والترجي وحرف الاستفهام، لأن فيها معنى الفعل.

الجملة الحالية وافتقارها إلى رابط يربطها بصاحب الحال:

تقع الحال مفردة كما رأينا، ولكنها تقع كذلك جملة خبرية فعلية أو اسمية، فتكون الجملة في تأويل المفرد، ولا بد حينئذ من رابط يربطها بصاحب الحال: أي بالاسم الذي تصفه الحال. ويكون الرابط أما الواو وحدها كقولك (جاء خالد الريح تعصف) وقوله تعالى: ?ولئن أكله الذئب ونحن عصبة - يوسف / ١٤?، أو الضمير وحده، نحو (خرج زيد يركض) ، وقوله تعالى: ?وجاءوا أباهم عشاءً يبكون - يوسف / ١٦?، وأما الواو والضمير معاً كقولك (لم ضربته وهو يأكل) ، وقوله تعالى: ?ألم ترى إلى الذين خرجوا من ديارهم وهم ألوف - البقرة / ٢٤٣?.

واو الحال متى تجب:

يشكل على الكتاب متى تجب واو الحال ومتى تمتنع، وهي تجب في مواضع ثلاثة:

-الأول: أن تكون جملة الحال اسمية خالية من ضمير يربطها بصاحب الحال، كقولك: (جئت والناس نيام) وكقوله تعالى: ?ولئن أكله؟? ونحن عصبه?.

-الثاني أن يتصدر الجملة الاسمية الضمير العائد لى صاحبها، كقولك (لا تتكلم وأنت تأكل) ، وقوله تعالى: ?لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى-النساء/٤٣?.

فقد جاء ربط الجملة الاسمية بصاحب الحال في غاية القوة باجتماع الواو والضمير معاً

وقد ناسب ذلك الجملة الاسمية لقوتها في الاستقلال. وهذا الربط بالواو وحدها أو بها مع الضمير إنما يكون الحال المبينة التي تُذكر للتوضيح والتبيين، وأما في الحال المؤكدة فلا يجوز الواو تقول -هو الحق لا شك فيه -وذل لأن الواو لا تدخل بين المؤكد والمؤكد لشدة الاتصال بينهما، كما جاء في شرح كافية ابن الحاجب للإمام عبد الرحمن الجامي. وسيأتي الكلام على امتناع الواو في الحال المؤكدة.

-والثالث أن يتصدر الجملة الفعلية الحالية، المثبتة أو المنفية، فعل ماض، وهي تخلو من ضمير يعود إلى صاحبها. فإذا كانت مثبتة وجبت معها قد، وحيء ب (قد) بعد الواو ها هنا، لأنها تقرب الماضي من الحال فيصح أن يقع حالاً، كقولك: (جئت وقد انصرف الناس) . وإن كانت منفية انفردت الواو كقولك: (جئت وما طلعت الشمس) .
واو الحال متى تمتنع:

الأولى: أن يتصدر الجملة عاطف كقوله تعالى: ?فجاءها بأسنا بيتاً أو هم قائلون -الأعراف /٣? أي ليلاً أو نهاراً.

الثانية: أن تقع مؤكدة لمضمون جملة نحو (هو الحق لا شك فيه) ، وقوله تعالى: ?لم ذلك الكتاب لا ريب فيه هدى للمتقين -البقرة /٢ و٣?. وتمتنع الواو هنا لأن المؤكد نفس المؤكد فتكون معها في صورة المعطوف على نفسه.

الثالثة: أن تكون ماضية بعد (إلا) فتمتنع الواو وقد منفردين ومجتمعين، ويكتفي بالضمير، نحو قوله تعالى: ?يا حسرة على العباد ما يأتيهم من رسول ألا كانوا به يستهزئون -يس /٣٠? وقوله تعالى ?وما تأتيهم من آية من آيات ربهم إلا كانوا عنها معرضين -يوسف /٤٦?. ونحو قولك (ما تكلم إلا ضحك) .

وما جاء بالواو أو قد مخالف للمشهور.

الرابعة: أن تكون الجملة ماضية قبل (أو) نحو قولك (لأضربنه عاش أو مات) وقول الشاعر (كن للخليل نصيراً جار أو عدلاً) . وتمتنع الواو هنا لأنها في تقدير الشرط أي (إن عاش أو مات) و (أن جار أو عدل) .

الخامسة: أن يتصدر الجملة الحالية مضارع مثبت دون قد، فتربط بالضمير وحده، كقولك (ومضى زيد يكتب رسالته) ، فقد جاءت الجملة الحالية كالوصف فعولت كذلك. فإذا وجدت (قد) اقترنت الجملة بالواو، تقول (قدمت المدرسة وقد يزورني فيها زائر) وعليه قوله تعالى: ?وإذ قال موسى لقومه يا قوم لم تؤذونني وقد تعلمون أني رسول الله إليكم -الصف /٥? فوجب اقتران الواو هنا لأن دخول (قد) نقض شبه الجملة بالوصف، لامتناع دخولها على الوصف.

السادسة: أن يتصدر الجملة الحالية مضارع منفي بلا، فتمتنع الواو وقد منفردين ومجتمعين، ويكتفي بالضمير وحده، كقوله تعالى: ?وما لنا لا نؤمن بالله وما جاءنا من الحق -المائدة /٨٤?. وتقول على هذا (جاء زيد لا يركب) ، وهو في تأويل: جاء زيد غير راكب. وهكذا إذا كان النفي بما على ما هو المشهور. أما إذا كان بلم فإنه يجوز إثبات الواو وحذفها ودليل إثباتها مع الضمير قوله تعالى: ?ومن أظلم ممن افترى على الله كذباً أو قال أوحى إليّ ولم يُوحِ إليه شيء -الأنعام /٩٣?. ودليل حذفها قوله تعالى: ?فانقلبوا بنعمة من الله وفضل لم يمسسهم سوء -آل عمران /١٧٤?. وإذا كان النفي بلهاً كان الأكثر إثبات الواو كقوله تعالى: "أم حسبتم أن تدخلوا الجنة ولما يعلم الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين -آل عمران /١٤٢?.

واو الحال: متى يجوز إثباتها وحذفها:

يجوز إثبات الواو وحذفها في مواقع ثلاثة، فقد مر بنا:

أولاً: أن الأصل في الجملة الحالية الفعلية المرتبطة بالضمير، أن تمتنع فيها واو الحال، إذا تصدرها منفي بما الحالية، هذا هو المشهور، لكن

من الأئمة من أجاز إثباتها في هذا الموضع وحكم بصحة قول القائل (جاءني زيد وما يتكلم غلامه) . جاء هذا المثال في شرح الإمام الجامي لكافية ابن الحاجب. وقد ساوى بينه وبين حذف الواو في قولك (جاءني زيد ما يتكلم غلامه) . وهكذا فعل الإمام جلال الدين السيوطي في (همع الهوامع) إذ قال: "والمنفي بما فيه الوجهان أيضاً نحو: جاء زيد وما يضحك، أو جاء زيد ما يضحك".

ثانياً: وقد تقدم أن الأصل في الجملة الفعلية المثبتة إذا تصدرها فعل ماضٍ، وخت من ضمير رابط، وجوب إثبات الواو الحالية وقد، كقولك (جاء زيد وقد طلعت الشمس) ويعني هذا أنه إذا وجد الضمير الرابط لم تجب الواو. تقول (جاءني زيد وقد خرج غلامه) و (جاءني زيد قد خرج غلامه) ، وقد ساوى الجامي في شرح الكافية بين المثالين.

وأورد النحاة على ربط الجملة بالضمير وقد فقط دون الواو، قول الشاعر:

معارفها والساريات الهواطل

وقفت برقع الدار قد غير البلى

والساريات هي السحب تأتي ليلاً.

ثالثاً: ذكرنا الأصل في الجملة الحالية الفعلية المنفية إذا تصدرها فعل ماضٍ، وقد خلت من ضمير رابط وجوب إثبات الواو منفردة، كقولك (جئت وما طلعت الشمس) .

أما إذا وجد الضمير الرابط فلا تجب الواو، وعلى ذلك تقول (جاءني زيد وما خرج غلامه) و (جاءني زيد ما خرج غلامه) ، وقد ربط الأول بالواو والضمير. وربط الثاني بالضمير وحده وهكذا قولك (رجع خالد وما صنع شيئاً) و (رجع خالد ما صنع شيئاً) ، كما أورده الشيخ مصطفى الغلاييني في كتابه (جامع الدروس العربية) .

رابعاً: كما ذكرنا أن الأصل في الجملة الحالية الاسمية، المثبتة والمنفية، أن تربط بالواو والضمير معاً إذا تصدر الجملة الضمير العائد إلى صاحبها. ومثال الجملة الحالية الاسمية المثبتة، قوله تعالى: ؟فلا تجعلوا الله أنداداً وأنت تعلمون -البقرة / ٢٢؟، ومثال المنفية نحو قولك "رجعت وما في يدي شيء". أما إذا لم يتصدر الجملة الضمير العائد إلى صاحبها فقد أجاز النحاة الوجهين إثبات الواو وحذفها، والمشهور الحذف كقوله تعالى في الجملة الحالية المثبتة "اهبطوا بعضكم لبعض عدو -البقرة / ٣٦" ومثال المنفية قوله تعالى: ؟والله يحكم لا معقب لحكمه -الرعد / ٤٣؟.

امتناع واو الحال بعد الا عند النحاة إذا تلاها فعل ماضٍ:

الأصل أن تمتنع الواو بعد الا، إذا تصدر الجملة الحالية فعل ماضٍ، كقوله تعالى: ؟وما يأتيهم من رسول إلا كانوا به يستهزئون -الحجر / ١٣؟، وقوله تعالى:

؟وما يأتيهم من ذكر من ربهم محدث إلا استمعوه وهم يلعبون -الأنبياء / ٢؟. وقد تقدم بحث ذلك فتقول على هذا مثلاً (ما من أحد إلا جزع) فتمتنع الواو بعد الا. وجاء في شرح الأشموني على ألفية ابن مالك أن هناك سبع مسائل تمتنع فيها الواو ومنها الماضي التالي ل (الا) نحو (ما تكلم الا قال خيراً) .

ولكن هل ثمة من يجيز دخول (الواو) بعد (الا) في مثل هذا الموضع؟

أقول: قال الصبيان في تعليقه على الأشموني وتعليقه سبب امتناع الواو ها هنا:

"أي لأن ما بعد الا مفرد حكماً"، أي هو مفرد في الأصل لا جملة، لكنه استدرك فقال:

"وذهب بعضهم إلى جواز اقترانه بالواو تمسكاً بقوله:

إلا وكان لمرتاع بها وزراً

نعم امرأ هراً لم تعر نائبة

وحكم الأول بشذوذه، وهذا يعني ذهاب بعضهم إلى جواز اقتران الواو أخذاً بقول الشاعر، أما الأكثرون فقد حملوا بيت الشاعر على الشذوذ.

مجيء واو الحال بعد الا في كلام البلغاء إذا تلاها فعل ماضٍ:

الذي عندي أن الحكم بامتناع الواو أو جوازها بعد إلا إذا تلاها فعل ماضٍ، مرهون باستعمال الفصحاء، فهل جاء في كلامهم اقتران الواو بالفعل الماضي بعد إلا.

أقول قد ورد ذلك فيما أثر عن الفصحاء مورداً متعلماً، ومن ذلك ما جاء في نهج البلاغة، إذ قال:

ووأى على نفسه ألا يضطرب شبح مما أولوج فيه الروح إلا وجعل الحمام موعده والفتنة غايته (٢/ ٩٢ و ٩٣) . والوأي هو الوعد والحمام هو الموت. وقال:

ولم يترك شيئاً رضيته أو كرهته إلى وجعل له علماً بادياً وآية محكمة (٢/ ١٣٣) ، وقال:

ما من أحد أودع قلباً سروراً إلا وخلق الله له من ذلك السرور لطفاً (٣/ ٢١٠) ونحو ذلك كثير في نهج البلاغة.

ومما جاء من ذلك في كتاب (أخلاق الوزيرين) لأبي حيان التوحيدي، قال:

وما رأس الله أحداً إلا وفرض عليه الافضال والإحسان (ص ٢٦٥) وقال:

وما رأيت أحداً سكت عن أحد من سفاهتهم تغافلاً عنه.. إلا ورأيته يقول ويطنب في ابن عباد غير خاشٍ ولا متحاشٍ (ص ٤٧٤)

فصح بذلك قولك في المثال السابق: (ما من أحد وجزع) باقتران (الواو) بالفعل الماضي.

اقتران واو الحال بعد بعد إلا إذا تلاها فعل ماضٍ:

قد جاء مما تمتنع فيه الواو وقد منفردين ومجتمعين ويكتفي بالضمير أن تقع الجملة الحالية الفعلية بعد إلا ويتصدرها فعل ماضٍ، كقوله تعالى: ?ما يأتيهم من رسول إلا كانوا به يستهزئون -يس/ ٣٠?. وجاء في شرح الأشموني (٣/ ٢٢) أن (قد) تمنع مع الماضي الممتنع

ربطه بالواو وهو تالي الأ، وندر قوله:

لنفسى إلا قد قضيت قضاءها

متى يأت هذا الموت لم يُلَف حاجة

لكنه جاء في حاشية الصبان: "في شرح الرضي أنهما يجتمعان بعد إلا نحو: ما لقيته إلا وقد أكرمني -٣/ ٢٢". فما الرأي في ذلك؟

أقول جاء في كلام الفصحاء اقتران الواو بقدر بعد (الا) قبل الفعل الماضي، كما جاء انفرادها بالفعل الماضي على ما تقدم. ومن شواهد اقتران الواو بقدر قبل الفعل الماضي التالي ل (الا) ، ما جاء في نهج البلاغة، قال:

ولا جُعلت لهم الأفتدة في ذلك الأوان الا وقد أعطيتم مثلها في هذا الزمان (١/ ١٥٦) ، وقال:

ما منهم رجل الا وقد أعطاني الطاعة وسمح لي بالبيعة طائعاً غير مكره (٢/ ١٠٤) .

وقال ابن جني في الخصائص:

لسنا نراك الا وقد أغلقت العينين جميعاً (٢/ ٦٥) . وجاء في شرح الحماسة لأبي علي المرزوقي:

فلا يمكنهم تجاوزه الا وقد فرغوا منه (ص ١٩٢) وقال:

لا تكون راشداً الا وقد رشد جارك معك (ص ٤٣٨) .

فساغ بذلك قولك في المثال السابق (ما من أحد الا وقد جزع) ، وقولك (ما حدثني أحد الا وقد استمعت إليه) ، استناداً إلى ما ذهب إليه الإمام الرضي وجاء في كلام الفصحاء.

مجيء واو الحال بعد إلا إذا تلاها فعل مضارع:

الأصل أن تمتنع الواو إذا تصدر الجملة الحالية مضارع مثبت دون (قد) ، فترب بالضمير وحده، كقولك (جئت أحمل ثيابي) وقوله

تعالى ?وآية لهم الليل نسلخ منه النهار -يس/ ٣١?. فإذا اقترن بقدر جاز ذلك كقوله تعالى ?لم تؤذوني وقد تعلمون أنني رسول الله إليكم

-الصف/ ٥?. والحكم في هذا جاء بعد الا ودونها.

وقد أخذ الدكتور مصطفى جواد عضو المجتمع العراقي في كتابه (المباحث اللغوية) على زميله الأب ماري أنستاس الكرملي قوله (لا

ندع ديواناً... الا ونورد فيه شيئاً من المصطلحات) ، قال الدكتور جواد: "والصواب نورد بجذف الواو" مستشهداً بقوله تعالى ?وان

من شيء الا يسبح بحمده -الإسراء/ ٤٤?.

كما أخذ الأستاذ علي نجدي ناصف على الدكتور شوقي ضيف في كتابه (المدارس النحوية) مثل ذلك. قال الأستاذ ناصف في مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة (٢٥/ ١٩٠):

"ويدخلها -أي واو الحال- الأستاذ الدكتور شوقي ضيف في كتابه، المدارس النحوية -على المضارع المثبت غير المقرن بقدر حين تقع جملة حالاً، كقوله: لا يسجل قاعدة الا ويرى -ص/ ١٠٠. ويوجب النحويون أن تربط هذه الجملة بالضمير لا بالواو، ويؤولون ما ورد مقروناً بها".

وقد بحث هذا أبو البقاء الكفوي في (الكليات) فقال: "ودخول الواو في المضارع المثبت كالممتنع أعني الحرام إذا أجري على ظاهره. وأما إذا قدر معه مبتدأ فدخول الواو جائز ومسموح كثيراً -٥/ ١٦٥". وهذا يعني أنك إذا قلت (وليس شيء مما يضطرون إليه إلا ويحاولون به وجهاً) بإثبات الواو قبل المضارع كان كالممتنع في الأصل، فإذا قدرت فيه المبتدأ على أن المراد (الا وهم يحاولون به وجهاً) كما أثبتته ابن جني في الخصائص (١/ ٥٢) جاز ذلك.

على أننا إذا عدنا إلى كلام الفصحاء، كما فعلنا قبل، رأينا أن اقتران الواو بالمضارع المثبت هنا جائز، ولو امتنع تقدير المبتدأ. وشاهد ذلك ما جاء في نهج البلاغة، قال: "واعلموا أن ليس من شيء الا ويكاد صاحبه أن يشبع منه ويمله الا الحياة ٢/ ٢٣"، فقد دخلت الواو على المضارع المثبت مع تعذر تقدير المبتدأ، فتأمل.

موجز القول في الجملة الحالية، المثبتة، إذا تلت الا:

ويحسن أن نوجز الحكم في الجملة الحالية، الفعلية المثبتة، بعد الا، من حيث اقترانها بالواو وقد أوامتناعها عنها، بما يلي:

الأول: الأصل في الجملة الحالية بعد الا إذا تصدرها الماضي المثبت أن تكتفي بالضمير وحده، ولكن جاء في كلام الفصحاء اقترانها بالواو وقد مجتمعين، كما اتفق ذلك في كلام علي، كرم الله وجهه، وقد قال به بعض الأئمة. وجاء إلى ذلك في كلامهم اقترانها بالواو وحدها.

الثاني: الأصل في الجملة الحالية إذا تصدرها المضارع المثبت أن تكتفي بالضمير وحده، فإذا اقترنت بالواو فلا بد أن تضم إليها قد، سواء تلت الجملة (الا) . أو جاءت دونها.

لكنه جاء في كلام الفصحاء اقترانها بالواو وحدها، كما اتفق ذلك في كلام علي كرم الله وجهه.

وبعد فهذا ما رأيت أن أبسط القول فيه للكشف عن المسلوكة إلى تبين جواب الشرط من جواب القسم وتحري الواجب منهما إذا اجتمعا، وتعرف مواضع ربط الجملة بواو الحال وجوباً وجوازاً وامتناعاً. وقد اعتمدت في ذلك آراء النحاة وأقلام أرباب البيان شعراً ونثراً فهؤلاء وأولئك أصحاب الصناعة. وأرج أن أكون قد أوضحت البحث فأفصحت عن مضمونه وجلوت غامضه في المسألتين. التماساً لوجه الرأي فيهما وابتغاء للصواب، ومن الله العون.

١٥ اسم الفاعل والموازنة بينه وبين الصفة المشبهة

اسم الفاعل والموازنة بينه وبين الصفة المشبهة وما يعترض الكتاب فيه من لبس وإشكال

١- اسم الفاعل ودلالته:

يقول الأئمة في تعريف الفاعل أنه اللفظ المصوغ من الفعل المعلوم للدلالة على معنى وقع من الموصوف، أو قام به على جهة الحدوث لا الثبوت، على حين يقولون في تعريف الصفة المشبهة أنها اللفظ المصوغ من الفعل اللازم للدلالة على معنى قائم بالموصوف على وجه الثبوت لا الحدوث.

ويتبين بذلك أن الصفة المشبهة تتميز بأنها تدل على الثبوت، وتشتق من اللازم، وأن اسم الفاعل يدل على الحدوث ويصاغ من اللازم والمتعدي.

ويأتي مبنى اسم الفاعل من الثلاثي المجرد على (فاعل) بكسر ما قبل آخره، وهو إما أن يُصاغ من (فعل) المفتوح العين في الماضي، متعدياً ولازماً، كضارب من ضرب وقاعد من قعد، أو من (فعل) المكسور العين فيه متعدياً كضارب من شرب. هذا هو الغالب فيه. وهو يُصاغ من غير الثلاثي على زنة مضارعه بإبدال أوله ميماً مضمومة وكسر ما قبل آخره، كُسِعِفٍ من أُسَعَفَ ومُجِيبٍ من أُجِيبَ. أجب.

أ- ما جاء من اسم الفاعل على غير الأصل: قد يأتي اسم الفاعل خلافاً للأصل المقيس الذي ذكرناه، كأن يُصاغ من (فعل) بكسر عين الماضي، ولكن من فعل لازم غير متعد، فيدل على الثبوت كسالم من سلم وتاعس من تعس وتافه من تفه وخاطئ من خطئ، بكسر عين الماضي فيها جميعاً. أو يأتي من (فعل) بكسر عين الماضي اللازم على صورة المتعدي بحذف الجار، فيدل على الثبوت أيضاً، كساخط من سخطه بالكسر، والأصل سخط منه، أو يأتي مما يستوي فيه المذكر والمؤنث كرجل بالغ وامرأة بالغ، ورجل خادم وامرأة خادم، فيدل كذلك على الثبوت. وقد ذهب المحققون إلى أن ما استوى فيه التذكير والتأنيث من الصفات ليس صفة مشبهة ولا اسم فاعل، بل هو صفة (على النسب) كرجل عاشق وامرأة عاشق، أي ذي عشق وذات عشق.

ب- دلالة اسم الفاعل على الحال أو الاستقبال:

خصَّ النحاة دلالة اسم الفاعل بالحدوث حين قرئ به بالصفة المشبهة الدالة على الثبوت. وقد قصدوا بذلك إفادته للحال أو الاستقبال نحو إفادة مضارع فعله. وبُني على ذلك أعمال هذا الفاعل المجرد من (أل) في معموله، وذلك بتنوينه ونصب المفعول إذا كان متعدياً. على أن يستوفي شروط الأعمال كوقوعه خبراً أو صفة أو حالاً، أو وقوعه بعد نفي أو استفهام، ذلك لتستحكم المشابهة بينه وبين الفاعل. ويستعاض عن أعمال اسم الفاعل المعد للعمل، بإضافته لإضافة لفظية لا تنفيذ التعريف. وهذا يعني أن اسم الفاعل ما دام يفيد الحال أو الاستقبال لا يتعرف بالإضافة. والشاهد على ذلك قوله تعالى: ؟ كلُّ نفسٍ ذائقة الموت- آل عمران/ ١٨٥. فقد جاء (ذائقة) لحكاية الحال، وقرئ بالإضافة فكانت إضافته لفظية لا تنفيذ التعريف، كما أعمل فيما بعده فقرئ بالتنوين ونصب (الموت)، قال العكبري محب الدين أبو البقاء في كتابه (إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن): "وإضافة ذائقة غير محضة" أي لفظية لا تنفيذ التعريف. وعلل العكبري ذلك فقال: "لأنها نكرة يُحكي بها الحال" وأردف: "وقرئ شاذاً ذائقة الموت بالتنوين والأعمال". أقول ما دام قد قرئ به فهو جائز على كل حال. قال القرطبي أبو عبد الله في تفسيره (الجامع لأحكام القرآن): "وقرأ الأعمش ويحيى وابن أبي إسحاق ذائقة الموت بالتنوين ونصب الموت، قالوا لأنها لم تذق الموت". وقال الفراء في كتابه (معاني القرآن): "ولو نوتت ذائقة ونصبت كان صواباً". وهكذا إذا جاء اسم الفاعل على الأصل فيدل على الحال أو الاستقبال ونصبت كان صواباً.

ج- دلالة اسم الفاعل على تجدد الحدث مستمراً:

قد لا يقف اسم الفاعل عند دلالاته على الحال أو الاستقبال فيتجاوز ذلك إلى إفادة تجدد الحدث باستمرار، وهو ما اصطلاح عليه عند النحاة باستمرار التجدد. فيقوم اسم الفاعل حينئذ بعمله بعد التنوين وينصب المفعول، على الأصل، فإذا أضيف كانت إضافته كذلك لفظية لا تنفيذ التعريف. ومثال هذا قولك (زيد مكرم الضيفان) على الإضافة، و (زيد مكرم ضيفانه) بتنوين اسم الفاعل ونصب ما بعده. قال الشيخ ناصيف اليازجي في كتابه (نار القرى / ١٧٨): "وجرى مجرى ما كان على الحال والاستقبال ما أريد به الاستمرار التجديدي نحو زيد مكرم ضيفه" بتنوين مكرم ونصب ما بعده.

وقد جعل بعضهم من هذا القبيل قوله تعالى: ؟ فالتق الأصباح وجعل الليل سكناً- الأنعام/ ٩٦ فقد قرئ "وجاعل الليل سكناً" وجاء فيه قولان:

الأول أن اسم الفاعل دال على تجدد الحدث باستمرار، ويمكن حينئذ إضافته، فتكون إضافته لفظية لا تنفيذ التعريف، وإعماله فيكون

"سكناً" منصوباً به. وقد أشار البيضاوي ناصر الدين في تفسيره (أنوار التنزيل) إلى دلالة اسم الفاعل هذه فقال: "على أن المراد منه جعل مستمر". كما أشار العكبري محب الدين أبو البقاء في كتابه (إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب) إلى إعمال اسم الفاعل فقال: "وجاعل الليل مثل فائق الإصباح في الوجهين، وسكناً مفعول جاعل إذا لم تعرفه".

والثاني أن اسم الفاعل دال على الماضي بدليل قراءته الأولى (وجعل)، فيجب حينئذ إضافته فتكون إضافته محضة تفيد التعريف، ويمتنع في هذه الحال عمله فيقدر نصب (سكناً) بفعل محذوف، كما سنذكره بعد. قال العكبري: "وإن عرفت أنه كان منصوباً بفعل محذوف أي جعله سكناً".
د- دلالة اسم الفاعل على الماضي:

قد يدل اسم الفاعل على الماضي وحده دون الحال أو الاستقبال فيلغى عمله وتجب فيه الإضافة فتكون إضافته معنوية حقيقية محضة تفيد التعريف كإضافة الاسم غير المشتق. ومثال ذلك قوله تعالى: ?الحمد لله فاطر السموات جاعل الملائكة رسلاً- فاطر/١؟، فقد جاء (فاطر وجاعل) مضافين إضافة محضة تفيد التعريف. قال العكبري في كتابه (إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب): "فاطر السموات: الإضافة محضة لأنه للماضي لا غير. وأما جاعل فكذلك في أجود المذهبين".
ه- دلالة اسم الفاعل على الاستمرار:

وقد لا يدل اسم الفاعل على زمن معين فيفيد الاستمرار فيعامل معاملة ما يدل منه على الماضي. قال تعالى: ?حم تنزيل الكتاب من الله العزيز العليم، غافر الذنب وقابل التوب- غافر/١-٢؟.
**

ويتبين مما تقدم أن دلالة اسم الفاعل على الحدوث تعني مشابهته للمضارع وإفادته للحال أو الاستقبال أو تجاوزه ذلك بالقصد إلى دوام التجدد، وهو يعمل في هذه الحال فينصب المفعول إذا كان متعدياً أو يضاف فتكون إضافته لفظية. وقد يتحول عن مشابهة المضارع فيفيد الماضي بقرينة أو يفيد الاستمرار فيلغى عمله في الحالين ويضاف فتكون إضافة حقيقية معنوية. قال عبد الرحمن الجامي في شرح الكافية لابن الحاجب: "فإن كان اسم الفاعل المتعدي للزمان الماضي بالاستقلال أو في ضمن الاستمرار، وأريد ذكر مفعوله وجبت الإضافة، أي إضافة حقيقية معنوية. قال عبد الرحمن الجامي في شرح الكافية لابن الحاجب: "فإن كان اسم الفاعل المتعدي للزمان الماضي بالاستقلال أو في ضمن الاستمرار، وأريد ذكر مفعوله وجبت الإضافة، أي إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله معنى، أي إضافة معنوية".
وإنزال اسم الفاعل منزلة الاسم غير المشتق:

وقد ينزل اسم الفاعل منزلة الاسم غير المشتق كالعالم والمؤمن والكافر فإنها أسماء فاعلين أريد بها الثبوت. و (أل) الداخلة عليها للتعريف وليست موصولة، لأن (أل) الموصولة إنما تدل على ما يراد به الحدوث لا الثبوت. وإذا جردت أسماء الفاعلين هذه من (أل) التعريف وأضيفت كانت إضافتها معنوية لا لفظية. تقول جاء عالم بلدنا، فعالم في الأصل صفة أضيفت إلى غير معمولها فأنزلها منزلة الاسم. وهكذا قولك جاء مصارع الحلبة. وهكذا الكاتب والقارئ والشاعر والعامل والقاضي إذا أريد بها من يزاول الكتابة والقراءة وقرض الشعر والعمل والقضاء.

٢- كلام الباحثين المحدثين على اسم الفاعل ودلالته:

١- كلام الدكتور إبراهيم السامرائي:

تحدث كثير من الباحثين المحدثين عن دلالة اسم الفاعل ومنهم الدكتور إبراهيم السامرائي في كتابه (الفعل زمانه وأبنيته) ، فأنكر أن يكون الأئمة قد نسبوا دلالة الاستمرار إلى اسم الفاعل، فقال: "والقول بدلالة فاعل على الاستمرار ما انفرد به الخزومي. فقد اقتصر السابقون على دلالة فاعل على المستقبل، وهو اسم الفاعل المنون العامل، نحو أنا صائم يوم الخميس، أي سأصوم. وعلى الماضي وهو اسم الفاعل المضاف نحو قاتل أخيه أي قتل / ٤٢!" قال هذا وكأنه لم يعين ما جاء في أسفار السلف لا سيما ألقية ابن مالك وشرح

الأشعوني لها، وحاشية الصبان على هذا الشرح، بل كافية ابن الحاجب وشرحها للرضي والحامي، فضلاً عن كتاب (جمع الهوامع في جمع الجوامع) للسيوطي.. وقد عبر السيوطي عن دلالة اسم الفاعل على الاستمرار بعدم اختصاص هذه الدلالة بزمان دون زمان. فقال: "فإن قصد تعريفها، أي الصفة المضافة إلى معمولها، بأن قصد الوصف بها من غير اختصاص بزمان دون زمان تعرفت. ولذا وصفت بها المعرفة في قوله تعالى: مالك يوم الدين، فالحب والنوى، غافر الذنب، إلا الصفة المشبهة..". ولا ننس ما ذكرناه من قول أبي البقاء الكفوي في كلياته: "معنى الاستمرار هو الثبوت من غير أن يعتبر معه الحدث في أحد الأزمنة- ٥/٣٣٢". وليس هذا وحسب فقد جعل أبو البقاء الكفوي دلالة اسم الفاعل على الاستمرار أو الثبوت في أصل وضعه، إذ قال: "اسم الفاعل يستفاد منه مجرد الثبوت صريحاً بأصل وضعه، وقد يستفاد منه غيره بقرينة- ٥/١٧٣".

ولوجه النظر هذه في اعتداد الثبوت أو الاستمرار هو الأصل في دلالة اسم الفاعل وجه متقبل. ذلك أن اسم الفاعل (اسم) والاسم على الثبوت والاستمرار، ولكنه يشبه الفعل وشبهه هذا قد تحول به إلى ما يدل عليه الفعل المضارع من حركة وتجدد. وهذا ما كشف عنه الإمام عبد القاهر الجرجاني في كتابه (دلائل الإيجاز ١١٥)، فأفصح عن الفرق بين قولك (زيد منطلق) و (زيد ينطلق). فقولك (زيد منطلق) يثبت الانطلاق لزيد دون أن يقتضي تجدداً، أما قولك (ينطلق) فإنه يثبت لزيد انطلاقةً يتجدد فيقع منه شيء بعد شيء. وإذا كان النحاة قد ذكروا أن قولك (خالد دائم في عمله) كقولك (يدأب فيه)، فإن قولهم هذا على المشابهة لا على المماثلة والمطابقة. ذلك أن في أصل دلالة المضارع من التجدد ما ليس في أصل دلالة اسم الفاعل، وقد أشار الأشعوني إلى دلالة المضارع هذه، في شرح ما جاء من قول ابن مالك في ألفيته (أحمد ربي الله خير مالك)، إذ قال: (واختار صيغة المضارع المثبت لما فيه من الإشعار بالاستمرار التجديدي، أي كما أن آلاءه تعالى لا تزال تتجدد في حقنا دائماً كذلك نحمده بحماد لا تزال تتجدد". وهذا يعني أن الأصل في التجدد أن يكون للفعل، فإذا وصف به اسم الفاعل بالفعل فقد استدعت ذلك قرينة تحولت باسميته إلى مشابهة الفعل.

وإذا كنا قد جارينا النحاة هنا فجعلنا الأصل في اسم الفاعل الدلالة على الحدث، فإذا دلَّ على الاستمرار فقد تحول عن أصله، فذلك لأننا قرناه بالصفة المشبهة الدالة على الثبوت فوازننا بينه وبينها فتميز عنها بإفادة الحدث. ولو قرنا اسم الفاعل فوازننا بينهما لكان الفعل صاحب الحدث وكان اسم الفاعل هو الدال على الاستمرار.

٢- كلام الدكتور مهدي الخزومي:

تحدث الخزومي في كتابه (في النحو العربي) عما جاء في (فاعل) اسم فاعل في مذهب الكوفيين فقال: "وأما مثال فاعل فهو أحد أقسام الفعل وهو الفعل الدائم الذي لا دلالة له على زمن معين إذا لم يوصل بصلة من مضاف إليه أو مفعول". وفي كلامه هذا موضع للنظر، ذلك أن الكوفيين لم يسموا اسم الفاعل الفعل الدائم لعدم دلالاته على زمان معين، بل لدلالاته على الماضي تارة والحال والاستقبال تارة أخرى. والخزومي قد اشترط لدلالة اسم الفاعل على زمن معين أن يضاف أو ينصب مفعولاً. وإضافة اسم الفاعل إلى معموله قد تدل على الحال أو الاستقبال، كما في مثال (ذائقة الموت) أو على الماضي كما في مثال (فاطر السموات)، لكنها قد لا تدل على زمن معين فتفيد الاستمرار كما في مثال (غافر الذنب قابل التوب).

٣- كلام الأستاذ محمد العدناني:

بحث الأستاذ محمد العدناني في كتابه (معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة) عمل اسم الفاعل فقال: "يعمل اسم الفاعل المشتق من الفعل المتعدي عمل فعله في رفع الفاعل ونصب المفعول به كقولنا- هدى دارسة جميع دروسها، والقانون شامل كل القوانين السابقة، وأرى جيشنا ساحقاً جيش الأعداء". وهكذا أتى بمفعولات أسماء الفاعلين منصوبة، وهي (جميع وكل وجيش) ثم أردف: "ما عدا اسم فاعل واحداً هو -صاحب- فتقول: صحب حسام ياسراً فهو صاحبه، ولا يجوز أن تقول حسام صاحب ياسراً، بتثوين صاحب، بل تقول حسام صاحب ياسر، بالإضافة لأنهم استعملوا اسم الفاعل -صاحب- استعمال الأسماء فجرت عليه أحكامها".

أقول لا شك أن اسم الفاعل لا يعمل عمل فعله ما لم يدل كمضارعه على الحال أو الاستقبال أو يفيد الاستمرار التجديدي، فإذا أنزل

منزلة الأسماء ألغى عمله. وقد بسطنا القول في ذلك وأتينا بأمثلة من أسماء الفاعلين أنزلت منزلة الأسماء. لكن الغريب حقاً أن يذهب العدناني إلى أن العرب لم تنزل من أسماء الفاعلين منزلة الاسم سوى (صاحب) ، فكيف يمكن أن يُخصَّص (صاحب) بهذا، على اتساع لغة الضاد وتقلّب معاني مفرداتها وتشعب أساليب التعبير فيها وتباينها.

ومما أشرنا إليه من أسماء الفاعلين التي خصت بهذه المنزلة، منزلة الاسم: عالم وقاض وكاتب وعامل وشاعر إذا أريد بها من زاول العلم والقضاء والكتابة والعمل وقرض الشعر، ومثلها كثير.

وقد قرن سيبويه في (الكتاب-٢/١٠٠) بالصاحب (الوالد) والوالد هو الأب. وقد بحث قياس جمعهما بعد أن كانا صفتين فأصبحا اسمين، فقال: "فأما والد وصاحب فإنهما لا يجمعان ونحوهما كما يجمع قادم الناقة" أي لا يجمعان جمع الأسماء ولو أنزلا منزلة الاسم، فلا تقول في جمع (والد) أو (والد)، وفي جمع (صاحب) صواحب، كما تقول في جمع (قادم) قوادم. وقادم الإنسان رأسه، وقادم الناقة مقدمتها. قال المرزوقي في شرح الحماسة (ص ٧١): "صاحب وفعله صاحب صفة في الأصل استعملت استعمال الأسماء، فلم يجر مجرى أسماء الفاعلين، ويجري على طريقته قولهم والد". وقال نحو من ذلك ابن سيده في مخصصه (١٧/٥٥) .

وفي اللغة (قائم السيف وقائمته) أي مقبضه، والقائمة كذلك واحدة قوائم الدواب، كما جاء في مختار الصحاح. ويدخل في هذا الباب قولهم (قافلة الحاج) ، وقد أسييت بها الرفقة. قال ابن قتيبة في (أدب الكاتب): "سميت الرفقة بالقافلة قبل قفولها تفتأولاً". وقال الصاغاني في كتابه (الذيل والصلة): "من قال القافلة للراجعة من السفر فقد غلط، بل ذلك للبهتة في السفر تفتأولاً لها بالرجوع". وهكذا (الآزفة) في قوله تعالى: ?وأندرهم يوم الآزفة إذ القلوب لدى الحناجر -غافر/ ١٨" والآزفة يوم القيامة وهي مشتقة من (أزف الرحيل) إذا قرب.

٣- تبع الصفة للموصوف في التعريف والتنكير:

يشترط في الصفة أن تتبع موصوفها في التعريف والتنكير، فإذا كان الموصوف معرفة وجب أن تكون الصفة معرفة، وإذا كان نكرة كانت الصفة كذلك أيضاً. تقول (الحمد لله) وهي جملة اسمية إخبارية لفظاً، إنشائية معنى، وقد رفع فيها (الحمد) على الابتداء، وكان الجار والمجرور في محل الرفع خبراً للبهتة. فإذا أردت أن تصف اسم الجلالة (الله) قلت مثلاً (الحمد لله المعروف من غير رؤية) كما جاء في نهج البلاغة (١/١٥٧) ، إذ جاء (المعروف) صفة وكان معرفاً لأن الموصوف معرفة. وهكذا قول القائل (الحمد لله الأول فلا شيء قبله) كما جاء في نهج البلاغة (١/١٨٧) ، فالأول صفة معرفة والموصوف علم وهو اسم الجلالة. وفي التنزيل "الحمد لله رب العالمين"، وقد جاء فيه (رب) صفة لله وهو معرفة لإضافته إلى معرفة، وهكذا قوله تعالى: "فتبارك الله أحسن الخالقين- المؤمنون/ ٨٤".

أما مثال التنكير فقوله تعالى: ?ولهم عذاب أليم بما كانوا يكذبون- البقرة/ ١٠? فأليم صفة لعذاب وكلاهما نكرة. وقوله تعالى: ?ولهم فيها أزواج مطهرة وهم فيها خالدون- البقرة/ ٢٥? فمطهرة صفة الأزواج وكلاهما نكرة. وقوله تعالى: ?ولا تشتروا آياتي ثمناً قليلاً وإياي فاتقون- البقرة/ ٤١? فقليلاً صفة لقوله (ثمناً) وكلاهما نكرة.

وقلماً يُشكل على الكتاب تعريف الوصف ب (أل) أداة التعريف، ولكن يشكل عليهم تعريف الوصف بالإضافة. فالسؤال ها هنا متى يكتسب الوصف التعريف بالإضافة فيصح أن يوصف به الموصوف المعرف.

١- متى يتعرف الوصف بالإضافة:

القاعدة ألا يعرف المضاف عامة بالإضافة ما لم تكن إضافته معنوية محضة تفيد التعريف، وضابطها في الوصف، سواء أكان اسم فاعل أو مفعول أو صفة مشبهة، ألا يكون مضافاً إلى معموله فاعلاً أو مفعولاً، وإلا كانت إضافته لفظية لا تفيد التعريف. فليس لك أن تقول مثلاً (على النفس ذائقة الموت أن تهتم بأخراها) ، بل الصواب أن تقول (على النفس الذائقة الموت أن تهتم بأخراها) أي على النفس التي ستذوق الموت أن تهتم بأخراها، والأخرى هي الآخرة، أي دار البقاء. وليس لك أن تقول (على المرء مهضوم الحق ألا

يسكت على ظلمه) بل الصواب أن تقول (على المرء المهضوم الحق ألا يسكت على ظلمه) ما دام معناه الذي يهضم حقه، وليس لك أن تقول (المرأة حسنة الوجه تفتن الرجال) بل الصواب أن تقول (المرأة الحسنة الوجه تفتن الرجال). وقد استثنوا من ذلك اسم الفاعل أو المفعول إذا دلَّ على الماضي، أو لم يدل على زمن معين، كما فصلنا فيه القول. قال السيوطي في كتابه (همع الهوامع-٤٨/٢): "فإن قصد تعريفها أي الصفة المضافة إلى معمولها، بأن قصد الوصف بها من غير اختصاص بزمان دون زمان تعرّف، لذلك وُصف بها المعرفة". وهو يعني بذلك دلالة الصفة على الاستمرار، فقد جاء في شرح (الأزهرية في علم العربية) لخالد بن عبد الله الأزهري، في إعراب الفاتحة: "رب نعت أول لله، وهو مضاف والعالمين مضاف إليه. والرحمن نعت ثان لله، والرحيم نعت ثالث، ومالك نعت رابع". وأردف "وصح ذلك لدلالته على الدوام والاستمرار وهو مضاف إضافة محضة، ويوم مضاف إليه ومضاف ...". وكذلك كلام السيوطي على الصفة إذا دلت على الماضي، فقد سبق منه قوله: "فإن كانت، أي الصفة بمعنى الماضي، فإضافتها محضة..". أي إضافة معرفة يصح بها وصف المعرفة.

ولكن هل يصح في إضافة الصفة المشبهة ما صح في إضافة اسم الفاعل والمفعول. أقول: قد استثنى السيوطي الصفة المشبهة فأفردتها بحكم خاص وقال: "إلا الصفة المشبهة فلا تتعرف لأن الإضافة بها نقل عن أصل وهو الرفع بخلافها في غيرها فهي عن فرع وهو النصب: ولأنه إذا قصد تعريفها أدخل عليها اللام".

وما جاءها هنا عن إضافة الصفة المشبهة وكونها لفظية، لا تفيد التعريف في كل حال، وأنها إنما تتعرف ب (أل) ، أقول ما جاءها هنا هو رأي جمهور النحاة. فقد صحح الأشموني في شرحه ما ذهب إليه ابن مالك في ألفيته فقال: "فهي أي الصفة المشبهة ليست بمعنى الحال أو الاستقبال بل للثبات والدوام، وهي وإن كانت كذلك لا تتعرف بالإضافة أصلاً". وقد سبق الرضي إلى ذلك في شرح كافية ابن الحاجب فقطع بأن إضافة الصفة المشبهة لفظية أبداً وبني ذلك على كونها عاملة في محل المضاف إليه إما رفعاً أو نصباً، فقال: "فهي جائزة العمل دائماً فإضافتها لفظية دائماً".

٢- اختلاف حكم الوصف في التعريف إذا أضيف إلى معموله عامة بين أن يكون اسم فاعل أو مفعول أو يكون صفة مشبهة: يتبين بما قدمنا أن اسم الفاعل واسم المفعول يتعرفان إذا أضيفا إلى معمولهما بشرط دلالتهما على المضي أو الاستمرار، وأن الصفة المشبهة لا تتعرف بالإضافة إلى معمولها، مهما كان حالها، مع دلالتها على الثبات في الأصل. وقد بني على ذلك أن الصفة المشبهة لا تصح وصفاً لموصوفٍ معرفٍّ إذا أضيفت إلى معمولها ما لم تتعرف باقترانها باللام، خلافاً لاسم الفاعل والمفعول، إذ يصح أن يكونا وصفيين لموصوفٍ معرفٍّ إذا أضيفا إلى معمولهما ودلاً على الماضي أو الاستمرار.

٣- مجمع اللغة العربية بالقاهرة وتعريف الصفة المشبهة المضافة: قضى مجمع اللغة العربية بالقاهرة في مؤتمره (عام ١٩٨٣) بتعريف الصفة المشبهة المضافة، واعتداد إضافتها معنوية، فأجاز وصفها للمعرفة قياساً إلى اسم الفاعل والمفعول المضافين إذا دلَّ على الاستمرار فقد اعتد النحاة إضافتهما معنوية وأقروا وصفهما للمعرفة ... فما الرأي في ذلك؟

أقول أقرَّ مجمع اللغة القاهري تعريف الصفة المشبهة بعد أن شهد بمخالفة رأيه هذا رأي النحاة لا سيما الخليل ويونس وسيبويه، فقال: "وترى اللجنة أن الصفة المشبهة أقرب إلى أن تكون إضافتها معنوية".

وعندي أن المجمع القاهري لم يصب فيما ذهب إليه وأن قياسه ليس صحيحاً. ذلك أن الصفات، إذا أضيفت إلى معمولها، إما أن تضاف إلى فاعلها أو إلى مفعولها، فإذا كان الأول كانت إضافتها لفظية لا تفيد التعريف، صفة مشبهة كانت أو اسم فاعل أو مفعول. وإذا عرفنا أن الصفة المشبهة لا تضاف إلا إلى فاعلها أدركنا أن إضافتها لفظية لا سبيل إلى تعريفها. خلافاً لاسم الفاعل والمفعول فإنهما يضافان إلى مفعولهما فتكون إضافتهما معنوية تفيد التعريف إذا دلَّ على الاستمرار، أو يضافان إلى مفعولهما فاعلاً لاسم الفاعل ونائب فاعل لاسم المفعول فتكون إضافتهما لفظية كإضافة الصفة المشبهة سواء بسواء.

فالسؤال إذاً في تعريف اسم الفاعل المضاف هو إضافته إلى مفعوله أولاً ثم دلالة في هذه الإضافة على الاستمرار، فكيف يمكن أن تقاس به الصفة المشبهة، وهي لا تضاف إلا إلى فاعلها؟ قال الرضي: "أما عمل اسم الفاعل والمفعول فهو جائز في المرفوع مطلقاً بإضافتهما، وإضافتهما إلى فاعلهما لفظية دائماً".

٤- إضافة الوصف إلى مرفوعه لا تكون إلا لفظية، صفة مشبهة كان الوصف أو اسم الفاعل أو مفعول:

هذا ما قضى به النحاة. ولكن ما علة ذلك؟ أقول علة ذلك أنك إذا قلت (زيد حسن الوجه) بإضافة الصفة المشبهة إلى فاعلها مثلاً، فكأنك قلت (زيد حسن وجهه) برفع (وجهه)، ولا بد من تلازم الوصف وفاعله في القولين وتكاملهما وعدم انفكاك أحدهما عن الآخر، كما هو شأن الفعل وفاعله، فأبي تعريف يمكن أن يفيد الوصف بإضافته إلى ما هو كالجزم منه والإضافة إنما تكون بين متغيرين، كما يقول النحاة. وقد أشار النحاة إلى تعلق الفعل بفاعله فقالوا: "تعلق الفعل بفاعله أشد من تعلق المبتدأ بجزءه، لأن الفاعل بمنزلة الجزء من الفعل" جاء ذلك في (الأشباه والنظائر- ١/٥٦٦) للإمام السيوطي. كما قالوا: "الفاعل لا يتقدم على فعله لأنه كالجزم منه" وأردفوا "الصفة لا تتقدم على الموصوف لأنها من حيث أنها مكملة له ومتممة، أشبهت الجزء منه -المصدر- ١/٥٩٣".

ويجري خلاف ذلك إذا أضفت الوصف إلى مفعوله، لأن المفعول ليس جزءاً من الوصف وهذا شأن الفعل ومفعوله فهما لا يتلازمان ولا يتكاملان. فقد يكون الفعل لازماً لا مفعول له، وقد يكون متعدياً ويستغنى عن مفعوله. فالوصف قد يفيد تعريفاً إذا ما أضيف إلى مفعوله. والذي يضاف إلى مفعوله من الوصف هو اسم الفاعل أو المفعول من الفعل المتعدي دون الصفة المشبهة، وهما يفيدان من هذه الإضافة تعريفاً إذا دلَّ على الاستمرار. أما الصفة المشبهة فإذا نصبت نصبت لفظاً لا معنى وقد أسماها منصوبها الشبيه بالمفعول، فقد قالوا (الحسن الوجه) تشبيهاً له بـ (الضارب الرجل) بالنصب فيهما.

وانظر إلى ما جاء في (إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب) للعكبري في إعراب قوله تعالى: ?حم تنزيل الكتاب من الله العزيز العليم. غافر الذنب وقابل التوب شديد العقاب- غافر ١/٢.?

قال العكبري: "غافر الذنب وقابل التوب، ككلاهما صفة لما قبله، والإضافة محضة" أي صفة لاسم الجلالة. وقد أشار بقوله هذا إلى أن اسم الفاعل (غافر وقابل) المضافين إلى مفعولهما قد تعرّفوا بالإضافة، وإضافتهما محضة أي معنوية تفيد التعريف، لدلالتهما على الاستمرار. وأردف: "وأما شديد العقاب فنكرة، لأن التقدير: شديد عقابه" أي أن إضافة الصفة المشبهة (شديد) إضافة لفظية لا تفيد التعريف لأنها مضافة أبداً إلى فاعلها. ثم قال: "ويجوز أن يكون شديد بمعنى مشدد فتكون الإضافة محضة فيتعرف فيكون وصفاً أيضاً". أي إذا كان (شديد) صفة مشبهة فلا سبيل إلى أن يكون صفة لاسم الجلالة، بل يكون بدلاً لجواز أن يكون البدل نكرة والمبدل منه معرفة. أما إذا كان (شديد) على فعيل بمعنى مُفعل بكسر العين المشددة أي بمعنى (مُشدّد) اسم الفاعل، أمكن أن تكون إضافته إلى مفعوله (العقاب) إضافة محضة فيتعرّف ويكون صفة لاسم الجلالة، ما دام يدل على الاستمرار.

وإذا كانت الصفة المشبهة في قولك (زيد حسن الوجه) بإضافة الصفة منكرة لإضافتها إلى فاعلها، وكانت الصفة المشبهة في قولك (زيد الحسن الوجه) بإضافة الصفة أيضاً معرفة، فإن تعريفها قد كان باللام دون الإضافة، فالصفة المشبهة لا تُعرّف بالإضافة مطلقاً.

٥- الصفة المشبهة في كلام الفصحاء:

قضى النحاة بأن تعريف الصفة المشبهة المضافة إنما يكون باللام دون الإضافة لأن الإضافة لا تفيد تعريفاً. وذهب مجمع اللغة العربية القاهري في مؤتمره إلى جواز تعريف الصفة المشبهة بالإضافة وحدها خلافاً للنحاة، فأين يقع كلام الفصحاء من الرأيين، وهل جاء في مأثورهم من النثر أو الشعر ما يؤيد رأي المجمع القاهري دون النحاة، فكانت الصفة المشبهة فيه معرفة بالإضافة!

أقول يجمع الباحثون على صحة قولك (مررت برجل حسن الوجه) بإضافة الصفة إلى معمولها وهو الفاعل، وقد جاء هذا في أمثلة النحاة. ويستدل بذلك أن (حسن الوجه) منكر لأنه جاء صفة لنكرة. فإذا صح هذا فكيف يصح قولك (مررت بزيد حسن الوجه)؟ فلو أفاد (حسن الوجه) تعريفاً لما جاز قولك الأول (مررت برجل حسن الوجه). فالوصف المعرف لا يوصف به المنكر.

قال الجاهلي في شرح كافية ابن الحاجب: "ويمتنع تركيب: مررت بزيد حسن الوجه، فلو أفادت تعريفاً -أي الصفة- لم يجز مررت برجل حسن الوجه/ ١٢٣". ومثل ذلك ما جاء في (لطائف اللطف / ٣١) لأبي منصور الثعالبي: "رأى الاسكندر، رحمه الله، رجلاً حسن الاسم قبيح السيرة فقال له: إما أن تغير اسمك أو سيرتك"، وقد جاء (حسن الاسم) و (قبيح السيرة) صفتين لنكرة فدل على أنهما منكرتان، وأن إضافة الصفة المشبهة إلى فاعلها إضافة لفظية لا تفيد تعريفاً. ونحو ذلك أيضاً ما جاء في الكتاب نفسه: "اشترى بعضهم جارية بديعة الحسن / ٩٨"، كما جاء: "رأى بعض الفقراء امرأة حسنة الوجه / ٩٨".

وفي نهج البلاغة وصية علي لابنه الحسن عليهما السلام: من الوالد الفان... إلى المولود المؤمل ما لا يدرك، السالك سبيل من قد هلك غرض الأسقام، ورهينة الأيام ورمية المصائب... وأسير الموت وحليف الهموم... ٣/٤٢ "فهل ثمة وجه لاعتداد (غرض أو رهينة أو رمية أو أسير أو حليف) صفة مشبهة مضافة إلى فاعلها؟

أقول: أما (الغرض) فهو اسم لا صفة ومعناه الهدف ويجمع على أغراض، وأما (الرهينة) هنا فهي صفة غالبية غلبة الأسماء. وتسمى الصفة غالبية إذا استغنت عن موصوفها وأنزلت منزلة الأسماء. وهي في الأصل صفة مشتقة من فعل متعدّد بمعنى اسم المفعول. قال الجوهري في الصحاح: "الرهينة واحدة الرهائن". وكذلك (الرمية) واحدة (الرمايا)، وهي بمعنى الصيد يرمى. قال الرازي في مختار الصحاح: "الرمية الصيد يرمى، يقال بئس الرمية الأرنب، أي بئس الشيء مما يرمى الأرنب". والرهينة والرمية تلزمهما التاء، والتاء فيهما ليست تاء التأنيث في الصفات، وإنما هي تاء النقل من الوصفية إلى الاسمية، كما جاء في كتاب الفروق لإسماعيل حقي (ص ٤٦). وما يشيع استعماله من الصفات الغالبة (العجيبة) تقول هذه إحدى العجائب، و (الغريبة) تقول هذه من الغرائب، و (الكبيرة) تقول الشوك إحدى الكجائر، و (الصنيعة) تقول الإنسان صنيعه الإحسان، و (العزيمة) تقول زيد ماضي العزيمة. و (الخضراء) وتجمع جمع الأسماء على خضراوات، لا جمع الصفات على خضر كخمر وأحمر، وفي الحديث: "ليس في الخضراوات صدقة" وهي البقول. قال الفيومي في مصباحه: "لكن غلب عليها جانب الاسمية، أي الخضراء، فجمعت جمع الاسم كصحراء وصحراوات".

أما (حليف) فهو فعيل بمعنى مفاعل كجليس بمعنى مجالس، وقد اشتق من فعل متعدّد وهو (حالف)، فليس هو إذاً صفة مشبهة. ففي الصحاح: (الحليف: المحالف). وما جاء من فعيل بمعنى الفاعل كالنديم بمعنى المنادم والأكيل بمعنى المؤاكل، والحليف بمعنى المحالف صفات ثابتة ثبوت الصفة المشبهة، لكنها لا تعمل باتفاق. وهي إذا أضيفت إلى ما هو بمعنى مفعولها تعرفت. وأما (أسير) فهو في الأصل فعيل بمعنى مفعول، وقد اشتق من فعل متعدّد، فليس هو كذلك صفة مشبهة، وإنما هو صفة ثابتة لا تعمل، فإذا أضيف إلى معرفة تعرف. وهو كرهين الذي يذكر ويؤنث.

قال تعالى: ؟ كل نفس بما كسبت رهينة- المدثر/ ٣٨؟ فجاءت (رهينة) صفة ثابتة لمؤنث. وقال تعالى: ؟ كل امرئ بما كسب رهين- الطور/ ٢١ " فجاء (رهين) مذكراً صفة ثابتة لمذكر. فأنت تقول المرء رهين الموت كما تقول هو أسير الموت، والخلائق رهينة الموت كما تقول هي أسيرة الموت. ٦- ليس في كلام الفصحاء ما عرّف فيه الصفة المشبهة بالإضافة:

إذا تبعنا ما أضيف من الصفة المشبهة، وهي لا تضاف إلا إلى فاعلها، وما أضيف من اسم الفاعل والمفعول إلى مرفوعه، في كلام الفصحاء، لم نثر على ما جاء من ذلك معرفاً بالإضافة.

ومثال الصفة المشبهة المضافة قوله تعالى: ؟ لله شديد القوى- النجم/ ٥؟، فهذه صفة مشبهة أضيفت إلى فاعلها فكانت إضافتها لفظية لا تفيد تعريفاً، فلا بد أن يكون موصوفها إذاً منكرًا. وهذا ما أشار إليه الإمام البيضاوي في تفسيره حين قال: "ملك شديد القوى، وهو جبريل عليه السلام".

وجاء في الحديث عن أنس بن مالك، رضي الله عنه، قال: "كنت أمشي مع النبي (?) ، وعليه برد نجراني غليظ الحاشية". وفي الحديث أيضاً: "ما أذن الله لشيء ما أذن لنبي حسن الصوت بالقرآن يجهد به".

وجاء في كليلة ودمنة لابن المقفع (باب برزويه) : "وإن كان الملك حازماً عظيماً القدرة رفيع الهممة بليغ الفحص ... فإننا قد نرى الزمان مُدبراً في كل مكان".

وجاء في المقامة الحادية عشرة لأبي محمد القاسم الحريري: "ثم حَسَرُ رُدْنَه عن ساعد شديد الأسر، وقد شد عليه جبائر المكر لا الكسر". كما جاء في المقامة الثالثة والعشرين: "وشيخ طويل اللسان قصير الطيلسان قد لبَّيه -أي جذبه- فتى جديد الشباب خلق الجلباب". فإذا جاء الموصوف مُعرِّفاً عُرِّفَت الصفة المشبهة باللام. ومن ذلك ما جاء في الحديث: "وأما الرجل الكريه المرآة الذي عند النار يحشها يسعى حولها فإنه مالك خازن جهنم". ونحو ذلك ما جاء في كليلة ودمنة لابن المقفع: (باب بعثة برزويه إلى بلاد الهند) : "فإني بحمد لله مستغنٍ عن المال بما رزقني الملك السعيد الجد العظيم الملك".

وهكذا اسم الفاعل والمفعول إذا ما أُضيفا إلى مرفوعهما، فثال اسم الفاعل قوله تعالى: ؟فهنَّ قاصرات الطرف لم يطمثنَّ إنس قبلهم ولا جانّ-الرحمن/ ٥٦. فقاصرات اسم فاعل أُضيف إلى فاعله فكانت إضافته لفظية لا تنفيذ التعريف، وهو يدل على الثبوت دلالة الصفة المشبهة، فحكمه في هذه الإضافة كحكمها. قال العكبري في (إعراب القرآن) : "لم يطمثنَّ: وصف لقاصرات لأن الإضافة غير محضة" أي لفظية لا تنفيذ تعريفاً.

وفي رسالة الجاحظ (في النساء) قوله: شيخ متخلع الأسنان مُغضن الوجه". فقد جاء (متخلع) اسم فاعل مضافاً إلى فاعله. وهو مشتق من (تخلع) الفعل اللازم، وهذا شرطه.

كما جاء (مُغضن) اسم مفعول مضافاً إلى نائب فاعله. وهو مشتق من (عضن) إذا ثنَّه وجعده، وهو فعل متعد، وهذا شرطه. ومما جاء في إضافة اسم الفاعل إلى فاعله قول الحريري في مقامته الرابعة: "وصادفنا أرضاً مُحضلةً الربا معتلة الصبا فتخيرناها مُناخاً". والمقصود بالصبا الريح الشرقية، وبالمتعلة اللينة، وبالمناخ المبارك.

وهكذا تقول في اسم الفاعل المضاف إلى فاعله المشتق من فعل لازم: رأيت رجلاً معتدل القامة قائم الجذع، وأعرف جاراً لي مستقيم الخطة طاهر القلب نافذ الرأي. كما تقول في اسم المفعول المضاف إلى مرفوعه، المصوغ من فعل متعد: صحبت أخاً مرضي السيرة محمود الخصال، ومرفوعه هذا في الأصل نائب فاعل، وهو هنا نائب فاعل مجازاً، لأن المرضي والمحمود لا يدلان على الحدوث، كما هو شأن اسم المفعول في الأصل، وإنما يدلان على الثبوت. ويسمى اسم المفعول هنا، الدال على الثبوت، اسم مفعول مجازاً، إذ ليس هو على الأصل الذي يصاغ للحدوث..

وهكذا فإن اسم الفاعل والمفعول يجريان مجرى الصفة المشبهة إذا أُريد بهما الثبوت دون الحدوث فيكتفي كل بمرفوعه. ويكون هذا إذا كان اسم الفاعل من فعل لازم واسم المفعول من فعل متعد إلى واحد فتكون إضافتهما إلى مرفوعهما لفظية لا تنفيذ التعريف. فأنت إذا أردت التنكير اكتفيت بالإضافة فقلت: عرفت جاراً لي صادق الوعد محمود السيرة كريم الشيم، فإذا أردت التعريف قلت: جاء الرجل الصادق الوعد محمود السيرة الكريم الشيم، بإدخال لام التعريف.

وإذا كان ابن السراج أبو بكر قد عد ما بين اسم الفاعل والصفة المشبهة من فروق، في كتاب (الأصول) فجعل منها أن اسم الفاعل لا يضاف إلى فاعله كما تضاف الصفة المشبهة، فقد قصد بذلك (اسم الفاعل) المصوغ من فعل متعد، إذ قال: "لا يجوز أن تقول عجت من ضارب زيد، وزيد فاعل، ويجوز في الصفة المشبهة إضافتها إلى الفاعل لأنها إضافة غير حقيقية". أما اسم الفاعل المصوغ من لازم فهو كالصفة المشبهة سواء بسواء. وقد نحا نحو ابن السراج ابن مالك في شرح الكافية فقال: "انفرد اسم المفعول عن اسم الفاعل بجواز إضافته إلى ما هو مرفوع معنى نحو: الورع محمود المقاصد -الأشباه والنظائر للسيوطي- ٦٢/٢".

ولكن ما الرأي في قول الشاعر:
في حب مصر كثيرة العشاق

كم ذا يكابد عاشق ويلاقي

وقد ذكر البيت في مجلة الرسالة القاهرية (١٠/٤٧٧/٨٣٠) ، فقال الأستاذ علي محمد حسن: "كثيرة تعرب حالاً من مصر، والعامل: حب"، وأردف: "وتعرب صفة على أن إضافة الصفة المشبهة محضة، أي إضافة معرفة، وعلى ذلك فكثيرة معرفة". أقول أما إعراب (كثيرة) حالاً من (مصر) والحال نكرة فذلك يعني أن الصفة المشبهة منكرة لا تتعرف بالإضافة، وعلى ذلك جمهور النحاة. وأما إعراب (كثيرة) صفة لمصر ومصر معرفة فإنه يعني أن الصفة المشبهة تتعرف بالإضافة، وهو قول لا سند له فيما أثر من كلام الفصحاء نثراً أو شعراً، وما صح من مذاهب النحاة. وإذا كان الجدل النحوي قد آل ببعض الأئمة من الكوفية إلى القول بجواز تعريف الصفة المشبهة بالإضافة، فقد ظل القول مفتقراً إلى ما يصححه من سماع أو قياس. وقد عقب السيوطي في كتابه (همع الهوامع - ٢/٤٨) على ذلك فأصر على تكثير الصفة المشبهة المضافة محتجاً بجواز اقترانها بأل التعريف، فلو صح أنها معرفة لامتنع اقترانها بأل هذه، كما يمتنع ذلك في كل مضاف معرف، منعاً لاجتماع تعريفين.

٤-الرأي في بعض ما شاع استعماله من أسماء الفاعل:

١-الوافر لا الوفير:

يقول الكتاب (مال وفير) فهل هذا صحيح؟ أقول الصواب أن تقول (مال وفر) بفتح فسكون أو (مال موفور) على زنة اسم المفعول أو (مال وافر) على زنة اسم الفاعل.

أما (الوفر) بفتح فسكون فهو من وفر بضم الفاء يوفر وفارة فهو وفر بسكون الفاء، كضخم يضحم ضخامة فهو بضم فسكون الخاء، ونخم ينفخم نفخامة فهو بنخم بسكون الخاء، وهو سماع لا قياس فيه.

وأما (الموفور) فهو من وفرت المال وفرأً، بالتخفيف، فالمال موفور.

وأما (الوافر) فهو وفر بفتح الفاء كوعد، تقول وفير بالکسر وفوراً وفورة فهو وافر.

أما (الوفير) على فعيل فلم يرد في اللغة، وإنما وردت الصفة على (وَفِر) بفتح فسكون من (وفر) بالضم، كما جاءت الصفة على (صعب)

بسكون العين من (صعب) بالضم، وعلى (سهل) بسكون الهاء من (سهل) بضم الهاء. وهكذا جاء (نخم) بسكون الخاء من (نخم)

بضمها. والغريب أن يعمد الشيخ مصطفى الغلاييني رحمه الله إلى إجازة (الوفير والنفخم) فيقول في كتابه (نظرات في اللغة والأدب)

: "فعدم ذكر وفير ونخم في كتب اللغة وعدم روايتهما في شعر أو نثر قديمين لا يدل على أن ذلك غير جائز ولا مقبول، فهما مقبولان

في الذوق". أقول لا محل لتحكيم الذوق في سماع أو قياس، ولا وجه لإقرار (وفير ونخم) ، وإلا فهل تقول صعيب وسهيل ونخم

وعذيب بدلاً من قولك صعيب وسهيل ونخم وعذب، بسكون العين والهاء والخاء والذال فيها؟

٢-الوارث لا الوريث:

اعتاد الكتاب أن يقولوا (خالد هو الوريث الوحيد) ، يحسبون أن (الوريث) هو الصفة المشبهة من (ورث) بالکسر كعلم، والصواب

هو (الوارث) وجمعه (ورثة) بفتحيتين ككاتب وكتبة، و (وَرَاث) بتشديد الراء ككاتب وكتَّاب. ففي مختار الصحاح: "ورث أباه

وورث الشيء من أبيه يرثه بكسر الراء فيهما ورثاً وورثة ووراثه بكسر الواو في الثلاثة وإرثاً بكسر الهمزة". وفي المصباح: "والفاعل

وارث والجمع وراث وورثة مثل كافر وكفار وكفرة".

والقياس في صيغة (فاعل) أن تأتي باطراد من (فَعَلَ) بفتح العين لازماً كجلس يجلس فهو جالس، ومتعدياً كنصر ينصر فهو ناصر.

كما تأتي من (فَعَلَ) بكسر العين إذا كان متعدياً، تقول ورث المال يرثه بالکسر فيهما فهو وارث والفعل متعد، كما تقول علمه فهو عالم

وقبله فهو قابل وكرهه فهو كاره وحذره فهو حاذر وسمعه فهو سامع، والمضارع فيها مفتوح العين.

وفي التنزيل: "وعلى الوارث مثل ذلك- البقرة/ ٢٣٣". وفي الحديث: "اللهم متعني بسمعي وبصري واجعلهما الوارث مني، أي أبقهما

صحيحين سالمين إلى أن أموت" كما جاء في النهاية لابن الأثير.

والوارث قد يأتي صفة عامة فيدل على الحدوث ويعتمد على موصوف مذكور أو مقدر، لكنه يأتي، في الغالب، منفرداً بخصوص،

فيستعمل منقطعاً عن موصوفه مستغنياً عنه، فيدل حينئذ على الثبوت. فأنت إذا قلت (خالد وارث أبيه) فقد عنيت أنه مستحق لهذه الوراثة. وأنت تقول رأيت وارث فلان أو ورثته، كما تقول رأيت زوجته وزوجاته، فلا يلزمك ذكر موصوفه لفظاً أو تقديراً. ولما جاء من الصفات على هذا الوجه حكم، في الجمع، غير حكم الصفات العامة الدالة على الحدوث.

والقاعدة إذا جاء الوصف عاماً على زنة (فاعل) ودل على الحدوث، كما هو الأصل واعتمد على موصوف مذكور أو مقدر، كان لا مناص من جمعه جمع تصحيح، وهو القياس فيه. فإذا انفرد بخصوص فاشتهر استعماله منقطعاً عن موصوفه مستغنياً عنه، صح فيه التفسير، إلى جانب التصحيح. فقد جاء (الوارث) دالاً على الثبوت وجمع جمع تصحيح، كما في قوله تعالى: "ونحن الوارثون-الحجر/ ٢٣". قال الأصبهاني صاحب المفردات: "وصف الله تعالى نفسه بأنه الوارث، من حيث أن الأشياء كلها صائرة إلى الله تعالى. قال الله تعالى: "ولله ميراث السموات- آل عمران/ ١٨٠؟ وقال: "ونحن الوارثون..". ولا ننس أن (الوارث) اسم من أسماء الله الحسنى. وكما يجمع (الوارث) جمع تصحيح كذلك يجمع جمع تكسير. ففي الحديث "العلاء ورثة الأنبياء". فأنت تقول هؤلاء ورثة الأنبياء كما تقول هؤلاء حملة الأقلام وقادة الفكر، وكلها صفات على الثبوت.

وقد جاء في الأشباه والنظائر للإمام السيوطي (١٢٧/٢): "قال في البسيط: كل صفة كثر ذكر موصوفها معها ضعف تكسيرها لقوة شبهها بالفعل. وكل صفة كثر استعمالها من غير موصوفها قوي تكسيرها، لالتحاقها بالأسماء كعيد وشيخ وكهل وضعيف"، وجاء في الكليات لأبي البقاء الحسيني الكفوي مثل ذلك (ص ٢٢٠).

ولنأت بمثال يكشف عما قصدنا إليه. فإذا نحن تديرنا ما جاء من (كتب) على فاعل أي (كاتب) وجدنا أن الأصل فيه أن يفيد الحدوث فيجمع جمع الصفات فيقال (كاتبون)، ويكون معناه القائم بالكاتب، والكاتب في الأصل هي الخط، فكاتب السطر هو الذي يخطه. فإذا أردنا ب (كاتب) من ينشئ النثر ويزاوله صحّ تكسيره وجمعه على (كاتب)، ويكون (الكاتب) هنا الذي يزاول صناعة الكتابة أي إنشاء النثر. فتقول جلست إلى كاتب من أشهر الكتاب كقولك حاورت عالماً من أظهر العلماء. قال ابن منظور في معجم اللسان: "كتب الشيء يكتبه كتباً وكتاباً وكتّاباً، وكتبه: خطّه" بتشديد الطاء، هذا هو الأصل. ثم قال: "والكتابة لمن تكون له صناعة مثل الصياغة والخياطة. ورجل كاتب والجمع كتّاب وكتبة، وحرفته الكتابة. ابن الأعرابي: الكاتب عندهم العالم".

وجاء في كشف الطرّة (ص ١٠٧): "وفي الدر المصون الصفة لا تقوم مقام الموصوف إلا إذا كانت خاصة نحو: مررت بكاتب، أو دل دليل على تعيين موصوف". فأنت إذا استعملت (الصفة) استعمال الاسم فتحوّلت بها عن الحدوث قامت مقام الموصوف فكان لها في الجمع شأن الأسماء. قال المرزوقي في شرح ديوان الحماسة (١/ ٤٢٦): "لأن الصفة لا تقوم مقام الموصوف حتى تدل عليه دلالة قوية".

فأما إذا كانت عامة في أجناس، فلا يجوز ذلك فيه. فإذا قلت مررت بطويل وأنت تريد رجلاً، لم يحسن، لأن الطويل يكون في غير الرجال، كما يكون في الرجال. ولو قلت مررت بكاتب يحسن إذ كانت الكتابة مختصة". والمهم في (الكاتب) الذي مررت به أن يختص فيكون صاحب صناعة (الكتابة) سواء أكانت هذه الكتابة إنشاء للنثر أم الخط.

وهكذا الحكم في الوارث حين استعملوه استعمال الأسماء فقام مقام الموصوف، فأنت تقول جاء ورثة فلان كما تقول حاورت كتبة المجلة، فتستغني بالصفة عن الموصوف.

٣- مشهد شائق لا شيق:

إذا شاقك مشهد أي هاجك فاستهواك حسنه فالمشهد شائق وأنت المشوق، بصيغة اسم المفعول، أو الشيق، بتشديد الياء المكسورة، أو المشتاق. ففي القاموس المحيط "والشيق: المشتاق". وفي المصباح: "واشتقت إليه فأنما مشتاق وشيق" بتشديد الياء المكسورة.

ولكن كيف آل معنى (الشيق) بتشديد الياء المكسورة إلى معنى (المشوق) أي المشتاق. أقول (الشيق) بتشديد الياء المكسورة، أصله قبل الإعلال (شيق) بفتح الشين وكسر الواو، بينهما ياء ساكنة، على (فيعل) بفتح الفاء وكسر العين، بينهما ياء ساكنة. كما كان أصل (الجيد) بالياء المشددة هو (جيود) بفتح الجيم وكسر الواو، بينهما واو ساكنة. وأظهر آراء الأئمة أن صيغة (فيعل) هذه

بفتح الفاء وكسر العين، مقلوبة من (فَعِيل) بفتح فكسر.. وقد اشتهر مجيء (فَعِيل) هذا بمعنى مفعول إذا صيغ من فعل متعد، وشاقه فعل متعد، فليس غريباً على هذا أن يكون (الشيق) بتشديد الياء المكسورة بمعنى المشوق، وهو اسم المفعول من (شاقه) . وانظر إلى قول المتنبي:

إلّا اثنتيت ولي فؤاد شيق

ما لاح برق أو ترتم طائر

قال البرقوقي شارح الديوان: "اثنتيت: رجعت. ولي فؤاد جملة حالية، والشيق: المشتاق" وأردف: "ومعلوم أن لمعان البرق يهيج العاشق ويحرك شوقه إلى أحبته لأنه يتذكر به ارتحالهم للنجعة وفراقهم... وكذلك ترتم الطائر فتأمل.

٤- هذا عمل شائن لا مشين:

أقول إذا شانك عمل منكر، أي عابك، فالعمل شائن لك. والكتاب يقولون (عمل مشين) بضم الميم، وصوابه (عمل شائن) . نقول هذه أعمال شائنة مخزية، كما تقول هذا العمل يشين صاحبه ويضع من قدره ويقدر في سمعته، والياء في أول هذه الأفعال مفتوحة لأنها ثلاثية، واسم الفاعل منها شائن لصاحبه واضح من قدره قادم في سمعته. وقد جاء في أساس البلاغة للزمخشري: "هو فعل شائن، وهذه شائنة من الشوائن. وجهك شين ووجهي زين" بفتح الشين والزاي فيهما. كما جاء في المصباح المنير: "شانه شيناً من باب باع، والشين خلاف الزين" بفتح الأول فيهما. وأردف: "وفي حديث: ما شانته الله بشيب. والمفعول مشين.. بفتح الميم كبيع ومدين من باعه ودانه.

ونحو من ذلك قول الكتاب (هذا عمل مُحط بالشرف) ، وصوابه: (حاط لشرفه، أو حاط في شأنه أو حاط من مكاتبه) ، لأنه من (حطّ) الثلاثي.

٥- لاف للنظر لا مُلفت:

إذا استوقفك مشهد فلقت نظرك إليه وجعلك تتأمله، فالمشهد لاف للنظر، لا (مُلفت) بضم الميم كما يقوله الكتاب. وهم يعلمون حق العلم أنه من (لقت) الثلاثي المجرد، لا من (ألقت) المزيد. فاسم الفاعل منه (لافت) لا (مُلفت) . وأنت كما تقول (لقتُّه إليه) إذا صرفته إليه، فأنت تقول (لقتُّه عنه) إذا صرفته عنه أيضاً. ففي مختار الصحاح "لقت وجهه عني صرفه، ولفته عن رأيه صرفه". وفي التنزيل: "قالوا أجنثنا لتلفتنا عمّا وجدنا عليه آباءنا- يونس / ٧٨"، أي لتصرفنا. وتقول إلى ذلك (لقتُّه عليه) إذا عطفته. ففي أساس البلاغة: "لقتّ ردائي على عنقي عطفته".

٦- هو عادم النفع وعديمه ومعدومه:

ذهب الباحثون المحدثون أن (العديم) هو الفقير وحسب، ومنهم الأستاذ جار الله في كتابه (الكتابة الصحيحة) ، وخلصوا إلى أن الصواب أن تقول: إنه عادم الذوق لا عديمه. فما الرأي في المسألة؟

أقول إذا عولنا على ظاهر ما جاء في المعاجم خلصنا إلى ما خلص إليه الأستاذ جار الله. قال الجوهري في الصحاح: "عدم الشيء بالكسر أعدمه بالفتح عدماً بالتحريك، على غير قياس، أي فقدته، والعدم بفتح العين والذال: الفقر. وكذلك العدم إذا ضمت أوله وسكنت ثانيه.

وأعدمه الله. وأعدم الرجل: افتقر فهو معدم، بضم الميم وكسر الدال وعديم". ونحو ذلك في سائر المعاجم. وقد تبين لي بمراجعة (عدم) في المعاجم وكتب اللغة وتدبر ما جاء فيها ما يلي:

آ- تقول من الثلاثي المجرد: عدمته بالكسر أعدمه بالفتح عدماً بضم العين وسكون الدال، بمعنى فقدته. فالفعل متعد إلى واحد. واسم الفاعل المقيس منه (عادم) بمعنى فاقد، واسم المفعول المقيس (معدوم) بمعنى مفقود، وتقول في الخبر: لا أعدم كذا بمعنى أنك واجده، وفي الإنشاء: لا عدمت ودك وبرك، أي لا أفقدني الله إياهما. وفي المعنى الأول يقول الشافعي:

وإذا مت لست أعدم قبراً
أنا إن عشت لست أعدم قوتاً

ب-وتقول من المزيد (أعدم الرجل) بمعنى افتقر فهو (مُعدم) بضم أوله وكسر ما قبل آخره، بمعنى فقير، فيكون الفعل لازماً، ومثل (مُعدم) اسم الفاعل من (أعدم) اللّازم مُعوز ومفلس ومُلمق ومُدقع، بضم أولها وكسر ما قبل آخرها. جاء ذلك في معظم المعاجم، كما جاء في التلخيص لأبي هلال العسكري، وفي النوادر لأبي مسحل الأعرابي، قال المتنبّي يمدح عمر بن سليمان الشرايبي:

وأحسن من يسر تلقاه مُعدمٌ
الذُّ من الصبهاء بالماء ذكره

يقول إن ذكر ممدوحه أفعال في النفس من وقع اليسر أي الغنى في نفس الفقير المُعدم.

ج-وتقول من المزيد أيضاً (أعدمته) كعدمته بمعنى فقدته، فتعديه إلى مفعول واحد، كما جاء في الأفعال لابن القوطية. والإشكال في اسم المفعول منه، فالقياس أن يكون (المعدم) بضم أوله وفتح ما قبل آخره، ولم تذكره المعاجم المعتمدة، وذكره معجم المتن للشيخ أحمد رضا وجعله بمعنى الفقير. وأنكر الأستاذ محمد العدناني في معجمه (الأغلاط اللغوية المعاصرة) ما جاء به صاحب المتن محتجاً بالمعاجم المعتمدة التي سكنت عن ذكر ذلك ونصّت على (المعدم) بضم الأول وكسر ما قبل الآخر بمعنى الفقير من (أعدم) اللّازم بمعنى افتقر، كما ذكرناه.

والذي أراه أنك تقول: (المعدم) بفتح الدال بمعنى الفقير، كما تقول: (المعدم) بكسر الدال.

ذلك أن سكوت المعاجم عن القياس لا يعني إغفال العمل به. ولا شك أن صاحب المتن حين أثبت في معجمه (المتن): (المعدم) بضم أوله وفتح ما قبل آخره بمعنى الفقير، أثبته وهو يعلم حق العلم أن المعاجم المعتمدة قد أغفلته، فذكر هو القياس لثلا يغيب عن ذهن القارئ جواز العمل به، ما دامت المعاجم قد خلت من النص على إنكاره. وقد تصفحت كثيراً من أقوال الفصحاء أبحث عن (المعدم) بفتح الدال، فظفرت بشاهد في شعر الإمام الشافعي، إذ قال:

ليخفاهم حالي وأني لمُعدم
وأظهر أسباب الغنى بين رفقتي

فقد أتى في البيت (معدم) بفتح الدال، في سائر النسخ المطبوعة، ويؤكد صحة ذلك أن قافية البيت السابق (يتألم) والتالي (أعلم) ! وهكذا صح قولك (المعدم) بكسر الدال و (المعدم) بفتحها، الأول من (أعدم فلان) اللّازم، والثاني من (أعدم فلان) بالبناء للمجهول، من (أعدمه المال) إذا أفقده إياه فجعله (معدماً) بفتح الدال.

د-وتقول من المزيد أيضاً: أعدمه الشيء أفقده إياه. وتقول من ذلك: (لا أعدمني الله فضلك) كما في المصباح، فيتعدى إلى مفعولين ومن ذلك قول أبي تمام:

شكري فرحنا مُعدمين جميعاً
لما عدمت نواله أعدمته

فجاء (عدمت) مبنياً للمجهول، و (معدمين) مبنياً للمفعول. ومن ثم تقول: أعدم فلان ماله، بالبناء للمجهول، فأصبح معدماً بفتح الدال، تحذف فيه المفعول. وهكذا تقول أعدم فلان بالبناء للفاعل، مفتوح الأول، وأعدم فلان بالبناء للمجهول مضموم الأول بمعنى: ذهب ماله. ونحو ذلك (ألفج)، فقد جاء في الأفعال لابن القوطية: "ألفج الرجل، بالبناء للمجهول، وألفج أيضاً بالبناء للفاعل: ذهب ماله-ص ١٦٨". وهكذا (أدنف). قال ابن القوطية: "وأدنف بضم الهمز مبنياً للمجهول، وأدنف بفتحها مبنياً للفاعل أيضاً: أضناه المرض أو الهوى". وفي مختصر تهذيب الألفاظ لابن السكيت: "ومدنف ومدنف / ٦٩" بكسر النون وفتحها مع ضم الميم فيهما. ه-وجاء من المزيد أيضاً قول المصباح: "أعدمته فعدم وأفقدته ففقد" ببناء عدم وفقد للمجهول. ومعنى ذلك أنك تقول: أعدمتم الرجل

فعدم الرجل بالبناء للمفعول، فيكون الفاعل من (أعدم) المزيّد، والمفعول من (عدم) المجرد. قال صاحب المصباح: "بناء الرباعي للفاعل والثلاثي للمفعول". تقول أعدمته فعدم بالبناء للمجهول فهو معدوم بمعنى فقير، فيكون (أعدمه) كأفقره فافتقر. وقد جاء كأعدمه فهو معدوم: أركمه فهو مزكوم وأحبه فهو محبوب وأحمه فهو محموم، وتقول من ذلك زُكِمَ فلان وحبَّ وحمَّ بالبناء للمجهول، كما تقول عدم بالبناء للمجهول، وهكذا تقول أفقدته ففقد بالبناء للمجهول أيضاً فهو مفقود.

وجاء على (فعليل) بمعنى (مفعول): (عديم)، فهو كالمعدوم بمعنى الفقير، كما في المعاجم، وقد قصره الباحثون الآخذون بظاهر النص على هذا المعنى. والسؤال أليس للمعدوم والعديم معنى آخر غير الفقير؟

أقول إذا تدرينا المادة ألفينا أنها تستعمل في المعنيين: العام وهو الفقد والخاص وهو الفقر؛ تدرجاً من أولهما إلى ثانيهما. فقد جاء (المعدوم) بمعنى المفقود من (عدمته) المجرد، تقول عدمت الشيء فهو معدوم كما تقول فقدته فهو مفقود. ويأتي (عديم) كذلك بهذا المعنى، خلافاً لما انتهى إليه المحدثون حين قصروا معنى (العديم) على الفقير. وشاهد استعمال (المعدوم) بمعنى المفقود قول أبي حيان التوحيدي في كتابه (البصائر والذخائر): "وانك ترى زمانك معدوم الفضل قليل الناصر". وشاهد استعمال (العديم) بهذا المعنى قول الراغب الأصفهاني في مفرداته (في غرب): "وقيل لكل متباعد غريب، ولكل شيء فيما بين جنسه عديم النظير، غريب"، فجاء (عديم) بمعنى مفقود.

وهكذا (عادم) من عدمه إذا فقد. فعادم الشيء فاقده، وعليه قول أبي حيان التوحيدي في البصائر والذخائر: "قال فيلسوف: عادم بصر البدن يكون قليل الحياء، وكذلك عادم عين العقل يكون كثير القحة". والقحة بكسر الفاء وفتح الحاء: الوقاحة. فأنت تقول إذا: عادم النفع كما تقول فاقد الوعي، وعديم النفع. كما تقول معدوم الفضل، كل ذلك صحيح.

ووجاء من المزيّد قولهم (أعدمني الشيء: لم أجده) كأعوزني، كما في القاموس المحيط. وفي أساس البلاغة: "وأعوزني هذا الأمر وأعجزني إذا اشتد عليك وعسر، وهذا شيء معوز، بضم أوله وكسر ما قبل آخره، عزيز لا يوجد".

زولكن ما القول في (انعدم)، ولم تأت به المعاجم المعتمدة كالأفعال لابن القوطية والصحاح والمختار واللسان والمصباح، والمعاجم الحديثة كأقرب الموارد والمنجد والمتن والوسيط، بل أنكرته ولحنت قائله كتب اللغة والمعاجم على السواء، كالمفصل للزمخشري والقاموس والتاج... واعتلّ الزمخشري بأن (انفعل) إنما يأتي من فعل ذي علاج وتأثير، وذكر ذلك الأستاذ محمد العدناني في معجمه (الأغلاط اللغوية المعاصرة)، فأنكر (انعدم).

وبحث هذا من المحدثين الشيخ ظاهر خير الله، رحمه الله، في كتابه (المنهاج السوي في التخريج اللغوي)، فأنكر قولهم (انعدم) وقال: "وانعدم لحن.. وغاية ما هنالك أنهم قالوا أن انفعل لمطوعة فعل ذي العلاج أي التأثير المحسوس كقسمته فانقسم ص ١٨". واشترطوا في (انفعل) كذلك أن يأتي مطوعاً لفعل دون أفعل، فنعموا قول القائل (انضاف) لأنه من (أضاف) لا من (ضاف). ذكر ذلك أبو محمد القاسم الحريري في كتابه (درة الغواص في أوهام الخواص).

وعندي أن نُجيز من (انفعل) ما جاء استعماله فجرى في كلام الفصحاء، لا لأن الخطأ لا يجري عليهم، بل لأنهم كانوا من أئمة اللغة فامرسوا الكتابة فيها، خلافاً لكثير من كتابنا المحدثين، ومن ثم أحاطوا بما انتهى إليه علماء النحو والصرف من قواعد وأصول. فإذا استجازوا ما كان ظاهر كلام العلماء على خلافه فقد التمسوا لذلك وجهاً أو حكوه عن العرب. فقد جاء (انعدم) مثلاً في كلام ابن جني، إذ قال (في الخصائص): "فلما انعدم من آن المصدر الذي هو أصل الفعل علم أنه مقلوب في أني يأتي إنني - ١/٦٨٠". جاء ذلك في نسخة الكتاب المطبوعة بمصر عام (١٣٣١هـ، و ١٩١٣م)، أما في نسخته المطبوعة بتدقيق الأستاذ محمد علي النجار فقد جاء "فلما عدم من آن المصدر... - ٢/٧٠" فأبدل من (انعدم) عدم أخذاً بأقوال الأئمة النحاة.

وقد بحث هذا مجمع اللغة العربية بالقاهرة في مؤتمره خلال دورته السابعة والثلاثين عام (١٩٧١م) فأقر جواز استعمال (انعدم) ولو لم يكن ثمة نص صريح على جوازه، ذلك لجريانه في الاستعمال منذ قرون، والحاجة إليه في التعبير في غير مجال من المجالات العصرية،

واقترن ذلك باعتراض بعض الأعضاء.

وأما (انضاف) فقد أساغ استعماله الإمام المحقق ابن بري وذكر كثيراً من أشباهه مما جاء مطاوعاً لأفعل دون فعل. حكى ذلك الإمام أحمد شهاب الدين الخفاجي في (شرح درة الغواص) . كما أساغ ذلك ابن عصفور الأندلسي، إذ حكى عنه أنه صحح قياسية (انفعل) من أفعل الرباعي، وقد بسط القول في ذلك شهاب الدين محمود الألويسي في كتابه (كشف الطرة عن الغرة) .

وجاء (انضاف) في كلام الإمام عبد الرحمن بن عيسى الهمداني. إذ قال في مقدمة كتابه (الألفاظ الكافية) : "فإذا كانت الألفاظ مشاكلة للمعاني في حسنها، والمعاني موافقة للألفاظ في جمالها، وانضاف إلى ذلك قوة من الصواب وصفاء من الطبع ومادة من الأدب ... كان الكمال وبالله التوفيق". فأورد في كلامه (انضاف) . والهمداني من أئمة القرن الرابع الهجري. وهكذا جاء في كلام أبي الحسن الجرجاني صاحب الوساطة (بين المتنبئ وخصومه) إذ قال: فإذا اجتمعت تلك العادة والطبيعة وانضاف إليهما العمل والصنعة خرج كما تراه -أي الشعر- نغماً جزلاً قوياً متيناً-ص ٢١" والجرجاني هذا من أئمة القرن الرابع الهجري أيضاً.

٧-الأعزب والعزباء، والعزب والعزبة، والعازب والعازبة:

أنكر بعض النقاد قولهم (رجل أعزب) إذا لم يكن له زوجة و (امرأة عزباء) إذا لم يكن لها زوج، وجعلوا الصواب (رجل عزب وامرأة عزبة) بفتح العين والزاي.

وإذا عدنا إلى المعاجم ألفينا من الأئمة من ينكر (أعزب) صراحة كما فعل أبو حاتم السجستاني.

قال الأزهري في معجمه (التهذيب) : "قال أبو حاتم ولا يقال رجل أعزب". وهكذا فعل ابن الأثير الشيباني صاحب النهاية، إذ قال: "رجل عَزَب ... ولا يقال فيه أعزب". وقد اقتصر بعضهم على (عزب) وأغفل (أعزب) ، كما فعل صاحب الصحاح وصاحب المختار والأصفهاني صاحب المفردات فهل عنوا بذلك إنكار (أعزب) ، هذا ما اختاره صاحب التاج. على أن أكثر الأئمة قد أجازوا (أعزب) لكنهم آثروا عليه (عزَباً) . قال الأزهري في معجمه (التهذيب) : "قال أبو حاتم: ولا يقال رجل أعزب، وأجاز غيره رجل أعزب". وقال صاحب القاموس: ولا تقل أعزب أو هو قليل". وقال صاحب اللسان: "ولا يقال أعزب وأجازه بعضهم". ووسط القول في ذلك ابن الحنيلي الحلبي فقال: "رجل أعزب، وعن أبي حاتم لا يقال رجل أعزب. وقال الأزهري وأجازه غيره"، وأردف: "ومنه قوله: ما في الجنة أعزب. قال النووي: في جميع نسخ بلادنا بالألف، وهي لغة والمشهور في اللغة: عَزَبٌ"، ثم قال: "وقال صاحب المغرب، وهو المطرزي المغربي، رجل عَزَبٌ بالتحريك: لا زوج له، ويقال: أعزب. وقد جاء في حديث النوم في المسجد عن نافع، قال: أخبرني عبد الله أنه كان ينام في مسجد النبي (?) وهو شاب أعزب". وقال صاحب التاج: "ولكن أبا حاتم أجاز أعزب فاستدل بحديث: ما في الجنة أعزب".

وعلى ذلك تقول: (رجل أعزب وامرأة عزباء) . قال صاحب المصباح: "وقياس قول الأزهري أن يقال امرأة عزباء مثل أحمراء وحمراء".

وتقول رجل عزب وامرأة عزب وعزبة، بفتح العين والزاي. ففي تهذيب الألفاظ لابن اسحاق السكيت: "ورجل عزب وامرأة عزب. قال الفراء: ويقال عزبة، إذا لم يكن لها زوج. قال وأنشد الجرمي: يا من يدل عزباً على عزب". فثبت بذلك أنك تقول رجل عزب وامرأة عزب وعزبة. ويؤيد ذلك ما حكاه السيوطي في كتابه (الأشباه والنظائر-٢٢٧/٤) . فقد حكى عن الإمام ثعلب أنه روى (امرأة عزب) كما حكى عن ابن خالويه أنه قال: "ويقال امرأة عزب وعزبة غير أن ثعلباً اختار الفصحى".

والعزب كما قال ابن خالويه اسم وصفة بمنزلة (العازب) ، وهو يجمع لذلك على (عزَّاب) ، تقول: قوم عزاب بضم العين وتشديد الزاي، كما يجمع (عازب) . وقال صاحب المصباح: "وعزب الرجل من باب قتل فهو بفتحتين وامرأة عزب ... وجمع الرجل عزاب، باعتبار بنائه الأصلي، وهو عازب، مثل كافر وكفار".

أما (العازب) فهو اسم الفاعل المقيس من (عزب) . قال ابن القوطية في كتابه (الأفعال) : "وعزب الرجل عزبة وعزوبة بضم

العين فيهما، لم يكن له أهل". فاسم الفاعل المقيس منه (عازب) . وليس في كتب اللغة ما ينفي ذلك بل فيها ما يؤكد، وقد عللوا جمع (عزب) بفتحيتين على (عزاب) بضم أوله وتشديد ثانيه، بأن الأصل فيه (عازب) . قال ابن خالويه: "والعزب اسم وصفة بمنزلة العازب". وقال صاحب اللسان: ". فهو عازب والجمع عُرَاب".

ولا ننس أن (الفعَّال) بضم أوله وتشديد ثانيه، وهو الجمع المطَّرد لفاعل، ككاتب وكتَّاب وعامل وعمال وجاهل وجهال وعالم وعلام وحارس وحراس وكاهن وكهان وحاكم وحكام.. ففي كتاب الهمع للسيوطي: "فَعَّال بضم الفاء وتشديد العين يَطَّرِدُ جمعاً لوصف على فاعل كصائم وصوام". وشرطه أن يكون صحيح اللام.

وإذا قلت (رجل عازب) فالقياس أن تقول (امرأة عازبة) . والأصل في جمع (العازبة) أن يكون (العوازب) ، ولكن جاء قولهم (ونساء عزاب) ، فساووا في الجمع بين عازب وعازبة. وقل جمع (فاعلة) على (فعال) بضم الفاء وتشديد العين كصادة وصداد بضم أوله وتشديد ثانيه، كما في (الهمع) ، وهو من صدَّه عن الأمر إذا صرفه ومنعه، وكذلك صاد وصداد.

على أن ثمة (عازبة) بمعنى آخر. ذلك أن (عزب) فعل لازم أصل معناه بُعد، كما جاء في (المقاييس) لابن فارس. وقد جاء في شرح الحماسة للهرزوقي "ويقال مال عازب وعزب إذا بُعد عن أهله، وروض عازب: بعيد الطلب". كما جاء في أساس البلاغة: "ولا يكون الكلاء العازب إلا بفلاة حيث لا زرع" وفيه: (رمل عزب: منفرد) . فأصل معنى (المادة) هو البعد والانفراد، وأسسوا على ذلك قولهم (رجل عازب) إذا بُعد من الأهل فانفرد وبقي بلا زواج. على أن في اللغة (عزبه) ... وهو فعل متعد معناه في الأصل (أزال عزوبته) . ويكثر سلب معنى الفعل بزيادة الهمزة في أوله كقوله (أشكيتته) إذا أزلت شكواه. ولكن جاء السلب في (عزب) بتعديته، ففي اللسان: (وعزبته تعزبه، أي المرأة ... قامت بأموره) . وإذا قامت بأموره فقد أذهبت عزوبته، وكذلك (عزبته) بتشديد الزاي. قال صاحب اللسان: "ليس لفلان امرأة تعزبه - بالتشديد - أي تذهب عزوبته بالنكاح". فثبت بهذا أن (العازبة) كذلك امرأة الرجل لأنها تذهب عزوبته، وكذلك (المعزبة) بضم الميم وتشديد الزاي، فتأمل.

٨- أرض وطيئة لا واطئة:

يعمد بعض الكتَّاب إلى وصف الأرض المنخفضة بـ (الواطئة) ، وهو خطأ شائع. فالواطئ اسم فاعل من (وطئه) إذا داسه. ففي المصباح: "وطئته برجلي أطؤه وطأ: علوته". ومن ثم سمي (المار) في الطريق واطئاً لأنه يطأ الطريق. ويجمع (الواطئ) بمعنى (المار) على (الواطئة) ، كما يجمع المار على المارة، ففي التاج: وطئه بالكسر يطؤه وطأ، داسه برجله.. والواطئة المارة والسابلة، وسموا بذلك لوطئهم الطريق" والموطوء الشيء الذي تطؤه أي تدوسه.

أما صواب قولك (الأرض الواطئة) فهو (الأرض الواطيئة) . فالوطيء من وطئ كالكرم من كرم والقريب من قرب. وأما معنى (الوطيء) في الأصل فهو: السهل اللين. ففي التاج: "وطئ الموضوع يوطئ، بضم الطاء، وطأ ووطاءة: أي صار وطيئاً سهلاً.. والوطيء من كل شيء ما سهل ولان. وفراش وطيء لا يؤدي جنب النائم". ولكن هل يعني (وطئ) معنى انخفص، كما هو الشائع؟ قال أبو الفضل جمال الدين الأنصاري اللغوي صاحب لطائف الذخيرة: "هذه أرض مستوية لا رباء فيها ولا وطاء، أي لا صعود فيها ولا انخفص". فالوطاء هو الانخفص، ويلزم من هذا أن يكون (وطئ) بمعنى انخفص، والوطيء بمعنى المنخفص، لأن الوطاء كالوطاءة مصدر (وطئ) ، كما جاء في الأفعال لابن القوطية. فقولك أرض وطاء وصف بالمصدر. وجاء في كلام الأنصاري: "والوطاء ما انخفص من الأرض" وجاء نحو ذلك في التاج.

ولذا قل الأرض الوطيئة بمعنى السهلة أو المنخفضة، لا الواطئة.

٩- دفيء لا دافيء:

أقول: أما الفعل فهو (دفيء) بالضم دفاءة كظرف ظرافة و (دفيء) بالكسر دفاً بفتح الدال والفاء في المصدر كظرب ظرباً، ودفاءة كسلم سلامة، كما في الصحاح ومختاره.

وأما الصفة من (دَفُوْ) بالضم فهو (دفيء) على فاعيل. ومن (دَفِيْ) بالكسر فهو على (دَفِيْ) على فعل بفتح فكسر، ودَفَانٌ بالمد وامرأة دَفَأَى.

وأما الموصوف فقد خص الصحاح الفعل المضموم العين وهو (دَفُوْ) بالشيء فقال دَفُوْء اليوم والبيت والثوب والليله فهو دَفِيْء وهي دَفِيْئَةٌ على فاعيل وفعيلة. كما خص الفعل المكسور العين وهو (دَفِيْ) بالرجل فقال دَفِيْ الرجل فهو دَفِيْ كَتَعَبَ فهو تَعَبَ بفتح فكسر، ودَفَانٌ كظَمَانٌ، وامرأة دَفَأَى كظَمَأَى.

وأخذ الفيومي في المصباح بحكاية الزمخشري فجعل (دَفِيْ) بالكسر كتعب للرجل والمكان، وجعل (دَفُوْ) لما سوى ذلك من يوم وليلة. فقد قال الزمخشري في كلامه على (الرجل) : "دَفِيْ من البرد بالكسر دَفَأٌ ودَفَاءَةٌ ودَفَأٌ وادَّفَأٌ واستدْفَأٌ" وأردف: "ورجل دَفَانٌ وامرأة دَفَأَى" فشايح الصحاح. وقال في كلامه على (اليوم والليله) : "ودَفُوْ يومنا بالضم ودَفُوْتُ ليلتنا" فتكون الصفة منه دَفِيْء ودَفِيْئَةٌ على فاعيل وفعيلة، كما في الصحاح أيضاً. أما (المكان) فقد خصه بـ (دَفِيْ) بالكسر فقال: (مكان دَفِيْ) على فعل كتعب فهو تعب، يخالف الصحاح.

وأما اللسان فقد انتهى نهجاً آخر، إذ أجاز (دَفِيْ الرجل يدَفَأُ) و (دَفُوْ الرجل يدَفُوْ) ومثلهما (تَدَفَأُ وادَّفَأُ واستدْفَأُ) فكان للرجل من الصفات (دَفِيْ) بفتح فكسر و (دَفَانٌ) كظَمَانٌ و (دَفِيْء) على فاعيل، فقال: "ورجل دَفِيْءٌ، بفتح فكسر، ودَفَانٌ" وأردف "والدَفِيْء كالدَفَانٌ". وجعل (دَفُوْء) بالضم للمكان والزمان، فكانت الصفة (دَفِيْء ودَفِيْئَةٌ) على فاعيل وفعيلة. ويستنبط من كل ذلك:

أ- تقول في وصف الرجل (دَفِيْ) بفتح فكسر كتعب و (دَفَانٌ) كظَمَانٌ كما في الصحاح واللسان. وتضيف إلى ذلك (الدَفِيْء) على فاعيل كما في اللسان. كما تقول في وصف اليوم والبيت والثوب والليله (دَفِيْء ودَفِيْئَةٌ) على فاعيل وفعيلة، كما في الصحاح. ولك أن تضيف إلى وصف المكان (الدَفِيْ) بفتح فكسر، كما في أساس الزمخشري والمصباح، وقد خصوهما به.

ب- ليس لك أن تقول (الدَفِيْ) كما يقول الكَتَّابُ، لأن ما جاء على فاعل قياساً لا يكون من (فَعَلٌ) بفتح فكسر ما لم يكن متعدياً، ولا يكون من (فَعُلٌ) بالضم أيضاً. ولم يرد بالدَفِيْ سماع.

ج- جاء من مصادر المادة الدَفَأُ والدَفَاءُ والدَفَا والدَفَاءَةُ بفتحيتين، وكذلك (الدَفِيْء) بفتح فسكون، ففي اللسان عن الأصمعي: "ثوب ذو دَفِيْء، بفتح فسكون، ودَفَاءَةٌ" أما الاسم فهو (الدَفِيْء) بكسر فسكون، ففي المصباح: "والدَفِيْء وزان حمل خلاف البرد". وهكذا تقول أحسست بالدَفِيْء بفتح فسكون، إذا أردت المصدر، أي الدَفَاءَةُ، كما تقول أحسست بالدَفِيْء بكسر فسكون، إذا أردت الاسم، أي أحسست بما يدَفْتُكُ.

د- تقول في تعدية الفعل (أدَفَأْتَهُ) بزيادة الهمزة و (دَفَأْتَهُ) بتشديد عين الفعل، كما في الأساس، وقد جاء فيه: "ومن المجاز ... وأدَفَأْت فلاناً ودَفَأْتَهُ: أجزلت عطائه وأعطيته دَفَأً كثيراً ...".

١٠- عاطل ومتعطل من العمل:

أخذ الأستاذ عباس أبو السعود في مجلة الأزهر (في عدد تشرين الثاني من عام ١٩٧٤)، أخذ على الكَتَّاب قولهم (عاطل) للرجل إذا خلا من العمل فقال: "العاطل صفة للمرأة التي خلا جيدها من الحلي" وجعل الصواب أن يقال (متعطل) بصيغة اسم الفاعل من تعطل، و (متعطل) بصيغة اسم المفعول من عطل المبني للمجهول. فما الرأي في المسألة؟

أقول إذا عدنا إلى المعاجم ألفينا (عطلت المرأة) بكسر الطاء من باب طرب، و (تعطلت) إذا خلا جيدها من القلائد فهي (عاطل) . و (العطل) بفتح العين والطاء هو الخلو من القلادة على أنه جاء في الصحاح ومختاره أن "العطل بفتحيتين ليس مقصوراً على الخلو من القلادة أو الحلي، بل يتناول الخلو من سواهما أيضاً. ففي الصحاح ومختاره: "عطل الرجل من المال والأدب".

أما (تعطل) فقد قصر معناه على الخلو من العمل إذ جاء في المعجمين: "وتعطل الرجل إذا بقي بلا عمل". وهكذا فقد استغني عن الصلة أي (الجار والمجرور) في تعطل وذكرت الصلة في عطل.

وعندي الألف فرق بينهما ذلك أنه يمكن الاستغناء في (عطل) عن الجار والمجرور أيضاً فتقول (عطل الرجل فهو عاطل) أي خلا من

العمل، إذا دلت على ذلك القرينة فتقول (هؤلاء عاطلون) كما تقول (هؤلاء متعطلون) .
 وثمة (عطل) كقتل، وأصل استعماله للمرأة أيضاً. ففي المصباح "عطلت المرأة عطلاً من باب قتل إذا لم يكن عليها حلي فهي عاطل" وأردف: "وعطل الأجير مثل بطل يبطل بالضم وزناً ومعنى" أي أن قولك (عطل الأجير) كقتل يعني أنه بطل أي لم يعمل. ففي الأفعال لابن القوطية: "وبطل الأجير بطالة بكسر الباء في المصدر لم يعمل". فثبت بهذا صحة قولك (عطل الأجير) فهو عاطل، إذا لم يعمل.

والأجير هو العامل، ذلك أن الأجير هو من عاقده على أن يعمل لك بأجر معلوم، وتقول في هذا المعنى (آجرت الأجير) فالأجير مؤاجر بفتح الجيم، على ما جاء في الأساس للزمخشري، أو هو من عاقدك على ذلك فهو مؤاجر بكسر الجيم، على ما جاء في المصباح. أو ليس الأجير إذاً هو العامل؟ فإذا صح هذا جاز لك أن تقول (عطل العامل فهو عاطل) كما تقول (عطل الأجير فهو عاطل) . وقد يقولون في (الإجارة) هذه استأجرت جماعة ليعملوا كذا، كما جاء في الحديث: "قال مثل المسلمين واليهود والنصارى كمثل رجل استأجر قوماً يعملون له عملاً يوماً إلى الليل، على أجر معلوم.." جاء ذلك في كتاب (التجريد الصريح لأحاديث الجامع الصحيح للإمام أبي العباس الشهير بالحسين بن المبارك - ص ١٣٧-ج ١) فالأجير إذاً هو العامل، وقد ثبت بذلك صحة قولك (العاطل والمتعطل) للعامل، كما تقوله للأجير، خلافاً لما ذهب إليه الناقد.

وبحث ما نحن بصدده الأستاذ محمد العدناني، في معجمه (الأخطاء الشائعة) فأنكر قول القائل (فلان عاطل عن العمل) وقصر الصواب على قوله (فلان عاطل من العمل) بحرف الجر من دون عن، واستشهد ببعض الشعر ومن ذلك قول أبي تمام:
 فالسيل حرب للمكان العالي
 لا تنكري عطل الكريم من الغنى
 فما الرأي فيما ذهب إليه؟

أقول إن النص على استعمال (عطل) بحرف من حروف الجر لا يمنع من استعماله بحرف آخر إذا اتسع له معناه. وقد عرضنا لذلك في كتابنا (مسالك القول في النقد اللغوي) فقلنا: "ليس شيء أولى بالتدبر وأحق بطول الدربة والدرية من استعمال حروف الجر. إذ لا يكفيك للتثبت في صحة اختيار الحرف لتصريف الفعل في معنى من معانيه أن تعود إلى المعاجم وحدها، بل لا يجزيك حيناً أن تقف، في كتب النحو، على ما يطرد فيه استعمال كل حرف ... أو تضرب بسهم من تصفح كتب الأدب نثره وشعره، ذلك أنه لا بد لإحكام استعمال هذه الحروف من أن تعلق من كل ذلك بسبب وتحظى بطائل ... فيتحصل بمطالعتك هذه ومدارستك ما يبصرك بتصريف هذه الحروف وإجرائها في مجاريها.. ص ٩١".

وعندي أن قولك (عطل عن العمل) و (عاطل عن العمل) صحيح لا غبار عليه. فانظر إلى قول الراغب صاحب المفردات: "العطل فقدان الزينة والشغل" وقد دلّ بقوله هذا على أن (العطل) لا يقتصر على انخلو من (الزينة) ، ولو كان هذا هو الأصل في استعماله كما ذكرنا من قبل. وأردف فقال: "وعطلته من الحلي ومن العمل فتعطل" فدل بذلك على صحة ما انتهينا إليه من صحة قول القائل (عطل من العمل فهو عاطل ومتعطل) لثبوت (عطل) اللازم و (عطلته) المتعدي فتعطل، خلافاً لما ذهب إليه الأستاذ عباس أبو السعود. ثم قال: "وعطل الدار عن ساكنها والإبل عن راعيها" بتشديد الطاء، فاستعمل (عن) للتعبير عن تعطيل الدار عن ساكنها أي إخلائها، خلافاً للأصل، كما استعمل (عن) في تعطيل الإبل عن راعيها أي قطعها عنه بإخلاء زرعها منه. قال صاحب المصباح:
 "وعطلت الإبل خلت من راع يراعها، ويتعدى بالتضعيف فيقال: عطلت الأجير والإبل تعطيلاً".

ويتبين عند التحقيق أنك إذا قلت: (عطل الرجل من العمل فهو عاطل منه) فقد أخذت بالأصل الذي هو (عطلت المرأة من الحلي) واعتدلت به. وإذا قلت (عطل الرجل عن العمل فهو عاطل عنه) فقد أخذت بما انتهى إليه معناه وعوّلت عليه. ذلك أن (تعطيل الرجل) حيز له عن العمل الذي به قوامه، وحبس له عن السعي الذي به كيانه. فتعطيل الرجل يعني تخيئه عما فطر عليه، لا مجرد إخلائه أو محض تعريته من صفة محمودة يحوزها كأدب أو مال أو سوى ذلك.
 ولا يعد (عطل) فريداً في تعديته بمن وعن. فأنت تقول بعد عنه ومنه وتباعد عنه ومنه.

كما تقول تحول عنه وهو المشهور، وتحول من حال إلى حال كما جاء في (لطائف اللطف / ٦٤) للنيسابوري .
وهكذا قيل (تقل من موضع كذا) كما هو الشائع، وقيل (أصبح السلطان متنقلاً عن أهل الفضل إلى أهل النقص) كما جاء في كلية
ودمنة (باب برزويه) لابن المقفع . ونحو ذلك (انصرف عنه) كما هو الجاري و (انصرف من بلاد الهند) كما في المصدر نفسه .
وتقول (تحرز منه) كما في الصحاح والقاموس والمصباح، وتقول (تحرز عنه) ، كما جاء في الأدب الكبير لابن المقفع، إذ قال: (تحرزاً
بذلك عن تقصير فعل / ٨٥) . وتقول (خرج منه) و (خرج عنه) . قال ابن المقفع في كتابه المذكور: (وكان خارجاً من سلطان بطنه
فلا يشتهي ما لا يجد، وخارجاً من سلطان لسانه فلا يقول ما لا يعلم / ١٣٣) ، كما جاء في سر الفصاحة لابن سنان الخفاجي: (وخرج
عن حد الاستعمال) وفي مقدمة الكتاب (وخرج عن مقدور البشر) ، أي تجاوز، ونحو ذلك ما جاء في المخصص لابن سيده (تخلّيت
منه وتخلّيت عنه) .

ولا شك أن لكل حرف من هذين معنى يقتضيه عند التحقيق . فلا بد أن يفضي الفعل مع حرف بعينه إلى معنى لا يفضي إليه مع
حرف آخر . وقد بسطنا القول في ذلك بكتابنا (مع النحاة / ١١١) .

ويتصل بما نحن بصدد ما جاء في معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة . فقد ذهب الأستاذ محمد العدناني في معجمه هذا إلى تخطئة قول
القائل (عاضه عن الشيء) وجعل صوابه (عاضه الشيء) و (عاضه منه) ، مستشهداً بما جاء في الحديث عن أبي هريرة: "فلها أحلّ الله
ذلك للمسلمين، يعني الجزية، عرفوا أنه قد عاضهم أفضل مما خافوا"، على صحة (عاضه الشيء) ، ومستشهداً بما جاء في الألفاظ الكلائية
للهمداني وفي أساس البلاغة للزمخشري وسواهما، على صحة (عاضه منه) . لكنه أقر بصحة قول القائل (اعتاض عنه) ، كما جاء في
المقامة الهمدانية لأبي القاسم الحريري ومحيط المحيط، إلى جانب قول القائل (اعتاض منه) !

والغريب أن يثبت العدناني (اعتاض عنه) ويمنع (عاضه عنه) ، والأصل أن يتفق الحرف في (فعلته فافتعل) كجمعه إلى فلان
فاجتمع إليه، ونسبته إلى فلان فانتسب إليه وخصصه بكذا فاختص به . ونحو ذلك (أفعلته فافتعل) كأبعدته عنه فابتعد عنه وهكذا .
و (اعتاض) معناه أخذ العوض . و (عاضه) أعطاه العوض . فصواب المسألة أنك تقول (عضته من كذا) فاعتاض منه، كما تقول
(عضته عن كذا) فاعتاض عنه . وتقول إلى ذلك (هذا عوض من ذلك) و (هذا عوض عن ذلك) أيضاً . ودليل ذلك ما جاء في
كلام الفصحاء . فإذا عدت إلى (خزانة الأدب) للإمام عبد القادر البغدادي (المطبوع بتحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد) ، وتصفحته،
لا سيما الجزء الثاني منه، ألفت أن الفعل (عاض) ومشتقاته والاسم منه في الصفحات (٩٤ و ١١٣ و ١٤٩) خاصة، قد عدت
بالحرفين جميعاً، كقوله (المعوض عنه ومنه، والعوض عنه ومنه) وقد تكرر ذلك .

وإذا تدبرنا الأمر وجدنا أنه كلما عدّدي (عاضه) بمن كان بمعنى (أبدله) وكان (العوض) بكسر ففتح، وهو الاسم، بمعنى (البدل)
و الغالب فيما جاء من (عاضه منه) أن يشار فيه إلى أن العوض بمعنى البدل . قال الإمام عبد الرحمن بن عيسى الهمداني في
كتابه (الألفاظ الكلائية) : "اعتاض هذا الأمر من ذلك اعتياضاً وأعاضه فلان وعوضه عوضاً، وخذ هذا عوضاً من ذلك" وأردف
"والعوض .. والبدل والبدليل واحد" .

على أن للعوض معنى آخر، يفارق به البدل، فقد ذكر ابن جني في الخصائص (١/٢٦٥) :

أن جماع ما في الأمر أن البدل أشبه بالبدل منه، من العوض بالمعوض منه . فالبدل يقع في موضع المبدل منه، ولا يلزم من العوض
ذلك . فالعوض لا يحل محل المعوض منه أما البدل فيحل محل المبدل منه فلا يجتمعان . وهكذا لا يشترط في (العوض) إلا أن
ينوب عن (المعوض عنه) ولا يشترط أن يشابهه أو يحل محله . وبهذا المعنى أمكن أن تقول (هذا عوض عن هذا) أي ينوب منابه
ويجزئ عنه، أي يقضي، ومن ذلك قوله تعالى: ؟ولا تجزي نفس عن نفس شيئاً - البقرة / ٤٧" ، وبذلك يتجلى معنى (عن) . قال أبو
البقاء الكفوي في الكليات: "والبدل لا يكون إلا في موضع المبدل منه، والعوض لا يكون في موضع المعوض عنه - ١/٣٩٩" فعدي
(عوض) بعن ليشير به إلى المعنى الذي يفارق به (بدل) أو (أبدل)
وانظر إلى قول الإمام الشافعي:

وانصب فإن لذيد العيش في النَّصْب

سافر تجد عوضاً عمّن تفارقه

وتأمل قوله (عوضاً عمّن تفارقه) ، فلماذا اختار الشافعي ذلك عن أن يقول، بل على أن يقول: (بدلاً ممن تفارقه) أو (عوضاً ممن تفارقه)؟ أقول قد أثر (عوضاً عمّن تفارقه) لأن المسافر إنما يكفيه بل يجزيه أن يجد من يأنس به ويطمئن إليه، ويغنيه أن يظفر بمن يثق به ويسكن إليه، فيسلو به عمّن يفارقه فتطيب نفسه عن ذكره. وهو لا يطمع أن يلقى (البديل) ممن نزع عنهم (والشبيه) بمن ألف صحبتهم، فكان قوله (عوضاً عما تفارقه) واقعاً موقعه صائراً إلى مستقره. وقد يدق هذا فيخفى على الناظر حتى يتلطف له فيظهر من أكامه وينشر عن طيه.

هذا ما رأيت الكشف عنه، في موضوع دلالة (اسم الفاعل) والموازنة بينه وبين الصفة المشبهة، وما يعترض الكتاب فيه من لبس وأشكال أو يتصل باستعماله من خطأ واشتباه. وأرجو أن أكون قد وفقت، فيما أدليت به من وجوه الرأي، إلى ما يمكن الوثوق بصحته فلم أخطئ القصد فيما ابتغيت، ومن الله العون والتسديد.

١٦ الأدوات النحوية

الأدوات النحوية وما يعترض الكتاب من اللبس في استعمالها

كثيراً ما يعترض الكتاب لبس في استعمال الأدوات النحوية ويقع الإبهام في ذلك، فيأتي كلامهم وقد تخلف عنه الإحكام في الأداء. فرأيت أن أبحث ما دق من معاني هذه الأدوات وأستجلي بعض حقائقها، فأوضح المبهم منه وأقرب البعيد لعلّي أكشف عما غابت معرفته من مسائلها، فيتسنى بذلك ما تعذر من أمرها ويستيسر ما تصعب، وهأنذا أبسط الكلام في طائفة منها أداة بعد أداة.

١- إذ:

تستعمل (إذ) في وجوه قد يخفى بعضها على الكاتب، وهذه أشهرها.

أ- إذ الحرفية: وهي تزداد للتعليل، قال تعالى: (ولن ينفعكم اليوم، أي يوم القيامة، أنكم في العذاب مشتركون، بسبب ظلمكم في الدنيا، والرأي منسوب إلى سببوه.

وتزداد (إذ) للمفاجأة كقولك: (بينما هو كذلك إذ جاء خالد). وأما قوله تعالى: (وإذ قال ربك للملائكة إني جاعل في الأرض خليفة.. البقرة/ ٣٠)، وقوله تعالى: (وإذ قلنا للملائكة اسجدوا لآدم فسجدوا.. البقرة/ ٣٤)، فقد قيل إن (إذ) فيهما للتوكيد والتقدير: (وقال ربك) في الآية الأولى: و (وقلنا للملائكة..) في الآية الثانية. وقيل (إذ) فيهما مفعول به فتكون اسماً والتقدير فيهما: (واذكر إذ)، وهو الأرجح.

ب- إذ الاسمية: تقع في موقع الظرف والمفعول به والمبدل منه والمضاف إليه. ومثال الظرف قوله تعالى: (إلاً تنصروه فقد نصره الله إذ أخرجه الذين كفروا.. التوبة/ ٤٠)، أي: فقد نصره الله حين إخراج الكفار له. وهكذا قوله تعالى: (وإذ لم يهتدوا به فسيقولون هذا إفك قديم.. الأحقاف/ ١١)، وقيل التقدير: وظهر عنادهم إذ لم يهتدوا بالقرآن، لكنه أفاد التعليل لأن (سيقولون عنه) مسبب عنه.

ومثال المفعول به قوله تعالى: (واذكروا إذ كنتم قليلاً فكثرتكم.. الأعراف/ ٨٦) (أي اذكروا هذا الوقت. وقيل هو ظرف والتقدير: واذكروا نعمة الله إذ كنتم.

ومثال البدل: (واذكر في الكتاب مريم إذ انتبذت من أهلها مكاناً شرقياً.. مريم/ ١٦) (أي أذكر (مريم) بل أذكر (وقت انتبذت فيه) . وقيل إنه ظرف والتقدير: اذكر قصة مريم إذ..

ومثال المضاف إليه قوله تعالى: (ربنا لا تزغ قلوبنا بعد إذ هديتنا وهب لنا من لدنك رحمة إنك أنت الوهاب.. آل عمران/ ٨).

هذا ما ذهب إليه جماعة من النحاة، من أن (إذ) اسم للزمن الماضي وأنها تأتي على ما تقدّم من وجوه الاستعمال. أما الجمهور فإنه يقتصر من هذه الوجوه المتقدمة على وجهين، فهي إما أن تكون ظرفاً، كما هي في الأمثلة المذكورة آنفاً، أو تكون مضافاً إليها، كقولك يومئذٍ وحينئذٍ.

ج- تلزم (إذ) الإضافة إلى جملة اسمية أو فعلية. ومثال الاسمى قوله تعالى: "واذكروا إذ أنتم قليل - الأنفال/ ٢٦"، فإذا كانت اسمية مبدوءة ب (إن) كانت همزة (إن) المشددة هذه مكسورة، خلافاً للشائع عند الكُتّاب. تقول: (عرفت لفلان فضله إذ إنه أحسن إليّ) ، فتكون (إذ) هنا ظرفاً عند الجمهور وحرف تعليل عند جماعة من النحاة.

فإذا كانت الجملة فعلية فلا بد أن يكون فعلها ماضياً لفظاً ومعنى كقوله تعالى: "وإذ قال ربك للملائكة إني جاعل في الأرض خليفة.. البقرة/ ٣٠"، أو يكون فعلها ماضياً معنى لا لفظاً كقوله تعالى: "وإذ يرفع إبراهيم القواعد من البيت.. البقرة/ ١٥٧"، وقد جاء الفعل بصيغة المضارع استحضاراً للصورة التي وقع عليها الحدث، تمكيناً لها في النفس.

وقد تحذف الجملة التي تضاف إليها (إذ) للعلم بها ويعوض عنها التنوين، وتكسر الذال لالتقاء الساكنين، ومن ذلك قوله تعالى: "يومئذٍ تحدّث أخبارها بأن ربك أوحى لها.. الزلزلة/ ٤ و٥". وقد جاء في شرح الكافية: "تقول يومئذٍ وحينئذٍ وساعتئذٍ وليلتئذٍ، ويجوز بناؤها وإعرابها، كما في قوله تعالى: ومن خزّي يومئذٍ.. هود/ ٦٦-٢ / ٢٠٦ و٢٠٧". وهو يقصد ببناء (يومئذٍ) وإعرابها، كسر الميم إعراباً في الآية، لإضافة خزّي إلى يوم، وفتح الميم بناءً، لإضافة يوم إلى مبني، وهو الأكثر.

٢- إذا:

ترد (إذا) في وجوه هذه أشهرها:

١- إذا الاسمى: تقع في الابتداء فتكون ظرفاً للمستقبل غالباً، ولو جاء فعلها بصيغة الماضي، خلافاً ل (إذ) . فإذا تضمنت معنى الشرط فلا بد لها حينئذٍ من جملتين جملة للشرط فعلية وأخرى للجزاء أو الجواب. ويقرن جواب الشرط بالفاء، إذا لم يكن صالحاً لأن يكون شرطاً كأن يكون جملة اسمية أو فعلية فعلها جامد أو طليبي أو ماض لفظاً ومعنى أو مقرون بقد أو ما النافية أو لن أو السين أو سوف أو ربّ أو كأنما أو أداة شرط. فإذا كان الجواب صالحاً لأن يكون شرطاً فلا حاجة به إلى الفاء.

و (إذا) هذه المتضمنة معنى الشرط لا تجزم في الأصل وقد تجزم في الشعر. ولا بدّ أن يتلوها فعل، فإذا تلاها اسم مرفوع فعلي أنه فاعل لفعل مقدر محذوف يفسره المذكور، كقوله تعالى: "إذا السماء انشقت - الانشقاق/ ١".

وقد لا تكون (إذا) الظرفية الشرطية للاستقبال نحو قوله تعالى: "وإذا رأوا تجارة أو لهواً انفضوا إليها.. الجمعة/ ١١"، فإنها للماضي. وقد يسقط عنها معنى الشرط فتتصرف إلى الظرفية وحدها كقوله تعالى: "والليل إذا يغشى والنهار إذا تجلّى.. الليل/ ١"، وكذلك قوله تعالى: "وإذا ما غضبوا هم يغفرون.. الشورى/ ٣٧"، وقوله تعالى: "والذين إذا أصابهم البغي هم ينتصرون.. الشورى/ ٣٩"، ف (إذا) فيهما ظرف لخبر المبتدأ المذكور بعدها. أما قوله تعالى: "وإذا لقوا الذين آمنوا قالوا آمناً.. البقرة/ ١٤" ف (إذا) فيه للاستمرار في الماضي دون الشرط أيضاً.

و (إذا) الظرفية المتضمنة معنى الشرط تختص بمتيقن الوجود بحكم معنى الظرف كقولك (آتيك إذا احمرّ البُسر) والبسر لا بد أن يحمر فهو التمر قبل أن يصبح رطباً والرطب نضيج التمر. كما تختص أداة الشرط (إن) بالمستحيل كقوله تعالى: "قل إن كان للرحمن ولد.. الزخرف/ ٨١"، وتشركان في المشكوك فيه والمحتمل، بحكم معنى الشرط.

ب- إذا الحرفية: تقع (إذا) للهِفاجأة فتكون حرفاً وتختص بالجملة الاسمى ولا تحتاج إلى جواب، ويكون معناها (الحال) دون الاستقبال. تقول: (خرجت أبحث عنه فإذا هو واقف أمام المنزل) أو (خرجت فإذا خالد بالبواب) ، فتكون الجملة بعد (إذا) جملة اسمية من مبتدأ وخبر. وفي التنزيل: "فألقاها فإذا هي حية تسعى.. طه/ ٢٠" فالضمير بعد (إذا) مرفوع بالابتداء، و (حية) خبر له. أما تسعى فيجوز أن يكون خبراً ثانياً أو يكون حالاً.

ويسأل الكتاب هل يصح قولك: (خرجت فإذا خالد واقفاً) كما تقول (واقف) . أقول جاء ذلك ففي اللبيب لابن هشام: "وتقول خرجت فإذا زيد جالس أو جالساً فجالس مرفوع على الخبرية، وجالساً منصوب على الحالية.

وقد يقول الكتاب: (خرجت فإذا به واقف) ، فهل هذا صحيح؟ أقول يصح ذلك. وقد ذهب النحاة إلى أن (الباء) هنا زائدة والضمير في موضع الابتداء. وقد مثل ابن هشام لذلك بقوله: (خرجت فإذا يزيد) والخبر في هذا المثال محذوف، كما في قولك: (خرجت فإذا الأسد) . وذهب المبرّد إلى أن التقدير: (فإذا بالحضرة زيد) ، و (إذا) عنده ظرف مكان.

ولكن هل تقول (خرجت فإذا به واقفاً) كما تقول: (خرجت فإذا به واقف) ، أقول: يسوغ ذلك كما ساغ (خرجت فإذا خالد واقفاً) ، ولذا قل: فإذا خالد واقف أو واقفاً، وإذا به واقف أو واقفاً. وقد تقول: (خرجت فإذا ان زيداً بالباب) فيجوز لك كسر الهمزة في (أن) على أن ما بعد (إذا) جملة، كما يجوز فتحها على أن ما بعد (إذا) أي (أن واسمها وخبرها) في تأويل المصدر، كما جاء في شرح شذور الذهب لابن هشام.

والخلاصة: أن إذا المفاجأة تختص بالجملة الاسمية ولا تحتاج إلى جواب، ولا تقع في الابتداء، ومعناها الحال دون الاستقبال. أما الفاء الداخلة عليها في قولك: (خرجت فإذا زيد واقف) فقد قيل إنها زائدة لازمة، وقيل إنها عاطفة لجملة المفاجأة على ما قبلها، أو إنها للسببية المحضة كفاء الجواب، كما جاء في الكليات لأبي البقاء الحسيني الكفوي (١/٩٧) .

٣-إليك:

إليك: اسم فعل وأسماء الأفعال أدوات تقوم مقام الأفعال فتنب عنها في العمل لازمة ومتعدية. وهي تلزم حالة واحدة فلا تصرف تصرف الأفعال باختلاف الأزمان.

ومن أسماء الأفعال ما أصله جار ومجرور نحو: إليك وعليك، وما أصله ظرف نحو: عندك ولديك ودونك ووراءك وأمامك ومكانك. فقد جاء في كتاب (جمع الهوامع) للإمام جلال الدين السيوطي: "ومن أسماء الأفعال ما أصله ظرف أو جار ومجرور كمكانك بمعنى أثبت، وعندك ولديك ودونك بمعنى خذ، ووراءك بمعنى تأخر، وأمامك بمعنى تقدم، وإليك بمعنى تتحّ: وعليك بمعنى الزم". ويكثر استعمال (إليك) في كلام الكتاب فيقولون: (إليك البيان بالتفصيل) بمعنى خذ البيان، فهل هذا صحيح؟

أقول: ذهب بعضهم إلى الشك في صحة قول القائل (إليك البيان) بمعنى خذه. لأن الأوائل وكثيراً من المتأخرين قد اكتفوا بقولهم: (إليك البيان بمعنى تتحّ) أي ابتعد، كما فعل السيوطي في (جمع الهوامع) . قال سيبويه في (الكتاب) : "وإليك إذا قلت تتحّ". وفي شرح الكافية للرضي، وشرح ألفية ابن مالك للأشموني نحو من ذلك.

على أن في كلام كثير من المحققين ما يؤكد صحة قولهم (إليك هذا) بمعنى (خذه) أيضاً. فقد حكى الجوهري صاحب الصحاح بيتاً للقطامي وهو شاعر أموي، ففسر فيه (إليك إليك) بمعنى (خذ) . قال القطامي:

إليك إليك ضاق بها ذراعاً

إذا التياز ذو العضلات قلنا

يصف الشاعر ناقة قوية مستعصية فيقول: إذا قلنا للتياز -بتشديد الياء- أي القوي (إليك إليك) أي خذ هذه الناقة لتروضها ضاق بها ذراعاً لاستعصائها.

قال الإمام ابن بري في تعقيبه على رواية الجوهري: "هكذا أنشده الجوهري وغيره: إليك إليك، ونشر في شعره أن -إليك- خذها لتركبها وتروضها. وهذا فيه إشكال لأن سيبويه وجميع البصريين ذهبوا أن -إليك- بمعنى تتحّ وأنها غير متعدية إلى مفعول". وإذا كان ابن بري قد أشار إلى الإشكال في مخالفة الجوهري لما نص عليه الأئمة الأوائل فيما تعنيه هذه الأداة، فقد أكد في كلامه صحة رواية البيت ومعناه كما أنشده الجوهري. وشعر القطامي مما يُعتد به والجوهري محقق ثبت. ويؤيد ما ذهب إليه الجوهري ما جاء في شرح ديوان الحماسة. فقد حكى المرزوقي قول الشاعر (حجّية بن المضرب) يخاطب زوجته:

إليك فلومي ما بدا لك واغضبي

تلوم على مال شفاني مكانه

قال المرزوقي: "والمعنى اجمعي أمرِك واستمري في عتبِكِ وغضبكِ ما بدا لك".

وقد جاء في الكليات لأبي البقاء الحسيني الكفوي: "وإليك كذا أي خذه ... وإليك عني أي أمسك وكف - ١/٢٧٨"، فأثبت للأداة المعنيين جميعاً. وكذلك فعل الشيخ مصطفي الغلابي في كتابه (جامع دروس اللغة العربية) إذ قال: "إليك عني بمعنى تنح عني، وإليك الكتاب بمعنى خذه". ولا عذر للأستاذ زين العابدين التونسي في اقتصاره على معنى واحد من معنيي الأداة في كتابه (المعجم في النحو والصرف)، إذ قال: "إليك اسم فعل أمر غير متعد مثل إليك عني أي تنح، وفاعله ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت! وقد صدر عام ١٩٧١".

ولذا قل: إليك عني بمعنى أمسك، وإليك البيان بمعنى خذه، والبيان مفعول به، فكلاهما صحيح. وقد بحث هذا الأستاذ المحقق محمد علي النجاري في كتابه (لغويات/٤٨) فانتهى إلى مثل ما انتهينا إليه.

٤-أما:

أما: بفتح الهمزة وتخفيف الميم حرف استفتاح يراد به التنبيه، ومثلها (ألا) بفتح الهمزة وتخفيف اللام. ففي نهج البلاغة: "أما إنكم ستلقون بعدي ذلاً شاملاً" ويقع بعدها القسم كثيراً كقول الشاعر أبي صخر عبد الله بن سلمة الهذلي:

أما وأحيا والذي أمره الأمر

أما والذي أبكى وأضحك والذي

فقد أدخل (أما) على القسم، ثم جاء بجواب القسم فقال:

أليقين منها لا يروعهما الذعُرُ

لقد تركتني أحسد الوحش أن أرى

ومن شأن (أما) هذه أن يصح طرحها من الكلام، لأنها تدخل على كلام مكتف بنفسه فأت إذا أسقطتها من الكلام صح دونها. تقول في مثال نهج البلاغة: (إنكم ستلقون بعدي ذلاً)، وتقول في مثال الشاعر الهذلي: (والذي أبكى وأضحك والذي أما وأحيا.. لقد تركتني أحسد الوحش ...) فيستقيم الكلام.

وثمة (أما) بفتح الهمزة وتشديد الميم، وهي تفيد الشرط فتدخل الفاء في جوابها، كما تدخل في أجوبة الشرط. قال الإمام جلال الدين السيوطي في كتابه (معجم الأدوات النحوية وإعرابها/ ٥٢): "أما بالفتح والتشديد: حرف شرط وتفصيل وتوكيد. أما كونها حرف شرط فبدليل لزوم الفاء بعد، نحو: فأما الذين آمنوا فيعلمون أنه الحق من ربهم وأما الذين كفروا فيقولون ماذا أراد الله بهذا مثلاً يضلُّ به كثيراً ويهدي به كثيراً وما يضلُّ به إلا الفاسقين - البقرة/ ٢٦".

ويكثر في كلام الكتاب قولهم: (أما وقد نجح فلان ... فإن عليه كذا). وهم يسألون: أيخفون (الميم) في (أما) هذه أم يشددونها؟ أقول: بحث هذا الأستاذ محمد العدناني في معجمه (الأغلاط اللغوية المعاصرة)، فقطع بأن (أما) في المثال المذكور مخففة الميم، وأنها للتنبيه والاستفتاح. قال الأستاذ العدناني: (يكثر مديعو هذه الأيام وأدباء الإذاعة من ترديد عبارة: أما وقد نجح باهر في الفوز بشهادة الهندسة، فإن عليه الشروع ببناء مدرسة لمدينته) بتشديد الميم في -أما- وأردف العدناني يقول: (والصواب أما وقد نجح - أي بتخفيف الميم - لأن أما هنا حرف تنبيه يستفتح به الكلام مثل ألا).

أقول حكم العدناني هذا غريب حقاً. ذلك أن (أما) المخففة الميم ليس لها جواب يقترن بالفاء، بل ليس لها جواب البتة كما أسلفنا. ف (أما) في المثال الذي أتى به. (أما وقد نجح.. فإن عليه..) مشدد الميم، وله جواب قد اقترن بالفاء وهو (فإن عليه). وقد أراد العدناني أن يحتاج لحكمه هذا فقال: (ويكثر مجيء -أما- قبل القسم كقول أبي جحر الهذلي: أما والذي أبكى ...) فأما هذه حرف استفتاح قد تلاه قسم كما ذكرنا. وليس لها جواب البتة لأنها دخلت على كلام مكتف بنفسه كما ذكرنا، خلافاً لأمّا المشددة الواردة في مثاله (أما وقد نجح.. فإن عليه) فإن لها جواباً قد اقترن بالفاء وهو (فإن..). وهكذا أراد العدناني أن يقيس فقاس على غير شبيهه،

وأتى استدلاله حجة عليه لا له.

وجاء في الكليات لأبي البقاء الحسيني الكفوي مثالان ل (أما) المخففة، أحدهما (أما والله لأفعلن) دخلت فيه على قسم، والثاني (أما زيد منطلق) وقد دخلت فيه على جملة اسمية لافتتاح الكلام. وقد خلا الخبر من الفاء، ولو كانت (أما) مشددة الميم لدخلت الفاء على الخبر الذي هو الجواب فقيل: (أما زيد فنطلق) .

والخلاصة أن قول الكاتب (أما وقد نجح.. فإنه) صوابه تشديد الميم في -أما- لا تخفيفها، والجملة بعدها حالية، قال الإمام السيوطي في كتابه (همع الهوامع -٢/٦٨): "ولا تعمل أما في اسم صريح فلا تنصب المفعول خلافاً للكوفية... غير الظرف والمجرور والحال فإنها تعمل فيها وفاقاً، لأن هذه الأشياء يعمل فيها معنى الفعل". ولا بأس أن تأتي بمثال مما جاء من كلام الجاحظ، على نحو المثال الذي نحن فيه. قال الجاحظ في كتابه (حجج النبوة): "فأما والأمر كما وصفنا وبيننا فما الطاعن على عثمان إلا رجل أخطأ خطة الحق وعجل على صاحبه... رسائل الجاحظ للسندوني/ ١٢٢". فقد جاء الكاتب بأما المشددة الشرطية وأتبعها الجملة الحالية (والأمر كما وصفنا..). ثم أدخل الفاء على جواب (أما) فقال (فما الطاعن على عثمان..)، وسيأتي الكلام مفصلاً على (أما) المشددة هذه بعد.

٥-أما:

(أما) المفتوحة الهمزة المشددة الميم تكون بمعنى -مهما- الشرطية وإن لم تعمل عملها في الجزم، فإذا قلت (أما خالد فهو شاعر) فإنك تعني (مهما يكن من شيء نخالد شاعر) أي تعني بذلك الشرطية والتوكيد جميعاً. قال ابن هشام الأنصاري في كتابه (مغني اللبيب -١/٥٣ و٤٥): "وأما التوكيد فقل من ذكره، ولم أر من أحكم شرحه غير الزمخشري فإنه قال: فائدة أما في الكلام أن تعطيه فضل توكيد. تقول زيد ذاهب، فإذا قصدت توكيد ذلك وأنه لا محال ذاهب... قلت: أما زيد فذاهب، ولذلك قال سيبويه في تفسيره- مهما يكن من زيد فزيد ذاهب- وهذا التفسير مدل بفائدتين: بيان كونه توكيداً وأنه في معنى الشرط.

وهي كما تأتي للتوكيد تأتي للتفصيل، كما في قوله تعالى: "فأما اليتيم فلا تقهر وأما السائل فلا تنهر وأما بنعمة ربك فحدث- ونحو ذلك ما جاء في سورة الكهف: "أما السفينة فكانت لمساكين/٧٩"، "وأما الغلام فكان أبواه مؤمنين/٨٠"، "وأما الجدار فكان لغلامين يتيمين/٨٢".

والكاتب قد يهملون إدخال الفاء في جواب (أما) فيقولون: (أما خالد هو شاعر) وهذا خطأ إذ لا بد من دخول الفاء في جوابها كما تدخل في أجوبة الشرط، ولا تسقط إلا لضرورة كقول الشاعر (أما القتال لا قتال لديكم) والأصل: فلا قتال لديكم. وقد جاء في كتاب (الضرائر) لمحمود شكري الآلوسي: "أما، لنيابتها عن -مهما يكن من شيء- لزمّت الفاء في جوابها، ولا تسقط إلا لضرورة، كما في قول الشاعر:

ولكن سيراً في عراض المراكب

"فأما القتال لا قتال لديكم

يعبر الشاعر خصومه بالجن فيقول لهم: لم تقتنوا الخيل فتعدوها للحرب والقتال، وإنما تعدونها لتركبوها للزينة.

ولا تدخل (أما) على فعل لأنها قائمة مقام أداة الشرط وفعله، فلا يدخل فعل على فعل. وهي لا تعمل غالباً فيقع بعدها المبتدأ كقولك (أما خالد فكريم نبيل)، ومن ذلك قوله تعالى: "فأما الذين آمنوا فليعلموا أنه الحق من ربهم وأما الذين كفروا فيقولون.. الآية- البقرة/٢٦". أو يقع بعدها الخبر كقولك (أما في الدار فزيد)، أو تقع جملة الشرط كقوله تعالى: "فأما إن كان من المقربين فروحٌ وريحانٌ وجنة نعيم، وأما إن كان من أصحاب اليمين فسلامٌ لك من أصحاب اليمين- الواقعة/٨٨ و٨٩".

فإذا تلاها منصوب فقد يكون معمولاً للجواب كقوله تعالى: "فأما اليتيم فلا تقهر- الضحى/٩" أو يكون معمولاً لمحذوف بعد الفاء كقوله تعالى: "وأما ثمود فهديناهم -فصّلت/١٧" على قراءة النصب.

وقد تعمل (أما) لما فيها من معنى الفعل، ولكن ليس في اسم ظاهر، بل في ظرف، تقول: (أما اليوم فإني ذاهب) أو جار ومجرور، تقول: (وأما في الدار فإن زيدا جالس) ولا يعمل ما بعد (فإن) فيما قبلها. وقد تعمل في الحال المفرد إذا كان منكرًا كما تعمل في

الجملة الحالية. ومثال الحال المفرد قولك (خالد أديب حقاً، فأما شاعراً فهو خبير بقرض الشعر يتدفق عن سجية وطبع، وأما كاتباً فهو حسن الترسل بليغ العبارة) . وأما مثال الجملة الحالية فما ذكرناه قبل من قول الجاحظ: "فأما، والأمر كما وصفنا وبيننا، فما الطاعن على عثمان إلا رجل أخطأ الحق وعجّل على صاحبه- حجج النبوة من رسائل الجاحظ- للسندوبي/١٢٢".

٦-إما:

إمّا بكسر الهمزة وتشديد الميم حرف تخيير أو شك أو تفصيل، ويلزمه التكرير. تقول: (اضربْ إمّا زيداً وإمّا عمراً) كما تقول: (اضرب زيداً أو عمراً) ، وإنما كررت (إمّا) في القول الأول بدلاً من (أو) في القول الثاني لأنك إذا قلت: (اضرب زيداً أو عمراً) فقد ابتدأت بذكر (زيد) وليس عند السامع أنك تريد غيره ثم جئت بالتخيير. أما إذا قلت (اضرب إمّا زيداً وإمّا عمراً) فقد وضعت كلامك ابتداءً على التخيير. وفي الإعراب تقول: (إمّا) حرف تخيير و (زيداً) مفعول به. والواو حرف زائد و (إمّا) الثانية حرف عطف. ومنهم من ذهب إلى أن (وأمّا) جميعاً حرف عطف.

وتقول في معنى الشك: (لقيت إمّا زيداً وإمّا عمراً) ..

وجاء في معنى التفصيل قوله تعالى: "إنّا هديناه السبيلَ إمّا شاكرًا وإمّا كفورًا- الدهر/٣".

وفي كلام الكّتاب قولهم: (اضرب إمّا هذا أو هذا) بإحلال (أو) محل (وإمّا) وهذا صحيح.. فقد جاء في التنزيل: (وإنّا وإياكم لعلّى هدى أو في ضلال مبين -سبأ/٢٤" وقد قرئ أيضاً (إمّا على هدى أو في ضلال مبين) . قال الإمام المرادي في كتابه (الجنى الدالي) : "قد يستغنى عن إمّا الثانية بأو كقراءة من قرأ وإنّا وإياكم إمّا على هدى أو في ضلال مبين" وقال الشاعر:

على الهمّ أو هلباجة متنعماً
يعيش الفتى في الناس إمّا مشيعاً
والهلباجة الأحق.

وقد يستغنى عن (إمّا) الثانية بذكر ما ينوب عنها، تقول: (إمّا أن تكلم بخير وإلا فاسكت) . وقد أورد ابن هشام في كتابه (المغني)

شاهداً على ذلك قول الشاعر:
فأعرف منك غي من سميني
فإمّا أن تكون أخي بصدقٍ
عدواً أتقيك وتثقيني

والأ فاطرحني واتخذني

فالغث في الأصل هو المهزول وهو هنا الرديء، والسمين في الأصل خلاف المهزول وهو هنا الجيد. و (إلا) هنا نائبة مناب (إمّا) . وثمة (إمّا) من غير هذا الباب، وهي التي تكون شرطية كقوله تعالى: "فإمّا ترين من البشر أحداً فقولي إني نذرتُ للرحمن صوماً.. الآية -مريم/١٦". فإمّا هنا أدغمت فيها نون -إن- الشرطية في -ما- الزائدة للتوكيد، فالأصل (إن، ما) . و (ترين) فعل الشرط، وقد لحقت به نون التوكيد. أما قوله (فقولي) فهو جواب الشرط. وكذلك قوله تعالى: "إمّا يبلغنّ عندك الكبر أحدهما أو كلاهما فلا تقل لهما أف ولا تنهرهما وقل لهما قولاً كريماً -الإسراء/٢٣". فإمّا هنا ركبت من (إن) الشرطية وقد زيدت عليها (ما) تأكيداً، ولذا صحّ لحوق النون المؤكدة لفعل الشرط الذي هو (يلغن) ، وأحدهما فاعل -يلغن- وجزاء الشرط (فلا تقل) .

٧-إن:

الأكثر في (إن) بكسر الهمزة وسكون النون أن تكون شرطية نحو قولك: (إن تجتهدْ تنجح) ، أو نافية نحو قولك: (إن أردت إلاّ نصحك) أي ما أردت غير نصحك. ولكنها قد تأتي زائدة كقول القائل: (ما إن ندمت على سكوتي مرّة) ، وقد زيدت في هذا المثال بعد (ما) النافية، وكذلك قول الشاعر:

إذن فلا رفعت سوطي إليّ يدي

ما إن أتيت بشيء أنت تكرهه
والمعنى: ما أتيت بشيء أنت تكرهه.

والكتاب إذا أتوا بأن الزائدة هذه بعد ما النافية، فتحوا همزة (إن) فقالوا: (ما أن جاء خالد حتى بدأ يتكلم ...) ، ولا وجه له،
والصواب (ما إن جاء خالد حتى بدأ يتكلم) بكسر همزة إن.

ولكن هل تزداد (إن) المكسورة الهمزة بعد (ما) إذا لم تكن هذه نافية؟ أقول تزداد (إن) بعد (ما) المصدرية، وشاهده في كتب
النحاة قول القريبي:

علي السنّ خيراً لا يزال يزيد
ورجّ الفتى للخير ما إن رأيته

و (رجّ) فعل أمر، والفتى مفعول، و (ما) مصدرية زمنية. والمعنى، توقّع الخير من الفتى ما دمت ترى الخير منه يزيد بتقدّم سنّه.
أما (إن) المفتوحة الهمزة الساكنة النون فقد تزداد ولكن بعد (لما) الحينية غالباً كقوله تعالى: "ولما أن جاءت رُسُلنا لوطاً سيء بهم..
هود/٧٧".

وزيادة (أن) بالكسر، و (أن) بالفتح لا يعني أن حذفهما وذكرهما سواء، فزيادتهما إنما تفيد التوكيد.
٨- أن المصدرية وحذفها:

أن المصدرية إما أن تذكر فتنبض المضارع في مثل قولك: (لا بد أن تعمل لتضمن النجاح) .
وإما أن تضمّر فتنبض المضارع في مواضع قياسية، أي كون إضمارها مع استمرار نصبها قياساً، وذلك:
بعد لام التعليل كقولك جئت لأهوء.

وبعد لام الصيرورة كقوله تعالى: "فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدواً وحزناً- القصص/٨".

وبعد حروف العطف: الواو والفاء وثم وأو، كقولك: يأبى الشجاع الفرار ويسلم، ويأبى الشجاع الفرار فيسلم، ويأبى الشجاع الفرار ثم
يسلم، بنصب (يسلم) ، فيها جميعاً. وقولك: يطلب الشجاع النصر أو يموت، بنصب يموت.

وقد تحذف (أن) المصدرية هذه فتقول (يريد المعلم يحذر تلاميذه عاقبة الكسل) والأصل (يريد أن يحذر) ، ويسأل الكتاب، أينصب
الفعل هنا وقد حذفت قبله (أن) أم يرفع؟ أقول المشهور رفع المضارع كما ذهب إليه البصريون وعلى رأسهم سيبويه، قال الشاعر:
وأن أشهد اللذات هل أنت مُخْدي
ألا أيّ هذا اللائمي أحضر الوغى

والمعنى يا من تلومني في حضوري الوغى لأشهد اللذات، هل تكفل لي الخلود إذا كففت عن الحرب؟

وقد روى البصريون (أحضر) بالرفع، وقال سيبويه: أصله -أن أحضر- فلها حذفت- أن- ارتفع الفعل. ورواه الكوفيون بالنصب
واحتجوا بعطف (أن أشهد) على (أحضر) ، فأحضر منصوب لديهم والناصب مضمّر قبلها لضرورة الشعر.

أقول ما دام المعول على ما جاء من ذلك في كلام الفصحاء، فقد ورد رفع المضارع بعد حذف (أن) الناصبة في الاختيار. من ذلك
ما جاء في حديث جابر بن سمرة: "فشكوه حتى ذكروا أنه لا يُحسن يُصلي" برفع (يُصلي) . وفي الحديث أيضاً: "لا يحلُّ لامرأة تؤمن
بالله واليوم الآخر حدُّث على ميت فوق ثلاث، إلا على زوج أربعة أشهر وعشراً" برفع (تُحدُّث) ، أي لا يحل لها ترك الزينة لحزنها فوق
ثلاث. وفي كلام الجاحظ، كما حكاه الثعالبي في كتابه (لطائف اللطف) : "أتحسّنن تضرّين بالعود"، والأصل: أن تضرّيني.

وعلى ذلك المثل المشهور (تسمع بالمعيدي خير من أن تراه) برفع (تسمع) ، والأصل: أن تسمع بالمعيدي خير من أن تراه.

وفي التنزيل: "قل أغير الله تأمروني أعبد أيها الجاهلون -الزمر/ ٦٤"، برفع (أعبد) ، والتقدير أتأمروني بعبادة غير الله؟

فثبت بذلك محيى المضارع مرفوعاً في الاختيار مع حذف (أن) الناصبة، أما جواز النصب فيه فقد قال به الكوفيون، ولكن عند

الضرورة، لا في الاختيار. فما جاء من ذلك فهو شاذ.
٩- إنَّ وأنَّ:

يشكل على الكُتاب حيناً متى تكسر همزة (ان) المشددة ومتى تفتح. والقاعدة في التفريق بينهما أنه كلما أمكن إنزال (أن) وما بعدها منزلة المفرد فاعلاً أو مفعولاً أو مبتدأً أو مجروراً... فتحت همزتها، ففي قولك مثلاً: (بلغني أنك مسافر) جاء أن وما بعدها في تأويل المفرد مرفوع المحل فاعلاً، أي بلغني سفرك.

وفي قولك: (علمت أنك قادم) جاء أن وما بعدها في تأويل المفرد منصوب المحل مفعولاً به، علمت قدومك.

وفي قولك: (الحق أنك موفق) جاء في تأويل المفرد مرفوع المحل على الخبر أو الابتداء أي: الحق كونك موفقاً.

وفي قولك بعد -لو-: (لو أنك قائم لكان كذا) أي لو ثبت قيامك..

وبعد -لولا-: (لولا أنك عالم لفعلت) أي لولا علمك...
وبعد -ما- المصدرية: (أنفق ما أنك قادر) أي ما استمرت قدرتك...
وبعد الجار نحو: (عجبت من أنك غاضب) أي من غضبك.. أو شهدت بأنك عالم، أي بعلمك، وهكذا..

وكلما كانت (ان) وما بعدها في تقدير الجملة كسرت همزتها، كأن تكون جواب القسم لأن جواب القسم لا يكون إلا جملة نحو (والله إنك صادق) ..

وبعد (القول) نحو (أقول إنك شاعر) لأن مقول القول جملة، وبعد الدعاء نحو قوله تعالى: "ربنا لا تزغ قلوبنا بعد إذ هديتنا وهب لنا من لدنك رحمة إنك أنت الوهاب -آل عمران/٨". وبعد النهي نحو قوله تعالى: "لا تحزن إن الله معنا- التوبة/٤٠".

وهكذا يجوز الوجهان كلما أمكن التأويل بالمصدر وعدمه، نحو: (أول قولي إني أحمد الله) بالكسر بتقدير أول قولي هذه الجملة، والفتح بتقدير: أول قولي حمدُ الله، وهكذا...
١٠- وإن كان:

يشيع في كلام الكُتاب جملٌ مختلفة يتخللها قولهم (وإن كان) ، فهم يقولون حيناً: (خالد، وإن كان حسن الخلق، إلا أنه بخيل) ، ويقولون: (خالد، وإن كان حسن الخلق، لكنه بخيل) . كما يقولون: (خالد، وإن كان..، فإنه بخيل) ، ويقولون: (خالد، وإن كان..، بخيل) ، فأبي هذه الأقوال هو الصحيح؟

أقول: يعترض على الجملة الأولى أنه أخبر فيها بالقول (إلا أنه بخيل) ، وعلى الثانية أنه أخبر فيها بالقول (لكنه بخيل) . ذلك أنه جاء في صدر الجملة (خالد) مرفوعاً بالابتداء وهو يتطلب الخبر، وجاء الخبر مصدرراً بإلاً ولكن، وهما أداتان للاستدراك، والاستدراك لا يأتي إلا بعد تمام الجملة. تقول: (خالد حسن الخلق، لكنه بخيل) أو (إلا أنه بخيل) .

أما الإخبار بجملة يتصدرها أداة استدراك فغير جائز. وكذلك إذا تصدرها حرف إضراب أو نداء، كما ذكره الإمام جلال الدين السيوطي في كتابه (جمع الهوامع- ١/٦٩) نقلاً عن شارح كافية ابن الحاجب الإمام محمد بن سليمان الكافيجي.

على أن هذا الذي منعه النحاة هنا قد وقع في كلام الأئمة. فقد قال أبو جعفر الإسكافي في الرد على الجاحظ: "ونحن، وإن كنا نعتقد إخلاص أبي بكر وإيمانه الصحيح السليم وفضيلته التامة، إلا أننا لا نحتج له بمثل ما احتج به الجاحظ من الحجج الواهية - رسائل الجاحظ. خلاصة نقض كتاب العثمانية لأبي جعفر الإسكافي - جمع حسن السندوبي/٤٦".

وجاء في رسالة للبديع الهمداني إلى أبي بكر الخوارزمي: "إني، وإن كنت في الأدب دعي النسب ضعيف السبب ضيق المضطرب... ولكن بقي أن يكون الخليل منصفاً في الوداد.. رسائل الهمداني - مطبعة الجوائب - ص/١٧".

وقد أشار إلى جواز ذلك بعض النحاة. إذ جاء في حاشية الصبان على الأشموني في شرح ألفية ابن مالك: "واعلم أنه استشكل وقوع الاستدراك خبراً على نحو: زيد وإن كثر ماله لكنه بخيل، مع وقوعه في كلامهم" وأردف: "وخرجه بعضهم على أن الاستدراك خبر عن المبتدأ مقيداً بالغاية" أي أنه ما دام المبتدأ مقيداً بالشرط (وإن كثر ماله) فالمعنى (زيد كثير ماله) ولذا صح الاستدراك بعده. ثم

أردف: "وبعضهم جعل الخبر محذوفاً والاستدراك منه، كذا في الشهاب علي البيضاوي - حاشية الصبان - ج ٢ - ص ١٢".
وعلى هذا صح قولك (إلا أنه بخيل) و (لكنه بخيل) بعد أن ثبت وقوعه في كلامهم. ولو أن الأصل ألا يأتي الاستدراك إلا بعد تمام الكلام كقول الشافعي:

عليهم الدهر بالأحزان والمحزن

لو أنصفوا أنصفوا، لكن بغوا فبغى

وأما قولهم: (فإنه بخيل) بدخول الفاء على توهم وقوعها في جواب الشرط فهو شائع. قال الجاحظ في كتابه (حجج النبوة): "كل إنسان، وإن كان يرى أنه حاسد في شيء، فهو يرى أنه محسود في شيء - رسائل الجاحظ لحسن السندوي - ص ١٢٨". وجاء في كتاب "أمالي القاضي - ١/٢٧١ المطبوع ١٣٢٤) عن سعيد بن مسعدة الخفش: "اعتذر رجل من العرب إلى بعض ملوكهم فقال: إن زلتني، وإن كانت قد أحاطت بجرمتي، فإن فضلك يحيط بها وكرمك يوفي عليها". ومثل ذلك كثير في كلام الفصحاء.

وأما قولهم: (خالد، وإن كان حسن الخلق، بخيل) فإنه الأصل لأنه على تقدير (خالد بخيل وإن كان حسن الخلق). وقد يكون الخبر جملة فعلية كقول الجاحظ: "إنه، وإن كان يألفه أكثر من أبويه...، لم يكن الإلف ليخرجه عما نشأ عليه. خلاصة كتاب العثمانية من رسائل الجاحظ للسندوي ٢٤"، وقد يكون الخبر جملة اسمية، كما جاء في كليلة ودمنة (باب الفحص عن أمر دمنة ١٣٢): "ولست أقول هذا كراهة للموت فإنه، وإن كان كريهاً، لا منجى منه، وكل حي هالك!"

وقد بحث هذا الأستاذ محمد علي النجار في كتابه (لغويات ٦٥) وانتهى إلى القول: "وبعد فالأسلوب الصحيح البراء من التكلف ألا يقترن الخبر بأداة مما ذكر، وأن يطرح ما اطرحته العرب ونعود إلى العربية الصافية ٣٧". وهو يعني بالأسلوب المتكلف المطرح إدخال أداتي الاستدراك (لكن وإلا) على الخبر، أقول: قد جاء هذا الأسلوب في كلام كبار الكتاب في العصور المتقدمة كما رأيت، وقد حمل ذلك النحاة على أن يتأولوا له وجهاً. فالخيار عندي هو إجازته.

١١- وإلا لكان:

من مواضع (إلا) بكسر الهمزة وتشديد اللام أن تفيد معنى التأكيد. فإذا قلت: (ادفع ما عليك وإلا قوضيت) فإن (إلا) تؤكد ما قبلها أي توجب الدفع، وتعلق ما بعدها أي (المقاضاة) على انتفاء ما قبلها، فلا مقاضاة ما لم يمتنع الدفع.

وقد شاع في كلام الكتاب والمصنفين منذ القدم نحو قولهم: (ادفع ما عليك وإلا لقوضيت) بإدخال اللام على الجواب فهل هذا صحيح؟

أقول تتألف (إلا) من (إن) الشرطية و (لا) النافية، وقد جرى بين النون واللام إدغام المتجانسين، فهل يجوز دخول اللام في جواب (إن) الشرطية؟

أجاز بعض الأئمة دخول اللام في مثل هذا الموضع. قال الإمام شهاب الدين أحمد الخفاجي في (شفاء الغليل - ص ١٧٦): "إدخال اللام في جواب (لو) ظاهر، وأما في جواب (إن) فقليل إنه من خطأ المصنفين، وليس كذلك، لأنها تُخرَج على أنها جواب - لو - مقدراً، والتقدير في قولهم - وإن لكان كذا - فلو كان لكان كذا - ترقياً من مرتبة الشك إلى الجزم...".

وقال الإمام الأزهري في شرح قواعد الإعراب: "ومنع الجمهور دخول اللام في جواب - إن - وأجازه ابن الأنباري".
وجاء في حاشية المغني قول الإمام محمد الأمير: "قال الشاعر:

لئن غبت عن عيني لما غبت عن قلبي

أما والذي لو شاء لم يخلق النوى

قوله: لما غبت، قال الدمايني يمكن أنه جواب - إن - والجملة جواب القسم فيكون سنداً لنحو قولهم: وإلا لكان كذا".

فثبت بهذا ذهاب بعض الأئمة إلى جواز قولك (ادفع ما عليك وإلا لقوضيت)، وقد بحث هذا الأستاذ أسعد داغر في كتابه (تذكرة الكاتب)، فنع قول القائل (وإلا لنجح)، ثم عمد إلى إجازته، في ملحق التذكرة، ولم يشر إلى أنه جاء يستدرك بهذا ما سبق أن منعه،

إذ قال: "أنهم أجروا إن الشرطية مجرى -لو- في إدخال اللام على جوابها كقولهم: وإلا لكان كذا، لكنهم لم يجروا -إذا- هذا المجرى" أقول وقد تعامل -لو- أيضاً معاملة -إن- فتقول (أنت لا تكرميني ولو أكرمتك) وأنت تريد (وان أكرمتك) . أما (إذا) فلم يقل أحد بدخول اللام في جوابها، كما تقدم الكلام عليه.

وقد بحث الأستاذ محمد علي النجار نحو هذا في كتابه (لغويات -ص ٢١ و ٢٢) إذ تحدّث عن دخول لام جواب القسم لا لام جواب لو، دخولها في جواب (إن) دون إذا وانتهى إلى القول: "على أن هذا التخرّيج لا تسكن إليه النفس كل السكينة. فهو إنما ورد مع إن، ولم يرد مع إذا. وأن أمّ الباب في الشرط، فلا بدع أن تختص ببعض الأمور، ولا يجب أن يقاس عليها في جميع أحكامها سواها، وهو لا يستقيم أيضاً لو قيل مثلاً: إذا أتيتني لأقوم بإكرامك، فإن الواجب، على تقدير القسم، أن يقال: لأقومنّ بالتأكيد، كما هو معروف". ولذا قل: ليس لديّ ما أعطيك وإلا لأكرمتك، وسأكرمك ولو لم تزرنني، ولا تغل إذا أتيتني لأكرمتك.

١٢-أي:

أي المفتوحة الهمزة الساكنة الياء حرف تفسير، على المشهور. تفسّر بها الجمل كما تفسّر المفردات. ومثال التفسير بالجمل قول الشاعر: (وترمينني بالطرف أي أنت مذنب) ، وقولك (سألته أن يحضر أي طلبت منه الحضور، وقولك (قُطع رزق خالد أي مات) ببناء -قُطع- للمجهول، ولا أشكال في ذلك.

وتفسّر بأي المفردات، تقول (أكرمت خالداً أي أباك) ، فيقع الأشكال فيما بعد (أي) ، ما محلّه من الإعراب! أقول المشهور أن يقع الاسم بعد (أي) المفتوحة الساكنة بدلاً من الاسم قبلها، فيرفع أو ينصب أو يجر مثله. تقول: جاء أي خالد بالرفع فيهما، ولقيت أخاك أي خالداً بالنصب فيهما، وظفرت بأخيك أي خالد بالجر فيهما. وأجاز بعضهم النصب بفعل مضمر بعد المرفوع والمجرور. تقول: جاء أخوك أي خالداً، وتقديره أعني خالداً، كما تقول: أحسنت إلى أخيك أي خالداً، وتقديره أعني خالداً.

كما أجازوا الرفع بعد المنصوب والمجرور، على الاستئناف، كما جاء في اللسان. على أن المشهور هو اتباع ما بعد (أي) ما قبلها رفعاً ونصباً وجرّاً.

١٣-أي:

أي بفتح الهمزة وتشديد الياء، تكون اسماً للاستفهام أو الشرط أو الموصول: ومثال الاستفهام قولك: أي الناس أفضل؟ فتكون أي مرفوعة بالابتداء وخبرها أفضل، ويأخذ بعض النقاد على الكتاب قولهم: أيهما أفضل العلم أم المال؟ ويرون هذا خطأ ويجدون الصواب: أيما أفضل العلم أم المال؟ لأن الضمير في -أيهما- عاد إلى اسم ظاهر تأخر عنه لفظاً وتقدم رتبة وهو العلم والمال، وهذا لا يجوز. قال الدكتور مصطفى جواد في كتابه (قل ولا تغل) : "قل أيما أفضل العلم أم المال؟ ولا تغل: أيهما أفضل العلم أم المال، ذلك لأن -هما- في قولك -أيهما- ضمير يعود إلى اسم ظاهر تأخر عنه لفظاً وتقدم رتبة عوداً غير مجاز ...".

أقول جاء في كلام الفصحاء (أيما) و (أيهما) في مثل هذا الموضع. ففي نهج البلاغة: "أيما أفضل العدل أو الجود. قال عليه السلام العدل يضع الأمور مواضعها والجود يخرجها من جهتها، والعدل سائس عام والجود عرض خاص، فالعدل أشرفهما وأفضلهما -٢٥٧/٣-٢٥٨". وفي كتاب الحيوان للجاحظ: "أيهما أشد الشتاء أم الصيف.. فصح بذلك الوجهان أيما أفضل كذا أم كذا، وأيهما أفضل كذا أم كذا.

وقد تدل (أي) الاستفهامية على التعجب حيناً في مثل قولك (أي شاعر هذا الذي سمعت) أو تدل على الكمال كقولك (سمعت شاعراً أي شاعر) فتكون -هذه صفة لنكرة والمعنى أنك نثني عليه بكل ما يُمدح به الشاعر. وتقول في هذا المعنى: (لله در زيد أي شاعر) فتنصب (أي) على الحال بعد المعرفة أو ترفع (أي) على الابتداء فتكون استفهامية.

ومثال مجيء (أي) اسماً للشرط قولك: أي رجل يُخلص في عمله يلق نجحاً، أي مرفوعة بالابتداء والجملة بعدها خبر. وفعل الشرط (يخلص) والجزاء (يلق) مجزومان. وهكذا قوله تعالى: "قل ادعوا الله أو ادعوا الرحمن أيّاً ما تدعوا فله الأسماء الحسنى- الإسراء /١١٠". والمعنى أي هذين تدعوا فهو حسن. فتكون -أيّاً- منصوبة مفعولاً به مقدماً لتدعوا، و -ما- زائدة للتأكيد. وفعل الشرط -تدعوا- مجزوم، وقد دخلت الفاء في الجزاء. وكذا قولك: بأيّ سببٍ تعتذر يقبل اعتذارك، ففعل الشرط -تعتذر- وفعل الجزاء- يقبل- مجزومان.

ويسأل الكتاب أتبع- أي- ما تضاف إليه في الشرط والاستفهام فتذكر مع المذكر وتوثق مع المؤنث! أقول بحث هذا الأستاذ محمد العدناني في كتابه (معجم الأخطاء اللغوية المعاصرة) فأوجب التذكير دوماً، إذ قال: "ويقولون أية طالبة فازت بالجائزة؟ والصواب: أي طالبة، لأن -أي- الاستفهامية إذا أضيفت إلى نكرة ثبت لفظها مفرداً دائماً. وأي الشرطية كالاستفهامية". وليس الأمر على ما قال العدناني. ففي الصحاح: "وتقول أي امرأة جاءتك أو جاءك، على الاستفهام، وأية امرأة جاءتك؟" فأجاز الوجهين: أي امرأة وأية امرأة. وجاء في المصباح المنير: "والأفصح استعمال -أي- في الشرط بلفظ واحد للمذكر والمؤنث" فأثر التذكير مع المؤنث ولم يوجبه، وكذا الحال في الاستفهام. وتأتي (أي) اسم موصول في ثلاث أحوال:

أن يحذف مضافها ويبقى العائد أي الضمير كقولك: (كافئ أيّاً هو مخلص) ، فتكون معرفة، أو يذكر مضافها وعائدها كقولك: (جاءني أيهم هو ناجح) ، فتكون معرفة أيضاً، أو يذكر مضافها ويحذف عائدها كقولك: (أكرم أيهم أحسن أخلاقاً) فتكون -أي- مبنية على الضم في محل نصب: أي أكرم أيهم هو أحسن أخلاقاً، هذا هو المشهور، ومنهم من أجاز إعرابها في هذه الحال أيضاً. قال الإمام السيوطي في كتابه (معجم الأدوات النحوية وإعرابها): "وهي -يعني أيّاً- في الأوجه الثلاثة معرفة، وتبنى في الوجه الثالث على الضم إذا حذف عائدها وأضيف كالأية- لنزعت من كل شيعة أيهم أشد على الرحمن عتياً -مريم ٦٩- أي أيهم هو أشد وأعرابها الأخصش..".

وقد اشترط النحاة في (أي) الموصولة هذه أن تضاف إلى معرفة، وذهب بعضهم إلى جواز إضافتها إلى نكرة واحتج بقوله تعالى: "وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون - الشعراء ٢٢٧" أي المنقلب الذي ينقلبونه، كما فعل ابن عصفور الأندلسي. والجمهور على أن (أيّاً) ها هنا استفهامية، والجملة قد سدت سد مفعولي (سيعلم) . فإذا صحت إضافتها إلى نكرة، وقد ورد ذلك في الشعر، صح قول القائل: (اسلك أي طريق تريد) أي الطريق الذي تريد.

وقد يسأل سائل ما الرأي في قولهم: (أيهم تأتي يكرمك) أيرفع فيه الفعلان أم يجوزان؟ أقول تحتل (أي) هنا الموصولية والشرطية. فإذا كانت الأولى رفعت الفعلين، و (أي) مرفوعة على الابتداء، ويكرمك هو الخبر. وإذا كانت الثانية جزمت الفعلين فقلت (أيهم تأتي يكرمك) ، وتكون (أي) مفعولاً به مقدماً لفعل (تأت) فتأمل.

١٤- إيّاك:

إيّاك بكسر الهمزة وتشديد الياء المفتوحة مركبة من (إيّا) وهو ضمير نصب منفصل بني على السكون. و (الكاف) حرف للخطاب كالكاف في (ذلك) أو الهاء في (إياه) أو الياء في (إيائي) . ففي قوله تعالى: "إيّاك نعبد": إيّا ضمير نصب منفصل بني على السكون في موضع نصب مفعول به لفعل (نعبد) . والكاف حرف خطاب للمذكر بني على الفتح. و (نعبد) فعل مضارع مرفوع وفاعله مستتر فيه وجوباً تقديره (نحن) . ويقع الأشكال في استعمال (إيّاك) في المواضع التالية:

١- في مثل قولك: (ما استقبلت إلا إيّاك) . فما نافية، واستقبلت فعل وفاعل. و -إلا- حرف لإيجاب النفي. و (أيّا) في محل نصب مفعول به. والكاف حرف للخطاب. والسؤال: -هل يصح قولك (ما استقبلت إلاك) بإحلال (الكاف) الضمير المتصل محل (إيّاك) الضمير المنفصل؟

أقول منع ذلك بعضهم كالحريري في (درّة الغوّاص) وأجازه آخرون محتجين بما جاء من ذلك في شعر المتقدمين. وأقر هذا ابن مالك. كما أشار إليه ابن هشام في (أوضح المسالك). وصرّح ابن الأنباري بجواز وقوع الضمير المتصل محل المنفصل.

٢- وفي مثل قولك: (إياك والكذب) للتحذير. ف (إياك) مفعول به لفعل مضمر محذوف بصيغة الأمر نحو (دع أو اتق)، والواو عاطفة، و (الكذب) معطوف على المفعول. والسؤال: هل يصح قولك (إياك الكذب) بحذف الواو العاطفة؟ أقول أجازوا ذلك وقدروا نصب (الكذب) فعلاً مضمراً غير ما أضمره في نصب (إياك). و صحّ كذلك قولك: (إياك من الكذب) و (إياك أن تكذب).

٣- وفي مثل قولك: (قرأت الكتاب إياه) كما شاع ذلك على السنة الكتاب، وهكذا قولك (إن اللجنة إياها قامت بذلك) فهل هذا صحيح؟ أقول لا وجه لقولهم هذا، والصحيح: (قرأت الكتاب نفسه) و (إن اللجنة نفسها قامت بذلك)، ولا محل ل (إياه) و (إياها) فيما تقدم البتة، إذ ليس ثمة ما يستوجب ذكر ضمير النصب ولا علاقة له بالتأكيد الذي أريد بذكره.

١٥- الاستئناف وأداته:

الاستئناف في الأصل ابتداءً جملته لا تكون في سياق ما سبقها من حيث الإعراب، ولو كانت على اتصال بها من حيث المعنى. ويأتي الاستئناف النحوي جواباً عن سؤال مقدر {سواء اقتضته الجملة الأولى أو لم تقتضه. ففي قوله تعالى: "وما أبرئ نفسي إن النفس لأمارة بالسوء- يوسف/ ٣" قد أتت الجملة المستأنفة جواباً عن سؤال مقدر اقتضته الجملة الأولى، وهو: وهل النفس أمارة بالسوء؟ وفي قول الشاعر:

وتظنّ سلمى أنني أبغي بها بدلاً، أراها في الضلال تهيم

أت جملته (أراها) مستأنفة، فكانت جواباً عن سؤال مقدر لا تقتضيه (وتظن) بالضرورة وهو: وما قولك فيما تظن سلمى؟ ولكن هل ثمة أداة للاستئناف. أقول الأصل ألا تكون ثمة أداة.

فإذا اختلفت الجملتان خبراً وإنشاءً فلا محل بينهما لأداة من عاطف أو سواه. تقول (توفي خالد رحمه الله) ولا تقول (ورحمه الله) . ف (توفي خالد) جملة خبرية و (رحمه الله) إنشائية مستأنفة، فلا محل بينهما لعاطف لامتناع عطف الإنشاء على الخبر أو الخبر على الإنشاء، عند الأكثرين. ومن ذلك قوله تعالى: "خلق السموات والأرض بالحق تعالى عما يشركون- النحل/ ٣"، فالجملة الأولى خبرية والثانية إنشائية مستأنفة، ولا محل بينهما لعاطف.

ويصح استئناف الجملة المستأنفة بالفاء، إذا لم تختلف الجملتان خبراً وإنشاءً، كقوله تعالى: "فمن يؤمن بربه فلا يخاف بخساً ولا رهقاً- الجن ١٧"، وقوله تعالى: "ومن يعمل من الصالحات وهو مؤمن فلا يخاف ظلماً- طه ١١٢". فقوله (فلا يخاف) في الآيتين، هو في الأصل جواب الشرط. فمن رفع (فلا يخاف) استأنف بالفاء وكان التقدير (فهو لا يخاف)، ومن جزم (فلا يخاف) فعلى النهي. وهكذا قوله تعالى: "بديع السموات والأرض إذا قضى أمراً فإنما يقول له كن فيكون- البقرة ١١٧"، فالجمهور على أن من قرأ (فيكون) بالرفع كان ذلك عطفاً على (يقول)، أو هو على الاستئناف بالفاء، على تقدير (فهو يكون).

وقد جعلوا من ذلك قول الحطيئة: (يريد أن يعربه فيعجمه) برفع (فيعجمه) على الاستئناف بمعنى فإذا هو يعجمه، لأنه لا يريد الإعجام. ولكن جاء قوله تعالى: "عالم الغيب والشهادة فتعالى عما يشركون- المؤمنون ٩٢". فما مسوغ دخول الفاء على الجملة الإنشائية والأصل أن يستأنف الإنشاء بعد الخبر، بلا أداة؟

أقول تقدّم الآية المذكورة قوله تعالى: "ما اتخذ الله من ولد وما كان معه من إله إذاً لذهب كل إله بما خلق ولعلنا بعضهم على بعض سبحانه الله عما يصفون- المؤمنون ٩١". ثم تلاه قوله تعالى: "عالم الغيب والشهادة.. بالجر على أنه صفة لاسم الجلالة، في قراءة ابن كثير وابن عامر وأبي عمرو ويعقوب وحفص، فجاء هذا دليلاً آخر على نفي التشريك، بناءً على توافقهم في أنه المنفرد بذلك، كما قال الإمام البيضاوي في تفسيره، ولهذا رتب عليه قوله: (فتعالى عما يشركون) بالفاء. أقول ما دام قد ترتب (فتعالى) على ما قبله، فالفاء فيه للسبب لا للاستئناف، وقد ذهب جماعة، ومنهم الفراء، إلى أنها للاستئناف.

وكذلك قوله تعالى: "إنّا أعطيناك الكوثر فصلّ لربك وانحر - الكوثر". فالأكثر على أن الفاء في قوله (فصلّ) إنما هي للسبب، لأن الإِنعام في قوله (إنّا أعطيناك الكوثر) قد تسبب في الشكر فتطلّب الصلاة، وقد ذهب إلى هذا ابن هشام في (المغني) وقال: "إذ لا يعطف الإنشاء على الخبر ولا العكس - ١/١٤٠".

ولكن هل تأتي (الواو) للاستئناف كما تأتي (الفاء) . أقول جاء قوله تعالى: "من يضلّ الله فلا هادي له ويذرهم في طغيانهم يعمهون - الأعراف ١٨٦". فقرأ (ويذرهم) بالرفع على الاستئناف وبالجزم عطفاً على موضع جواب الشرط (فلا هادي) . وبحث هذا الإمام الزنجشيري في كشفه فذكر أن الرفع على الاستئناف، ولكنه قصد بذلك الاستئناف البلاغي الذي يعني عطف الفعل على جواب سؤال محذوف، كأن يكون السؤال: أهؤلاء يضلّهم الله ولا يهديهم أحد، فيكون الجواب: نعم يضلّهم ويذرهم في طغيانهم يعمهون. فالواو هنا عاطفة على كل حال، بالجزم أو الرفع جميعاً. والفرق بين الاستئناف البلاغي أو البياني والاستئناف النحوي أن البلاغي ما كان جواباً عن سؤال مقدّر اقتضته الجملة الأولى أو معطوفاً عليه، فهو أخصّ مطلقاً من النحوي، وقد جاء نحو من هذا في كتاب القطوف الدانية في العلوم الثمانية لمحمد أمين السفرجلاني / ١٩٩.

هذا ما رأيت الكشف عنه في استعمال هذه الطائفة من الأدوات النحوية، جلاءً لما قد يعترض الكتاب فيها من اللبس. فلا بد أن يكون لهم من معرفة ذلك حظٌّ ومن تدبّره نصيب، تجنباً للخطأ وابتغاءً لحسن الأداء وإحكام البيان. ومن الله العون.

١٧ الاشتقاق الكبير والقلب

الاشتقاق الكبير والقلب

أجرينا الكلام في آخر عدد من المجلة حول الاشتقاق عامة، فعرضنا للاشتقاق الصغير وما تفرع عليه من المسائل على وجه المخصوص. فالاشتقاق عامة، كما يقول الميداني، هو أن تجد بين اللفظين تناسباً في أصل المعنى فترد أحدهما إلى الآخر، فالمردود مشتق والمردود إليه مشتق منه. والاشتقاق الصغير خاصة نزك لفظاً من لفظ، ولو مجازاً، بشرط أن يكون بين اللفظين اتفاق في الحروف الأصول وترتيبها، وتناسب في المعنى، كاشتقاق الضارب من الضرب. وقد عنوا بقولهم (ولو مجازاً) أحد أمرين: الأول أن تنزع المشتق من المشتق منه، وهو منطوق على معناه المجازي، كاستعمالك المثقف (اسم المفعول) بمعنى المؤدب والمعلم، اشتقاقاً من التثقيف بمعنى التأديب والتعليم، وعلى المجاز. والثاني أن تطلق (الضارب) مثلاً على من لم يضرب لأنه سيضرب، وهو في الحقيقة مباشر الضرب، أو على من ضرب وهو لا يضرب الآن، كما ذهب إليه بعضهم.

وإذا بني الاشتقاق الصغير على اتفاق الحروف الأصول وترتيبها، فلاك الأمر في الاشتقاق الكبير أن يكون اتفاق بين الحروف دون ترتيبها، ومثاله: كمل وملك ولكم.. وهو يخالف الاشتقاق الأكبر الذي حدّه أن تنفق في اللفظين بعض الحروف وتتقارب في الباقي نحو جبل وجبر، وحلف وحرف، وهمس وهمش. وأما القلب فلا يعني اصطلاحاً غير تغيير مواضع الأحرف في اللفظ مع التزام معناه نحو يئس وأيس وسنسط القول فيما تقدم على هذا النحو:

١- الكلام على الاشتقاق الكبير.

٢- مرجع القول بالاشتقاق الكبير، وشأنه في المد اللغوي.

٣- ما الفرق بين الاشتقاق الكبير والقلب.

٤- ما الذي أراده الأئمة بالقلب اصطلاحاً.

٥- نصوص الأئمة وكلام الباحثين في القلب.

٦- المقلوب وما جاء على هيئته.

٧- كيف يستدل على صحة القلب.

٨- أيقع القلب اصطلاحاً في الثنائي المضاعف.

٩-العلاقة بين دلالة اللفظ ومقلوبه هل هي علاقة تضاد؟

١٠- ما دلالة المقلوب في الثنائي المضاعف.

١١- هل يقع الترادف في الثنائي بين المقلوب والمقلوب عنه؟

١٢- ما موقع دلالة الثلاثي من مقلوبه؟

١-الكلام على الاشتقاق الكبير

يعرف الاشتقاق الكبير، كما تقدم، بتعويله على ائتلاف الحروف في المادة دون ترتيبها، وهو يلزمك أبداً أن تلتبس للحروف الأصلية المؤتلفة هذه، أصلاً مشتركاً من المعنى، على أي صورة شكلت. وإذا كان ابن فارس قد تذرّع في (المقاييس) بالاشتقاق الصغير ليرد مفردات المادة الواحدة إلى أصل من المعنى، فقد تذرّع ابن جني، وأستاذه أبو علي حيناً، بالاشتقاق الكبير، لينشد في تقاليب المادة كيف ركبت، جنساً من المعنى.

ولم يدع ابن فارس أنه حقق منحاه في (الاشتقاق الصغير) فيرد المفردات إلى أصل واحد في كل مادة، كما لم يبلغ ابن جني شأوه في رد تقاليب كل مادة إلى جنس من المعنى، بل لم يستوف التقاليب في المادة الواحدة، كل حين.

قال ابن جني في الخصائص (١/٥٢٥-ط/١٩١٣) وقد أسمى الاشتقاق الصغير بالأصغر، والكبير بالأكبر: (هذا موضع لم يسمه أحد من أصحابنا. غير أن أبا علي، رحمه الله، كان يستعين به ويخلد إليه، مع إعواز الاشتقاق الأصغر - أي الصغير. لكنه مع هذا لم يسمه، وإنما كان يعتاده عند الضرورة ويستروح إليه ويتعلل به. وإنما هذا التلقيب لنا نحن، وستراه فتعلم أنه لقب مستحسن. ذلك أن الاشتقاق عندي على ضربين، كبير وصغير، فالصغير ما في أيدي الناس وكتبهم. كأن تأخذ أصلاً من الأصول فتقرأه فتجمع بين معانيه، وإن اختلفت صيغته ومبانيه. ذلك كتركيب، من س ل م، فإنك تأخذ منه معنى السلامة في تصرفاته نحو سلم ويسلم وسالم وسلمى والسلامة.. وأما الاشتقاق الأكبر - أي الكبير - فهو أن تأخذ أصلاً من الأصول الثلاثة فتعقد عليه وعلى تقاليبه الستة معنى واحداً، تجتمع التراكيب الستة وما يتصرف من كل واحد منها، عليه، وإن تباعد شيء من ذلك زد بلطف الصنعة والتأويل إليه. كما يفعل الاشتقاقيون ذلك في التركيب الواحد. وقد كما قدما ذكر طرف من هذا الضرب، من الاشتقاق، في أول هذا الكتاب، عند ذكر أصل الكلام والقول، وما يجيء من تقليب تراكيبها نحو: ك ل م، ك م ل، ل م ك، ل م ك، وكذلك في ق ول، وق ل، و. وهذا أغوص مذهباً وأحزن مضطرباً، وذلك أننا عقدنا تقاليب الكلام الستة، على القوة والشدة، وتقاليب القول الستة، على الإسراع والخفة..) وختم كلامه بقوله: (واعلم أننا لا ندعي أن هذا مستمر في جميع اللغة، كما لا ندعي للاشتقاق الأصغر - أي صغير - أنه في جميع اللغة. بل إذا كان ذلك الذي هو في القسمة سدس هذا أو نحسه متعذراً صعباً، كان تطبيق هذا وإحاطته أصعب مذهباً وأعز ملتصقاً ٥٣٠).

وقد تكلف الأئمة من الجهد، في تقليب الأصل الواحد على وجوهه كيف شكلت، ما ألجأهم إلى مضايق ومآزق لا مخرج منها ولا محيض. قال ابن جني في الخصائص (١/١١) : (على أن هذا وإن لم يطرد وينقد في كل أصل، فالعذر على كل حال فيه، أبين منه في الأصل الواحد، من غير تقليب لشيء من حروفه. فإذا جاز أن يخرج بعض الأصل الواحد من أن تنظمه قضية الاشتقاق، كان فيما تقلبت أصوله، فإوه وعينه ولامه، أسهل، والمعذرة فيه أوضح).

وقال السيوطي في مزهره (١/٢٠٢- ط. المكتبة الأزهرية) : (ولا ينكر مع ذلك أن يكون بين التراكيب المتحدة المادة معنى مشترك بينها هو جنس لأنواع موضوعاتها. ولكن التحيل على ذلك في جميع مواد التركيبات كطلب لعناء مغرب) ١.

وهكذا تراءى لابن جني في تقاليب (ك ل م) القوة والشدة، وتقاليب (ق ول) الإسراع والخفة. كما تصور في تقاليب (ج ب) القوة والشدة أيضاً. واستدراك فقال: (وإن تباعد شيء من ذلك رد بلطف الصنعة والتأويل إليه، كما يفعل الاشتقاقيون ذلك في التركيب الواحد) وأشار إلى أن في تركيب (جبر العظم) قوة، وفي (جبر الملك) قوته، وأنه إذا (جربت) المرء أمور اشتدت بها شكيمته، و (الجرب) للحفظ، وفي الحفظ قوة.. وهكذا (البرج) ففيه قوة، و (الرجبة) ما تستند إليه النخلة، وفي الدعم والإسناد قوة. لكنه

ذكر (البجرة) وقال إنها (السرة) ، وفي السرة تنوء وغلظة فأين ملح القوة فيهما، أترأه في قولهم (هذا أمر بجري) أي عظيم، والجمع البجاري وهي الدواهي العظام؟ وهو لم يعرض (للجرب) وهو داء الجلد.

فقد جاء في الصحاح: (أجرب الرجل جربت إبله.. وأرض جرباء مقحوظة) فأين ملحظ القوة في هذا؟

قال الدكتور صبحي الصالح في كتابه دراسات في فقه اللغة/ ٢١٩ (تري ألم يكن ممكناً أن يسلك ابن جني تقليب - ج رب - في باب التضاد الذي هو ضرب من المشترك فيكون في الرجل المجرب معنى القوة، وفي الرجل الأجرى معنى الضعف!) .
أقول لسنا نأبى في هذا تأويلًا، وباب التأويل متسع ومذاهب الاحتيال لا تضيق، ولكن إذا جاز أن تتسع في تلمس المعنى المشترك الذي يتأدى إلى ضم دلالات هذه التقاليب حتى نستسيغ أن نؤلف بين المعنى وضده، فأبي تلتطف هذا الذي تتذرع به ليؤول الأمر به إلى عكس مآله. أوليس صنعنا هذا أشبه أن يكون تلعباً لا يثر ولا الظن، أو تحيلاً لا يقذف إلا بالغيب ولا يضرب إلا في شعاب الرجم.

أما ما ذهب إليه الدكتور الصالح من أن باب التضاد يعد ضرباً من المشترك، فيمكن أن يصدق هاهنا إذا ابتغينا لصور المادة جنساً آخر من المعنى يحتمل الجمع بين القوة والضعف كالجلل حين يقدر أنه موضوع للغاية في الشيء فيوصف به العظيم والحقير.

هذا وقد حمل التكلف أو التعسر في التأويل الإمام السيوطي إلى أن يقول في مزهره حول الاشتقاق الكبير (١/٢٠٨) : (وهذا مما ابتدعه الإمام أبو الفتح وكان شيخه الفارسي يأنس به يسيراً، وليس معتمداً في اللغة ولا يصح أن يستنبط به اشتقاق في لغة العرب) . ومن ثم كان لا بد في التماس الدلالات لمختلف صور المادة أن يحتاط مما يروم منه الباحث مراماً قصياً يضيق عنه طوقه ويفوت ذرعه فتقصر عنه كل همة. ولم يقف الأئمة في الاشتقاق الكبير عند تقليب الثلاثي بل تصوروا احتمال التقليب فيما فوقه. وقد بحث هذا الاشتقاق العلامة الحاتمي وتلميذه السكاكي في مفتاح العلوم بما رواه عنه، وابن الأثير في المثل السائر. قال السكاكي في المفتاح (٧) : (وإن تجاوزت إلى ما احتملته من معنى أعم من ذلك كيفما انتظمت، مثل الصور الست للحروف الثلاثية المختلفة من حيث النظم، والأربع والعشرين للأربعة، والمائة والعشرين للخمسة، سمي الاشتقاق الكبير) . ولا شك أن هذا تصور عقلي يعوزه التطبيق والاستقراء كما يقول الشيخ العلايلي في كتابه (مقدمة لدرس لغة العرب/ ٢٠٦) .

ولم يفت ابن جني أن ينبه على ذلك حين قال (الخصائص - ١/٦٢ - ط ١٩١٣) : (ألا ترى أنك لا تجد شيئاً من نحو سفرجل، قالوا فيه: سرفجل، ولا نحو ذلك. مع أن تقليبه يبلغ به مائة وعشرين أصلاً. ثم لم يستعمل من جميع ذلك إلا سفرجل واحده) .

٢- مرجع القول بالاشتقاق الكبير وشأنه في المد اللغوي

بحث العلماء احتمال أن يكون الخليل قد أوحى في معجمه (العين) بهذا الضرب من الاشتقاق، فبعث على التفكير فيه حين عمد إلى تقليب المادة الواحدة على صورها، والكشف عن دلالة كل صورة، فعمل ابن جني على المعارضة بين دلالاتها والتماس ما يوائم بين مناحيها ليضمها في نطاق ويردها إلى أصل مشترك.

قال الأستاذ عبد الله العلايلي في كتابه (مقدمة لدرس لغة العرب/ ٢٠٥) :

(لم يكن عمل الطبقة الثانية إلا شرحاً لما بدأه الخليل. فهو أول من تبين الوحدة بين المقاليب وتناولها بالدرس. وزاد بأن حصر ما في العربية من الثلاثي على ضوءها بعد تحققه أن للكلمة الثلاثية ستة مقاليب، فيها المهمل والمستعمل. ومن ثم كان عمله خطيراً جداً. ولا يفهم من هذا أنه قصد الاستفادة من المهملات بعد عمل نظامي، وإنما كان جهده فيها عملاً تحقيقاً فقط) .

أقول قد أشار إلى هذا بعضهم ونفاه آخرون. وعندي أنه لا يبعد أن يكون قد اتفق لابن جني أن تعهد ما جاء في معجم (العين) بنظره وترصده بفكره فعل يستقري أطواره ويتعرف أحواله حتى خلص إلى ما أسنته في (الاشتقاق الكبير) . ذلك أن الخليل قد أتى باللفظ وما ينشأ عنه بالقلب في الموضع الواحد. فذكر (الضرم) مثلاً في حرف الضاد. وأتبعه ذكر (الضمر فالرضم فالمرض) باللفظ. فإن أهمل شيئاً من وجوه التقليب أشار إليه. وقد جعل كل نوع من الصحيح والمضاعف والمهموز والمعتل على حدة.

وأخذ بنهج الخليل هذا الأزهري في تهذيبه وابن سيده في محكمه. وعاب ابن منظور هذه الطريقة في معجمه لسان العرب فقال: (ولم أجد في كتب اللغة أجل من تهذيب اللغة.. وأكل من المحكم.. فإنهما من أمهات كتب اللغة على التحقيق.. وما عداها بالنسبة إليهما بنيات الطريق. غير أن كلا منهما مطلب عسر الدرك ومنهل وعمر المسلك) .

وقد عقب الشيخ طاهر الجزائري على ذلك في حاشيته على خطبة الكافي فقال: (واعلم أن طريقة الخليل لها موقع عند الذين يرون أن الكلمات التي تشترك في الحروف، وإن اختلفت في الترتيب، لا بد أن يكون لها معنى مشترك هو جنس لأنواع موضوعاتها) .

وقال ابن الأثير في المثل السائر (٢٩٤) : (وأما الاشتقاق الكبير فهو أن تأخذ أصلاً من الأصول فتعقد عليه وعلى تراكيبه معنى واحداً يجمع تلك التراكيب وما تصرف منها) وإن تباعد شيء من ذلك عنها رُد بلطف الصنعة والتأويل إليها) ، وأردف: (ولنضرب لذلك مثلاً فنقول: إن لفظة - قر - من الثلاثي لها ستة تراكيب وهي: قر، قمر - رمق، رقم - مرق، مرق - فهذه التراكيب الستة يجمعها معنى واحد هو القوة والشدة) .

وقد لحظ الشيخ العلايلي في مقدمته أن ابن الأثير قد تفرّد، من جميع باحثي الاشتقاق الكبير بهذا الترتيب الذي رعى فيه فاء التقليل. فكأنه رمى بذلك إلى غاية نشوئية حاصلها أننا لو فرضنا مادة كذا أصلاً، فالمادة التي يكون فؤها فاء الأصل تكون قد أعقبتها اشتقاقاً، فجاء (قرم) ثم (قرم) وهكذا. والذي يعنيننا من ذلك هل رام ابن الأثير هذا حقاً؟

أقول قد استدرك العلايلي فاستبعد هذا إذ لا دليل عليه، لكنه مضى يتخيل أن العربية قد استنتت للتزيد اللغوي سنة جرت عليها، بعد أن أصبح الثلاثة وحدة الكلم. ذلك أنها قلبت حروف الثلاثي بحيث يكون لكل أصل منه ست صور لها جامع معنوي. وقد روعي في توليدها نهج خاص بني على ترتيب حروف الهجاء. فأقدم ما تألف من الكاف واللام والميم، على ما تصوره العلايلي، هو (كلم) بسبق الكاف تليها اللام فالميم، كما تنوأل بترتيبها في حروف الهجاء، فتولد من (كلم) ملك ثم تولد من هذا مكل فكل فملك فملك. ونبه العلايلي على أن ما تفرع على كل أصل ثلاثي لا يشترط أن يبلغ هذا العدد، كما نبه ابن جني أن هذه التقليل لا تطرد. فإن (ملك) كما قال، لم تأت في ثبت (الخصائص ١/١٢) .

وقد أتى العلايلي بأصل آخر أوضح فيه ما تصوره في ثتابع الاشتقاق فقال إن (ز ف ن) أقدم صور هذا الثلاثي لأنها الأوفق للترتيب الهجائي ثم تولد منه (فنز) ف (نزف) ثم (زن ف) وهو الأصل الثاني، وقد تشعب منه: (ن ف ز) ف (ف ز ن) .

وبحث العلايلي أمر الاشتراك المعنوي في تقليل المادة ووجه الاختلاف بين دالاتها، فقال: (فقد تقرر بما لا يحتمل ريباً أن بين مواد الثلاثي الست جامعاً معنوياً، وإنما وجه الخلاف في الخصوصية) وأردف: (وعليه يمكن انتزاع الجامع المعنوي منه، أي من الأصل الثلاثي، وتعيين الخصوصية بمساعدة الثنائي الذي لا نظن في أمره مناقشة) . وقد رام العلايلي بذلك أن ينبه على ما كان للاشتقاق الكبير من شأن في المد اللغوي. في مراحل تكامل اللغة وتناميها. أما قوله: (وتعين الخصوصية بمساعدة الثنائي) فهو ينم على أن لكل مادة من مواد الثلاثي الست ثنائياً خاصاً يميز معناه، ولا تشركه في هذا الثنائي مادة أخرى من هذه المواد. ولو صح أن يتحد (ثنائي) بين مادة وأخرى من ثلاثي، لاقتضى ذلك تقارب دالتيهما، وهما مختلفتان. ويحد الثنائي في المادة حرفاه وترتيبهما، وموقعه من الحرف المزيد. ولا بد من إيضاح ذلك في نواج ثلاث:

الأولى: أن الجامع المعنوي للتقليل لم يمنع من اختلاف دلالة كل تقليل عن دلالة سواه، وأن هذا الاختلاف مرهون باختلاف مواقع الحروف بعضها من بعض، أي باختلاف الثنائي وموقعه من الحرف المزيد.

الثانية: إذا صح أن الثلاثي إنما ينظر في دلالته، أصلاً، إلى المعاني الأولى لحروفه، وأنه أضحى مؤلفاً حرفياً موحد الدلالة مفرداً في مفهومه بعد أن كان مؤلفاً من وحدات لكل منها دلالة (أو من وحدتين: الثنائي والحرف المزيد) فإن وحدة المعنى في كل تقليل لم تبين على معاني حروفه وحسب، وإنما أسست على ترتيب معين لهذه الحروف. حتى إذا اختلف الترتيب صير إلى تقليل آخر بدلالة مغايرة، ولو ممت هذه الدلالات إلى جنس من المعنى.

الثالثة: إذا استقر أن الثلاثي إنما ينظر بدلالته إلى معاني حروفه، فإن الثنائي يهدي بمعناه الموحد إلى فحوى الثلاثي الذي يبني عليه فيكون دليلاً له. والثنائي إنما يعتمد في معناه كذلك على حرفيه الهجائين فيتم على دالتيهما الأوليين مفردين، لكنه يتأثر، على كل حال، بموقع كل حرف من صاحبه. وتمس الحاجة بعد هذا إلى تعرف جنس المعنى لكل حرف من الجدول الهجائي يتبع النصوص الدالة عليه واستقراء معاني الكلم. وهو ما يعقد عن تفصيله جهد فرد من الأفراد.

قال العلابي (ومن هذا أصبح من الضروري أن نتكلم على تحديد معاني حروف الجدول بما تسمح به النصوص المحفوظة. فحرف الهمزة يدل على الجوفية وعلى ما هو وعاء للمعنى، ويدل على الصفة تصير طبعاً. والباء يدل على بلوغ المعنى في الشيء بلوغاً تاماً، ٢١٠/٠٠٠). ولكن هل تشف معاني الكلم عن هذه الدلالات حقاً؟ هذا ما لا مناص من محاولة الاهتداء إليه باستقراء لا يدخر عنه جهد، ولا تستوطاً فيه راحة.

٣- الاشتقاق الكبير والقلب وفرق ما بينهما:

خاض الباحثون في شعاب الاشتقاق الكبير وبسطوا القول في القلب. وتداخل البابان حيناً في كلامهم حتى التأمَا وكأنهما باب واحد، لا سبيل إلى ميز بعضه من بعض. وهكذا مثلوا ب (جذب وجذب) للاشتقاق الكبير حيناً، وللقلب حيناً آخر بل أتوا به مثلاً لما جاء على هيئة المقلوب وليس بالمقلوب.

وقد جاء التهانوي في كتابه (كشاف اصطلاحات الفنون - ١/٨٤٤) ب (جذب وجذب) مثلاً للاشتقاق الكبير ثم مثل به لما جاء على هيئة المقلوب وليس بالمقلوب فساوى بذلك بين هذا وذاك (٢/١٣٧١)، على حين خالف بينهما في التعريف. ومثل الشيخ عبد القادر المغربي في كتابه (الاشتقاق والتعريف / ١٤) ب (جذب وجذب) للاشتقاق الكبير والقلب وجعل لهما تعريفاً واحداً.

وذهب الأستاذ سعيد الأفغاني في كتابه (أصول النحو / ١٠٥) إلى نحو من ذلك فجعل (جذب وجذب) مثلاً للاشتقاق الكبير. ونحنا الأستاذ عبد الله أمين في كتابه (الاشتقاق / ١٥٤) هذا النحو فوحد بين المصطلحين في التعريف، وقد أسمى الاشتقاق الكبير بالقلب الاشتقافي ومثل له ب (جذب وجذب) و (شجه وجشّه). فما حقيقة الأمر في ذلك كله؟

أقول ليس مصطلح (الاشتقاق الكبير) في مؤداه لديهم كمصطلح القلب. وأظهر دليل على ذلك أن ابن جني وهو مبتدع (الاشتقاق الكبير) بلا نزاع، قد أفرد في الخصائص باباً للقلب فجعل عنوانه (في الأصلين يتقاربان في التركيب بالتقديم والتأخير - ١/٤٦٧). ومثل فيه ب (جذب وجذب) ووازن بينه وبين (يئس وأيس) وسواه، ولم يشر في ذلك إلى شيء مما عقد عليه الكلام حول ما أسماه (الاشتقاق الأكبر) أي الكبير. وكذلك فعل في كتاب (سر صناعة الإعراب ١/٢١٩). فقد أتى ب (آن وأنى) وذهب إلى احتمال أن يكون من أمثلة القلب أو مما جاء على هيئته، ولم يلمح إلى شيء مما يتصل بالاشتقاق الكبير. وهو قد خص هذا الاشتقاق في الخصائص (١/٥٢٥) بباب مثل فيه ب (سلم) وتقاليبه الستة، وصنع مثل هذا في (كلم) و (قول) و (جبر) و (قسو) وتقاليب كل منها، ولم يتطرق إلى شيء مما جاء به في القلب في (باب الأصلين يتقاربان في التركيب بالتقديم والتأخير) من قريب أو بعيد. أفليس يدل الفصل بين (القلب) و (الاشتقاق الكبير) عند ابن جني، وإفراد كل بحث وباب على حدة، كما رأيت، على أن بينهما من التغير ما يوجب ميز أحدهما من صاحبه وتعرف حال كل منهما واستبانة وجهه؟

٤- ما الذي أراده الأئمة بالقلب اصطلاحاً

أراد الأئمة بالقلب غير ما راموه بالاشتقاق الكبير. فأمثلة القلب توحى بأن العرب قد عنوا ألفاظاً بعينها فتحركت ألسنتهم بما يجاورها نطقاً، فلم يخالفوا بين ما نطقوا به وما عنوه من الألفاظ في الحروف، لكنهم خالفوا في مواقع هذه الحروف بعضها من بعض. مثال ذلك قولهم (أيس)، وقد عنوا به (يئس) بمعنى قنط. وقولهم (أشاف) وقد عنوا به (أشفي) بمعنى أشرف. وقولهم (دهدت الشيء) إذا حدرته وقد أرادوا به (هددت الشيء). وقولهم (أمضحل الشيء) قصدوا به (اضمحل) إذا انحل، و (اكرهف) قصدوا به (اكرهف) إذا عبس، وهكذا..

وهم لم يؤصلوا ما ازدحمت أحرفه على ألسنتهم فنطقوا به على هذا الوجه، فإذا طلبت في المعاجم (أيس) عدت إلى (يئس) ، أو طلبت (أشاف) عدت إلى (أشفي) وهكذا الباقي غالباً. وأسما (أيس) هذا مقلوباً و (يئس) مقلوباً عنه. وهم تصرفوا في المقلوب غالباً لكنهم حدّوا هذا التصرف فلم يتخذوا للأفعال المقلوبة مصادر من جنسها لانتفاء موادها. فقالوا (أيس يأساً) ولم يقولوا (أيس أيساً) . فالمقلوب والمقلوب عنه لفظان مترادفان معنى واتحدت حروفهما ولكن اختلف ترتيبها. ومن ثم كان القلب غير الاشتقاق الكبير. فليس في هذا أي الاشتقاق الكبير، وحدة في المعنى بين تقلب وتقلب ولو كان بينهما جامع، وإنما يتغير المعنى بتغير مواقع الحروف. وكل تقلب هو أصل منصوص عليه نحو كلم ومملك وكل عدا ما كان منه مهملاً. وليس للمقلوب (كأيس) أصل منصوص عليه، وإنما هو محمول على ما اعتدوه أصلاً له وهو (أيس) .

ولا بد من التنبيه على أن القلب قد جاء على غير الأصل. ذلك أن الأصل فيما اختلفت مواقع حروفه، كما اتضح في الاشتقاق الكبير، أن يختلف معناه خلافاً للمقلوب. وإذا اتفق في اللغة أن يقع الترادف بين لفظين اختلفت حروفها، أو اتفقت حروفهما وتغير ترتيبها. فليس هذا هو الأصل والغالب.

٥- نصوص الأئمة وكلام الباحثين في القلب

جاء في شرح الشافية (١/٢٣) للرضي تعقياً على كلام ابن الحاجب حول الفارق بين المقلوب والمقلوب عنه: (ولعل مراده - أي ابن الحاجب - أنه إذا كانت الكلمتان بمعنى واحد ولا فرق بينهما إلا بقلب حروفهما، كانت إحداها صحيحة مع ثبوت العلة فيها دون الأخرى كأيس مع يئس، فالصحيحة مقلوبة من الأخرى) . فأشار الرضي صراحة إلى وحدة المعنى في القلب. فإذا اترق المعنى لم يكن قلباً. فقد اعتد ابن الأعرابي مثلاً أن (غرس) و (رغس) من المقلوب ذهاباً إلى أن معناهما واحد. فرد ابن سيده فقال في المخصص (١٤/٢٨) : (والمعروف أن الغرس في الشجر كالزرع في الحب، وأن الرغس النماء والبركة وقد رغسه الله) ، ففي الصحاح (رغسه الله مالا.. أي أكثر له وبارك له فيه) ، ومن ثم كان كل منهما أصلاً، واختلاف مواقع الحروف مؤذن باختلاف المعنى. واستدلوا على القلب بوحدة المعنى وتغيير مواضع الحروف. قال الزجاجي في شرح أدب الكاتب (على ما جاء في المزهري - ١/٢٨٥) : (ذكر بعض أهل اللغة أن الجاه مقلوب من الوجه واستدل على ذلك بقولهم وجه الرجل فهو وجهه إذا كان ذا جاه، ففصلوا بين الجاه والوجه بالقلب) . وجاء في مفردات الراغب (وقال بعضهم الجاه مقلوب عن الوجه، لكن الوجه يقال في العضو، والجاه لا يقال إلا في اللحظة) ، والمعنى واحد.

وفي الهمع (٢/٢٢٤) : (قال أبو حيان: القلب تغيير حرف مكان حرف بالتقديم والتأخير) وكل ما جاء به من الأمثلة على اتفاق المعنى بين اللفظين.

وقد ذهب بعض الباحثين إلى احتمال تغيير المعنى في القلب. قال جرجي زيدان في كتابه (الفلسفة اللغوية والألفاظ العربية / ٥٩) : (القلب هو عبارة عن تقديم أو تأخير أحد حروف اللفظ الواحد مع حفظ معناه أو تغييره تغيراً طفيفاً) .

وقال الشيخ عبد القادر المغربي في كتابه (الاشتقاق والتعريب) : (القلب ويقال له الاشتقاق الكبير، وهو أن يكون بين اللفظين تناسب في اللفظ والمعنى دون الترتيب مثل فعل جذب المشتق من مادة الجذب. فإن الحروف في المشتق هي عينها في المشتق منه. والمعنى فيهما متناسب / ١٤) وأردف: (ومهما كان معنى جذب وجذب واحداً فلا بد أن يكون في أحدهما شيء من المعنى لم يلاحظ في الآخر / ١٥) .

قلت الذي أريد بالقلب هو وحدة المعنى كما أسلفنا، خلافاً لما جاء به زيدان، وقد أوردنا عليه الشواهد وأقوال الأئمة. وأما نزوع المغربي إلى تعريف القلب والاشتقاق الكبير بقوله (القلب ويقال له الاشتقاق الكبير، وهو أن يكون ..) ففيه نظر. فالاشتقاق الكبير غير القلب كما أوضحنا، والتعريف الذي جاء به إنما هو الاشتقاق الكبير دون صاحبه، وأما مثال (جذب وجذب) فسيأتي تفصيل الكلام فيه.

وقد يمم الأستاذ عبد الله أمين في كتابه (الاشتقاق) سمت المغربي وقصد قصده في التعريف، وقد أسمى الاشتقاق الكبير بالكبار، فقال: (الاشتقاق الكبار هو انتزاع كلمة من كلمة أخرى بتغيير ترتيب بعض أحرفهما بتقديم بعضها على بعض مع تشابه بينهما في المعنى،

واتفاق في الأحرف) ، وأردف (ويسمى هذا الاشتقاق قلباً لغوياً تمييزاً له من القلب الصربي الإعلالي.. وقد أسميت هذا القلب، القلب الاشتقائي لأنه من مباحث علم الاشتقاق، وأكثر ما يكون القلب في الكلمات الثلاثية وبصيغتين في المادة الواحدة مثل جذبه وجبده إذا شده إليه، وشج رأسه وجشه إذا كسره) . وقال في موضع آخر: (الاشتقاق الكبار أو الأكبر أو القلب اللغوي.. أن تعتمد إلى كلمة فتشتق منها كلمة فأكثر بتقديم بعض الحروف على بعض دون زيادة أو نقص، مع الاتحاد في المعنى، وأكثر ما يكون الاشتقاق الكبار أو القلب في الكلمات الثلاثية، وأول من عرّفه إمام الأئمة أبو الفتح عثمان بن بزجني/٣٧٦/٠٠) .

وهكذا جعل الأستاذ أمين القلب والاشتقاق الكبير سيّين وهما متغيران كما رأيت. وقد قال بتشابه المعنى بين التقلب والتقلب أو المقلوب والمقلوب عنه: (مع تشابه بينهما في المعنى) . ثم عدل عن ذلك فقال بوحدة المعنى فيما قائلًا (مع الاتحاد في المعنى) ، فأوقع القارئ في حيرة وجعله من أمره على تردد.

ولست أدري هل ذهب أحد إلى اتفاق المعنى في تقاليد المادة في الاشتقاق الكبير، وهل جاء أن كلم مثل ملك في معناه، وملك مثل كل في فحواه، وقوس مثل سوق، وسلم نحو ملس.. وإنما تتجلى وحدة المعنى في القلب دون الاشتقاق الكبير، كقولك يتس وأيس، وأشفي وأشاف، واضمحل وامضحل واكفهر واكرهف.. وإذا كان ابن جني قد أوهم ب (وحدة المعنى) في تقاليد الثلاثي حين قال (١/٥٢٦) : (فهو أن تأخذ أصلاً من الأصول الثلاثة فتعقد عليه وعلى تقاليبه الستة معنى واحداً) فقد قصد بقوله هذا ما تردّ إليه دلالات هذه التقاليد، على اختلافها، من جامع معنوي واحد. قال ابن جني (١/٥٢٧) : (وذلك أنا عقدنا تقاليد - الكلام - الستة على القوة والشدة، وتقاليد - القول على الإسراع والخفة) وهو جلي لا وجه فيه للبس أو إبهام.

٦- المقلوب وما جاء على هيئته

ذهب كثير من الأئمة إلى بيان الفرق بين ما تصوروا أنه مقلوب، وما قدروا أنه جاء على هيئة المقلوب، وليس هو كذلك. ومثلوا للأول ب (آن) فهو مقلوب من (أني) ، و (أيس) فهو مقلوب من (يتس) . ومثلوا للثاني ب (جذب وجبذ) فكل منهما أصل، وليس أحدهما مقلوباً من صاحبه.

فإذا جاء لفظان بمعنى وليس بينهما في التركيب إلا تغيير مواضع الأحرف نظراً، فإذا أمكن أن يعتد أحدهما أصلاً والآخر فرعاً يحمل عليه، كان الفرع مقلوباً من الأصل. ولا يكون ذلك إلا بدليل ثابت. وأظهر دليل يمكن التعويل عليه أن يتسع التصرف في أحدهما ويضيق في صاحبه فيكون أكثرهما تصرفاً هو الأصل والآخر مقلوباً عنه. قال ابن جني في الخصائص (١/٤٦٧) : (وذلك كقولهم أني الشيء يأتي، وأن يئين. فآن مقلوب عن أني، والدليل على ذلك وجود مصدر أني يأتي وهو الأني، ولا تجد لأن مصدرًا كما قال الأصمعي) . وأردف: (فلما انعدم من - آن - المصدر الذي هو أصل الفعل علم أنه مقلوب عن أني يأتي إني) . ثم استدرك فقال: (غير أن أبا زيد قد حكى لأن مصدرًا وهو الأين، فإن كان الأمر كذلك فهما إذاً أصلان) .

أقول: يعني هذا أنه إذا استكمل كل تصرفه كان كلاهما أصلاً ولم يكن أحدهما مقلوباً عن صاحبه، ولو اتحدا معنى.

وجعلوا (أيست من كذا) مقلوباً من (يئست) . ذلك أنهم حكوا ل (يتس) مصدرًا هو (اليأس واليأسه) ولم يحكوا ل (أيس) مصدرًا من لفظه قط، فثبت أنه مقلوب من (يتس) على أنهم أتوا القلب (أيس) بدليل آخر. وذلك أن من حق (أيس) في الأصل أن يُعلّ فتقلب ياءه ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها فتقول (آس) كما تقول (خاف) ، و (إيست) كما تقول (خفت) .

فبقاء الفعل صحيحاً على (أيس) دون إعلال، ثم على أنه مقلوب. قال الرضي في شرح الشافية (١/٢٣-٢٤) : (ولعل مراده أنه إذا كانت الكلمتان بمعنى واحد ولا فرق بينهما إلا بقلب حروفهما، فإن كانت إحداها صحيحة مع ثبوت العلة فيها دون الأخرى كأيس مع يتس، فالصحيحة مقلوبة من الأخرى) .

وقد قصد بقوله (وإن كانت إحداها صحيحة) ، أيس، فقد بقيت صحيحة غير معلّمة. على أنه ليس (صحة الكلمة) في الأصل، أي عدم إعلالها، نصاً في كونها مقلوبة، كما أشار إليه الرضي في شرحه.

قال ابن جني: (ومن المقلوب: امضحل وهو مقلوب من اضمحل، ألا ترى أن المصدر إنما هو على اضمحل، وهو الاضمحل، ولا

يقولون: الامضحلال. وكذلك قولهم: اكفهروا كهف، فالثاني مقلوب عن الأول لأن التصرف وقع على اكفهروا ومصدره الاكهفروا، ولم يمرر بنا الاكهفروا).

فإذا تصرف اللفظان تصرفاً واحداً فقد قضا بأنهما أصلان، وليس أحدهما مقلوباً عن الآخر، وهو ما عيناه بقولنا إنه جاء على هيئة المقلوب وليس هو بالمقلوب. قال ابن جني (١/٢٤٦): (فمما تركيبه أصلان لا قلب فيهما قولهم جذب وجذب، وليس أحدهما مقلوباً عن صاحبه، وذلك أنهما جميعاً يتصرفان تصرفاً واحداً نحو: جذب يجذب جذباً فهو جاذب، والمفعول مجذوب. وجذب يجذب جذباً فهو جاذب والمفعول مجبوز) وأردف: (فإن جعلنا مع هذا أحدهما أصلاً لصاحبه فسد ذلك لأنك لو فعلته لم يكن أحدهما أسعد بهذه الحال من الآخر. فإذا وقفت الحال بينهما ولم يؤثر بالمزية أحدهما وجب أن يتوازي).

وجاء في هامش الصحاح: (وأما ما يسميه الكوفيون نحو جذب وجذب فليس هو بقلب عند البصريين، وإنما هو لغتان. وقال السخاوي في شرح المفصل: إذا قلبوا لم يجعلوا للفرع مصدراً لثلاثاً يلتبس نحو يئس يأساً وأيس مقلوب منه، ولا مصدر له، وإذا وجد المصدران حكم النحويون بأن كل واحد من الفعلين أصل، وليس مقلوباً عن الآخر نحو جذب وجذب. وأهل اللغة يقولون إن ذلك كله مقلوب) وقد أجمل التهاني صاحب (كشاف اصطلاحات الفنون) كلام الأئمة في ذلك (٢/١١٧١) فقال: (ويطلق القلب عندهم على تقديم بعض حروف الكلمة على بعض، ويسمى قلباً مكانياً، نحو آرام فإن أصله أر آم، كما في الشافية وشرحها للرضي، وعلامة صحة لقلب المكاني أن يكون تصارييف الأصل تامة بأن يصاغ منه فعل ومصدر وصفة، ويكون الآخر ليس كذلك، فيعلم من عدم تكميل تصارييفه أنه ليس بناء أصلياً).

فدل هذا على أن جمهرة المحققين من النحاة على أنه إذا استوت الكلمتان في التصرف كانت إحداها لغة في الأخرى وليست مقلوبة عنها كما هو الحال في جذب وجذب.

٧- كيف يستدل على صحة القلب؟

يفهم مما ذكر أن في الحكم على (جذب وجذب) مذهبين:

الأول: أنه مثال للقلب وأن جذب هو الأصل فهو المقلوب عنه، وجذب هو الفرع فهو المقلوب، وعليه صاحب الصحاح. قال الجوهري: (الجذب المد، يقال جذبه وجذبه على القلب). فإذا صحَّ هذا ثبتت أصلية (الجذب) وانتفى (الجذب) بناء أصلياً. قال صاحب المقاييس (الجيم والباء والذال، ليس أصلاً لأنه كلمة واحدة مقلوبة، يقال جذبت الشيء: جذبته).

والثاني: أنهما أصلان وليس أحدهما مقلوباً عن الآخر. فإذا صحَّ هذا ثبتت أصلية (الجذب) و (الجذب)، وعليه ابن جني، وقد استدل على ذلك بأن العرب قد تصرفت فيهما تصرفاً واحداً. وأخذ بهذا كثيرون، وعليه جمهرة النحاة. وفي التهذيب أن الجذب لغة تميم. وأنت ترى مما تقدم أن الأئمة لم يعولوا في الحكم هاهنا على (المعنى) ولم يتطرقوا إليه. ولست أجازف في القول إذا عجت ب (المعنى) فاتخذته معياراً يقتاس به.

وإني لأذكر ما قاله أبو حيان التوحيدي في كتابه (البصائر والذخائر - ١/١٧٥) حول تعويل النحاة في تحقيق مسائلهم على المعنى. قال أبو حيان: (سمعت شيخاً من النحويين يقول المعاني هي الهاجسة في النفوس المتصلة بالخواطر والألفاظ ترجمة للمعاني. فكل ما صحَّ معناه صحَّ اللفظ به، وما بطل معناه بطل اللفظ به).

فالأصل عندي فيما جاء على القلب أن يتحد فيه معنى المقلوب والمقلوب عنه كما أسلفنا، فإذا صحَّ هذا فيما حكاه الأئمة عن معنى (الجذب والجذب)، كان الجذب مقلوباً من الجذب. والأكثر في المقلوب أن يقصر عن المقلوب عنه في تصرفه. بل الغالب أن تسقط تصارييفه فتبقى منها بقية تدل عليه لجيئه على غير الأصل. ولكن ليس يمتنع أيضاً أن يأتي القلب بلفظ فيشيع ويجري على الألسنة فيستمر تصرفه أيضاً، وتكون مطابقة معناه للأصل شاهداً على صحة القلب، كما تكون كثرة التداول دليلاً على أصلية هذا الأصل.

والغالب فيما حكاه الأئمة أن الجذب والجذب بمعنى.

وإذا اختلف المعنيان، والأصل في اللفظين إذا اتحدت حروفهما واختلفت فيهما مواقعها أن يختلف معناه، كانا أصلين متساويين في

تصرفهما، ولكن إذا صحَّ في اللغة أن يتعاقب على المعنى مثل هذين اللفظين فيكون أحدهما لغة في الآخر، كما حكي عن الجذب أنه لغة تميم، فليس ذلك هو الغالب والأصل، ويرد ذلك إلى اختلاف اللهجات. وقال الرضي في شرح الشافية (١/٢٤): (فإن ثبتت لغتان بمعنى يتوهم فيهما القلب ولكل واحدة منهما أصل يجذب جذباً وجذباً، لم يحكم بكون إحداهما مقلوبة من الأخرى). وكلام الرضي هذا ظاهر الاستقامة إذا كان الحكم بأصلية اللفظين قد ترتب على استيفائهما التصرف، ولكن يختلف الأمر إذا ذهبنا إلى أن وحدة المعنى فيهما هي المعيار في الحكم بصحة القلب واستبعاد خلافه.

وقال المغربي في كتابه (الاشتقاق والتعريف/ ١٥): (ويجري التنبيه على شيئين: الأول أن الكلمة الأكثر شيوعاً وتداولاً تجعل الأصل المشتق منه، والأخرى الأقل شيوعاً تجعل مشتقاً. فمن ثم كان الجذب هو الأصل والجذب هو الفرع المشتق، والثاني أنه مهما كان معنى جذب وجذب واحداً فلا بد أن يكون في أحدهما شيء من المعنى لم يلاحظ في الآخر). أقول: إذا ثبتت صحة القلب في (جذب وجذب) فلا شك أن مدار الحكم بأصلية الأصل، على شيوع اللفظ. لكن هذا مرهون باتحاد المعنى لا باختلافه. وخلاصة الأمر أنه إذا كان الاشتقاق الكبير ذريعة إلى المد اللغوي خلال مراحل ارتقاء اللغة وتكاملها، وإن لم يطرد في صورته أو يتفق في كل ثلاثي، وأنه جاء على الأصل حين تعاقبت صور المادة فيه على جنس من المعنى لاتحاد حروفها، وحين اختلفت معاني هذه الصور لاختلاف مواقع حروفها، أقول إذا صح هذا في الاشتقاق الكبير فإن القلب قد عري من ذلك البتة. وقد جاء على غير الأصل، وكان النحاة منه على تردد ومن أمره على خلاف. وقد أبطله ابن السكيت وأثبته البصريون ولكن في مشتقات المعاني كما في (جرف هار وهائر) دون الأفعال والمصادر، خلافاً للكوفيين. وكأن مرد القلب إلى تزامم أحرف الكلمة وتسابقها على اللسان، كما قال العليلي في مقدمته (٢١٤). وإذا كانت العربية قد أقرته حيناً كما قال أبو حيان (المهمع - ٢/٢٢٥) فقد أسقطت شيئاً من تصاريفه في الغالب، وبقيت منها بقية تدل عليه. هذا و (هائر) من هار الجرف يهور هوراً فهو هائر. وقد قلب فقيل (هار) ، خفضوه في موضع الرفع. وليس ثمة (هرا) بهذا المعنى فيكون منه (هار) ، وإنما هو مقلوب من (هائر) ، كما كان (شايكي السلاح) مقلوباً من (شائك السلاح). وقد قيل في تصغير (هار) هو يئر، فردوه إلى أصله لأن هذا تصغير (هائر). أما تصغير (هار) على لفظه فهو (هوير) لا (هويئر) ، كما قالوا في تصغير (غاز) غوز و (قاض) قويض.

٨- أيقع القلب اصطلاحاً في الثنائي المضاعف

قصدنا بالمضاعف ما تألف من حرفين ضوعف ثانيهما، نحو: (در) و (بر) ..

وقد أسمى الخليل في معجمه (العين) نحو (در) بالثنائي المضاعف لتألفه من حرفين، ولو أصبحت بمضاعفة الأخير ثلاثة أحرف. كما أسمى المضاعف (دردر) ثنائياً لتكرر الحرف فيه، وجعل (دثر ودرن ودفر) ونحوها هو الثلاثي.

وجاء في حاشية الجزائري على خطبة الكافي (٤٧/٤٨): (وقد التزم الراغب الأصفهاني أن يبدأ بالمضاعف.. وكان لذلك سببين: أحدهما أن عنوان الفصل ينطبق على المضاعف.. فإن دخول - بر - في فصل الباء مع الراء، أظهر من دخول برأ.. والثاني مقدم على ما فوه وهو سبب لفظي.. والثاني: هو أن المضاعف هو الأصل في كل معنى، وهذا سبب معنوي جدير بالمراعاة). فإذا استقر هذا فهل ثمة ما يمنع أن يجري القلب (باصطلاحه المعروف) في المضاعف خاصة؟ أقول ينذر ذلك لسببين: الأول أن شرط القلب أن يتعاقب المقلوب والمقلوب على معنى، فكيف يصح هذا واختلاف مواقع الحرفين فيهما مؤذن باختلاف المعنيين؟

الثاني: إذا كان مرد القلب غالباً إلى تزامم الأحرف على اللسان فهل يصح أن يكثر ذلك فيما تألف من حرفين؟ وقلما مثل الأئمة للقلب بالمضاعف حقاً.

ولكن إذا تجاوزنا القلب بحده الاصطلاحي المذكور وعيننا به معناه اللغوي فأين يمكن أن تقع دلالة المقلوب عنه من دلالة المقلوب،

إذا كان اتحاد حرفيهما موجباً لاتفاق دلاليتهما وكان اختلاف موقعيهما مؤذناً بتغايرهما؟

٩- العلاقة بين دلالة اللفظ ومقلوبه هل هي علاقة تضاد؟

ذهب أحد الباحثين في الدورة العلمية الخامسة (للسانيات) ، وقد عقدت بدمشق في صيف عام (١٩٨٠م ١٣٩٩هـ) ، إلى أنك

إذا ترصدت اللفظ ومقلوبه عامة أفتيهما على معنيين متضادين. والباحث هو الأستاذ محمد عنبر، وقد كتب في تقرير مذهبه هذا رسالة مطولة تقع في نحو ستمائة صفحة، وجعل عنوانها (الحرف العربي أو ديالكتيك الألفاظ).

وقد أهدى إلى مجمع اللغة العربية بدمشق نسخة منها وطالب بإعمال النظر فيها والإيعاز في طبعها. ولا أعلم أن المجمع قد فرق له رأي فيما جاء به الباحث، ولعله يفعل ذلك فيعلنه في عدد قادم من مجلته الفصلية.

أقول خلوت إلى الكتاب واستفضلت له شيئاً من وسعي فتصفحت بعض ما فيه وابتغيت معاملة وتلمست سره، فأكبرت جهد الأستاذ وأعظمت ما تكلف في تحقيق مطلبه من صعد، وتحمل في التماس الوسائل إليه من نصب ورهق. وإذا كنت لم أمل إلى مذهبه أو أنزع إلى مقالته، فلا شك أنه أعد للأمر عدته وتذرع له بذرائعه وتآدى بأداته. وفي ذلك ما فيه من خدمة العربية. وإنما يستبين خصوص اللغة بكثرة البحث ويتكشف سرها ومكنونها بموالاتة الدرس.

ولم يعني من متابعة المؤلف ومجاراته أنه قد جنح إلى مذهبه طريف تفرد به فلم ينح فيه نحو أحد من الباحثين فيسلك طريقته ويقفو أثره ويطأ مواضع قدمه، فقد يهدي جهد الباحث، فيما يطلب، إلى ما لم يسبق به حدس، ويقتاد إلى ما لم يسبح في فكر أو يخطر في بال. لكنني تدبرت ما جاء به من أدلة، وروأت فيما ساق من حجج وبسط من شواهد، فألفت فيها موضعاً للقول ومحلاً للنظر، فأردت أن أدلي في ذلك برأيي، استقصاء للبحث في باب يتسع فيه القول وتتشعب وجوهه.

-وطأ المؤلف بادئ الرأي لبحثه فذهب إلى أن في كل لفظ وجهين مجتمعين، فهو من حيث الصوت حركة طبيعية.. ومن حيث المعنى سمة إنسانية. ومن حيث أنه صوت ومعنى يجمع الطبيعة والإنسانية جميعاً (ص/٥). وكلامه هذا سديد. وقد بسط القول فيه، في مقال عقدته في المجلة حول نشوء اللغات عامة، ومذهب الأرسوزي فيه خاصة.

-وتحدث عن الثنائي والثلاثي في نشوء العربية وتناميها فقال: (فالثنائي هو الأصل في العربية، والخلية الأولى موطن التشابه الأول في الاحياء. أما الثلاثي فهو الذي يؤرخ وجه الإنسانية فيها. فالألفاظ الثلاثية تعبر عن السمة الإنسانية السوية التي جاءت في أحسن تقويم.. والثلاثي قائم على جهة الثنائي الأصل، ولم يخرج عليها. وقد اعتبره أهلها أصلاً لكل ما يقبل التصرف فيها / ٤). وكلام المؤلف فيه واضح، وقد طوينا على ذلك باباً من مقالنا السابق، في بسط هذا الموجز وتقريب بعينه.

-وأجرى المؤلف الكلام على المعنى الذي يعد (أصلاً) في المادة، فتنشعب عنه دلالاتها فقال: (ولعل الأصول الأولى في اللغات بمثابة العناصر الأولى في المادة، فكما أن من الممكن أن تتولد من هذه العناصر أصناف لا حد لها من التراكيب، فإن من الممكن أيضاً أن تتولد في اللفظ الواحد معانٍ لا نهاية لها بطريق المجاز. وما المعاني الواردة في المعجمات تحت كل مادة من موادها إلا مجازات يمكن أن تزداد زيادة لا حدود لها)، وأردف: (والذي دعا إلى التقييد بما ورد من معانٍ في كتب اللغة أن هذه المعاني جاءت موصولة الرحم بأصلها، وثيقة الصلة بأصلها الأول الذي صدرت عنه وبنيت عليه. وقد صدرت.. صدور الماء من ينبوع / ١٤). قلت كلام المؤلف في هذا سديد، وهو متصل بما عقدناه في المجلة حول تدرج معاني الكلم، والاشتقاق.

-وقال المؤلف: (وإذا جاء عنهم أن الأصل في ذلك هو كذا، فإن هذا الأصل المنصوص عليه لا يعدو أن يكون من باب التقريب، ولإيضاح وجهة اللفظ أكثر مما هو من باب التحديد والتعيين / ١٤). ورأي الأستاذ في هذا وجيه أصيل لا غبار عليه. ولكن كيف السبيل إلى (الكشف عن الأصل) في كل مادة؟

-التمس المؤلف إلى بغيته في ذلك وسيلة طريفة ومساغاً جديداً فقال: (والطريق إلى معرفة الأصل هو معرفة الأضداد / ١٥). وهو لا يعني بالأضداد ما اتفقت وجهة الأئمة فيه أو غلب رأي جمهورهم أو أجمع، على الأخذ به، بل قصد شيئاً آخر فقال: (فهذه الأضداد هي الأضداد المعروفة والموجودة في كتب اللغة والتي هي في مثل قولهم: العلم ضد الجهل، والشك ضد اليقين، والظلام ضد النور)، وأردف: (ان هذه الأضداد ليست هي الأضداد المقصودة هنا وهي ليست بالأضداد القائمة في الألفاظ ذاتها، ويمكن أن يقال عنها أنها أضداد تقليدية. وقد يعجب القارئ من هذا الكلام. فالموضوع ليس إنكار التضاد القائم بينها، لأن ما نحن بصددنا إنما هو الأضداد المتقابلة التي تؤلف السداة واللحمة في نسيج هذا الوجود القائم. والأضداد المتعارف عليها ليست كذلك / ٨٥ و١٦). فهو قد تذرع إلى ضبط معنى الألفاظ عامة بالبحث عن أضدادها المتقابلة فقال: (وكذلك يمكن تحديد معنى الألفاظ كلها في هذه

اللغة بمقارنتها بأضدادها.. وبهذه المقارنة يكون الوصول إلى كلمة الفصل في الموضوع (٢٧) .
-وهو لا يروم بالمعنى (الأصل) ما أراده الأئمة، وإنما ينبغي به ما أسماه (وجهة المعنى أو اتجاهه) . فانظر إليه يقول: (هل لهذا المعنى -
الأصل - في صورته الأولية وجود مستقل عن الوجهة، أم أن وجوده في الوجهة ذاتها، أو هو الوجهة ذاتها/ ٤٦) . ويقول أيضاً:
(فاللفظ الأصل يتجلى وجوده في اتجاهه/ ٤٧) .

-ويذكر هذا بمقالة أصحاب المنطق في أن لكل قضية مادة ووجهة. فإدلة القضية كقيمتها، أما وجهتها فهي نسبتها إلى سلب أو إيجاب.
وإذا كان الاختلاف بين الكيفيتين يصير إلى التضاد، فالاختلاف بين الوجهتين يؤول إلى التنافي. والتقابل بين السلب والإيجاب،
أقوى من التقابل بين المتضادين.

-ولا يتأتى أو يتسنى الكشف هنا عما أُرده المؤلف بقوله (الأضداد المتقابلة) وقوله (وجهة المعنى أو اتجاهه) حتى نعرض لأمثله التي
ساقها في تأييد مذهبه وتوثيق حجته، فنبلو سرها وتعرف كنهها ونحوها.

-وقد اقتصرنا فيما أوردناه من كلام المؤلف على ما عرض فيه للناحية اللغوية، وأقصرنا بل أمسكنا عما نحا فيه نحو الفلسفة لئلا يعدل
بنا عما نحن فيه من البحث اللغوي الصرف، فيلتبس على القارئ وجهته فيكون منه على غمة وحيرة.

من ذلك قول المؤلف: (اليوم في مجلس كبار علماء الطبيعة أنهم يقتفون في مختبراتهم أثر اكتشاف جديد هائل.. ألا وهو اكتشاف ما
يسمى - مضاد المادة - ويعني وجود مضاد المادة فناء لكل مادة، والعكس صحيح في حالة تواجدهما. ويؤمن كثير من العلماء إيماناً
عميقاً بوجود مضاد المادة.. حتى انه يظن أن الضدين - المادة ومضاد المادة - قد خلقا في آن واحد، ساعة خلق هذا الكون. ومن
نفس الأصل، وربما كان لها نفس تطور المادة، ولكنها لا تحمل شيئاً من صفات المادة المتعارف عليها. وتركيبها الفيزيائي والذري
يمثل تماماً تركيب المادة التي نعرفها، ولكن بطريقة معاكسة/ ٢٩) . وقوله: (في الملاحظة الآتفة الذكر اتساق مع منطق الجدلية
التي ينطق بها هذا الحرف العربي ويعلنها نظام ألفاظه في تركيب كلماته. فاللفظ يحوي ضده في ذاته، وضده في ذاته ذو اتجاه يعاكس
اتجاهه/ ٣٠) .

وخير ما نستعين به لإيضاح مذهب المؤلف وإمارة حجابهِ والإفصاح عن مضمونه، أن تأتي بما أوردته من الأمثلة مستظهراً بها على
سداد منهاجه وصدق دعواه، فنعمد إلى تأملها واختبارها لنبت فيها حكماً ونبرم رأياً.

١٠- دلالة المقلوب في الثنائي المضاعف

-مثل المؤلف في (محاضرته) للمضاعف بـ (جنّ ونجّ) فقال: (وهذا الكشف الذي يظهر أول مرة في العالم سبق للعلامة ابن جني أن
قال ان جميع تقلبيات اللفظ تتجه إلى صفة واحدة، أي أن لفظ - جن - يتجه في جميع تقلبياته إلى الستر) وأردف (ولو قال إن جنّ
تعني الاستتار، ونجّ تعني الظهور من قولهم تجت القرحة إذا خرج منها ما فيها من قيح، وبرز، وعمم ذلك على ألفاظ العربية لكان للأمر
شأن آخر، ولكنه لم يصل إلى ذلك. وهذا الكشف ينتهي إلى قانون: ضد اللفظ قائم فيه. والجديد فيه جانبه اللغوي. أما القانون
نفسه فهو معروف قديماً) .

أقول: فيما حكاه المؤلف في (محاضرته) عن ابن جني نظراً. وهو لم يذكر الموضوع الذي نقل منه هذا القول. ذلك أن المقصود هاهنا
مشتقات اللفظ لا تقلبيته. فالتقابل عند ابن جني كما رأيت هي الصور الحاصلة بتغيير مواضع الأحرف في المادة، وهي للثلاثي ستة
تقابل، أما للمضاعف فتقليبان لا ثالث لهما.

وحكى المؤلف (في كتابه/ ١١٥) نحواً من هذا عن ابن فارس في المقاييس، والحكاية صحيحة.

قال المؤلف: (ولكنه حين قال: إن الجيم والنون تدلان أبدأً على الستر، قد قال نصف الحقيقة فقط، فهما كذلك حين تكون الجيم
أولاً والنون آخرًا. أما حين يعكس الأمر وتكون النون أولاً والجيم آخرًا، فإن الآخر ينعكس وتصبح - ن ج - للبيان والظهور) .
والذي يعيننا من المسألة الجانب اللغوي. فـ (جنّ) تعني (ستر) ، لا شك في ذلك. ففي الصحاح: (جنت الميت وأجنته واريته،
وأجنت الشيء في صدري أكننته. وأجنت المرأة ولداً، والجنين الولد ما دام في البطن) . ولكن ما الذي يعنيه مقلوب (جنّ) وهو

أقول لا، إذ ليس في قولك (رددت الأمانة إلى أهلها، أو رددت الأمر إلى نصابه) منع أو استعصاء، وإنما ثمة حيلولة دون بقاء الأمانة في غير أهلها، والأمر في غير نصابه. فلا وجه إذاً لإطلاق التضاد بين اللفظين ولو تضاد في الدلالة حرفهما. أما قولنا إن الدال تدل على التشدد والتمنع والحيلولة فذلك معنى جدّ وسدّ وصدّ وكدّ وندّ. وأما أن الراء تدل على الجري والاستيسار فذلك معنى برّ وترّ وثرّ وكرّ وجرّ ومرّ ...

ومثال آخر هو (لفّ وفلّ). فقد جاء في المقاييس (اللام والفاء أصل صحيح يدلّ على تلوي شيء على شيء، يقال لففت الشيء بالشيء). وفي الأفعال لابن القوطية: (ولففت الثوب وغيره لفاً جمعته). فاللف في الأصل أن يضم بعض الشيء إلى بعض أو يضم بشيء آخر. ففي الأساس: (لف الثوب وغيره، ولف الشيء في ثوبه).

وإذا كان (اللف) ضم الشيء بعضه إلى بعض وطيه، فأبي معنى يتجه في عكسه أو يقال في ضده؟ أو ليس (نشر الشيء وبسطه)؟ ففي مفردات الراغب (قال تعالى جئنا بكم لفيفاً أي منضمماً بعضكم إلى بعض.. وقوله وجنات ألفافاً أي التف بعضها ببعض). وفيه (نشر الثوب والصحيفة والنعمة والحديث: بسطها)، ومنه البساط. وفي الأفعال لابن القوطية: (نشرت الثوب تقصت طيه)، ولعلّ الصحيح: نقصت بالضاد.

قال المؤلف: (ولو نظرت إلى لفظ، فلّ الشيء، التي تعني أن الشيء يكون ملفوفاً فتغلّه، وتأمّلت في عكسها، لفّ، التي تشير إلى أن الشيء كان مغلولاً فلّففته، ترى أن وجودهما كامن في الاتجاه/ ٧٤).

أقول قد نئذرع بتأويل فتقول لففت الشيء بعد فلّه، وأن تعني باللف أن تضم بعضه إلى بعض ضمّاً شديداً يقارب بين طرفيه، وتوسع أيضاً فتقول فللت الشيء بعد لفه فيباعد الفلّ بين طرفيه وينتقض اللف، ولكن هل هذا هو الأصل في معنى كل منهما ووجهته، وإنما ينقض (اللف) ويجري منه مجرى الضد النشر والبسط، وينقض (الفلّ) ويقع منه موقع العكس الجبر والرأب واللام. وإذا عدنا إلى التحليل وكشفنا عما وراء (فلّ) و (لفّ)، استبان أن (الفاء) يدل على رقة واستدارة، كما هو معنى (حفّ وزفّ ورفّ وشفّ وكفّ ولفّ وهفّ) ٤. وأن اللام يدل على كسر وضعف ونحو ذلك، كما هو معنى (أل وتل وجلّ وحلّ وزلّ..) ٥، فإذا صحّ هذا كان معنى (فلّ) أن شيئاً رقّ واستدار، أصابه كسر، ومن ثم قال الجوهري (الفل واحد فلول السيف) وقال ابن القوطية (فلت حدّ السيف) ونحو ذلك ما جاء في المظان، ومعنى (لفّ) أن شيئاً كسر أو وهن فاستدار به شيء آخر، وهو ما يعنيه اللف. ولا يخفى أن الغلبة في معنى كل من اللفظين للحرف الثاني فعليه المعول، ومن ثم كان النص فلّ إذا كسر، ولفّ إذا استدار شيء بآخر وضمه، وليس أحدهما نقيض الآخر.

١١- أيقع الترادف في الثنائي بين المقلوب والمقلوب عنه

أقول يقع الترادف أو نحو منه في الثنائي بين المقلوب والمقلوب منه، كقولك جشّه وشجّه، وتله ولته، وصرّه وصرّه، وقده ودقه، ومثّه ومثّه.. وقد ترصدت ذلك فألفيت أنه يغلب فيما كان (الباء) أحد حرفيه نحو (كبّه وبكّه، ولبّ وبلّ، وتبّ وبتّ، وجبّ وحبّ، وقبّ وبقّ، وصبّ وبصّ، وضبّ وبضّ، وربّ وبرّ، وسبّ وبسّ، وشبّ وبشّ، وعبّ وبعّ، وغبّ وبغّ، وهبّ وبه).

أما علّة الترادف أو التوارد عامة فقد يكون تقارب معنى الحرفين في الثنائي، وأما سببه فيما كان أحد حرفيه هو الباء، فهو أن الباء ترد لاستيفاء المعنى واستتمامه. وقد فرق لي ذلك بالاستقراء، وأشار إليه الشيخ العلايلي بقوله (الباء يدل على بلوغ المعنى في الشيء بلوغاً تاماً/ ٢١٠). ولعلّ الذي يوحى بذلك قولهم (يقال للشباب الممتلئ البدن نعمة وشباباً: ببة) قاله ابن الأثير في النهاية، وقولهم: (كل شيء ينبت على وجه الأرض فهو الأبّ)، قاله عطاء، وحكاها اللسان.

أما دليل الترادف أو التوارد في الثنائي ومقلوبه إذا كان أحد حرفيهما (الباء) فهو ما سقناه من ذلك أنفاً. فكبّه قلبه وبكّه مزقه، ولبّ أقام وبلّ المكان لزمه، وتبّ وبتّ بمعنى قطع وهكذا جبّ وحبّ وقبّ وبقّ، وصبّ الماء أراقه وبصّ الماء سال وجرى، وضبّ الدم سال وبصّ الماء رشّ، وربّه أصلحه وبرّه صدقه وأحسن عشرته، وسبّ قطع وبسّ فرق، وشبّ الغلام إذا نما وارتفع وشبت النار انتقدت

قريب أو بعيد. فالفرص إذا عني الشق قصد به شق الجلد أو نحوه. وليس في هذا فتح كالفتح الذي عناه، بل فيه قطع واقتطاع، ففي الصحاح (وقد يكون الفرص الشق، يُقال فرصت النعل إذا خرقت أذنيها للشراك). وفي الاشتقاق (ومنهم بنو فراعص وهو فعال من الفرص من قولهم فرصت النعل.. إذا شققت فيها موضع الشراك، والمفراعص حديدة تفرص بها/ ٢٧٤). أما (الفرصة) ففسحة اقتطعت كما اقتطعت (فرصة) القطن أو الصوف. ففي المقاييس (الفاء والراء والصاد: أصل صحيح يدل على اقتطاع شيء من شيء.. من ذلك الفرصة القطعة من الصوف أو القطن.. ثم يُقال للنهزة فرصة لأنها خلصة، كأنها اقتطاع شيء بعجلة..) فأين هذا كله من (الشق) الذي أراد به المؤلف الفتح فتح الطريق؟

وقال المؤلف (يقابله صرف الذي يعني وجود ما يمنع السير في هذا الطريق) ، وليس في اللغة شيء من هذا، فالصرف عودك بالشيء أي عدلك به أو تحوّلك به إلى غير الوجهة التي كان فيها. فكما تقول (صرفته عن وجهته) إذا حولته عنها، فإنك تقول (صرفته إلى وجهته) إذا أطلقتها إليها. ففي المصباح (صرفت الأجير والصبي: خليت سبيله). فإذا تراءى للمؤلف (المنع) في قولك (صرفته عن وجهته) فإن فيه (الإطلاق) في قولك (صرفته إلى سبيله) فهل في صرف الرجل إلى قصده أو انصرافه إلى بغيته (منع أو حبس)؟

وأين المنع في قولك (صرفت الدينار) إذا أخذت بدله دراهم؟ وإنما في صرف الدينار تحوّل به من حال إلى حال، وهو أصل معناه. ولا ننس أن (الصرف أو التصريف) قد استعمل بمعنى (الإنفاق) أيضاً، ففي المقاييس (وتصريف الدراهم في البياعات كلها: إنفاقها) . وفي المصباح (وصرفت المال أنفقته) فهل في الإنفاق غير الإطلاق وغير البسط دون القبض! وانظر إلى قول صاحب الأساس (وصرفه في أعماله وأمره فتصرف فيها). فصح بما ذكرنا أن (الفرص) ليس فتحاً كفتح الطريق، وأن (الصرف) ليس منعاً، وأنهما ليسا ضدّين ولا متعاكسين في اتجاه.

ولكن كيف اتفق للمؤلف أن يرى من معاني اللفظ ومقلوبه ما لم يسبح لنا أو يخطر في بال أحد من الباحثين؟ أقول: كان المؤلف قد جرى على أن يعرض للفظ فيبسط معانيه واحداً واحداً، ويعرف لمقلوبه فينثر دلالاته واحدة واحدة، فإذا فرغ من ذلك ترصد معنى من معاني اللفظ يعاكس دلالة من دلالات المقلوب. فإذا خلص إلى هذا اعتد هذا المعنى أصلاً لمعاني اللفظ جميعاً، وهذه الدلالة أرومة لدلالات المقلوب كلها. ثم مضى بعد ذلك يتذرع بالتأويل فيستعين به على رد ما بقي من معاني اللفظ ومعاني المقلوب إلى ما اعتده هو الأصل. في كل منهما.

وقال المؤلف فيما تقدم أن (معاني كل من اللفظين تضاد معاني الآخر في الأكثر) وليس يخلد إلى هذا بيقين كما رأيت. وأردف (وتشابه في الأقل). وعلل ذلك فقال: (وأما التشابه فمن الحروف الواحدة فيهما).

أقول: إن معنى الثلاثي لا يتعلق بدلالة حروفه وحسب وإنما يتصل بمواقع هذه الحروف بعضها من بعض، كما فصلنا القول فيه. وكل تقليب يغير صاحبه في معناه بتغيير مواضع حروفه. ف (صرف) يغير (فرص)، ولكن قد يجمعهما جامع مشترك من دلالة، فالفرص اقتطاع وفيه فصل شيء عن أصله، والصرف عدول بالشيء عما كان فيه، ففيه فصل عن وجهته. فإذا جاء تقليب من ذلك فوافق (صرف) أو (فرص) في معناه من كل وجه، فقد جاء على غير الأصل، وقد يكون مقلوباً من أحدهما. إذ جاء (الفرصة) فعلاً بمعنى (الفرصة). قال الجوهري: (الفرصة الماء يكون نوبة بين القوم، وهو قلب الفرصة، وهم يترافصون الماء، أي يتناوبونه). وفي اللسان: (وترافصوا على الماء مثل تفرصوا).

فإذا اتحد بين ثلاثيني أو أكثر الحرفان الأولان واتفق ترتيبهما تقارب المعنى، وقد مثلنا لذلك أنفاً. وثبت بهذا أن الثنائي يؤلف جنس المعنى في هذا المزيد.

وذهب الجزائري في حاشيته على خطبة الكافي أن الثنائي إذا كان في أول الثلاثي كان هذا أدعى إلى التقارب من أن يكون في آخره. فإذا فصل بين حرفي الثنائي فقد آذن هذا ببدء التباعد. قال الجزائري: (فإن التقارب بين كن وكند وكنز. أبين من التقارب بين ركن وزكن وسكن.. والتقارب في هذه أبين من التقارب بين كمن وكان وكهن.. وإن كانت هذه الكلمات كلها متقاربة لوجود

الكاف والنون فيها جميعاً. غير أن الأخيرة قد فصل فيها بين الحرفين حرف أجنبي بخلاف الأولى والثانية) .
وقد أشرنا قبل أن الثنائي الذي عليه مدار المعنى، وإنما يُعرف باتحاد حرفيه واتفاق ترتيبهما، وموقعه من الحرف المزيد. وإذا كان حلول
الثنائي في صدر ثلاثين أدعى إلى تقارب المعنى في اللفظين فذلك لأنه يؤلف معناهما المشترك، فإذا ذبَّ بالحرف المزيد كان ذلك قيداً
له، كما أسلفنا. وليس الأمر كذلك إذا تقدم المزيد وتأخر الثنائي أو حال المزيد بين حرفي الثنائي.
وقد أتى الجزائري بـ (كَنَّ وكند وكنز وكنس وكنع وكنف..) فكَنَّ الشيء وأكَنَّهُ ستره، وأستكن استتر، وكند إذا كفر النعمة فهو
كنود، وأصل الكفر تغطية الشيء، وكنز المال المدفون واكتنزه جمعه وادَّخره، وكنس الظبي كنوساً دخل في كئاسه، وهو مستتره في
الشجر، وكنع انقبض..

هذا ما رأيت أن أبسط القول فيه حول الاشتقاق الكبير والقلب وما يتصل بهما أو يتشعب عنهما.
وإذا كنت قد ملت إلى الإسهاب حيناً فقد قادني إليه تشعب مذاهب البحث واختلافها في قبول الرأي وردّه، وإني أكتب للمشتغلين
الذين انقطعوا للبحث وأقاموا عليه أو كادوا، فباتوا يلتمسون فيه بغيتهم فيتلففون لها ويسلكون إليها كل سبيل، فهم لا يتخفون في
تحصيلها أو يدّخرون سعيّاً دون بلوغها وإدراكها.

١: أغرب إذا أبعده المرعى، ومنه قولهم: (طارت به عنقاء مُغرب) .

٢- ف (أَج) عدا وأسرع، ورجل بججاج: اضطرب لحمه، ورجل بنو فلان فلاناً إذا طالوا في الاختلاف إليه: والمجوج الرياح الشديدة،
ودج القوم على الأرض: دبوا، ورجه رجاً حركة وزلزله، وزج الظليم برجله في جريه: دفع، وضجَّ القوم إذا جلبوا وصاحوا، وأعجت
الريح اشتدت وأعج الرجل أسرع، ومج التراب إذا رمى به، ونجت القرحة سالت ونججت الرجل حركته، وهجت النار هجا سمعت صوت
استعارها.

٣- ف (أن) المريض إذا رقق صوته، وجنت الشيء واريته، ورجل محنون مجنون، من الحن وهم حي من الجن، والحنة كالغنة،
والدنن في الظهر انحناء وفي العنق والصدر دنو وتطاؤو وتطامن، والذن الراقد يجمع ويخبأ فيه السائل، والرنة الصيحة الحزينة والرنن
الماء القليل، والزن الظن روزن الماء قل والزين الحاقن الذي حبس بوله، واستشن الرجل هزل، والصن شبه السلة المطبقة يجعل فيه
الخبز، والسن البخل، والظن معروف والظنون البئر القليلة الماء، والغنة صوت في الخيشوم، والكن السترة والكان الغطاء، ورجل منين
ضعيف منه الدهر، وهن هنا حن

٤- ف (حف) إذا طاف بالشيء واستدار، والزف صغار ريش النعام، والزف كون زغب الطائر ملتفاً بعضه على بعض، ورف الناس
به أحذقوا، والشف ستر رقيق يستشف ما وراءه، وكفة القميص ما يضم ما استدار حول الذيل، وكل ما استدار فهو كفة بالكسر،
وكفاف الشيء ستارة، واللف تلوي شيء على شيء، واللف بالكسر السحاب الرقيق وهفاهف: رقيق شفاف) .

٥- ف (آله) طعنه وثل البيت هدمه، وتجلجت قواعد البيت تضعضعت، والخلل الوهن وكذلك الاختلال، وذل ضعف وخضع، وزل
تعثر، وشلَّهم بالسيف كسرهم) .

١٨ الاشتقاق

الاشتقاق

في اللغة فصول تشابكت أو اصرها وتوشجت عراها، وكأن بينها رحماً مأساة.
فأنت إذا عرضت لمسألة في أحدها أصرارتك الحاجة إلى أن تذكى العين على ما يتصل بها من البحث في فصول من دوحها، فتجعلها
منك على بال وذكر، ليبرح به خفاء ما عرضت له فينزاح غموضه وتحل رموزه.
من هذه الفصول فصل عقده في هذه المجلة حول (نشوء اللغات) وآخر عقده فيها حول (تدرج المعاني) . وهذا فصل في (الاشتقاق)
يناط بهما ويُنَى إليهما. فإذا انتظم عقد هذه الفصول، وقد اشتبكت أسبابها وتمكنت أو اصبها، كان بعضها ذريعة إلى جلاء ما قد

يستغلق في بعضها الآخر، وسلماً إلى فك مشكله، وسبباً إلى إيضاح منهاجه واستبانة وجهه. وأنت إذا تأملت فصلنا هذا في (الاشتقاق) عرفت قرابة ما بينه وبين الفصلين السابقين. في غير كلفة أو عسر أو عناء. ***ذهب الأئمة إلى أنه لا بد للكلم في كل مادة لغوية أن يشتق بعضها من بعض فتد إلى جنس من المعنى يعد أصلاً لما يشتق منها جميعاً. فالاشتقاق نزع لفظ من لفظ، ولو مجازاً، بشرط مناسبتها في المعنى، واتفاقهما في الحروف الأصلية وترتيبها، ومغايرتهما في الصيغة حقيقة أو تقديرًا. وهكذا تشارك مفردات كل مادة لغوية في حروفها الثلاثة وترتيبها، وتلتقي على معنى يشملها. ثم يفرد كل منها بصيغة ومبنى ودلالة خاصة. وقد أسموا هذا النوع من الاشتقاق، الاشتقاق الصغير. وبحث الاشتقاق كثير من الأئمة المتقدمين كالأصمعي وقطرب وأبي الحسن الأخفش والمبرد وابن خالويه. وبرع فيه أبو بكر بن دريد في كتابه (الاشتقاق)، وأوغل فيه أحمد ابن فارس في كتابه (فقه اللغة) المعروف بالصاحي، و (مقاييس اللغة).

قال ابن فارس في فقه اللغة: (أجمع أهل اللغة، إلا من شذ عنهم، أن للغة العرب قياساً، وأن العرب تشتق بعض الكلام من بعض، وأن اسم الجن مشتق من الاجتنان، وأن الجيم والتون تدلان أبدأ على السترة. تقول العرب للدرع جنة. وأجنه الليل. وهذا جنين، أي هو في بطن أمه أو مقبور. وأن الأنس من الظهور، يقولون: آنت الشيء أبصرته. وعلى هذا سائر كلام العرب، علم ذلك من علم، وجهله من جهل / ٣٣).

هذا وقد جعل الأئمة للاشتقاق نوعين آخرين هما الكبير والأكبر. فإذا كان شرط الاشتقاق الصغير، في مشهور التسمية، أن يكون بين اللفظين اتفاق في الحروف الأصول وترتيبها وتناسب في المعنى كضرب وضارب ومضروب من الضرب، فشرط الاشتقاق الكبير أن يكون بين اللفظين أو الألفاظ اتفاق في الحروف دون ترتيبها، ككلم ومملك ولكم، أما الاشتقاق الأكبر فحده أن يكون بين اللفظين أو الألفاظ اتفاق في بعض الحروف وتقارب في الباقي.

وقد جعلوا التقارب في مخرج الحروف خاصة وفي صفتها، كجبل وجبر، وحلف وحرف، وحمس وحمش. ومنهم من أسقط ما شرطوه من التقارب فثلوا له بفلق وفلى، ورض ورضف.

وترد فكرة الاشتقاق الكبير إلى الإمام الخليل بن أحمد وقد بحثه أبو علي الفارسي واتسع فيه تلميذه أبو الفتح ابن جني صاحب الخصائص، وتبعهما في ذلك الحاتمي، والسكاكي صاحب المفتاح، وابن الأثير صاحب المثل السائر، وقد عرض هؤلاء للاشتقاق الأكبر وافتن فيه الحاتمي خاصة.

وقد قصرنا الكلام في فصلنا هذا على الاشتقاق الصغير، وهو ما يراد بالاشتقاق عند الإطلاق. وإليه تنتهي شعاب البحث عامة، وهو أصله وأرومته ومورده. فلا بد إذاً من إحصاء مسائله وجمع أشتاته واستقراء دقائقه في هذا الفصل، والاستصباح بضوء ذلك في خوض عباب الاشتقاق الكبير والاشتقاق الأكبر والغوص على أسرارهما في فصل آت، إن شاء الله.

هذا وأجدر ما ينبغي أن نجري الكلام فيه من مسائل الاشتقاق الصغير، وأحرى أن نستفد بعض الوسع في بحثه:

١- ما يطرد اشتقاقه فيكون على قياس، وما لا يطرد فيعمل فيه على السماع.

٢- اشتقاق الأفعال من أسماء الأعيان.

٣- الاشتقاق من اسم العين المشتق أيجري على لفظ المشتق أم يبني على أصله.

٤- أوجه القولين وأسلهما من النقد، في اشتقاق الفعل من المصدر أو المصدر من الفعل.

٥- ما يعترض رد المادة اللغوية إلى أصل واحد أو يحول دون الاهتداء إليه.

٦- الحكم في أصل اللفظ أعربي هو أم دخيل.

٧- اشتقاق العربي من المعرب.

وقصارانا أن نجعل اليد على تقيص كل مسألة من هذه المسائل فنبلو أمرها ونخبر حالها ونخلص من بحثها ونحن أبصر بدخائلها وأعلم بمطاوئها.

وحسبنا في ذلك أن نقتصر على قدر ما نرى به الطريقة ونقف على المنهاج، وإلا فللقول في ذلك مجال واسع ومذهب فسيح. فإذا سمعت

بالقارئ همة إلى ما وراء ذلك أو نازعته رغبة، اقتفى فيه هذا الأثر فوجد السبيل مسلوفاً والطريق موطأً فسعى سعيه إلى الاستزادة لتكتمل في ذلك آله وتجتمع أدواته.

١- ما يطرد اشتقاقه وما لا يطرد

المشتق قد يطرد اشتقاقه كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وأفعال التفضيل وظرفي الزمان والمكان واسم الآلة. وقد لا يطرد كالقارورة فإنها مشتقة من القرار.

هذا ما جاء في (كشاف اصطلاحات الفنون- ١/٨٤٥) للتهانوي. وعندني أن ما قصده التهانوي بنصه على إطراد الاشتقاق في الصفة المشبهة، هو غلبة الاشتقاق في بعض صيغها من أفعال لازمة مخصوصة. وإلا فليس لنا أن نأتي بوصف على فَعَلَ أو فَعَّلَان أو أَفْعَلَ مثلاً، دون أن يكون قد سمع عن العرب.

وكل ما أطلقوا القياس فيه هو العدول بالصفة المشبهة إلى صيغة (فاعل) ، كلما أريد بها التجدد والحدوث كقولك حاسن في حسن وعاف في عفيف ومات في ميت وضائق في ضيق، ومارض وجائد في مريض وجواد، كما فصله الزمخشري في المفصل، والرضي في شرح الشافية.

وذهب بعضهم إلى قياس (فعليل) صفة مشبهة كما أشار إليه الشيخ محمد الخضر حسين في كتابه (القياس) وعقب على ذلك فقال: (وينبغي أن يقيد هذا المذهب بالمعاني التي يراد منها الثبوت ولم يدر كيف تكلم فيها العرب بالاسم الدال على الذات وصفتها. وبهذا المذهب تستوفي الأفعال صفاتها المشبهة) . قلت على أن يشتق فعيل هذا من (فَعَلَ) . فقد استدُلَّ بـ (حبيب) صفة مشبهة على أن فعله (حَبَبٌ) فقال ابن يعيش في شرح المفصل (وفعيل بابه فَعُلَ كظريف من ظرف وكريم من كَرُم) وقال الرضي (الغالب في فَعُلَ: فعيل) .

ويعني هذا أنه كلما جاء (فَعَلَ) فالأصل في صفته، ما لم تسمع، (فعيل) . والأصل في (فعيل) أن يكون فعله، ما لم يسمع، (فعل) ككرم.

وذهب أبو البقاء صاحب الكليات إلى ما وراء ذلك فقال (الصفة المشبهة تجيء أبداً من لازم فإذا أريد اشتقاقها من المتعدي يجعل لازماً بمنزلة فعل الغريزة وذلك بالنقل إلى -فعل، بالضم، ثم يشتق منه، كما في رحيم وفقير ورفيع/٢٢٠) . وجاء في عدد نيسان (١٩٥٥) من مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق (مجلة مجمع اللغة العربية) عما أقره المجمع القاهري في مؤتمره: (كان الأستاذ أنيس المقدسي عضو المجمع من لبنان، طلب إضافة كلمة -الرتابة- إلى المعجم بمعنى الثبات والاستقرار والاستمرار فيما يقابل التعبير العصري: روتين. وقد رأت لجنة الأصول جواز استعمال هذه الصيغة، بناء على جواز تحويل كل فعل لإفادة المدح أو الذم أو الالتحاق بالغرائز. وعلى هذا يكون -الرتابة- مصدراً قياسياً لفَعُلَ، طوعاً لقرار المجمع في تكلمة مادة لغوية. وبعد المناقشة أقر المؤتمر الاقتراح المعروض عليه) . وإذا كان هناك من ذهب إلى قياس فعيل بمعنى فاعل، فقد أقر بعضهم قياس فعيل من متعدد بمعنى المفعول.

قال السيوطي في الهمع: (فورد المفعول على فَعَلَ وعلى فَعَلْ . وعلى فعيل كقتيل وصريع. وقاسه بعضهم، أي قاس فعيلاً- فيما ليس له فعيل بمعنى فاعل، نقله في التسهيل . والقيد المذكور للقياس نبه عليه أبو حيان، ولا بد منه) . وقد أخذ المجمع القاهري بهذا، والرأي في ذلك وجيه على أن (فعيلاً) هذا ليس صفة مشبهة.

واشتقاق صيغ المبالغة لاسم الفاعل من الفعل المتعدي الثلاثي، لا يطرد في الأصل. على أن من الأئمة من ذهب إلى قياسه في خمسة أوزان هي: فَعَّالٌ ومفعالٌ وفَعُولٌ وفَعِيلٌ وفَعِلٌ. تقول ضراب ومضراب وضروب وضريب وضرب. أو في الثلاثة الأولى وحدها. جاء ذلك عن الإمام عبد الله بن عبد الرحمن الدونشيري الشافعي في حواشي (يس) على التصريح. وليس هنا موضع تفصيل القول فيه. وكثر القول بصحة القياس في (فَعَّالٌ) خاصة فأخذ به مجمع اللغة العربية القاهري.

وقد كثر اشتقاق (المفعلة) من أسماء الأعيان للمكان الذي يكثر فيه العين، كقولهم: أرض مأسدة ومسبعة ومثورة إذا كثر فيها الأسد أو السبع أو الثور. وظاهر كلام سيبويه في الكتاب (٢/٢٤٩) الأخذ بقياسه. وقال ابن سيدة في النخص (١٦/٧٤) : (ومكان

موعلة كثير الوعول، ومغدره كثير الغدر، وهي الوعول المسنة، مطرد عند أبي الحسن) . وقد أخذ المجمع القاهري بقياسه فقال في مجلته (٢/٣٥) : (تصاغ مفعلة قياساً من أسماء الأعيان الثلاثية الأصول للمكان الذي تكثر فيه هذه الأعيان سواء أكانت من الحيوان أم من النبات أم من الجماد) .

وإذا عرضنا للمزيد من الثلاثي كأفعل وفعل وفاعل وتفاعل وانفعل وافتعل وتفعّل واستفعل فقد خص أئمة الصرف كلاً بدلالات لكنهم كادوا يجمعون على أنها لا تطرد.

وقد استثنى بعضهم (أفعل) فذهب إلى أن دخول الهمزة على (فعل) اللازم ليتعدى إلى مفعول، قياس كسهر وأسهره. فإذا كان متعدياً إلى واحد فدخول الهمزة عليه سماع نحو لبس الثوب وألبسه إياه. ومنهم من جعل هذا قياساً أيضاً. بل ذهب الأخفش إلى قياس دخول الهمزة على المتعدي إلى اثنين لتعديته إلى ثلاثة.

وإذا كان الرضي قد قال في شرح الشافية (١/٨١) : (فليس لك أن تقول من ظرف أظرف) فقد قال ابن هشام في المغني (٢/١١٣) : (وقيل النقل بالهمزة سماعي. وقيل قياسي في القاصر والمتعدي إلى واحد. والحق أنه قياسي في القاصر وسماعي في غيره، وهو ظاهر مذهب سيويه) . والقاصر هو اللازم. وقد أقر المجمع القاهري تعدي اللازم بالهمزة.

ومن قبيل ما عداه الكتاب بهمزة النقل (أضفى) . فأنت تقول (سبغ) و (ضفا) بمعنى تم و طال فعلين لازمين. ومنه ثوب سابغ ضاف. ونعمة سابغة ضافية. وتقول (أسبغه) على التعدي، ولا تقول (أضفاه) كما اشتهر على السنة الكتاب إلا أن تقر القياس في إدخال الهمزة للنقل، لأن السماع لم يرد به.

والغريب أن الأستاذ محمد العدناني قد ذهب في معجمه (الأخطاء الشائعة) إلى عيب قول القائل (أضفى عليه جلالاً) وجعل صوابه (أكسبه جلالاً) . والطريف حقاً أن الكثرة على إنكار (أكسبه) في السماع أيضاً. قال الزمخشري في الأساس: (وكسب المال.. وكسبته مالاً فكسبه.. ولا يقال أكسبته) . وقال صاحب المصباح: (كلهم يقول كسبك فلان خيراً إلا ابن الأعرابي فإنه يقول أكسبك بالألف) . وهكذا ينكر العدناني (أضفاه) قياساً، وقد أقر في مقدمة معجمه هذا القياس.

وقد ذهب بعضهم إلى قياس (انفعل) لإفادة المطاوعة فاشتراط مجيئه من فعل ثلاثي متعد يتصور فيه العلاج والتأثير نحو فتحته فانفتح وقسته فانقاس. وأخذ بهذا المجمع القاهري، وشرط ألا يكون فاء الفعل واواً أو لاماً أو نوناً أو راء، وإلا كان القياس فيه افتعل.. واعترض الشيخ ظاهر خير الله في (المنهاج السوي) فقال (ولا نجد بني الحصن فانبنى، مع ما فيه من العلاج) ، كما اعتراض الدكتور مصطفى جواد فأبي (المطاوعة) أصلاً. وقال في كتابه (المباحث اللغوية في العراق) : (أما انفعل وما جرى مجراه من الأفعال المزعوم أنها للمطاوعة فهي في الحقيقة لرغبة الفاعل في الفعل أو ميله الطبيعي أو شبه ميله إليه، من غير تأثير من الخارج) وأردف: (ولذلك لا يقتصر الفعل على المتعدي ولا يكون له صلة بالثلاثي أحياناً، مثل: انكدر. وفي القرآن الكريم في سورة التكويز: ... وإذا النجوم انكدرت.. ومعنى انكدرت انقضت، ومعنى الانكدار الإسراع والانقضاض، ولا ثلاثي له..) . وهو فيما مثل به سديد الرأي. فليس كل ما أتى من هذه الزنة كان بالضرورة مطاوعاً لمتعد ثلاثي، بل ليس لكل متعد ثلاثي ذي علاج مطاوع من (انفعل) . فأنت تقول داسه ولا تقول انداس وتقول ضربه وجرحه وذبحه ولا تقول انضرب وانجرح وانذبح. ولا بد للقياس من ضابط جامع مانع كما يقولون.

ولا خلاف في أن (افتعل) سماعي. فليس لك أن تصوغ (افتعل) من فعل مجرد وتأتي به على ما يوافق هذا الفعل تعدياً أو لزوماً. ما لم يرد به سماع.

ومن ثم لحنا قول القائل (احتار) وتسمح به بعض المحدثين كالشيخ مصطفى الغلاييني. وأبيناه نحن حين لم يسنده سماع أو يسعفه قياس معروف.

واجتهد الشيخ ظاهر في (المنهاج السوي) في وضع قياس ل (افتعل) . وكان مما اشترطه ضابطاً أن يكون الفعل مما يتعمده العاقل عقلاً أو إرادة. فإذا صح هذا ألزمك القياس أن تمنع (افتعل) من (حار

وخشي) ، ومن (سقم ومرض) . إذ لا يتأتى أن يعتمد العاقل فعل هذه الأفعال عادة. ومما ينبغي استدراكه على هذا الضابط التنبيه على أن القصد بمعنى الفعل دلالة الأصلية، لا ما تشعب عنها أو تفرع عليها. فإذا سأل سائل كيف امتنع (افتعل) من (مرض) وجاء من (عل) فقيل (اعتل) ، أوجب بأن ل (عل) دلالات ثلاثاً هي التكرار والمتابعة، ثم العائق يشغل صاحبه عن أمره، ثم الضعف والمرض، كما فصله صاحب المقاييس. ولكن أي هذه الدلالات الجذر والأرومة؟ جعل الجوهري في صحاحه التكرار والمتابعة الأصل، فقال: (التعليل سقي بعد سقي وجني الثمرة مرة بعد أخرى، وعل الضارب المضروب إذا تابع عليه الضرب) . وأردف: (والعلة المرض وحدث يشغل صاحبه عن وجهه، كأن تلك العلة صارت شغلاً ثانياً منعه عن شغله الأول) وتابع قوله: (واعتل عليه بعد إذا اعتاقه عن أمر) . فإذا اطمأن الأمر على هذا، وكان المعنى الأول هو التكرار والمتابعة، لم يتوجه على الضابط الذي أتى به الشيخ عيب أو نقد.

وأورد الشيخ لاشتقاق (افتعل) ضوابط أخرى، لا يتسع المقام لبسطها. ولا مناص من استقصاء البحث فيها ليقطع في المسألة بيقين حازم.

غير أن ابن فارس لم يجز في هذا قياساً لم يقسه العرب، ولا قولاً لم يقوله. وفي ذلك حجر للغة عن التوالد والاتساع، وقصر لخطاها عن المضي في المؤاتاة والنماء. فإذا كان علماء الصرف قد آثروا الاستمسك بالوضع رعاية للأصل وتعلقاً به وحياطة له، كما فعل ابن فارس، فقد يتفق أن يقتاد الاستمرار إلى قياس لم ينه عليه الأئمة كما أسلفنا، أو يتفق أن تتجاوز ملكة الأدباء المتمكنين هذا الحد بعفو الخاطر كلما ألجأت إلى ذلك حاجة في الاستعمال أو دفعت إليه قوة الأداء فتصطفي اللفظ الذي يقع موقعه المرتجى ويصير إلى مستقره المطمئن. والقريحة المطبوعة إنما تندفق بمثله قصد إحكام الأداء ولو خالف الأصل المعروف. فانظر إلى ما قاله أبو محمد عبد الله بن سنان الخفاجي المتوفى (٤٦٦ هـ) في كتابه (سر الفصاحة/ ٦٢) : (وقد يكون التأليف المختار في اللفظة على جهة الاشتقاق، فيحسن أيضاً كل ذلك) . وأوضح مذهبه فقال: (ومثال لذلك مما يختار قول أبي القاسم الحسين بن علي المغربي في بعض رسائله: ورعوا هشيماً تأنفت روضه، فإن: تأنفت، كلمة لا خفاء بحسنها لوقوعها الموقع الذي ذكرته) . وليس في اللغة -تأنفت- ولعل المغربي قد تصور: تنزه، فأتى بتأنف، طبعاً وسلاسة. قال ابن القوطية في كتابه (الأفعال) : (وأنفت من الشيء أنفاً وأنفة: غضبت، وأيضاً تنزهت عنه) .

وأورد الخفاجي مثلاً آخر فقال: (وكذلك قول أبي الطيب المتني:

إذا سارت الأحجاج فوق نباته تفواح مسك الغانيات ورنده

فإن تفواح كلمة في غاية الحسن. وقد قيل إن أبا الطيب أول من نطق بها على هذا المثال، وإن وزير كافور الأحمدي سمع شاعراً نظمها بعد أبي الطيب، فقال: (أخذتموها) .

وهكذا قبل (تأنف) من المغربي، واستحسن (تفواح) من المتني، ولو لم يسمعا أو يكونا على قياس معروف، لوقوع اللفظين موقعهما المختار في الأداء، وأنهما لم يخرجوا في الاشتقاق عما ألف وقالته العرب من أمثالهما في أفعال أخرى. أفليس يتأتى أن يدخل هذان في قياس لو ابتغينا لصيغتهما مثل هذا القياس، ببحث وتلطف واستقراء. هذا و (الحدج) بالكسر الحمل ومركب من مراكب النساء أيضاً وهو مثل المحفة، والجمع حدوج، وأحداج كما جاء في بيت المتني.

٢-اشتقاق الأفعال من أسماء الأعيان

جرى العرب على اشتقاق الأفعال من أسماء الأعيان. فإذا كان اسم العين ثلاثياً مجرداً نزع منه فعل ثلاثي يشاكله في الأحرف وترتيبها، كقولهم: رأسه إذا ضرب رأسه، وكبده ودمغه وأذنه وأنفه ونابه ومعه، إذا أصاب ما سمي بهذه الأحرف من الأعضاء، ومن ذلك رآه إذا أصاب ريمه.

وقالوا: حصاه إذا ضربه بالحصي، ودبره تلا دبره، وحنك الدابة إذا جعل الرسن في حنكها. وأسد الرجل إذا أشبه الأسد، وتاس الجدي إذا صار كالتيس.

وقالوا غسله إذا جعل فيه العسل فعلاً أو مجازاً- ففي الحديث: (إذا أراد الله بعبد خيراً غسله) . وقال صاحب النهاية: (العسل طيبُ الشئ مأخوذ من العسل) .

وفي النهاية أيضاً: (يقال بدر وجه الغلام إذا تم واستدار تشبيهاً بالبدر في تمامه وكاله) .

وقال الراغب في مفرداته: (.. والأقرب عندي أن يجعل البدر أصلاً في الباب، ثم تعتبر معانيه التي تظهر منه، فيقال تارة بدر كذا أي طلع طلوع البدر) .

وإذا كان الاسم رباعياً مجرداً نزع منه فعل رباعي يماثله في الأحرف وترتيبها أيضاً كقولهم: ثعلب الرجل إذا راغ، وطحلب الماء إذا علاه الطحلب.

وإذا كان الاسم ثلاثياً أو رباعياً مزيداً حذفوا منه الزائد حتى يعود ثلاثياً أو رباعياً في مثل أحرفه الأصلية وترتيبها. فقد قيل من الثلاثي المزيد: حناً لحيته إذا خضبها بالحناء. لكنهم قالوا: حنأها بالتشديد أيضاً. وقالوا أركت الإبل تارك إذا لزم الأراك. والأراك: شجر من الحمض يستاك بقضبانته، الواحدة أراكة.

وقيل من الرباعي المزيد: قرطس الرامي إذا أصاب القرطاس أي الغرض.

على أنهم قالوا اشتقاقاً من الثلاثي أيضاً: تأسد واستأسد (من الأسد) وفي الاشتقاق لابن دريد: (تليت الرجل إذا تشبه بالليث في جرائته وإقدامه) . وفلان يترن على قومه أي يتفضل عليهم، من المزنة وهي السحابة.

وقالوا تأبل إذا اتخذ الإبل، وتأرض إذا لصق بالأرض، ونخشب صار كالخشب، وهكذا تحجر من الحجر واحتجر من الحجرة.

وكثر استفعل من الثلاثي كاستفيل واستنوق واستنيس واستنسر واستنأب واستجمل.

وكثر أفعل إذا دخل في الشيء كأهضب وأصح وأسهل وأجر وأبر وأغرب وأعرق.. وقد اقتاد المجمع القاهري هذه الكثرة من اشتقاق الأفعال من أسماء الأعيان إلى إجازة هذا الاشتقاق حين الحاجة. فجاء في مجلته (١/ ٢٣٦) : (اشتق العرب كثيراً من أسماء الأعيان، والمجمع يميز هذا الاشتقاق للضرورة في العلوم) .

٣- الاشتقاق من اسم العين المشتق

قالوا: (المنكب) وزان مجلس لمجمع رأس العضد والكتف، فجاء اسماً للعضو، ثم اشتق منه فقيل (تنكب القوس) إذا ألقاها على منكبه، كما قيل (تأبط الشيء) إذا جعله تحت إبطه. ف (تنكب) بهذا المعنى دل على المنكب ولم يشتق من لفظه، وهو حين انطوى على هذه الدلالة غير معناه في الأصل، فتنكبه يعني تجنبه.

وكما قيل من (المنكب) تنكب فدل على معناه ولم يشتق من لفظه، قيل منه (نكب) أيضاً، فجرى هذا المجرى. ففي المصباح: (ونكب على القوم نكابة بالكسر فهو منكب مثل مجلس، وهو عون العريف، مأخوذ من منكب الشخص، وهو مجتمع رأس العضد والكتف لأنه يعتمد عليه. وتنكبت القوس ألقيتها على المنكب) . وجاء (المنطقة) لما يشد على الوسط. واشتق منه فعل فقيل (نطقته فتنطق) كما في الصحاح. كما اشتق منه (تمنطق وانتطق) كما في اللسان. وهكذا اشتق (نطق وتنطق وانتطق) من المنطقة فناسب الفعل معنى المشتق ولم يوافق لفظاً. واشتق منها (تمنطق) فناسب المشتق معنى ولفظاً.

وجاء (تمدرع وتمندل) من المدرعة والمنديل على تمفعل، كما جاء (تدرع وتندل) على تفعل. فاعتد الصحاح (تمفعل) شاذاً و (تفعل) هو القياس.

فدل هذا على أن الأصل في الاشتقاق من اسم العين المشتق إسقاط الزيادة. وأيد ذلك الرضي في شرح الشافية فاعتد (تمدرع وتمسكن وتمندل وتمغفر) قليل الاستعمال وأنه على توهم أصالة الميم فقال (والمشهور الفصيح تدرع وتسكن وتمندل وتمغفر) .

ولكن لم آثر الأئمة (تدرع) على (تمدرع) ؟ أقول قد ورد السماع بإثبات الزيادة وهو الأصل، كما جاء بحذفها، وهو خلافه. فأثروا الأصل والقياس.

ولكن قد تكون ثمة دواع لغوية توجب مخالفة الأصل والأخذ بالاستعمال، لأن العمل بخاصة اللغة أولى من الانقياد لمنطق القياس. ومن ثم قال الباحثون في علم اللغة الحديث: قد يوجب الاستعمال في اللسان ما لا يسعه الوضع. وقد انتحى أئمة النحو هذا السمت ولم

يغادروه حين قالوا (السماع يبطل القياس) . وهو ما قاله ابن جني في (المنصف) . فإذا أجازوهما آثروا السماع على القياس . وعندني أن قولك (تمدرع) بإثبات الزيادة أدنى إلى التعلق بالمعنى والحياطة له من قولك (تدرع) بحذفها، ولو ورد السماع بهما وكان الثاني هو الأصل .

ذلك أن الاستعمال يقتضي الأخذ بالزيادة ما دامت ذات دلالة، كلما أوقع إغفالها اللبس . فانظر إلى ما قاله ابن جني في الخصائص (١/٢٣٦ ط-١٩١٣) : (وعليه جاء تمسكن وتمدرع وتمنطق وتمندل وتخرق، وتمسلم أي صار مسلماً . فتحملوا ما فيه تبقية الزائد مع الأصل في حال الاشتقاق، كل ذلك توفية للمعنى وحراسة له ودلالة عليه) . وأردف: (ألا تراهم إذا قالوا تدرع وتسكن، وإن كانت أقوى اللغتين عند أصحابنا، فقد عرضوا أنفسهم لثلا يعرف غرضهم، أمن الدرع والسكن، أم من المدرعة والمسكنة، وكذلك بقية الباب) . وإلا فهل يؤثر (تسلم) على (تمسلم) إذا أضحى (مسلماً) ؟ وإذا صح أنهم حرصوا على إبقاء الزيادة رعاية للمعنى وتبييناً له ودرأ للبس كما ذهب إليه ابن جني، فقد بطل القول بأنهم فعلوه على توهم أصالة الميم كما ذكره الرضي وانتجاه كثير من الأئمة .

٤- اشتقاق الفعل من المصدر

تصور الأئمة اشتقاق الأفعال من المصادر كما قدروا انتزاعها من أسماء الأعيان، كما أوضحناه . لكنه إذا أمكن أن يرد الفعل إلى اسم العين والمصدر رده إلى المصدر . قال ابن جني في الخصائص (٢/٤٣٣) : (اشتقاق العرب من الجواهر قليل جداً والأكثر من المصدر) . وقال السيوطي في المزهرة (١/٢٠٣ ط- المكتبة الأزهرية) : (والتاسع كون الأصل جوهراً والآخر عرضاً لا يصلح للمصدرية ولا شأنه أن يشتق منه، فإن الرد إلى الجوهر حينئذ أولى لأنه الأسبق، فإن كان مصدراً تعين الرد إليه لأن اشتقاق العرب من الجوهر قليل جداً والأكثر من المصادر) . ولكن هل يعني ذهاب الأئمة إلى أن العربية قد اشتقت أفعالها من المصادر ما وجدت لأنها الأصل لديهم، والاشتقاق منها كثير، وإلا فن الجواهر والاشتقاق منها قليل، أقول هل يعني ذلك أنهم قالوا بسبق المصادر، وهي أسماء للمعاني، للجواهر وهي أسماء للأعيان، في الوضع؟

هذا ما بدا للدكتور صبحي الصالح في كتابه (دراسات في فقه اللغة) ، فبين أنه ليس من الطبيعي سبق أسماء المعاني أسماء الأعيان، كما ذهب إليه الأئمة، وأن الصواب هو العكس، وقال: (إن البدهاة تقضي بوجود أسماء الأعيان المشاهدة المرئية التي تناولتها الحواس قبل أسماء المعاني . لذلك كانت الأعيان، هي أصل الاشتقاق دون المصادر . . كيف وقد امتلأت معاجمنا وكتبنا اللغوية بما لا يحصى من الجواهر التي تفرعت عنها الصفات والأحوال والمصادر والأفعال/١٩٩) . والذي عندي أن الأئمة لم يقولوا بسبق أسماء المعاني أسماء الأعيان .

فإذا كانوا قد آثروا المصادر على الجواهر في كونها أصلاً للاشتقاق، فلم يسبق إلى اعتقادهم أن المصادر قد وضعت قبل أسماء الجواهر البتة . وهذا حالهم حين قالوا الاسم أسبق من الفعل إذا لم يدر بخلدكم أو يقع في ظنهم أن الأسماء تقدمت الأفعال في الزمان . فانظر إلى ما قاله ابن جني (١/٤٣٢ ط-١٩١٣) : (فكيف يجوز أن يقصد سبق الاسم للفعل في الزمان، وقد رأيت الاسم مشتقاً منه، كاشتقاق قائم من قام، ورتبة المشتق منه أن يكون أسبق من المشتق نفسه) .

وأردف (وأيضاً فالمصدر مشتق من الجوهر كالنبات من النبت، وكالاستحجار من الحجر، وكلاهما اسم) .

فاتضح بذلك أن المصدر، وهو أصل اشتقاق الفعل عند البصريين، قد اشتق نفسه من الجوهر فالذي أراده الأئمة وعنوه إذاً أنه إذا قام للفعل مصدر وجوهر كان اشتقاقه من المصدر (فالمصدر ألصق به من حيث بناؤه وما يعتره ويعترضه من الأتباع إبدالاً وقلباً وإعلالاً) . ولا يمنع هذا أن يكون اشتقاق المصدر نفسه من الجوهر في الأصل . ومن عمد من الأئمة إلى التعويل على (الزمان) وكان ملحظه (نشوئياً) نبه على أن (الجواهر) وهي أسماء الأعيان عند المتأخرين، هي المتقدمة، وأن (الأفعال) وما يتصل بها من أسماء

المعاني) هي المتأخرة. ذلك ما ذهب إليه السكاكي في كتابه (مفتاح العلوم) ، حين جعل الكلم المستقرأة نوعين. الأول ما (يشهد التأمل بتقدمه في باب الاعتبار والثاني ما جاء (بخلاف ذلك) وهو المتخلف. وقد سلك في المتقدم (الجوامد) وهي الجواهر، وسلك في المتخلف (الأفعال وما يتصل بها من الأسماء) أسماء المعاني والصفات. وليس هذا حسب بل أكد أن أكثر ما يتصل بالأفعال من الأسماء، إنما هو فرع على الأفعال. وأردف (إلا المصدر عند أصحابنا البصريين رحمهم الله/١٤) فإنهم يعتدون الفعل فرعاً عليه. لكنه لم يشايحهم فيما اتخوه وقرروه كما سراه.

والأئمة في صلة الفعل بالمصدر من حيث الاشتقاق، على خلاف. فقد أكد الكوفيون أن الفعل أصل والمصدر فرع. وقطع البصريون بخلاف ذلك لكنهم اختلفوا في الصفات فمنهم من رد اشتقاقها إلى الفعل، كما فعل ابن جني، ومنهم من عزاها إلى المصدر، شأنه شأن الفعل. قال سيبويه في الكتاب (١/١) : (وأما الفعل فأمثلته أخذت من لفظ أحداث الأسماء ... والأحداث نحو الضرب والقتل والحمد..) وأيد ابن الأنباري في كتابه (الإنصاف في مسائل الخلاف) مذهب البصريين. وقال بقول البصريين كثير من المحدثين منهم الأستاذ عبد الله أمين، على ما جاء في مجلة مجمع اللغة العربية القاهري (١/٣٨٢) ، وقد استند في ذلك إلى أن ابن الأنباري صاحب الأنصاف قد ساق في المسألة آراء كل من الجانبين ووازن بينها فلم يدع مقالاً لقائل، وقد خلس إلى الأخذ بمقالة البصريين.

ومنهم الدكتور صبحي الصالح فاستشهد بما جاء في (أصول النحو) للأستاذ سعيد الأفغاني. قال الأفغاني: (المصدر يدل على حدث، والفعل يدل على حدث وزمن، والأسماء المشتقة تدل على حدث وزمن وزيادة ثلاثة كالدلالة على الفاعل والمفعول) . أقول إن ما حكاه الأفغاني هو مقالة البصريين. ذلك أنهم بنوا رأيهم على أن الفرع ما كان فيه الأصل مع زيادة هي غرض الاشتقاق. فالمصدر يدل على الحدث مطلقاً فهو الأصل، وشأن الأصل أن يكون مطلقاً، والفرع أن يقيد كما قيد الفعل بالزمن المعين. أما الوصف فهو يدل على الحدث والموصوف، فإن ما فيه ما في المصدر من الحدث وزيادة كالدلالة على الفاعل.. فهو فرع عليه أيضاً، وليس فرعاً على الفعل، إذ ليس فيه ما في الفعل من الزمن المعين.

وذهب بعض البصريين أن في الوصف ما في الفعل من الزمن، على كل حال، فهو فرع عليه. فالفعل قد نزع من المصدر والوصف قد نزع من الفعل، وعليه ابن جني.

أقول قد عرّف البصريون (الفرع) المشتق بالنسبة إلى (الأصل) المشتق منه فقالوا: (الفرع ما كان فيه ما في الأصل وزيادة) . فإذا سلطنا صحة هذا التعريف فلا بد من تصديق ما بني عليه. لكن هذا التعريف تعريفي اسمي قصد به تحديد مفهوم اعتباري، وليس هو تعريفاً حقيقياً بالضرورة. قال الأستاذ الشيخ حسين والي عضو المجمع القاهري في الجزء الثاني من مجلة المجمع (رحموا ما رأى أهل البصرة.. بحجة أن شأن الفرع أن يكون فيه ما في الأصل وزيادة، وهي أقوى ما عندهم من الحجج، مع أنه لا يقوم برهان يؤيدها..) وقال: (وأما من ناحية العمل فالفعل أصل بالاتفاق) .

وقد جاء في حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك أن من الأئمة من ناقش قول البصريين في تضمن الفرع الزيادة على الأصل فقالوا: لا برهان يقتضي ذلك (٤/٢٥٠) .

على أننا إذا اعتدنا (الأصل) هو ما سبق تصوره وقيامه في الذهن، فقد عرّفناه تعريفاً أليق بالواقع اللغوي وأكثر موافقة له. وإذا كان المدرك الحسيّ أسبق إلى الذهن من المدرك المعنوي، وأجناس الأعيان أسبق من أجناس المعاني ومنها المصادر، فالمصدر الدال على العموم والجنس والمطلق لا يتصور قبل تصور ما يتناوله من الفعل والمشتقات تناوياً واحداً. وما صحح أنه الأسبق هو الأصل. وقد أشار الكوفيون على نحو من هذا فقالوا إن المصدر لا يتصور معناه ما لم يكن فعل فاعل. والفعل وضع له: فعل يفعل، فينبغي أن يكون الفعل الذي يعرف به المصدر أصلاً للمصدر.

وبحث الدكتور مصطفى جواد عضو المجمع العلمي العراقي المسألة في كتابه (دراسات في فلسفة اللغة والنحو والصرف) . وقد أخذ بمذهب الكوفيين.

واستدل على صحة المذهب بثلاثة عشر دليلاً، ثم قال: (هذه ثلاثة عشر دليلاً تنتقض دعوى سيويه أن الفعل صادر عن المصدر، وهي أدلة نحن اهتدينا إليها، ولم يقف عليها الكوفيون وغيرهم) .

أقول قد أصاب الدكتور جواد في الأخذ بطريقة الكوفيين والجري على منهاجهم، لكن جل ما جاء به من الأدلة، على سداه واستقامته، اصطلاحياً اعتبارياً. وأظهر هذه الأدلة أن الفعل تجسيد والمصدر تجريد، كما أوضحناه.

والمجسد أسبق إلى الذهن من المجرد. وإني لأستسرف، على كل حال، أن يكون الدكتور جواد قد تفرد بما ساق من الأدلة فأتى بما لم تفتح العين على مثله ونزع إلى ما لم يسبق إلى شيء منه. فقد ذهب في أول أدلته مثلاً إلى أنك تكتب ثم تسمي فعلك الكتابة) وقال الكوفيون أن المصدر لا يتصور معناه ما لم يكن فعل فاعل. وقال في أحدها أن اشتقاق الوصف من الفعل دون المصدر فكيف يكون هذا هو الأصل. والذي قاله جماعة من البصريين: (الوصف من الفعل، والفعل من المصدر) .

واعتمد السكاكي صاحب المفتاح المصدر فرعاً على الفعل كما قال الكوفيون. واعتل لذلك بأن المصدر يتبع الفعل في أعلاله وتصحيحه. ودليل السكاكي هذا في اعتداد الفعل أصلاً في الأعلال، اعتبارياً أيضاً.

هذا وقد أشار العلماء إلى أن اللغات السامية قد اعتمدت الفعل أصلاً للاشتقاق. قال الدكتور إسرائيل ولفنسون في كتابه (تاريخ اللغات السامية/ ١٤) : (وقد رأى بعض علماء اللغة العربية أن المصدر الاسمي هو الأصل الذي يشتق منه أصل كل الكلمات والصيغ. لكن هذا الرأي خطأ في رأينا. لأنه يجعل الاشتقاق مخالفاً لأصله في جميع أخواتها السامية) . وأردف: (وقد تسرب هذا الرأي إلى هؤلاء العلماء من الفرس الذين بحثوا في اللغة العربية بعقليتهم الآرية. والأصل في الاشتقاق عند الآريين أن يكون من مصدر اسمي) . ولم يرتض الأفغاني هذا الرأي فقال: (ثم ذكر هذا المستشرق اليهودي أن هذه نظريته الخاصة، إذ لم يشر إليها أحد من علماء الإفرنج. ومع رغبته في أن يعم بنظريته هذه، اللغة العربية ولغته العبرية، يجدر بالمتأمل الوقوف وعدم القطع، ما لم يقم عليه البرهان الساطع، فما أكثر الظواهر التي خالفت فيها العربية أخواتها الساميات) .

والجواب عن ذلك أنه لا بد للغات عامة أن تتغير. لكن الأصل فيما يعزى منها إلى فصيلة واحدة، أن يقع التغير فيها على الأشكال والفروع كالأصوات والمفردات دون القواعد والأصول كالبنية اللغوية وأصول الاشتقاق. فالذي ذكره أن العربية خالفت بعض أخواتها في أداة التعريف وعلامة الجمع، كما أورده الدكتور عبد الواحد وافي وفي كتابه فقه اللغة. والأستاذ محمد عطية الأبراشي في كتابه الآداب السامية. ولكنها لم تخالفها في البنية اللغوية وطريقة الاشتقاق كاعتمادها على الحروف الصامتة دون الصوتية، وكون عدد الحروف الأصلية في الكلم ثلاثة، وأن الأصل في بنيتها أو الجذر واحد لا يتعدد كما يتعدد في اللغات الآرية.

فإذا اطمأن هذا واستقر، صح أن مغيرة العربية لأخواتها إنما هي في الأشكال والفروع لا في القواعد الأولى والأصول. واعتماد اللغات السامية في اشتقاقها على الفعل، من هذه القواعد والأصول.

٥- ما يعترض رد المادة اللغوية إلى أصل واحد أو يحول دون الاهتداء إليه

لا شك في أن الباب في الاشتقاق أن ترد مفردات المادة اللغوية إلى أصل. هذا ما يكشف عن سر اللغة وخصوصها. ولكن قد يحول دون ذلك إلى حائل يغدو به الأصل منيع الدرك عزيز المنال. وهذا ابن فارس فقد عمد، حين حقق مذهبه في الاشتقاق في معجمه الفذ (مقاييس اللغة) ، إلى رد المادة إلى أصل حيناً وإلى أصلين أو أكثر، هذا إذا اتفق له الاهتداء إلى أصل. وليس هذا عجباً فقد يتعدد الأصل أو يتعذر فيكون في التماسه والتلطف له تكلف وعسر، وقد يضل الرائد في طلبه فيطمع في غير مطمع. وأفصح ابن جني عن هذا في الخصاص (١/٥٢٥) إذ كشف أن الاشتقاق لا ينقاد في كل مادة، صغيراً كان أم كبيراً. قال أبو الفتح: -واعلم أنا لا ندعي أن هذا مستمر في جميع اللغة، كما لا ندعي للاشتقاق الأصغر- أي الصغير وهو ما نحن فيه- أنه في جميع اللغة) . فقد عرض ابن فارس لـ (رطل) فلم يكشف عما يكون أصله فقال (الراء والطاء واللام كالذي قبله -أي ليس بشيء. إلا أنهم

يقولون للشيء يكال به:

رطل. ويقولون غلام رطل: شاب، ورطل شعره كسره وثناه). وتكلف ابن جني في الخصائص لهذا فقال (١٩١٣-ط-١/٥١٣).
: (ومثل الأول قولهم غلام رطل وجارية رطلة للينها. وهو من قولهم رطل شعره إذا أطاله فاسترخى.
ومنه عندي الرطل الذي يوزن به. وذلك أن الغرض من الأوزان أن تميل أبداً إلى أن يعادلها الموزون بها، ولهذا قيل مثاقيل فهي من
الثقل. فالشيء إذا ثقل استرسل وأرجحن فكان ضد الطائش الخفيف): وأرجحن الشيء مال وثقل.

وقد جاء عن العرب قولهم (كذب عليك الأمر) إذا وجب عليك فعله فأغرقت به. قال ابن السكيت في (إصلاح المنطق/ ٣٢٢):
(وتقول للرجل إذا أمرته بالشيء وأغرقت به كذب عليك كذا وكذا، أي عليك به. وهي كلمة نادرة جاءت على غير القياس. قال عمر
بن الخطاب، رحمه الله، يا أيها الناس كذب عليكم الحج، أي عليكم بالحج). قال ابن السكيت هذا ولم يشأ أن يحمل معنى (كذب)
في المثل، على معنى (الكذب) بتأويل. كذلك فعل الجوهري في الصحاح حين قال: (وكذب قد يكون بمعنى وجب) ثم حكى ما
جاء به ابن السكيت.

وفعل الإمام التبريزي في تهذيبه ما فعل الجوهري، كما جاء في المزهري (١/٢٢٦).

وذهب صاحب المفردات مذهباً آخر فحاول أن يجعل (كذب) في المثل مجازاً من (كذب) بمعناه المعروف فقال (كذب لبن الناقة
إذا ظن أنه يدوم مدة فلم يدم) أي ذهب عليك أو كاد يفوتك فبادر. ومن هذا كذب عليك إذا وجب فإنه (كقوله قد فات الحج
أي كاد يفوت) فبادر. فتكلف في تأويله.

وقد أطنب الزمخشري في الفائق وأطال في تخرجه، كما يقول ابن الأثير في النهاية. فذهب إلى أنه من قول العرب (كذبت نفسه) إذا
منته الأمانى وخيلت إليه من الآمال ما لا يكاد يكون، وذلك مما يرغب الرجل في الأمور. ثم جعل تقدير المثل جملتين (كذب
الحج) و (عليك الحج) فحذف ما حذف وأصبح المثل (كذب الحج). وفي هذا من التكلف ما هو باد جلي. وحكى الشيخ طاهر
الجزائري يف حاشية خطبة الكافي (٢٣) تأويلاً آخر لم يبرأ من تعسر، فاستقر بهذا تعذر تأويل المثل وفك مشكله على وجه ينجلي به
الشك فيخلص إلى ما يشبه اليقين.

وقد يذهب الأمر إلى ما وراء ذلك فيدل اللفظ على معنى لا سبيل إلى الكشف عن أصل اشتقاقه والاهتداء إليه بقاعدة أو استنباط.
قال ابن جني في الخصائص (١/٢٥٧- ط-١٩١٣) (واحتج أبو بكر عليه- أي علي أبي اسحاق- بأنه يؤمن أن هذه الألفاظ المنقولة
إلينا قد كانت لها أسباب لم نشاهدها، ولم ندر قاعدتها. ومثل له بقولهم: رفع عقيرته إذا رفع صوته. قال أبو بكر: فلو ذهبنا نشق قولهم
-عقر- من معنى الصوت لبعد الأمر جداً. وإنما هو أن رجلاً قطع إحدى رجله فرفعها ووضعها موضع الأخرى، ثم نادى وصرخ
بأعلى صوته. فقال الناس: رفع عقيرته، أي رجله المعقورة. وقال أبو بكر: فقال أبو اسحاق فلست أدفع هذا). وقال الجوهري في
الصحاح (٥٠) فليل بعد لكل رافع صوته قد رفع عقيرته). وقال الزمخشري في أساسه: (ورفع عقيرته: صوت).

وقد يكون قد اعترى اللفظ في استحكام بنيته صنوف من التقليل والإبدال بعدت به عن هيكله... أو يكون قد نسب إلى لهجة من
اللهجات العربية (أو التي اعتدت عربية) غير لغة قرينش التي سادت ما أسموه باللهجات الشمالية فكانت اللسان المبين الذي نزل به
القرآن.

قال أبو بكر بن دريد في (الاشتقاق/ ٥٣٣) حول أسماء قبائل ذي الكلاع:

(وقد عرفت أن هذه الأسماء الحميرية لا نقف لها على اشتقاق، لأنها لغة قد بعدت وقدم العهد بمن كان يعرفها). وقال ابن
جني في الخصائص (١/٣٩٥- ط-١٩١٣): (وبعد فلسنا نشك في بعد لغة حمير ونحوها عن لغة بني نزار. فقد يمكن أن يقع شيء
من تلك اللغة في لغتهم فيسأ الظن فيه بمن سمع منه. وإنما هو منقول من تلك اللغة. ودخلت يوماً على أبي علي رحمه الله.. قال ما
تقول فيما جاء عنهم من حوريت. وخضنا معاً فلم نحل بطائل منه، فقال هو من لغة اليمن ومخالف للغة بني نزار، فلا ينكر أن يجيء

مخالفاً لأمثلتهم) وحررت اسم موضع. ولم نحل بطائل أي لم نظفر.

وقد عنى الأئمة بلغة حمير لغات اليمن جميعاً: وعاش الحميريون أقرب العصور إلى الإسلام فكانوا أعرف شعوب الجنوب لديهم. ومن الثابت الذي لا مرية فيه، والعلماء منه على يقين جازم، أن القرابة بين لغات اليمن القديمة ولغات الحبشة السامية قوية لتشعب هذه من تلك. أما قرابة ما بين كل من هاتين واللغة العربية أي المجازية، فعلى شيء من البعد. ونعني بلغات اليمن الجنوبية لهجة المعينيين والسبئيين والحضرميين والحميريين،.

وهي لهجات جاهلية تكلم بها أهلها قبل الإسلام، واندثر بعضها قبل ظهوره، وبقيت منها بقية لا تزال آثارها حتى اليوم، كما فصله الدكتور جواد في كتابه (تاريخ العرب- ٣/ ١٣) .

وقد بُني اللفظ إلى النبطية، وكان النبط عربياً، وذهب إلى هذا حديثاً المستشرق الألماني (نولدكه) في كتابه (اللغات السامية) . وكانت لغتهم أدنى إلى عربية الحجاز من اللهجات العربية الجنوبية.

وقد يكون اللفظ منسوباً إلى لغة من اللغات السامية كالسريانية أو العبرية.

ويصح القول بذلك إذا كان اللفظ غريباً في مادته العربية، متمكناً في اللغة الأخرى. أو كان اشتقاقه في هذه أظهر وأبين منه في العربية، أو ورد نص تاريخي ثابت بانتمائه إليها، أو كان في زنة عربية نادرة وهو في السامية المعنية شائع متعالم معروف.

ولا ريب في أن القطع بانتماء اللفظ في الأصل إلى لغة سامية غير العربية عسير إذ ليس بين لغات الفصيحة الواحدة لغات بنات وأخرى أمهات. فقد يصدق القول بأنه من (السامي المشترك) أي مما جاء على صور متقاربة لفظاً ومعنى في لغات سامية متعددة، ومنها العربية.

وقد يكون اللفظ معزواً إلى لغة أعجمية غير سامية كالفارسية أو اليونانية أو سواهما. ومن ثم كان لا بد من الحكم على انتماء اللفظ قبل التماس اشتقاقه ورده إلى أرومته.

ف (الإبريق) من ذلك مثلاً موضع إشكال. قال الشيخ طاهر الجزائري في كتابه (التقريب / ٢٦) : (وانظر إلى لفظ الإبريق مثلاً فإنه إن كان اسماً للسياح البراق يكون له اشتقاق لأنه يكون عربياً محضاً، واشتقاقه من البريق، والهمزة فيه زائدة، ووزنه إفعيل. وإن كان اسماً للإناء المعروف لا يكون له اشتقاق لأنه يكون عربياً، والهمزة فيه أصلية، ووزنه فعيل).

ونحو من ذلك (الخب) بضم الخاء وتشديد الباء فهو عربي وفارسي. وهو فارسي الأصل إذا كان للخباية أي الوعاء الذي يجعل فيه الماء، فقد جاء في المعجم للجواليقي (١٢٠) أن (الخب) فارسي معرب. وقال أبو حاتم: أصله الخنب، فقلبوا الخاء حاء وحذفوا النون، فقالوا: خب. قال الشيخ طاهر الجزائري في (التقريب / ٨٥) : (فأبدلت فيه الخاء حاء والنون باء، وأدغمت فيما بعدها) .

وجاء في المعجم الذهبي: (خُنبه: جرة كبيرة لوضع الغلال) . وهو معجم فارسي.

٦- الحكم في أصل اللفظ أعربي هو أم دخيل

حاول الأئمة أن يتعرفوا عجمة الأصل بضوابط لفظية فذكروا من ذلك خروج الكلمة عن أوزان العربية، واجتماع حرفين لا يجتمعان في كلمة عربية كالطاء والجيم، والجيم والصاد، والصاد والطاء، والسين والذال، والسين والزاي ...

ومما اتخذوه ضابطاً للأعجمي أن يكون اللفظ رباعياً أو خماسياً ولا يتفق فيه شيء من حروف الذلاقة وهي الباء والراء والفاء واللام والميم والنون.. وهي أخف الحروف. وعلى ما فصلوه في هذا الباب وبسطوا القول فيه فقد اختلفوا فيما نسبوه إلى العجمة أو عزوه إلى لغة بعينها فأصابوا وجه الرأي حيناً وأبصروه، وأخطأهم التوفيق والتبس عليهم في البحث وجه الصواب، حيناً آخر.

ذلك لقصور مقاييسهم التي اتخذوها عياراً من جهة وتعسر الحكم في تنقل الألفاظ بين اللغات، وخفاء أعلامه في دورانها بين لغات من فصيلة واحدة من جهة أخرى. فقد كان لا بد من تمكّنهم من اللغات التي عزوا إليها، وإطلاعهم على أصولها اللغوية وتبع هجراتها التاريخية واشتباك الصلات بين شعوبها وتمزج ثقافتهم، وأثر ذلك كله في ثراء لغاتهم وتناميها.

قال الأستاذ عبد المجيد عابدين في كتابه (بين الحبشة والعرب / ٩٨) :

(فقد أورد السيوطي في الإتيان باباً ذكر فيه ما ورد في القرآن من الألفاظ بغير لغة العرب. ذكر منها قرابة ستة وعشرين لفظاً أرجعها

إلى اللغة الحبشية ولكن أكثرها لم يثبت اشتقاقه منها) .
 ولا يخفى أنه كان بين السامية الحبشية والعربية الجنوبية وشائج شائكة، ولا ننس أن السكان الساميين في الحبشة إنما كانوا من عرب الجنوب. وأول لغة تكلم بها هؤلاء اللغة الجعزية لغة قبائل الأجاجز. وهم أقدم من سكن الحبشة من أهل اليمن. ثم غلب على هذه اللغة الأمهرية. وقد سميت بلادهم بالحبشة. و (حبشت) اسم قبيلة من قبائل عرب الجنوب وافت البلاد وسكنت أجزاءها الشمالية. وهذه أمثلة على طريقة الحكم على عجمة اللفظ: فقد ذهب الجواليقي في المعرب (٣٠) إلى أن (الأبيل) ومعناه الراهب، فارسي معرب. لكنه لم يذكر أصله أو يستدل على عجمته بدليل. وحكاه عنه الخفاجي في الشفاء ولم يزد على ما قاله الجواليقي. ويتجه لي أن اللفظ عربي. فابن دريد ذكره في الجمهرة ولم يشر إلى أنه دخيل (١/٣٢٤) ، وكذلك فعل صاحب المقاييس والجوهري في صحاحه. أما الزمخشري فقد ذكر أصله حين قال: (وقد أبل أبالة فهو أبيل، كما تقول فقه فقاهة فهو فقيه، وكذلك فعل صاحب النهاية).
 وأكد الأستاذ عبد الوهاب عزام في مقدمة كتاب المعرب أن (الأبيل) ليس فارسياً بل سرياني، ومعناه في الأصل: الحزين، ويقال للراهب. قلت قد رأيت أن الأبيل عربي وقد اتضح اشتقاقه، وليس كل لفظ عربي عرف في السريانية، دخيلاً في العربية.
 فالأبيل إذاً من الألفاظ السامية المشتركة فهو عربي مشترك، وليس فارسياً. فقد أتى النيسابوري بالأبيل في كتابه (السامي/٤٤) على أنه عربي وترجمه إلى الفارسية بلفظ لا يمت إليه. على أن ثمة (الأبيل) على (فيعل) وهو بمعناه، وأراه أعجمياً. إذ ليس في كلام العرب (فيعل) كما قال سيبويه في الكتاب (٢/٣٢٥) إلا معتلاً. وهو إذا لم يكن على (فيعل) فهو على (أفعل) .
 ولا يأتي هذا إلا جمعاً (٢/٣١٦) .

فاستبان بهذا أن (الأبيل) عربي، وأن (الأبيل) هو المعرب، وقد يكون قد عرب من السريانية.
 ومثال آخر مشهور هو (الزور) وله في العربية معنيان:

الأول هو القوة، وهو معناه بالفارسية أيضاً. وقد جاء بضم الزاي وفتحها.

والثاني هو الكذب وما يعبد من دون الله تعالى كالصنم.

فالزور بمعناه الثاني عربي محض، وليس الزور في الفارسية بهذا المعنى.

أما الزور بمعناه الأول فقد قيل أنه معرب من الفارسية، وهو فيها بهذا المعنى، لكنه جاء بضمه مشوبة بفتحة فالتعريب إلى ضمة خالصة. وقد أوجز صاحب التقريب القول في هذه المسألة فقال: (الزور بالضم إن كان بمعنى الكذب كان عربياً محضاً، وإن كان

بمعنى القوة كان معرباً من زور بضمه مشوبة بفتحة.

والإبدال هنا لا مندوحة عنه) والإبدال المقصود إبدال حركة الزاي.

٧-اشتقاق العربي من المعرب:

ومما يتصل بالاشتقاق عامة، الاشتقاق من المعرب. فقد قضاوا ألا يشتق لعربي من أعجمي كما لا يشتق لأعجمي من عربي. فقد جاء في المزهري (١/١٦٨-ط. المكتبة الأزهرية) : (سئل بعض العلماء عما عربته العرب من اللغات واستعملته في كلامها، هل يعطي حكم كلامها فيشتق ويشتق منه؟) . وقد أجاب بما نصه (.. فقول السائل يشتق جوابه المنع. ومحال أن يشتق الأعجمي من العربي أو العربي منه. لأن اللغات لا تشتق الواحدة منها من الأخرى، مواضعة كانت في الأصل أو إلهاماً. وإنما يشتق في اللغة الواحدة بعضها من بعض. لأن الاشتقاق نتاج وتوليد. ومحال أن تنتج النوق إلا حوراناً وتلد المرأة إلا إنساناً) .

فنع أن يكون اشتقاق بين عربي وعجمي، لكنه أردف مستدركاً فقال: (وقول السائل ويشتق منه، فقد لعمرى يجري على هذا الضرب، الجرى مجرى العربي، كثير من الأحكام الجارية على العربي من تصرف فيه، واشتقاق منه) . فأوضح أن مما عربته العرب ما أخضع لأحكام العربية فتصرف فيه واشتق منه. وهذا موضع أوجبه الاستعمال واقتضاه عرف اللغات. ولا بدع إذا تجاوزت لغتان من فصيلتين أن تقبس كل من الأخرى فتسيع ما نقل إليها وتؤلفه فتخضعه لأصولها وتدخله في بنيتها فيغيب في نسجها. ويحتفظ كل من اللغتين بقواعد فصيلته الأصلية. وإلا فهل يعقل أن يستلمح لفظ أجنبي ويقتنص فيدخل في مفردات لغة فيسلك في بنيتها، ثم يجد

فلا يصقله الاستعمال ويجريه المجرى الذي يقتضيه اشتقاقاً وتصريفاً.

وقد ذهب ابن جني في الخصائص هذا المذهب فقال (١/٣٦٢-ط-١٩١٣) : (ويؤكد هذا عندك أن ما أعرب من أجناس الأعمية، قد أجرته العرب مجرى أصول كلامها. ألا تراهم يصرفون في العلم نحو آجرٍ وبريسٍ وفرندٍ وفيروزجٍ، وجميع ما تدخله لام التعريف، وذلك أنه لما دخلته اللام في نحو الديباج والفرند.. أشبه أصول كلام العرب، أعني النكرات، فجري في الصرف ومنعه مجراها، قال أبو علي: ويؤكد ذلك أن العرب اشتقت من الأعمية النكرة، كما اشتقت من أصول كلامها. قال رؤبة:

هل يُنجيني حلف سختيت أو فضة أو ذهب كبريت

قال فسختيت من السخت، كزحليل من الزحل. . فاشتقت من (السخت) وهو معرب، (سختيت) كما اشتقت من (الزحل) وهو عربي (زحليل) .

وقد جرى الجواليقي في المعرب على هذا المنهاج ويم سمته فقال إن المعربات أعمية باعتبار الأصل، عربية باعتبار الحال. وقد أخذ بهذا ابن الجوزي.

ويتبين بالاستقراء أن من المعرب ما قل تصرف العرب فيه، ومنه ما كثر واتسع. من ذلك (الورد) لما يشم. فهو اسم فارسي معرب. وقد اشتقوا منه (ورد، وتورد، وورد) . و (الدينار) فقد جاء في المعرب أنه فارسي معرب.

وصححه الأستاذ عبد الوهاب عزام في مقدمة الكتاب فجعله رومي الأصل. وهو على حق. وذكر صاحب التقريب (وقد ذهب بعض المستشرقين إلى أن كلاً من الدرهم والدينار معرب من اليونانية) والرومية تعني اليونانية. وقد قالوا منه (ثوب مدنز، ودنر فلان إذا كثرت دنانيه) . و (الديوان) فارسي معرب، وقالوا منه (دونه) إذا جعله في الكتاب وأثبتته وصفه. و (الأربون) كالعربون وزناً ومعنى، وهما معربان. وقد قالوا (أربنه) إذا أعطاه العربون. وكذلك (عربنه وعربنت في الشيء وأعربت فيه) إذا أسلفت.

وإذا ضاق التصرف في (الورد والدينار والديوان والأربون والعربون) فقد اتسع في (الجام) فهو معرب أصله فارسي. وقد عومل معاملة العربي فجمع على (لجم) ككتب، وصغر على (لجيم) ككتيب. واشتق منه فعل فقيل (ألجمه) ومصدر فقيل (الجام) .

وجاء في المزهرة (١/١٦٩) : (وتكاد هذه الكلمة، أعني لجاماً، تمكنها في الاستعمال وتصرفها فيه تقضي بأنها موضوعة عربية لا معربة ولا منقولة، لولا ما قضاها به من أنها معربة) . أقول بل جمع على (ألجمه ولجم) وقيل (ملجم) لموضع اللجام، كما قيل تلجمت الحائض إذا شدت اللجام في وسطها.

على أي أكاد أجزم أن (الجام) عربي لا دخيل، إذ كيف يمكن أن يذهب الظن إلى استعارة العربي اسم هذه الأداة من الفرس، وهي من أئزم أدواتهم فيما عانوا من حياة البداوة. وإذا عدت إلى اتساع العرب في تصرفهم به قوي في نفسك، واستقر في حسابك، أنه أصيل، فهو المتبادر من الأمر والغالب في الظن.

وإذا كان الأئمة قد قالوا بعجمته لثبوت الشبه بينه وبين مرادفه الفارسي، فليس كل لفظ عربي اتفق له في الفارسية أو سواها، شبيه (في لفظه ومعناه) ، هو دخيلاً في العربية. وما أحكم قول الأستاذ عبد الوهاب عزام حول ذلك في مقدمة كتاب (المعرب) حين قال: (فرب لفظ فارسي يظن أصلاً للفظ عربي وهو في الحقيقة لفظ سامي تسرب إلى الفارسية في العصور القديمة. وقد بعد بالباحثين عن الصواب ظنهم أن العربية لم تهب اللغات الأخرى من ألقاظهم إلا في العصور الإسلامية) . وذهب أحمد فارس الشدياق إلى عربية (الجام) فردده إلى (لجم الثوب) إذا خاطه. أقول يقوي هذا في النفس أن (الجام) وزان (فعال) ، وهو من أوزان أسماء الآلة، كالنظام والرباط والوكاء والنقاب والقناع والصمام والقياد والشداد والأزار والقرام، والوثاق والجماع، كما جاء في شرح الحماسة للمرزوقي (١١١٥) .

وذهب محقق العرب إلى الشك في عجمة (الجام) أيضاً كدأبه في التعقيب على المعربات، ولا ننس أن شيوع اللفظ واتساع تصرفه قد أصبحت ذريعة للارتياح في عجمته والحكم بنفيها، في أظهر الوجهين وأسلمهما من القدح، كما أخذ به الدكتور عبد الصبور شاهين في كتابه (القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث) ، على حين استدلوا بغربة اللفظ وضيق تصرفه على عجمته، في أمثل القولين وأوجههما

وأدناها من الصواب. وفي الألفاظ الفارسية لأدي شر أن (الجمام) تعريب (لكام) بكاف فارسية، وأنه كذلك بالآرامية والحبشية. وقال: (وعندي أن اللفظة سامية الأصل وإنما الفارسية أخذتها من الآرامية) . ويعزز هذا ما ذهبنا إليه وانتخبناه. ويؤسس عليه أن (الجمام) مشترك سامي في العربية والآرامية والحبشية. وقد اتسع التصرف في (الجزاف) مثلثة الجهم، من قولك (هذا بيع جزاف) . وقد أجمع الأئمة أنه معرب (كزاف) الفارسي. وقد قالوا منه جازف، وحامل جزوف إذا تجاوزت حد ولادتها، واجتزفه اشتراه جزافاً، وتجزف فيه تنفذ وتصرف، والجزف أخذ الشيء جزافاً... قلت ما أحسب (الجزاف) إلا عربياً أيضاً. فانظر إلى ما جاء في الألفاظ الفارسية لأدشير: (الجزاف والجزافة الحدس والتخمين في البيع والشراء، تعريب كزاف، بكاف فارسية. وأصل معناه الأخذ بكثرة من غير تقدير. وقال فيه العرب: جزف وجزاف وتجزف واجتزف إلى غير ذلك. ومنه الآرامي ...) . أو ليس مجيء اللفظ في العربية والآرامية دليلاً على ساميته وأنه عربي أصيل.

١٩ أسماء المصادر

أسماء المصادر

بسطنا القول في الفصل السابق، على المصادر وجمعها، فما القول بعد، في أسماء المصادر وجمعها؟ اسم المصدر هو ما دل دلالة المصدر على الحدث وجنسه، ولا يعيننا بعد أن تكون الدلالة مباشرة أو غير مباشرة، كما في قولهم: المصدر مدلوله الحدث واسم المصدر مدلوله اللفظ الدال على الحدث ثم لا يعيننا فرق ما بينهما في المعنى من حيث أن المصدر دال على الحدث باعتبار صدوره عن الفاعل المنسوب إليه، وإن اسم المصدر دال على الحدث من حيث هو، دون ملاحظة تعلقه بالمنسوب إليه. قال الرضي: (الحدث إن اعتبر صدوره من الفاعل ووقوعه على المفعول سمي مصدرًا) وإذا لم يعتبر من هذه الحيثية سمي اسم مصدر) . وجاء شرح ذلك في (بدائع الفنون) ، قال ابن القيم: (وأما الفرق المعنوي فهو أن المصدر دال على الحدث وفاعله، فإذا قلت تكلم وتسلم وتعلم ونحو ذلك، دل على الحدث ومن قام به، فيدل التسليم على السلام والمسلم، بكسر اللام المشددة، وكذلك التكلم والتعليم. وأما اسم المصدر فإنما يدل على الحدث وحده، فالسلام والكلام لا يدل لفظه على مسلم ومكلم، بخلاف التكلم والتعليم. فاسم المصدر جرده مجرد الدلالة على الحدث) . هذا من حيث الدلالة، أما حيث اللفظ فقد قالوا أن المصدر هو الجاري على فعله الذي هو قياسه كالأفعال من أفعال، والتفعيل من فَعَّلَ، والانفعال من انفعال، والتفعل من تفعل. وأما اسم المصدر فإنه يخالف المصدر في عدم جريانه على الفعل الذي يجري عليه المصدر. فالسلام والكلام لا يجريان على فعلهما، ومن هنا احتواء المصدر على أحرف فعله أو أكثر، وخلو اسم المصدر من بعضها لفظاً أو تقديراً دون عوض.

جمع أسماء المصادر

إذا صح ما تقدم في تعريف اسم المصدر فما القول في جمع أسماء المصادر؟

الجواب عن هذا أن اسم المصدر في جمعه كالمصدر، كلاهما في هذا الباب شرع واحد. فاسم المصدر لا يجمع ما دل على حدث الفعل وجنسه. فإذا جمع فقد فارق حدث فعله أو جنسه، وأريد به مجرد الاسمية معنى أو ذاتاً. فانظر إلى ما جاء في شرح ديوان الحماسة (١١٧٧) ، قال المرزوقي: (وقال آخر:

رأيت اليتامى لا تسد فقورهم هدايا لهم في كل قعب مشعب

وجمع الفقور لاختلاف وجوهها) . فقد جمع الشاعر (الفقر) على (الفقور) وعلل المرزوقي جواز جمعه باختلاف وجوهه، كما علل

لذلك في جمع المصادر. والفقر اسم مصدر. قال صاحب المصباح (الفقر فعيل بمعنى فاعل، قال ابن السراج، لم يقولوا فُقر بالضم، استغنوا عنه بافتقر. والفقر بالفتح والضم لغة، اسم منه) فالفقر إذن اسم مصدر من الافتقار، وهو دال على الحدث وجنسه ما لم يُجمع. قال الشاعر:

ويعجبني فقري إليك ولم يكن ليعجبني، لولا محبتك الفقرا

وقد استشهد به صاحب المفردات فقال: (الرابع الفقر إلى الله المشار إليه بقوله: (اللهم أغني بالافتقار إليك، ولا تفقرني بالاستغناء عنك) ، وإياه عني بقوله: (إني لما أنزلت إلي من خير، فقير. وبهذا ألم الشاعر فقال: ويعجبني فقري إليك....) . فالفقر حين جمعه الشارع فقال: (لا تسد فقورهم) ، قد عني به الحاجة فأفقدته حدثه وجنسه، ولو أراد به قيام الحاجة وحدثها كما جاء في قول الشاعر (فقري إليك) لا تمتنع من جمعه. قال الجوهري في صحاحه (وأفقره الله من الفقر فافتقر ويقال سد الله مفاقره أي أغناه وشد وجه فقره، وقولهم فلان ما أفقره وما أغناه شاذ لأنه يقال في فعليهما افتقر واستغنى فلا يصح التعجب منهما) . وفي النهاية (المفاقر جمع فقر على غير قياس، كالمشابه والملاح ...) ، وقد رأيت أن ثمة من جمع الفقر على فقور.

ومثال آخر (الصلاة) فهي في الأصل اسم مصدر من (صلى) . قال صاحب الصحاح: (الصلاة الدعاء ... والصلاة من الله تعالى الرحمة، والصلاة واحدة الصلوات المفروضة، وهو اسم يوضع موضع المصدر تقول صليته صلاة ولا تقل تصليته) . وقال صاحب الكليات (٢٢٣) : (الصلاة هي اسم لمصدر وهو التصليّة، أي الثناء الكامل وكلاهما مستعملان، بخلاف الصلاة بمعنى أداء الأركان، فإن مصدرهما لم يستعمل) .

وجاء: (وأما صلى صلاة وزكى زكاة ووصى وصاة، وما أشبه ذلك، فإنها أسماء وقعت موقع المصادر واستغنى بها عنها) ، وقال ابن سيده في المخصص (١٣ / ٨٥) : (إذا كانت الصلاة مصدراً، وقع على الجمع والمفرد على لفظ واحد، فإذا اختلف جاز أن يجمع لاختلاف ضربه) .

فيتبين بهذا أن الصلاة في الأصل اسم مصدر يقع على الحدث وجنسه، وقد استغنى به عن المصدر، وحين سمي به كانت الصلاة واحدة الصلوات المفروضة.

ومثال ثالث هو (الكلام) ، فإنه اسم مصدر، والمصدر التكليم. قال ابن جني في الخصائص (٢٣ / ١) : (وذلك أن الكلام اسم من كَلَّمَ بمنزلة السلام من سلم، وهما بمعنى التكليم والتسليم، وهما المصدران الجريان على كَلَّمَ وسَلَّمَ) . فقد نبه على أن (الكلام) اسم مصدر، وإنه بمنزلة (التكليم) وهو المصدر. وأردف (فلما كان الكلام مصدراً يصلح لما يصلح له الجنس، ولا يختص بالعدد دون غيره، عدل عنه إلى الكلم الذي هو جمع كلمة) . فجعل الكلام والتكليم سواء من حيث اشتماهما على الجنس الدال على القليل والكثير، لكن الجنس الذي انطوى عليه الكلام هو جنس (الجملة) ، لا جنس (الفعل) . قال ابن جني: (فالكلام إذاً إنما هو جنس للجملة التوأم بمفردها ومثناها ومجموعها) . فذهاب ابن جني إلى أن (الكلام) هنا اسم مصدر وأنه بمنزلة المصدر، إنما جرى اعتباراً بما اعتد أصلاً، لأنه قد عني بالكلام جنس (الجملة) لا جنس الفعل.

وقال أبو محمد عبد الله الخفاجي في سر الفصاحة (٢٤) : (الكلام اسم عام يقع على القليل والكثير، وذكر السيرافي أنه مصدر، والصحيح أنه اسم مصدر، والمصدر التكليم، قال الله تعالى: (كلم الله موسى تكليماً) . ولعل أبا سعيد تسمّح في إيراد ذلك وقال مجازاً) . أقول ما قاله الخفاجي في (الكلام) هو ما اعتد أصلاً، لكن الذي عناه، هنا أنه اللفظ المنطوق به. قال الخفاجي (٤١) : (بيننا فيما تقدم أن الكلام هو الصوت الواقع على بعض الوجوه) ، وهو ما أراده ابن جني حين قال (١/٣٠) : (الكلام في لغة العرب عبارة عن الألفاظ القائمة برؤوسها المستغنية عن غيرها، وهي التي يسميها، أهل هذه الصناعة، الجملة على اختلاف تركيبها) . فإذا أردت ما يدل على جمع الآحاد قلت (الكلم) والواحد الكلمة، وإذا أردت ما يدل على الجنس جنس الجملة التوأم، إجمالاً، قليلها وكثيرها، قلت (الكلام) فأغناك هذا عن الجمع، والكلام في الأصل اسم مصدر للفعل (كَلَّمَ) . وليس بين ابن جني والخفاجي في حد الكلام إلا

اشتراط الإفادة عند الأول وعدم اشتراطها عند الثاني:
اسم المصدر اسم للحدث واسم للعين

يتبين مما تقدم أن اسم المصدر هو اسم للحدث حيناً، وهو اسم للعين حيناً آخر، كما عناه ابن جني والخفاجي حين عرّفا (الكلام) ، ولا يعنينا أيهما الأصل اسم الحدث أو اسم العين، فقد ذكر الرضي في شرح الكافية اسم المصدر هو اسم العين المنقول إلى الحدث، إذ قال: (اسم المصدر هو اسم العين يستعمل بمعنى المصدر كقوله:

أكفراً بعد ردّ الموت عني وبعد عطائك المائة الرتعا

أي إعطائك... والعطاء في الأصل لما يُعطى) . فذهب الرضي بهذا إلى أنه ليس ثمة اسم مصدر دال على الحدث إلا واسم العين أصل له. وقد أكد صاحب المصباح أن اسم العين في (الكلام) هو الأصل، وأن اسم (الحدث) فيه، هو الفرع، فقال: (كلمته تكليماً والاسم الكلام... والكلام في أصل اللغة عبارة عن أصوات متتابعة لمعنى مفهوم، وفي اصطلاح النحاة، هو اسم لما تركب من مسند ومسند إليه، وليس هو فعل المتكلم. وربما حصل ذلك نحو: عجبت من كلامك زيداً) . فالكلام الذي هو فعل المتكلم هو الفرع.

وإذا كان ما ذهب إليه الفيومي من أن (الكلام) في أصل اللغة، هو أصوات متتابعة لمعنى مفهوم، يعني أن اسم المصدر الذي على (الحدث) هو الفرع، والدال على (العين) هو الأصل، فإن في طبيعة نشوء اللغة وتوالد ألفاظها، ما يؤيد هذا المذهب ويدعمه، ولو أن مدار البحث لدى النحاة حيناً أن اسم المصدر في الأصل، هو اسم الجنس المراد به الحدث.

إعمال اسم المصدر

ذهب ابن هشام في شرح شذور الذهب إلى ما ذهب إليه الفيومي، من أن الأصل في اسم المصدر أن يدل على اسم العين ثم يراد به الحدث. قال ابن هشام (٤١٠) : (اسم المصدر والمراد به اسم الجنس المنقول عن موضوعه إلى إفادة الحدث، كالكلام والثواب..). وقال (٤١٢) : (كالكلام فإنه في الأصل اسم للملفوظ به من الكلمات، ثم نقل إلى معنى التكليم. والثواب فإنه في الأصل لما يثاب به العمال، ثم نقل إلى معنى الإثابة) وأردف (وهذا النوع ذهب الكوفيون والبغداديون إلى جواز إعماله تمسكاً بما ورد، نحو قوله:

أكفراً بعد ردّ الموت عني وبعد عطائك المائة الرتعا

وقوله:

قالوا كلامك هنداً وهي مصغية يشفيك قلت صحيح ذاك لو كانا

ومنع البصريون فأضربوا لهذه المنصوبات ألفاظاً تعمل فيها) .

وإذا كان البصريون قد أعملوا المصدر ولم يُعملوا اسمه، وهما في الدلالة على الحدث سواء، فذلك أن المصدر دال على الحدث وفاعله المنسوب إليه، واسم المصدر مقصور على مجرد الحدث، كما أوضحناه. قال صاحب الكليات (٣٢٨) : (وقيل المصدر موضوع للحدث من حيث اعتبار تعلقه بالمنسوب إليه على وجه الإبهام. ولهذا يقتضي الفاعل والمفعول، ويحتاج إلى تعيينهما في استعماله، واسم المصدر موضوع لنفس الحدث من حيث هو، بلا اعتبار تعلقه بالمنسوب إليه في الموضوع له، وإن كان له تعلق في الواقع، ولذلك لا يقتضي الفاعل والمفعول، ولا يحتاج إلى تعيينهما) .

أما الكوفيون فقد ذهبوا إلى جواز قيام اسم المصدر مقام المصدر، وإنزاله منزلته، كما ورد عن العرب، وإن قلّ فقضوا باعماله، ولكل وجهة. وقد جاء في شرح الكافية للرضي (٢/١٨٩) : (ويعمل اسم المصدر عمل المصدر، وهو شيطان، أحدهما ما دلّ على معنى المصدر مزيداً في أوله ميم كالمقتل والمستخرج، والثاني اسم العين مستعملاً بمعنى المصدر كقوله:

أكفراً بعد ردّ الموت عني وبعد عطائك المائة الرتعا

أي إعطائك، والعطاء في الأصل اسم لما يُعطى) . ومن ذلك قول الشاعر:

إذا صحَّ عون الخالقِ المرء لم يجد عسيراً من الآمالِ إلا ميسراً

وقول آخر:

بعشرتكم الكرام تعدد منهم فلا ترين لغيرهم ألوفاً
ومن ذلك الحديث: من قبلة الرجل امرأته الوضوء.
الاسم المصدرى الجارى على أحرف الفعل
الأصل في اسم المصدر، كما تقدم، أن يخالف المصدر بخلوه لفظاً أو تقديراً) ، دون عوض، من بعض ما في فعله، وأن يطلق على اسم
الحدث حيناً، واسم العين حيناً آخر.
وقد أشار الأئمة إلى أسماء مصدرية أخرى قد ساوت المصدر في حروفه ولفظه، أو ساوت المصدر في حروفه وقاربتة في لفظه، وقد
أطلقت إما على الحال التي حصل بها الفعل خالية من الحدث، أو على اسم الذات من ذلك.

ف (الطهور) بضم الطاء للمصدر، وبفتحها لما يتطهر به.
و (الوضوء) بالضم للفعل، وبالفتح للماء يتوضأ. على أنهما جاءا بالفتح مصدرين أيضاً. ففي الكامل للبرد (٢/٧٧) : (ولم يأت
من المصادر شيء مفتوح الأول إلا أشياء يسيرة، قالوا: توضأت وضوءاً حسناً بالفتح، وتطهرت طهوراً بالفتح، وأولعت بالشيء ولوغاً
بالفتح. وإن عليه لقبولاً بالفتح، ووقدت النار وقوداً بالفتح. وأكثرهم يجعل الوقود بالفتح الحطب، والوقود بالضم (المصدر) .
وفي إصلاح المنطق لابن السكيت من باب (فعل) بالفتح: (وتقول توضأت وضوءاً حسناً بالفتح) .
وفي أمالي المرتضى (١/٣٩٧) : (وقد يجوز أن يكون الوقود بفتح الواو مصدرراً، وكذلك الوضوء بفتح الواو، كما قالوا حسن القبول
مصدرراً وهو مفتوح الأول، ولا يجوز في الوقود والوضوء بالضم إلا معنى المصدر وحده) .

وفي النهاية لابن الأثير: (لا يقبل الله صلاة بغير طهور بالضم، التطهر، وبالفتح الماء الذي يتطهر به كالوضوء بالضم والوضوء بالفتح،
والسحور بالضم والسحور بالفتح. وقال سيبويه: الطهور بالفتح يقع على الماء والمصدر معاً) . وجاء فيه (ذكر الوضوء والوضوء، فالوضوء
بالفتح الماء الذي يتوضأ به، كالفطور بالفتح والسحور بالفتح، لما يفرط عليه ويتسحر به. والوضوء بالضم التوضؤ والفعل نفسه. يقال
توضأت أتوضأ توضحاً، وضوءاً وقد أثبت سيبويه الوضوء والطهور والوقود بالفتح في المصادر، فهي تقع على الاسم والمصدر) .
وفي المصباح: (والوضوء بالفتح الماء يتوضأ به، وبالضم الفعل، وأنكر أبو عبيد الضم وقال: المفتوح يقوم مقام المصدر كالقبول يكون
اسماً ومصدرراً) .

فدل هذا أن (الطهور والوضوء) : بالفتح مصدران واسمان كالوقود والولوع والقبول بالفتح. فإذا كانا بالضم فهما المصدران.

وجاء (الغسل) بفتح أوله للمصدر، وبضمه لما يغسل به أو للحال التي يكون بها الشيء مغسولاً، ولكن جاء (الغسل) بالضم اسماً
ومصدرراً. قال صاحب الصحاح: (غسلت الشيء غسلًا بالفتح، والاسم الغسل بالضم) . وفصل صاحب المصباح فقال: (غسلته
غسلًا من باب ضرب، والاسم الغسل بالضم وجمعه أغسال، مثل قفل وأقفال. وبعضهم يجعل المضموم والمفتوح بمعنى، وعزاه إلى
سيبويه. وقيل الغسل بالضم هو الماء الذي يتطهر به. وقال ابن القوطية: والغسل بالضم تمام الطهارة، وهو اسم من الاغتسال) .
وتفصيل ما جاء في الأفعال لابن القوطية: (وغسل الشيء، غسلًا بالفتح والغسل بالضم: ما يغتسل به، وهو أيضاً تمام الطهارة) .
فثبت بهذا أن (الغسل) بالضم اسم ومصدر. فإذا كان بالفتح فهو المصدر.

وكذا (الطهر) بالضم. قال صاحب المصباح: (طهر الشيء من باي قتل وقرب، والاسم بالضم ... ومنه قيل للحالة المناقضة للحيض
طهراً، بالضم والجمع أطهار، مثل قفل وأقفال) . فتأكد بهذا أن (الطهر) بالضم اسم ومصدر. فإذا كان بالفتح فهو المصدر.
والنقل بالفتح جاء مصدرراً واسماً. قال الجوهري في صحاحه: (نقل الشيء تحويله من موضعه إلى موضع، والنقل بالفتح أيضاً الخلف
الخلق والنعل الخلق المرقعة) ، لكنه أردف: (والنقل بالكسر مثله، يقال جاء في نقلين له بالفتح، وفي نقلين له بالكسر، والجمع نقال)

وفي المزمهر (١/١٩٦): (وفي كتاب ليس لابن خالويه: العامة تقول النقل بالضم للذي يتنقل به على الشرب، وإنما هو النقل بالفتح) . واستصوب الشيخ الحنبلي في بحر العوام (١٠١) النقل بالضم أيضاً.

فثبت بهذا أن النقل بالفتح هو المصدر، أما الاسم فقد يكون بالفتح أو بالكسر أو بالضم.

وجاء (النصرة) بالضم مصدراً واسماً. ففي مفردات الراغب: (ونصرة الله للعبد ظاهرة، ونصرة العبد لله هو نصرته لعباده، والقيام بحفظ حدوده ورعاية عهوده، واعتناق أحكامه واجتناب نهيه) . فجاء به مصدراً. وفي أساس البلاغة (نصرة الله تعالى على عدوه ومن عدوه نصراً ونصرة) ، فجاء به مصدراً أيضاً. وأكد ذلك صاحب التاج فقال: (نصر المظلوم نصراً ونصراً ونصرة بالضم، وهذه عن الزمخشري) ، وجاء فيه: (ونصره منه نصراً ونصرة بالضم نجاه وخلصه. وفي البصائر: ونصرة الله لنا ظاهرة ونصرتنا لله هو نصرتنا لعباده والقيام بحفظ حدوده ورعاية عهوده وامثال أوامره واجتناب نواهيه) .

وقد جاء الجوهري بالنصرة بالضم اسماً فقال: (نصره الله على عدوه ينصره نصراً، والاسم النصره بالضم) . وكذلك قال ابن سيده في محكمه الفيومي في مصباحه.

وأكثر النصوص على أن (الولاية) بالفتح المصدر وبالكسر الاسم. ففي الصحاح: (وقال سيبويه الولاية بالفتح المصدر، والولاية بالكسر الاسم، مثل الامارة والنقابة بالكسر، لأنه اسم لما توليته) .

على أنه جاء في الإصحاح لابن السكيت من باب الفعالة بالفتح والفعالة بالكسر. (يقال دليل بين الدلالة بالكسر والدلالة بالفتح، وهي المهارة والمهارة بالكسر والفتح من مهرت الشيء، والوكالة والوكالة، والجنازة والجنازة، والوصاية والوصاية، والجراية والجراية، والوقاية والوقاية، والولاية والولاية في النصره، يقال هم على ولاية بالكسر وولاية بالفتح جميعاً ...) ، فلم يفرق بين مصدر واسم. وفي مفردات الراغب: (الولاية بالفتح، والولاية بالكسر، تولي الأمر) فجعلهما سواء.

وفي المصباح (ووليت الأمر إليه بكسرتين، ولاية بالكسر توليته) ، فجعل المصدر بالكسر، وفيه: (والولاية بالفتح والكسر النصره) فجعلهما سواء.

وفي الكليات (الولاية بالفتح بمعنى النصره والتولي، وبالكسر بمعنى السلطان والملك. أو بالكسر في الأمور، وبالفتح في الدين. يقال هو وال على الناس أي متمكن الولاية بالكسر. وهو ولي الله تعالى، أي بين الولاية بالفتح، أو هما لغتان) . فالغالب أن الكسر للاسم. أما المصدر فمنهم من خصه بالفتح، ومنهم من جعل الفتح والكسر فيه لغتين.

وبعد فما الرأي في هذه الأسماء المصدرية التي ساوت المصادر في حروفها ولفظها، أو ساوته في حروفها وقاربت في لفظها، ولم يرد بها الحدث، وإنما أريد اسم الذات أو المعنى؟ ...

أقول قد جاء في الأشباه والنظائر للسيوطي (٢/ ١٨٥) : (وقد يقولون مصدر واسم مصدر في الشيتين المتغيرين لفظاً، أحدهما للفعل والآخر للآلة التي يستعمل بها الفعل، كالطهور بالضم والطهور بالفتح. والأكل بالفتح والأكل بالضم. فالطهور بالضم المصدر والطهور بالفتح اسم لما يتطهر به. والأكل بالفتح المصدر، والأكل بالضم لما يؤكل) . وقد أورد هذا النص صاحب الكليات (٣٢٨) : فأبدل من (المتغيرين لفظاً) ، (المتقاربين لفظاً) ، ولعله الوجه والأصل.

والذي يستنبط من كلام السيوطي أن هذه أسماء مصادر أنزلت منزلة الأسماء لفقدتها حدتها. قال صاحب الجاسوس على القاموس (١٩٥) : (والفرق بين المصدر والاسم، أن المصدر يتضمن معنى الفعل فينصب مثله، والاسم هو الحال التي حصلت من الفعل. مثال ذلك الغسل بالفتح والغسل بالضم، تقول قد بلغت في غسلك هذا الثوب فتنصب الثوب. فإن أردت الحال قلت: لست أرى في هذا الثوب غسلاً بالضم، هذا ما ظهر لي) . وهذا يعني أن (الغسل) بالفتح دال على الحدث، و (الغسل) بالضم خال منه.

وجاء في الفروق لإسماعيل الحقي (١٣٢/١٣٣) : (الفرق بين المصدر والحاصل بالمصدر أن المصدر نفس الإيقاع الذي هو أمر معنوي، والحاصل بالمصدر الأثر الذي يحصل بالإيقاع) .

ومحصل القول في هذا أن المصدر ينطوي على الحدث، والحاصل بالمصدر عار عنه، أما قول الأئمة أن (الوضوء) بالفتح، من توضعاً، وهو لما يتوضع به، وأن الطهور بالفتح من تطهر، وهو لما يتطهر به، فإنه يعني أن كلاً من (الوضوء والطهور) بالفتح، اسم عين، إذا جذب إلى (الحدث) غدا (اسم مصدر) على حد تعريف اسم المصدر، عند الرضي في شرح الشافية، وابن هشام في شرح شذور الذهب.

ومتى دل المصدر أو اسمه، على اسم عين أو اسم معنى، جاز جمعه، ما لم ينص على خلافه مراعاة للمصدرية الدالة في الأصل على الحدث وجنسه، فيستعمل استعمال المصدر، ولو سُمي به. ففي اللسان (والعَصَبُ ضرب من برود الين سُمي عَصَباً لأن غزله يُعصب، أي يدرج ثم يصبغ ثم يُحَاك) . فدلّ هذا على أنهم قد سمّوا (البرد) عَصَباً. والعَصَبُ مصدر عَصَبَ الشيء عَصَباً إذا شدّه بالعصا. وفي اللسان: (عَصَبُ الناقة يعصّبها عصبا وعصابا شدّ نخذيها أو منخريها بجبل، لتدرّ) . لكنهم لم يثنوا (العَصَب) ولم يجمعوه. قال ابن منظور: (ولا يجمع وإنما يقال بُردُ عَصَبٍ وبرود عَصَبٍ، لأنه مضاف إلى الفعل: وربما اكتفوا بأن يقولوا: عليه العَصَب، لأن البرد عُرف بذلك الاسم) .

وقال الفيومي في مصباحه: (والعَصَبُ مثل فَلَس: برد يُصبغُ غزلهُ ثم ينسج، ولا يثنى ولا يجمع، وإنما يثنى ويجمع ما يضاف إليه، فيقال: بردا عَصَبٍ وبرود عَصَبٍ، والإضافة للتخصيص، ويجوز أن يُجعل وصفاً فيقال شربت ثوباً عَصَباً) .

فتبين بهذا أن (العصب) سُمي به، لكنهم أنزلوه في الاستعمال منزلة المصدر فأضافوا البرد إليه. قال صاحب المصباح: (والبرد معروف وجمعه أبراد وبرود، ويضاف للتخصيص، فيقال: بُردُ عَصَبٍ وبرود وشي) .

والوشي في الأصل مصدر كالعصب، وقد سمي به أيضاً. قال الفيومي: (وشيت الثوب وشياً من باب وعد رقته ونقشته فهو مَوْشِيٌّ، والأصل مفعول. والوشي نوع من الثياب المَوْشِيَّة تسمية بالمصدر) . وقال الزنجشيري في أساسه: (ثوب مَوْشِيٌّ ومَوْشِيٌّ، وهو يلبس الوشِيٌّ) . على أنهم لم يترددوا مع ذلك في جمع (الوشي) خلافاً لما فعلوه في (العَصَب) . قال صاحب المصباح: (والوشي من الثياب معروف، والجمع وِشاء، على فَعَلٍ وفِعَالٍ) !!

وإذا كان العرب قد حرصوا على الأصل وأبقوا على الصيغة حيناً فتجنبوا أن يجمعوا ما نقلوه من المصادر إلى الاسمية، وما أرادوا به اسم المعنى أو العين من أسماء المصادر، ولم يزيلوا بالنقل ما كان لهم من الصيغة والحكم، ما أذنت بذلك أساليب تعبيرهم، فإنهم عمدوا كذلك، إلى جمع ما لم يُرد به الحدث أو الجنس فيها، اعتباراً بالمعنى واعتداداً بالدلالة، واحتذى الأئمة حذوهم واقتاسوا قياسهم، فوجدنا في كلامهم مستفيضاً منه متداولاً. ومن هنا كان الوجه أن يساغ الجمع فيما يعترض من ذلك كله، كَمَا دعت إليه الضرورة في التعبير، ومست إليه الحاجة في الاصطلاح، كما بيناه ودلنا على مناجاه.

التجريب والتجربة

قال الأستاذ الشيخ محيي الدين عبد الحميد، في مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، للدورة السابعة والثلاثين: (العرب لا يفرقون بين التجربة والتجريب، ولا فرق في المعنى بينهما أيضاً) . فردّ الأستاذ عباس حسن قائلاً: (هناك فرق في اللغة بين التجربة والتجريب. فقد جاء في المصباح: قال الأزهرى جرّبت الشيء تجريباً اختبرته مرة بعد أخرى، والاسم التجربة والجمع التجارب أ. هـ فالتجريب مصدر، وبهذا يدل على القليل والكثير، والتجربة اسم) .

ويقول الأستاذ محيي الدين عبد الحميد: (في اللغة العربية يدل اسم المصدر على معنى المصدر) . فيجيب الأستاذ عباس حسن (هناك فرق كبير بين المصدر واسم المصدر، وبينهما وبين غيرهما من الأسماء) ، فما الرأي في هذا كله؟ ...

الجواب: أن المصدر واسمه سواء في الدلالة على حدث الفعل وجنسه كما ذكرنا، وليس بينهما إلا تعلق الأول بفاعله. قال ابن القيم:

(وأما الفرق المعنوي فهو أن المصدر دال على الحدث وفاعله، وأما اسم المصدر فإنما يدل على الحدث وحده) ، وأردف (فاسم المصدر جردوه مجرد الدلالة على الحدث) . وقد بسطنا القول فيه.

أما عن (التجريب والتجربة) فإنهما مصدران. قال صاحب الهمع (٢/ ١٦٧) : (ولفعل) تفعيل وتفعلة ككرم تكريماً وتكرمة، وهياً تهيئاً وتهيئة، وتختص تفعلة بالمعتل، فلا يرد فيه التفعيل كزكى تزكية) . فكلام صاحب الهمع صريح بأن (التفعيل والتفعلة) مصدران جاريان على (فعل) . ولو أن الأول هو المقيس المطرد. قال ابن هشام في شرح شذور الذهب (٣٨١) : (المصدر اسم الحدث الجاري على الفعل) . ثم قال: (واحتزرت بقولي الجاري على الفعل، وذلك نحو قولك أعطيت عطاء، فإن الذي يجري على أعطيت إنما هو إعطاء لأنه مستوف حروفه) . ف (التجربة) مصدر جار على (جرب) ، وقد استوفى حروفه. وهو وإن خلا من أحد حرفي التضعيف فقد عوض منه تاء (التفعلة) فأضحى كالتجريب سواء بسواء. فليست (التجربة) إذاً اسم المصدر الذي قال فيه النحاة هو ما ساوى المصدر في الدلالة على معناه وخالفه بخلوه لفظاً أو تقديراً دون عوض من بعض ما في فعله (الأشموني ١٠٥ / ١٠٦ / ٢) . وانظر إلى ما جاء في اللسان (وجرب الرجل تجربة اختبره، والتجربة من المصادر المجموعة) ، فدل بكلامه على أن (التجربة) مصدر. أما الكلام على جمعه فسيأتي تفصيله.

ستقول وما توجيه ما جاء في المصباح: (جربت الشيء تجريباً اختبرته مرة بعد أخرى، والاسم التجربة والجمع التجارب) ؟.. أقول توجيه هذا أن (التجربة) وهي مصدر كالتجريب، قد عدل بها العرب عن مصدريتها فاستعملت استعمال الأسماء فجمعت. وهي في هذا ك (العيب) مثلاً حين جمع على عيوب. قال صاحب المصباح: (واستعمل العيب اسماً، وجمع على عيوب) . ونظائره كثيرة بسط القول فيها في الكلام على المصادر، ففي المصباح: (ثم استعمل النسب وهو المصدر في مطلق الوصلة بالقرابة، فيقال بينهما نسب أو قرابة، وجمعه أنساب) . وهكذا (البعث والوقف والفتح والوضع) ، فهي مصادر قد أنزلت منزلة الأسماء فجمعت.

وفي المخصص لابن سيده (١٢ / ١٥٢) : (العون يكون مصدرًا واسماً، فإذا كان مصدرًا لم يجمع. وأما إذا كان اسماً فليل يكون للواحد والاثني والجمع والمؤنث، وقيل جمعه على أعوان وعوين) . والذي عندي أن توجيه هذا هو أن (العون) لا يجمع مصدرًا، فإذا وصف به فكان بمعنى الظهير، وصف به الواحد والاثني والجمع والمؤنث بلفظ واحد، وأما إذا كان اسماً فإنه يجمع.

ف (التجربة) مصدر جار على فعله، لكنه استعمل استعمال الأسماء كالعيب والنسب واللفظ والبعث والفتح والوضع والعون.. وهو حين جذب إلى الاسم لم يبق على مصدريته الدالة على الحدث وجنسه، وهذا ما أتاح جمعه. ذلك أن الأصل في (التجربة) ألا يجمع ما دام على حدثه وجنسه، ولو ختم بالتاء وإذا كان العلامة (يس) قد قال في حاشية التصريح أن المصدر لا يثنى ولا يجمع ما لم يكن بالتاء، فإن قوله هذا لا ينقض ما قرر من أن ما جمع من المصادر فقد عري من جنسه أو حدثه. فقد رأينا في كلامنا على المصادر، أن ابن الأثير قد اعتل لجمع (التحية) على التحيات باختلاف ضروبه لا باختتامه بالتاء. قال ابن الأثير في النهاية (وإنما جمع التحية لأن ملوك الأرض يحيون تحيات مختلفة) فأخرجه عن جنسه. ثم قال: (التحيات لله أي الألفاظ التي تدل على السلام والملك والبقاء هي لله تعالى) . فعدل به عن حدثه. وما دامت (التجربة) ، قد أنزلت منزلة الأسماء فما الذي انتهت إليه من معنى أو أفضت إليه من دلالة؟...

التجربة ودلالاتها وجمعها واعمالها

قال صاحب الأساس: (ورجل مجرب ومجرب: ذو تجارب) . أو ليست (التجربة) ، في قولك: (فلان ذو تجربة) ، فقد فقدت حدثها؟ فقولك: (ذو تجربة) ، بمنزلة قولك: (ذو علم أو خبرة أو بصيرة أو دراية) . وهذه على التحقيق أسماء معان قد عريت من حدثها، لا مصادر.

فالتجربة هنا (الأثر الذي حدث بقيام الحدث) فهي على هذا اسم، وكذلك الأمر إذا عنيت بها ما قمت به من فعل لتعالج أمراً، أو شيئاً لاختباره، فإنك تضعها موضع الاسم. أما إذا عنيت بها: (علاجك الأمر لاختباره) ، فإنه مصدر باق على مصدريته دال على قيام الحدث نفسه. هذا ونص صاحب المصباح: (والاسم التجربة) وأراد فيه (والجمع التجارب) دليل على خروج (التجربة) ،

بالاستعمال إلى مجرد الاسمية بفقدتها (الحدث) ، واستحقاقها (الجمع) كسائر الأسماء. وقد كان له أن يعلل باختلاف الأنواع كما اعتل ابن الأثير لجمع التحية، وهو شأن النحاة في توجيه جمع المصادر، إذا آلت إلى الاسمية. على أن (التجربة) لم تنزل منزلة الأسماء، وتجمع وحسب، وإنما جاءت مصدراً فأعملت بل جاءت مصدراً مجموعاً، فأعملت أيضاً. فقد جاء في اللسان: (قال الأعشى:

كم جربوه فما زادت تجاربهم أبا قدامة، إلا المجد والفنعا
فإنه مصدر مجموع مُعمل في المفعول به، وهو غريب) .

وقد ضعّف النحاة هذا، وحاول ابن جني أن يجعل (أبا قدامة) مفعولاً ل (زادت) لكنه قال: (والوجه أن ينصب تجاربهم لأنها العامل الأقرب) . فما وجه ذلك؟ هذا والفتح زيادة المال، ومسك ذو فنع ذكي الرائحة. إعمال المصدر المجموع

شرط العمل في المصدر أن يبقى على مصدريته فيدل على حدثه وجنسه، ليستقيم نيابة عن فعله أو يصح حلول الفعل المصحوب بأن أو ما، محله، فهل يستمر المصدر على مصدريته إذا جمع فيمكن إعماله؟ أقول إذا جمع المصدر للعدد أو المرة فلا يصدق على القليل والكثير، ويفتقد جنسه فيمتنع عمله. ومن ثم اشترط في إعمال المصدر أن يكون غير محدود، أي غير دال على المرة، قال الأشموني (٣/١٠٥) : (فالموحد بالتاء، أي تاء الوحدة، لم يعمل) . قيل: لأن صيغته ليست صيغة الفعل، ولو كانت التاء في أصل بناء المصدر كرحمة ورغبة ورهبة، لعمل.

وإذا جمع المصدر لاختلاف ضروبه عدل به، من الجنس إلى النوع، فبطل عمله أيضاً، فقد حدثه أم لم يفقد.

على أن ابن مالك قد ذهب إلى أن المصدر يجمع حيناً فيقصد به مجرد تكرير الفعل، ويبقى على حدثه وجنسه فيعمل. قال صاحب الهمع (٩٢/٢) : (وجوّزه قوم، أي عمل المصدر، في الجمع المكسّر، واختاره ابن مالك، قال: لأنه: وإن زالت معه الصيغة الأصلية، فالعنى معها باق ومتضاعف بالجمعية، لأن جمع الشيء بمنزلة ذكره متكرراً بعطف) .

وهكذا أقر ابن مالك جمع المصدر الذي لم يعر من حدثه وجنسه، وأعمله، والقول بعد هذا أن ابن مالك أقر جمع ما جذب من المصادر إلى الاسمية كالعقول والألباب والحلوم، كما جاء في الهمع (١/١٨٦) ، تحصيل حاصل، ولكن شأن المصدر الذي لم يعر من حدثه وجنسه شأن المصدر المبهم الذي يساوي معنى عامله فلا يثنى ولا يجمع لأنه بمنزلة تكرير الفعل، كما قال صاحب الهمع، والفعل لا يثنى ولا يجمع.

ولنعد إلى (التجربة) فأنت إذا قلت: (إن تجربتي إياه) ، فلا يعني قولك هذا أن (التجريب) ، قد وقع منك مرة واحدة بالضرورة، ليجمع إذا أريد به التكرير، لأنه يحتمل المرة والمرات بلا حد، فلا يبقى ما يدعو إلى جمعه. قال صاحب المصباح: (جربت الشيء تجربياً اختبرته مرة بعد أخرى) ، وكذلك قولك (تجريبك الشيء) فمعناه اختبارك إياه مرة بعد أخرى، قال ابن جني في الخصائص (٢٥/١) : (وهذا طريق المصدر، لما كان جنساً لفعله، ألا ترى أنه إذا قام قومة واحدة فقد كان منه قيام، وإذا قام قومتين فقد كان منه قيام، وإذا قام مائة قومة فقد كان منه قيام ...) . وقال أيضاً: (المصدر يتناول الجنس والآحاد تناولاً واحداً) . ومن ثم امتنع جمع المصدر ما بقي على مصدريته، فإذا جمع عدل به عنها فندر إعماله، ولو ارتضاه جماعة.

قال صاحب المصباح: (وقال الجرجاني: لا يجمع المبهم، إلا إذا أريد به الفرق بين النوع والجنس، وأغلب ما يكون فيما يجذب إلى الاسمية نحو العلم والظن ...) ، وهذا ما حمل النحاة على تضعيف أعمال المصدر المجموع. قال صاحب الهمع: (قال أبو حيان: والمختار المنع، وتأويل ما ورد من ذلك) .

فثبت بما بسطنا القول أن الدلالة اسم المصدر وجوهاً، فهو إما أن يعني الحدث كما يعنيه المصدر. قال الإمام الصبان (٣/١٠٦) : (ومقتضى عبارته أن موضوع اسم المصدر الحدث كالمصدر ... وجزم به ابن يعيش وأبو حيان وغيرهما، وصوبه بعضهم أن موضوعه

المصدر نفسه) .
 وأما أن يخلو من الحدث فيدل على اسم عين كالعطاء لما يُعطى، أو اسم للمعنى الحاصل بالمصدر، أي الأثر الذي يحصل بإيقاع الفعل كما مثلوا له بالغسل بالضم في قولك (لا أرى في هذا الثوب غسلًا) ، وكالعذاب الذي هو اسم من التعذيب.
 وذهب جماعة إلى أن الوجه الذي يدل به اسم المصدر على الحدث هو الفرع والذي يدل به على غيره كاسم العين هو الأصل.
 ومهما يكن من شيء فإن اسم المصدر لا يجمع ما دل على الحدث، فإن خلا منه، ودل على اسم للعين أو اسم للمعنى جمع بشرط خروجه عن جنسه، ما لم ينص على خلاف ذلك. وقد قيل عطاء لما يُعطى وأعطية، وعذاب للأثر الذي يقع بالتعذيب، وأعذبة، كما قيل غسل بالضم وأغسال، وهذا على التحقيق اسم مصدر، إذا كان من الغسل بالفتح واسم مصدر إذا كان من الاغتسال.

٢٠ تدرج المعاني

تدرج المعاني

من النقاد من يتعلق بظاهر النص المدرج في المعاجم، على اختصار وجمود، وعلى قصد وإجمال، وفي غير بسط أو إحاطة أو استيعاب. والكشف عن دلالات الكلم مرهون بتبين أصول اشتقاقها أو اجتلاء مدارجها في المجاز والنقل، وتعرف مساريها في أداء أغراضها والتعبير عن قصودها، واستشفاف قرائنها في متباين مواقعها في الاستعمال والتركيب. فمن الخطأ أن يظن ظان أن معاجم اللغة وما إليها من أسفار النحو وحواشياها، وكتب الصرف وشروحها، هي عدة اللغوي وحدها، وأن نقولها معول تحقيقه وغاية بحثه وحكمه دون سواها. والصحيح أن مراجع اللغوي، إلى ذلك، كتب التفسير والأدب ودواوين الشعر وصحف الرسائل والرقاع، ومصنفات القوم في التاريخ والأخبار والأسفار، بل مؤلفاتهم في مختلف العلوم والصناعات ووضائعهم في الحكم والأمثال.
 وقد دأب الأئمة الأوائل في كثير مما دونه وألفوه على البحث عن أصل اللفظ، لما تواضعوا عليه من أنه لا بد للكلم في كل مادة أن يشتق بعضها من بعض فترد إلى جنس من المعنى يعد أصلاً لما يشتق منها جميعاً. بل تابع بعضهم البحث في تدرج معناه وفي تقبله وتنقله وتجدد دلالاته في مراحل حياته، ولكنهم لم يستوفوه فيتخذوه منهجاً وسناً.
 وقد عني علم اللغة الحديث بهذا منذ القرن الماضي وأسمى العلماء أصول البحث فيه: علم معاني الأسماء *Sémantique de Science* واللفظ مستعار من اليونانية *Sémantikos* أي المعنى ولعل أول رسالة ألفت في ذلك رسالة العالم اللغوي الفرنسي (ميكال بريال: Michel رضي الله عن *réal* عام ١٨٩٧، وعنوانها عليه الصلاة والسلام *Sémantique de saïam* و (بريال) هذا من العلماء المحققين في علم اللغة التاريخي، وقد توفي ١٩١٥ م (١) .

يقول العالم الإنكليزي (سكيت ولتر ولیم) المتوفى عام ١٩١٤: (ينصح المؤلف بتحقيق طبيعة استعمال اللفظ في أول نشأته. ويعين في هذا التحقيق ملاحظة النصوص المنقولة التي جرى اللفظ في أثناءها منذ نشأته الأولى) (٢) . ويقول الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح في مقاله الطريف (مدخل إلى علم اللسان الحديث) (٣) : (اللسان لا يحدد مضمونه المادي والصورى إلا على أساس المواقع التي تقع فيها وتتعاقد عليها عناصره، إما في درج الكلام فيما يخص الوحدات الدالة، وإما في مدارج الجهاز الصوتي فيما يخص العناصر غير الدالة) (٤) ، وذلك مثل مدلولات الألفاظ فإنها لا تحدد إلا بسياقاتها، لا بما تذكره المعاجم من معانيها، لأن المعاجم تكتفي غالباً بذكر بعض المعاني بالاعتماد على بعض السياقات. وإنما يكون المعجم هو أساس في تحديدها إذا لم يرد اللفظ في أي نص إلا في الذي يذكره هو وحده) ويردف (فتلك المواقع التي يشاهدها اللغوي في الكلام المسموع يستطيع أن يعرف، بالموضوعية المطلقة، أنواع الأداء وتشعبات المعاني الجزئية. ثم بالنظر في كيفية تقابلها بعضها ببعض وتعاقد على الموضوع الواحد، ودخول هذه على تلك، يستطيع أيضاً أن يكشف عن وضعها ونظامها). . فعلى الناقد إذاً ألا يتلمس معاني الكلم في نصوص معاجمنا وما يتصل بها وحسب، بل عليه أن يبتغيها

في معالمها الأخرى، ويتطلبها من مآتيها المتعددة. ويؤديه هذا إلى البحث عن أوجه تصرف الكلم في متنوع النصوص المحكية، وصور دلالاتها في سائر الموضوعات المطروحة، كما يقتاده إلى التماس وجوه التقلب التي تلحق بها وصور تجدد أغراضها ومرامياها، وانحرافها عن أصولها وتشعبها عن جذورها وذلك بتبدل الموضوعات والبيئات وتغير الأفكار والأحكام واختلاف العصور والأزمان. والأصل في اللفظ أن تباين شعاب معانيه فيكون له من تدرجه وتقلب دلالاته مجال بسيط ومذهب فسيح.

* * *

هذا والسبيل إلى تدرج المعاني هو المجاز والنقل. والذي نريده هنا بالمجاز معناه اللغوي الشامل الذي أخذ به المبرد في كامله (٢/٣٠١) وابن جني في خصائصه (٢/٤٤٦) وابن رشيق في عمدته. وهو طريق القول ومأخذه على حد تعبير ابن رشيق، أي كل ما جرت به الأصل لمناسبة في التركيب والاستعمال فاحتاج في إعادته إليه، إلى تأويل بإظهار مواضع الحذف أو الزيادة أو التقديم أو التأخير أو غير ذلك. فهو لا يقتصر على استعارة أو مجاز كما فعل أصحاب البيان. فقد ذهب هؤلاء إلى أن المجاز هو انتقال اللفظ من المعنى الذي وضع له إلى المعنى الذي انتهى إليه بمناسبة أو علاقة تبنى على مجرد التشبيه كاستعارة أو غير التشبيه كسببية أو مجاورة كما هو المجاز المرسل أو تشبيه تمثيل كما هو المجاز المركب. ولم يتعدوا به هذا الحد إلى ما يتناوله علم البيان وهو يشمل التشبيه والمجاز والكناية جميعاً، أو ينطوي عليه البديع من وجوه تحسين الكلام.

قال المبرد: (من الآيات التي ربما يغلط في مجازها النحويون قوله تعالى: فن شهد منكم الشهر فليصمه، والشهر لا يغيب عنه أحد، ومجاز الآية: فن كان منكم شاهد بلده في الشهر فليصمه. والتقدير فن كان شاهداً في شهر رمضان فليصمه. ونصب الشهر للظرف لا نصب المفعول). كما حكا الثعالبي في فقه اللغة (٥٤٦). وأوضح المبرد كلامه فقال (أي أن نصب الشهر نصب الظروف لا نصب المفعول به).

وقال ابن جني: (أبواب الحذف والزيادات والتقديم والتأخير والحمل على المعنى والتحريف كلها من المجاز). ومهما يكن من أمر فإنه إذا أريد باللفظ ما وضع له أصلاً، في التقدير، فإنه الحقيقة، وإذا جازوا به موضعه الأول هذا في اللغة فأوقعوه موقعاً آخر بسبب يصل ما انتقل منه بما انتقل إليه، فإنه المجاز. فلا بد أن يكون ثمة سبب يصل المجاز بالحقيقة. وقد جاء في المزهرة (١/٢١١): (المجاز كل كلام تجوز به عن موضوعه الأصلي إلى غير موضوعه الأصلي لنوع مقارنة بينهما في الذات أو المعنى). وقال الشريف الجرجاني في تعريفاته: (المجاز ما تعدى محله الموضوع له إلى غيره بمناسبة بينهما، أما من حيث الصورة أو من حيث المعنى اللازم المشهور، أو من حيث القرب أو المجاورة). ومن ثم كان لابد لكل مجاز من حقيقة. قال صاحب الكليات (٥٠): (الأصل أن يكون لكل مجاز حقيقة).

هذا وليس يبعد أن يعتد المجاز بكثرة استعماله أصلاً فيتفرع عليه مجاز آخر، لكنه لا يخرج عن كونه مجازاً. ولا بد هنا من وضوح العلاقة بينه وبين الأصل الأول على كل حال. قال الزمخشري في الأساس: (ومن مجاز المجاز تداعت إبل بني فلان هزلت أو هلكت)، وأصله الأول (تداعى القوم لهم) إذا دعا بعضهم بعضاً فاجتمعوا لأمر مهم. وقد بُني على هذا قولهم (تداعت الحيطان للخراب) كأن بعضها دعا بعضاً للسقوط والانهيار. ثم تفرع على هذا قولهم (تداعت عليه الحيطان) إذا تهدمت و (تداعى البنيان) إذا تصدع، وتداعت الإبل إذا هزلت أو هلكت. فليس ينكر، على هذا، أن يتفرع مجاز على مجاز، بتعاقب الحقب والأجيال، وأن يختلف القول بالأصلية والفرعية بتباين وجهات النظر والاعتبار.

* * *

هذا ويكون تدرج المعنى بالنقل، وذلك بأن يغلب على لفظ معناه المجازي حتى يشتهر به ويعرف بلا قرينة. وهو ما أسماه أصحاب البيان المجاز الراجح، فيدعى كسب اللفظ معناه الجديد هذا نقلاً. ومن ذلك غلبة الألفاظ الإسلامية كالصلاة والزكاة والصيام والحج وغيرها، على ما قصد بها شرعاً، ومنه شهرة ألفاظ بمعانيها المستحدثة في موضوعات وعلوم وصناعات شتى، كمصطلحات النحو والصرف والوضع والمعاني والبديع والبيان والعروض والحكمة والعقائد والأصول، ومصطلح الحديث والتفسير، وسواها من مواضع الطبيعة والفلك والعلوم الرياضية. قال الشيخ طاهر الجزائري الدمشقي في كتابه (توجيه النظر إلى أصول الأثر): (الاصطلاح اتفاق القوم

على استعمال لفظ في معنى غير المعنى الذي وضع له في أصل اللغة. وذلك كلفظ الواجب فإنه في أصل اللغة بمعنى الثابت واللازم. وقد اصطاح الفقهاء على وضعه لما يثاب على فعله ويعاقب على تركه...، ثم قال: (واللفظ إذا استعمل في المعنى الذي وضعه له المصطلحون يكون حقيقة بالنسبة إليهم ومجازاً بالنسبة إلى غيرهم. قال في المفتاح: الحقيقة هي الكلمة المستعملة في معناها بالتحقيق. والحقيقة تنقسم عند العلماء إلى لغوية وشرعية وعرفية... فقلت لغوية إن كان صاحب وضعها واضح اللغة، وقلت شرعية إن كان صاحب وضعها الشارع، ومتى لم يتعين قلت عرفية. وهذا المأخذ يعرفك أن انقسام الحقيقة إلى أكثر مما هي منقسمة إليه، غير ممتنع في نفس الأمر).

ويدخل في النقل ما وضع لمعنى خاص فاستعمل عاماً. وقد مثل صاحب المزهرة لهذا بـ (النجعة) فأصلها طلب الغيث، ثم صار كل طلب انتجاعاً. و (المنيحة) وأصلها الناقة أو الشاة تعطى الرجل ليشرب لبنها ثم أصبحت كل عطية منيحة. ونقل المزهرة (١/٢٥٣) قول ابن فارس في فقه اللغة) كان الأصمعي يقول أصل الورد إتيان الماء، ثم صار إتيان كل شيء ورداً). ونظيره (الصدر) فإن أصله الانصراف عن الماء ثم أصبح كل انصراف صدرًا. قال صاحب المفردات (يومئذ يصدر الناس أشتاتاً - الآية- والصدر في الحقيقة صدر عن الماء). وقال الجوهري في الصحاح (وطريق صادر أي صدر بأهله عن الماء) ثم قال (والصدر بالتحريك الاسم من قولك صادرت عن الماء وعن البلاد)، وأردف (وفي المثل تركته على مثل ليلة الصدر، يعني حين يصدر الناس من حجهم). فأورده خاصاً ثم عممه.

و (المجلة) وضعت لمعنى خاص فقيل إنها الصحيفة التي تكون فيها الحكم، كما قال الجرجاني في تعريفاته، لكنها استعملت لكل كتاب. ففي الصحاح (والمجلة الصحيفة فيها الحكمة. قال أبو عبيد: كل كتاب عند العرب مجلة).

ومما اجتهد فيه أحمد فارس الشدياق في كتابه سر الليال في القلب والإبدال (٥٥١) قوله: (ألا ترى لفظة الدار مثلاً في الأصل من دار يدور، فحقيقة معناها الأصلي ربع مستدير، ثم أطلق على كل شكل من البناء)، وقوله (بل الأمر نفسه من هذا القبيل لأنه في الأصل ما يؤمر به ثم عمم، وكذلك الشيء فإنه في الأصل مصدر شاء).

ومن النقل أن يوضع اللفظ لمعنى عام ثم يخصص. وقد عرّفوا التخصيص فقالوا أنه قصر العام على بعض ما يتناوله، كلفظ (الدابة) . قال الجوهري في الصحاح (دبّ على الأرض يدبّ ديبياً، وكل ماشٍ على الأرض دابة...) فجاء بمعنى الدابة عاماً، ثم قال (والدابة التي تُركت) نخصص. وقال صاحب المصباح: (وكل حيوان في الأرض دابة... وهو قوله تعالى: والله خلق كل دابة من ماء. قالوا أي خلق الله كل حيوان مميّزاً كان أو غير مميّز) ثم قال: (وأما تخصيص الفرس والبغل، عند الإطلاق، فعرف طارئ). ومما نقل من العام إلى الخاص الصفات الغالبة، وهي التي أفردت عن موصوفها نخصّصت بدلالة وغلبت عليها الاسمية. ف (نكباء) في قولك (ريح نكباء) صفة لها عموم الدلالة لأنها جارية على الفعل فهي تصف (ريحاً) بأنها تنكب. وهي لا تختص في الأصل بالريح. أما (النكباء) في قول المرزوقي في شرح الحماسة (٨٠٦): (والنكباء ريح تنكبت عن الرياح الأربع) فإنها صفة غالبية أفردت عن موصوفها ونخصّصت بنوع من الرياح، فأنزلت لذلك منزلة الأسماء وجمعت جمعها على (نكباوات). قال المرزوقي (وإذا كثرت النكباوات واشتد هبوبها شمل القحط).

و (الخضراء) في الأصل صفة للبقلة، لكنها استغنت عن موصوفها فخصّصت دلالتها فقيل (ليس في الخضراوات صدقة) أي في البقول، فأنزلت منزلة أسماء الجنس. فالخضراء الصفة الغالبة تدل على البقلة دون النظر إلى اللون، وتجمع على الخضراوات لا على الخضّر. و (الدكّاء) صفة (للأرض) إذا انبسطت، ولكنها قُطعت عن موصوفها ونخصّصت فعدّت اسماً للراية، وجمعت جمع الأسماء على (دكاوات).

و (الدنيا) في الأصل صفة (للحياة) أو (لدار). ثم أفردت عن موصوفها فقيل (الدنيا)، كما قيل (الأولى)، وهما بمقابل (الآخرة) . قال تعالى (فعند الله ثواب الدنيا والآخرة - النساء/ ١٣٣)، وقال (وللآخرة خير لك من الأولى - الضحى/ ٤) وقال (ولدار الآخرة خير للذين اتقوا.. يوسف/ ١٠٩). فالدنيا اشتقاقها من (الأدنى) وهو الأقرب. قال الشيخ أبو حاتم الرازي في كتابه الطريف (الزينة

في الكلمات الإسلامية العربية (٢/١٤٣) : (أي أن هذه الحياة الآخرة هي الحياة الأخرى، وكل شيء له طرفان فالأدنى منهما إليك الدنيا والأبعد هو الآخرة) . وقال صاحب المفردات (ويُعبّر بالدار الآخرة عن النشأة الثانية كما يُعبّر بالدار الدنيا عن نشأة الأولى) ، وقال (وقد توصف الدار بالآخرة تارة، ويضاف إليها تارة أخرى..) . وقال الفراء في هذه الإضافة (هذا كثير في كلامهم أن يضيفوا الشيء إلى نعته إذا اختلف فيه اللفظان كقوله: ولدار الآخرة، وكقوله حق اليقين) .

وذكر (الرائد) فيما كان عاماً نخصص. قال ابن الأثير في النهاية (وفي حديث علي -رضي الله عنه- في صفة الصحابة، رضي الله عنهم: يدخلون رواداً ويخرجون أدلة، أي يدخلون عليه طالبين العلم وملتمسين ما عنده، ويخرجون أدلة للناس) . ثم قال: (وأصل الرائد الذي يتقدم القوم يبصر لهم الكلاً ومساقط الغيث) . وقد اعتمد هذا الدكتور علي عبد الواحد وافي في كتاب علم اللغة (٢٢٩) فقال: (والرائد في الأصل طالب الكلاً ثم صار طالب كل حاجة رائداً) . وجرى على ذلك الأستاذ محمد المبارك عضو مجمع اللغة العربية بدمشق، في كتابه (فقه اللغة) .

أقول إن هذا وإن صح، لا يمنع أن يكون لكل من (رائد الكلاً) و (رائد القوم) دلالة خاصة كما هو شأن الصفة الغالبة. ويتبين ذلك إذا رُدّوا إلى معنى الفعل في الأصل ف (راد) على ما جاء في مفردات الراغب (تردد بطلب الشيء برفق) . فالرائد الصفة إذاً المتردد لطلب الشيء برفق، أما الرائد الصفة الغالبة التي أفردت عن موصوفها فإن بها خصوصاً. فليس (رائد الكلاً) أو (رائد القوم) الطالب للشيء يبتغيه وحسب. وما أظن قول الدكتور عبد الواحد (ثم صار طالب كل حاجة رائداً) هو الوجه، وإلا كان كل من احتاج فابتغى حاجته رائداً. بل ما إخال قول الأستاذ المبارك (ثم عمم لكل من يتقدم القوم بطلب شيء) قد أحاط بالدلالة المقصودة واستوفى ملاحظتها. ذلك أن الرائد هو متقدم قومه الصادق في حديث علي (يدخلون رواداً ويخرجون أدلة) وحديث عبد القيس (لكنما قوم رادة أي نرود الخير والدين لأهلنا) . وقد تفرغ على هذا ما جاء في الحديث

(الحمي رائد الموت) . قال ابن الأثير (أي رسوله الذي يتقدمه كما يتقدم الرائد قومه) أقول بل هي رسوله الصادق الجاد في طلبه. ومما يدخل في الصفات الغالبة: السائبة للناقة إذا تركت راغدة لا تُهاج ولا تمنع من ماء أو مرعى، والراحلة للإبل إذا صلحت للرحيل، والسارية لكل ما دب بليل من الهوام، وللحباة تمطر ليلاً، والسابغة للدرع الواسعة، والصاعقة لل نار تسقط من السماء، والجارية للسفينة والأمة. قال صاحب المصباح (والجارية السفينة سميت بذلك لجريها في البحر، ومنه قيل للأمة جارية على التشبيه لجريها مستسخرة في أشغال موالها) . ولفظ (الدابة) الذي أتوا به مثلاً متعارفاً لا ينتقل العام إلى الخاص، ليس إلا صفة غالبة، وكذلك (الماشية) على أنها من مشت المرأة إذا كثرت أولادها. ففي الأساس: (وناقة ماشية: ولأداة، ومنه الماشية والمواشي على التفاؤل) .

هذا ولا بد أن نأتي بأمثلة تكشف بها عن وجه اشتقاق الكلم بعضه من بعض، وسبل تجدد معانيها وتدرج دلالاتها وتحولها بالنقل من حال إلى حال. وقد يسلس الأمر ويستيسر فيبدو داني القطوف قريب النجعة، وقد يصعب وينبو فيبدو شديد المطلب وعث المبتغي فيلجئك أن تلتطف له وتأتى، وتسلك إليه كل سبيل. قالوا (لا أبالي) ومعناه لا أهتم، فما هو أصل اشتقاقه؟

قال جماعة المبالاة من البلاء بالفتح. والبلاء في الأصل الاختبار. قال المرزوقي في شرح الحماسة (٧١) : (فلان لا يبالي العواقب، يقال ما باليته بالة وبالية ومبالاة وبلاء وما باليت به، وكأنه أخذ من البلاء) . ونحو من ذلك في اللسان والتاج. ففي الأول والبلاء الاختبار، وفي الثاني أصل الابتلاء الاختبار.

وليس بعيداً عن هذا قولهم (المبالاة) من (البلاء) وهو الهم كما حكاها صاحب المصباح عن أبي زيد، وأوردوا البلاء مصدراً لبالي كما جاء في اللسان والتاج.

وعلى المرزوقي كيف انتهى (بالي) من معنى البلاء وهو الاختبار إلى المفاخرة فكان الامتناع من مفاخرة القرن استهانة به واستخفافاً، فقال (وقوله لا يبالي العواقب.. كأنه أخذ من البلاء واستعمل في المفاخرة وتعداد انحصال الحسنة عند المنافرة، ثم كثر استعماله حتى

صار يقال في الاستهانة بالشيء) .

واستشهد بقول الشاعر (مالي أراك قائماً تبالي) أي تفاخر. وقال في موضع آخر: (وقوله تبالي تفاعل من البلاء فإذا قال لا أباليه كأنه أراد لا أحتفل به فأعاده بلائي وبلاءه وأفخره، هذا أصله) . أي أن تبادل الاختبار يقود إلى المفاخرة والمنافرة، فإذا أبيت أن تفاخر خصماً أو تنافره أو تكاثره فقد استخففت به.

وأحسب دون ما ذكرناه قول آخرين أن المبالاة من البال وهو الروع والناظر، انتقل فيه حرف العلة بالقلب فكان وسطاً فأصبح طرفاً، كما قال ابن فارس في مجمله والمزخشي في أساسه، وقول جماعة أن أصله المبادرة إلى الاستقاء فعنى لا أبالي لا أبادر إهمالاً له، كما ارتآه ابن فارس في مجمله، وقد انتهى إلى رده إلى (البال) في مقاييسه، وذكره الفيومي في مصباحه.

ولعله قولهم (لا أباليه) متعدياً، إنما يدل على أصله في التعدية لأنه مفاعلة من البلاء، وهو الاختبار، وقولهم (لا أبالي به) محمول على ما انتهى إليه من معنى، وهو لا أحتفل به ولا أعتد.

وتقول في معنى ما أباليه وما أبالي به، ما أكثرث له. وقد جاء في اللغة كَرَّثَه وأكْرَثَه وكرَّثَه فاكترث. فما معناه الأول؟ أقول دل على ذلك الزمخشي فقال في الأساس: (كَرَّثَه الأمر إذا حركه، وأراك لا تكترث لذلك ولا تنوص: لا تتحرك له ولا تعباً به، وكرَّثَه الكوارث أفلقته) . فالكرث والإكراث والتكريث هو التحريك في الأصل. وكذلك الإقلاق والإزعاج فحقيقتهما التحريك. فإذا كرتك الشيء فقد جعلك تضطرب حقيقة أو مجازاً، ومن ثم قيل كرته: ساءه، كما حكاها اللسان.

وتأسيساً على ذلك كان اكتراث في الأصل كتتحرك واضطرب، وكاستاء واغتم واهتم في المجاز. وعندني أن قولك (ما اكترث له) متعدياً باللام بني على أصل معناه، أي لا أتحرّك له ولا أقلق من أجله. ولكن هل يقال (ما اكترث به) متعدياً بالباء؟ أقول قد جاء ذلك نصاً، وأرى أنه محمول على قولك لا أغتم به ولا أهتم ولا أعنى، وهو ما انتهى إليه معناه.

على أن من المعاجم ما خطأ قول القائل (ما اكترث به) كالتاج، فقد جعل صوابه (ما أكثرث له) ونسب الخطأ في الأصل إلى الصحاح. وأخذ بهذا الأستاذ محمد العدناني في معجم الأخطاء الشائعة. أقول لم يخطئ الجوهري حين قال (ما اكترث به) ، فقد قال الراغب في مفرداته وقد عايش صاحب الصحاح. قال الراغب الأصبهاني (البال الحال التي يكثر بها، ولذلك يقال ما باليت بكذا بالة، أي ما اكترثت به) . وقد قاله صاحب النهاية في موضعين وحكاها عنه ابن منظور في غير مجال.

وقيل في نحو ما أكثرث له (ما آبه له) . ففي المعاجم (آبه) بالكسر كفرح، و (آبه) بالفتح كمنع، وقد عدوا الأول باللام والباء فقالوا ما آبهت له وما آبهت به، وعدوا الثاني باللام دون الباء فقالوا ما آبهت له، كما حكاها ابن القوطية والجوهري وصاحب النهاية واللسان. فما أصل معناه؟

يعتد ابن القوطية (آبه) مما جاء على فعل وفعل بمعنى واحد. ويجعل معناه (تنبه) . فإذا استقر هذا فأبه له بالكسر والفتح تنبه له. وكذلك ما جاء في الصحاح. ولما كان ما يتنبه له في الغالب هو الجليل، فالذي لا ينتبه له ولا يؤبه هو التافه الحقير. ومن ثم قيل فلان لا يؤبه له أي لا يلتفت إليه لحقارته. وعلى ذلك ما جاء في النهاية. وقد عدّي الفعل بالباء لما انتهى إليه معناه، في السلب، من الاستهانة.

ولكن لم خصت التعدية بالبلاء هذه بأبه المكسور العين في الماضي دون المفتوح؟ أقول قد يكون ذلك لأن الغالب في اللازم أن يكون ك (آبه يآبه) مثل نبه ينبه الذي هو معناه، من باب فرح يفرح، فهو الأصل. وقد آسعوا بتعديته بالبلاء كما اقتضاه الاستعمال لما آل إليه معناه من الاستهانة. أما (آبه يآبه) من باب منع يمنع فلم يتجاوزوا به تعديته الأولى باللام، فليس هو الأصل، لأنه لا يكثر في اللزوم. ولا يُقطع في هذا بيقين على كل حال. على أنني رأيت الشدياق في (سر الليال) يسوي بين البابين في التعدية فيقول (وآبه له وبه كمنع وفرح آبه وتحرّك، فظن أو نسيه ثم فظن له) فهل وقف فيه على نص؟

ويستعمل (التنزه) لترويح النفس بالخروج إلى المكان النزه. أما أصل معناه فكما قال صاحب النهاية (نزه نزهة وتنزه تنزهاً إذا بُعد) .

وقد منعه ابن السكيت على ما حكاه المصباح وجعله فيما تضعه العامة في غير موضعه. وصححه ابن قتيبة فقال: (ذهب بعض أهل العلم في قول الناس خرجوا يتزهون إلى البساتين أنه غلط، وهو عندي ليس بغلط. لأن البساتين في كل بلد إنما تكون خارج البلد. فإذا أراد أحد أن يأتيها فقد أراد البعد عن المنازل والبيوت، ثم كثر هذا حتى استعملت الزهة في الخضر والجنان). وأكد الزمخشري هذا فقال في الأساس (خرجوا يتزهون يطلبون الأماكن الزهية، وهي الزهة والنزه مثل غرفة وغرف). كما أيده علي بن حمزة البصري اللغوي في التنبهات (٢٩٨) رداً على ابن السكيت فقال: (فلما كانت الروضة إذا بعدت عن الناس كان أحسن.. ووجب على المتزهد أن يقصدها ويعتمدها بنزهة. وهو لا يصل إليها حتى يبعد كل البعد عن الناس والمياه فقالوا لمن قصد ذلك تنزهه فوافق قولهم الحق ووضعوه في موضعه ثم نقلوه إلى من أراد مثل ذلك فيما هو على المياه وبقرها..).

ويقال (رُشَّحَ فلان للرئاسة) إذا أهَّل لها. قال الجوهري في الصحاح (والترشيح أن ترشَّح الأم ولدها باللبن القليل تجعله في فيه شيئاً بعد شيء إلى أن يقوى على المص. وتقول فلان يرشَّح للوزارة أي يربي ويؤهل لها). وقال المرزوقي في شرح الحماسة (١/٧٣): (والترشيح أصله التنبيت والتربية. ومنه قيل رشحت المرأة ولدها إذا درجته في اللبن. ثم قيل رشح فلان لكذا توسعاً). ولا يخفى أن تنبيت الشجر غرسه، ومنه تنبيت الصبي تربيته. ونحو من ذلك في الأساس للمزمخشري.

وقال صاحب المصباح في (تعالى): (وتعالى تعالياً من الارتفاع أيضاً. وتعال فعل أمر من ذلك. وأصله أن الرجل العالي كان ينادي السافل فيقول: تعال، ثم كثر في كلامهم حتى استعمل بمعنى هلمّ مطلقاً، سواء كان موضع المدعو أعلى أو أسفل أو مساوياً، فهو في الأصل لمعنى خاص ثم استعمل في معنى عام). وفي كتاب الفروق لإسماعيل حقي نحو من ذلك. وكذلك في شرح الحماسة للمرزوقي (٥٦).

وهكذا (عثر) فأصل معنى العثور أن تزلّ القدم بشيء كحفرة فيسقط صاحبها، ومثله (تعثر). ومن ثم كان (العاثور) هو الحفرة، ففي اللسان (.. ومن هذا يقال فلان وقع في عاثور شر إذا وقع في ورطة لم يحتسبها ولا شعر بها، وأصله الرجل يمشي في ظلمة الليل فيتعثر بعاثور المسيل أو في خدخد سيل المطر..). وعلى هذا فأنت تقول عثر فلان بعاثور أي بحفرة، على الأصل، كما تقول عثر بعاثور شر أي مكيدة أو ورطة على المجاز.

وقد تدرج معنى العثور من الكبو والسقوط إلى الخطأ في العمل والنطق، تقول عثر فلان أو عثر لسانه إذا تعثر. قال الزمخشري (ومن المجاز عثر في كلامه وتعثر).

وقد آل به التوسع فقيل عثر الحظ إذا خاب صاحبه، وعثر جده إذا تعس، وأعثره الله أتعسه، وفي الأساس (وعثر الزمان به وجد عثور وأعثر به عند السلطان إذا قدح فيه وطلب توريثه وأن يقع في عاثور). بل قيل (عثر عليه) إذا اطع. قال صاحب المقاييس (وقال بعض أهل العلم إنما قيل عثر من الاطلاع وذلك لأن كل عاثور لا بد أن ينظر إلى موضع عثرته).

وعندي أن الفعل قد عدّي بعلی بطريق التضمن. فكأن قولك عثرت عليه، على تقدير عثرت به فاطلعت عليه. ثم شاع أمره. وفي العربية مالا يحصى من الأفعال تجاوزوا بها الأصل إلى المجاز فعدّوها بحرف غير حرفها، ثم شاع استعمالها بهذا الحرف وكأنه الأصل. وقد عقدت لذلك فصلاً في مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق (المجلد ٥٥، الجزء الأول، عام ١٩٨٠). فأنت تقول مثلاً (أنس به). قال ابن القوطية (وأهلت بالشيء وأنست به) ونحو من ذلك في الصحاح وغيره من المظان. لكنهم عدوا الفعل ب (إلى) فقالوا (أنست إليه) كما قالوا (استأنست إليه)، ذكره الزمخشري في أساسه. وكان من حقه أن يفرد فيسلكه في المجاز كما فعل في (سكن إليه واطمأن إليه وركن إليه وانبسط إليه) لكنه لم يفعل، إذ قال: (وأنست به واستأنست به وأنست عليه واستأنست إليه). ولعل عذره هو اشتهاار تعديته ب (إلى). وقل مثل ذلك في (استأنس له وتأنس) فلم يلحقه بالمجاز واكتفى بأن قال (واستأنس له وتأنس: تسمع) وقد يكون

تسمَّح به أيضاً وكثيراً ما قرن المجاز بالحقيقة متى اشتهر وشاع. وعندني أن (أنس إليه) على تضمين الفعل معنى (مال) أو نحوه. * * *

وانظر إلى تدرج معنى (تفقد) ، فقد جاء في معجم الأخطاء الشائعة للأستاذ محمد العدناني أن قول القائل (تفقد مزرعته) خطأ..، صوابه (زارها ودرس أحوالها) لأن تفقد معناه (طلب الشيء عند الغيبة) . ثم استدرك فأدرك ما أتى به المعجم الوسيط (تفقد أحوال القوم ودقق النظر فيها ليعرفها حق المعرفة) ، وقال (وأنا أؤيده على أن يفوز بموافقة المجمع) ! أقول إذا كان أصل (التفقد) تطلب الشيء عند الفقد، فقد تجاوز الفعل هذا المعنى إلى تتبع الشيء وتعرّف أحواله، ثم تعدى هذا إلى متابعة النظر في كل ما يستقيم به حال الشيء أو الشخص الذي تفتقده. فقد جاء في مفردات الراغب (التفقد التعهد، ولكن حقيقة التفقد تعرّف فقدان الشيء) ، وهذا يعني أن أصل التفقد تعرّف فقدان لكنه آل بالمجاز إلى التعهد أو إلى ما انتهى إليه التعهد. ففي المصباح (وتعهدت الشيء ترددت إليه وأصلحته، وحقيقته تجديد العهد به، وتعهدته حفظته) .

وقد جاء في نهج البلاغة (ثم تفقد من أمورهم ما يتفقد الوالدان من ولدهما - ٣/١٠٢) و (تفقد أمر الخراج بما يصلح أهله - ٣/١٠٦) ، وقول ابن قتيبة في أدب الكاتب (فإن رأيت الكتاب قد تركوا تفقد هذا من أنفسهم..) ، وقول أبي حيان في البحر (١٠/٦٤) : في قوله تفقد الطير - أي قوله تعالى: وتفقّد الطير - النمل / ٢٠ - دلالة على تفقد الإمام أحوال رعيته والمحافظة عليهم) . وهكذا صح (التفقد) في التعبير عن الرعاية والتربية والعناية والبر. قال المرزوقي (لم أزل أجري في تربيته وتفقدته) إلى أن استكمل شبابه (٧٥٧/ وقال (لحسن توفره وجميل تفقدته لأصحابه / ٩٢٣) ، وقال (واستصلاح الرعية وتفقد مصالحتهم / ١٠٩١) . بل نحوا بالتفقد فعنوا به الإنعام والإفضال وكأنهم ضمنوه هذا المعنى. قال المرزوقي (بل قد وصّى بها وبأمثالها فيتفقدون بأوفر الأنصاء عند قسمة الجذور/ ١٠٥٠) . وقال أبو حيان التوحيدي في (أخلاق الوزيرين / ٣٣٦) : (فإن كان قد كتب بخطه: يتفقد فلان بكذا أو يسأل عن فله لينظر في مصلحته) .

فأين هذا كله من قول العدناني (التفقد طلب الشيء عند الغيبة) ولزومه هذا المعنى، وتعلقه بظاهر النص المدرج في المعاجم على قصد وإجمال، بل سكونه إليه لا يبرحه ولا يتحول عنه. وقد استبان بهذا أن قول الكاتب (تفقد مزرعته) بمعنى تعهدا ورعاها وتوفر عليها، صحيح مستقيم، غني عن أن يجيزه مجمع لغوي أو يقر صحتة. وقد قالوا قديماً (فلان يتعهد ضيعته) المغني ٢/١١٣.

فيتضح بما قدمنا وفصلنا القول فيه أن لا وجه لجود المعنى في اللفظ كما يبدو ذلك حيناً في كثير من المعاجم العربية، وإن اعتماد كثير من المحدثين على ظاهر النص والتعويل عليه في التخطئة والتصويب مخالف لأصول ارتقاء اللغة وسنن تحول معانيها وطرائق تعبيرها بتحول العصور والأجيال. ولو كانت تؤلف في العربية معاجم حديثة على مثال ما يؤلف في اللغات الحية الأخرى، دقة وأحكاماً واستقصاء لأنست بالتجدد والتدرج والتوالد في معاني الكلم، ولمست بمعارضة النصوص المحكية بعضها ببعض ترجمة لحياة كل كلمة تظهر على قصة حالها وتفتك على مسالك تحولها ودروب تنقلها والتدرج بها حالاً بعد حال. وأنت لو لم تطف بمراحل القلب جفا عليك وجه الاعتداد به البتة. يقول العالم النفسي السوفييتي ل. س. فيجوتسكي المتوفى عام ١٩٣٤، أنه لا سبيل إلى احتساب معنى الكلمة أمراً ثابتاً، بل لا بد من تصوره في نمو مطرد وتحول مستمر دائب (٤) . والبحث في تاريخ معاني الكلم وأصول اشتقاقها موضوع شائق له في اللغات الحية الأخرى شأن أي شأن. وأحوج ما يكون إليه المشتغلون بتاريخ الأدب وفقه اللغات. وليست معالجة هذه المسألة في العربية وتدارك ما فات من أمرها بعدما كان من الإغفال، على شيء من اليسر والسهولة. ولا ننس ما انتحاه المستشرق الأستاذ فيشر وقد أمضى أكثر عمره (بين سنة ١٩٠٧ و ١٩٥٠ م) في إعداد معجم تاريخي للغة الآداب العربية حتى نهاية القرن الثالث الهجري، أي حتى منتهى ما وصلت إليه اللغة الفصحى من الكمال كما يقول، فلم يخلف بعد جهد جاهد ونصب ناصب وطول عناء، غير جزايات لهذا الذي بذل الطوق في إعداده. ولا بد أن تضطلع المجمع اللغوية باستتمامه واستفراغ الوسع في إصداره فلا تدخر دون ذلك سعياً. ولكن هل يم أمتنا قديماً مثل هذا السميت من البحث وحاولوا ارتياده والجري على منهاجه؟ أقول لاشك أن كتاب

(الزينة) قد استن بهذه السنة ونهج هذا السبيل فإن به لوناً طريفاً من ألوان

البحث اللغوي التاريخي. فقد وضع الشيخ أبو حاتم أحمد بن حمدان الرازي المتوفى ٣٢٢هـ كتاباً جامعاً في أوائل القرن الرابع الهجري كان أول مرجع يستفتى في الأسماء العربية التي نطق بها القرآن الكريم فكانت من مصطلحات الإسلام، كما أشار إليه الدكتور حسين الهمداني في مقدمة الكتاب. وقد حاول مؤلف الكتاب أن يجمع بين ألفاظ عربية شتى تغيرت مدلولاتها ومعانيها في العصر الإسلامي عما كانت عليه في العصر الجاهلي، ففات أقرانه في وضع اللبنة الأولى في علم معاني الأسماء العربية والمصطلحات الإسلامية وكان رائداً متأقفاً في هذا المضمار بل إماماً بارعاً في هذا الركن: *Sémantics. Islamic rabc* ﷺ

فانظر إلى ما ذكره الرازي مثلاً في (الإثم ٢٢٥) ، فقد أتى بأصل معناه فقال (قال أبو سعيد سمي الإثم إثماً لأن الآثم يُعطى عن طاعة ربه، ويقال أثم إذا أبطأ والآثم المبطئ. ويقال أتمت الناقة إذا أبطأت) . ثم تحول إلى ما تدرج إليه معناه فقال: (فالإثم ضد الأجر يقال فلان مأثوم وفلان مأجور، لأن المأجور يسعى في الطاعة.. وذلك الثواب هو أجر له بعمله. والآثم لم يعمل وأبطأ عن الطاعة فلا أجر له فهو آثم أي مبطئ عن الطاعة) . فحاول الربط بين الأصل والمجاز. ثم تابع البحث عن تدرج آخر فذكر أن الإثم ضد البر، وأتى بالحديث (البر ما سكنت إليه القلوب واطمأنت إليه النفوس، والإثم ما حك في صدرك وكرهت أن يطلع الناس عليه) وهكذا.. وقد ذهب الأستاذ عبد العزيز الميمني إلى أن المفضل بن سلمة المتوفى ٢٩١هـ قد ضرب على هذا القالب في كتابه (الفاخر) ، وكذلك فعل أبو بكر بن الأنباري المتوفى (٣٢٨هـ) في كتابه (الزاهر) . أقول أما كتاب الفاخر فإن مضامينه تدور كما ذكر مؤلفه في مقدمة الكتاب حول (معاني ما يجري على ألسن العامة في أمثالهم ومحاوراتهم من كلام العرب وهم لا يدرون معنى ما يتكلمون به من ذلك) . وأردف المؤلف يقول (فبيناه من وجوه اختلاف العلماء في تفسيره ليكون من نظر في هذا الكلام عالماً بما يجري من لفظه ويدور في كلامه) . وقد عمد صاحب الفاخر في تحقيق ذلك إلى حكاية ما روي من أحداث دفعت إلى النطق بالأمثال مما كانت تطوع به ألسنة الناس في محاوراتهم ومخاطباتهم، وذكر أول من نطق بها، وبحث في اشتقاق ما جاء بها من ألفاظ ورددها إلى أصلها وفصل القول في معانيها. وقد أفاد أبو بكر محمد بن القاسم بن الأنباري في كتابه (الزاهر) من كتاب الفاخر هذا وبسط ما جاء فيه وكثره بالشواهد كما قال مختصر الكتاب أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي. قال الزجاجي (وكان المفضل بن سلمة صاحب الفراء قد أنشأ كتاباً في هذا المعنى سماه... فعمد أبو بكر محمد بن القاسم لذلك الكتاب فنقله نقلاً... وبسطه وكثره بالشواهد) . ولا يزال كتاب (الزاهر) مخطوطاً لم يطبع.

هذا وليس كتاب الفاخر والزاهر ولو أفادا في إصابة الغرض الذي ابتغيناه ككتاب الزينة في تحقيق النهج اللغوي التاريخي والجري على أسلوبه.

يقول الدكتور داود حلبي السيد في كتابه (المعجم الإنكليزي بين الماضي والحاضر) : (فليس بخاف أن معجمي العربية المحدثين تشدهم تجربة ضاربة في أعماق التاريخ وتفيد حركتهم تقاليد معجمية راسخة تجعلهم دائماً يتلفتون إلى الوراء حين يقررون أي المناهج يتبعون كلما شرعوا في وضع معجم حديث للغة العربية، فهو المنهج التقليدي برمته، أم المنهج الغربي في وضع معجم حديث للغة العربية، فهو المنهج التقليدي برمته، أم المنهج الغربي الحديث برمته. أم يأخذون من هذا وذاك ما يتفق مع طبيعة اللغة العربية) . وقال: (ولم أجد أمامي إلا المعاجم العربية القديمة التي مضى على أحدثها أكثر من قرن ونصف من الزمان، أو بعض المحاولات المعجمية الحديثة التي لا ترقى إلى المستوى الذي يجب أن تكون عليه معاجم اللغة العربية في العالم المعاصر، والتي سنعرض لها..). ثم عرّف المعجم الحديث فقال: (فالمعجم بالدرجة الأولى كتاب كلمات. فهو يحتوي بين غلافه على مفردات اللغة مصحوبة بمعلومات عن اتيمولوجيتها- أي أصول اشتقاقها الأولى- ومعانيها ومدلولاتها واستعمالاتها) . أقول لا شك في أن الطريقة النشوئية في القرن التاسع عشر قد أدت إلى ازدهار المباحث اللغوية التاريخية، وإلى وضع معاجم تكشف عن أصول الكلم وتدرج معانيها، وتأكيد اعتقاد أن -الظاهرة اللغوية- لا تتسم بسمة الوضوح أو الجلاء الذي يراد لها ما لم تدرج في سياقها التاريخي (٦) . وقد آلف (سكيت ولتر ولين) العالم الإنكليزي المتوفى

عام ١٩١٢ معجمه الشهير الذي عول فيه على اللون التاريخي من التسجيل اللغوي، فذكر أصول الكلم وألقى الضوء على هذه الأصول بالرجوع إلى جملة من النصوص التاريخية التي عرضت بها هذه الكلم ليظهر القارئ على أصولها الصحيحة ودلالاتها الأولى، وتدرج هذه الدلالات من عصر إلى عصر، كما أشار إليه الدكتور السيد الخلوي، وقد أومأنا إليه في موضع آخر.

ولكن إذا كان قد أدى اشتغال علماء اللغة الفرنسيين مثلاً إلى تأليف معاجم في تاريخ الكلم وأصولها وتسني ذلك بالعودة إلى الأصول التي تحدرت منها لغتهم يونانية كانت أو لاتينية أو غير هذه وتلك، فليس كذلك حال العربية التي لا يصح ردها إلى ما أسموه باللغة السامية الأولى التي تصوروا أنها أم اللغات السامية، كما كانت اللاتينية مثلاً أمماً للفرنسية والإيطالية والإسبانية، إذ لم يقف البحث العلمي التاريخي على لغة من هذا القبيل، وإنما يعول على الأصول العربية وحدها. ولكن أليس يصح في العربية الاستعانة في تقرير أصول الكلم وتاريخها حيناً، والكشف عن ظلال معانيها بالعودة إلى بعض اللغات السامية؟

يقول الدكتور داود الحلبي في كتابه (الآثار الآرامية في لغة الموصل العامية) المطبوع عام ١٩٣٥: (إن تمييز الكلمات الآرامية من الكلمات العربية صعب جداً. وما سبب هذه الصعوبة إلا كون اللغتين شقيقتين، أي فرعين من اللغة السامية الأم. حتى إن نحو أربعة أحماس الكلمات الآرامية تشترك والعربية إما حرفاً أو باختلاف يسير في التلفظ أو بتبديل بعض الحروف..). وقال: (على أي وجدت بعض كلمات مشتركة معانيها، واضحة كل الوضوح في المعاجم الآرامية، ولكنها في المعاجم العربية مضطربة لم يبت لغويين العرب فيها وذهب كل منهم فيها مذهباً. حتى أن بعضهم أتى في صدد إيضاح أصلها بتأويلات غريبة..). ثم قال (ولو كان للغويين العرب القدماء وقوف على الآرامية لما وقعوا في حيص بيص عند بيان معاني أمثال هذه الكلمات. إذ لا يشك في أن معرفة الآرامية وغيرها من اللغات السامية يكون وسيطاً لحل مشاكل لغوية كثيرة في العربية. كما أن معرفة اللغة العربية تحل مشاكل أخواتها اللغات السامية).

أقول ذلك ما بحثه الدكتور محمد حسني قنطر في مقاله حول العربية واللغات السامية (من دراسات الملتقى الرابع لابن منظور في قفصة، في آب ١٩٧٦). قال الدكتور قنطر: (إنه من واجب الباحث عن كنه الكلمات العربية وعن تاريخها شكلاً ومضموناً، أي عن التطور الذي اعترافها من حيث هي ظرف ومظروف أن يتجه إلى أخوات اللغة العربية ويستنطقها بالدرس والمقابلة والمقارنة عله يدرك الغاية ويجد حل المشكلة ويتمكن من الإجابة عن الأسئلة التي قد تثيرها الكلمة لديه). وقال: (إذا عدت للعبرية مثلاً لفهم كلمة عربية وتعرف حالها تاريخياً واشتقاقاً، فذلك لا يعني أن اللفظة العربية تولدت من لفظة عبرية، بل حدثت بالعبرية فعرّفتك بالعربية والعكس بالعكس).

وقد أتى الدكتور قنطر بأمثلة فأخذ على معجم اللسان أنه لم يوضح مثلاً معنى (لأك) الذي اشتق منه لفظ (المالك والملائكة) فقال ولعل الباحث لا يوفق إلى المعنى للمادة، وهو معنى الرسالة. فلأك يعني أرسل، والمالك بالفتح المرسل). وأردف: (فالعودة إلى اللغات السامية القديمة التي عرفت هذه المادة تيسر إدراك الحقيقة اللغوية).

أقول إن معجم اللسان قد أشار إلى معنى المادة، ولو أن التعويل على معجم عربي واحد في القطع بحرف ومعناه وأصل اشتقاقه ليس بالوجه. فقد جاء في اللسان (فالملك من الملائكة واحد وجمع. قال الكسائي أصله مالك بتقديم الهمزة من الألوك وهي الرسالة) وفي اللسان أيضاً (قال ابن بري ملاًك مقلوب من مالك، ومالك وزنه مفعل في الأصل من الألوك. قال وحقه أن يذكر في فصل ألك، لا فصل ملك). فابن بري وسواه قد جعلوا الأصل (ألك) ثم قلب فأصبح (لأك)، فما الذي قاله المعاجم في (ألك).. قال الجوهري (الألوك الرسالة.. وكذلك المالك والملائكة بضم الميم فيهما). وقال ابن القوطية (وألك بين القوم ألكاً وألوكاً ترسل والألوك الرسالة منه، والملائكة أيضاً). وقال ابن دريد في الاشتقاق (ومنه قولهم ألكني إلى فلان أي كن رسولي إليه). بل في اللسان ألك بمعنى ترسل. أفليس في هذا ما يجزي لإيضاح معنى الفعل واشتقاقه؟ وقد تصرف العرب في (ألك) فقالوا (استألك). فانظر ما جاء في الأساس (ألكني إلى فلان واحمل إليه أوكي ومألكتي وهي الرسالة. قال:

أَلِكْنِي إِلَيْهَا عَمْرُكَ اللَّهُ يَا فَتَى

: بآية ما جاءت إلينا تهادياً

. ومن يستألك لي إليه أي من يحمل رسالتي. وجاء فلان فاستألك ألوكته). أفليس هذا واضحاً جلياً. ومن الطريف أن يكون قائل هذا البيت سخيماً وهو عبد بنى الحسحاس، وهو حبشي اشتراه أبو سعيد فشبب بابنته عميرة. وقد نسب لفظ (ألك) فيما نسب إلى الحبشية.

هذا ولا يخفى أن في المظان اللغوية العربية أن (الملائكة) من (ألك بين القول)، وأن أصل المادة عبري أو سرياني أو حبشي. وليس يعني هذا بالطبع أن ثمة تبعية لغوية بين سامية وأخرى. بل ليس في لغات الأسرة أمهات وأخرى بنات كما يقول الأستاذ (فندريس) في كتابه (اللغة) (٧). ولا يمنع هذا أن يكون بين الألفاظ السامية المشتركة ما هو أعلق بلغة، منه بلغة أخرى. ولا يُقطع بهذا حتى يوقف على اشتقاق الكلمة. فقد تكون في لغة أظهر وأبرز منها في لغة أخرى أي أكثر تصرفاً. أو تكون واضحة الأصل في إحداها فريدة غريبة يتيمة في سواها. أو تكون الكلمة في المعنى الشائع للزنة التي جاءت بها في لغة ولا تكون كذلك في غيرها وهكذا..

وقد عني الأب أنستاس ماري الكرمليني برد بعض الألفاظ العربية إلى السامية والاستعانة بالأصول السامية في استبانة معانيها وفك مُشاكلها وإظهار مكنوناتها على نحو ما فعل في مجلة الثقافة القاهرية، وسواها.

هذا ما وددت الكشف عنه والتمثيل له في سبل تدرج المعاني في الكلم العربية وما تشعب عن ذلك من وجوه الرأي. وأرجو أن أكون قد وفقت إلى إيضاح المنهاج وجلاء الغامض والإفصاح عن المضمون فيما حاولت تحريره من المسائل في هذا القصد.

دمشق ١٠/٢/١٩٨٢

صلاح الدين الزعبلوي

الحواشي:

(١) الدكتور حسين الهمداني في (مقدمة كتاب الزينة للشيخ أبي حاتم الرازي) والدكتور بدر الدين القاسم في ترجمة (تاريخ علم اللغة لجورج مونين).

(٢) سكيت واتجاهاته في اللسانيات للدكتور شكري السيد الخلوي في (مجلة اللسانيات لمعهد العلوم اللسانية والصوتية بجامعة الجزائر)، العدد الرابع ١٩٧٤/٧٣.

(٣) المصدر السابق.

(٤) في علم اللغة الحديث تقسم البنية اللغوية إلى وحدات لغوية دالة، وأخرى غير دالة. ويقصد بغير الدالة حروف المباني أي حروف الهجاء، وهي أصغر صورة معتمدة، ويدعونها بالفونام. ويقصد بالدالة أصغر وحدة لغوية ذات معنى كالأسماء والأفعال وحروف المعاني ويدعونها بالمورفام، فالفونام أصغر وحدة للأصوات والمورفام أصغر وحدة للمعاني. وقد ميز العالم البولوني بودوان كورتناي المتوفى عام ١٩٢٩، بين مفهوم الصوت اللغوي وبين الفونام الذي هو وحدة لغوية أساسية. ذلك أن الفونام لا يتضمن أصواتاً لغوية وإنما يتألف من صور صوتية هي وحدات نفسية لا مادية. ومن ثم فرق كورتناي بين العلم الصوتي الفيزيائي، وهو علم الصوت نفسه، وعلم الصوت النفسي الذي سيغدو بارتقائه وتقدمه علم الأصوات الشفهية. ولكن ما حد الكلمة عند النحاة وحد المورفام في علم اللغة الحديث؟.

قال الإمام جلال الدين السيوطي في الهمع: (وقد اختلفت عباراتهم في حد الكلمة اصطلاحاً. وأحسن حدودها: القول المفرد المستقل أو المنوي معه- كالضمير المستكن وجوباً. فخرج بتصدير الحد بالقول غير ذلك من الدوال كالإشارة والخط.. وبالمفرد، وهو ما يدل جزؤه على جزء معناه، المركب كغلام زيد فهما كلمتان. وبالمستقل أبعاض الكلمات الدالة على معنى كحروف المضارعة وياء النسب وتاء التأنيث وألف ضارب، فليست كلمات لعدم استقلالها).

فتبين بهذا أن ما يدخل في حد المورفام من حروف المضارعة وياء النسب وتاء التأنيث وغيرها مما سمي أبعاض الكلمة لا يدخل في حد الكلمة، على ما اختاره السيوطي، لأنه ليس مستقلاً. على أنه استدرك فقال (ومن أسقط هذا القيد، قيد استقلال اللفظ، رأى

ما جنح إليه الرضي، من أنها مع ما هي فيه كلمتان..). وهكذا أشبه حد المورفام في علم اللغة الحديث حد الكلمة عند الرضي، وبدأ هذا العلم مؤيداً لما جاء به بعض النحاة في إبراز البنية اللغوية. قال الرضي في شرح الكافية: (إن قيل إن في قولك مسلمان ومسلمون وبصري وجميع الأفعال المضارعة جزء لفظ كل واحد منها يدل على جزء معناه، إذ الواو تدل على الجمعية والألف على التثنية، والياء على النسبة، وحروف المضارعة على معنى في المضارع، وعلى حال الفاعل أيضاً، وكذا تاء التأنيث في قائمة، والتنوين ولام التعريف وألف التأنيث، فيجب أن يكون لفظ كل واحد منها مركباً، وكذا المعنى، فلا يكون كلمة بل كلمتين، فالجواب أن جميع ما ذكر كلمتان صارتا من شدة الامتزاج ككلمة واحدة، فأعرب المركب إعراب الكلمة..).

وأنت ترى أن الحكم في ذلك اعتباري. ولكن أليس فيما ذهب إليه الرضي من إبراز البنية اللغوية للفظ جلاء لشأن هذه الدوال في تأليف هذه البنية وتحديد معناها؟ والرضي مع ذلك لم يخرج في تصويره لحد الكلمة ورسم نطاقها عن حدود الأوائل في تعريف الكلمة والاقتراب بها. فإذا كانت هذه الدوال قد دلت على ما دلت عليه من المعاني، فكيف تعدد من حروف المبالي أي حروف الهجاء، كما فعل الآخرون، وحروف الهجاء لا تعني غير الأصوات لا تختلف إلا باختلاف مقاطعها؟ ألم يقل سيبويه في فاتحة الكتاب (فالكلم اسم وفعل وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل)، والدوال المذكورة حروف جاءت لمعان، وليس هي بأسماء ولا أفعال، فهي على هذا الحد، كالم، كما ذهب إليه الرضي وغيره.

(٥) التفكير واللغة لفيجوتسكي ترجمة الدكتور طلعة منصور المعرفة ١٧٨ لعام ١٩٧٦.

(٦) البنية والعقلانية لأنطون شاهين - المعرفة ١٣٦ لعام ١٩٧١.

(٧) ترجمة الأستاذ عبد الحميد الدواخلي والأستاذ محمد القصاص.

٢١ مسائل صرفية

مسائل صرفية وما يعترض الكتاب فيها من اللبس والإشكال

١ - فيما جاء من الأفعال مبنيًا للمجهول:

كثيراً ما يعتمد الكتاب على بناء أفعال للمعلوم، للتعبير عما أرادوه من المعاني، وهي لا تبني إلا للمجهول.

يقولون توفي خالد، بفتح التاء وفتح الفاء المشددة، والمشهور عن العرب قولهم (تُوفِّي فلان) ، بالبناء للمجهول، بضم التاء وكسر الفاء المشددة و (توفاه الله ففلان مُتوفِّي) ، بضم الميم وفتح الفاء.

وقد بحث هذا مؤتمر مجامع اللغة العربية بالقاهرة عام (١٩٨٠م) ، وعرض على اللجنة المختصة قول القائل (فلان المتوفِّي) بكسر الفاء المشددة فردّه الأكثرون واقتصروا على قول القائل (فلان المُتوفِّي) بفتح الفاء المشددة دون كسرها. وقد قلت المشهور عن العرب بناء الفعل للمجهول، ذلك أنه جاء قوله تعالى: ?والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً?. [البقرة - ٢٣٤] . فُقرئ؟ يتوفون؟ بالبناء للمجهول بضم الياء، لكن ثمة قراءة له بالبناء للمعلوم بفتح الياء، وهي قراءة سيدنا علي (رض) فيكون معناه: والذين يستوفون آجالهم منكم، والأجل مدة الحياة.

وهكذا تقول: احتضر فلان، بضم التاء، إذا حضرته الوفاة فهو محتضر، بفتح الضاد. ومثله: حضر فلان بضم الحاء وكسر الضاد ...

وتقول: استشهد فلان بضم التاء وكسر الهاء إذا مات شهيداً ...

وكذا: شفي فلان بضم الشين وكسر الفاء إذا شفاه الله ...

وتقول: نكس فلان بضم النون وكسر الكاف إذا عاوده المرض فنكسه، ونزف فلان بضم النون وكسر الزاي، ونزف الجرح بضم فكسر إذا نزفه الدم ... ونزف صبره، بضم فكسر ... وهزل فلان بضم الهاء وكسر الزاي، وقد هزله السفر والجذب، فهو هزيل

ومهزول، وقد وقع في هزال بضم الهاء ...

وقد نهك فلان بضم النون وكسر الهاء إذا نهكته العلة فهو منهوك ...

وجُدِر فلان بضم فكسر، وجُدِر بالتشديد، إذا أصابه الجُدري بفتح الجيم أو ضمها وفتح الدال، فهو مجدور ومجدّر بفتح الدال المشددة. وحُصِبَ فلان بضم فكسر، على المجهول، وحصب بفتح فكسر على المعلوم، إذا ثارت به الحصبية بفتح الحاء، وفتح الصاد أو كسرهما أو سكونها، فهو محسوب ..

وامتقع لونه بضم التاء وكسر القاف، وانتقع بإبدال الميم نوناً، وزُعق فلان بضم فكسر على المجهول، وزَعَقَ بفتح فكسر على المعلوم، وانزعق إذا خاف ليلاً.. واعتقل لسانه من النجل بضم التاء وكسر القاف على المجهول.

ونقول اضطر فلان إلى كذا بضم الطاء المشددة دون فتحها، إذا اضطره أمر بفتح الطاء المشددة، وعليه قوله تعالى: [إلا إذا اضطررتم إليه؟] [الأنعام - ١١٩] . بضم الطاء المشددة، وقوله تعالى: [فمن اضطر غير باغ ولا عاد فإن ربك غفور رحيم؟] [الأنعام - ١٤٥] . بضم الطاء المشددة أيضاً، فإذا أردت بناءه للمعلوم قلت: (اضطره ما هو فيه من ضيق إلى كذا) بفتح الطاء، وعليه قوله تعالى: [فتمتعهم قليلاً ثم نضطرهم إلى عذاب غليظ؟] [لقمان - ٢٤] . بفتح الطاء.

ويقول الكُتاب (استهتر فلان بالقانون) إذا استخفَّ به ولم يبال، وهم يلفظون (استهتر) بفتح التاءين، فيخطئون في قولهم مرتين: الأولى أن (الاستهتار) يعني الولوج بالشيء بلا حد، لا إغفاله والاستهانة به، والثانية: أن الفعل يُبنى للمجهول فيقال (استهتر فلان بالقراءة) إذا أُلِع بها بلا حد، بضم التاء الأولى وكسر الثانية. ففي الأساس: "ومن المجاز هو مهتر به: بضم الميم وفتح التاء ومُستَهتر به، بضم الميم وفتح التاءين: مفتون ذاهب العقل، وقد أهرت بفلاحة واستهتر بها" بيناء الفعلين للمجهول. وقد جاء في كتاب البصائر والذخائر لأبي حيَّان التوحيدي: "قيل لرجل استهتر بجمع المال، بضم التاء الأولى وكسر الثانية، ما تصنع بهذا كله؟.. قال لرؤعة الزمان وجفوة السلطان وبخل الأخوان ودفع الأحران"، فالاستهتار بجمع المال هو الانصراف إليه والولوج به بلا حد.

وثمة (شغف) تقول شَغِفْتُ به بضم الشين مبنياً للمجهول، بمعنى علقته به وكلفت. على أنك تقول كذلك (شَغِفْتُ به) بفتح أوله مبنياً للمعلوم أيضاً - وتقول من الأول: فهو مَشْغوف، ومن الثاني: فهو شَغِفْتُ بفتح فكسر، كما في القاموس، وهو القياس فيه، ذلك أن ما كان لازماً من الأفعال على (فَعَل) بفتح فكسر فالصفة المشبهة منه، كما جاء في (همع الهوامع - ٢ / ١٩٩) وسواه، على (فَعَل) بفتح فكسر، إذا كان للأعراض كفَرِحَ فهو فَرِحَ بفتح فكسر. وعلى (أفعل) إذا كان للعاهات والألوان كأحمر وأسود وأعور وأجهر. وعلى (فعلان) إذا كان للامتلاء وضده كشبعان وريَّان وصدَّيان وعَطشان.

ولك أن تقول (هو شغوف به) على (فعلول) للمبالغة، وقد قال بعض الأئمة بقياس بعض صيغ المبالغة، من المتعدي دون اللازم ومنها (فعلول) . ولكن أطلق مؤتمر مجامع اللغة العربية بالقاهرة عام (١٩٨٦) ، القول بقياس هذه الصيغ إذ أقرَّ (إجازة القول بقياسية صوغ أمثلة المبالغة من الأفعال اللازمة والمتعدية. وقد جاء في قرار مؤتمر المجامع القاهري المتضمن إطلاق القياس في (فعلول) :

"الشائع من أقوال النحاة منع مجيء فعول من الفعل اللازم للمبالغة بناء على أن أمثلة المبالغة إنما تجيء من المتعدي، وأن صيغ الصفة المشبهة ليس من القياس فيها صيغة فعول. ونظراً لما استظهرته اللجنة من ورود أمثلة تزيد على المئة لفعول من الأفعال اللازمة فهي ترى قياسية صوغ فعول للدلالة على المبالغة أو الصفة المشبهة ... وبعد المناقشة أقرَّ المؤتمر جواز استعمال صيغة فعول من اللازم على أنها للمبالغة أو صفة مشبهة ... حين الحاجة - ١٩٧٥م"، وهكذا تقول (هو شغوف به) من (شَغِف) بفتح فكسر، كما تقول غضوب ولعوب ورؤوم وفروق من غضب ولعب ورثم وفرق، بفتح فكسر فيها جميعاً.

٢ - في صيغ المزيد من الفعل الثلاثي:

آ - افتعل:

افتعل صيغة من صيغ الفعل الثلاثي المزيد. ولا خلاف في أنه سماعي. فليس لك أن تصوغ (افتعل) من فعل مجرد وتأتي به على ما يوافق أصل الفعل تعدية أو لزوماً، ما لم يرد بذلك سماع. ومن ثم لحنوا قول القائل (احتار) ، ولو تسمع به بعض المحدثين، إذ لم يسنده سماع أو يسعفه قياس معروف.

وقد اجتهد الشيخ ظاهر خير الله، من المحدثين في كتابه (المنهاج السوي في التخريج اللغوي) في وضع ضابط لما جاء على صيغة (افتعل) ، فاشتراط أن يكون الفعل مما يتعمده العاقل عقلاً أو إرادة. فإذا صحَّ هذا ألزمك الضابط أن تمنع (افتعل) من (حار وخشي) ، ومن (سقم ومرض) ، إذ لا يتأتى أن يتعمد العاقل مثل هذه الأفعال عادة فأنت لا تقول احتار واخشي أو استقم أو امترض. ولكن ما بالك تقول (اعتلّ) من (علّ) ، ولا يتأتى أن تريد (العلة) لنفسك أو تتعمدها؟ أقول الموعول هنا في تقصي دلالة الفعل: الدلالة الأصلية. وأصل معنى (علّ) تابع. ففي الصحاح: "وعلّ الضارب المضروب إذا تابع عليه الضرب"، وأردف: "والعلة المرض وحدث يشغل صاحبه عن وجهه، كأن تلك العلة صارت شغلاً ثانياً منعه من شغله الأول". وتابع قوله: "واعتلّ عليه بعلة إذا اعتاقه عن أمر". ومادام أصل معنى الفعل هو التكرار والمتابعة، لم يتوجه على الضابط الذي أتى به الشيخ عيب أو نقد.

ويكون (افتعل) متعدياً كما يكون لازماً. فإذا كان متعدياً كانت له صور متعددة أظهرها أن يراد به القيام بالفعل عمداً أو قصداً أو تخصيصاً، فأنت تقول شتمت الورد ولا يعني هذا أن الشم قد حصل بالعمد أو القصد، فإذا قلت اشتمت الورد فقد أردت العمد، وهكذا قولك استمعت الحديث بدلاً من سمعته، واحتلت البلد بدلاً من حللته، وكذا قولك خصصته واختصصته، وكسبت المال واكتسبته، ففي الاكتساب تخصيص. فإذا قال الرازي في مختار الصحاح: "كسب واكتسب بمعنى"، فأجمل المراد من الفعل وحكى ما جاء في صحاح الجوهري، فقد قال الأصفهاني في مفرداته: "والاكتساب لا يقال إلا فيما استفدته لنفسك، فكل اكتساب كسب، وليس كل كسب اكتساباً! وعندي أن نحو ذلك (كال واكّال) ، ولو لم أره في شيء من كلام الأئمة. فكل اكتيال كيل، وليس كل كيل اكتيلاً. ذلك أنه إذا قلت: (اكّلت) فقد كلت لنفسك، وليس كذلك (كلت) . قال تعالى: ?ويل للمطففين الذين إذا اكّالوا على الناس يستوفون وإذا كالوهم أو وزنوهم يُخسرون? [المطففين - ١ - ٣] . فقد جاء؟ إذا اكّالوا على الناس؟، أي إذا كالوا لأنفسهم على حساب الناس - يستوفون. كما جاء؟ وإذا كالوهم؟ أي إذا كالوا للناس - يُخسرون. وهكذا: مشط وامتشط وأدم وائدم وغسل واغتسل. على أن (اكّال وامتشط وائدم واغتسل) ، لم يسمع إلا لازماً. وقوله تعالى: ?فأرسل معنا أخانا نكل? [يوسف - ٦٣] . شاهد آخر يؤيد ما ذهبنا إليه.

فإذا كان (افتعل) لازماً فأوضح صورة أن يدل على المطاوعة، كقولك أبعده فابتعد وأسعرت النار وأضرمتها فاستعرت واضطربت، ومددته فامتد وجمعته فاجتمع وخصصته بالمعونة فاخص بها أي انفرد. وكل فعل مطاوع لازم، ولا عكس. ومما جاء من (افتعل) لازماً ومتعدياً (اختص) . ومثال المتعدي قوله تعالى: ?والله يختص برحمته من يشاء والله ذو الفضل العظيم? [البقرة - ١٠٥] . أي يختص من يشاء اختصاصه، برحمته. فحذف المضاف فبقي (من يشاءه) ، ثم حذف الضمير. ويجوز أن يكون (يشاءه) : يختاره فلا يكون فيه حذف مضاف. ومثال (اختص) اللازم، ما جاء في اللسان: "اختص فلان بالأمر وتخصص له أي انفرد به".

ونحو ذلك قولك (اختص فلان بخدمة فلان) . وثمة (اختص إليه) بمعنى: انتهى. ففي الكامل للهبرّد: "يمت إليكم بالعمومة ويختص إليكم بالخوالة"، وثمة (اختص) بمعنى: افتقر، كما في أساس البلاغة للزمخشري. وغريب على هذا قول ناقد في كلمة يومية: (اختص مطاوع) . وقد استدل على ذلك بقوله تعالى: ?والله يختص برحمته من يشاء؟، فاخص المطاوع فعل لازم، واختص في الآية متعدداً..

وقد جاء على (افتعل) أفعال أشكل على الكتاب صوغ اسم الفاعل منها. ومن ذلك (أطرد) بتشديد الطاء ومعناه جرى وتبع بعضه بعضاً. تقول هذا لا يطرد أي لا يتتابع فلا يجري على وتيرة أو قياس. والكتاب يعرفون ذلك، لكنهم إذا أتوا باسم الفاعل منه قالوا

حيناً (مضطرد) بالضاد بين الميم والطاء بدلاً من (مطرد) ، بتشديد الطاء. فما سر المسألة؟

أقول جاء في المصباح: "وأطرد الأمر اتبع بعضه بعضاً وأطرد الماء كذلك، وأطردت الأنهار جرت، وعلى هذا فقولهم أطرد الحد معناه نتابت أفراده، وجرى مجرى واحداً كجري الأنهار". وهو واضح. ولكن ما صيغة (أطرد) ؟ أطرد وزنه افتعل والثلاثي منه (طرد) . فافتعل من (طرد) هو اطرد بالتاء بعد الطاء. والقاعدة أن تقلب التاء هنا طاء فيصبح أطرد بتشديد الطاء، واسم الفاعل منه مطرد بتشديد الطاء لا (مضطرد) كما يقول الكتاب خطأ.

وهكذا الأمر في كل ما كان أول حرف من ثلاثيه ظاء أو صاداً أو ضاداً. فإذا أتيت بافتعل من (طلع) قلت اطلع، فإذا قلبت التاء طاء كان (أطلع) بتشديد الطاء. وتدعى أحرف (الصاد والضاد والطاء والظاء) أحرف الإطباق.

فإذا جئت بافتعل من (ضرب) قلت (اضرب) ، فإذا قلبت التاء طاء كان (اضطرب) . ففي الأساس: "ورجل مضطرب الخلق متفاوتة، وفي رأيه اضطراب، واضطرب من كذا: ضجر".

وفي المصباح: "ورميته فما اضطرب أي ما تحرك، واضطربت الأمور اختلفت". ولا يكاد الكتاب يخطئون فيه كما يخطئون حيناً في قولهم (مضطرد) بدلاً من مطرد بتشديد الطاء.

وإذا جئت بافتعل من (ضرب) ، قلت اضرب بالتاء فإذا قلبت التاء طاء كان (اضطر) واسم الفاعل (مضطر) . ففي المصباح: "وضره إلى كذا واضطره بمعنى ألجأه، وليس له من بد. والضرورة اسم من الاضطرار".

وإذا جئت بافتعل من (صاد) ، قلت (اصتاد) بالتاء، فإذا قلبت التاء طاء قلت (اصطاد) ، وهكذا (صلح) تقول منه (اصطلم) ومن (صبر) : (اصطبر) .

وإذا جئت بافتعل من (ضلع) ، قلت (اضطلع) بالتاء، فإذا قلبت التاء طاء كان (اضطلع) ، واسم الفاعل منه (مضطلع) ، تقول: اضطلع فلان بالمهام إذا نهض بها فهو مضطلع.

وإذا أتيت بافتعل من (ظلم) قلت (اظلم) بالتاء، فإذا قلبت التاء طاء قلت (اظلم) . لكنه جاء (أظلم) . بتشديد الظاء كما جاء (أظلم) بتشديد الطاء، وهكذا (ضجع) تقول منه اضطجع واضجع بتشديد الطاء.

وجاء على (افتعل) أفعال لازمة متعدية معاً. تقول اختبأ فاختبأ وانتسخه فانتسخ وازداده فازداد واشتهره فاشتهر، واحتجزه فاحتجز واحتبس فاحتبس واشتاق فاشتاق وارتبطه فارتبط وانتظمه فانتظم وارتقاه فارتقى وافتتنه فافتتن ...

ب - استفعل:

صيغة أخرى من صيغ مزيد الفعل الثلاثي، وهو يدل على معان مختلفة، أهمها الطلب والسؤال، وهو الغالب فيه، وقد ذهب مؤتمر الجامع اللغوية العربية بالقاهرة إلى قياسه. تقول استعان واستغفر إذا طلب العون والمغفرة واستنجد واستغاث، إذا طلب النجدة والغوث. كما تقول استمات إذا جاهد في القتال، واستخرج المعدن إذا اجتهد في إخراجه، وكذا استنبط الماء واستوقد النار، وهو من باب الطلب أيضاً، والاستثمان طلب الأمان.

وقد أقر مؤتمر الجامع اللغوية بالقاهرة، مما خلت منه المعاجم: استعرض القائد جنده واستقطب الأستاذ طلابه واستجمع الرجل قواه. ومن طريف ماجاء من أقوال الأئمة قول ابن المقفع في الأدب الصغير: "وأعمال السلطان كثيرة، وقليل ما تستجمع الخصال المحمودة عند أحد - شرح اسماعيل يوسف / ١٥٧"، فقد بنى الشارح (تستجمع) للمجهول واعتده متعدياً، والأصل أن يبينه للمعلوم لأنه بمعنى (تجمع) والمراد: وقليل تجمعها. وفي كتاب (حجج النبوة) للباحظ قوله: "وقلت: ولا بد من استجماع الأصول ومن استيفاء الفروع ... ومن حسم كل خاطر وقع كل ناجم وصرف كل هاجس ودفع كل شاغل / ١٤٧ - للسندوبي". فقد جاء ب (استجماع) وأعقبه ب (استيفاء) ... وحسم ... وقع وصرف ودفع) ، وكلها مصادر لأفعال متعدية فأوحى باحتمال تعدية (استجماع) !.

وفي لغة الكتاب قول القائل (استهدف فلان النجاح أو الربح) إذا اتخذ أو جعله هدفاً له، وهو استعمال معاصر حديث أقره مؤتمر مجامع

اللغة. واستهدف في المعاجم فعل لازم، فالهدف الغرض، وأهدف لك الشيء واستهدف إذا انتصب، كذا في الصحاح والمصباح وسواهما. وفي اللسان: "يقال لكل شيء دنا منك وانتصب لك واستقبلك قد أهدف لك الشيء واستهدف". وفي المثل: "من آلف فقد استهدف". أي تعرض للنقد فأصبح هدفاً له. وقد جاء في نهج البلاغة: "دارُ بالبلاء محفوفة - أي الدنيا ... وإنما أهلها فيها أغراض مستهدفة ترميهم بسهامها وتفنيمهم بحمامها - ٢/٢٤٦". والحمام الموت، وقد جعل الشارح (مستهدفة) مبنية للمفعول بفتح الدال والصواب فيها (مستهدفة) بكسر الدال مبنية للفاعل، أي أصبح أهلها أغراضاً منتصبية تُرمى بالسهام. لأن الفعل لازم كما رأيت. فإذا أخذنا بما أخذ به مؤتمر المجامع كان لنا أن نقول: (استهدفت النجاح أو الربح فاستهدف لي)، أي فأصبح هدفاً لي و (استجمعت الأصول فاستجمعت لي) أي تجمعت لي، كما قال العرب: (استنسبني فاستنسبت له) أي طالبني بذكر نسبي فذكرته له، على ما سيمر بك بعد حين. ومن معاني (استفعل) الحينونة تقول استحصد الزرع إذا حان حصاده واستجزَّ الصوف إذا حان جزه واسترم الحائط إذا حان أن يرم ويصلح. وفي أساس البلاغة: "رمت من البنيان ما استرم منه"، بضم التاء في (استُرم)، وكسر الراء بالبناء للمجهول، وهو خطأ في النسخ، والصواب (ما استُرم منه) بفتح التاء والراء، بالبناء للمعلوم، أي ما حان أن يُرم منه، وهو الجانب المهتم، ويؤيد ذلك نص الصحاح ومختاره واللسان، كما تقول استهدم الجدار بفتح التاء والدال إذا مال إلى السقوط فحان هدمه. وقد حمل الدكتور مصطفى جواد في كتابه (المباحث اللغوية بالعراق)، حمل باب (الحينونة) هذا على (الطلب)، لأن الحائط إذا استُرم مثلاً فكأنما يطلب أو يُريد أن يرم، إذا أضفت الحياة إلى (الحائط) كما أضيفت إلى (الجدار)، في قوله تعالى: ؟فوجد فيها جداراً يريد أن ينقض؟ - الكهف/٧٧. وقد نسبت الإرادة إلى الجماد، وهي من صفات من يعقل مجازاً بطريق المشابهة، لأن الجدار إذا شارف الانقضاض والسقوط شابه من يعقل ويريد، إذا همَّ بذلك، وكذلك قول الشاعر:

ويعدل عن دماء بني عقيل

يريد الرمح صدر أبي براء

ومن معاني (استفعل) الصيرورة والتحول، تقول استحجر الطين، إذا صار حجراً، وفي حكم ذلك قولك استنوق الجمال إذا صار كالناقة، وهكذا استأسد واستنسر واستفيل إذا صار كالأسد والنسر والفيل. وقد ذهب مؤتمر المجامع اللغوية بالقاهرة إلى قياسه حين الحاجة إلى مدلولاته.

ومن معاني (استفعل): الالتخاذ والجعل كقولك استعبد زيد الناس واستأجر الغلام واستخلف فلاناً. وهكذا استقضاه إذا ولاه قاضياً واستسفره إذا جعله سفيراً. وقد جاء في نهج البلاغة (٢/٨٤): "وقد استسفروني بيني وبينكم"، أي اتخذوني وسيطاً وسفيراً. وقد جعله مؤتمر المجامع اللغوية قياساً كلما احتيج إليه في التعبير.

ومن معاني الاعتقاد والرأي كقولك استحسنته إذا رأيته حسناً، وكذا استقبحته واستهجتته واستشبعته، واستنصحته إذا عددته نصيحاً، وهكذا استعظمته إذا أصبته عظيماً واستكرمته إذا أصبته كريماً.

وقد يأتي (استفعل) بمعنى (فعل)، وقد قال بذلك كثير من الأئمة كابن قتيبة والفارابي والزخشي وابن يعيش وابن الحاجب والرضي. ومثال ذلك استمر بمعنى مرّ. ففي مختار الصحاح "ومرّ مروراً أيضاً بمعنى ذهب واستمرّ مثله". وهكذا قرّ واستقر. وقد ذهب الرضي في شرح الشافية إلى أن (استفعل) هنا يدل على مبالغة الفعل إذ قال: "قوله استفعل بمعنى فعل نحو قرّ واستقرّ، لا بد في استفعل من مبالغة". ومن هذا القبيل عجب منه واستعجب وصعب عليه واستصعب ونفر القوم واستنفروا ونقع الماء واستنقع وعجم الكلام واستعجم.

وقد يأتي استفعل بمعنى تفعل كاستثبت وثبت واستيقن وتيقن واستنجز وتجز واستخفي وتخفي.

وقد يأتي استفعل لدالتين معاً كقولك (استنسبني فاستنسبت له) أي سألتني أن أذكر نسبي فذكرت له، وهكذا قولك (استعجلته فاستعجل) ، أي سألته العجلة فاستجاب. وقيل في تعليل هذا أن المراد بقولك (فاستعجل) طلب العجلة من نفسه، كما جاء في المخصص لابن سيده (ج/١٤) ، قال سيبويه: "فإذا قلت استعجلت غير متعدي إلى مفعول فقد طلبت ذلك من نفسك وكلفتها إياه"،

وذكر الزمخشري نحو ذلك. وتقول استعرفت الشيء إذا عرفته واستعرفت إلى فلان إذا انتسبت له ليعرفك. ***

ومما يخطئ به الكتاب صوغ (استفعل) إذا كانت عينه ولامه حرفاً مشدداً مدغماً، نحو (استبدَّ) ، فالدال المشددة المدغمة هي عين الفعل ولامه، فإذا أرادوا إلحاق تاء الفاعل بالفعل قالوا (استبدت) بإضافة الياء الساكنة بعد الدال المشددة تخفيفاً، كما قالوا في (استقل) و (استغل) : (استقلت واستغلت. والقاعدة في ذلك فك الإدغام في الحرف المشدد وهو الدال في (استبدَّ) . واللام في (استقل واستغل) . فتقول: (استبددت واستقلت واستغلت) ، كما تقول: استكتبت، ولا وجه لإدخال الياء الساكنة البتة. وقد يلجأ العرب إلى التخفيف أحياناً إذا تكرر الحرف فيبدلون الأخير منه ياء ساكنة. قال ابن جني في الخصائص (ج ٢، ص ٩١ و ٩٢) : "ومنه قصيت أظفاري وهو من لفظ قصص، وقد آل بالصنعة إلى لفظ قصي. وجاء تقصص فأحالوه إلى تقصّي استثقلاً لتكرر الحرف، وقالوا: تقصّي البازي إذا هوى ليقع، بإبدال الضاد الثانية ياء كما قالوا تظنّي بدلاً من تظن، وتمطى بدلاً من تمطط، وتقصّي بدلاً من تقصص وتسرى بدلاً من تسرر"، وأردف: "على أن هذه الأمثلة المسموعة تحفظ ولا يقاس عليها. وقد عقد سيبويه في كتابه (٢ / ٤٠١) ، فصلاً في ذلك قال فيه: "هذا باب ما شدّ فأبدل مكان اللام ياء لكراهية التضعيف". وفعل نحو ذلك ابن السكيت في كتابه (القلب والإبدال) ، وأبو الطيب اللغوي في كتابه (الإبدال) : كما ذكره ابن سيده في المخصص (ج ١٣) . وآخرون. ونحا نحو ذلك كثير من المحدثين لاسيما الدكتور إبراهيم أنيس في (الأصوات اللغوية/١٢٦) ، والدكتور عبد العزيز مطر في كتابه (لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة) ، وسواهما.

ج - تفعل:

تفعل بتشديد العين صيغة أخرى من الثلاثي المزيد. وما كان على هذه الصيغة يدل غالباً على مطاوعة، تقول حذرتَه فتحذّر ونهته فتنبّه وعزّيته فتعزّي. فتحذر وتنبه وتعزى أفعال لازمة مطاوعة.

أو يدل على تكلف كتشجع وتحلم وتجبر، وهي أفعال لازمة، وتحرى وتدبر وتوحي، وهي أفعال متعدية.

أو يدل على تكلف معاناة أو احتمال مشقة كتجشم وتحمل وتكلف وهي أفعال متعدية، وتجلد وتعسر وتصبر وهي أفعال لازمة.

وفي اللغة (تنزل) بتشديد الزاي، وهو بوزن (تفعل) ، فما معناه وما دلالتة؟ ...

أقول تنزل معناه نزل، وهو فعل لازم. ففي مفردات الراغب الأصبهاني: "وأما التنزل بالشيء فهو كالنزول به. يقال: نزل الملك بكذا وتنزل.. قال تعالى: ?تنزل الملائكة والروح فيها بإذن ربهم من كل أمر?. [القدر - ٤] . وقال تعالى: ?وما تنزلت به الشياطين? -[الشعراء - ٢١٠] . وأصل تنزل في الآية الأولى: نتنزل، وقد جاء بحذف إحدى التائين. ومن، في قوله: من كل أمر، للسبب، أي من أجل كل أمر. وقوله تعالى: ?وما تنزلت به الشياطين? أي ما نزلت به، وهو القرآن، وبعد هذه الآية: ?وما ينبغي لهم وما يستطيعون?.

أما دلالة (التنزل) فهي النزول في مهلة مع امتداد الزمن، ونحو ذلك تروى وتفكر. ففي الصحاح: "والتنزل بتشديد الزاي: النزول في مهلة". فالنزل بالشيء وتنزله بمعنى النزول به أو إنزاله في مهلة، على دفعات مقسّطاً. أما النزول به وإنزاله فعلى دفعة واحدة، في غير مهلة) . كما في مفردات الراغب. وفي كلمة يومية لناقد قوله: (ومن على هذا المرقى تنزلت عليك المشيئة كلمتها) . وفي هذا القول خطأ: الأول مجيء الفعل متعدياً وهو لازم، والثاني أن التنزل هو النزول في مهلة مع امتداد الزمن كتفكر وتأتي وتروى، وليس المراد كذلك.

وثمة (تكرم) بتشديد الراء، وهو بوزن (تفعل) فما معناه وما دلالتة؟ أقول (تكرم فلان) يعني أنه تكلف أن يكون كريماً. ففي الصحاح:

"والتكرم تكلف الكرم وقال:

أخا كرم إلا بأن يتكرما"

"تكرم لتعتاد الجميل ولن ترى

والكتاب يفهمون من قولهم (تكرم فلان علينا) يعني أكرمنا، وأفضل علينا، وأندى وأجدى، وليس الأمر كذلك، فتكرم عليه لا يعني أكرمه بحال من الأحوال. وجاء (تكرم عنه) بمعنى تنزهه. ففي أساس البلاغة للزمخشري: "وهو يتكرم عن الشوائب... وكرمه عن كذا بتشديد الراء: نزهه".

ولكن ما القول في (تفضل)؟ أقول جاء (تفضل عليه) بمعنى أفضل عليه، كما جاء بمعنى ادعى الفضل. ففي الصحاح: "وأفضل عليه وتفضل بمعنى، والمتفضل أيضاً الذي يدعي الفضل على أقرانه، ومنه قوله تعالى: ؟ما هذا إلا بشر يريد أن يتفضل عليكم؟ [المؤمنون - ٢٤]. أي يريد أن يكون له الفضل عليكم. فتفضل بمعنى أفضل وأنعم وهو بمعنى ادعى الفضل أيضاً. وثمة (تكتم) على تفعل أيضاً فما القول فيه؟..

أقول في اللغة (كتم) الثلاثي، تقول (كتم الخبر) ، فينصب مفعولاً، و (كتمته الخبر) فينصب مفعولين، وشاهد الأول قوله تعالى: ؟وقال رجل مؤمن من آل فرعون يكتم إيمانه؟ [غافر - ٢٨]. وشاهد الثاني قوله تعالى: ؟ولا يكتُمون الله حديثاً؟ [النساء - ٤٢]. وهكذا جاء كتم منه أو عنه السر والخبر، وكتمه إياه.

وهناك (كتم) بتشديد التاء و (كاتم) و (استكتم) ، تقول كتمته الخبر بالتشديد وكاتمته الخبر، كما تقول استكتمته إياه إذا سألته أن يكتمه، فتنصب به مفعولين، كما جاء في اللسان. وهناك (اكتتم) بتأين يتعدى ولا يتعدى. ومثال الأول اكتتمته، كما في الصحاح، ومثال الثاني: فلان لا يكتتم، كما في الأساس، أي لا يكتم أمره.

أما (تكتم) ، فهو لازم لا يتعدى، كما في التهذيب للأزهري، وفي القاموس والتاج (التدلس: التكتم) ، ومعنى التدلس باللام المشددة الاختفاء، فقول بعضهم تكتمت الخبر لا وجه له لأن الفعل لازم، ولا وجه لإنكار مجيء الفعل كما فعل الأستاذ سليم الجندي في كتابه (الفاقد في لغة الجرائد) والأستاذ إسعاف النشاشيبي في مجلة الرسالة، فتكتم كتستر وتحجب.

وثمة (تجول) فقد أجمع النقاد على منعه، إذا لم يرد في المعاجم قال الدكتور مصطفى جواد في كتابه (قل ولا تقل) : "قل الجول لا المتجول". وقال الأستاذ محمد العدناني في معجمه (الأخطاء اللغوية الشائعة) : "يقولون تجول في البلاد، والصواب جال في البلاد يجول جولاناً... وجول في البلاد تجولاً... ولم أعر في المعجمات كلها على فعل تجول".

وقد منعوا كذلك (تطور) ، فقد قال الأستاذ أسعد داغر في كتابه (تذكرة الكاتب) : وبينون فعلاً من الطور بمعنى الحال على تفعل بالتشديد، فيقولون: تطورت الأمور وهي آخذة في تطور سريع، وهم في غنى عن مخالفة المنقول والمسموع، بما في اللغة من الأفعال التي تفيد هذا المعنى... ومنها تجول وتغير وتبدل...".

أقول في الجواب عن منع (تجول وتطور) ، بتشديد الواو فيهما: "إن نصوص اللغة ليست في المعاجم وحدها، بل هي في دواوين الشعر والأحاديث والأمثال وكتب الأدب وسواها أيضاً.

وقد تبين بالبحث أن (تجول) بتشديد الواو جاء في كلام الفصحاء. من ذلك قول المرزوقي في شرح ديوان الحماسة: "وتستغني عن السعي والتجول معه فتريح نفسك من الحل والترحال في طلبه/ ١٧٣٣". وإذا ثبت (التجول) ، مصدرراً فقد ثبت (تجول) فعلاً، واسم الفاعل منه (المتجول) .

وقولك (تجول) يدل على تكرار الفعل وامتداد زمن حدوثه نحو تعلم وتربى وتأدب وتمشى وتنقل وترقب وتمهل... وهو معنى لا يعبر عنه (جال) ، ولا (جول) ، بتشديد الواو، فهذا يدل على التكرير. فقولك: (جول أو جوالاً) ، لا يعني عن قولك (المتجول) . فالمتجول هو الذي يطوف متحركاً متنقلاً ساعة بعد ساعة. أما الجوال أو الجواله فهو الكثير الجولان. وفي الأساس: "وجول في البلاد وطوف وهو جواله وجوابه". أي كثير التجوال والتطواف، فقولك (البائع المتجول) أدل على المعنى المقصود من قولك (البائع الجوال)

، وقد انتهى الأستاذ صبحي البصام إلى نحوٍ مما اتهمنا إليه في كتابه الاستدراك على كتاب قل ولا تقل للدكتور مصطفى جواد) .
 أما (تطور) الذي منع منه النقاد لأنه لم يرد في معجم وقالوا إن تحول أو تغير أو تبدل يغني عنه، فيقال فيه ما قيل في (تجول) .
 ذلك أن (التطور) وإن كان تحولاً وتغيراً وتبدلاً فإنه لا يطابق في دلالاته فعلاً من هذه الأفعال. فالمقصود بالتطور انتقال الشيء أو الكائن من طورٍ إلى طور آخر هو أقرب إلى الكمال وأدنى إلى الغاية من وجوده. فهو تحول وتدرج في ارتقاء مع امتداد الزمن. ومن هنا مست الحاجة إلى استعماله في التعبير عن هذه الدلالة. وإذا كان التطور لم يرد في المعاجم فقد جاء في كلام الأئمة قديماً ومنهم الشعراني في طبقاته وابن خلدون في مقدمته وابن حجر القسطلاني وابن عرفة والزبيدي صاحب التاج وأبو البقاء صاحب الكليات والسبكي في طبقاته الكبرى. وقد أقره المجمع القاهري وأثبتته في المعجم الوسيط، بعد الوثوق من صحته.

ومما يصيب الكتاب في استعماله (تغلب) حين يقولون (تغلب فريق على فريق) . وقد عاب بعض النقاد ذلك وأوجبوا أن يستعمل (تغلب) كما جاء في الصحاح. قال الجوهري: "وتغلب على بلد كذا استولى عليه قهراً". والأصل أن يؤتى بالمثل لينسج على منواله ويقاس على ما يرد من أشباهه بعد تدبره وإعمال الفكر فيه، و (تغلب) على (تفعل) ، وتدل هذه الصيغة فيما تدل عليه، كما مر بنا، على تكلف معاناة ومشقة. فانظر إلى قول ابن المقفع في (كليلة ودمنة) : "زعموا أن قرداً كان ملك القردة فوثب عليه قرد شاب فتغلب عليه"، فقد عبر ابن المقفع عما لاقاه القرد الشاب في الانتصار على القرد الملك، ومثله (تصبر) ، قال الجاحظ في كتابه في النساء: "وإن تصبر وأمكنة الصبر لم يزل معذباً"، فدل على شدة المعاناة في الصبر. فقول الكتاب (تغلب فريق على فريق) ، يعني حصول الغلبة بالجهد والمشقة.

ومما يصيب به الكتاب، ولو عمد بعضهم إلى التخطئة فيه، قولهم: (فلان يتحرش بالمارّة) ، إذا تعرض لهم. قال الأستاذ أسعد داغر في كتابه (تذكرة الكاتب) : "ويقولون: وجعل يتحرش بي أي يتعرض ويتحكك ... وفي كتب اللغة حرش الضب واحترشه صاده.. وحرش بين القوم أغرى بعضهم ببعض. أما تحرش فلم يُسمع إلا في ديوان ابن الفارض ..."، أقول تحرش به صحيح فصحيح، وهو من (حرش) ، ومعنى حرش في الأصل أثار. تقول حرشت البعير إذا حككت غاربه، أي ما بين ظهره وعنقه، بعضاً معطوفة الرأس ليزيد في مشيه، كما جاء في كتاب (الاشتقاق) لابن دريد. وقد تدرج هذا المعنى فضم إلى الإثارة الخداع. فقد جاء في أمالي المرتضى "الاحتراش أن يقصد الرجل إلى حجر الضب فيضرب بكفه ليحسبه الضب أفعى فيخرج إليه فيأخذه. يقال حرشت الضب واحترشته". فالحرش والاحتراش للضب محاولة اصطياده بعد إثارة وخداع. ومن هنا جاء (التحرش) فدل على الإثارة والمرادغة. ففي كتاب فقه اللغة للثعالبي: "الحد بفتح الراء وتسكينها هو أن يغتاظ الإنسان فيتحرش بالذي غاظه ويهم به". ومن ثم كان قول ابن الفارض:

عَرَّضْتُ نَفْسَكَ لِلْبَلْبِيِّ فَاسْتَهْدَفْ

ولقد أقول لمن تحرش بالهوى

صحيحاً مستقيماً. أي أقول لمن تحرش بالهوى وتحكك به قد عرضت نفسك للبلبي فكن هدفاً له. وفي اللسان: "تحدد بهم أي تحرش بهم". ومعنى تحدد بهم فعل ما يثير الحدة، ويستوجب الغضب. وتقول العامة في هذا المعنى (تحركش) بزيادة (الكاف) والتحرش واضح.

ويصيب الكتاب في قولهم (وقد كان القاضي متحيزاً في حكمه) ، تقول تحيز فلان إلى هذه الفئة إذا انحرف إليها. ففي كتاب (الإبدال لأبي الطيب اللغوي) : "تحوزت إلى فئة وتحيزت أي انحرفت"، وعليه قوله تعالى: ؟ومن يولهم يومئذ دبره إلا منحرفاً لقتالٍ أو متحيزاً إلى فئة فقد باء بغضبٍ من الله؟ [الأأنفال - ١٦] .

وكذلك قول الكتاب (فعلت ذلك تحفظاً من كل طارئ) أي احترازاً وتوقياً، ولو أنكرك ذلك بعضهم فزعم أن استعمال التحفظ بمعنى الاحتراز معروف في الألسن الداريجة في عصرنا، غير معروف في أصل اللغة، ففي الصحاح: "التحفظ التيقظ" وفي الأساس "وعليك بالتحفظ من الناس، وهو التوقي". وفي رسالة ابن الفارح إلى المعري: "ويتحفظون من سهو أو تصحيف أو غلط". وفي المقامة الكوفية

للحريري: "ولا يُحفظ منه"، قال الشارح: أي يُحرس. فثبت بذلك قولك تحفظ من كذا إذا احترز منه. وليس كذلك قول الكتاب (فعلت ذلك تحسباً من كل طارئ) ، أي فعلته حذراً من كل طارئ أو احترازاً منه أو توقياً وتحفظاً، فليس (التحسب) في اللغة بهذا المعنى، وإنما جاء لمعنيين متقاربين. أولهما (التعرّف) . تقول تحسبت الأمر أو الخبر بمعنى تطلبتَه وتعرفته. وعلى ذلك ما جاء في الأساس: "خرجاً يتحسبان الأخبار: يتعرفانها"، ومنه حديث بعض الغزوات: "إنهم كانوا يتحسبون الأخبار أي يطلبونها"، كما في النهاية لابن الأثير، والمعنى الثاني للتحسب: توقع الأمر وتحينه، أي تطلب وقته وحينه. ومنه حديث الأذان: "إنهم يجتمعون فيتحسبون الصلاة أي يتعرفون ويتطلبون وقتها ويتوقعون. كما جاء في النهاية. وليس في هذه المعاني ما يريدُه الكتاب من معنى الاحتراز أو التحفظ والتوقي. ولو قالوا: (فعلت ذلك تحسباً لكل طارئ) ، أي توقعاً واستعداداً لصح ذلك.

وفي كلام الكتاب قولهم (حذرت من الفتنة) وهو صحيح، ولك أن تقول (حذرت الفتنة) فتعدي الفعل. فإذا شددت الذال قلت (حذرت من الفتنة) ، ولك أن تقول (حذرت الفتنة) فتعديه إلى اثنين. وعليه قوله تعالى: ?ويحذركم الله نفسه? [آل عمران - ٢٨ و٣٠]. أي يحذركم غضبه.

وثمة (تحذّر) بتشديد الذال على تفعل، ولا تكاد تذكره المعاجم، قال ابن المقفع في (كلیلة ودمنة) : أن الأسد سيتحذّر الثور، فجاء متعدياً. وفيه: "وأما المضطر ففي بعض الأحوال يسترسل إليه، وفي بعضها يتحذّر منه"، فبدأ لازماً. والتحذّر شدة الحذر كالتبصر لشدة الصبر ومعاناته.

وكما تقول تحذرت منه تقول اتقيت شره واتقيت من شره. ففي التنزيل: ?إلا أن نثقوا منهم ثقاة? [آل عمران - ٢٨]. قال البيضاوي: "والفعل معدى بمن لأنه في معنى تحذروا وتحافوا".

وهكذا تقول (توقى) بتشديد القاف على (تفعل). تقول (توقيت أذاه) فتعدي الفعل، وتقول كذلك (توقيت منه) فتأتي به لازماً. وقد أنكروا لزوم الفعل بعضهم كالأستاذ محمد العدناني في معجمه (معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة) ، فلم يعثر عليه لازماً إلا في معجم (مد القاموس) ، ولم يطمئن إلى صحته. أقول جاء في كلام الأئمة لازماً فانظر إلى مقاله الجاحظ في كتاب (الحجاب) :

"فالواجب على من ساسهم التوقي على نفسه من سوء ظنونهم"، فثبت بذلك صحة مجيء الفعل لازماً. وهكذا تقول توقيت السوء ومن السوء، كما تقول وقاه الله السوء ومن السوء وقاية.

ويخطئ الكتاب في استعمال (تحرى) فيقولون: (لا يزال التحري مستمراً عن المجرمين) ، ويحسبون أن الفعل في معنى الطلب والبحث والتقصي عامة، وليس الأمر كذلك. فالتحري هو طلب الأخرى، أي طلب الأول والأحق. ففي اللسان: "ومن أحر به اشتق التحري في أشياء ونحوها. وهو طلب ما هو أحرى"، وقال: "والتحري قصد الأولى والأحق مأخوذ من الحري وهو الخلق". وعلى هذا فالتحري هو طلب الأخرى على وجه الخصوص، ولذا كان قول الكتاب (تحري عن الشيء) بمعنى بحث عنه لا وجه له، وقد جاء في الحديث: "تحروا ليلة القدر في العشر الأواخر"، قال ابن الأثير في النهاية: "أي تعمّدوا طلبها فيها، والتحري القصد والاجتهاد في الطلب والعزم على تخصيص الشيء بالفعل والقول". فإذا قلت (تحريت هذا الأمر) فعناه أنك توخيتَه وخصصته بالطلب وتعمدت التماسه لأنه الأخرى، والفعل يتعدى بنفسه. وليس قولك (فتش أو بحث) بهذا المعنى.

وثمة (تعرض) ، ويستعمله الكتاب للتعبير عن أحد معنيين. ويبدو المعنى الأول في قولهم (تعرضت لفلان) إذا ابتغيته واعترضته وتصديت له فجعلته هدفاً لك. ويبدو الثاني في قولهم (تعرض البيت للخطر) ، إذا ابتغاه الخطر وتصدى له. فأصبح هو أي البيت هدفاً له. ونحو ذلك قولهم أيضاً (تعرضت المدينة للهجوم) إذا ابتغاه الهجوم وتصدى لها، فأصبحت هي، أي المدينة، هدفاً له، فأى الاستعمالين هو الصحيح؟..

أقول بحث هذا الدكتور مصطفى جواد في كتابه (قل ولا تقل) فصوب الاستعمال الأول دون الثاني. ووجهه أن قولك (تعرضت له)

ينم على رغبة الفاعل في الفعل، والمفعول إن وجد، فيمتنع على هذا أن تقول (تعرض فلان للتعذيب) ، أو نحو ذلك، إذ لا يستقيم أن يكون المتعرض راغباً في (التعذيب) ، أو ما يشاكله من معاناة ومقاساة. وصواب التعبير أن تقول: (عُرِّضَ فلان للتعذيب) . بالبناء للمجهول. فما الرأي في هذا كله؟ ...

أقول لم يصب الدكتور جواد فيما ذهب إليه، فقولك (تعرض فلان للتعذيب) إذا عرض له فكان هدفاً له صحيح فصيح نصاً واستعمالاً. أما النص فقول صاحب الصحاح: "وعرض فلاناً لكذا، بالشديد، فتعرض له"، أي غدا هدفاً له. ويعني هذا أن لك أن تقول: (عُرِّضت فلاناً للتعذيب فتعرض له) أي عُرِّضَ له بالبناء للمجهول. كما يصح لك أن تقول (تعرض فلان للتلف أو للخزي أو للهلاك) ، إذا أصبح هدفاً لذلك، وقد جاء نص الصحاح الذي تقدم ذكره في مختار الصحاح أيضاً.

والغريب في الأمر أن يقدم الدكتور جواد على إنكار هذا النص بلا حجة ولا سلطان. قال الدكتور جواد: "وقد تركت نصاً واحداً ورد في الصحاح ومختاره يخالف واقع اللغة وإني ذاكره بعد إيراد واقع اللغة.."، ثم ذكر من واقع اللغة شواهد تثبت صحة الاستعمال الأول وشيوعه، وهو (تعرضت لفلان) ، ولم يأت بشاهد واحد يقطع بفساد الاستعمال الثاني وهو (تعرضت للتعذيب) !!

ومن الغريب أيضاً أن يأتي جواد بنص يحسب أنه حجة له، وهو حجة عليه، وهو من معجم اللسان. قال جواد: "قال ابن منظور والعرب تقول عَرَضَ لي شيء وأعرض وتعرض واعترض بمعنى واحد". فإذا كان (تعرض له) بمعنى (أعرض له) ، فما الذي يعنيه قولك (أعرض فلان لمكروه) ؟ إنه يعني أنه أبدى (عرضه) بالضم للمكروه أي أبدى جانبه فأمكنه منه. فالمعرض بضم الميم بصيغة اسم الفاعل من (أعرض) هو الذي أمكن شيئاً من عرضه أي جانبه فغدا هدفاً له.

وعلى ذلك قول صاحب الأساس: "أعرض لك الصيد فارمه وهو معرض لك"، أي انتصب لك الصيد فأصبح هدفاً لك فارمه. وعلى هذا تقول على سبيل المجاز (أعرض فلان للمكروه) ، أي انتصب فجعل نفسه هدفاً فأمكن المكروه منه.

أقول هذا من حيث النص، أما من حيث الاستعمال فهذا نهج البلاغة (٢/ ١٥١) ، فقد جاء فيه: "وتعرضتم لأخذه فأمهلكم"، قال الشارح: (أي أن يأخذكم بالعقاب) . والمعنى تعرضتم لأن يأخذكم بالعقاب، أي تعرضتم لعقابه فأمهلكم. وقال ابن المقفع في (كليلة ودمنة - باب الأسد وابن آوى) : "إذا اجتمع عليه هذان الصنفان فقد تعرض للهلاك". وقد تكرر ذلك منه، وقال أبو حيان التوحيدي في كتابه (أخلاق الوزيرين) : "والله للخروج من الطارف والتلبد أسهل من التعرض لهذا القول والصبر عليه وقلة الاكتراث به". أي أسهل من أن يتعرض لهذا القول الموجه إليه ثم يصبر على ذلك ولا يكثر. وفي ديوان الحماسة للهرزوقي (ص ٧٨٩) : "ويتعرض من أجله للتلف"، وقد تكرر ذلك منه. وفي الخصائص قال ابن جني (١/ ٤٧٠) ، "كرهت الواو هنا لما تتعرض له من الكسرة والياء"، كما قال في المحتسب (١/ ١٧٩) : والواحد معرض للتثنية والجمع"، فثبت بهذا أنه قد جعل قوله (تعرض له) كقوله: (معرض له) على المفعول، وهو ما أنكره جواد.

وخلاصة القول أن (تعرض له) و (عرض له) بالبناء للمجهول، سيان، ويكون (تعرض) هذا من قبيل (تفعل) الدال على المطاوعة، وهو ينم على هذا المعنى كلما ابتغاك أمر فجعلك هدفاً له كقولك (لا تكثر من السفر فتعرض للخطر) . فإذا أردت العكس وقصدت التصدي كان ذلك من (تفعل) ، الدال على التكلف والمعاناة، فقلت (على المرء أن يتعرض لأسباب الخطر والمرض ويحاول أن يعالجها ليتقيها).

بقي الكلام على خطأ استعمال الكتاب لـ (تكبد) على تفعل بالشديد. يقولون (تكبدت في هذه الرحلة عناءً شديداً) ، فيخطئون. كما يقولون (كبدني الأمر عناءً وصبراً) ، بتشديد الباء فيخطئون أيضاً. ففي اللغة (كَبَدَ كَبداً) ، كقتل قتلاً. تقول كبدتهم البرد إذا شق عليهم، والكبد بفتح الكاف والباء المشقة. ومنه قوله تعالى: ?لقد خلقنا الإنسان في كَبَدٍ? - [البلد - ٤] . أي في نصب وشدة. ففي الأساس: "ووقع في كبد بفتح الكاف والباء: في مشقة".

وفي اللغة كذلك (كأبده مكابدة وكباداً) إذا عاناه. ففي الصحاح: "وكأبت الأمر قاسيت شدته". وفي الأساس: "وبعضهم يكابد بعضاً، والمسافر يكابد الليل إذا ركب هوله وصعوبته". لذلك قل (قد كلفه الأمر عناء أو حملة) بالتشديد، ولا تقل (كبده) . وقل (تكلفت في الأمر شدة) ، أو تحملت أو تجشمت، بالتشديد فيهما، ولا تقل (تكبدت) .
ولكن أليس في اللغة (كبد) و (تكبد) بتشديد الباء فيهما؟ أقول جاء في الصحاح: "كَبَدَ النجم السماء أي توسطها"، فالفعل متعد. فقد جاء لازماً ومتعدياً. ففي الصحاح: "تكبدت الشمس: صارت في كَبَدِ السماء أي في وسطها"، فأتى بالفعل لازماً. وفي الأساس: "تكبدت الشمس: توسطت السماء"، و (تكبدت الفلاة: توسطتها) ، فأتى بالفعل لازماً ومتعدياً، فتأمل.
د - تفاعل:

"يرد التفاعل للمشاركة فلا يصح مجيء الفعل منه إلا من اثنين فأكثر، تقول تجاوز خالد وعلي وتخاصم سعيد وصالح وتشارك الأخوة وتصاحب الأصدقاء في السفر. فلا يصح الاكتفاء بقولك تجاوز خالد وتخاصم سعيد ...
ويرد التفاعل غير المشاركة فيأتي من واحد فيكون له أكثر من دلالة. فهو يفيد المطاوعة حيناً، والمطاوعة قبول أثر الفعل، تقول باعدته فتباعد ونثرته فتناثر..

وقد يظهر التفاعل ما ليس واقعاً تقول تجاهل وتغافل أي أظهر الجهل والغفلة من نفسه وهما منتفیان لديه. ومن ذلك تحملت إذا أظهرت الحلم ولست كذلك، على حين تقول تحلّمت إذا التمسّت أن تصير حليماً (أدب الكاتب لابن قتيبة / ٣٥) . وقد جاء في كلام الجاحظ (تحاذق) ذكره في رسائله في ذم أخلاق الكُتاب، ومعناه: أظهر الحذق. فإذا صح هذا كان ذلك قياساً فيه، إذ خلت المعاجم منه، و صح بذلك قولك (تعالم) إذا أظهر العلم.

ويفيد التفاعل وقوع الحدث تدريجياً كتفاقم الأمر وتواردت الإبل، وهكذا تزايد وتنامى وتكاثر وتعاضم وترادف وتقادم وتهاوى وتواتر وترامى وتراخى وتسارع وتهافت، وتساقط إذا سقط قطعة قطعة.. وقد قاس عليه المتنبي فقال (تفأوح المسك) أي فاح حيناً بعد حين وشيثاً بعد شيء. قال المتنبي:
تفأوح مسك الغانيات ورنده
إذا سارت الأحجاج فوق نباته

والأحجاج مراكب النساء والرند نبات طيب الرائحة. وليس في اللغة (تفأوح) ، وإنما تخيرها المتنبي فجادت بها قريحته عفو الخاطر حين أهتمته بها الحاجة إلى إحكام الأداء، إذ تمثل المسك تثنائاً رائحته حيناً بعد حين. قال ابن سنان الخفاجي (سر الفصاحة / ٦٢) :
"فإن تفأوح كلمة في غاية الحسن، وقد قيل أن أبا الطيب أول من نطق بها على هذا المثال وإن وزير كافور الأخشيدي سمع شاعراً نظمها بعد أبي الطيب فقال: أخذتموها...".

وقد يفيد مجرد وقوع الحدث كتخطأ بمعنى أخطأ، وهكذا جاوز الشيء إلى غيره وتجاوزه بمعنى، كما في مختار الصحاح.
وقد يفيد طلب الفعل كقولك تقاضاه الدين إذا طالبه بقضائه وتحاكم القوم إلى فلان إذا طالبوه أن يحكم بينهم ...

ويأتي تفاعل لازماً ومتعدياً سواء أكان من أفعال المشاركة أم لم يكن. والأصل في أفعال المشاركة من تفاعل أنه إذا تعدى (فاعل) ، إلى واحد جاء (تفاعل) لازماً لا يتعدى. فأنت تقول نازعت فلاناً، إذا خاصمته، فإذا قلت تنازع القوم جئت به لازماً لا يتعدى. وإذا تعدى (فاعل) إلى اثنين، جاء (تفاعل) متعدياً إلى واحد. تقول نازعته الأمر إذا جاذبته إياه فتعديه إلى اثنين، فإذا قلت تنازعا الأمر عديته إلى واحد، وهكذا جاذبته الأمر فقد جاء متعدياً إلى اثنين، أما تجاذبوا الأمر فهو متعد إلى واحد.

وفي اللغة قاسمته الأمر فتقاسموه، ولكن هل في اللغة (شاركتهم الأحران) كما يقول الكتاب؟ أقول لو كان ثمة (شاركتهم الأمر) لصح قولك فتشاركوه، وليس في اللغة (فتشاركوه) بل فيها (فتشاركوا فيه) . فالصواب إذا شاركهم في الأمر فتشاركوا فيه، وقول الكتاب (شاركتهم الأحران) خطأ، ولم يرد في المعاجم. وقد جاء في المقامة الشيرازية لبدیع الزمان الهمداني: "فقد أرضعتك ثدي حرته

وشاركتك عنان عصمته"، فعدى (شارك) إلى مفعولين، على غير الأصل، ولا يمكن التعويل عليه لأن للسجع ضرورة كضرورة الشعر، كما يقول ابن بري في كتابه (اللباب في الرد على ابن الحشاش) ، وقد جرت الأئمة على ذلك. فإذا كان (تفاعل) لغير المشاركة جاء لازماً أو متعدياً، تقول في اللازم (تفاديت منه) . ففي أساس البلاغة "ومن المجاز تفادى منه: تحاماه". وفي خزنة الأدب لعبد القادر البغدادي "تفادى من كذا إذا تحاماه وانزوى عنه". فقول الكتاب (تفاديت الخطر أو الصعوبة) خطأ صوابه (تفاديت من الخطر أو من الصعوبة) .

ولك أن تقول في نحو معنى (تفاديت منه) : (تحاميت الخطر أو الصعوبة) لأن (تحامى) متعد خلافاً لتفادى. ففي مختار الصحاح: "تحاماه الناس أي توقوه وتجنبوه"، وفي الأساس: "وهو يُتَحَامَى كما يُتَحَامَى الأجر"، ببناء الفعل للمجهول، فدل ذلك على تعدي الفعل. وثمة (تحاشى) وهو فعل لازم كتفادى. والتحاشي في الأصل هو التنحي. ففي اللسان: "إذا قلت حاشى لزيد: هذا من التنحي، والمعنى قد تنحى زيد من هنا وتباعد عنه"، فقولك حاشاه يعني نحاه أي عزله في حاشيته، كما كان نحاه بمعنى عزله في ناحية. ولذا كانت تعدي (حاشى وتحاشى) ، بالحرف. تقول حاشيت من القوم فلاناً وتحشيت منهم أحداً إذا استثنيت.

قال النابغة: "وما أحاشي من الأقوام من أحد"، وقد استؤدي الفعل هنا معنى الاستثناء مجازاً لأن الاستثناء هو عزلك الشيء من الجملة. فإذا استؤدي (تحشى أو تحاشى) ، معنى تباعد، فالقياس أن يُعَدَى بعن. تقول تحشيت عنه أو تحاشيت عنه إذا تخيت وتباعدت. ولكن هل يعدى (تحاشى) ، بنفسه، كما جرت به أقلام الكتاب في نحو قولهمم (تحاشيت مقابلة فلان اتقاء لغضبه) ؟ ... أقول جاء ذلك في كلام بعض الفصحاء. قال أبو الفضل بديع الزمان الهمداني (٣٩٨هـ) ، في بعض رسائله إلى أخيه أبي سعيد: "ويقول المحال فلا يتحاشاه، والمحال لا يلطم الخد إنما يتجاوز الحد، ولا يشج الرأس إنما يرفع القياس/١٩٧". ونحو ذلك ماجاء في المقامة (القهقرية) ، لأبي محمد القاسم الحريري (٥٤٠هـ) : "وتحاشي الريب يرفع الريب". قال الشارح: (تحاشي الريب أي التباعد عن التهم) .

وعندي أنه لا بأس بتعدية (تحاشى) بقولك (تحاشاه) ، على سبيل التضمن. والتضمن كما هو معروف اشراب فعل معنى فعل آخر وإعطاؤه حكمه في التعدية والززوم. وفائدته أن يؤدي الفعل المشرب معنى الفعل الآخر إلى جانب معناه الأصلي. وقد اشترط فيه تحقيق المناسبة بين المعنيين. وقد بسطنا القول في ذلك في كتابنا (مسالك القول في النقد اللغوي) .

والذي أراه أن الشارح قد أوجز حين قال: (تحاشي الريب أي التباعد عن التهم) ، وقد كان يحسن أن يقول: (تحاشي الريب أي تجنبها بالتباعد عنها) . فالتحاشي في الأصل هو التنحي أي الاعتزال. كما ذكرناه، فإذا أردت أن تلحظ في هذا معنى التجنب عدت (تحاشى) تعدياً، (تجنب) المتعدي بنفسه. والتجنب والاجتناب هو الاعتزال كذلك، في الأصل، لكنك تقول جنبته الشر فتجنبه أي وقيته إياه فوقاه. ففي الأساس: "وقيل للترس، مجنب - بوزن مبرد - لأنه يجنب صاحبه أي يقيه مايكره". فأنت إذا أشربت (التحاشي) أي الابتعاد والتنحي معنى (التجنب) ، فقد لحظت فيه معنى (التوقي) . وأنت تقول (جنبته موارد الزلل فتجنبها) ، أي توقاها وتحاشاها، وليس يسد مسد ذلك أن تقول (فتحاشى عنها) ، إذا حاد وابتعد. فصح بذلك قولك (تحاشيت عنه) إذا تباعدت، (وتحاشيته) إذا تجنبته.

وهكذا تقول (تحاميته) ، كما مرّ بنا، إذا توقيته فحميت نفسك منه، فالفعل متعد، ولم يرد في نصوص المعاجم لازماً، لكنه جاء في المقامة (البشرية) لأبي الفضل بديع الزمان الهمداني "قد كانت تحامت عن ذلك الطريق/٤٤٦"، فما الرأي فيه؟ ... أقول يقال في تصويب هذا، أي تصويب تعدياً (تحامى) بالحرف، والأصل فيه التعدي، ما قيل في تصويب (تحاشاه) والأصل فيه الززوم، فقد قال بعيد الزمان في مقامته (قد كانت تحامت عن ذلك الطريق) فأوجز، والأصل أن يقول (قد كانت تحامت ذلك الطريق - أي توقته - متباعدة عنه) ، فصح بهذا أن الكاتب قد ضمن (تحامى) المتعدي بنفسه، ومعناه توقي، معنى (تباعد) فعداه بالحرف الذي يتعدى به. ويسدد هذا ماجاء في كتاب (الفروق) لإسماعيل حقي (ص ١٠٩) : "والتضمن أن يقصد بلفظ معناه الحقيقي، ويلاحظ معنى آخر يناسبه. ويدل عليه بذكر شيء من متعلقات الآخر، كقولك: أحمد إليك فلاناً، فأنتك لاحظت مع الحمد معنى الإنهاء ودلت عليه بذكر صلته، أي كلمة - إلى - أي أحمد منيماً إليك حمدي إياه".

ونحو ذلك قول الزمخشري في كشفه (١ / ٨٩) ، حول ماجاء في التنزيل: ؟ولتكبروا الله على ما هداكم؟ [البقرة - ١٨٥] . وعدوا معنى التكبير بحرف الاستعلاء ليكون مضمناً معنى الحمد، كأنه قيل: "لتكبروا الله حامدين على هداكم". وهكذا شرع التضمن لغرض تعبيرى وفائدة معنوية. قال أبو البقاء الكفوي في الكليات: "وفائدة التضمن هي أن تؤدي كلمته مؤدى كلمتين، فالكلمتان مقصودتان قصداً وتبعاً". وقد بحث المجمع القاهري (التضمن) فأوصى ألاَّ يلجأ إليه إلا لغرض بلاغي. فكل فعل عدى غير تعديته ولم يستوف هذه الفائدة أو يصب هذا الغرض، امتنع حمله على التضمن، وكان التصرف فيه والعدول عن حاله الأولى تحكماً لا وجه له.

ويكثر في كلام الكتاب قولهم (تفانى فلان في خدمة العدالة) ، فهل هذا صحيح؟ أقول: تفانى من أفعال المشاركة، فهو لا يأتي إلا من اثنين فأكثر، فإسناد الفعل فيه إلا واحد خطأ. وقد جاء في الصحاح: "وتفانوا أفنى بعضهم بعضاً". وفي اللسان نحو ذلك، ولذا امتنع قولك (تفانى فلان) . وقد ذهب الأستاذ محمد خليفة التونسي إلى جواز ذلك في كتابه (لغتنا السمحة) ، فقال: "ويمكن أن يأتي تفانى من واحد"، واستشهد بقول زهير بن أبي سلمى:

تفانوا ودقوا بينهم عطر منشم
تداركتما عبساً وذبيان بعدما
وقول المتنبي:

تتعدى فيه وأن تتفانى

ومراد النفوس أصغر من أن

أقول وقد جاء التونسي بهذين البيتين حجة له، وهما حجة عليه، فقد أسند (تفانوا) في البيت الأول إلى جماعة، وأسند (تفانى) في البيت الثاني إلى جماعة أيضاً كنتعدي، وهذا من أفعال المشاركة أيضاً، فتفانوا: أفنى بعضهم بعضاً. وتفانى: يفنى بعضنا بعضاً. فالفعل إذاً من أفعال المشاركة. وإن لك أن تقول فني فلان أو ضني أو أجهد نفسه أو استنفد طاقته في كذا، بدل أن تقول تفانى. وثمة (تساءل) ، فهو في الأصل من أفعال المشاركة، إذا جاء في الصحاح: "وتساءلوا سأل بعضهم بعضاً"، وفي الأساس: "وساءلته عنه مساءلة وتساءلوا عنه"، فدل النص على أن تساءل من أفعال المشاركة. ولكن ألا يأتي (تساءل) لغير المشاركة فيصح إسناده إلى واحد؟. أقول جاء في الكشف للزمخشري في تفسير قوله تعالى: ؟عم يتساءلون عن النبأ العظيم؟ [النبأ - ١] .: "يتساءلون يسأل بعضهم بعضاً، أو يتساءلون غيرهم عن رسول الله (?) والمؤمنين نحو يتداعونهم ويتراءونهم". فقوله: يتساءلون يسأل بعضهم بعضاً، يعني أن الفعل للمشاركة، لكن قوله يتساءلون غيره عن رسول الله يعني أن الفعل لغير المشاركة. وذكر ذلك الإمام البيضاوي في تفسيره (أنوار التنزيل وأسرار التأويل) ، فقال: "كقولهم يتداعونهم ويتراءونهم، أي يدعونهم ويرونهم".

وبذلك صح أن يكون (يتساءلونه عنه) بمنزلة (يسألونه عنه) . فإذا استقام هذا استقام قول الكتاب (تساءل الرجل عن كذا) ، إذا سأل عنه، بحذف المسؤل، وهو المفعول هنا، وهكذا يكون (تساءل) للمشاركة وسواها.

ونحو ذلك (تعارف) فهو من أفعال المشاركة، على ما هو المشهور. قال تعالى: ؟يا أيها الناس إننا خلقناكم من ذكرٍ وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا؟، [الحجرات - ١٣] . قال: البيضاوي: "لتعارفوا: ليعرف بعضكم بعضاً"، فتأكد بذلك أن الفعل لازم وأنه من أفعال المشاركة. ولكن جاء في كلام الفصحاء (تعارفوا الشيء) إذا عرفوه. ففي الصحاح (مادة وقى) : "وأما اليوم فما يتعارفه الناس ويقدر عليه الأطباء فالأوقية عندهم عشرة دراهم". فقد عدى الفعل فقال ليتعارفه الناس) . وجاء في مفردات الراغب الأصبهاني (ضاف) : وصارت الضيافة متعارفة في القرى". فقولهم (متعارفة) كقولهم (متداولة) ، فثبت بهذا أن (تعارف) لازم إذا كان من أفعال المشاركة، ومتعد إذا كان من سواها. كما ثبت أنه لا حجة لقول الكتاب (هذه عادات متعارف عليها) . فالصواب (متعارفة) . وثمة (تساهل) أهو من أفعال المشاركة أم من سواها؟.

أقول جاء في الصحاح "التساهل التسامح"، فكان النص موجزاً، ولكن جاء فيه كذلك (مادة سمح) : "والمسامحة المساهلة وتسامحوا تساهلوا"، كما جاء في (يسر) : ويأسره أي ساهله"، والذي يعنيه هذا أنك تقول ساهل بعضهم بعضاً فتساهلوا فيما بينهم، وسامح بعضهم بعضاً فتسامحوا فيما بينهم، فالفعلان على هذا من أفعال المشاركة.

وقد عاب الدكتور مصطفى جواد عضو المجمع العراقي، رحمه الله، في كتابه (المباحث اللغوية بالعراق - ص ٤٦ - ٤٨) . عاب قول الكتاب (تساهل معه) ، لأن الفعل ليس من أفعال المشاركة. وذكر أنه لا بد في إعمال (تساهل) أن تعتمد إلى حرف (على) فتقول (تساهل فلان على فلان) ، كما تقول (سهل عليه الأمر) . وقد استشهد بقول ثعلب في تفسير قوله تعالى: ?فأوف لنا الكيل وتصدق علينا? [يوسف - ٨٨] . قال ثعلب: "وتصدق علينا معناه تساهل علينا" يعني تفضل علينا بمساحتك وتجاوزك عن رداءة البضاعة. كما استشهد جواد بقول الجوهري في معجمه (الصحاح) : "وغمضت عن فلان إذا تساهلت عليه في بيع أو شراء". ويقول الشاعر:

فأي نحو بهذا العقل يُحتب

هب العروض تساهلنا عليك به

والاحتقاب: الادخار، فما الرأي في هذا كله؟ ...

أقول إذا ثبت أن (تساهل) من غير أفعال المشاركة، كما مرّ فيما استشهد به جواد، فلا يمنع ذلك أن يأتي من أفعال المشاركة، فقد جاء في الأساس: "تساهل الأمر عليه ضد تعاسر عليه". ومعنى ذلك أن تساهل الأمر عليه كسهل الأمر عليه، بضم الهاء، أو تسهل عليه بتشديد الهاء. وأن تعاسر الأمر عليه كعسر بضم السين وتعسر بتشديدها. فيكون (تساهل وتعاسر) ، ها هنا من غير أفعال المشاركة. وجاء قول الأئمة (تساهل فلان على فلان) ، إذا استعمل معه السهولة، كما جاء قولهم (تعاسر فلان على فلان) ، إذا استعمل معه الصعوبة، فيكون هذا من قبيل المجاز، كما كان الإغماض عن كذا أو التغميض عنه بمعنى الإغضاء والتسامح والتجاوز من قبيل المجاز أيضاً. ولم يمنع هذا أن يكون (تساهل) من أفعال المشاركة في موضع آخر، ولو كان من أفعال غير المشاركة دوماً، لما صح أن تقول ساهل بعضهم بعضاً فتساهلوا فيما بينهم.

ومن الطريف أن نشير إلى أن (التعاسر) كالتساهل من أفعال المشاركة ومن سواها. فأنت تقول عاسر بعضهم بعضاً فتعاسروا، كما تقول يأسر بعضهم بعضاً فتياسروا، فالتعاسر ضد التياسر، والمعاصرة خلاف المياسرة. قال تعالى: ?أثمروا بينكم بمعروف وإن تعاسرتم فسترضع له أخرى?. [الطلاق - ٦] . فقد جاء في تفسير الجلالين: "إن تضايقت في الإرضاع فامتنع الأب من الأجرة والأم من فعله، فسترضع له أخرى"، فجعل التعاسر من جهتي الاب والأم معاً، من الأب بامتناعه من الأجرة، ومن الأم في الحين نفسه بإمساكها عن الإرضاع، فدل بذلك أن التعاسر من أفعال المشاركة.

بقي الكلام على ما يتساءل عنه الكتاب، وهو إمكان استعمال أداة المصاحبة (مع) في أفعال المشاركة بإحلالها محل العاطف، كقولك تبارى فلان مع فلان، بدلاً من قولك تبارى فلان وفلان.

والأصل في (أداة المصاحبة) ، هذه أن تفيد في غير أفعال المشاركة، مالا يفيد العاطف، فقولك (جاء زيد وخالد) يعني اشتراكهما في الحدث وحسب، أما قولك (جاء زيد مع خالد) ، فإنه يعني اشتراكهما في الحدث مع المصاحبة، أي جريان الحدث منهما في وقت واحد. وأنت لا تقول: لا يؤكل الليمون وانخل، أو السمك واللبن، أو الزنجبيل والفلفل، على سبيل المثال، لكنك تقول لا يؤكل الليمون مع انخل، أو السمك مع اللبن، أو الزنجبيل مع الفلفل، بإحلال (مع) محل العاطف، إذا أردت ألا يجتمعا في الأكل.

ويختلف الحال في أفعال المشاركة، فأنت تقول (تبارى فلان وفلان) ، فتسند الفعل إلى فاعل ثم تستوفي الآخر بالعطف عليه. ومن خصوص العطف بالواو وإشراكهما في الحدث، ولا محل لقولك (تبارى فلان مع فلان) ، لأن المصاحبة التي تفيد (مع) ، قد أفادها اشتراكهما في الحدث. هذا هو الأصل، ولكن جاء على (افتعل) ، من أفعال المشاركة ما أحلوا فيه أداة المصاحبة محل الواو كاجتمع واتفق واتحد، فأنت تقول على الأصل اجتمع فلان وفلان، ولكن جاء في الصحاح - (اجتمع معه) . كما تقول اتفق فلان وفلان،

ولكن جاء في اللسان (اتفق معه) . وتقول اتحاد فلان وفلان، على الأصل، ولكن جاء في الكليات لأبي البقاء الكفوي (١/٣٥) : "فقال بعضهم باتحاد النفس مع البدن.."، وهكذا قالوا: (انتظم معه) ، فقد جاء في لطائف اللطف للنيسابوري: "وقد انتظمت يا سيدي مع رفقة من سمط الثريا ... "، والأصل أن تقول انتظم فلان وفلان في رفقة. فلان. وقالوا التقوا معه، فقد جاء في النهاية لابن الأثير: "دخل أبو قارظ مكة فقالت قريش حليفنا وعضدنا وملتقى أكفنا وأيدينا، تلتقي مع يده وتجتمع"، والأصل أن تقول أي أيدينا تلتقي هي ويده وتجتمع. كما جاء في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي (التقوا معي/٣٢٤) .

وجاء من تفاعل للمشاركة (تلاقى معه) ، ففي كلام الجاحظ من كتاب الحجاب (يتلاقى مع المعارف والإخوان والجلساء ...) ، كما جاء (تلاحق معه) . ففي كلام المرزوقي في شرح ديوان الحماسة: "طلباً للتلاحق معها/ ١٠٨٩". والتلاحق التابع.

فما رأي الأئمة في هذا كله، وما الذي يعنيه هنا إحلال (مع) محل العاطف؟ ...

أقول ذهب بعض النقاد إلى امتناع قول القائل (تفاعل معه) ، أو (افتعل معه) مادام من أفعال المشاركة ما لم تنص المعاجم على استعمال الفعل كذلك فيؤخذ به ولا يقاس عليه. وقد أضاف بعضهم العمل بما جاء في كلام الفصحاء واعتبار ما يكتبونه بمنزلة ما يروونه والوقوف عند هذا وذاك وعدم تجاوزه. على أن من الأئمة من جعل ذلك قياساً كما جاء في كتاب (بحر العوام) ، لابن الحنيلي الحلبي: "وصوب الحريري أن يقال اجتمع فلان وفلان دون أن يقال اجتمع فلان مع فلان ... وقد تعقبه ابن بري فقال: لا يمتنع في قياس العربية أن يقال اجتمع زيد مع عمرو واختصم جعفر مع بكر، بدليل جواز اختصم زيد وعمراً واستوى الماء والخشبة، بالنصب، وواو المفعول معه بمعنى مع، مقدرة بها". وجاء نحو ذلك في شرح درة الغواص لابن سنان الخفاجي، وقد ختم ذلك بقوله: "وإذا جاء في هذه الأفعال - أفعال المشاركة، دخول واو المفعول معه، جاز دخول مع".

وهكذا أجاز ابن بري أن يكون (استوى) في المثل (استوى الماء والخشبة) من أفعال المشاركة، وقد صح أن يؤتى بعده ب (مع) لأنها بمنزلة واو المصاحبة، وهكذا صح أن يؤتى ب (مع) بعد أفعال المشاركة عامة، كما صح أن يؤتى بواو المفعول معه، وجاز بذلك قولك اختصم فلان مع فلان وتخاصم زيد مع عمرو وتشاجر خالد مع زيد، وعلى هذا ماجاء في خزنة الأدب للبغدادى (١/١٢٢) ، إذ قال: "روى المرزباني ... أن الوليد بن عبد الملك تشاجر مع أخيه مسلمة في شعر امرئ القيس والنابعة...". وما جاء في المستطرف في كل شيء مستطرف للأبشيبي: "وتخاصم بدوي مع حاج عند منصرف الناس.."، ولكن ما الذي حمل الكُتاب في عصرنا أن يؤثروا استعمال (مع) في هذا الموضع على (الواو) العاطفة؟ فهل ثمة حاجة استدراجهم إليه في التعبير فجرت به أفلامهم؟ ...

أقول إذا قلت (ضارب زيد خالداً) ، فقد جرت المضاربة بينهما وكان كل منهما ضارباً ومضروباً، ولكن فهم إلى ذلك شيء آخر وهو أن زيداً هو المعنى بالضرب فهو البادئ به. أما إذا قلت (تضارب زيد وخالد) ، فقد فهم منه ما فهم في المثال الأول من حدوث المضاربة ولكن لم يعلم من هو المعنى البادئ بالخصومة. فإذا قلت (تضارب زيد مع خالد) ، فهم أن زيداً هو المعنى.

وقد يضطر العلماء أن يخصوا أحد المتشاركين في الحدث فيشيروا إلى أنه هو المعنى المقصود. فإذا قالوا: (اتحد الكبريت ومادة كذا) ، لم يفهم من كلامهم أن المعنى بالموضوع هو الكبريت دون المواد الأخرى، فإذا قالوا (اتحد الكبريت مع كذا) ، فهم أن مدار البحث هو الكبريت، وهكذا شاع على ألسنة الأئمة قولهم اشترك فلان بدلاً من اشترك فلان وفلان قصد الإشارة في كلامهم إلى أن المعنى هو الأول.

وقد آثروا استعمال (مع) ، في أعمال مصادر أفعال المشاركة في كثير من المواضع كقول ابن سنان الخفاجي في كتابه (سر الفصاحة/٢٢٢) : "فهذا منتهى ما تقول في الألفاظ بانفرادها واشتراكها مع المعاني ... "، وقول ابن جني في الخصائص (١/٤٥٣) : "أما تراحم الرباعي مع الخماسي فقليل، وسبب ذلك كله قلة الأصلين معاً"، كما آثروا استعمال (مع) ، في أعمال أسماء الفاعلين كقول أبي اسحق الحصري القيرواني في كتابه (زهر الآداب) : لما كانت فضائل الناس، من حيث هم ناس، لا في طريق ما هم مشتركون فيه مع سائر الحيوان ... إنما هي العقل والعفة والعدل والشجاعة، كان القاصد للمدح بهذه الأربعة مصيباً، وما سواها

مخطئاً... "، وقد أقر مؤتمر مجامع اللغة العربية بالقاهرة في دورته السابعة والثلاثين، عام ١٩٧١م، إسناد افتعل وتفاعل إذا دلاً على المشاركة، إلى معموليهما باستعمال مع أو الباء في - افتعل - واستعمال مع في - تفاعل - كاجتمع معه وبه، وتحارب معه.

هذا ما رأيت التنبيه عليه فيما يعترض الكتاب من اللبس والإشكال في المسائل الصرفية المذكورة وما تفرَّع عليها، وأرجو أن أكون قد وفَّقت إلى جلاء الغامض فيما عرَّضت له والإفصاح عن مضمونه، وأدركت القصد في الدلالة على المنهاج والطريقة، ولم أخطئ السبيل إلى ذلك، ومن الله العون